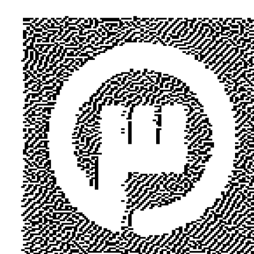
سيّد قطب

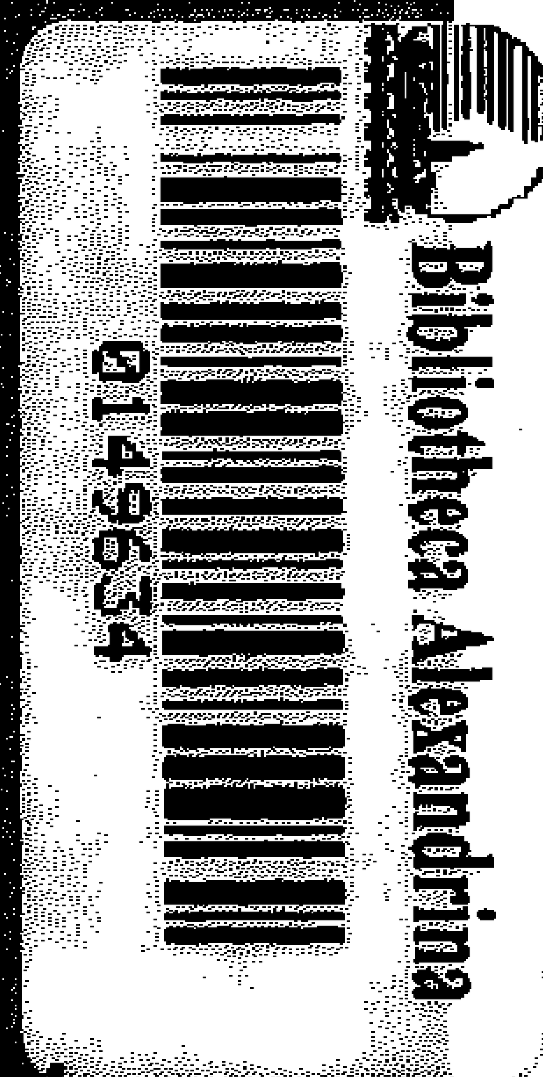
المجتمع المصري

جذوره وآفاقه

إعداد وتقديم: ألان روسيون



سينا للنشر



المجتمع المصري

جذوره وآفاقه

الكتاب : المجتمــع المصــرى
جــذوره وآفــاقه
الكاتب : ســيد قطــب
إعداد وتقديم : ألان روســيون
الطــبعة الأولــى ١٩٩٤

الناشــر : ســينا للنشــر
المدير المسؤول : راويــة عبد العظيم

١٨ ش ضريح سعد - القصر العينى -
القاهرة - جمهورية مصر العربية -
تليفــون / فاكس : ٣٥٤٧١٧٨ / ٢٠٢.

الغــلاف : منـير الشـعراني
الاخراج الداخلي : إينــاس حسـني
الصــف : ســينا للنشــر

سيّد قطب

المجتمع المصري

جذوره وآفاقه

إعداد وتقديم: ألان روسيون



سينا للنشر

مقـــدمة

من الإصلاح إلى الثورة الإسلامية

بقلم: آلان روسيون

يُروى عن سيد قطب أنه كان، في السنوات الأخيرة من حياته، يجيب إلى من يسأله عن تطور أفكاره بين أعماله الأولى في النقد الأدبي المنشورة في الأربعينيات وكتاباته الإسلامية الراديكالية المنشورة في أواخر الخمسينيات والستينيات بأن كل ما سبق كتابيه «في ظلال القرآن» و «معالم في الطريق» لا قيمة له في عيونه، بل كان يجحده شكلاً ومضموناً. ويفسر سيد قطب نفسه إنكاره لهذه الكتابات في صفحات «معالم في الطريق» قائلاً: «إن الذي يكتب هذا الكلام إنسان عاش يقرأ أربعين سنة كاملة، كان عمله الأول فيها القراءة والاطلاع في معظم حقول المعرفة الإنسانية... وما هو من تخصصه، وما هو من هواياته... ثم عاد إلى مصادر عقيدته وتصوره، فإذا هو يجد كل ما قرأه ضئيلاً إلى جانب ذلك الرصيد الضخم - وما كان يمكن أن يكون إلا كذلك - وما هو بنادم على ما قضى فيه أربعين سنة من عمره، فإنما عرف الجاهلية على حقيقتها وعلى انحرافها وعلى ضآلتها وعلى قزامتها وعلى جعجعتها وانتفاشها وعلى غرورها و ادعائها كذلك، وعَلِمَ علْم اليقين أنه لا يمكن أن يجمع المسلم بين هذين المصدرين في التلقي» (١)

وإذا حق على المناضل الإسلامي الذي كان سيد قطب قد أصبحه في السنوات الخمس عشرة الأخيرة من عمره أن يستنكر كل ما كتبه قبل «تحوّله» لما اعتبره تفكيره الصحيح والنهائي، يحق لنا كذلك أن نأخذ بالاعتبار هذه الكتابات المتنوعة التي نُشرت في أشكال مختلفة - من كتب ومقالات وروايات وأشعار - خصوصاً وإنه يصعب أن نعتبرها «أفكاراً

شبابية» إذ نشرت المقالات التى نضعها فى يدى القارىء بين ١٩٤٠ و١٩٤٦، فى فترة كان سيد قطب قد جاوز فيها النصف الثانى للعقد الثالث من حياته وهى مرحلة الكهولة التى تتصف عادة بالنضج والرصانة اللذين يظهران واضحين فى هذه الصفحات. وهناك ثلاث مجموعات من النصوص يشملها استنكار سيد قطب لها، مما يطرح - من وجهة النظر التى سوف أحاول أن أحددها فى هذه المقدمة - مسألة وظيفتها فى تكوين سيد قطب الروحى والذهنى أو، بعبارة أخرى، مسألة «استمرارية» أو «انقطاع» رؤيته للعالم والتاريخ ووظيفة الإنسان فى الخلق:

- المجموعة الأولى تشمل الكتابات «الأدبية» لسيد قطب بما فيها من نقد أدبى صرف - «مهمة الشاعر فى الحياة» (١٩٣٣)، «كتب وشخصيات» (١٩٤٦)، «النقد الأدبى: أصوله ومناهجه» (١٩٤٧)...، ومن محاولات قصصية أو شعرية - «الشاطىء المجهول» (١٩٣٥)، «الأطياف الأربعة» (١٩٤٥)، «طفل من القرية» (١٩٤٦)، «المدنية المسحورة» (١٩٤٦)، «أشواك» (١٩٤٧)...، وبما فيها كذلك من تطبيقات لمناهج التحليل الأدبى على الخطاب القرآنى - «التصوير الفنى فى القرآن» (١٩٤٥)، «مشاهد القيامة فى القرآن» (١٩٤٧)...

- المجموعة الثانية تشمل ما قد نسميه كتابات سيد قطب الاجتماعية الإصلاحية التى نشرت خاصة إبان الحرب العالمية الثانية على شكل مقالات وآراء وانطباعات فى عدد من المجلات منها «الرسالة» و«البلاغ الأسبوعى» و «المقتطف» و «مجلة الشؤون الاجتماعية» التى أصدرتها وزارة الشؤون الاجتماعية شهرياً ابتداء من يناير ١٩٤٠ قبل أن تتوقف سنة ١٩٤٦، والتى كان سيد قطب - بجانب سلامة موسى - من أكثر المؤلفين التزاماً بالكتابة فيها.

- أما المجموعة الثالثة فتضم ما قد نسميه كتابات سيد قطب الإسلامية - الإصلاحية وهى تتمثل فى الكتب والمقالات التى يحاول من خلالها أن يعالج - بأسلوب «معتدل» أقرب ما يكون إلى الفكر الليبرالى / التقدمى المتمثل فى التيار الاجتماعى / الديموقراطى أو فى الحركة الفابية بإنجلترا - مسألة موقف الإسلام من الحضارة «العالمية» التى كانت - أو قيل، وسيد قطب نفسه أول من قالها - تتبلور فى بوتقة الحرب العالمية الثانية. ومن أمثال هذه الكتابات: «العدالة الاجتماعية فى الإسلام» (١٩٤٩)، «السلام العالمى والإسلام» (١٩٥١)، و «معركة الإسلام والرأسمالية» (١٩٥١).

ويتفق معظم المحللين - أو بالأحرى معظم المحللين الذين لا يمتثلون لتعاليم سيد قطب نفسه بإهمال هذه النصوص أو تجاهلها، وهم قلائل - على أن يعتبروها بمختلف موضوعاتها

كدلائل على مراحل متتالية مرّ بها سيد قطب فى فترة تمهيدية انتهت بتبلور تفكيره ومعتقداته النهائية. فى هذا المعنى يكتب أحمد البدوى أن سيد قطب، بعد أن أصبح أحد الأعضاء اللامعين للجيل الثانى من النقاد المصريين من تلاميذ طه حسين وعباس محمود العقاد، قد انصرف «فى نحو منتصف الأربعينيات إلى الاهتمام بالشؤون السياسية والاجتماعية، وأخذ ينزع نزعة إسلامية فى معالجته تلك المسائل (...) فآل من ناقد أدبى منحصر فى دائرة الأدب إلى كاتب يجمع بين النقد الأدبى والقضايا السياسية والاجتماعية، التى بدأت – فى أول الأمر– شيئاً يسيراً ثم نمت وأخذت فى الانتشار، بحيث أخذ الأديب الناقد يتوارى وينزاح حتى تملك الاتجاه الجديد سيد قطب كله» (٢)

أما حسن حنفى فيقسم تطور سيد قطب الفكرى والروحى إلى أربع مراحل هى «فى نفس الوقت تعبر عن تاريخنا الثقافى منذ أكثر من نصف قرن ساهم فيها الإمام الشهيد فقد كان جزءاً منها مثل طه حسين والعقاد. وهى مراحل متداخلة فيما بينها، ولكنها تتمايز بالطابع العام الذى يغلب على كل منها»(٣)

نحن هنا أمام تصورين لمعنى أو مغزى تطور سيد قطب الفكرى والسياسى يتفقان فى إبرازهما صفة الاستمرارية ووجوهها فى مساره الدرامى: فتتماثل مواقف سيد قطب واهتماماته المتتالية فى دائرة النشاط الفكرى وكذلك مواقفه وانتماءاته السياسية من ناحية، وظروف ومتطلبات الساحة السياسية والاجتماعية المصرية ذاتها قبل الثورة وبعدها من ناحية أخرى. أكثر من ذلك، هناك نوع من الضرورة الداخلية والمنطق الذاتى يحركان هذا التطور وهذا المسار فيجعلان من كل هذه المراحل خطوة إلى الأمام وإلى الأعمق فى صيرورة «تكاملية» تؤدى إلى فكر نهائى يجمع ثمار كل خطوة.

وهناك فى المقابل قراءات تُغلّب صفة الانقطاع فى مسيرة سيد قطب من قريته إلى مشانق الحكم الناصرى: «من يعرف بداية سيد قطب، كان من عاشر المستحيلات أن يعرف، أو يتوقع، أو يتخيل، أو يتصور، أو حتى يتنبأ بما ستكون عليه خاتمته. بدأ معلماً وانتهى زعيماً. بدأ ناقداً للأدب وانتهى ناقماً على الثورة. بدأ شاعرا رقيق الحس، مرهف الانفعال، ينظر إلى الحياة نظرة فنان، وانتهى غاضباً، ساخطاً، متمرداً، محرضاً على الكفاح المسلح ضد نظام حكم جمال عبد الناصر(...) إن مشوار حياته – من القرية إلى المشنقة – يمتلىء بالانعطافات الحادة والانقلابات الحادة والتغيرات الحادة» (٤) . من وجهة النظر هذه تخلو مسيرة سيد قطب من أى منطق خاص به أو من أية ضرورة ضمنية تحركها، جاعلاً منه، كما يفعل عادل حمودة

«سفينة تتحكم فيها رياح قدرية لا تعرف من أين تهب ولا متى تشتد ولا إلى أين سيكون المصير» (٥)

دون أن أرجح هذه الكفة أو تلك – كفة الاستمرارية أم كفة الانقطاع – يهمنى هنا أن أركز على التركيب المشترك بين هاتين القراءتين المتعارضتين شكلياً المتطابقتين من حيث السؤال المطروح حول معنى ومغزى هذا المسار الاستثنائى / المثالى الذى عاشه سيد قطب. ففى كلا الحالين السؤال المطروح ينطق بصيغة «لماذا»؟ لماذا الانتقال ذاته من مرحلة إلى مرحلة أخرى، من تفكير إلى تفكير آخر، من ممارسات – مهنية وسياسية واجتماعية – إلى ممارسات أخرى، ومن أيديولوجية إلى أيديولوجية أخرى؟ ثم لماذا هذا التحول من تصور للدين معتدل ومنفتح لفكرة الاحتكاك بالمدنية الغربية إلى التشدد والتمرد وحتى تكفير المجتمع؟ ثم لماذا كل هذه المعاداة بين الإخوان المسلمين، الذين كان سيد قطب قد أصبح من أبرز مفكريهم فى الستينيات وبين الثورة بعد أن ناصرت الجماعة حركة الضباط الأحرار فى بداية عهدهم؟

ملاحظة بسيطة سوف تمكننى من إثبات هدف الدراسة الحالية، وفى الوقت نفسه من إبراز النوايا وراء إعادة نشر هذه المقالات ووضعها بين أيدى قراء التسعينيات. مجرد الرجوع إلى تواريخ كتب ومقالات سيد قطب المنشورة خلال ما قد أسميه «مساره الإصلاحى» كافٍ لكى يقنعنا بصعوبة فكرة المراحل المتتالية: كتابه «النقد الأدبى: أصوله ومناهجه»، الذى يعتبر من أهم مساهماته فى هذا المجال نشر فى سنة ١٩٤٨ أى بعد مجموعة المقالات الاجتماعية التى جمعناها فى هذا الكتاب؛ وإذا استثنينا الديوان الشعرى الذى نشره فى سنة ١٩٣٣ بعنوان «الشاطىء المجهول»، فكل أعماله الروائية قد نشرت فى سنتى ١٩٤٦ – ١٩٤٧، وهى الفترة التى بدأ فيها بلورة تفكيره الإصلاحى – الإسلامى. هناك، ولاشك، أكثر من «تداخل المراحل» الذى أشار إليه حسن حنفى: التنوع الحقيقى والآنى الذى كانت تتصف به حياة سيد قطب الذهنية والروحية. بدلاً من أن نعتبر هذه الأعمال بمختلف موضوعاتها كدلائل على مراحل متباينة، قد نرى فيها نتاج أدوار معينة كان سيد قطب يؤديها بمهارة وإتقان ملحوظين فيساهم أداؤه لهذه الأدوار فى تحديد هويته الاجتماعية وموقفه من الساحة السياسية – الثقافية: دور الأديب عندما يعالج تجربة الاغتراب – من القرية إلى المدينة، من الديار المصرية إلى الخارج، من صميم الهوية إلى منفى التثقف... – هذه التجربة التى تمثل الشغل الشاغل للأجيال الأولى من الروائيين المصريين، أو عندما يدخل فى حوارات أو مجادلات مع طه حسين والعقاد...؛ دور الخبير أو الأخصائى عندما يكتب عن موضوعات تربوية أو اجتماعية إصلاحية فى «مجلة

الشؤون الاجتماعية» أو «الرسالة»: دور المثقف عندما يتطرق إلى طرح مسائل المصير والقيم والأصالة وصراع الحضارات...

من هنا يأتى اهتمامنا بمجموعة المقالات المنشورة فى «مجلة الشؤون الاجتماعية» : من خلال مشاركته فى الحوارات والمجادلات الدائرة فى المجتمع المصرى - أو بالأحرى فى أوساط النخبة الحكومية والمثقفة - عن المشاكل الاجتماعية، يمكننا تبين أوجه التفاعل بين هذه الأدوار وتطورات المجتمع ذاته فى ظروف (الحرب العالمية الثانية) كان إيقاع التغير فيها قد أخذ فى الإسراع والاضطراب. أكثر من الأجوبة أو الحلول التى يقترحها سيد قطب لمعالجة المشاكل الاجتماعية؛ تهمنا الأسئلة التى يساهم فى طرحها، والصيغ التى تتم من خلالها تسمية هذه المشاكل.

من هنا أيضاً يأتى السؤال الذى سوف نحاول أن نطرحه عن مسار سيد قطب فى هذه المقدمة: كيف - وليس لماذا - تم تحوله من سياق أفكاره «المعتدلة» التى تشكلت فى كتاباته الأدبية الاجتماعية، ومن الأدوار التى تمليها عليه هذه الأفكار محدداً موقعه من المجتمع ومن الساحة السياسية - الثقافية، إلى تفكير أكثر تشدداً وراديكالية يقطعه عن هذا المجتمع ويخرجه من حدود هذه الساحة السياسية - الثقافية؟

مسار سيد قطب من وجهة نظر إشكالية الإصلاح:

يعتبر «الإصلاح الاجتماعى» مع بداية القرن العشرين بمثابة القاسم المشترك لأى ممارسة فكرية أو سياسية تكون مصر موضوعها وتجده فى كل التصورات التى صاغتها الأطراف، مصرية كانت أم أجنبية، المتنافسة على تحديد توجهات المستقبل المصرى: وإصلاح المجتمع هو تحديد المسافة التى تفرق بين الوضع الحالى لجماعة من الناس، من جهة، والمعيار القادر على تحديد أسس تنظيم تلك الجماعة وهذا الوضع، من جهة أخرى. إصلاح المجتمع ينطلق من عملية إنتاج المعنى الفلسفى لتلك المسافة وأساليب تجاوزها، على اعتبار أن هذا التجاوز هو شرط ضرورى لسعادة الشعوب وقدرتها على ممارسة دورها المعهود فى التاريخ.

ونستطيع أن نحدد ثلاثة مستويات لدراسة الإصلاح الاجتماعى باعتباره نسقاً من التصورات والممارسات تتخذ من المجتمع المصرى موضوعاً وهدفاً، وتستهدف إنشاء وتحقيق وبلورة وإعادة خلق هذا المجتمع.

أولاً – تشخيص الأوضاع والأحوال التى تؤسس وتؤصل لحتمية الإصلاح – والإصلاح هو أولاً وقبل كل شىء نظام إنتاج معنى معين، أو بتعبير آخر، بنية للمعانى، يمكن من خلالها أن يُفْهم المجتمع، بوصفه حقلاً لأشياء ومشاكل ونسقاً للعلاقات، إذ يُفْهم هذا المجتمع من منظور إعادة بنائه، وهذا الفهم له أهداف، منها التاريخى والتذكيرى، فيفترض استمرارية موضوعه، استمرارية قد توصف بأنها إخلاص للهوية، أو على العكس، بأنها خيانة لمبادئه الأساسية والمؤسسة، ومنها أيضاً الأهداف المستقبلية والمحددة، التى ترتكز على مفهوم بعينه لمعنى واتجاه التاريخ، سواء سمى هذا الاتجاه «التقدم» أو «الحضارة» أو «إقامة حكم الله على الأرض». وفى منطق خطاب الإصلاح، لا ينظر إلى المجتمع على أنه كلٌ متكامل، أنتجه تاريخه، ويصنع مستقبله بنفسه، إلا من خلال حركة ديناميكية تقرر فى الوقت ذاته عدم ملاءمته.

ثانياً – يمكن أن نفهم منطق الإصلاح الاجتماعى من خلال دراسة وتحليل العمليات والخطوات التى تحكم تشكيل وصياغة أدوار المصلح: أى تقنينات الشرعية، وتحديد أساليب وأطر العمل، والأشكال التنظيمية والمسارات الاجتماعية والمواقع السياسية. ويمكن القول إن ما يميز الموقف الإصلاحى (Réformiste) عن الموقف المصلح (Réformateur) هو تشخيص الإصلاحى لموقعه وإدراكه لعدم ملاءمة ظروف وشروط إنتاجه كمثقف، والدور الذى يطالب به كطرف عامل على الساحة الاجتماعية. وإذا اتفقنا على تعريف الإصلاح بأنه مجموعة من الممارسات (وهى أصلاً ممارسات للحاكم والصفوة) يمليها منطق الدفاع الواعى عن مصالح هذا الحاكم وتلك الصفوة، يمكن فى المقابل أن نعرف المشروع الإصلاحى (Réformisme) ، الذى نشأ فى سياق له خصوصيته، سياق التدخل الاستعمارى، بأنه المنهج المضاد الذى يرفع رايته الطرف الداخلى لمواجهة الإصلاح المفروض، حيث يطالب الإصلاحى بإحلال مشروع داخلى لإعادة بناء الذات محل الإصلاح المفروض. وبناء على ذلك، نستطيع أن نعرّف الإصلاحى بأنه من يختار موقعاً سياسياً وأخلاقياً وعلمياً وفكرياً، عند نقطة التقاء أوضاع واقعية تناقضية فيما بينها، موقعاً يسمح له أولاً بأن يحكم بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، وثانياً، وذلك هو الأهم، أن يعرض لما هو مرفوض غير إنه آت وحادث، فيصبح بذلك، وفقاً لمعاييرنا، إصلاحياً.

ثالثاً – يمكننا إدراك المنهج الإصلاحى من خلال دراسة التنافس بين المعانى والمفاهيم، والقيم المركزية فى عملية إضفاء الشرعية، حيث يتحدد هذا المنهج كرؤية للعالم وكنسق للعمل والتحرك بالنسبة لهذا التنافس. وإذا ما اتفقنا على (إعادة) تعريف المنهج الإصلاحى بأنه

مجموعة المواقف الفكرية والسياسية والأخلاقية التى يكون باعثها تلك العروة الوثقى، المنتجة لنوع من العقلانية، التى يوجدها الترابط بين مسألتى المعرفة وإصلاح الذات من ناحية، ومسألة الهوية من ناحية أخرى، إذا ما اتفقنا على ذلك لاستطعنا تحديد خيارين متضادين من ناحية، ومتلازمين لا يمكن فصلهما من ناحية أخرى، تربط بينهما علاقة متوترة ودقيقة تشكل صميم إشكالية المنهج الإصلاحى، ويشكلان قطبين تظهر وتتبلور بينهما كل الأدوار الممكنة للمثقف. الخيار الأول هو إصلاح المجتمع بالعلم، أى بتعبئة أنظمة وافدة خارجية للفكر والعمل، لإسراع مجرى التاريخ، ولانتقاء ماهو الصالح فى الهوية لتحقيق التقدم، أما الخيار الثانى، فقوامه إصلاح المجتمع بالدين، أى العودة إلى ما ينظر إليه على أنه «الأصيل» والأساس الفعلى للهوية، للبحث فيه عما يعطى دفعة قوية لانطلاقة جديدة، ولانتقاء الصالح فى الحداثة الوافدة، مع رفض الخضوع السلبى لها.

والتشابه البنيوى بين الخيارين جعل من النهج الإصلاحى حواراً وجدلاً، قبل أن يكون مذهباً أو مدرسة، وما نقصده بالتشابه البنيوى بين الخيارين هو كونهما يفرضان على الجميع نفس التساؤلات التى تتم صياغتها بنفس المعانى والمبانى، وتشكل تلك الصياغة ما يمكن تسميته «الأرضية المشتركة للمشروع الإصلاحى».

التجربة التأسيسية للواقع الاجتماعى المعاش:

فى الشكل المهذب لروايات هى إلى حد كبير سيرة ذاتية («أشواك» و «الأطياف الأربعة» و«طفل من القرية»، التى صدرت فى أوائل الأربعينيات)، يصف لنا سيد قطب مسار أديب... بأسلوب أدبى، ويمكن القول ان سيد قطب يعيش – من خلال عمليات إسقاط الترجمة الذاتية التى تنظمها الروايات – واقعاً هو بمثابة أحد الموضوعات الرئيسية للكتابة الروائية فى هذه الفترة: وهو استخراج المثقف الجديد من بيئته الأصلية، يعيشه سيد قطب بالطريقة نفسها، بنفس الأهداف والمشاكل والتحديات التى تجدها فى الروايات، إذ يصور لنا سيد قطب الخيار الصعب الشديد الإيلام الذى فرض نفسه على البطل: التضحية بحب صديقة الصب والشباب، ليتمكن من تلبية نداء الأدب ومن الاستجابة لقدره الأدبى. تمثل تلك المعضلة، تلك التضحية، إشكالية شائعة ومكررة فى الروايات الأدبية لتلك الفترة، وهى إشكالية التحلل الضرورى للروابط العاطفية والاجتماعية (بالمعنى العلمى للكلمة)، التحلل الضرورى الذى يفرزه المحيط

والذى يعرقل تقدم البطل – أخلاقياً وعلمياً وسياسياً... – والذى يترتب على قطعه استحالة العودة إلى الوراء، واختفاء الخيارات، إلا واحد: هو محاولة إصلاح البيئة التى أنجبته – العائلة ثم القرية والحى، إلخ...، إلى أن نصل إلى المجتمع الكلّى – وتتعدد أشكال تلك الصورة الأساسية لإنتاج المعانى على محورين يقيسان درجة نجاح البطل المعتنق للإصلاح والمصلح لنفسه فى تحقيق ما يتفق وقدره الإصلاحى – أى الوفاء بالوعد بالتغيير الذى من أجله خاطر وقاطع قيم ومعتقدات السلف: المحور الأول هو محور إخلاصه أو إهماله لمهام دوره كمصلح، ولمهمته وهى العودة إلى ذات (مجتمعه) الأصلية، والمحور الثانى هو مدى نجاحه أو فشله فى الوفاء بهذا الوعد دون التسبب فى فجيعة أو مأساة، وقدرته أو عجزه على إسعاد نفسه وإسعاد الناس حوله ثم إسعاد المجتمع بأسره...

ويقدم لنا سيد قطب فى «طفل من القرية»، وهى رواية مهداة إلى طه حسين، مدرساً شاباً قرر محاربة الخرافات السائدة، وقام مع تلاميذه بتنظيم تحقيقات وتحريات شبه بوليسية، ليثبت «علمياً» أن الجان المترددين على بيت للأشباح ليسوا إلا أرانب أقاموا جحرهم فيه، ولا نريد الخوض فى تفاصيل الأحداث، التى تتسم بالرومانسية الشديدة، ولا فى رواياته المختلفة، ولا فى تفاصيل أعماله النقدية المنشورة فى الأربعينيات، وسنكتفى بإبراز بعض الخصائص التى تميز «الوجود فى العالم» لسيد قطب فى تلك الفترة. تأخذ عملية البحث عن معنى ومغزى التجارب عنده شكل التفكير والبحث فى مسألة الإبداع الفردى ولاسيما الإبداع الفنى، الذى يعتبره سيد قطب غاية سامية، لتحقيق الإنسان لميوله ومواهبه، وتجدر الإشارة إلى أن سيد قطب لا يرى فى ممارسة الإبداع الفردى بحثاً يائساً، وعلى العكس من ذلك، تجده، فى أعماله الفنية «التصوير الفنى فى القرآن» و«مظاهر القيامة فى القرآن»، يشتق من تحليله للتعبيرات البلاغية القرآنية نظرية للإبداع الأدبى مؤسسة على ما أسماه سيد قطب «التجارب الشعورية» أو «التذوق الفطرى» أو «التخيّل الحسّى»، ويحدد سيد قطب موضوع تحليله لنص الخطاب القرآنى: المقصود هنا ليس تحديد وبناء حقيقة يجب «شرحها» و«تفسيرها»، إنما هو دراسة الأساليب التى يؤثر من خلالها النص القرآنى على التذوق اللغوى والفنى لناطقى لغة الضاد، وأهدى سيد قطب آخر مؤلف خصصه للنقد الأدبى إلى «روح الإمام عبد القاهر الجرجانى، أول ناقد عربى أقام النقد الأدبى على أسس علمية نظرية ولم يطمس بذلك الروح الأدبية الفنية، وكان له من ذوقه الناقد وذهنه الواعى ما يوفق به بين هذا وذاك فى وقت مبكر شديد التبكير. وقد شغل القدماء أنفسهم بمباحث عقيمة حول اللفظ والمعنى ولم يلمسوا قضية التصوير الفنى،

بالرغم من اقتراب البعض منه مثل الجاحظ وابن قتيبة وقدامة وأبو هلال العسكرى، وأخيراً عبد القاهر الجرجانى الذى وضع نظريته فى التخيل».(٦)

وكان سيد قطب طموحاً فى ذلك، إذ كان يريد أن يوظف الإعجاز القرآنى ليؤسس عليه نظرية للبلاغة العربية وللتعبيرات الأدبية العربية تتجاوز مرحلة المعارضة والتفرقة السطحية بين الشكل والمضمون، نظرية فشل من سبقوه فى وضعها.

ونضيف أن رؤية سيد قطب للعالم، ونظرته للحياة، خاليتان تماماً حينئذ من أى بعد مأسوى أو يائس «إذ أن هذه الحياة جميلة وعظيمة وما فى ذلك ريب، وإذا كان فى الآخرة للموعودين ما هو أجمل وأعظم، فإن هذا الأجمل والأعظم صورة مكبرة نقية من جمال الحياة ومتعتها، وإن الرجل الذى يدرك جمال الحياة فيتطلع إليه فى زرقة السماء الساجية وطلعة القمر البهيجة وسكون الليل الرهيب ويتسمعه فى دوى الرعود ونفحات النسيم وهمهمة الموج على الشطآن ويتلمسه فى الجبل الشامخ والوادى الخصيب والقفر الموحش والنهر المنساب والبحر المسجور، ويعجب به فى الوجه الصبوح والصوت الحنون والفعل الكريم. إن هذا الرجل لأعمر قلباً بالإيمان وأقرب نفساً إلى الله وأصفى روحاً فى الأرض من كثيرين لا يتطلعون إلى مثل هذا الجمال». (٧) وفى رؤية سيد قطب، المتفائلة أساساً، يتحقق «الوجود فى العالم» من خلال الاندماج الصوفى بين الإنسان والكل، الذى يكشف عن نفسه فى الحياة الروحية، فاختار الشعر ومن ثم النقد الأدبى ليكون أداته المفضلة للتعبير.

وفى رواياته وفى قصائده الشعرية آنذاك، تتشكل التضاريس الرمزية لسيد قطب حول ثلاثة أقطاب: مصر المحتلة والخاضعة، التى ستنهض حتماً، السودان، المقتلع من جسد الوطن، والذى سيعود إليه، فلسطين، التى باعتها القوى العظمى، ودنسها التغلغل الصهيونى، ولكنه سيتم تطهيرها. تاريخية سيد قطب وشاعريته هى تاريخية الحركة الوطنية: ثورة ١٩١٩، سعد زغلول، دنشواى، البدارى (٨) فيها يظهر العالم والمجتمع بصفتهما مسرحين لنزاعات ذات مغزى: نزاعات تشكل أسلوب تحقيق الفرد والجماعة لرسالتهما التاريخية، دون إفساح أى مجال للشك والتشكك فى مضمون وشرعية الأهداف التى يراد تحقيقها. إن سيد قطب ينقلنا إلى قلب إشكالية النهضة، حيث تضمن وقائع الماضى العريق إمكانية تحقيق المستقبل المشرق وتحدد للحاضر طرق تجاوزه لذاته ولحاله، وتتدرج الأشكال الممكنة لتحقيق المرء لذاته، لاسيما المثقف، فى مشروع النهضة ذاته، ولا توجد فى ترجمة سيد قطب أى مؤشرات تدل على صعوبات خاصة فى تكيفه مع العادات والتيارات السائدة فى تلك الفترة، على الأقل فى الأوساط التى كان يعيش فى محيطها، والتى يبدو مندمجاً فيها تماماً.

تحول التجربة التأسيسية إلى آفاق انتظار:

نحن هنا بصدد حركة الانتقال التى تولد بموجبها الشخصية المُصلحة من خلال ملاحظة المسافة التى تفرق بين نسق ما للظواهر، هو نسق الواقع المعاش، وما يحويه من بؤس ومرض وجهل، وما يتبعه من احتلال استعمارى أصبح ممكناً بسبب التخلف الذى غرق فيه المجتمع المصرى، هذا من ناحية، و «المثال – المعيار» للمجتمع العادل الصحى الناضج، سواء تكوّن هذا المجتمع على منهج العصر الذهبى الغابر، أو على نسق المجتمع الغربى، وهو نسق يمكن أن نصفه بأنه مستقبلى، هذا من ناحية أخرى، ونحن هنا بصدد حركة ابتعاد المثقف عن مجتمعه، ليحتل موقعاً مجازياً يستطيع منه أن يصيغ خطاباً يعلن حتمية الإصلاح وأهدافه ويحدد نسق الشرعية الذى سيتم باسمه هذا الإصلاح.

يتساءل سيد قطب: «هل نحن أمة؟» «ثم هل نحن متحضرون؟» [٩]، ويرد على التساؤلين بالنفى، ويعلل هذا النفى بأسباب يمكن أن يقال عنها إنها «إنسانية صرفة» دون تدخل أى «اعتبارات» دينية فيها: «لن يصدقنا أحد حين نزعم أننا أمة متمدنة بينما يرى فى عاصمة البلاد وفى أهم أحيائها ما يراه كل سائر من المناظر المخجلة، المناظر الآدمية الشائهة التى لا يمكن أن تعيش فى شعب متحضر، والمناظر المادية القذرة التى لا تعيش فى بيئة المتحضرين، فبجانب الجدران وفى محطات الترام وفى الميادين وعلى أبواب المساجد والحدائق العامة والمقاهى وحيثما يقع نظر الجالس أو المار أو الراكب يجد طوائف من القطع الآدمية الزرية الهيئة والمظهر، تكفى كل قطعة منها لتشويه حضارة بأسرها، بينما هى فى مصر مبعثرة بالآلاف فى كل مكان» [١٠]، ثم يقوم باستعراض مظاهر تخلف المجتمع المصرى، وهى مظاهر يحددها سيد قطب فى أسلوب بلاغى يعتمد على إبراز «الفضيحة»، نواقص طبيعية وجسمانية وعيوب فى التكوين من شأنها التشكيك فى العنصر الإنسانى ذاته. وهناك تشخيص شبه بيولوجى للتخلف الذى يمثل حقيقة «نقطة الصفر» بالنسبة للأهداف الإصلاحية، وهناك «أولوية جوهرية تكوينية» فى هذه المرحلة لمكافحة الأوبئة ولرعاية المتخلفين عقلياً والعاجزين، ولنشر قواعد الصحة العامة والتعليم، إذ لا يمكن التغلب على الرذيلة ولا معالجة النفوس دون الاهتمام بالأجساد، ويكرر سيد قطب ويتجاوب مع مقولات مذهب الطبيعية المهيمن آنذاك، ومفاهيمه المتأثرة بروح مذهب التطور، وهى مقولات تستهدف فى نفس الوقت الأخلاق والاقتصاد السياسى معاً، فمن ناحية: «انتشار الأمراض السرية والعقلية والعصبية فى الأمة يكون سبباً

فى تدهور أخلاقها ومضاعفة عدد المرضى عن طريق النسل وفى نقص الكفايات العقلية والجسمية فيها، مما يعرضها للانحلال والهزيمة فى المعترك العالمى كله لا فى الحروب وحدها». ومن ناحية أخرى: فإن الصحة العامة «منبع أصيل من منابع الثروة القومية، بل أهم منابعها على الإطلاق»(١١).

نحن هنا بصدد تواصل اجتماعى عضوى، بمعنى الكلمة، يكون فيه غياب الصحة العامة من أعراض ومن أسباب الاختلالات الاقتصادية والتى تتسبب بدورها فى الفوضى الاجتماعية والأخلاقية... ولذلك يجب أن يتبع الإصلاح ترتيباً معيناً ونظاماً محدداً فى خطواته، وتفصيل هذا أن العيوب الخلقية والإجرام وتراجع التقاليد الموروثة وانهيارها، وانتشار الأفعال المخلة بالآداب، التى تثير مخاوف وحفيظة الرأى العام، لا تكون إلا نتيجة حتمية لسيادة الفقر والمرض والجهل، ولذلك يجب ألا تعالج إلا فى المرحلة الأخيرة للإصلاح، لأنه من المستحيل التغلب على النتائج دون القضاء على الأسباب، ويتعرض سيد قطب لقضية الدعارة والعاهرات بجرأة نظرية ودينية يحسد عليها، فوفقا لتحليله، يجب عدم إلقاء اللوم على العاهرات، كما يفعل الرأى العام والمدافعون عن الأخلاق، إنما يجب مؤاخذة ومحاربة الدعارة فى حد ذاتها، أى مكافحة الأسباب الاجتماعية التى تدفع بالشابات دفعاً إلى طريق الرذيلة والحرام، «إن كل صيحات المتظاهرين بالغيرة على الأمن العام وعلى الأخلاق لتبدو سخيفة تافهة ما لم يصاحبها عمل جدّى منظم لتلافى هذه الحال. ولست أرى معنى لارتفاع صوت واحد بالبكاء على الخلق والتقاليد أو المطالبة بإلغاء البغاء قبل أن تنظم الجهود للقضاء على أسباب التدهور إلى هاوية البغاء» (١٢). ويجب ألا تخفى الوجاهة الظاهرة لمنطق سيد قطب، حقيقة معارضة هذا المنطق للممارسات الفعلية للسلطة فى مواجهة «الرذيلة»، ومعارضته التصوّر السائد لمفهوم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر: فعندما تقول ان الدعارة ومحاربتها مسئولية جماعية، فإنك تبرىء العاهرات وطالبى المتعة تبرئة شبه كاملة من تهمة العصيان للأوامر الربانية، ونجد أنه يذكر الصعوبات المادية التى تعرقل الزواج وتعطله، ويتعرض لموضوع المهر، وخلاصة القول ان الاكتشاف العظيم والإنجاز الكبير للإصلاحيين – الممثلين هنا فى شخص سيد قطب – قد يكمنان فى إدراكهم أن دور الصفوات لا ينحصر فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وإنما يمتد ليشمل ضمان إعمالهما من الناحيتين المادية والاجتماعية.

ويرى سيد قطب الشاب أن رهان الإصلاح هو منذ البداية رهان مستقبلى: الإصلاح هو كيفية إحداث مستقبل نستطيع أن نتوقعه بالكامل، حيث أن القدرة على تسمية وتشخيص

المشاكل تنطوى على تحديد لطرق حلها، وتتم عملية تحديد أهداف الإصلاح الاجتماعى بالإشارة إلى ثلاثة متغيرات مترابطة: البيئة المصرية بوصفها حقل الممكنات، والمعرفة المتاحة، أى حصيلة تجارب الأمم، بما فيها الأمم الإسلامية، وتوقع الرخاء، يصاحبه تصور للعدالة الاجتماعية. يقول سيد قطب: «إن البيئة المصرية يجب أن تلهمنا مشروعات الإصلاح الاجتماعى وأن خير وسيلة لأن تلهمنا هذه البيئة مشروعات مناسبة هى الإحصاء الدقيق. وإن نقل المشروعات الجاهزة عن أمم الغرب أو الشرق عبث فارغ وجهد ضائع قبل أن يثبت الإحصاء، وتدل التجربة على أن الظروف هنا وهناك متشابهة. والإحصاء يجب أن يشمل كل شئ فى مصر: يجب أن يشمل بيان الثروة العامة، وعدد السكان، وتوزيع الثروة، وتوزيع السكان، كما يشمل توزيع الثقافة والصحة والعمل والحقوق والواجبات. فالواقع أن هناك خللاً - لا ممارأة فيه - فى توزيع هذه الأشياء جميعاً، وأنه لا توازن بين الأعباء الملقاة على مختلف الكواهل. وإيجاد هذا التوازن هو أساس كل إصلاح يرجى له النجاح» (١٣)، وتجدر الإشارة إلى أن العالمية هنا للمنهج ويمكن أن تنحصر فى علم تجريدى هو الإحصاء، وتلك العالمية تحدد لنا خصوصية مكان وزمان، يتحدد بالنسبة لهما معنى مشروع الإصلاح، ولا يتحدد إلا بالإشارة إليهما.

فى مثل هذا المنطق، تكتسب ماهية المجتمع المصلح وضوح الصورة الفوتوغرافية: نفى النفى، أى اقتلاع من البناء التاريخى للمجتمع المصرى كل ما يعرقل التقدم إلى الأمام نحو الغد المشرق، وإذا كان تخلف المجتمع المصرى يظهر جلياً، بطريقة شبه فسيولوجية فى الحلقة المفرغة المكونة من الفقر والمرض والجهل، فإن أهم مظاهر المجتمع المصلح الصحى، المحقق لآماله والمتوافق مع مبادئه، هى سعادة أعضائه - سعادة جسمانية وروحية وأخلاقية فى الوقت نفسه: «نحن فى حاجة إلى حظ كبير من الفرح لأننا فى حاجة إلى حظ كبير من سلامة الفطرة وصحة الشعور وهما أكبر مقومات الحياة. وحظنا نحن المصريين من الحياة الحقيقية ضئيل، لأن حظنا من الفرح ومن المباهج الفردية والاجتماعية ضئيل. وإنما يصح هذا القياس لأن الفرح الإنسانى ظاهرة نفسية وعقلية تقابل فى الحيوان ظاهرة القفز والوثب، وفى الطير ظاهرة السقسقة والغناء، وفى النبات ظاهرة التفتح والازدهار، وهذه الظواهر جميعاً دليل الحيوية والصحة فى الأحياء» (١٤)، ويتساءل سيد قطب: كم مرة يضحك المصرى فى اليوم، فى الأسبوع، فى السنة؟ ويبرز سيد قطب طابع الحزن واليأس والهجر الذى يميز الموسيقى والألحان والأغانى المصرية، والمناسبات الاجتماعية، ويقابل بينها وبين السعادة والجذل اللذين

بميزان الحياة الغربية واللذين يفسر بهما إنتاجية الغربيين: «إن هؤلاء الإفرنج يفرحون كثيراً لأنهم يعملون كثيراً وينتجون كثيراً ويشعرون بقيمة الحياة، فيتطلعون إلى مثل عليا. (...) أما نحن، فلا نفرح لأننا لا نعمل وإذا عملنا، فبغير حمية ولا إقبال ولغير ما غاية مرسومة ولا إيمان بالحياة» (١٥)، وهناك أيضاً مقابلة بين تصوّر التخلف ككل عضوى وتصور الإصلاح أيضاً ككلّ عضوى يجعل من الجسد الاجتماعى مجموعة متكاملة ومتماسكة من الأسباب والنتائج يعبر تفاعلهما عن الطابع المركب للحياة البشرية.

ما أريد إبرازه هنا، لا يتعلق بماهية نظام ومبادىء المجتمع المصلح، إنما بأسلوب التعبير عن هذا النظام وتلك المبادىء وكيفية اكتسابها للشرعية، نقول إن تشخيص سيد قطب لخصوصية وسطه الاجتماعى ليس بريئاً، وليس من الغريب أنه رأى، مع محمد حسين هيكل وطه حسين ولطفى السيد وتوفيق الحكيم وآخرين، أن فى استمرارية ودوام المصريين، ذوى الطابع البيولوجى والثقافى، ما يشكل العمود الفقرى وعصب تلك الخصوصية، فمصر، كما يقول سيد قطب، الأمة الوحيدة فى العالم التى حافظت، شاخصة بين الأحياء، على الآثار الخالدة لتاريخها العظيم، ونكتفى هنا بالإشارة إلى شاعرية سيد قطب عندما يفتخر بالماضى العريق، ذلك الماضى الذى يضمن لمصر – وهذا جوهر المنطق الإصلاحى – مستقبلاً عظيماً: «فالأعمال العظيمة ومواقف البطولة والحوادث الجسام والآمال والآلام وجميع ما حوته تلك الأحقاب الطويلة من تاريخ الوطن، إنما هى روافد لنفوس كل جيل وحوافز لمشاعر كل فرد. وليس الغابرون فى مسار الزمن جثثاً هامدة مزجاة فى الأكفان، مطمورة فى الرمال. وإنما هم ذوات حية يمكن أن تقع لهم معجزة البعث فى كل لحظة، فينتفضون شخوصاً يشاركوننا هذه الحياة الحاضرة، ويدبرون معنا أمرها، ويزودوننا بتجاربهم ونصائحهم. وتلك المعجزة فى عداد الممكنات، طالما أن خيالنا مستطيع أن يطل على مسرح الماضى وأن ينفعل بحوادث التاريخ»(١٦). نضيف إلى ذلك أن سيداً كان آنذاك على استعداد لقبول ما رفضه بعد ذلك بصفته خرافات أو انحرافات بالنسبة إلى صحيح الدين أو فى ميزان العقل، إذ رأى فيه آنذاك مظهراً من مظاهر الأصالة المصرية، مثال ذلك استمرار الاحتفال بالعيد الفرعونى لوفاء النيل، وبالمحصول، أو بعيد النيروز.

وتجدر الإشارة إلى أن سيداً لم يكن قلقاً – فى تلك الفترة – على تديّن المصريين: «لحسن الحظ أن الشعب المصرى شعب متدين بطبيعته، لا منذ الإسلام فقط، بل من عهد الفراعنة على اختلاف الأديان التى اعتنقها، والتى أخلص لكل منها، لأن طبيعة الإيمان جزء من كيانه». (١٧)،

والمسألة الدينية تتلخص فى كتاباته فى تلك الفترة فى مقولتين: فمن ناحية، لا تثير «مصرية» مصر أو طابع مصر الإسلامى أى مشكلة، فالإسلام دين وسط، دين الفطرة، دين يسر، ميثاق للحياة فى المجتمع، وسيد قطب يشارك فى الجدل حول النهضة الدينية التى بدأها جمال الدين الأفغانى والإمام محمد عبده، وتتسم مواقفه بالحداثة المتطرفة، على النقيض التام لحرفية الأوساط الدينية (المحافظة) والجمعيات الشبيهة لجمعية الشيخ خطاب، ومن ناحية أخرى، يقول سيد أن الخرافات التى تبعد الدين عن صحيحه وعن حقيقته فى الأوساط والفئات الشعبية، تشكل مظهراً من مظاهر الاختلالات الاجتماعية العامة، ولا نجد فى آثار سيد قطب فى تلك الفترة أية إشارة لكون الابتعاد عن الدين من مسببات الأزمة، ولذلك يمكن، توظيف الدين والشعور الدينى فى خدمة الإصلاح «تتفشى فى هذا الشعب عيوب وأمراض تضير الدنيا وتخل بالدين، فلنستغل تديّن الشعب فى إصلاح تلك العيوب وتصحيح هذه الأمراض عن طريق الدعوة الدينية. وكلما لمس الخطباء والوعاظ حياتنا اليومية الراهنة فى خطبهم، وجدوا آذاناً أكثر إصغاء وقلوباً أشد تفتحاً وكانت خطبهم حية لأنها تستمد موضوعها من الحياة»[١٨]، ما يهمنى هنا فى صياغة سيد قطب هو مغزى العلاقة السببية التى توجدها تلك الصياغة: فسيد قطب ينظر إلى الدين على أنه بنية فوقية أيديولوجية تعكس حقيقة الأوضاع الاجتماعية التى انتجتها، أى أن تلك البنية من إنتاج الأوضاع: «فهم الدين خاطىء لوجود مرض فى الشعب» وإمكانية توظيف تديّن الشعب للتأثير على الظروف الاجتماعية ترجع تحديداً إلى كون عكس تلك المقولة غير صحيح فى نظر سيد قطب الشاب. فلم يقل: الشعب مريض لأن فهمه الدين خاطىء.

يرى سيد قطب مع عدد كبير من معاصريه، فى الحرب العالمية الثانية – وهى من «بديهيات» هذا العصر – قالباً سيفرز نظاماً جديداً، يتحتم على مصر أن تستعد له، وتصبح طرفاً فيه، وتفصيل هذا أن الحرب العالمية الأولى كانت أصلاً لكل الاضطرابات وولدت مشاكل واختلالات حتمت وقوع الحرب العالمية الثانية، وستعيد تلك الحرب الأمور إلى نصابها، وتفرض نظاماً عالمياً جديداً، يجب على كل دولة أن تجد مكاناً فيه: «أما الحرب الحالية – وهى أشد وطأة من سابقتها وأعظم أثراً – فقد كانت خليقة أن تترك من الآثار ما هو أسوأ وأنكى، ولولا أنها فتحت الأعين على أخطاء الحرب الماضية فى كل ناحية، ولولا أن بعض المبادىء التى قامت عليها نشأت من رد الفعل لهذه الأخطاء» [١٩]، ويستخلص سيد قطب من الحرب ثلاثة دروس، يستمدها من أوضاع الأطراف الرئيسية: درس «اجتماعى» استمده من هزيمة فرنسا،

بلاد أضعفها انهيار الإجماع حول القيم الجماعية، وانهيار الدين وانتشار المذاهب الفردية والمرنولة، أضعفها إلى حد أنها لم تبد أية مقاومة تذكر للغازى، ودرس «أخلاقى»، استخلصه من صمود إنجلترا، التى نجحت فى الاستلهام من «أن أسلافهم الذين بنوا الإمبراطورية الضخمة كانوا يعيشون عيشة البساطة والقناعة...»، لمواجهة العدو ورفض الاستسلام، ودرس «سياسى» من ألمانيا، حيث لم يتردد قوّادها فى التضحية بالقيم، قربانا لإرادة الهيمنة والسيطرة والقوة. واتضح، من جراء التضحية نفسها، أن تلك القيم أهم كنز امتلكته البشرية، فدفع العالم دفعاً إلى: «رد فعل طيب إذ شعر الناس بنفاسة الحرية المهددة، كما شعروا بحاجتهم للعودة إلى الدين وتنبهت فى نفوسهم عواطف الرحمة وتيقظت فى أعماقهم الضمائر. وبات الجميع يرتقبون نهاية الحرب هذه الغشوم ليعملوا على قيام مجتمع فاضل يستمتع بالحرية المعقولة ويستروح العقيدة السمحة ويحد من سعار الغرائز وهياج البربرية» (٢٠).

نحن هنا أمام نموذج يمكن أن نسميه «نموذج ولسون» وهو نموذج كان له وجود وتأثير كبيران وعميقان فى مصر أثناء الحرب العالمية الثانية، رغم خيبة الأمل التى أصابت المصريين إثر عدم حل المسألة الشرقية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وقوام هذا النموذج، وجوب حل سريع للمشاكل الساخنة المطروحة على الصعيد العالمى (الاستعمار) لإمكان حل جذرى ونهائى لمعضلة عدم اتساق المجتمع المصرى وعدم ملاءمته لاحتياجات سكانه.

والنقطة الجوهرية هنا هى أن تطور النظام العالمى كما يتوقعه سيد قطب، وفقاً لمنطق الحرب العالمية، يؤدى إلى تأكيد وتقوية البنية الاجتماعية لمصر، كما يراها هو: فسيد قطب يعتقد، بعد ما شاهده من أفول نجم الفردية المتطرفة التى أضعفت فرنسا وتسببت فى هزيمتها، ومساوىء عبادة الدولة التى تؤدى إلى ظهور الديكتاتوريات .. «هذا النظام نكسة لا تطيقها البشرية ولا تصبر عليها مهما بدا فيها من القوة والبريق» .. أن الوقت قد حان لاسترداد العائلة لمكانتها، لتكون الوحدة الأساسية للمجتمع، وتدفعه تلك الرؤية إلى التفاؤل إذ أن «مصر، من هذه الوجهة، فى وضع تحمد الله عليه ، لأن نظام الأسرة لم يتضعضع فيها كما تضعضع فى شعوب كثيرة بعد الحرب الماضية، وذلك بسبب تقاليدها الريفية القوية؛ هذه هى التقاليد التى حفظت كيانها القومى على مر الأجيال» (٢١)، وهكذا تحبك الحبكة الإصلاحية، وفى تلك الحبكة يُرى أن الهوية هى الضمان الحقيقى الذى يسمح باستيعاب وتملك والتحكم فى حداثة يفترض فيها العالمية، ومن ناحية أخرى، تعين الحداثة الهوية، وتثبتها كأفق وخلفية لانتشارها، ذلك الانتشار الذى يشكل رسالة الإصلاح الراديكالية كما يحددها

سيد قطب: رسالة قوامها الجمع بين المادة الغربية، وما تولده تلك المادة من طاقة للتغيير، وذلك دون التضحية بدفء الأصول الشرقية «وهذا الاتجاه الجديد لا يكلفنا – نحن المصريين – أكثر من الاهتداء إلى روحنا العريقة وتقاليدنا الخالدة حينما نزيح الروحية عن بصائرنا هذه الغشاوة التى رانت عليها من غبار المادية الأوروبية وسنجد فى كنوزنا ثروة نقتات منها فى العالم الجديد، ثروة تمكننا من هضم الحضارة الأوروبية المادية والانتفاع بها دون أن تفسد فطرتنا وتحيلنا آلات خشنة جافة كما أصابت كثيراً من الأوروبيين»(٢٢).

بيان العلاقات السببية فى مسألة فشل الهوية:

نعرض هنا للخطوة (المرحلة) الثالثة، والحاسمة، لبناء التوجّه الإصلاحى، المرحلة التى تتحدد فيها المواقع الإصلاحية لسيد قطب، والموقف من مسألة النظام (أو الفوضى) الاجتماعى، ومن مسألة نمط التدخل الفعال فى المجتمع، والحد الفاصل بين ما لابد أن يكون، وما يطرأ فعلاً، نتيجة لقوانين وسنن تاريخ يجب الإفلات من قبضته ومن حتميته، بين الحدين، يتشكل معنى عملية تؤدى إلى عدم اتساق بين المجتمع وذاته فى مسألة الهوية. ووصف النتائج الحتمية لعدم الإصلاح (اللاإصلاح) – أى الخروج من التاريخ وخيانة الرسالة والبؤس والاغتراب – هو أيضاً إعلان ضمنى يكشف عن العناصر الكامنة فى نسيج التاريخ وفى طبيعة الإنسان والتى تحكم على الإصلاح بالفشل والعودة إلى البداية.

تنتمى مظاهر الأزمة فى الزمان والمكان الاجتماعيين، بوصفهما أنظمة للعلاقات السببية إلى منظومة الوقائع المادية، وبالتالى إلى ما هو موضوعى وعالمى «نفس الأسباب تنتج نفس النتائج»، إلا أن رهان الإصلاح فى رؤية سيد قطب رهان أخلاقى ونفسى بصفة أساسية، أى رهان يتطلب عملية تمييز «إذ أن الاقتصاد والسياسة والحالة الاجتماعية ما هى إلا نتائج لتقلبات نفسية، حتى لو استبعدت الشيوعية هذا التفسير وادعت أن كل شىء نتيجة للاقتصاد وتقسيم العمل والمال»(٢٣)، وتبقى بعد ذلك مهمة وصف هذه «التقلبات النفسية»، أى سرد المقدمات والأسس الضرورية للحياة الاجتماعية، وإيجاد تفسير لكون هذه المقدسات والأسس – لاسيما النابعة من الوحى الربانى، الكامل، الصالح لكل زمان ومكان، ولكل البشر – غير فاتحة فى الظاهر لإنتاج التغيير المطلوب إلى الأفضل.

تعطى المقالات الخمس عشرة لسيد قطب، التى تناولت قضية إصلاحية محورية هى قضية

وضع المرأة، مثالاً دالاً وواضحاً لأولوية الأبعاد الأخلاقية ولشمولية الرهان الإصلاحى الذى يترتب عن تلك الأولوية، ويحلل سيد قطب هذا الرهان فى صياغة تشير صراحة إلى إعادة إنتاج المجتمع لنفسه وإشكالية إعادة الإنتاج - لقد ذكر مراقبو تلك الحقبة مظاهر أزمة وضع المرأة من «صعوبات» فى العلاقات بين الجنسين، وأزمة نظام الزواج، وازدياد الزواج من الأجنبيات وآثار تلك الأزمة من تضاعف عدد غير المتزوجين، وانتشار الرذيلة والدعارة، ويلخص سيد قطب تلك الأزمة فى جملة مختصرة: لم تعد الشابة المصرية شابة الأمس، ولم تصبح بعد شابة الغد: «إن القفزة التى قفزتها المرأة المصرية بعد الحرب العظمى هى سبب هذا الاختلال كله فى حياتنا الاجتماعية. وأنا لا أستطيع أن أدعو إلى احتجاب المرأة ولا أطيق هذا الاحتجاب فى عصرنا الحاضر ولكن لا أفهم سفورها على الوضع الذى تلج فيه (...). أما نحن، شبان هذا الجيل، فنؤدى ضريبة التطور كاملة بين أجدادنا وأحفادنا وبين آبائنا وأبنائنا، وعلى قنطرة من سعادتنا وأخلاقنا، تعبر الأجيال القادمة، لا فرق فى هذا بين الشبان والشابات» (٢٤).

تقدم لنا المقابلة: احتجاب/ سفور ملخصاً مجازياً لمشكلة وضع المرأة، وتحدد موقع ومنطق الاختلال الحادث: من ناحية، ينزعج الحس الدينى - الموصوف ضمنا بالتقليدى أو بالسلفى - من جراء التطورات فى وضع المرأة نحو المعاصرة، ومن ناحية أخرى، فإن السؤال الذى يفرض نفسه فرضاً على الإصلاحى فى تناوله لقضايا المرأة، هو مسألة الخيار الممكن، وهو خيار يجب أن يأخذ فى عين الاعتبار موجبات البيولوجيا، والتاريخ، والإخلاص للهوية (أى للدين) ولا يتورع سيد قطب عن ذكر فرويد أو المقولات الرئيسية لنظرية التطوّر - «الوظيفة تخلق وتوجد العضو» - ليقوم بصياغة تشخيصه الفردى، الذى يتلخص فى مقولتين: ١ - لا تتلقى المصريات، من جراء ضغوط التقاليد، التربية التى تتيح لهن فرصة القيام على خير وجه بوظائفهن البيولوجية والاجتماعية. ٢ - يتلقى البعض منهن، الملتحقات بمدارس حديثة، تسير على النمط الأوروبى، تربية تولد فيهن عادات تتناقض وتلك الوظائف البيولوجية والاجتماعية، وتكتب عليهن عدم الرضا والتعاسة، حيث أنهن يعجزن تماماً عن إيجاد مكان لأنفسهن فى المجتمع، وقد يكتب عليهن الفساد والرذيلة - إن تركت تلك العادات «التى ضد الطبيعة» لتحدث آثارها، ولذلك يقترح سيد قطب إصلاحاً يتبنى التوجهات التالية: «ومتى تحددت الوظيفة، تحدد معها نوع التربية ولون الثقافة. فإذا أريد من المرأة المصرية أن تكون منشئة الجيل القادم، وجب أن تزود فى ثقافتها بما يسهل لها هذه المهمة ويقدرها عليها (...). فالفتاة المصرية، إما

أن يراد لها أن تكون أماً وربة بيت، فيجب حينئذ أن تلاحظ هذه الوظيفة فى وضع برامج ثقافتها، وإما أن يراد بها الشذوذ عن هذه الغاية الطبيعية فتدرس حينئذ على نظام الفتيان – الذين ستؤدى وظيفتهم – وتكون قد وطدت نفسها ووطد أهلها نفوسهم وعزمت الدولة كذلك على ألا تحيا هذه الفتاة الحياة الطبيعية لها لأنها – ومعها أهلها والدولة – قد نذرت نفسها للعلم والبحث، أو للعمل فى ميدان الحياة كما تنذر الراهبات للدير حين ينحرفن عن الوضع الطبيعى فى هذه الحياة» (٢٥).

وتجدر الإشارة إلى فعالية وتأثير المقارنة التى يعقدها سيد قطب بين مصير المصريات المعرّضات لتربية تناقض «طبيعتهن» وبين الراهبات. فذكر الراهبات فى هذا السياق من قبيل المزايدة، للتركيز على الطابع الوافد للإصلاحات إن تجاوزت الغايات التى حددت لها بهذا الأسلوب، إذ أن ظاهرة الرهبنة، ولاسيما رهبنة النساء، تبدو فى عيون المسلمين وكأنها جانب من الجوانب «المخالفة للطبيعة» للديانة المسيحية ولليسر الإسلامى، الذى يسهل على العباد أداء الفروض الدينية. وعلى أى حال، تظهر هنا بوضوح الصياغة «الوسطية» للأهداف الإصلاحية فيما يخص وضع المرأة، فمن قاسم أمين إلى أحمد لطفى السيد، اكتفى الإصلاحيون، فيما يتعلق بأوضاع المرأة، بالمطالبة بتربية وتعليم النساء من أجل «عقلنة» أسلوب أدائهن لوظائفهن التقليدية فى المجتمع، ولم يطالب أحد أبداً بعدم اكتفائهن بتلك الأدوار والوظائف (٢٦) .

ويكون من الهام أن نقارن هذا الموقف بمواقف أخرى لسيد قطب، حث فى أولها مواطنيه على الاحتذاء بالتقاليد الاجتماعية الغربية فيما يتعلق بالأخلاقيات المنزلية: «فليحاول كل فرد منا أن يكون مبشراً فى بيته بتعاليم الأسرة الجديدة، ولنختلط بالإفرنج ما استطعنا، ولنقرأ ما كتب فى لغاتهم من وصف للبيت الأفرنجى ومباهجه ثم لنحاول فى صبر طويل محاكاتهم فى إحياء بيوتنا وبث روح الفرح والنشاط والبهجة بين جدراننا ولعلنا نوفق بعد عمر طويل» (٢٧). ومن العائلة إلى المجتمع الكلى، ومن الأخلاقيات المنزلية إلى إدارة علاقات العمل. يؤيد سيد قطب «الشاب» باقتناع شديد مبادرة وزارة الشئون الاجتماعية، التى شجبها الوطنيون حيث رأوا فيها تنازلاً جسيماً ماساً «بالخصوصية»، ترجمة ونشر تقرير «بيفريدج» بالكامل، وهو تقرير تناول بالدراسة والتحليل إمكان إقامة نظام للضمان الاجتماعى للعمل فى بريطانيا العظمى، ويرى سيد قطب فى هذا التقرير: «اتجاه عالمى إنسانى، لا إجراء إنجليزى محلى، وأن كل بلاد العالم تسير فى هذا الطريق على اختلاف نظم هذه الأمم السياسية والاجتماعية، وأن مصر لابد أن ترقب هذا الاتجاه العالمى وأن تعمل بمقتضاه» (٢٨).

إن العالمية فى أبعادها البيولوجية والاجتماعية والمعنوية، هى نقطة المبتدأ فى الإعلان عن «حتمية الحل الإصلاحى»، وهى التى تحدد توجهاته الضرورية، سواء تعلقت بوضع المرأة أو بالعمل أو بمناهج التعليم أو بمعالجة الجريمة، وأمام تلك العالمية وبالنسبة لها، تظهر الثقافات المختلفة (يتحدث سيد قطب عن «أمم مختلفة»)، وكأنها على قدم المساواة، والسؤال الذى يفرض نفسه على سيد قطب لا يتعلق بإمكان الجمع بين الثقافة الوطنية المصرية أى الإسلام وعالمية الحداثة، إنما يتناول قضية التمييز بين الحداثة «الحقة»، تلك التى أقامتها الدول الغربية، وبين ما تحاول بعض الأوساط الفاسدة والمنحلة تمريره فى مصر تحت شعار تلك الحداثة، من أجل تبرير فسقها وفسادها وانتهاكاتها: «المقدسات الإنسانية والقومية أصبحت لعبة يتلهى بها بعض العابثين» (٢٩). ومن ناحية، يبدو أن سيداً على وشك أن يقع – على الأقل فى أسلوب صياغته – فى شرك «النسبية الثقافية»، التى ترى فى كل ثقافة مقابلاً أو مرادفاً وظيفياً للثقافات الأخرى، فيقول: «قدست البشرية فى جميع تطوراتها ما ساعدتها درجة معرفتها ورقيها على تقديسه. فقدست الأحجار والحيوانات والطيور والكواكب ومظاهر الطبيعة والآلهة الخرافيين والأرواح الهائمة، كما قدست الإله الواحد والأنبياء والرسل والزعماء والمصلحين، كما قدست الآباء والأسرة والوطن، كما قدست الحريات والمبادىء والعقائد.. إلى آخر ما عرفته الإنسانية فى تاريخها الطويل من مقدسات تختلف حقائقها وأسماؤها، ولكن تقديسها إلى التوالى، يدل على ضرورة وجود شىء مقدس فى حياة البشرية يملأ نفوسها ويغذى شعورها، وإلا هلكت فى مغارة الشك وانحلت فى حمأة الاستهتار» (٣٠).

ومن ناحية أخرى، وبما أن البشرية لا تحقق نفسها وذاتها إلا فى زمان (الآن) ومكان (هنا)، فإن العالمية لا تكون قريبة المنال فى رؤية سيد قطب إلا من خلال المفاهيم التى أنتجتها الهوية، ويبرر ذلك دفاع سيد قطب عن القيم الوطنية التى يهددها شبح التغريب من جراء اقتحام الحداثة الغربية لمصر، اقتحام يتم باسم العالمية التى تحملها طيّات تلك الحضارة. ويدين سيد قطب بشدة انتشار الكباريهات و «الملاهى الليلية» وفى مصر صالات تعج بأشنع ما تقذى به العين ويتأذى به الشعور: من رقصات لا فن فيها ولا طعم لها ولا قصد منها سوى تلبية السعار الكظيم، ومن حركات وضحكات لا يسمع مثلها إلا فى المواخير، ومن أغنيات وألحان ملطخة بالدنس القذر المريض. وكل هذا لا شىء، فلهذا جعلت مثل هذه الصالات، ولكنها تسلط نفسها على المقدسات الوطنية فتلوكها فى عبث لا يجوز. وفى زحمة الرقص الخليع والحركات المبتذلة تدس ألفاظ: الوطن، ومصر، وسعد، والعلم، والهرم، إلى آخر معالمنا

الوطنية، بمناسبة وبغير مناسبة، هاتفة لهذه المقدسات بالحياة، كأن الهتاف بالحياة بهذا المعرض يبيح للأفواه القذرة أن تنطق بها... إن الهتاف هذا بالحياة كدعوة السكير إلى الصلاة: سخرية في سخرية، وجريمة يجب ألا تترك بلا عقاب»(٣١). ولا تنحصر قيمة وأهمية تلك المقارنة في بلاغتها. فهي تحدد لنا، من خلال عملية نفي واستبعاد مزدوجين، أسلوب وطريقة الجمع بين العالمي والمحلي، بين الحداثة والهوية، ذلك الجمع الذي يشكل الهدف (والمأزق) التأسيسي لكل توجه إصلاحي: إذ يسعى مثل هذا التوجه، في آن واحد، إلى فهم وإدراك من الخارج (أي بتعبئة أساليب ومناهج الفكر والعلم الغربيين)، لما يشكل خصوصية الهوية المصرية (أو الشرقية أو العربية أو الإسلامية) ومن الداخل (أي من منطق الهوية والتراث)، للقيم المنهجية والإبستمولوجية والعملية للعلوم الغربية.

ويتيح لنا العرض السابق فرصة لمحاولة تحديد بنية «اعتناق» سيد قطب لمذاهب الحركة الإسلامية، وفي فترة ما بين ١٩٤٦، وهي سنة آخر مقالاته في مجلة وزارة الشؤون الاجتماعية، والتي تبنّى فيها المواقف التي سبق العرض لها، و١٩٥١، وهي سنة انضمامه إلى الإخوان المسلمين، قام سيد قطب بانقلاب جذري وراديكالي لرؤيته للعالم وللإصلاح، تاركاً تحليلاً رأى في «الحصول على الحداثة» شرطاً ووسيلة لإعادة بناء الهوية، إلى موقف يرى أن إعادة بناء الهوية يكيّف ويحدد الوصول إلى المعاصرة، أي القدرة على الصمود أمام التحدي الذي تمثله حداثة الغير، كما يرى أنه يجب على عملية إعادة البناء هذه رفض الإنجازات الغربية في إطار تلك الحداثة رفضاً تاماً.

أصدر سيد قطب سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥١ كتابين، هما بمثابة مرحلتين في تحوله «العدالة الاجتماعية في الإسلام» (تُرجم إلى الإنجليزية، وأشرف سيد قطب بنفسه على الطبعة الأمريكية) وناقش فيه القضايا «الأساسية» و «العالمية»: الإصلاح الزراعي، الاشتراكية، الضمان الاجتماعي، العمل، كطرق إصلاحية، ناقشها من منظور إعادة تملكها من داخل التراث الإسلامي، مثبتاً أن الإسلام سبق، وتوقع، واحتوى تصوّرات العدالة الاجتماعية التي أعادت اكتشافها المذاهب الاجتماعية الوضعية (وهذا الأسلوب لإضفاء الشرعية هو من أكثر الأساليب انتشاراً عند الإصلاحيين) وبالتالي، تصبح المذاهب الاجتماعية الوضعية من الكماليات التي لا حاجة إليها من منظور المسلمين، حيث أن العودة إلى القرآن الكريم وإلى التراث الإسلامي الأصيل تشكّل مدخلاً مباشراً إلى الحداثة الاجتماعية. ويمثل كتاب «معركة الإسلامية والرأسمالية» وصول سيد قطب إلى نهاية المطاف في هذا التوجه: في المعركة ضد

الرأسمالية، ذلك النموذج العدوانى والتوسعى للحداثة الغربية، الذى يقدمه على أنه «عالمية سلبية» (هدّامة)، يتضح أن الإسلام هو البديل الوحيد للشيوعية، إذا أريد إصلاح المجتمع يسمح بتحقيق آمال الجماهير المستغلة والمقهورة فى العدالة الاجتماعية والحرية، دون التضحية، قربانا للمادية مطلقة هى القاسم المشترك للرأسمالية والشيوعية، دون التضحية بمقتضيات الهوية والإخلاص لها، بما فيها متطلباتها الدينية.

والسؤال الذى نطرحه الآن يتعلق بـ «دور» أو «وظيفة» إقامة سيد قطب بالولايات المتحدة فى تحوله الإسلامى، فوفقا لرواية سيد قطب فى «معالم فى الطريق»، الصادرة سنة ١٩٦٤، أدّى اكتشافه لمجتمع الولايات المتحدة، التى حرر فيها الكتابين السالف الإشارة إليهما، إلى إدراكه لخطيئة فى حكمه وفى تصوراته عن العلاقة والتفاعل بين الحداثة والهوية. «إن الذى يكتب هذا الكلام إنسان عاش يقرأ أربعين سنة كاملة، كان عمله الأول فيها القراءة والإطلاع فى معظم حقوق المعرفة الإنسانية... وما هو من تخصصه وما هو من هواياته. ثم عاد إلى مصادر عقيدته وتصوره، فإذا هو يجد كل ما قرأه ضئيلاً. إلى جانب ذلك الرصيد الضخم – وما كان يمكن أن يكون إلا كذلك – وما هو بنادم على ما قضى فيه أربعين سنة من عمره، فإنما عرف الجاهلية على حقيقتها وعلى إنحرافها وعلى ضمانتها وعلى قزامتها وعلى جعجعتها وانتفاشها وعلى غرورها وادعائها كذلك. وعَلِمَ علْم اليقين، أنه لا يمكن أن يجمع المسلم بين هذين المصدين فى التلقى» (٣٢).

وتلك المواقف المستجدة تناقض تماماً تلك التى تبناها سيد قطب قبل إقامته فى الولايات المتحدة، لاسيما تلك المتعلقة بالأخلاقيات الفردية وبالتقسيم الاجتماعى للعمل، وتفصيل هذا أن ما كان يشخص على أنه من «آثار الحداثة» ينتمى إلى العالمية، أصبح الآن فى نظره من «الآثار الفاسدة» لرؤية للعالم فاسدة ومفسدة، ونتاج خالص للغريزة البروميثية للإنسان الذى يدّعى التحرر من التعاليم الإلهية، والسفر هنا له دلالة العامل الذى بصر سيداً، إذ يضع الإصلاحى فى مواجهة الإنجازات الفعلية لمنطق «إصلاح المجتمع بالعلم»، ويجسد بوضوح حدود (وقصور) أى منهج «إنسانى» أو «إنسانى صرف» ووجوب التركيز على وإعطاء الغلبة لما هو معنوى وللدينى، وبمعنى آخر، إن دلّ السفر إلى الولايات المتحدة على شىء، فإنه يدل أولاً على عدم ملاءمة المجتمع الأمريكى للمعايير الإسلامية، وليس هذا هو الأهم، لأنه كان متوقعاً من قبل مجتمع جاهل بالإسلام، جهل حديث وغربى، وهذا الحكم ليس مفارقة تاريخية، إنما تكمن المشكلة فى التكييف الدينى لمجتمع لا دينى وإن ادعى المسيحية، ويدل ثانياً على خطأ

سيد قطب، وخطأ الإصلاحيين الذين ظنوا أن إعادة بناء المجتمع الإسلامى الأصيل يمكن أن تمر، بطريقة أو بأخرى، بطريق تقليد المجتمعات الغربية والاقتباس منها.

يؤدى السفر إلى الولايات المتحدة إلى ما هو أعمق من رفض سيد لأمريكا الجيتوهات، أمريكا العنصرية، أمريكا الإجرام المنظم، إذ يؤدى إلى نقد ذاتى شامل، راديكالى، تزداد حدته، كما أشار، من جرّاء كونه أمضى أربعة عقود من عمره فى قراءة كتب جعلت منه خبيراً محنكاً فى الفكر الجاهلى، وهو فكر خدمه سيد ودعى له بحماس وهمة شديدين فى المجتمع المصرى، ولذلك، تبنّى موقفاً هجومياً فعالاً إزاء هذه الجاهلية الجديدة، وسيتقدم، ضد شرك المعاصرة وتحديث العلاقات بين الحداثة الغربية والثقافة الإسلامية، بمشروع، لا يعتمد على «قراءة ثورية» للقرآن الكريم، وهو التفسير الذى يقدمه أوليفيه كارى عن كتاب «معالم فى الطريق»، تدفعه سنة ١٩٥٠ إلى تبنىّ مواقف الإخوان المسلمين، بقدر ما يعتمد على «قراءة راديكالية» تحول سيداً إلى ثورى وتدفعه دفعاً إلى نكران التوجه الإصلاحى.

الهوامش

(١) سيد قطب، معالم في الطريق، القاهرة، دار الشروق، طبعة ١٩٨٠، ص ١٤٣ – ١٤٤.

(٢) أحمد البدوى، سيد قطب، سلسلة «نقاد الأدب»، ١٠، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص ٦ – ٧.

(٣) حسن حنفي، الحركات الدينية المعاصرة، سلسلة «الدين والثورة في مصر، ١٩٥٢ – ١٩٨١»، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٨. وهذه المراحل الأربع هي، كما يصفها حسن حنفي: «المرحلة الأدبية» (١٩٣٠ – ١٩٥٠) وهي في الوقت ذاته أطول المراحل ومرحلة تتصف بنوع من السذاجة من قبل سيد قطب الذى يقدم فيها دور الشاعر والأديب على باقى الأدوار الاجتماعية، ثم تأتى «المرحلة الاجتماعية» (١٩٥١ – ١٩٥٤)، وهى في الوقت ذاته مرحلة توعية سيد قطب ومرحلة إعادة اكتشافه للإسلام كقوة تعبئة اجتماعية فعّالة أمام «البدائل» الغربية المطروحة، رأسمالية كانت أم شيوعية. ثم تأتى «المرحلة الفلسفية» (١٩٥٤ – ١٩٦٢) التى يتم فيها تعميق رؤيته ورفضه للنماذج الغربية بعد زيارته لأمريكا واكتشافه «على الطبيعة» حقيقة هذه الحضارة، إلا أنه يتم هذا الاكتشاف في ظروف قد بدأت فيها المواجهة بين الثورة والإخوان. أما المرحلة الأخيرة – «المرحلة السياسية» (١٩٦٣ – ١٩٦٥) كما يسميها حسن حنفى – فهى تفرغ ثمار هذه المواجهة «التى بدأت تتكون داخل جدران السجون والتى بلغت ذروتها بإخراج معالم على الطريق والذى دفع حياته ثمناً له». ص ٢٥٥.

(٤) عادل حمودة، سـيد قطـب، من القرية إلى المشنقة – تحقيق وثائقى، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٨٧، ص ٩.

(٥) المصدر السابق، ص ١٠.

(٦) النقد الأدبى: أصوله ومناهجه، القاهرة ١٩٤٨ص ٣.

٧ – سيد قطب، ١٩٤٠، «الوعظ الدينى وظيفة اجتماعية قبل كل شىء»، مجلة الشؤون الاجتماعية، ١/٥، ص ٢٢.

٨ – حسن حنفى، المرجع السابق، ص ١٧٣ – ١٧٥، مواقع هامة، تؤسس الذاكرة التاريخية للمواجهة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى.

٩ – سيد قطب، «هل نحن متحضرون؟ الفوارق السحيقة بين مظاهرنا وحقائقنا»، إبريل ١٩٤٢، فى مجلة الشؤون الاجتماعية، ٣/٤.

١٠ – المرجع السابق، ص ٧١.

١١ - «صحة النسل، أهم منابع الثروة القومية»، مقالة بإمضاء «س.ق»، إبريل ١٩٤١، فى مجلة الشؤون الاجتماعية ٢/٤.

١٢ - سيد قطب، ٩/ ١٩٤٠، «نقض تشكيلاتنا الاجتماعية: هل نحن أمة؟» مجلة الشؤون الاجتماعية ٩/١.

١٣ - سيد قطب، ١٠/ ١٩٤١، «مشروعات الإصلاح يجب أن تنبع من البيئة وتعتمد على الإحصاء والتجربة»، فى مجلة الشؤون الاجتماعية ٢/ ١٠.

١٤ - سيد قطب، ١٩٤٠، مباهج الحياة عنصر أصيل فى الإصلاح الاجتماعى، فى مجلة الشؤون الاجتماعية ١/٣، ص ٢٦.

١٥ - المرجع السابق، ص ٢٨.

١٦ - سيد قطب، ١٩٤٣، «الروح المصرية الثمينة يجب أن تنبعث فى دمائنا وتفكيرنا وتاريخنا»، فى مجلة الشؤون الاجتماعية ٣/٣، ص ٥٦.

١٧ - سيد قطب، «الوعظ الدينى...»، المرجع السابق، ص ٢٢.

١٨ - المرجع السابق، ص ٢٣.

١٩ - سيد قطب، ١٩٤١، «العالم الجامع يتوب إلى الرشد»، مجلة الشؤون الاجتماعية ٢/٤، ص ٥٢.

٢٠ - المرجع السابق، ص ٥٥.

٢١ - سيد قطب، أغسطس ١٩٤١، «عالم جديد فى طيات هذا الجحيم»، مجلة الشؤون الاجتماعية ٢/٨، ص ٥٦.

٢٢ - المرجع السابق، ص ٥٧.

٢٣ - سيد قطب، «مباهج الحياة»، المرجع السابق، ص ٥٣.

٢٤ - سيد قطب، ١٩٤٠، «ضريبة التطور»، مجلة الشؤون الاجتماعية ١/٦، ص ٤٥.

٢٥ - سيد قطب، ٤/ ١٩٤٠، «ثقافة المرأة يجب أن تخضع للوظيفة الاجتماعية»، مجلة الشؤون الاجتماعية ١/٤، ص ٣٥.

٢٦ - وهو هدف رفضته أول المناضلات من أجل تحرير المرأة، انظر:

Ir`eve Fenoglio Abd el aal (I.) L'fense et illustration de l'Egyptienne aux débuts, d'une expression féminine Cedej, Le Caire.

٢٧ - سيد قطب، «مباهج الحياة»، المرجع السابق، ص ٣٣.

٢٨ - سيد قطب، «مشروع بيفيردج اتجاه عالمى لا مشروع محلى»، مجلة الشؤون الاجتماعية ٤/٥، ص ٢٢.

٢٩ - ١٩٤١، «المقدسات الإنسانية والقومية أصبحت لعبة يتلهى بها بعض العابثين»، مجلة الشؤون الاجتماعية ١١٢، ص ٣٢ - ٣٦.

٣٠ - المرجع السابق، ص ٣٢.

٣١ - المرجع السابق، ص ٣٥.

١ - المجتمع غير السوى

هل نحن متحضرون؟

الفوارق السحيقة بين مظاهرنا وحقائقنا

لن يصدقنا أحد حين نزعم أننا أمة متمدنة، بينما يرى فى عاصمة البلاد وفى أهم أحيائها ما يراه كل سائر من المناظر المخجلة، المناظر الآدمية الشائهة، التى لا يمكن أن تعيش فى شعب متحضر، والمناظر المادية القذرة التى لا تعيش فى بيئة المتحضرين.

فبجانب الجدران وفى محطات الترام وفى الميادين وعلى أبواب المساجد والحدائق العامة والمقاهى وحيثما يقع نظر الجالس أو المار أو الراكب، يجد طوائف من القطع الآدمية الزرية الهيئة والمظهر، تكفى كل قطعة منها لتشويه حضارة بأسرها، بينما هى فى مصر مبعثرة بالآلاف فى كل مكان.

هناك المشوّهون المبتورو الأيدى والأرجل والمسملو الأعين والمصملو الآذان وقد ربطت أجزاؤهم المبتورة والمشوهة بخرق قذرة بالية وهم ملطوعون بجوار الجدران يعرضون عاهاتهم على أعين المارة استدرارا لعطفهم بطريقة وجيعة، ويؤذون بمنظرها إحساس الناس وعواطفهم – وهم معذورون ولاشك فيما يصنعون. ولكن ما ذنب هؤلاء الذين تؤذيهم تلك المناظر فى الذهاب والإياب. بل ما ذنب البلد الذى تتأذى سمعته ولا ريب بمثل هذه الأشكال؟

وهناك المرضى المتهالكون تتداعى أبدانهم من الهزال وتغور أعينهم من الجوع، وفيهم المصابون بأمراض معدية كالسل، وبعضها قذر كالزهرى فى أدواره المتقدمة والجرب والجذام والأكزيما والتقيحات العفنة، يحوم الذباب حولهم ويحط على قروحهم ويتطاير من حولهم، فيصيب من يدنو منهم وينقل إليه جراثيمهم فى سهولة ويسر. والمارة مجبرون على مقارفة هذه المناظر الدامية تتقزز نفوسهم وتثور معداتهم، ولكنهم لا يستطيعون تحويل أبصارهم عما يؤذيهم أشنع الإيذاء، لأن فى القبح جاذبية تقسر الناظر على النظر وهو كاره مشمئز.

وهناك العجزة المسنون المتهالكون والعجائز الضريرات أو القعيدات، تُهان شيخوختهم بالسؤال وتُذل إنسانيتهم بالعجز وتُرخص كرامتهم بالمتربة، وفيهم من كان عاملاً فاقعدته

الشيخوخة عن العمل وقذف به المصنع إلى الطريق، وفيهم من كان ذا مال فأنفقه فى علاج المرض أو نزوات الشذوذ، وشارف شيخوخته مجرداً من كل سلاح. والكرامة الإنسانية وحدها كانت تقضى بكفالة هذا الحطام الآدمى فى نهاية المطاف.

وهناك الأطفال المشردون من الجنسين، وهم قطع آدمية صغيرة شوهاء، مغبرة ذابلة كئيبة، تسترها أسمال قذرة أو تعرى من تلك الأسمال، قطع آدمية لا تحس لنفسها كرامة ولا تستشعر لها فى ضمير الشعب عطفا، زائغة الأعين، سريعة الخطوات مختلجة النظرات والحركات، تحس أنها طفيليات فى هذا المجتمع، غريبة منبوذة عن صميمه. وكان من حق هذه الزهرات أن تترعرع وتتفتح وتتضوّع، وكان من حق الأمة أن تنتفع بها فى الإنتاج والعمل بدل أن تتأذى بها فى الإجرام والتعطل.

وهناك الفتيات الشاردات اللواتى يقفن على حافة الهاوية، تتلقفهن الذئاب الجائعة فى وقفتهن المترددة الشاردة. وعما قليل يسلكن طريق الرقيق الأبيض، والمجتمع فى غفلة عنهن وعن بواعث الجريمة فى نفوسهن ومحيطهن، حتى إذا سلكن طريق البغاء الصريح قامت الضجة من هنا ومن هناك تطالب بإلغاء البغاء، وتحتج بالدين والكرامة، وتنذر بالويل والثبور؛ وكان فى استطاعة المجتمع أن يحسم الداء قبل استفحاله لو أراد.

ودعك من الحفاء ومن منظر هذه الأقدام التى تأخذ من أديم الأرض وتعطيه مادة متبادلة من طينة واحدة، هذه الأقدام التى لم تبلغ بعد من القيمة ما بلغته الأقدام فى حيوان الجر والركوب، فهذه تقيها الحداوى والنعال وتلك تغطيها الأقذار والأوحال.

ودعك من اختلاف الأزياء وتنوع أشكال الرداء، كأننا شعب يعيش حياته فى «كرنفال» تلك الأزياء التى تفرقنا شيعاً وطوائف، كأننا شعوب متباينة فى رقعة أرضية، والتى يقابلها الأجنبى عنها بالدهش ثم بالاستهزاء، لأنه لا يجد لها نظيراً على ظهر الأرض فى بلد من البلدان.

ودعك من الأحياء القذرة تجاور العمائر الشاهقة، ومن أكوام القمامة والمزابل الدائمة فى كثير من أهم شوارع العاصمة؛ هذه المزابل التى كثيراً ما ترى حولها جماعة من الكلاب الضالة والقطط الجائعة والأطفال المشردين والعجائز القاعدات والجائعين المهزولين جنباً لجنب يبحثون جميعاً، حيوانات وآدميين، عن لقمة أو عظمة أو قشرة بطيخ، على مرأى من الشعب الجامد البليد.

دعك من الأزياء فى الملابس والعمارة فالحديث عنها الآن، يبدو ترفاً ورفاهية، قبل أن نستطيع تنظيف الطرقات من العجزة والمرضى والمشردين والمشردات. أجل ترف أن نطلب

نظافة المبانى وتوحد الأزياء، قبل أن نلتقط منها ذلك الحطام الآدمى من كل نوع وصنف، فالآدمى – مهما حقر – أجل شأنا من الزى والبناء!

* * *

لن يصدقنا أحد حين نزعم أننا أمة متمدنة، وحين نحتج على زعمنا بأن لنا دستوراً من أحدث الدساتير وقوانين تساير تطور التشريع العالمى، وبرلمانا فخما ينتخب الناخبون نوابه حكومية بملء حريتهم، وقضاء عادلاً راقياً يضاهى أرقى قضاء على ظهر الكرة. وإدارة شيوخه تسير وفق أحدث مبادىء الحكم والنظام.

لن يصدقنا أحد حين نزعم أننا أمة متمدنة، وحين نحتج على زعمنا بأن لنا جامعة تقوم فى بناء فخم وتتبع أحدث نظم الدراسة وتتابع آخر التطورات الفكرية. ووزارة معارف تنفق نحو خمسة ملايين من الجنيهات على نشر الثقافة فى البلاد. ومدارس ومعاهد صناعية وثانوية وابتدائية وإلزامية ورياض أطفال. ومجامع لغوية وعلمية وهيئات أدبية وفنية.

لن يصدقنا أحد ونحن نقدم إليه عمائرنا الفخمة ودورنا العظيمة وأحياءنا الراقية، ونشير بأصابعنا إلى تمثال نهضة مصر ودار الأوبرا ودور السينما والتمثيل؛ وإلى العوامات الراسية فى النيل والزوارق واليخوت التى تشبه مراكب القياصرة؛ وإلى النعيم المقيم الذى يمرح فى ظله المترفون.

لن يصدقنا أحد حين نأتى له بألف دليل ودليل من هذا القبيل، فإن قطعة آدمية واحدة من هذه القطع المشوهة المتقيحة القذرة كفيلة بنقض جميع البراهين؛ فما تطيق أمة متمدنة حقاً أن تصبر سنوات وأجيالاً على هذه الأوضاع الشاذة وهذه المناظر المؤذية إلا أن تكون مدنيتها قشوراً، وحضارتها رياء، ورقيها مظهراً لا يتعدى اللباس، وإلا أن تكون فروة الحيوان كامنة فيها على مدى سنتيمتر واحد من بشرتها الناعمة!

نحن فى عصر لا تقاس المدنية فيه بهذه المظاهر ولكن تقاس بالخدمات الاجتماعية ومدى أثرها فى رفاهية الشعب كله بجميع طبقاته، وتقاس بمقدار التضامن الاجتماعى بين الطبقات والأفراد، ويقرب الفوارق بين الجميع وتوافر الضروريات للجميع، على عكس ما كانت تمتاز به عهود الإقطاع من استمتاع أفراد مخصوصين بالمال والجاه والشرف وحرمان سائر الشعب من هذا المتاع.

ولابد أن يقيسنا العالم بذلك المقياس، فماذا نكون عندئذ؟ نكون ولاشك أمة متخلفة فى

مضمار الحياة وفى ميدان الرقى، فكلمة الرقى الآن، تعنى الرقى الاجتماعى قبل أن تعنى شيئاً سواه. أى قبل أن تعنى الرقى العلمى أو الإدارى أو القضائى، إذ لا جدوى من ذلك كله ما لم ينعكس على حياة الشعب العامة فينهض بها.

وكثيراً ما لاحظت أن بعض الأجانب حين يمرّ بهم قطار الترام أو قطار الضواحى على العمائر الفخمة والأحياء الراقية ثم تفجؤهم بعدها مباشرة الأكواخ القذرة والمباءات المنحطة، كثيراً ما لاحظت دهشتهم واستغرابهم وإشاراتهم التهكمية للجدران المهشمة والبيوت المتداعية وأكوام القمامة بجوار الدور والقصور والحدائق الغناء.

ولابد أنهم سيعتقدون أن فى عقولنا خبلاً، وفى أذواقنا خللاً، وإلا فما بالنا نبقى على هذه الفوضى العجيبة؟ ما بالنا لا نحاول التنسيق بين مظاهرنا وحقائقنا، والتوفيق بين ظاهرنا وباطننا، إن كنا أمة من العقلاء؟

* * *

ما علة هذا البلاء؟ لم تخلفنا وحدنا فى مضمار الرقى الاجتماعى، بينما نتقدم عقلياً وعلمياً ونخطو إلى الأمام فى مظاهرنا العامة: فى قوانيننا وشرائعنا وفى عمارتنا وأزيائنا. وفى كل شيء ما عدا الجانب الذى تهتم به أمم الأرض جميعاً فى هذا العصر وهو الجانب الاجتماعى؟

العلة الأولى فى ذلك، هى عدم نمو الروح الاجتماعية فى نفوسنا بجانب نمو الروح العلمية والفنية والمدنية. فالتضامن الاجتماعى مفقود بيننا أو ضعيف، وللتضامن الاجتماعى طريقان: اختيارية وإجبارية، وكلتاهما مهملة فى مصر منذ زمن بعيد.

فالجانب الاختيارى للتضامن مظهره الهيئات والجماعات التى تقوم بما يسمى «الخدمة الاجتماعية» وبمقدار تقدم هذا الجانب الاختيارى، يقاس تقدم الأمم فى هذه الأيام. ونحن مانزال فى الدور البدائى فى هذا المجال. ولاتزال تشكيلاتنا الاجتماعية قليلة الموارد محدودة النشاط لأن روح الخير الإيجابية ضعيفة وغير منظمة. فالمحسن منا يفضل أن يعطى بعض المتسولين قرشاً أو شيئاً من الطعام أو اللباس على أن يسلم ما تجود به نفسه لجمعية من الجمعيات التى تنهض بالخدمة الاجتماعية المنظمة، وكثيراً ما يضع الإحسان فى غير موضعه ويحرم منه من يستحقه، لأن ازدحام وقته وضآلة المبلغ الذى يتبرع به لا يجعلانه يهتم بالفحص عن حقيقة من يقدم له الإحسان الوقتى الضائع.

وأما الجانب الإجبارى للتضامن فتتولاه الحكومات. تتولاه فى صورة ضرائب على بعض

الطبقات وضمانات اجتماعية لبعض الطبقات، فأما الضرائب الإضافية التى تجبيها من بعض الأثرياء فتخصص قسماً أساسياً منها للخدمة الاجتماعية المنظمة الدائمة يستمتع بها المحتاجون إليها. وبذلك تختفى هذه الكتل البشرية المشردة لأنها تجد المأوى ودور العمل المناسبة، وفى الوقت نفسه يستغل المجتمع إنتاج كل فرد منهم فلا يضيع عليه سدى.

وأما الضمانات الاجتماعية للطبقات العاملة، فتعصم أفرادها من الفقر والحاجة والمرض وتحفظ لهم شيخوختهم كريمة، وتقدم لهم المعاونات فى حينها، فلا يستدبرون الحياة منبوذين من كل عطف ورعاية، كما هو حال الطبقة العاملة فى مصر.

والطبقة العاملة فى مصر، لا تغلو فى مطالبها من هذه الضمانات، فهى تطلب إصدار مشروعى قانون النقابات وقانون عقد العمل اللذين قدمتهما الهيئة التنفيذية منذ أمد طويل ولايزالان يتعثران فى خطاهما إلى اليوم وهما أبسط القوانين المبدئية لتنظيم حياة العمال فى جميع البلاد.

وقد بلغ عدد العمال فى الإحصاءات الأخيرة نحو مليون، وهو عدد لا يستهان به وفريق ضخم من الشعب يجب تنظيم حياته بما يضمن له بعض وسائل الحياة الكريمة.

ويطلب العمال سن قانون بوضع حد أدنى للأجور، إذ أن الأجور الحالية ومتوسطها نحو ثمانية قروش فى اليوم لا تمكن العامل من كفالة أسرة مؤلفة من أربعة أو خمسة أفراد وهو بطبيعه الحال لا يستطيع أن يوفر شيئاً لشيخوخته أو مرضه هو أو أحد من يعولهم. ولسنا فى حاجة لذكر العمال الزراعيين فى هذا المجال، أولئك الذين نطلق عليهم اسم «الفلاحين» فقد كثر الكلام فى شأنهم بما يجعل كل حديث عن سوء حالهم معاداً مكرراً لا غناء فيه.

ويطلب العمال تعديل الحد الأقصى لساعات العمل بما يتفق مع الطاقة البشرية ومع صحة هؤلاء العمال بحيث لا ترهق وتستهلك فى عدة أعوام يعود بعدها العامل متسولاً أو مريضاً عاجزاً عن العمل ممن نراهم ملطوعين بجوار الجدران.

ويطلب العمال تعديل قانون إصابات العمل بما يجعل الضمانات التى كفلها حقيقة واقعة لا مجرد نصوص قانونية، فتكليف العامل الحصول على شهادة طبية تكلفه نحو جنيهين ونصف الجنيه وجعل الحد الأعلى للتعويض ثلثمائة وخمسين جنيها تدفع مرة واحدة لا على صورة معاش دائم للعامل المصاب، واقتصار التعويض على حالة الإصابة فى أثناء العمل بدون نظر إلى العاهات التى تنشأ ببطء... كل هذه الأشياء تجعل قانون إصابات العمل غير كاف للضمان.

إن الفقر العام هو الذى ينشىء تلك المظاهر المنافية للمدنية والضمانات الاجتماعية

للطوائف العاملة تعالج هذا الفقر من إحدى النواحى، ولكنها لا تكفى لعلاج الحالة علاجاً حاسماً مالم تنمُ روح الخدمة الاجتماعية، التى تنظف الشعب من هذه الأدران.

فمتى يأتى اليوم الذى يسير فيه السائر فلا يبصر ذلك الحطام الآدمى القذر، ولا تقذى عينه بتلك المظاهر الشنعاء؟

الجواب عند الهيئات الرسمية وعند الهيئات الشعبية وعند المحسنين الأغنياء.

مجلة الشئون الاجتماعية ١٩٤٢/٤.

نقص تشكيلاتنا الاجتماعية

هل نحن أمة؟!

لست متشائماً؛ ولا سيىء الظن، حين أسأل مثل هذا السؤال «هل نحن أمة؟!».

والواقع أن أجرأ الأجرياء يتردد طويلاً قبل الإجابة على هذا السؤال، فنحن – بالقياس إلى مظاهر النشاط – حكومة! لأن الحكومة هى التى تقوم بكل شىء، بينما نحتاج إلى قسط كبير من التسامح لنقول: إننا أمة تتحقق فيها مظاهر الاجتماع الأممى وشرائطه.

ذلك أن أظهر الفوارق بين حياة الأدغال وحياة المجتمع، أن مطالب الفرد هناك هى الدستور المتبع، ومطالب الجماعة هنا هى القانون، وأن الجماعة مكلفة أن تعطف على المتخلفين فيها وتحاول إصلاحهم.

فمن يستطيع منا أن يقول: «نحن أمة» حين ينظر إلى جهودنا فى هذا السبيل، وحين يغفل من الحساب مجهود الحكومة وهو كل شىء؟ والمقياس الصحيح الذى يمكن تطبيقه هو مقياس الأرقام، فلنتأمل لحظة فى مجتمعنا المصرى، لنرى كم مريضاً فقيراً فى مصر، وكم سريراً فى المستشفيات العامة، وكم طبيباً يخصصون لعلاج هؤلاء المرضى؟

وكم يتيماً وعاجزاً ومشرداً، وكم مكاناً فى الملاجىء معداً لإيوائهم؟

وكم أرملة وأيما وعانساً فقيرة، وكم مشغلاً يتسع لهن أو مبرة تعاونهن وتجد لهن الزوج الصالح أو العمل النافع الذى يقيهن شر البغاء والمرض والانحلال؟

وكم حدثاً تعج به الطريق، وكم حدثاً لفظته الإصلاحية بعد انقضاء مدته بها، وكم هيئة تعاون هؤلاء الصبية قبل الإصلاحية أو بعدها وتلحقهم بدوائر الأعمال؟

وكم سجيناً سُدّت فى وجهه طرق الكسب الحلال بعد انقضاء مدة عقوبته، لأنه قد يكون أخطأ مرة واحدة فى حياته، وكم جماعة تتولى إصلاحه وتطهيره وضمانته لدى المجتمع ليستطيع العودة إلى حياة الشرف والاستقامة والنزاهة؟

وكم متعطلاً لا يجد قوت يومه، وكم نقابة أو جمعية تتولاه مدة تعطله، وتجتهد في إيجاد عمل يمونه؟

بل لننظر: كم طالباً يرغب في العلم ثم لا يجد له مكاناً في المرحلة التعليمية التالية، أو لا يستطيع نفقات الدراسة مع نبوغه وتفوقه؟

والنسبة بين المطلوب والموجود في هذه الشؤون كلها وفي مثيلاتها هي التي تحدد مبلغ رقينا الاجتماعي بل الإنساني، وهي التي تعين مقدار ما في طبيعة هذه الأمة من الحيوية والاستعداد للحياة، وهي التي تملي علينا جواب هذا السؤال «هل نحن أمة؟».

فهل هذه النسبة ترفع رؤوسنا وتقوّي آمالنا، أم هي على العكس تفتح الأعين على الهول المفزع الذي يكتنفنا ولا نشعر به لفرط استخفافنا بالأمور؟

إن مصر هي البلد العجيب الذي يرى الحدث الصغير مشرداً في الطريق، فلا يحرك ساكناً، حتى إذا اشتد ساعده وشب مستهتراً حانقاً على هذا المجتمع الذي لم يكرمه أو يحفل به مرة واحدة، فراح يجازيه على إهماله بالجريمة، ارتفعت الأصوات من كل جانب بالإنحاء على الجريمة، ولوم الحكومة ورجال الشرطة على الإهمال.

وإن مصر لهي البلد العجيب الذي يرى المشردة البائسة فلا يصون وجهها، ولا يحتفل بها، أو يعطف عليها، حتى إذا زلت وانحدرت إلى مهاوي الرذيلة ارتفعت الصيحات من كل جانب «الرذيلة: ألغو البغاء. الحكومة لا تحافظ على التقاليد!».

وإن مصر لهي التي ترى المرضى الفقراء تفتك بهم الأمراض فلا تمدّ يدها لانتشالهم من براثن الأوبئة والأمراض المتوطنة، حتى إذا لم تجد الحكومة من الأجسام القوية ما يحقق الرغبة في تقوية الجيش، ولم تجد الجامعة الصحة التي تضمن الجهد العلمي والتفوق الذهني ارتفعت الأصوات من كل جانب: «الحكومة مقصرة في تقوية الجيش. الجامعة لا تخرج النوابغ الأكفاء!».

* * *

بين يديّ وأنا أكتب هذه الكلمة تقريرات مصلحة السجون في السنوات الخمس الأخيرة وفي كل منها تدوي صيحة المدير العام منذرة بخطر إهمال الأحداث، وبنداء الهيئات والجمعيات لمعاونة المصلحة في انتشالهم من السقوط وفي رعايتهم بعد مفارقة الإصلاحيات.

وفي التقرير الأخير يقول:

«فجهودنا إنما تنحصر فى بضع مئات من الأحداث داخل الإصلاحيات من بين آلاف يفتقرون إلى ذلك ومازالوا هنالك فى الأحياء، مبعثرين فى المدن وغيرها، ولا سبيل إلى إيصال وسائل الإصلاح إليهم، أو لا سبيل لهم إلى الوصول لمنشآت الأحداث من إصلاحيات أو ما إلى الإصلاحيات من دور التنشىء.

«فالجهود التى تبذلها الجماعات المنظمة داخل مواطن الفقر والبطالة وفساد المعيشة وانحلال العائلة واعتلال الصحة، أجدى لمصلحة الأحداث المتشردين أنفسهم وأبعد مدى لمصلحة المجتمع فى سبيل مقاومة الأسباب الأساسية لاستشراد الأحداث والقضاء على الاستشراد فى البلاد.

«فالخير كل الخير فى أن يعمل على منع وقوع الأذى لا أن يُعالج الضر بعد وقوعه».

ويعرض التقرير لناحية أخرى أشد خطراً على الأخلاق من المشردين الأحداث، تلك هى مشكلة المشردات الحديثات، اللواتى تخرجهن الإصلاحية فى سن الثامنة عشرة أى سن الفتنة والنضوج، وفى هذا يقول:

«ليس التشرد وحده علة نكبة الفتيات فى أعز ما يحتفظن به، أو ما يجب على أوليائهن أن يسهروا على حمايتهن منه، فقد عثر بين الأهل وبين الأولياء على من وقعن فريسة الشره الجنسى، حيث كان يؤتمن فى كنفهم عليهن.

«ومن المؤلم أن تقع أمثال هذه المآسى على القاصرات بين الإحدى عشرة والخامسة عشرة.

«وما من شك والحالة هذه فى المصير الواحد التعس لمن ينكبن – وهن مازلن فى ميعة العمر – لو لم يهيأ لهن سبب جديد يكسبهن بالتعليم وبالأخلاق مناعة جديدة.

«وإصلاحية البنات، دعامة من دعامات الصيانة فى هذا الصدد، وإليها يرجع فضل كبير وكثير فى إنقاذ فتيات وطفلات كن على شفا الهاوية، ولم يقعد بنا العبء عند حد قبول البنت فى الإصلاحية، حتى إذا أوجبت علينا نهاية مدة الحكم، أو بلوغ سن الثامنة عشرة من العمر إخراجها أخلينا سبيلها.

«بل ذهبنا إلى حدّ التحرى بمعرفة جهات الإدارة قبيل ذلك الموعد عن سمعة وأهلية الأهل، الذين تنوى العيش معهم، ولكن تكشفت لنا – مع الأسف – حقائق خالفت ذلك».

هذه هى الهاوية التى تطلعنا عليها تقارير مصلحة السجون؛ فأين «جيش الخلاص» يتولى هؤلاء الغلمان قبل الإصلاحية وبعدها. ويتولى خريجى السجون والليمانات وإصلاحيات الرجال ومدمنى المخدرات ويردهم إلى الحياة الشريفة المستقيمة؟

وأين الجمعيات النسوية تتولى هؤلاء المشردات بالعطف والرعاية والصون، وتعدّ لهن المستقبل الشريف، وتحميهن من خطر السقوط؟

إن كل صيحات المتظاهرين بالغيرة على الأمن العام وعلى الأخلاق لتبدو سخيفة تافهة ما لم يصاحبها عمل جدى منظم لتلافى هذه الحال. ولست أرى معنى لارتفاع صوت واحد بالبكاء على الخلق والتقاليد، أو المطالبة بإلغاء البغاء قبل أن تنظم الجهود للقضاء على أسباب التدهور إلى هاوية البغاء.

وإن إنقاذ فتاة واحدة من المعرضات للسقوط لأنفع للأمة من ألف خطبة فى مؤتمر وألف مذكرة للمطالبة بحقوق المرأة، لأن أول حقوقها صيانتها عن الرق الأبيض الذى تباع فيه الأعراض والأجسام.

ولست أرى كذلك معنى لتشديد جريمة العود على المجرمين العائدين، قبل أن توجد الهيئات التى تتولى كل مجرم بعد مغادرته السجن وتهيىء له طريق الحياة الشريفة. ولا لتطبيق قوانين التسول قبل أن توجد الملاجىء والمستعمرات الزراعية والصناعية الكافية لكل لاجىء فى جميع أنحاء البلاد.

إننا نعاقب هؤلاء ونشدّد فى عقوبة أولئك رعاية لحق المجتمع، فإذا قصر المجتمع فى حماية نفسه، فيجب أن يلقى بعض عواقب هذا التقصير.

مجلة الشؤون الاجتماعية ٧/١٩٤٠.

ما أكذبك أيتها «القاهرة» وما أشد خداعك، لمن لا يعرفون منك إلا بعض جوانبك البراقة! إنك لتلوحين – أيتها القاهرة – جميلة فاتنة، سعيدة باسمة، غنية ممتعة، راقية متحضرة، تفوح منك العطور، وتتفتح فيك الزهور، وترن الضحكات العذبة فى جنباتك وتتخايل مظاهر النعمة على سيمائك فتتم الخدعة، وتنطلى الكذبة... ولكن على من لا يعرفون ومن لا يفتشون!

ولكنك – أيتها القاهرة – فى حقيقتك قبيحة شائهة، شقية بائسة، فقيرة معذبة، جاهلة متخلفة، يفوح منك الأسى وينضح عليك الشجن، وتدوى الصرخات الأليمة فى ربوعك وتكمن الأنات الوجيعة فى ضلوعك! وتتكشفين عن سحنة كابية مريضة، وجثة دامية سقيمة لمن يكشف عنك أول ثوب من ثيابك، ولمن يفتش فى ثناياك وأحنائك.

أنت – أيتها القاهرة – جميلة هنالك فى الزمالك وجاردن سيتى والدقى وشارع الهرم وسليمان باشا والمعادى وحلوان ومصر الجديدة وحلمية الزيتون... إلى آخر مفاتنك ومباهجك حيث تعيشين هنالك فى القصور، وحيث تسهرين مع باريس وفيينا وجنيف، وحيث تعاصرين ألف ليلة وليلة، وحيث لياليك الحمراء المسحورة، وكؤوسك المترعات المتوهجة... هنالك حيث تلعب النشوة مشعشعة برأسك المفتون، فلا تشعرين بكل ما فى جسمك من آلام وبثور!

وأنت – أيتها القاهرة – شائهة زرية، جائعة مريضة، شقية منكودة. هنالك فى المدابغ وزينهم ودرب البزازرة وحارة أبو لحاف، ودرب القرودى ودرب عجور وخوش قدم والمغربلين وطيلون... إلى آخر مقابحك ومقاذرك، حيث تعيشين هنالك فى مغاور الزنوج وشعب الأحقاف ومناقع الصين ومجاهل التاريخ!

إن رنين الكؤوس – أيتها القاهرة – وعربدة السكارى، وقهقهة السعداء، وضجيج السيارات الفخمة، ووهج الأضواء المتراقصة يوم كانت فيك أضواء، ليغطى على أنين المرضى وصرخات الجياع ودموع المحزونين وآلام البؤساء، وظلام القبور التى يعيش فيها أولئك المنسيون!

اسمعى أيتها القاهرة الخادعة المخدوعة بعض ما يقوله فيك رجال لا مطعن فى نزاهتهم ولا ريب فى إخلاصهم، ولاشبهة فى تحرّيهم الصدق فيما يقولون، والقصد فيما يصورون...

اسمعى الرجل الكريم النبيل «أحمد حسنين باشا» رائد «محطة الرواد» تلك المنشأة المتواضعة الرفيعة الصامتة العاملة، تلك التى يحاول بها مع زملائه الكرام المجهولين علاج بعض ما فى جسدك المؤوف من دمامل وبثور! إنه يقول:

«أمنًا من لم يغش حياً بلدياً من أحياء القاهرة؟ ماذا إذن فى مثل هذا الحى نرى؟ إنا لنقع على حياة رخيصة فردية مظلمة منحطة. نرى طرقاً ضيقة قذرة، أزقة مبتلة متسخة، فضلات ملقاة على الجانبين، مساكن كالكهوف ضيقة ضئيلة منكمشة، مأوى متداخلة بعضها فى بعض كأنما أعدت لطائفة من الأشباح، ليس فيها منفذ لشمس أو مسرب لهواء، رجالاً خائرين كأنما يستبطئون مقدم الموت، العامل فيهم أداة سقيمة صماء لا رأى له فى شىء ولا يفكر إلا فى أفق أولى غاية فى الضيق، والمعطل منهم لائذ بالمقهى، يقضى يومه بين أن يسمع شراً أو يأتى شراً أو يفكر فى شر. رجال قنع خاملون، نهشت المخدرات هياكلهم نهشاً، نامت فيهم كرامتهم، وضاعت منهم كبرياؤهم، وانتفى فيهم كل معنى من معانى القومية، لا نخوة لهم ولا خلاق، تضيع حقوقهم فيستنيمون، ويُنال من عزتهم فلا يشعرون، ما أيسر أن يضيمهم مضيم، وما أسهل أن يستهين بهم مستهين، لا يدركون أنهم شىء يجب أن يحسب له حساب، ولا يقدرون لأنفسهم وزناً فى نظر الناس، لأنهم لا يقيمون لأشخاصهم هذا الوزن فى نظر أنفسهم.

«أولئك هم رجال الحى. أما نساؤه فقد طُمس عليهن، فشاعت القذارة فى أنفسهن وبيوتهن وأولادهن. فى هذا المحيط المظلم وفى تلك البيئة التى أفسدها الجهل والأمية ينشأ الطفل مهملاً متأثراً بأخلاق هذا الوسط، وتنشأ البنت مُحمّلة تراث هذا العرف الاجتماعى السيىء. والأطفال الذين تتولى أمرهم وهم صغار، هم الذين يتولون أمر أبنائهم وهم كبار، وبنت اليوم هى أم الغد، والأم هى الأمة».

تلك – أيتها القاهرة – صيحة أحمد حسنين باشا، فاسمعى كلمة حافظ عفيفى باشا ذلك الطبيب الاقتصادى الحريص على ألفاظه المقتصد فى تعبيراته، الهادىء فى تفكيره، المحقق فى تصويره. إنه يقول:

«لقد اشتغلت بالطب عشرين سنة فى مدينة القاهرة، ولا أظن أن هناك ركنا من أركان العاصمة المجهولة لم تطأه قدماى، ولا يوجد شارع أو حارة أو زقاق فى مدينة القاهرة إلا دخلت بيتاً فيه لمعالجة طفل مريض. ولذلك رأيت ما لم ير غيرى فرأيت عجباً: رأيت الأزقة التى لا تتسع لأكثر من شخص واحد يسير فيها، والتى يمكن للساكنين على جانبيها أن يقفزوا من

يت إلى بيت بكل سهولة. ودخلت بيوتاً تنبعث منها الروائح الكريهة المهلكة وتعلو جدرانها الرطوبة صيفاً وشتاء، ولا شمس ولا هواء، ولا نور ينفذ إليها. دخلت منازل جدرانها وسقوفها من صفائح البترول القديمة، تسكن الحجرة الواحدة أسرة مكونة من الأب والأم والأولاد، ويعيش معهم أحياناً بعض الحيوان أو الطيور المنزلية. ولست أبالغ فى هذا الوصف، فليس من الصعب على كل من يريد التأكد من حقيقة الأمر أن يذهب إلى عرب اليسار أو عشش الترجمان ليرى بعينيه ما أصف الآن، بل أستطيع أن أدله على حى من أحياء القاهرة لا يبعد إلا بضعة أمتار عن شارع قصر العينى فإنه يجد فى هذا الحى منطقة يصعب أن نرى مثيلها فى بلاد الكنغو أو فى أقاصى السودان، يوجد «تل زينهم» بمناظره المدهشة، وحاراته التى لا يزيد عرضها عن المتر، ومنازله المتداعية للسقوط والمبنية بالطين والصفيح ونحو ذلك.

وتل زينهم الذى ضرب به الدكتور حافظ عفيفى باشا مثلاً للأحياء القذرة والذى لا يبعد على حد قوله إلا بضعة أمتار عن شارع قصر العينى، وصفه الأستاذ محمد عبد الكريم فى جولة له بالقاهرة المجهولة فى «مجلة الشؤون الاجتماعية» وصفاً صادقاً رهيباً تقشعر لهوله الأبدان وهو يقول:

«وارتقينا ربوة عالية، فإذا بنا نشرف على واد فسيح اجتمع له الماء والهواء وسعة الصحراء، ولكنه ماء آسن راكد، وهواء فاسد خانق، وصحراء متربة ليس فيها سوى الركام والأنقاض. هذا هو حى المدابغ، وإن شئت فقل هو حى الوباء ومصدر الأمراض والأدواء. وما ظنك بمكان لا ترى فيه إلا كل قبيح ولا تَشْتَمُّ إلا كل كريه؟ سرنا فيه بين أوحال وقنوات تجمع فيها ماء المدابغ المتخلف من تنظيف الجلود وظل بها حتى زاد فساداً وملىء وباء.

«وانتقلنا إلى مدابغ الحور والجور وجلود الماعز وما شابهها فكادت المياه المتخلفة أمامها تعوقنا عن دخولها لولا تضحيتنا بنظافة أحذيتنا وجوارينا فى سبيل بلوغ غايتنا.

دخلنا المدابغ فهالنا ما رأيناه بها: صبية ورجالاً عرايا لا تسترهم إلا خرق صغيرة يعملون وقد اختلط عرقهم بنفايات الجلود ودمائها، غائصين فى الماء الآسن إلى سيقانهم.

«وتقدم لنا صاحب المدبغة، فسألته عن حال العمال فقال: «معدن... أحسن منا نحن أصحاب المدابغ. أجور عالية وصحة كاملة وساعات شغل طبق نص القانون، انظر إلى الأجزخانة التى عملناها تنفيذاً لأمر مصلحة العمل وأشار إلى صندوق صغير به بعض زجاجات صغيرة وقليل من القطن.

«يشتغل عمال المدابغ فى الوضع الذى وصفته عشر ساعات فى اليوم، وأكثرهم لا يتقاضى أجراً ثابتاً، بل يعملون بما يسمونه «الطريحة» فترى العامل كالآلة يعمل دائباً مستميتاً لإنجاز أقصى ما يمكن، وهو رغم ذلك لا يكاد يحصل على كفافه إذ لا يتجاوز أجر الرجل فى المتوسط ستة قروش فى اليوم، والغلام قرشاً واحداً.

«وقد سألت البعض كيف يقوى العمال على احتمال الجو الخانق الذى لم نطقه لحظات؟ فقال «البركة فى الشاى والنشادر» إذ كلما أغمى على أحدهم عمل على إفاقته بالنشادر وأعطى قليلاً من الشاى لينهض ويعود إلى مغالبة الموت ومواصلة الكفاح فى سبيل العيش.

«على أن هناك فريقاً من العمال يعملون فى ما هو أبشع مما رأينا وأشنع. إذ يقتضيهم عملهم أن ينزلوا عراة فى أحواض الجير ويمكثوا فيها طول يومهم. ولسنا ندرى كيف يقوى هؤلاء المساكين على احتمال نار الجير الكاوية؟»

أيتها القاهرة الخادعة المخدوعة. أسمعت بعض ما يُقال فيك، وعرفت بعض ما أنت به مبتلاة، إننى على يقين أيتها القاهرة أنك لم تكونى تشعرين بهذه الأدواء. إن السعداء فيك لم يعرفوا ولن يعرفوا شيئاً عن هذه الأحياء. إن طرقاتها الضيقة لا تتسع لمرور عرباتهم الفخمة، فكيف إذن يعرفونها؟ وإن روائحها الكريهة تؤذى معاطسهم الرقيقة فكيف إذن يقصدونها؟ إنك معذورة أيتها القاهرة لأنك ثملة بنشوة الكؤوس والضجيج، وإنهم معذورون لأنهم فى شغل عن هذا بالقصف والعجيج.

ولقد سمعت أخيراً - أيتها القاهرة - أن وزير الصحة هالته هذه الحال، ورثى للمنكوبين التعساء فى أحيائك الفقيرة، فألّف لجنة برياسة مفتش صحتك لبحث مشروع يرمى إلى إنشاء متنزهات فى أنحائك على بعض الأراضى الفضاء والخرائب التابعة لوزارة الأوقاف، وأن عدد الأماكن التى اختيرت فى مختلف أنحائك بلغت ثلاثا وأربعين قطعة تبلغ مساحة أصغرها ثمانية آلاف متر. وأن نفقات المشروع تقدر بحوالى ستين ألف جنيه.

هذا ما سمعته نقلاً عن صحيفة الأهرام، وإنى لأخشى أن تضنى بهذه الستين ألفا من الجنيهات أو ببعضها تخلقين به رئات تتنفس بها هذه الأحياء المختنقة، فعهدى بك بخيلة ضنينة بكل قرش ينفق فى سبيل الأشقياء المحرومين. كريمة سخية بالمئات والألوف فى سبيل السعداء المحظوظين.

وإننى لأخشى مرة أخرى أن يلجأ أولئك المساكين الذين تهدم أكواخهم لتنشأ على أرضها

المتنزهات، إلى أرض أخرى يبنون عليها الأكواخ، وإلا فأين يذهبون أيتها القاهرة الفتانة؟ أيذهبون للإقامة فى الزمالك وجاردن سيتى وحلمية الزيتون؟

من يدرى أنك لا تفكرين هكذا؟ وأنك لا تعجبين أشد العجب لهؤلاء الذين يبنون أكواخهم بالصفيح والطين. فلم لا يتخذونها من المسلح والمرمر والجرانيت؟ ولهؤلاء الذين يأكلون الفضلات ويطعمون الخبز الحاف. فلم لا يأكلون «البفتيك والكافيار» ولا يطعمون «البقلاوة والجاتوه»؟ إنهم مجانين! أى والله أيتها القاهرة - مجانين.

* * *

اسمعى - أيتها القاهرة - إنك لتحسنين صنعاً لو أفقت من النشوة لحظة، وأفاق معك المحظوظون، فإن فعلت فقولى - بحقك - للسعداء أن يستمعوا مرة واحدة للأشقياء. قولى لهم إن العالم كله يثوب إلى رشده، ويفيق على صوت المدافع وأزيز الطيارات، فناشديهم أن يجاروا هذا العالم وهو يثوب إلى الرشاد.

قولى لهم، أو قولى للحكومة تقل لهم، إن كانوا لا يستمعون إلا لصوت الحكام!

مجلة الشؤون الاجتماعية ٥/١٩٤١.

جيل حائر

ينقصه التوازن والانسجام

ليس بين الفتاة التى تدفع حياتها ثمناً لنظرة تلقيها من النافذة على الطريق العام فى القرية. والفتاة التى تخاصر شاباً وتراقصه وهما مخموران على مرأى من الوالد والزوج فى المدينة... ليس بين هاتين الفتاتين إلا بضعة أميال من المكان، وبضع ساعات من الزمان!!

وليست كل فتاة فى القرية تدفع هذا الثمن الباهظ لنظرة عابرة، ولا كل فتاة فى المدينة تُترك لها هذه الحرية العاثرة، ولكن هذين النوعين من الفتيات موجودان فى مصر اليوم يعيش كل منهما على مقربة من الآخر، فلا تفصل بينهما أجيال كثيرة - كما توجب الطبيعة - ولا آفاق بعيدة - كما يحتم المعقول - ووجودهما فى جيل واحد دليل لا يخطىء على أنه «جيل حائر» بين الأجيال.

ومصر شقية بالأولى كما هى شقية بالثانية، وكلتاهما تجذب هذا الجيل جذباً لا هوادة فيه ولا راحة، حتى ليكاد يتمزق بينهما، بل هو يتمزق فعلاً كل يوم وتتقطع أوصاله كل لحظة ونحسّ نحن هذا التقطع وذلك التمزق فى المجتمع المصرى الحائر بين الشرق والغرب، وبين القديم والجديد، وينشأ من هذا كله انحلال فى هذا المجتمع مرهوب الأثر، وخيم العاقبة، أشبه شىء بتحطم الزجاجة حين تسرى فيها الحرارة بدرجات متفاوتة فتفقد التماسك والاتساق.

هذه واحدة...

وليس بين البيت الذى تدار مطابخه وحماماته ومكاويه وسائر مرافقه بالكهرباء، ويتلقى سكانه «مودات» أزيائهم من أوروبا وأمريكا، وتدور أحاديثهم بلغة أجنبية لا تتخللها اللغة القومية إلا تظرفاً أو تنازلاً، وبين البيت الساذج المبنى من القصب والطين والصفيح القديم والأوانى المحطمة، والذى لا تزيد محتوياته على عدد من القدور وشىء من الأسمال وزهيد المتاع... ثم بين الحى الذى يقع فيه البيت الأول والمباءة التى يقع فيها الثانى. ليس بين هذين

الحيين وذانك البيتين إلا بضعة أمتار من المكان وبضع دقائق من الزمان، تضمهما مدينة واحدة أو قسم واحد من مدينة، فالمسافة بينهما أضيق من المسافة بين فتاة القرية وفتاة المدينة اللتين تجتمعان فى حدود جيل واحد من الزمان!

والمسافة بين المدينة والقرية قد لا تعدو أميالاً محدودة وساعات معدودة، ولكن فوارق المظهر والمنظر ووسائل الحياة وأنواع التفكير هى المسافة بين أمريكا ومصر، لا، بل هى المسافة بين عوالم الإنسان وعوالم الحيوان!

وهذه أخرى...

والدستور المصرى المستقى من أحدث دساتير العالم، والذى لم يقنع بالدستور البريطانى ولا بالدستور الفرنسى فتطلع إلى الدساتير الأحدث عهداً واقتبس من الدستور البلجيكى وكذلك نظام الانتخاب ذى الدرجة الواحدة والحقوق البرلمانية الواسعة، كل أولئك كان يعيش إلى ما قبل ثلاث سنوات فقط مع «قانون السخرة» وكل أولئك لا يزال يعيش مع «نظام العمد» القديم الذى يضع العمدة فى مركز حاكم الإقطاعية، ومع القانون المالى الذى عاصر «لجنة التصفية»... وأخيراً مع الأمية التى تبلغ نسبتها ثمانين فى المائة على أقل تقدير.

وهذه ثالثة...

والجامعة المصرية، ذات الأبنية الفخمة والأبهاء الرائعة، وذات الاستقلال الجامعى والحرية الفكرية، والتى تستقدم عظماء الأساتذة من جامعات أوروبا، وتحاول الأخذ بأحدث الأساليب فى التفكير والتدريس... هذه الجامعة تعاصر «كُتّاب سيدنا»، والمسافة بينهما تبلغ مئات السنين وعشرات الأجيال، ولكنهما يعيشان معاً فى جيل واحد فى مصر فى بلد الأعاجيب!

وهذه رابعة...

وهناك خامسة وسادسة وسابعة من هذه المفارقات التى لا تنتهى، والتى تجعل من هذا الجيل أعجوبة بين الأجيال، وتجعل مهمة المصلح الاجتماعى أشق ما عرف فى التاريخ.

وفى هذه الفترة تولد «وزارة الشؤون الاجتماعية» فتضطلع بأعباء القرون، وكان من حقها على الدولة أن تمنح من السلطات وأن تمنح من المال ما يكافىء هذه الأعباء كلها ولكنها لا تزال تجاهد لإنشاء «المراكز الاجتماعية» فتحول الظروف، وتعترض الميزانية وتصدمها عقبات الحروب!

هـذه الحـالة العجـيبة ثمـرة أخطـاء الماضى الطـويل، وثمـرة عوامل كثيرة من المتسب

استقصاؤها، ولكن عاملين أساسيين فى نظرى هما المسئولان أولاً عن هذا المصير الذى انتهينا إليه، هذان العاملان هما:

أولاً – أن الحكومة فى الأحقاب الطويلة الفائتة لم تكن تحكم للشعب بل للطبقة الحاكمة.

ثانياً – أننا فى الخمسين سنة الأخيرة لم نختر طريق التطور الطبيعى بل اخترنا طريق الطفرة المنفرجة الخطوات على غير أساس موضوع أو نظام مقصود.

ولقد كان من أثر العامل الأول أن اتجه الاهتمام لإرضاء مطالب الحكام ومن يلوذون بهم، ولما كان هؤلاء وهؤلاء يعيشون فى المدينة ولا يعيشون فى القرية وفى أحياء خاصة من المدينة، فقد توجه الاهتمام كله للمدن أو لهذه الأحياء الخاصة فى المدن، ومن هنا نشأت هذه الفوارق السحيقة بين الريف والحضر، وبين بعض الأحياء وبعضها فى المدينة الواحدة. هذه الفوارق التى لا نظير لها فى البلاد المتمدنة.

فالريف الإنجليزى مثلاً أو الريف الفرنسى – ولا نذكر الريف الاسوجى ولا النرويجى ولا الدانماركى – لا ينقص عن المدن والعواصم هناك إلا ما هو فى غنية عنه من ضجيج المصانع وعجيج الحركة، وملاهى البذخ والترف. أما المرافق الأصلية للحياة كالماء النقى والنور الكهربائى والسينما والمسرح المحليين والصحيفة الإقليمية والمكتبة القروية والمتنزه البلدى وقاعة الاجتماعات الريفية... فكل أولئك متوافر... ذلك أن الريف هناك منتجع الاستجمام ومقصد طلاب الهدوء من المفكرين والساسة المتعبين. وذلك أن الريف هناك هو الوطن الذى بعث بحكامه إلى المدينة فلم ينسوه ولم يغبنوه.

وقد كان الأثر الثانى لحكومة الحاكمين، أن هؤلاء ومن يلوذون بهم من الأتباع، قوم مترفون لا تنقصهم الضروريات، ولا تشغل أذهانهم المطالب الأولية للحياة، فانصرف همهم إلى استكمال وسائل الترف ومظاهر المتعة، ومن عادة الأذهان المترفة أن تعنى بالمظاهر والأشكال وأن تؤثرها على القواعد والأصول. ومن هنا اتجهت أذهانهم إلى تجميل العواصم وإكسابها مظاهر التأنق والزينة، وعنتهم من العواصم أحياء خاصة ومرافق خاصة، قبل أن تتجه أذهانهم إلى توفير وسائل الرقى الأساسية لهذه المدن ولجميع البلاد، وإلى توفير التناسق والانسجام بين وسائل التعمير ووسائل التجميل.

وفى الوقت الذى كانت دار الأوبرا تُشيد وتُزين، ويُؤتى لها بكبار الموسيقيين والممثلين كان الشعب يُجلد لتُجمع منه الضرائب، ويفتقر لأنه يحتمل فوق طاقته، وكانت نسبة التعليم فى البلاد أقل من واحد فى المائة.

وأخشى أن أقول: إن هذه العقلية قد شاعت بيننا طويلاً وعمرت أكثر مما ينبغى فلا زلتُ

أذكر أن عدة مئات الألوف من الجنيهات كانت مطلوبة منذ خمس عشرة سنة لتأجير «بيوت هاوس» فى إنجلترا وترميمها وزخرفتها وتأثيثها لتكون مقراً للمفوضية المصرية فى الوقت الذى كانت بعض أحياء القاهرة مأوى للأوبئة وأوكاراً لمناسر اللصوص، وهى فى حاجة إلى قسط ضئيل من تكاليف هذه البيوت لإصلاحها، بل أخشى أن أقول: إننا إلى هذه الساعة لم نتخلص بعد من هذه العقلية العجيبة فى كثير من الشؤون.

ولقد كان من أثر العامل الثانى، أننا لم نفكر فى خطة مرسومة لتطور المجتمع المصرى، فتركنا أنفسنا نهباً للمفاجآت، وفريسة للتقليد فى اتجاهات متعددة، ولم نشفق على أنفسنا فنؤدى ضريبة التطور دفعات صغيرة متدرجة بطيئة، ولم نطع فى هذا سنة الحياة التى تجعل المجتمع جسماً حياً يحتاج فى تطوره إلى الزمن.

رأينا المرأة الأوروبية تسفر وتتزين وتجالس الرجل وتراقص وتخاصر وتدخن وتشرب الخمور وتنظم الحفلات...... فلم نقل لأنفسنا: فى كم جيل تطورت المرأة الأوروبية حتى وصلت إلى هذه المرحلة الأخيرة؟ وكم من التجارب اجتازت فى رحلتها الطويلة حتى غدت إلى ما هى فيه؟ لم نقل لأنفسنا هذا، بل اندفعت المرأة عندنا تسفر وتتزين وتحضر الدروس مع الفتى، ثم اندفعت تدخن وتنظم الحفلات وتراقص وتخاصر، وتقطع – وهى تلهث من الركض – ألف سنة فى خمسين سنة، فكان لابد لها إذن أن تعثر فى ركضها عثرات قاتلة، وألا تنسجم ظواهر حياتها مع بواطن وراثاتها النفسية، وأن يسفر وجهها وتبقى روحها فى خدور «الحريم» لأن الزمن الذى ينضج المشاعر، ويسوى الأحاسيس لم يشترك فى انتقال المرأة المصرية من حال إلى حال.

ومن هنا كانت الفتاة التى تدفع حياتها ثمناً لنظرة على الطريق، والفتاة التى تراقص شاباً وهما مخموران أمام الوالد والزوج، يظلهما جيل واحد، وتفرقهما بضعة أميال من المكان وبضع ساعات من الزمان!

٢ ولم تكن المرأة المصرية هى التى اندفعت وحدها هذا الاندفاع، فقد اندفع معها المجتمع المصرى كله فى كل مظاهر الحياة، وفى كل مرافق التمدن، وفى كل مكونات الحضارة، ولو كان هذا الاندفاع متناسقاً منسجماً فى كل ناحية من هذه النواحى لاتقينا بعض هذا الدوار الذى نستشعره لشدة ما ركضنا وفرط ما طفرنا، ولكننا كنا نندفع بقوى غير منظمة، وطاقات غير متناسبة، فلا يصيبنا ضرر الطفرة وحده، بل نجمع إليه ضرر الفوضى فى هذه الطفرة وعدم الانسجام.

فقد طفرنا مثلاً طفرة واسعة جداً فى مواد الدستور وقوانين الانتخاب والحقوق البرلمانية

وربما كانت هذه الطفرة مطلوبة نافعة كالجرعة القوية المنبهة لجسم طال به الخمول، ولكننا لم نعدّل جميع النظم والقوانين لتأخذ هى الأخرى بأحدث النظريات كما أخذ الدستور، ولم ننتبه إلا أخيراً لهذه المفارقات حينما ألّفنا اللجان لوضع القوانين الجنائية والمدنية، ثم أخيراً جداً لوضع القانون المالى فى هذا العام.

وقد تكون هذه أقل المفارقات، فهناك أمثلة كثيرة فى كل ناحية من نواحى الحياة، علّتها أننا لم نضع لأنفسنا منهاجاً فى تطورنا ولم نشرّع لنهضتنا خطة مرسومة.

وبعد فقد آن لنا أن نتدارك هذه الحال، وأن ننقذ الأجيال القادمة إذا عجزنا عن إنقاذ هذا الجيل، وليكن قرباناً على مذبح التطور الرهيب!

والآن وقد انقضى عهد حكومة الحكام، وأصبحت الحكومة للشعب ومن الشعب فقد زال أهم العاملين الأساسيين، ولم يبق إلا أن نقوى معنى هذا التبدل فى نفوس الحاكمين والمحكومين على السواء، وأن نقلل من امتيازات الموظفين على أصحاب المصالح، وأن نلغى من قاموس الدواوين اصطلاح «هيبة الوظيفة».

ويجب أن نأخذ من المدينة للقرية، فقد شبعت المدينة وسمنت وجاعت القرية وهزلت، وسكان القرية آدميون والله...! فيجب أن يشربوا الماء النقى على أقل تقدير وأن يجدوا مرافق الحياة الأولية اللائقة بالإنسان، قبل أن تستزيد المدينة من وسائل الزينة ومطالب الرفاهية.

ويجب أن نأخذ من الأحياء الإفرنجية للأحياء الوطنية، فقد عاشت الأولى أعواماً فى لندن وباريس، بينما عاشت الثانية وما زالت تعيش فى كهوف الحبشة ومغاور الزنوج، وسكان هذه الأحياء أستطيع التأكيد بأنهم آدميون لهم حق استنشاق الهواء الطلق النقى فى شارع متسع ومتنزه بسيط وطرقات نظيفة وبيوت فيها الماء والنور.

ويجب أن نأخذ من الكماليات للضروريات، فالجوع والعرى والمرض والجهل أولى بالقرش من التماثيل وحفلات الشاى ومآدب العشاء ومواكب الزينة وزخرفة الدور.

فأما العامل الثانى فذلك ميدان العمل الفسيح لوزارة الشئون الاجتماعية ولكنها لن تنهض به وحدها، ولن تنهض به حتى تؤازرها الدولة كلها، والمفكرون الاجتماعيون جميعاً.

فيجب أن نقف لحظة من هذا الركض السريع الذى طوينا به عشرات الأجيال فى جيل واحد، يجب أن نقف لحظة لنرى آثار العثرات التى أعثرنا إياها القفز والوثب على غير هدى، وأن نضع لأنفسنا برنامجاً اجتماعياً للتطور، وغرضاً مقصوداً للتقدم، وأن ننسق خطواتنا فى كل اتجاه، فلا نكون كالجهاز المختل يتحرك كل جزء فيه على هواه.

ويجب أن نلحظ في هذا البرنامج أن للزمن قيمته، وأن الشعور الإنساني وحدة متصلة الحلقات، وأننا لا نستطيع التخلص من كل ما رسخ في أعماقنا من أثر التقاليد القديمة والحياة الطويلة بمثل هذه السرعة والسهولة ولو غيرنا مظاهرنا جميعاً.

أجل يجب أن يأخذ الحاضر من الماضي، وأن يعتمد المستقبل على الحاضر، وأن نخطو بحذر، ونتقدم برفق «فإن المُنبتَّ لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى» كما يقول نبي الإسلام الكريم.

مجلة الشئون الاجتماعية ١٩٤١/٣.

روح المقامرة والمتاجرة

تفسد عاطفة الخير والواجب فى الجمهور

نحن أمة من المقامرين فى هذه الأيام.

تلك تهمة غليظة ولاشك، ولكننا فى حاجة إلى أن نسمع الكثير من مثل هذا الاتهام الغليظ، وأن نُجَبّه به فى عنف وقسوة، وبلا مداراة ولا ترفق. وقد يكون من الخير فى بعض الأحيان أن نقدم الدواء للمريض فى «برشامة» ولكن من الخير فى أحيان أخرى أن نجرّعه له فى غلظة وصراحة.

نحن جميعاً نقامر فى هذه الأيام، مقامرة مباشرة أو غير مباشرة، فإذا نحن ترفقنا قليلاً فى الوصف، قلنا: إننا نتاجر ولا نعمل شيئاً إلا أن نقصد من ورائه ما يقصد المقامر أو المتاجر.

فأما المقامرة المباشرة فتتجلى فى ملاعب القمار المنتشرة فى أنحاء البلاد على الرغم من القوانين، كما تتجلى فى ميادين السباق، وهى مع الأسف تجتذب جميع الطبقات فى مصر على السواء وبخاصة طبقة «أبناء الذوات»، كما أن هناك مقامرة متنقلة يطوف بها بعض الباعة على المقاهى ومعهم السجائر والمانجو والفستق وآلة «روليت أتوماتيكية» أو لعبة «جوز وفرد». وبلا كبير تردد يمكن أن نضيف إلى المقامرين طبقة العاكفين على شراء أوراق النصيب يبتغون من ورائها الغنى المفاجىء والثروة الطارئة بلا كد ولا جهد.

وروح المقامرة روح خبيثة، فهى فى صميمها ترمى إلى كسب الثروة من غير طريقها، وبلا جهد يبذل فى تحقيقها؛ وتفشى هذه الروح يعنى الانحراف فى التفكير والانحراف فى الاتجاه العملى. فالشاب الذى يبدأ حياته معتمداً على ثروة تهبط عليه من السماء فى صورة ورقة نصيب رابحة، أو رهان كاسب على جواد، أو لعبة ناجحة على مائدة، هذا الشاب لن يسلك الطريق القويم فى التفكير المثمر، ولن يكلف نفسه مشاق الجهد فى العمل المنتج، بل سيعيش باحثاً عن الكنز الذى تخبئه له الأيام، كما يعيش الباحث عن الثروة فى الأحلام!

والتفكير على هذا النحو تفكير مريض يقتل فى النفس الطموح الحقيقى، الذى يقوم على اعتقاد الشاب أنه يستطيع النجاح بالعمل وبإبراز مواهبه الكامنة، ونفس المقامر من أشد النفوس قلقاً واضطراباً وفساداً، لأنها متأرجحة فى كل وقت فوق عوامل لا تملك تصريفها ولا يد فيها لغير القدر المجهول الذى يترقبه المقامر خائفاً وجلاً، كأنما ينتظر الحكم فى كل لحظة بالإعدام أو البراءة. وهذه حالة تهد أسس الأخلاق والعزائم وتحيل الإنسان ريشة طائرة فى مهب الرياح.

وقد أسلفت أن العكوف على شراء أوراق النصيب ابتغاء الربح المفاجىء نوع من المقامرة له جميع عيوبها. فالآن أذكر أن له عيباً خاصاً به بعد هذه العيوب كلها. ذلك أنه يعطل عاطفة الخير فى نفس الجمهور، الذى يعتاد ألا يتبرع للمؤسسات الخيرية التى يُنفق عليها من ربح هذه الأوراق إلا إذا طمع فى الربح الوفير.

وصحيح أن هذه الأوراق تزيد دخل المؤسسات، ذلك الدخل الذى هى فى أمس الحاجة إليه، والذى لولاه ما قامت ولا عاشت. وهذه وجهة نظر، ولكن هناك وجهة نظر أخرى، إذ نحن نحيى هذه المؤسسات لنقتل عاطفة الخير فى الناس، ونقيم أسسها على رفات العطف الإنسانى. ولا أتردد فى القول بأن بناء النفوس على أسس قويمة خير من إقامة المؤسسات على دعائم متينة!

وقد يكون ما أرمى إليه مثلاً أعلى صعب التحقيق، ولكن المثل العليا دائماً تستطيع أن تقودنا إلى منتصف الطريق.

أما الواقع، والواقع وحده، فيقف بنا عند أول الطريق!

* * *

وهناك غير المقامرة الصريحة، مقامرة ضمنية أو متاجرة فى أخف التعبيرات.

فقد نندفع أحياناً إلى التبرع بمبلغ من المال لإحدى المؤسسات أو المشروعات، عن طريق غير طريق أوراق النصيب، أو نتطوع للخدمة العامة فى ناحية من نواحيها. ولكننا لا نتبرع أو نتطوع تلبية لصوت الواجب والضمير، ولا تحقيقا لعاطفة الخير أو عاطفة التضامن الاجتماعى، إنما نحن نطلب الثمن أضعافا مضاعفة، وأقل أنواع الأثمان التى نطلبها هو نشر أسمائنا فى الصحف، وتوجيه قصائد المدح والثناء إلينا، إن لم نطمح إلى رتبة أو منصب أو صفقة من الصفقات على حساب التبرع الخيرى البرىء أو الجهد السياسى أو الاجتماعى العام.

ويندر أن نسمع عن التبرعات المجهولة، و«فاعل خير» لا يزال أقل الأسماء ورودا فى قوائم

التبرعات والتطوعات، بل نحن نكشف أنفسنا كشفاً لا مواربة فيه، إذ نصحح في اليوم التالي كل تحريف في أسمائنا يقع في الصحف حين نتبرع بعشرة قروش مثلاً لأسرة بائسة! كما يندر التبرع لمشروعات لا يسندها أصحاب النفوذ.

ونسمع بين الفينة والفينة أن «فاعل خير» في أوروبا أو أمريكا تبرع ببضعة ملايين من الجنيهات لأمته. ولا يبعد أن يسخر الكثيرون منا من هذا «العبيط» الذي يتنازل عن كل هذه الثروة بلا مقابل!

ذلك أننا لم نتعود بعد لذة الإحسان ولذة الكتمان، وهذه الأخيرة لذة مضاعفة منشؤها شعور الإنسان بالسمو على المظاهر الكاذبة، وراحة ضميره إلى أنه يؤدي الواجب بدافع من وجدانه لا ينتظر عليه جزاء ولا شكوراً، وهي لذة عالية أين منها لذة الشهرة ولذة المنصب ولذة المكافأة أياً كان نوع هذه المكافأة.

ونحن لا نطلب من المتبرعين والمتطوعين فينا أن يرتقوا إلى هذه الذروة، فوراء ذلك تربية شخصية واجتماعية نحن بعيدون عنها كل البعد، ووراء ذلك نفوس عظيمة نحن لا نطمع الآن في التسلق إلى مستواها، ولكننا نتواضع ونتواضع فنطلب منهم أن يقتصدوا في تطلب الجزاء العاجل والمكافأة المباشرة، فإن بعضهم ليغالي في ذلك حتى ليفاوض مبدئياً فيما سينال من جزاء على التبرع أو التطوع، ويحسب حساب الربح والخسارة قبل أن يمد يده بقرش أو خدمة.

وقد قرأت في إحدى المجلات أن صاحب مقهى بلدي تبرع لمشروع الحفاء بعشرة قروش فأرسل دولة رئيس الوزراء يشكره على هذه الأريحية بالقياس إلى ثروته. وبعد أيام تلقى دولته رسالة خاصة من هذا «المعلم» يطلب فيها قرضاً قيمته جنيه واحد!

وسواء صح هذا الخبر أم كان دعابة صحفية، فللرجل عذره في هذا وهو يرى كبار الأغنياء المتبرعين للمشروعات الخيرية يقبضون ثمن التبرع مضاعفاً، فلم يزد هو على طلب سلفة قد يكون في نيته ردها بعد ميسرة!

* * *

على أن هناك نوعاً من المقامرة أو المتاجرة أخطر من هذه جميعاً، مقامرة قد لا يخطر على بال الكثيرين وجودها. تلك هي مقامرة الموظفين في أعمالهم الحكومية.

مفروض أن الموظف يتسلم مرتبه في نهاية كل شهر جزاء على جهده في العمل، ومفروض أنه يؤدي عمله أحسن أداء لأنه واجب لا شكر عليه، وجزاؤه هو مرتبه الذي تؤديه له الدولة ودافعو الضرائب.

ولكن الآية انعكست، فما من إحسان في العمل إلا ليراه الرئيس ويلتفت إليه، ويثيب

صاحبه عليه بالترقية والدرجة، فإن لم يكن من طبيعة هذا العمل أن يلفت نظر الرؤساء، فلا إجادة فيه ولا أمانة لأن الجزاء عليه غير مضمون.

هذه روح خطرة، لأن هناك مئات الأعمال ليس فى طبيعتها الضجيج والبريق، وليس فيها ما يلفت النظر وإن توقفت عليها أعمال كبيرة من أعمال الدولة، بل ليست عليها رقابة ولا تصل إليها أعين الرؤساء، فالضمير والوجدان الفردى هما الرقيبان وحدهما على حسن أدائها، فإذا تفشت روح المقامرة هذه فى نفوس الموظفين القائمين عليها لم يعد هناك من ضمان فى القيام بها.

وقد يكون للمحسوبية والوساطة التى تفشت فى الدواوين يد فى بث هذه الروح الخبيثة. وذلك أن كثيراً من الموظفين الأمناء المجدين أهملوا ونسوا، بينما غيرهم ممن هم دونهم كفاءة وأقدمية قفزوا على السلم درجات درجات، فلم يبق إذن للرقى إلا وسيلتان: المحسوبية والوساطة، أو الإعلان والضجيج. أما أداء الواجب وإتقانه فلم يعد لهما أى تقدير.

ولقد زاد هذه الروح قوة أن معظم المشتغلين بالأعمال العامة وكثيراً من الزعماء السياسيين، قد تقاضوا ثمن تضحياتهم مغانم وأسلاباً مضاعفة، وأن المصفقين المهرجين هم الذين نالوا كل شيء. بينما المضحون الصامتون لم يعرفهم أحد.

* * *

ونحن فى حاجة إلى مقاومة هذه الآفة الروحية فى كل مكان. ومقاومتها يجب أن تسير متناسقة الخطوات فى المنزل والمدرسة والمجتمع والديوان، وأن يشترك فى كفاحها الآباء والمدرسون والرؤساء والزعماء.

فيجب أن ننمى عاطفة الخير والواجب فى نفوس الأطفال سواء فى المدرسة أو البيت فنقلل من المكافآت المادية التى تمنحها لهم نظير قيامهم بواجباتهم المنزلية والمدرسية ولا نقدم هذه المكافأة إلا على عمل بارز جداً خارج عن دائرة ما يجب عليهم أداؤه فى العادة.

فتأدية الواجب المدرسى والنجاح فى الامتحان مثلاً عملان طبيعيان لا يستحقان أية جائزة ولكن التفوق الواضح يستحق كلمة ثناء، أما الجائزة فيجب أن نحتفظ بها لعمل خارق كأن يأتى بفكرة مبتكرة فى عمل مدرسى أو عائلى أو اجتماعى، وحينئذ تكون لها قيمتها وتكون تشجيعاً بارزاً.

ويجب أن نبث الدعاية المقنعة للمتبرعين والمتطوعين بأن تبرعهم وتطوعهم واجب شخصى أو اجتماعى ينبغى القيام به دون انتظار الشهرة والثناء، وإن كانت الشهرة والثناء سيجيئان

بطبيعتهما وبدون انتظار، ولكن المعوّل عليه هو الحافز النفسي الذي يجب أن يكون وحده كافياً للعمل الطيب والخدمة الاجتماعية، ومن المهم أن نتعود العمل الصامت، ولو تهيأت لنا وسائل الإعلان.

ويجب أن نغذي روح الأمانة في العمل وتأدية الواجب في كل دوائر الأعمال بقطع دابر المحسوبية، وكشف حيل المهرجين من المعلنين عن أنفسهم في الديوان.

وقد قلنا: إن انتشار روح الوساطة والمسحوبية في الدواوين كان سبباً من أسباب إعلان بعض الموظفين عن أنفسهم وعن أعمالهم ليلفتوا إليهم الأنظار فينالوا الترقيات والدرجات.

فلعل إنشاء مجلس الدولة الذي سيكون عاملاً من عوامل الاطمئنان إلى أن ينال كل ذي حق حقه، وأن تنتفي - إلى حد كبير - الترقيات الاستثنائية والعقوبات الشخصية الانتقامية بسبب رقابته.

لعل إنشاء هذا المجلس يقاوم روح المقامرة والمتاجرة بالأعمال الحكومية، التي ينبغي أن يكون الحافز إلى إتقانها هو الشعور بالواجب للوطن وللأمة التي تؤدي المرتبات.

ويجب أن يقتصد الزعماء والمشتغلون بالشؤون العامة في استغلال تضحياتهم ومجهوداتهم سواء كان ذلك لهم أو لأقربائهم ومحاسيبهم، فإن هذا الاستغلال كفيل بأن يقتل في نفوس الجماهير كل إحساس كريم بالتضحية وكل شعور نبيل بالجهاد الوطني أو الاجتماعي، ويحيل المسألة كلها مقامرة أو متاجرة، وليس أخطر على الشعوب من أن يكون للتضحية ثمن على هذا النحو، وثمن غير متكافيء معها ولا معقول.

إن المنفعة الصغيرة التي ينالها المتبرع لعمل الخير، أو المجاهد في سبيل الوطن، أو القائم بعمل اجتماعي، لا تساوي ذلك الأثر السيء الذي تخلفه في نفوس الشبان بوجه خاص، هذه النفوس التي يجب أن تبقى على استعداد للتضحية بلا ثمن، والبذل بلا مقابل، وإلا كان تقاعسها نذيراً للمجتمع بالانحلال.

أما المقامرة الصريحة التي تحدثت عنها في أول المقال، فلست في حاجة إلى التدليل على وجوب القضاء عليها، مهما اتسمت بسمة الرياضة كسباق الخيل، أو سمة البر كأوراق النصيب. فتلك سموم تسمى بغير أسمائها وترتدي غير ردائها، ولكن هذا لا ينفي أنها سموم من أفتك أنواع السموم.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١٩٤١/٦.

المقدسات الإنسانية والقومية

أصبحت لعبة يتلهى بها بعض العابثين

بدأ الآدمى إنسانيته يوم أصبح له شيء فى حياته يقدسه، ويصونه عن التلهى والعبث، ويحوطه بالتوقير والاحترام، عن رهبة كان هذا الشعور أو عن رغبة؛ لأن الحيوان لا يقدس شيئاً خاف منه أو رغب فيه، فلا يشعر بالقداسة إلا الإنسان، ومن هذا الشعور بدأت إنسانيته.

لابد لكل فرد من مقدسات، ولابد لكل أمة من مقدسات، ولابد لكل إنسانية من مقدسات. وضل فرد لا يقدس فى حياته شيئاً ولا يرتفع بشيء عن العبث والتلهى، وهلكت أمة لا تجد فى حياتها ما تقدسه ولا تشعر لشيء من أشيائها باحترام، وخسئت إنسانية كل ما فى محيطها مهين لا يرتفع على عبث العابثين.

إن فراغ النفس البشرية من شعور التقديس، وأخذها جميع الأمور بالعبث والتلهى، ونظرتها إلى الحياة كميدان للهو الرخيص لهو نذير لا يخطىء بفراغها من حوافز الحياة وانحدارها، إلى التفكك والانحلال، ونكستها إلى حياة حيوانية لا وزن لها ولا كيان.

قدست البشرية فى جميع تطوراتها ما ساعدتها درجة معرفتها ورقيها على تقديسه فقدست الأحجار والحيوانات والطيور والكواكب ومظاهر الطبيعة والآلهة الخرافيين والأرواح الهائمة، كما قدست الإله الواحد والأنبياء والرسل والزعماء والمصلحين، كما قدست الآباء والأسرة والوطن، كما قدست الحريات والمبادىء والعقائد... إلى آخر ما عرفته الإنسانية فى تاريخها الطويل من مقدسات تختلف حقائقها وأسماؤها، ولكن تقديسها على التوالى يدل على ضرورة وجود شيء مقدس فى حياة البشرية، يملأ نفوسها، ويغذى شعورها، وإلا هلكت فى مفازة الشك، وانحلت فى حمأة الاستهتار.

وما من مرة شاع الاستهتار واللهو بهذه المقدسات فى حياة فرد أو شعب، إلا أصابه التفكك والانحلال، حتى ينهض من يرد عليه إيمانه بشيء ما، وتقديسه لهذا الإيمان.

فما بال جماعة من العابثين المفتونين فى مصر يتخذون من جميع المقدسات الإنسانية والقومية لعبة يتلهون بها، ويجعلونها موضعاً للسخرية والتندر، ثم يجدون الصحف التى تنشر لهم هذا العبث، أو المطابع التى تسجله لهم فى كتب، أو خشبات المسرح أو لوحات السينما التى تعرضه لهم فى مسرحيات وأفلام، أو أبواق الإذاعة التى تصبه على الناس صباً ثم لا يجدون من يقول لهم: قفوا إلى هنا فقد تجاوزتهم الحدود؟

فى مصر صحافة عجيبة، تعبث بكل مقدس فى البلد من دين وخلق وفضائل إنسانية، تسخر من كل كريم عزيز على النفس البشرية عامة وعلى الأمة المصرية خاصة. ففيم تصنع هذا؟ إنه مجرد التظرف ومجرد «المياعة» ومجرد التلهى فى غير ضرورة، وبغير هدف وبلا مبرر من فن أو رأى، قد يخفف من وقع الاستهتار بكل هذه المقدسات.

فرائض الدين موضع للنكتة، فضائل الحياء والتجمل والحشمة موضع للنكتة، أسرار الأسر وكرامتها موضع للنكتة، العواطف البشرية الراقية موضع للنكتة... كل شىء مادة للسخرية بالقول والرسم، بالتعريض والتلميح. كأنها وظيفة تؤجر عليها هذه الصحافة العجيبة !

تنتشر إحدى هذه الصحف سؤالاً موجهاً للسيدات والآنسات تقول فيه: (ومعذرة إذا دنسنا هذه الصفحات بإعادته) «أين تلقيت القبلة الأولى وكيف كان شعورك بها» ثم تتلقى الأجوبة عليها أو تلفق هذه الأجوبة القذرة فتنشرها وإذا فيها من إحدى المجيبات «لقد سخسخت عند القبلة الأولى» فتعلق على هذه الإجابة بقولها «ولا ندرى كم مرة تسخسخ الآن فى اليوم»!

وتنشر إحدى هذه الصحف سؤالا وجه إلى فريق من النساء فى بلد من البلاد تقول فيه «متى سقطت السقطة الأولى وأين وفى أى الظروف؟» ثم تنقل بعض الإجابات، فواحدة تقول: إن السقطة الأولى كانت تحت منحنى السلم وواحدة تقول: إنها كانت فى حجرة الجلوس، وثالثة تقول: إنها كانت فى الحديقة... إلخ ثم تعلق الصحيفة على هذا بقولها: «ترى كيف تكون الأجوبة لو وجه هذا السؤال فى مصر»؟

وتكتب فتاة من خريجات الجامعة فى إحدى هذه الصحف مقالاً تحت عنوان: «ذكريات جامعية» ومن بين هذه الذكريات: أن زميلة لها كانت تجلس مستريحة لا تتعب فى متابعة الأستاذ وهو يلقى محاضرته، ولا تكتبها ثم تجد الملخصات بين يديها وذلك «بفضل حديثها إلى أكبر عدد ممكن من الطلبة» ثم تقول فى تورية قذرة أن أزياء الطالبات كانت متعددة الألوان كبيض شم النسيم وأن الشبان كانوا دائماً يعجبون بالبيض، ويزيد فى قذارة هذه التورية

صورة «كاريكاتورية» لأربع فتيات رسمت بطونهن وبطونهن بالذات، على هيئة بيضات ورسم على البيضة الأولى نقطة ذات أطراف، وعلى الثانية وجه ناقص التكوين، وعلى الثالثة رأس إنسان كامل، وعلى الرابعة قلب يخترقه سهم...!

ما هذا كله! ماذا وراء ذلك العبث القذر؟ الفن؟ الفكاهة؟ النقد؟ ليس شيئاً من هذا كله كان مما ينطوى عليه هذا العبث أو يؤدى إليه من قريب أو من بعيد.

ليست المسألة مسألة فضائل تقليدية نحرص عليها. إنما المسألة فى مثل هذه الأمور هى كرامة الشعور الإنسانى الذى تعبت البشرية آلاف الأجيال والقرون فى أن تخلقه وتنميه وتوقظه فى النفوس، هى الحياء الإنسانى الذى لا يختلف فيه دين عن دين ولا شعب عن شعب ولا جيل عن جيل. الحياء الذى يطلب على الأقل من فتاة الجامعة ومن أية فتاة لها من فضائل الجنس النسوى نصيب ألا تتورط فى مثل هذه التوريات السخيفة.

وأسرار البيوت وكرامات الأسر... أنها تبعثر فى هذه الصحف بلا حساب. إن هذه الصحف لتتقاذف هذه الكرامات وتلك الأسرار بالأكف وبالأقدام، وإنها لتصور الحياة الزوجية فى مصر خيانة فى خيانة ودنسا فى دنس، وانها لتصور أعراض الفتيات وشرفهن كما لو كانت سلعا رخيصة فى السوق.

فيم كل هذا؟ فى لا شىء إلا العبث والتطرف المجوج!

وفى مصر «هلافيت» يحملون أقلاماً تستطيع أن تخط بعض السطور، ولكنها سطور مغرية ومؤذية، أنها تلبى أحقر ما فى الطبيعة البشرية لأنها تنادى الغريزة وتستثيرها وتغذيها فيقدم عليها المراهقون والمراهقات والساقطون والساقطات. فأما الأولون فيجدون فيها تنفساً عن الغريزة المكبوتة، وأما الآخرون فيجدون فيها تبريراً لحياتهم القذرة، وصورة من صورهم يتسلون بها ويتفكهون.

ومن هؤلاء من ينشر كتاباً يمسخ فيه عاطفة الحب المقدسة، فيحيلها وحلاً جنسياً رخيصاً ويزعم أن عددا من الأوروبيات قد هام به ثم يذهب يصور علاقاته الجنسية بكل منهن كيف بدأت وكيف سارت وكيف انتهت، وماذا كان فيها من وحل تعافه النفوس؟

هذا. وكتاب آخر قديم من النوع نفسه تصادره السلطات وتمنع تداوله، وليس ما فى الكتاب القديم بأقذر مما فى الكتاب الجديد، وليس فى الكتاب الجديد سوى جودة الطبع، وأناقة الجمع، والورق المصقول!

فيم كل هذا؟ فى لا شىء، إلا العبث والتظرف والاتجار فى سوق الرقيق!

وإن بعضهم ليحتج بمثل اعترافات روسو وقصص بودلير وقصائد لورنس. ولكن اعترافات روسو كانت تهدم مجتمعاً موبوءاً وتمهد للثورة، وقصص بودلير تحمل فناً وهى مع ذلك ليست خير الآداب ولا أرفعها، وقصائد لورنس تحمل فكرة اجتماعية يعالجها عن هذا الطريق. فماذا يحمل هذا العبث إلا الوحل الجنسى الزهيد؟

وفى مصر أفلام تعرض على الشاشة البيضاء، ومعظم الأفلام العالمية تقوم على أساس الحب، فبعضها يعرض لهذه العاطفة الإنسانية صورة كريمة، ولا نقصد بكرمها أنها صورة عذرية أو أفلاطونية، إنما نعنى أنها صورة جادة لهذه العاطفة، صورة حية دافعة، فيها سمات الحب الإنسانى الصحيح، لا غريزة الحيوان الهائج، ولا ميوعة البغى الرخيصة. ومثل هذه الأفلام نحن فى حاجة إليها لتقويم الشعور الإنسانى الهابط المنحل فى مصر من طول ما عرضت له صورة الحب فى ثوبها الرخيص.

وبعضها يصور هذه العاطفة صورة زرية قذرة أو مريضة. وبعض هذه الأفلام مصرى بحت – وهو أحط ما يعرف من نوعه فى العالم – المحب متخنث مترهل، همه النواح والبكاء وتصنع الرقة وتأوه المريض. ومثل هذه الأفلام كارثة إنسانية. فحينما يهبط الحب فى النفوس إلى هذا المستوى الرخيص، تهبط هذه النفوس وتنحدر، وتقل حيويتها ويفسد شعورها الفطرى السليم.

على أن هناك غير الحب عواطف وغرائز أخرى، وهناك ميادين للصراع الإنسانى والمذاهب الفكرية غير هذا الميدان. ولكن أفلامنا ورواياتنا المسرحية لا تلفت إليها، إلا أن تكون تهريجاً وتزييفاً، ولهذا التهريج والتزييف – مع ذلك – خير ألف مرة من صور الحب الشائه المريض، خير من هذه النكبة الإنسانية، ومن العبث بتلك العاطفة المقدسة التى بنت العالم وحافظت على بنائه من قديم الدهور.

وفى مصر صالات تعج بأشنع ما تقذى به العين ويتأذى به الشعور: من رقصات لا فن فيها ولا طعم لها ولا قصد منها سوى تلبية السعار الكظيم، ومن حركات وضحكات لا يسمع مثلها إلا فى المواخير، ومن أغنيات وألحان ملطخة بالدنس القذر المريض.

وكل هذا لا شىء، فلهذا جعلت مثل هذه الصالات، ولكنها تسلط نفسها على المقدسات الوطنية فتلوكها فى عبث لا يجوز. وفى زحمة الرقص الخليع، والحركات المبتذلة تدس ألفاظ: الوطن. ومصر. وسعد. والعلم. والهرم... إلى آخر معالمنا الوطنية بمناسبة وبغير مناسبة، هاتفة

لهذه المقدسات بالحياة كأن الهتاف بالحياة فى هذا المعرض يبيح للأفواه القذرة أن تنطق بها... إن الهتاف هنا بالحياة لكدعوة السكير إلى الصلاة: سخرية فى سخرية، وجريمة يجب ألا تترك بلا عقاب!

وبعد فكل ما ذكرت من وسائل العبث بالمقدسات الإنسانية والقومية فى هذه البلاد يمكن اتقاؤه، ولكل إنسان حرية الاطلاع عليه أو إهماله، فكل رجل شريف يستطيع ألا يدخل الوريقات القذرة إلى بيته فيكف بذلك أذاها عنه وعن أسرته، وكل رجل شريف يملك ألا يقرأ كتاباً معيناً أو كتباً بالذات، وكل رجل شريف يستطيع ألا يذهب أو ألا يصطحب أسرته إلى المسرح والسينما والصالة، فيتقى أن تقع أنظاره على ما لا تريد.

ولكن هناك شر مفروض لا مفر منه ولا فكاك، هناك بلاء محتوم لابد أن يتجرعه الجميع. هناك أبواق الإذاعة، التى يسكتها الرجل الشريف فى بيته فتنفذ إليه من بيوت الجيران، ويغلقها فى داره فتتعقبه فى كل مكان.

وبينما هذا الرجل ساكن إلى أسرته ومطمئن إلى تربيتها وأخلاقها، واثق أن قاموسها خال من المفردات القذرة والمعانى الخارجة. إذا بصوت راعش يهتف بأغنية مبتذلة: «جوزنى يا بابا» أو نغمة فاجرة تردد: «يا كبتن أحب نجومك. يا كبتن أموت فى هدومك. كلامك حامى يا كبتن. يخش القلب طوالى». أو أغنية متميعة تهتف بها امرأة على لسان رجل أو رجل على لسان امرأة: «بلاش تبوسنى فى عنيه. دى البوسة فى العين تفرق».

إلى آخر هذه المساخر التى تتفتح بها أبواق الإذاعة على الآمنين من السكان، وعلى الأشراف فى البيوت والحرائر فى الأسر، وهم تحت رحمتها لا يستطيعون لها رداً، ولا يجدون منها مفراً.

ما هذا كله؟ ومن ذا الذى أباح لهؤلاء العابثين أن يعبثوا بكل مقدس فى هذه البلاد وأن يهبطوا بالعواطف البشرية إلى هذا الدرك السحيق؟ إن الشعب ومقدساته وكيانه ليتحلل وينهار، وإن بضعة نفر فرغت نفوسهم من معانى الجد فى الحياة، ومن معانى السمو والقداسة، ليعيثون فى شعب كامل فلا يجد هذا الشعب فى نفسه من القوة ما يقول لهم بهمة: حذار. وإنهم ليجمعون ماشذ فى كل بقاع العالم من أمريكا إلى باريس إلى الغجر ليحشدوه فى مصر وهم يتلهون ويتندرون ويتميعون ويتظرفون!

لم تعد المسألة مسألة خلق أو دين، ولا مسألة رجعية أو تجديد. إنما هى مسألة شعور إنسانى سليم أو مريض. مسألة إحساس بشرى صحيح أو مفسود.

وليس من المحتم على شعب كامل أن ينحل ترضية لأهواء بضعة نفر لا يقدمون ولا يؤخرون لو سلبوا وسائل الترويج لعبثهم الفارغ ولهوهم السقيم.

على الدولة أن تقى هذا الشعب من تلك السموم برقابة اجتماعية بصيرة حازمة، رقابة تفرق بين ما هو فن يستحق الاحترام والتسامح، ولو تجاوزت حدود الفضائل التقليدية، لأن الفن الجميل فضيلة فى ذاته ولو سلك غير طريق الفضيلة المعروف – وبين ما هو عبث قذر لا يمت بصلة إلى الفنون.

لقد جثت فرنسا – المقدسة عند بعضهم – على قدميها عند أول صدمة حين شاع فيها بعض هذا العبث المريض وأقول (بعض) ففرنسا لم تنحدر كلها بمثل ما تنحدر إليه هذه الشرذمة فى مصر، ولكنها مع ذلك جثت عند أول صدمة، وبقيت الشعوب الجادة القوية الخلق صامدة فى وجه العاصفة. وتلك سنة الوجود.

مجلة الشئون الاجتماعية ١٩٤٢/١١.

حول أزمة الزواج

كيف تبحث المشاكل الاجتماعية

تتردد على الألسنة منذ سنوات حكاية أزمة الزواج، وتبذل اقتراحات متناثرة حولها وحول أسبابها وعلاجها فيتناولها بعضهم من الوجهة الأخلاقية ويشير بإلغاء البغاء ومراعاة الحشمة فى الأزياء ورعاية الآداب العامة ومنع الاختلاط، ويتناولها بعضهم من وجهة شبيهة بالاقتصادية، فيشير بسن قوانين لتحديد المهور وإلغاء أو تخفيف نفقات الحفلات والجهاز، ويتناولها بعضهم من الوجهة التأديبية فيشير بفرض ضرائب على العزاب وبذل المعونة للأزواج.. إلى آخر هذه الاقتراحات.

والمشاكل الاجتماعية لا تعالج بمثل هذا النحو من الاقتراحات المرتجلة، ولا يصح تناولها من وجه واحد أو وجوه متقاربة، فميزة المشاكل الاجتماعية أو صعوبتها منشؤها أنها مشاكل معقدة متشابكة متعددة الأسباب كثيرة المنحنيات والالتواءات.

وفى هذا المقال أريد أن أرسم الخطوط الرئيسية لبحث مشكلة كمشكلة أزمة الزواج، وأن أضع البرنامج الذى يمكن تناولها على أساسه تناولاً شاملاً سليماً دون أن أضع اقتراحات معينة، فوضع الاقتراحات نتيجة لدراسات وإحصاءات هى التى أوجه النظر إلى العناية بها فى هذا المقال.

قبل كل شىء يجب أن نحدد معنى «أزمة الزواج» وأبسط تعريف لها: هو وجود عدد كبير من الشبان والشابات فى سن الزواج أو بعدها، لا يريدون التزاوج، أو يريدون ولكن تحول بينهم وبينه الحوائل على اختلافها؛ أو وجود عدد من الشابات لا يقابله عدد من الشبان فى مجموعة الأمة، ولابد أن تكون النسبة فى الحالات كلها مرتفعة حتى يصح أن نقول: إن هناك أزمة.

ومجرد الملاحظة الشخصية لا يكفى للحكم فى هذه المسألة، فلابد من الإحصاء العام، قبل أن نتوهم وجود أزمة لا وجود لها، أو ننفى وجود أزمة حاصلة، وعلى ضوء الإحصائيات نتبين نوع الأزمة ودرجتها فنحسن العلاج. ويخيل إلى أننا نتأثر بالحالة فى بعض المدن فنضخم حجم هذه الأزمة أكبر من حقيقتها، والإحصاء هو الذى يعصمنا من التوهم والخيال.

ثم ينبغى أن نبحث العلاقة بين هذه الأزمة - على فرض وجودها - وبين الحالة الاقتصادية العامة ومستوى الدخل الفردى. فكثيراً ما تقوم العقبات الاقتصادية وهبوط الدخل دون تحقيق رغبة الكثيرين فى الزواج ولاسيما فى المدن وبين المتعلمين من سكانها خاصة؛ إذ أن مستوى الحياة فى نظر هؤلاء أعلى، ومطالبها أكثر، ونفقات تربية الأبناء فى وسطهم أضخم، فإذا لم يكن لهم دخل معين أو إذا هبط إيرادهم الفردى أحجموا عن الارتباط العائلى على غير استعداد.

وعند النظر إلى هذه الناحية للبحث فى علاقة سنى الدراسة طولاً وقصراً بهذا الموضوع لنرى إن كان طول فترة التعليم سبباً من أسباب ارتفاع السن قبل الارتباط الزوجى، وهل يُستطاع التوفيق بين الرغبة فى التعجيل بالزواج وبين المحافظة على مستوى علمى خاص. كما نحتاج للبحث فيما إذا كان يستحسن فى هذا المجال الإكثار من التعليم الصناعى والزراعى القصير الأمد، مما يُخرج طبقة من العمال يسدون حاجة السوق ويستعجلون الكسب وبناء الأسر فى سن مبكرة.

ثم لابد من بحث مسألة نظام التوظف والعمل، وما إذا كانت أوضاعه الحالية تكفل للشبان مورداً مالياً يعينهم على الارتباط العائلى فى فترة قصيرة بعد التحاقهم بالعمل، وهذا يلمس مسألة الحد الأدنى للابتداء فى المرتبات والأجور: هل تبدأ مرتفعة مع قلة العلاوات، أم تبدأ منخفضة مع سرعة العلاوات إلى مستوى خاص يكفل الحياة، وأى الحالتين يساعد على بناء البيوت وتكوين العائلات.

وهنا ترد على الذهن مسألة توظيف الفتيات، وما إذا كان هذا يساعد على حل الأزمة أو على تفاقمها، وأحسب أن كل فتاة تعمل فى موضع شاب إنما تغلق بيتاً وتهدم أسرة بل تئدها قبل وجودها، فالشاب لو أخذ مكانها لاستطاع أن يتزوج بها أو بأختها. أما هى فلا تستطيع إلا أن تسدّ باب الرزق على منزل زوجية سابح فى عالم الآمال!

فإذا فرغنا من الناحية الاقتصادية نظرنا إلى الناحية النفسية فى الموضوع. وعندئذ نبحث علاقة الأزمة بالاضطرابات السياسية والحربية والاقتصادية العامة والخاصة، فالزواج استقرار

أو طلب للاستقرار، وهو الاضطلاع بتبعة والإقبال على بناء. والملاحظ أن الاضطرابات العامة كحالة الحرب التى نحن فيها تعمل فى اتجاهين متوازيين فى هذه المسألة: فهى تدعو إلى الخوف والإحجام عن الابتداء بتبعات جديدة، فتعمل من هنا على تعويق خطوات الزواج، وهى من الناحية الأخرى تلهب غرائز الأمم المعرضة للفناء أو النقص لتتدارك هذا الخطر بالتزاوج والتوالد، وكذلك تحفز الكثيرين لاغتنام الأيام التى لا يدرون كم بقى لهم منها كى يستمتعوا فيها بحياة زوجية سعيدة، كما أن الحياة المضطربة فى الخارج قد تحفزهم - تحت الإرهاق العصبى - إلى طلب مأمن مستقر يأوون إليه وهو بيت الزوجية الرتيب، ومن هنا تعمل الاضطرابات على حث خطوات الزواج. ولابد لأى باحث اجتماعى أن يتبين أولاً أثر هذه الحالة فى المجتمع الذى يريد دراسته ويرى أى الخطين المتوازيين أسرع تحركا وأطول امتداداً.

والحالة الخلقية عامل نفسى لا ينبغى إهماله، فحينما يسود الانحلال الخلقى بين الجنسين وتتحكم الأنانية، وتنهار الطبائع البشرية التى تميل فى حالة السلامة إلى الإنشاء والبناء وتهرب فى حالة المرض من الجهد وتنفر من التبعات. حينذاك تتفاقم أزمة الزواج وتفشو وسائل الإرواء الغريزى المنحطة، لأن الحياة نفسها تفقد قيمتها وتهبط منزلتها فى نفوس الأحياء. وارتفاع المستوى الخلقى والنفسى عامة يتبعه الإقبال على الحياة المنتظمة الراقية فى البيوت العفيفة.

فلابد من دراسة هذا الجانب بلا تحيز ولا تطير. وفى أثناء هذه الدراسة يفيد الباحث أن يعلم الكثير عن عدد البيوت التى تحطمت بالطلاق أو غير الطلاق، وأن يفحص عن أسباب تحطمها. كما تفيده المعرفة الحقيقية لكل ما يتعلق بالبغاء السرى بجميع درجاته والطبقات التى تزاوله من الجنسين، أما البغاء العلنى فلا أرى له كبير خطر فى هذا الموضوع، فالمعروف أن أحط الطبقات هى التى تزاوله، وأنه لا يغنى فى النهاية عن الزواج ولا يصد من يريد بناء الأسرة عن بنائها. وهو أقرب إلى أن يكون مرضاً من أن يدخل فى الجانب الأخلاقى فى الحياة. وإن كان هو فى ذاته وصمة إنسانية ينبغى محوها، ولكن بعد سد منابعه التى تقذف بالبغايا دون الاقتصار على سد مصابّه وحدها بإغلاق المواخير.

ولا أحاول أن أنكر الأثر النفسى للمغالاة فى المهور ونفقات الزواج والحياة الزوجية فضلاً على الأثر الاقتصادى - ولكنى لا أميل إلى المبالغة فى تضخيم هذا الأثر، فتلك المغالاة نفسها عرض من أعراض حالة نفسية خاطئة، وهى تقويم الحياة بمظاهرها لا بحقائقها، وهى حالة تتفشى فى عهود الانحلال النفسى وتختفى فى عهود التماسك والقوة.

والبحث فى هذه الحالة ينبغى أن يتناول حقائقها العميقة لا أعراضها الظاهرة، وأن يتناولها

فى معرضها النفسى العام لا فى حيزها الذاتى الضيق، فحين تصحح مقاييس الحياة عامة بالتربية الصحيحة تنحط قيمة المظاهر التى يحرص الكثيرون عليها وتبرز قيمة الحقائق التى لا يلتفتون إليها وتصبح سلامة الطباع وقوة الأخلاق وتوافق الأمزجة والتعاون بين الزوج والزوجة أهم من المهور والجهاز ومن الحفلات والنفقات.

* * *

وكل ما تقدم إنما هو نظرة إلى الموضوع من أحد جوانبه الكثيرة. فيبقى مثلاً أن نسأل أنفسنا: هل يحسن بنا أن نشجع الزواج، أى أن نكثر من النسل ونزيد من التعداد بمختلف وسائل التشجيع وبمكافحة عوامل الإحجام، قبل أن نتخذ خطوات اقتصادية – وربما سياسية – معينة؟

لقد تزايد عدد السكان فى مصر فى خلال الأربعين عاماً الأخيرة بمعدل ٦٦ فى المائة تقريباً أى الثلثين، وإذا استمرت نسبة الزيادة مطردة فسيبلغ التعداد فى سنة ١٩٥٧ نحو عشرين مليوناً من السكان. ولكن زيادة مساحة الأراضى المنزرعة لم تزد فى الفترة التى حددناها إلا بنحو ٢٥٪ ولا ينتظر أن تزيد فى العشرين سنة القادمة إلا بمعدل نحو ١٥٪ على أحسن تقدير.

وقد كان من آثار زيادة نسبة المواليد عن نسبة الأرض المنزرعة هبوط شديد فى متوسط الدخل، معناه الهبوط فى مستوى المعيشة، الذى يتبعه حتماً انتشار الأمراض وضعف الصحة العامة، كما تتبعه زيادة عدد الجرائم وبخاصة السرقة والسلب والنهب، وجرائم القتل فى بعض الأحيان ومعنى هذا كله هبوط المستوى الاجتماعى العام.

نعم إن النهضة الصناعية عوضت شيئاً من تناقص نصيب الفرد من الغلة الزراعية، ولكنها لم تسدّ إلا جانباً صغيراً نسبياً من هذا التناقص، ولا ينتظر لأسباب كثيرة أن تتغير هذه الحال كثيراً فى المستقبل القريب.

فهل يحسن بإزاء هذه الحالة أن نعمل على قلة النسل؟ وما الوسيلة التى نختارها؟ ألا تكون أزمة الزواج حلاً تختاره الطبيعة لتحقيق هذه الغاية، أم نتدخل نحن بوسائلنا الصناعية للحيلولة دون تضخم السكان، أم نفكر فى وسائل أخرى تكافىء الزيادة المنتظرة؟

يرى الدكتور «كليلاند» مدير قسم الخدمة الاجتماعية فى الجامعة الأمريكية فى بحث قيم له عن «مشروع لتنظيم السكان»، فى مصر نشر بالمقتطف أن من الضرورى كإحدى وسائل التنظيم الكثيرة التى ذكرها العمل على تحديد النسل (أولاً) برفع مستوى تفكير الجمهور المصرى فيما يختص بالتوالد والغرض منه والظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة. و(ثانياً)

بإنشاء مستشفيات لإرشاد الجمهور إلى وسائل منع الحمل. و(ثالثاً) بسن القوانين تدريجياً لمنع توالد غير الصالحين من الأشخاص الذين هم عالة على المجتمع.

ويرى أن موارد مصر الذاتية لا تتسع إلا لاثنى عشر مليوناً من السكان كى يعيشوا عيشة معقولة، وأن كل زيادة على هذا العدد إنما تأتى على حساب مستوى المعيشة، ولذلك يجب العمل السريع على تخفيض عدد السكان فى المستقبل بدلاً من الزيادة المطردة المنتظرة.

ويكتب الأستاذ عبد المجيد نافع عضو مجلس النواب المصرى فى مجلة الشؤون الاجتماعية مقالاً عنوانه «الدعوة إلى تحديد النسل جريمة قومية لا ضرورة اجتماعية» تمكن معرفة محتَوياته من عنوانه!

وهذا الرأى وذاك لابد من استعراضهما عند البحث فى أزمة الزواج، وعلى ضوء الاعتبارات المختلفة نستطيع أن نحدّد موقفنا من مشكلة النسل التى تمت بصلة وثيقة إلى موضوع الزواج.

وهنا تعرض للباحث مسألة أخرى، وهى أن الأزمة إن وُجدت فإنما توجد غالباً بين الطبقات المثقفة التى تحسب للحياة حسابها وتريد لأبنائها مستوى خاصاً وتخشى ألا توفر لهؤلاء الأبناء ذلك المستوى فتفرق من الزواج كارهة، أما الطبقات الجاهلة الفقيرة فهى ماضية فى الزواج والتناسل تستجيب لداعى الغريزة، ثم لدواعٍ اقتصادية تجعل الولد رأس مال لأبيه، لأنه يعمل ويأتى بإيراد مهما صغر فهو زيادة ضرورية فى الدخل.

ومعنى هذا أن العناصر الممتازة تتناقص وتضمحل، والعناصر المنحطة تتكاثر وتنمو، وفى هذا خطر على مستوى الأمة الاجتماعى والعقلى والصحى يجب الانتباه إليه عند التفكير فى المسألة بوجه عام.

فهل يحسن والحالة هذه أن نعمل على تحديد النسل فى الطبقات المنحطة، وعلى تكثيره فى الطبقات الممتازة؛ وهل نملك وسائل التحديد والتكثير؟

هذه مسائل تستحق النظر فى أثناء البحث المفروض.

ثم إن الحديث عن ضيق الرقعة المصرية بالقياس إلى تكاثر السكان يثير التساؤل عما إذا كان يمكن إيجاد منافذ للهجرة، وأقرب هذه المنافذ هو السودان شطر الوادى الأعلى، وهذا يقتضى بحوثاً سياسية واقتصادية لا يحسن إغفالها عند بحث أزمة الزواج ومشاكل التعداد.

* * *

هذه أظهر مواد البرنامج الذى نختاره لبحث هذه الأزمة – على فرض وجودها – ووراءها

مواد أخرى تتفرع عنها ولا تتجاوزها، والفحص عن هذه المواد وتحقيقها لا يكون ارتجالاً ولا يوكل للنزعات والآراء المختلفة، ولكن يجب أن يوكل إلى الحقائق الإحصائية، وإلى الأرقام والتقديرات المضبوطة.

ويمكن أن تشكل لجنة عامة تنقسم إلى لجان فرعية تتولى كل منها مادة من هذه المواد التى استعرضناها ثم تصفى هذه اللجان بحوثها وتوازن بينها مجتمعة، وترى ما تستطيعه الدولة وما لا تستطيعه منها، ولكى أبرز هذه المواد خالصة ألخصها فى النقط التالية:

(١) هل توجد أزمة زواج؟ وما هو مداها؟ وفى أى الأوساط ترتفع أو تنخفض نسبتها؟

(٢) ما العلاقة بين هذه الأزمة وبين الحالة الاقتصادية بوجه عام ومستوى الدخل الفردى بوجه خاص؟

(٣) ما مدى الارتباط بين الأزمة وبين سنى التعليم ونوع الدراسة؟

(٤) هل لنظم التوظف والعمل أثر فى إحداث الأزمة من الوجهة الاقتصادية والعملية؟

(٥) تُرى يساعد توظيف الفتيات على شدة أعراضها؟

(٦) إلى أى حد تؤثر الاضطرابات النفسية سواء بسبب الاقتصاد أو الحرب أو الأخلاق فى الإعراض عن تكوين أسر جديدة؟

(٧) هل عوامل الهدم فى هذه الأسر أوفر أو أقل من عوامل البناء، وما أثر التربية المدرسية والمنزلية فى تعديل هذه الحالة وما وسائل هذه التربية، وهل يحسن أن يتدخل التشريع فيها؟

(٨) هل من مصلحة المجتمع المصرى أن يشجع التزاوج والتناسل أم أن يحدد النسل، وما الوسائل التى يحسن اتباعها؟

(٩) ما مدى مقدرة الدولة على ضمان زيادة الدخل القومى بنسبة زيادة التعداد؟

(١٠) هل نملك منافذ للهجرة وهل نستطيع توفير وسائلها المادية؟

وقبل أن تبحث هذه المواد بحثاً مستفيضاً يحسن إرجاء الاقتراحات المرتجلة المتأثرة بملاحظات شخصية أو نزعات فكرية، فالمجتمع هو الحياة، والحياة أعقد ما واجه الجنس البشرى من المشكلات.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١٩٤١/١١.

فى مكاتب «وزارة الشؤون الاجتماعية » مشروع قانون لإلغاء البغاء، تُلبى بسَنّه الرغبات الكبيرة التى جاشت فى ضمير الأمة منذ أن أصبح البغاء مهنة فى حماية الدولة، والأصوات الكثيرة التى ارتفعت تطالب بهذا الإلغاء فى فترات داخل البرلمان وخارجه، وتنفذ به الانسجام الواجب بين ما يقرره الدستور من أن «دين الدولة الرسمى هو الإسلام» وبين مظاهر الحياة فى هذه الدولة، وتجيب به صوت الإنسانية كلها فى حماية المرأة من «تجارة الرقيق الأبيض» بعد ما حُرم الرق فى جميع القوانين، وتصون به الفضائل البشرية التى تتأذى جميعاً بهذا النظام، ولتكفكف من حدة الجرائم التى ترتكب فى أحياء البغاء وتقترف حول هذه الأحياء وحول النظام كله، وهى جرائم متعددة مختلفة الألوان ... وأخيراً لتقاوم انتشار الأمراض السرية التى يملأ هذا النظام قلوب روّاد المواخير بالاطمئنان الكاذب من ناحيتها وهو اطمئنان لا محل له، وله عواقبه فى الأجيال القادمة الملوثة.

ويطول بنا تعداد الأسباب التى تجزم بإلغاء هذا المظهر البشع من حياة شعب متمدن ولكن قبل أن نندفع فى تعدادها يجب أن نقف هنيهة لنقول «إن إلغاء البغاء شىء أكبر من إلغاء البغايا» شىء مختلف جداً، وهذا ما ينبغى أن نلتفت إليه قبل أن نغرق فى الآمال العذبة من وراء هذا الإلغاء.

فسن قانون بتحريم البغاء العلنى والسرى، وإقفال هذه البيوت الدنسة، وكفالة أولئك النسوة البائسات فى ملجأ أو مشغل، وكفهن عن المجتمع، وتشديد العقوبة على من يضبطون فى المنازل السرية من مخالفة إلى جنحة بل جناية...

كل أولئك إنما هو «إلغاء للبغايا» محدود الأثر، ولكنه لا يجتث الداء من أساسه وستعود العوامل التى بعثت بهؤلاء البغايا إلى هذه الأوكار، فتبعث بسواهن من جديد ولكن هؤلاء الجديدات لن يكون مقرّهن تلك البيوت العلنية، ولا تلك البيوت السرية ذات الطابع الخاص

المعروف لرجال الشرطة، بل سيكون فى المنازل الشريفة، وفى جهات «فوق مستوى الشبهات»، ولا تستطيع عين الشرطة ولا يد القانون أن تلاحقهن متفرقات فى كل مكان، بعد أن كن مجتمعات أو شبه مجتمعات!

ويجب أن نلقى بالنا إلى أمرين هامين: أولهما أن البغاء لا يتم بوجود المرأة البغى بل لابدّ لها من شريك هو «الرجل البغى». وثانيهما أن هذه الأحياء والبيوت ليست منابع للبغاء ولكنها مصابٌ له، فهو ينبع فى بيئات وأوساط وأحوال كثيرة ثم ينحدر إلى هذه المصاب بعد ذلك، والالتفات إلى هذين الأمرين خليق أن يوسع نظرتنا إلى الموضوع كله، فيشمل العلاج الشريكين فى البغاء، كما يشمل منابعه الأولى بالتطهير، ويقوم هذا العلاج بجانب القانون الذى تهم «وزارة الشؤون الاجتماعية» به، وبهما معاً نستطيع محو هذه الوصمة من جبين الإنسانية المصرية. فلنستعرض بعض هذه المنابع الوبيلة.

الطفولة المشردة منبع من منابع البغاء الأساسية، فيجب أن نحمى هذه الطفولة مما تتعرض له فى الأزقة والطرقات والمباءات، تحت تأثير عوامل الفقر وسوء التربية، وفساد القدوة، وقوة الإغراء، من الهوىّ إلى درك البغاء فى النهاية، ونظرة واحدة يلقيها الباحث إلى الصبيات والفتيات بائعات اليانصيب، وجامعات أعقاب السجاير والمتسولات وأمثالهن وإلى الأماكن التى يرتدنها لمزاولة هذه «المهن!» والصبية والغلمان والشبان الذين يختلطون بهن فى هذه الأماكن.. نظرة واحدة تشير إلى المصير المحتوم لهؤلاء وهؤلاء.

فهذا المنبع يجب تطهيره بإيجاد الملاجىء والمشاغل والتشديد فى عقوبة أولياء أمور هؤلاء المشردين والمشردات، ولنذكر دائماً أن هذه البذور هى نبات المستقبل، وأن فى هذه الطفولة كنوزاً لا يصح إغفالها، فإذا لم يكن لنا من وراء العناية التامة بها إلا تطهير منبع من منابع البغاء لكان كل جهد فى هذه الناحية له ما يبرره.

والمنبع الثانى هو الخدمة فى المنازل ومكاتب التخديم، ويجب أن نذكر أن كثيراً من الخادمات يبدأ سقوطهن فى مكتب التخديم أو فى البيوت التى يخدمن فيها. مع الخدم أو مع الأسياد وأبناء الأسياد! وحقيقة أن الكثيرات منهن يردن إلى مكتب التخديم أو منزل الخدمة ساقطات، ولكن كثيرات كذلك يردن طاهرات بريئات.

وعلاج هذه المشكلة يكون بفرض رقابة شديدة على مكاتب التخديم، واستخراج شهادات بالكشف الطبى على كل فتاة تريد احتراف الخدمة فى المنازل فوق شهادة تحقيق الشخصية،

تثبت حالتها، ولا يسمح بوجودها فى المكتب ولا فى المنزل إلا بعد استخراج هاتين الشهادتين... ثم جعل هؤلاء الفتيات بعد ذلك فى رعاية مدير المكتب أو صاحب المنزل الذى تخدم فيه، بحيث يعتبر كل اعتداء عليها من أحدهما جناية ولو كانت بالغاً ولو لم يصحبه إكراه، ثم يعاد توقيع الكشف الطبى عليهن فى نهاية كل عام.

وهذا العلاج لا يضمن المحافظة على الخادمات محافظة تامة، شأنه شأن كل علاج يتولاه القانون وحده، ولكنه مع الوسائل الأخرى يقلل إلى حد كبير من حوادث السقوط. ويجب أن ننتبه إلى أن الخادمة التى تسقط سينتهى بها المطاف غالباً إلى دور البغاء، أو تكون هى داراً متنقلة من هذه الدور.

وبهذه المناسبة أشير إشارة خاصة إلى الخادمات فى «البنسيونات» وبعض الفنادق فهن خادمات فى الظاهر ولكن وظيفتهن الأولى فى كثير من الأحيان هى البغاء أو التمهيد للبغاء.

والفقر أكبر مدرسة من مدارس البغاء، وأوسع منبع من منابعه، وعلاج مشكلة الفقر موضوع قائم بذاته تكتب فيه المقالات والكتب، فلا ينتظر منى القراء أن أبحثها فى هذه الكلمة المحدودة، وكل ما أشير به أن يكون من همنا ونحن نحاول إلغاء البغاء أن نجتهد فى إلغاء الفقر، وكل خطوة نخطوها فى هذا الطريق بأية وسيلة من الوسائل مضمونة الأثر فى تطهير منبع أساسى من منابع الداء.

والفراغ والعمل الآلى وتناول الخمور والمخدرات والشذوذ الجنسى والأمراض العصبية وقسوة التقاليد وفسادها حوافز دافعة إلى البغاء، وسنفرد لكل منها كلمة قصيرة خاطفة فيما يلى، وكل منها صالح لبحث مستقل طويل:

فالفراغ الذى يملأ حياة شبابنا، والنشاط الحيوى المدخر الذى لا ينفق فى عمل أو هواية، يدفع الشاب إلى التماس تصريفه فى النشاط الغريزى، ومن هنا يستخدم – كل على طريقته وفى مستواه – وسائل الإغراء الجنسى للبريئات من كل طبقة، وحين تسقط الفتاة ثم تسقط، ترشح نفسها للبغاء على شكل من الأشكال.

فيجب أن ينصرف همنا إلى ملء فراغ شبابنا بالعمل والألعاب الرياضية والهوايات المنوعة التى تعصمهم من التفكير فى الغريزة، وتمدهم فى الوقت ذاته بموارد قوة أو ثقافة أو ثروة وترفع مستواهم النفسى والعقلى والجسمى. ومكان هذا فى المدرسة وفى النادى وليكن ذلك بين برامج دراستنا ومجتمعنا.

والعمل الآلى الذى لا يحمل على التفكير اتضح أخيراً أنه عامل من عوامل البغاء، فقد لاحظ الباحثون انتشاره بين فتيات المصانع الآلية، وهو كذلك فى الفتيان، وهذه المشكلة لم تشتد عندنا بعد، ولكننا أخذنا فى الطريق الصناعى الآلى فينبغى أن نضع الأسس لعلاج الأزمة قبل استفحالها فنعنى بهؤلاء العمال والعاملات، ونكفل لهم التعويض عن هذه الآلية بالنشاط الرياضى والذهنى فى مجتمعات خارجية تتلقاهم بعد مواعيد العمل فتروح عن نفوسهم، وتحميها من الاتجاه إلى الانحلال والجمود.

وهنا يتجه الذهن إلى «جيش الخلاص» وإلى الجمعيات النسوية، ولكننا نرجىء الحديث عنهما إلى موضعه فى آخر المقال.

وتناول الخمور والمخدرات حافز من حوافز البغاء كذلك بما يضعف من الأجسام والعقول، وبما يهيج من الغرائز الكامنة، فكل محاربة لهما محاربة للبغاء فى صورة من الصور، ولاسيما فى أوساط الفتيات، وفى الطبقات الفقيرة المنهوكة بالعمل وسوء الغذاء.

والشذوذ الجنسى والأمراض العصبية، قد تكون وحدها دافعاً إلى الهوة، فقد لا يكون الرجل أو المرأة فقيراً ولا سيىء التربية ولا خاضعاً لإغراء، فيكون الشذوذ الجنسى أو المرض العصبى وحده حافزاً لهما على تجنب السبيل السوى، وقد يكون كلاهما متزوجاً فى أحوال كثيرة، بل إن بعض العلماء يقرر أن جميع العوامل لا تكفى وحدها لخلق المرأة البغى ما لم تعتمد على أساس الشذوذ الجنسى أو الجسمى بشكل عام، بدليل أن كثيرات من النساء السويات يتعرضن لما يتعرض له النسوة الشواذ من عوامل ولكنهن لا يسقطن، وإذا سقطن فإنهن لا يملن إلى البغاء (والمسافة كبيرة بين السقوط والبغاء).

وعلاج هذه الحالة يكون بإنشاء معاهد الشواذ ومستشفياتهم من الجنسين، وملاحظة هذا الشذوذ وتتبعه بالدواء قبل أن يستفحل فيقود إلى البغاء.

كما يجب التفكير العاجل فى منع هؤلاء الشواذ الميئوس من شفائهم أن يتناسلوا ويتكاثروا فإن نسلهم سيكون مثلهم منبعاً غزيراً من منابع الداء.

أما قسوة التقاليد وفسادها فتشمل جهات متنوعة للحديث نمر بها سراعاً، فاحتجاب المرأة الفاضلة عن المجتمع المصرى أحقاباً متطاولة، ثم اندفاع المرأة عامة إلى الاختلاط فجأة، سبب من أسباب الفساد الخلقى فى الحالتين. ذلك أن احتجاب المرأة عن المجتمع يلهب الغرائز ويحرمها العلاج اليومى البطىء بالنظر والسماع والاختلاط البرىء، ويدعو إلى إروائها بطرق ملتوية هابطة فى معزل من الرقباء. وذلك أن اندفاع المرأة إلى اختلاط لم يشترك الزمن فى تهيئة وسائله وإعداد النفوس والأخلاق له جر فى أثره كارثة أخرى من كوارث الأخلاق.

ومن التقاليد الفاسدة كذلك المغالاة فى المهور وتكاليف الزواج وبذخ الحياة الزوجية التى تجعل الزواج مسألة صعبة متعذرة على كثير من الشبان وتعطل بذلك كثيرات من الشواب مع تعرضهم جميعاً لقسوة الإغراء ودفعة الحوافز التى تحيط بهما من كل ناحية بسبب المدنية الحديثة، مما يزل أقدامهم فى منحدر زلق مرهوب.

ومن التقاليد القاسية قسوة المجتمع فى بعض جهات المملكة المصرية على المرأة التى تسقط ولو مرة واحدة، والملحوظ أن غالبية البغايا يجئن من الوجه القبلى. وقد يبدو ذلك عجيباً ولكنه منطقى، فالمعروف أن أهالى الصعيد لا يتسامحون غالباً فى جرائم العرض، فالفتاة العاثرة التى تسقط مرة لا تجد لها ملجأ يعصمها من القتل أو من الازدراء الذى لا تطاق معه الحياة إلا حين تحتمى بالقانون وتسلم نفسها للماخور، بينما يتسع صدر أهالى الريف لمثل الفتاة قليلاً ويتسع صدر المدينة لها كثيراً، فتجد الفرصة لتلافى غلطتها والعودة إلى الحياة الشريفة، أو تختار لها مصيراً غير البغاء الشنيع.

وهنا يتسع الحديث عن «جيش الخلاص» ومجال عمله غير محدود فى كل حالة من الحالات التى مر ذكرها، فهو يستطيع المعاونة على الفقر وتوفير معاهد التهذيب والنوادى ووسائل التسلية البريئة وتلقف الساقطين وإرشادهم إلى حياة شريفة وتعهدهم بالمعونة وتطهيرهم وضمانتهم أمام المجتمع الذى لا يثق بهم بعد سقوطهم، وترقية مستواهم النفسى والجسمى.

و«الجمعيات النسوية» تستطيع احتضان الفتيات المشردات وتهذيبهن كما تتولى إنقاذ الساقطات التائبات أو المستعدات للعودة إلى طريق التوبة وإعادتهن إلى المجتمع فاضلات شريفات، وتستطيع أن تكون مجتمعاً ونادياً لعاملات المصنع وأمثالهن، ومعيناً على تزويج الفقيرات. وكل عمل من هذه الأعمال أجدى على الوطن وعلى النهضة النسوية من ألف خطبة فى مؤتمر وألف حفلة للسمر، وألف نداء بمنح المرأة حقوق الانتخاب.

ولست فى حاجة أن أقول فى النهاية: إن التربية الصالحة، والتقاليد القويمة والتعاليم الدينية، والرقابة على الصحف والسينما والمسرح والأغانى بحيث لا تكون معاهد للإغراء المبتذل، وكافة وسائل الرقابة الأدبية من الحواجز والزواجر فوق كل قانون وأعظم من كل تشريع.

* * *

هذه نظرة سريعة إلى أسباب البغاء الأصيلة ووسائل علاجها، وكل تشريع بإلغاء البغاء لن يؤتى ثمرته كاملة حتى يتناول المشكلة من أساسها.

ولعل هذا العرض الخاطف يعطينا فكرة صحيحة عن عظم التبعة التى تضطلع بها وزارة «الشؤون الاجتماعية» ويؤكد لنا أن سلطان الدولة كلها يجب أن يؤازرها، بل يجب أن تؤازرها قبل ذلك جهود الهيئات والجماعات، فالبيت والمدرسة والنادى والمجتمع والقانون، كل أولئك وسائل متفاوتة لعلاج مشكلة البغاء، وخطوات الجميع يجب أن تسير متناسقة متساوقة حتى تثمر الأثر العميق المضمون.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١٩٤١/٣.

صيحة طبيب أسنان

لإنقاذ العمال من الانتحار بالجوع

قدم الدكتور الفاضل عبد المجيد رمزى مدير قسم المسائل الصحية بوزارة الصحة إلى معالى وزيرها مشروعاً لتحسين الحالة الصحية والاجتماعية للعمال، وردت فى مقدمته هذه الفقرات:

«إن هذا البلد سائر فى طريق الفناء، يأكل بعضه بعضاً كلما كثر السكان، ونشطت الصناعة والأعمال فيه. وأرى أنه لابد من العمل السريع لتحسين حال العمال صحياً واجتماعياً لدرء هذا الخطر الناتج عن قلة الأجور، وأنه لا فائدة من كل علاج أو إصلاح آخر.

«وإنى بصفتى من رجال الصحة أطلب رفع أجور العمال مهما كانت النتائج الاقتصادية، فما نطلب إلا حقاً شرعياً، فإن كانت أوضاعنا لا تطابق هذا الحق فيجب أن نعدلها، لأن المبادىء الاقتصادية فى جميع أنحاء العالم كلها تقر بما للفرد من حق الحياة. ولهذا يجب أن تنتهى من هذه المشكلات الصحية لتتفرغ الوزارة لأعمال صحية أخرى كصون النسل وتكوين البنية المصرية».

وهذه صيحة إنسان قبل أن تكون صيحة طبيب، أو صيحة طبيب إنسان، يهوله انحدار الطبقات العاملة إلى الموت البطىء بالجوع بسبب حالة الغلاء الراهنة.

بين يدى وأنا أكتب هذه الكلمة إحصاء عن الأرقام القياسية العامة لنفقات المعيشة فى شهر أبريل الماضى، ومنه يتبين أن هذا الرقم هو ٢١٦ (١٠٠ سعر ما قبل الحرب) مقابل ٢١٢ فى شهر مارس السابق عليه. وفى أبريل سنة ١٩٤١ كان الرقم القياسى ١٦٤ أما فى أبريل سنة ١٩٤٠ فكان ١٣٧ فقط.

ولقد كان مستوى معيشة هذه الطبقات منحطاً إلى أقصى درجات الانحطاط قبل الغلاء وقبل ارتفاع الأسعار إلى هذا الحد المبهظ، فكيف يكون هذا المستوى الآن؟ إنه يكون كما

يصفه حضرة الطبيب الإنسان حين يقول: «إن هذا البلد سائر فى طريق الفناء يأكل بعضه بعضاً».

ويقول حضرة الطبيب فى صيحته الإنسانية: «وإنى بصفتى من رجال الصحة أطلب رفع أجور العمال مهما كانت النتائج الاقتصادية» فنفهم من هذا أنه لم يشأ الدخول فى تفصيلات اقتصادية لأن الخطر الذى يراه ماثلاً أمامه تهون بإزائه كل العوامل الاقتصادية فنحب أن نقول لحضرته ولن ينخدعون بتهويلات أصحاب رءوس الأموال عن أخطار رفع الأجور وعن أثرها فى اضطراب الموازين الاقتصادية فى محيط الصناعات: إن هذه الأخطار لا وجود لها فى الظروف الحاضرة، وإن أرباح الشركات والملاك فى هذه الأيام مضاعفة أضعافاً كثيرة، ولن تتأثر بارتفاع أجور العمال إلى الحد المعقول.

وعلى سبيل المثال نورد الجدول الآتى الذى يبين ارتفاع أسعار الأسهم فى بعض الشركات.

اسم الشركة	سعر السهم فى ٢٩-٤-١٩٣٩	سعر السهم فى ٣٠-٤-١٩٤٢	الزيادة المئوية
الملح والصودا	١٣١ر٥ قرشاً	٤١٥ قرشاً	٢١٥ فى المائة
المالية والصناعة	٣٦٧ر٥ »	١٥٧٠ »	٣٢٧ »
الغزل الأهلية	٤٩١ »	١٤٦٠ »	٢٩٧ »
مصر للغزل	٥٠٠ »	١٣٠٦ »	٢٦١ »
الأسمنت المصرية	٧١٠ »	١٩٠٠ »	١٦٧ »
حلج الأقطان	٤٢ر٦ »	٨٦ »	١٠٠ »
بومونتى	٣١٦ر٣ »	١٥٠٦ »	٣٧٦ »
الكراون بروري	٣٨٩ر٦ »	١٥٠٠ »	٢٨٥ »

فما معنى هذا؟ معناه أن رأس مال حاملى الأسهم قد تضاعف عدة مرات، فى حين أن أقصى زيادة وصلت إليها أجور العمال فى بعض الشركات هى ١٠ فى المائة وفى أحوال نادرة بلغت ٢٥ فى المائة لصغار العمال، بينما لم تزد شيئاً فى شركات أخرى كثيرة.

وأما كبار الملاك والزراع فقد زادت أرباحهم كذلك بما يقرب من هذه النسب إذ ارتفعت

أثمان الأراضى وإيجاراتها كما ارتفعت أثمان المحاصيل ارتفاعاً فاحشاً بالنسبة لما قبل الحرب، ولم يزيدوا أجر العمال فى أراضيهم إلا بنسب ضئيلة. وحسبنا أن نذكر أن ثمن إردب القمح كان قبل الحرب لا يتجاوز ١٧٠ قرشاً فوصل الآن إلى نحو ٤٠٠ قرش فى السوق الحرة، بل وجد من التجار المهربين من يشترى الإردب بخمسة جنيهات. فكانت نسبة الزيادة المئوية تعادل ٢٥٠٪ تقريباً.

فإذا فرضنا أن نفقات الإنتاج قد ارتفعت بما يعادل ١٠٠٪ كان من ذلك أن صافى أرباح الملاك والمزارعين حوالى ١٥٠٪ على أقل تقدير.

فما معنى هذا وذلك؟ معناه أن الأثرياء يزيدون ثراء بسبب الحرب، وأن الفقراء يزيدون فقراً، وأن الملايين العاملة فى هذه البلاد تتعرض للانتحار عن طريق الجوع، كما تتعرض الثروة القومية للبوار فى سبيل إشباع نهمة لا تشبع، وفى سبيل الترف الذى يتمتع به بضعة ألوف من الأغنياء؟

وبينما تتجه مصر وحدها دون بلاد العالم هذا الاتجاه الخطر نسمع مستر إيدن وزير خارجية انجلترا يخطب فى أدنبره فيقول:

«أول شىء يجب أن نعمله هو أن نفهم الأمور بغير الطريقة التى فهمناها بها من قبل فنؤمن بأن علينا تبعة مباشرة لا مفر منها وهى تبعة صون السلام فى جميع العصور.

«ولن تذوقوا طعم السلام بدون إصلاح اجتماعى، فإذا انتهت الحرب وأصبح فى هذه البلاد ثلاثة ملايين من العمال المتعطلين عن العمل، وفى أوروبا وأمريكا وآسيا ملايين غيرهم فإن العالم لن يعرف معنى السلام.

«وإذا ظهرت فى العالم آثار البطالة وسوء التغذية وهبوط مستوى المعيشة إلى درجة الحيوانات، وانتشرت الفاقة بدون علاج مع إمكان علاجها فإن أركان السلام تصبح معرضة للخطر».

فهذه كلمات رجل عظيم متسع الآفاق لا تلهيه مشاغل الحرب والسياسة عن النظرة البعيدة إلى حقيقة المؤثرات الاجتماعية العالمية، فهو يعلق سلام العالم على الإصلاح الاجتماعى الذى يكافح التعطل، ويقاوم سوء التغذية وهبوط مستوى المعيشة، وهو ينذر مستمعيه بأنهم لن يجدوا السلام إذا أهمل هذا الإصلاح.

وكل الدلائل تشير إلى أن العالم كله يتجه هذا الاتجاه، وأنه لا مفر لأمة من أمم الأرض من مسايرة التيار، وإلا كانت ناشزة فى عالم يتجه كله وجهة معروفة.

إن انجلترا تجبى الآن من الضرائب ما يساوى ٩٥ فى المائة فى بعض الحالات وأمريكا تجبى ٩٩ فى المائة فى أحوال خاصة، وتبلغ النسبة فى تركيا ٩٠ فى المائة كذلك. ويخطىء بعض من يعتقدون أن ضرورات الحرب وحدها هى التى تقتضى رفع نسبة الضرائب على الإيرادات العالية، وأن الأمور ستعود إلى ما كانت عليه قبلها. فقد تنخفض هذه النسب بعد الحرب، ولكنها لن تعود إلى ما كانت عليه، لأن الاتجاه العالمى كله يحاول تحقيق العدالة الاجتماعية كما يحاول تقريب الفوارق بين الطبقات وهذه الضرائب وسيلة لابد منها لتحقيق هذين الغرضين، كما أنها وسيلة لتنهض الميزانيات العامة بما يطلب إليها من الخدمات الاجتماعية.

وكذلك الحال فى العناية البادية بالطبقات العامة فى جميع شعوب الأرض، فليس منشؤها أن هذه الطبقات هى أدوات النصر فى الحرب الحاضرة فحسب، ولكن منشأها هو هذا الاتجاه العالمى نفسه إلى تحقيق مستوى عادل للمعيشة بين هذه الطبقات يتحقق معه السلام الذى ترجوه الشعوب بعد هذه الأهوال.

وكل إصلاح صحى أو اجتماعى مقضى عليه بالفشل ما لم يرتفع مستوى حياة هذه الطبقات، وقد دلت المحاولات التى أرادتها الهيئات الاجتماعية على هذه الحقيقة. فالدكتور عبد المجيد رمزى يقول: «وأرى أنه لابد من العمل السريع لتحسين حال العمال صحياً واجتماعياً لدرء هذا الخطر الناتج عن قلة الأجور، وأنه لا فائدة من كل علاج أو إصلاح آخر». ومستر «رزبينى» الذى تبرع بعدة إصلاحات اجتماعية فى «عزبة الحديدى» لتحسين حال مزارعيه يقول فى كتاب منه لجريدة الأهرام بعد أن نوهت بعمله الاجتماعى المشكور:

«قرأت بكثير من الاهتمام البيان المنشور فى الأهرام عن الطرق المتخذة عندنا منذ بضع سنوات لتحسين حالة الفلاحين ومعيشتهم. وإنى أشكركم كل الشكر على اهتمامكم بهذا العمل. غير أنى أرى من واجبى أن أقول: إن كاتب البيان قلل من ذكر المانع الأساسى الحائل دون هذا التحسين، وهو ضآلة إيراد السكان الزراعيين.

«وإنى لأعترف بالرغم مما أراه من فلاحينا من صدق المعونة وحسن الإرادة بأن النجاح الذى أمكن تحقيقه لهم فيما يختص بالصحة ونظام المعيشة. مازال قليلاً لا يذكر، وذلك للسببين الآتيين:

«الأول – إن قلة كسبهم لا تسمح لهم بأن يتناولوا ما يحتاجون إليه من الأغذية الصالحة اللازمة لشفائهم من الأسقام التى يشكون منها. فهم بالرغم مما يتيسر لهم من الأدوية والإرشادات الطبية لا يفارقهم فقر الدم وضعف البنية.

«الثانى – أنه ليس عندهم من قطع الملابس ما يمكنهم من تغيير الأثواب التى يلبسونها،

وهم لذلك لا يستطيعون استعمال هذه الأثواب القليلة بحالة نظيفة ملائمة. ولما كان هذا يتعذر معه تنظيف أجسامهم فإنهم يظلون معرضين للأمراض الجلدية والجراثيم وغيرها.

«وإذا كنت قد أردت إبراز هذه الناحية من المسألة، فذلك لأنى أنا والمساعدة الاجتماعية نرى أن الخدمة الاجتماعية والمعاملة القائمة على الرفق والإحسان لا تكفيان وحدهما لإحداث تحسين محسوس فى حياة الفلاحين».

وهذه الملاحظات العملية المبنية على التجربة من رجل لا يمكن اتهامه بالمغالاة والانحياز إلى صف العمال الزراعيين لأنه هو نفسه مالك كبير... هذه الملاحظات جديرة بالنظر، وبخاصة فى هذه الأيام التى يقدم فيها معالى وزير الصحة مشروعه الضخم لتحسين القرية متضمنا مثل هذه الفقرات:

(١) إنشاء مغاسل ثياب وحمامات منفصلة للنساء والأطفال.

(٢) إنشاء حمامات للتلاميذ فى المكاتب العامة والمدارس الإلزامية القروية.

(٣) إنشاء عيادة طبية مجانية وخدمة صحية للقرى وسكانها وتلاميذها يتولاها طبيب متمرن على الشئون الصحية القروية وعلى طرق تشخيص وعلاج ومنع الأمراض الأكثر انتشاراً فى القرى، وخاصة الأمراض المتوطنة، والأرماد وأمراض الجلد والأمراض الوبائية وأمراض سوء التغذية، ويتولى كذلك الدعاية الصحية بين الرجال.

فأشد ما نخشاه ألا يجد هؤلاء القرويون من الثياب ما يغسلونه فى هذه المغاسل! وألا يجدوا من الثياب النظيفة ما يلبسونه بعد الحمامات! وأن يظلوا بسبب هذا معرضين للأمراض الجلدية والجراثيم وغيرها كما يقول موسيو «رزبينى» على الرغم من «الدعاية الصحية» التى يكفلها مشروع تحسين القرية. وأخشى ما نخشاه كذلك أن يتحقق ما يقوله موسيو رزبينى فى فقرة أخرى وهو: «إن قلة كسبهم لا تسمح لهم بأن يتناولوا ما يحتاجون إليه من الأغذية الصالحة اللازمة لشفائهم... فهم بالرغم مما يتيسر لهم من الأدوية والإرشادات الطبية لا يفارقهم فقر الدم وضعف البنية»!

ذلك ما نخشاه ونخشى معه أن تضيع ثمرة هذا المشروع الضخم الذى ستنفق عليه الدولة مليونين ونصف المليون من الجنيهات فى كل عام، والذى ترجو البلاد من ورائه خيراً عظيماً للريف المحزون المحروم.

ومن الإنصاف أن يقال: إن معالى وزير الصحة أدى واجبه بهذا المشروع، وإن رجاله

يؤدون كذلك واجبهم، وإن أحدهم يصيح صيحة الإنسانية الصادقة فى تقرير رسمى مقدم للوزير. فإذا جاءت الريح بما لا تشتهى سفينتهم، وإذا قصرت الوسائل الاقتصادية والتشريعية عن معاونتهم فى واجبهم، وذهب تقصيرها بفائدة مشروعاتهم، وبالأموال العامة المرصدة لهذه المشروعات، فليس الذنب فى ذلك ذنبهم، وليسوا هم المسئولين بعد هذا الجهد المشكور.

ومما يدعو إلى الأمل اهتمام وزارة الشؤون الاجتماعية بقوانين العمال، وفى هذا العدد كلمة مستقلة عن هذه القوانين.

مجلة الشئون الاجتماعية ١٩٤٢/٧.

صحة النسل

أهم منابع الثروة القومية

حين ننظر إلى مسألة الصحة العامة من الوجهة الاقتصادية، نرى أنها منبع أصيل من منابع الثروة القومية بل أهم منابعها على الإطلاق، وهى فى هذا الوضع جديرة بالعناية الجدية التى بذلتها أمم كثيرة فى أوروبا وأمريكا فطنت إلى أهميتها البالغة فى حياة الشعوب.

والمعروف أن الطفل المريض يتطلب من النفقات أكثر من الطفل السليم، فإذا قدر له أن يعيش كان إنتاجه أقل من إنتاج الصحيح، وبهذا تتضاعف الخسارة القومية على الأمة التى تنتظر من كل فرد فيها أن يرد إليها حين يكبر وينتج ما أنفقته عليه وهو طفل عاجز عن الكسب، ثم يزيد على هذه النفقات شيئاً ما، وإلا صارت الأمة إلى الفقر نتيجة لزيادة الإنفاق على الإنتاج.

أما إذا مات الطفل المريض قبل أن يبلغ سن الإنتاج، فإن الخسارة تكون أفدح لأن جميع ما أنفق عليه يضيع هباء، وفى مصر إذا قدرنا عدد الأطفال الذين يموتون سنوياً قبل سن الإنتاج بعشرة آلاف طفل، وهو أقل رقم ممكن، وقدرنا قيمة ما يكون أنفق على الطفل الواحد بخمسين جنيهاً فقط، بلغ مقدار الخسارة السنوية من هذا الباب وحده خمسمائة ألف جنيه، وهو تقدير تمثيلى فقط، إذ أن نسبة الوفيات ونسبة النفقات أعلى من هذا بكثير. وقد تصل الخسارة سنوياً إلى مليونين من الجنيهات.

وللمسألة جوانب أخرى غير الجانب الاقتصادى البحت – وإن تكن ذات علاقة به – فانتشار الأمراض السرية والعقلية والعصبية فى الأمة يكون سبباً فى تدهور أخلاقها ومضاعفة عدد المرضى عن طريق النسل، وفى نقص الكفايات العقلية والجسمية فيها مما يعرضها للانحلال والهزيمة فى المعترك العالمى كله لا فى الحروب وحدها. وتلك خسارة فادحة فى الأخلاق والعقول، وفى المال والعتاد تبعاً لهذا، وهذا كله فضلاً على الآلام والشقاء والتعاسة التى يرزح تحتها نسل هؤلاء المصابين طول حياتهم البائسة بلا ذنب ولا جريمة.

ويجب أن نعرف أن معظم الجرائم تنشأ من شذوذ عقلى أو عصبى يكون وراثياً فى كثير من الأحوال، والبغاء ثمرة قريبة من الثمار المرة لهذا الشذوذ.

ذكر «الدكتور أوجست فوريل» الطبيب الألمانى وأستاذ الأمراض العقلية ومدير مستشفى المجانيب بزوريخ سابقاً فى كتابه «المسألة الجنسية» تعريب « الدكتور صبرى جرجس» أمثلة كثيرة عن عواقب التناسل بين المصابين ببعض هذه الأمراض نذكر منها المثلين الآتيين:

أولاً – «قام الدكتور «بلمان» فى «بون» بمساعدة السلطات المحلية بعمل أبحاث عن الخلف الذى أعقبته امرأة اسمها «إداجورك» ولدت عام ١٧٤٠ وماتت فى أوائل القرن التاسع عشر. كانت مدمنة على الشراب ومصابة بلوثات وراثية فاسدة، وقد بلغ عدد خلفها حتى الزمن الحاضر ٨٣٤ شخصاً قيدت حياة ٧٠٩ منهم رسمياً بما يأتى:

١٠٦ من أبناء السفاح و١٤٢ من المتسولين و٦٤ عجزوا عن القيام بأى عمل يكفل لهم الرزق فعاشوا عيالاً على المجتمع و١٨١ امرأة من البغايا و٧ أدينوا فى جرائم قتل و٦٩ سجنوا لارتكابهم جرائم أخرى. وقد حدث كل ذلك فى فترة لا تتجاوز ٧٥ عاماً وكلف الدولة مليوناً ومائتين وخمسين ألفاً من الجنيهات بين إعانات مالية ونفقات قضائية وتعويضات عن أضرار مختلفة».

ثانياً – «تزوج رجل مصاب بالنوراستنيا من امرأة مصابة بالهيستيريا ذات طباع حادة فأنجب هذا الزوج ابناً كثيراً ما كانت تعتريه نوبات من الثورة والهياج والعنف يأسف لها كثيراً حين يهدأ، وقد ثمل ذات يوم وجاءته النوبة فأطلق مسدسه على جمع من الناس وأصاب بعضهم بجراح مختلفة، وأهانه طالب نشوان فى يوم آخر فأطلق عليه الرصاص على الأثر مع أنه كان فى حالته الطبيعية. وفى مناسبة أخرى أطلق الرصاص على صدره ولكنه شفى، وأخيراً وقع فى غرام عنيف مع امرأة مصابة بالهيستيريا وتزوج منها، وكانت حماته امرأة شاذة شريرة، فأوقدت خصاماً مراً بين الأسرتين فأهمه ذلك وطلب إلى زوجته أن توقف العراك فى الحال ولكنها تردّدت فأطلق عليها الرصاص وقتلها لساعتها. وقد ضبط طبعاً وأودع السجن فى حالة من اليأس والألم الشديد».

هذان مثلان يبين أولهما الفساد الاجتماعى والخسران الاقتصادى اللذين يثمرهما النسل من شخص مصاب بأمراض وراثية، ويبين الثانى مقدار الآلام والشقاء الذى يحتمله هذا النسل المظلوم هو ومن يحتك به من السكان الآمنين.

ولو كانت لدينا إحصاءات دقيقة فى مصر عن هذه الحالات لتبينت لنا الكوارث التى تهدّد الحياة الفردية والحياة الاجتماعية من وراء التناسل بين المصابين بأمراض معينة، وبخاصة

الأمراض الزهرية والأمراض العصبية وأمراض السل الكثيرة الانتشار فى الوسط المصرى. ولقد تقدّم حضرة الدكتور عبد الرحمن عوض بمشروع قانون فى ١٧ مارس سنة ١٩٢٨ وكان نائباً فى البرلمان يجعل الكشف الطبى على طالبى الزواج أمراً إلزامياً كانت مواده الأساسية كما يأتى:

المادة الأولى - يجب على كل مصرى يرغب فى الزواج أن يقدم لمن يتولى عقد الزواج شهادة من طبيب يختاره أو من طبيب الحكومة فى الجهة المقيم بها بأنه سليم من الأمراض السرية.

المادة الثانية - طبيب الحكومة ملزم بالكشف وإعطاء الشهادة مجاناً إذا طلب منه ذلك.

المادة الثالثة - يكون الفحص حسب الطرق العلمية الدقيقة المتبعة، ولا تعطى شهادة إلى من ثبت مرضه إلا بعد العلاج وإعادة الفحص وثبوت الشفاء.

المادة الرابعة - لا تفيد هذه الشهادة إلا إذا كانت صادرة على الأكثر فى الثلاثين يوماً السابقة على تاريخ عقد الزواج.

المادة الخامسة - كل عقد لا تقدّم فيه هذه الشهادة لا تسمع بمقتضاه دعوى الزوجية.

المادة السادسة - كل طبيب يعطى شهادة غير صحيحة، وكذا طالب الزواج الذى يقدّم لمن يتولى عقد الزواج شهادة مزورة يعاقب بالعقوبة المنصوص عنها فى قانون العقوبات خاصة بالتزوير فى أوراق عرفية، ومعاقبة الشخص الذى يعقد زواجاً بدون تسلم الشهادة المنوّه عنها فى هذا القانون بالعزل وبغرامة من ١٠ إلى ٥٠ جنيهاً مصرياً.

المادة السابعة - للزوجة التى حصل عقد الزواج عليها مخالفاً لما جاء فى هذا القانون أن تطلب من القاضى الشرعى أو من الهيئة الدينية التابعة لها تطليقها وفسخ الزواج، وفى هذه الحال يحل مؤخر صداقها فضلاً عن حقها فى مطالبة الزوج بالتعويضات.

وقد كتب حضرته فى المذكرة الإيضاحية التى قدّمها مع مشروع القانون الأسباب الوجيهة التى تحتم هذا الإجراء. ومما جاء فى هذه المذكرة من الأمثلة على فتك مرض الزهرى بالنسل وأثره فى حياتهم إذا عاشوا قوله:

«جاء فى تقرير أكبر ثقة فى فرنسا وهو العالم البحاثة الدكتور «فرنيه» أن ٤٢ فى المائة من الأطفال المصابين بالزهرى الوراثى من آبائهم يموتون فى الأرحام. هذا إذا كانت إصابة الآباء من زمن بعيد. أما إذا كانت العدوى من زمن قريب فإن النسبة تزيد إلى ٨٠ فى المائة ويولد ٣٥ فى المائة مشوهى الخلقة ولا يعيشون أكثر من بضع سنين، ويعيش نحو ١٢ فى المائة

والداء كامن في أجسامهم لا يلبث أن يظهر يوماً ما. ويقول أيضاً: إن في كل ١٠٠ حالة زهرية مكتسبة عند الكبار لم تعالج علاجاً تاماً يصاب ٩٥ بالجنون. أما إذا عولجت علاجاً تاماً فتصاب خمس منها بالجنون. وفي كل ١٠٠ حالة تعالج علاج غير تام يصاب منها (بالضنى الظهرى) (تابس دورسالس) ٩٥ر٦ بالجنون، وإذا عولجت علاجاً تاماً يصاب منها ٤ر٤ بالجنون.

ويقرر علماء الألمان الأطباء أن ٥٥٪ يموتون في الأرحام و٣٤٪ يولدون مصابين بعاهات وتشوهات مختلفة.

وكذا كل التقارير الصادرة في أمريكا خصوصاً تقارير الدكتور «جانس» تقول: إنه لا يعيش أكثر من ١٠٪ مصابين من الأطفال الوارثين لهذا الداء.

أما هنا في مصر فإني أذكر ما كتبه اختصاصي مصري قال: «أما نسبة المصابين بالزهري من الأطفال في مصر فقد أحصينا من الألف حالة الأولى التي تقدمت إلينا بالمستشفى ٧٤٤ عندهم علامات وتشوهات زهرية فتكون النسبة ٧٤ر٤٪. وما ذلك إلا لجهل المرضى بحقيقة المرض وعدم تقديرهم لعواقبه فيهملون العلاج». ولاحظ أحد أطباء القاهرة المشتغلين بعلاج هذا المرض أن سكان خمس قرى لا تبعد كثيراً عن العاصمة تفشى بينهم هذا الداء على وجه التقريب، ومن هنا أرى شبح هذا الداء يهدد البلاد تهديداً مخيفاً».

أما هؤلاء الأطفال المصابون وهم ١٠٪ الذين ينجون من الموت فيعتبرون من الوجهة العلمية مرضى بهذا الداء ويجب علينا علاجهم قبل أن تظهر عليهم علامات المرض فجأة يوماً ما.

وقد قال العلامة الموفق الدكتور «بينار» في مؤتمر الطفل المنعقد بمدينة جنيف سنة ١٩٢٥ «إن أردتم حماية الأطفال فانقذوهم من الزهري».

قدّم هذا المشروع في عام ١٩٢٨ فانقضت حتى اليوم ثلاث عشرة سنة ولم يصبح بعد قانونا مع أنه كان مشروعاً متواضعاً جداً بالقياس إلى القوانين التي صدرت في البلاد الأخرى وتجاوزت حدود الإلزام بالكشف الطبي إلى الأخذ بوسائل «التعقيم» (١) فقد أصدرت ألمانيا في سنة ١٩٣٢ قانوناً بتعقيم المصابين بالأمراض الآتية ومنعهم من التناسل: البله الخلقي، الأمراض العقلية، الجنون، الصرع الوراثي، العمى الوراثي الخلقي، الصمم الوراثي، التشوهات الجسمية الوراثية.

---

(١) عن مقال للدكتور عبد العزيز نظمي تحت عنوان «في سبيل حماية النسل» بالعدد الأول من مجلة الشؤون الاجتماعية.

ويبرر هتلر فى كتابه «كفاحى» هذا القانون بقوله:

«إنه لمن الضعف أن ندع المرضى الذين لا يرجى شفاؤهم ينقلون أمراضهم إلى أشخاص لا يزالون متمتعين بالصحة، ففى ذلك دليل على عاطفة لا تتورع عن قتل مائة شخص بدلاً عن إيذاء شخص واحد، ولست أعتقد أن فى منع الشواذ من إنتاج شواذ آخرين ما يخالف المنطق السليم. بل إن ذلك عمل إنسانى شريف هو أفضل ما يمكن عمله لمصلحة الجنس البشرى، مادام يتم تنفيذه بطريقة علمية لا غبار فيها. لأن هذا العمل يوفر على ملايين من الناس آلاماً ومتاعب لا يستحقونها فيجب إذن اعتباره من خير سبل الشفاء وتحسين النسل».

وقد حذت السويد حذو ألمانيا فى هذا القانون، ونفذت بعض مقاطعات سويسرا مثل هذا النظام وكذلك ١٩ ولاية من الولايات المتحدة بأمريكا. واكتفت حكومة الدانمارك بإباحة التعقيم وجعله اختيارياً.

ومن هذا نرى أن مشروع القانون الذى قدمه حضرة عضو البرلمان المصرى المحترم كان قانوناً متواضعاً، وقد كانت الحجة التى أبديت يومذاك ضد تنفيذه أن قلة المعامل فى الأقاليم لا تسمح بإجراء عمليات التحليل التى تقدم إليها.

وما كان يصح أن تكون هذه عقبة فى سبيل قانون تلجئنا الحاجة الملحة إليه، فقد جُدْنا بالمال فى سبيل «تحسين نسل الجاموس» فلم يكن أقل من أن نجود بمثله فى سبيل «تحسين نسل الإنسان» فتحل مسألة المعامل من تلقاء نفسها. على أن الزمن لحسن الحظ قد حلها فانتشرت الآن بالأقاليم وأصبحت كافية لما يُطلب منها. وقد أعادت وزارة الصحة فى هذا العام تقديم مشروع قانون كالذى قدمه حضرة الدكتور عبد الرحمن عوض للبرلمان فنرجو النظر فى الملاحظات الآتية بخصوصه:

أولا – نلاحظ أن المشروع نص على «الأمراض السرية» وخص «الزهرى» منها بعناية كبيرة. فى حين أن هناك أمراضاً أخرى وراثية لا تقل فداحة على الأسرة وعلى الأبناء من هذه الأمراض، فالسل مثلاً شديد الوطأة فى عدواه للزوجة وللأبناء الذين يولدون ضعافاً ثم تصيبهم العدوى بعد ذلك بالاختلاط مع أبويهم المصابين، وتختم الكارثة بموت عائل الأسرة حيث يتركهم جميعاً عرضة للمرض والإهمال، وهؤلاء يبدأون بدورهم إذا قدرت لهم الحياة فى تمثيل المأساة من جديد.

والأمراض العصبية واللوثات العقلية لا تقل نتائجها خطراً عن نتائج الزهرى. وفى المثل الذى ضربه «الدكتور أوغست فوريل» الألمانى ما يكفى للدلالة على خطرها الطويل الأمد المتعدد الحلقات.

على أن الطبيعة قد تساعدنا فى التخلص من النسل المصاب بالزهرى، لأن نسبة الوفيات بينهم عالية كما يظهر من الأمثلة المتقدمة وتلك رحمة من السماء، ولكنها لا تبذل لنا هذه المساعدة فى اللوثات العقلية والأمراض العصبية التى قد يكون المصابون بها من المعمرين والمخلفين. وهى فى الوقت ذاته غير قابلة للشفاء فيما يعرفه الطب حتى الآن. بينما الأمراض السرية والسل قابلة للشفاء فى بعض الحالات، وللوقاية من عواقب الوراثة فى حالات أخرى.

لهذا كله يجب أن ندخل هذه الأمراض جميعاً فى القائمة التى لا يتم الزواج إلا بانتفائها أو شفائها.

ثانياً – يلاحظ على مشروع القانون أنه يحتم الكشف على الخطيبين قبل شهر من الزواج وهذا الشهر فترة طويلة جداً يجوز أن يصاب أحدهما فى خلالها، فإن أحد الأمراض السرية يمكن ظهور علاماته بعد ثمان وأربعين ساعة، والآخر يمكن ظهورها فيه بعد أسبوعين اثنين. فيجب تقصير هذه الفترة بحيث لا تزيد على أسبوعين قبل العقد.

ثالثاً – يجيز المشروع لكل من الخطيبين أن يقدم شهادة من طبيب يختاره أو من طبيب الحكومة فى الجهة المقيم بها. ومع ما فى هذا من التيسير على الناس، إلا أن الاحتياط الواجب لهذه المهمة الخطيرة يقتضينا كثيراً من الحذر وقليلاً من سوء الظن وبخاصة حين نحسب حساب الأوساط الريفية عندنا ونظرها إلى مثل هذا المشروع والمجهودات التى ستبذلها للتخلص من قيوده.

وهذا الاحتياط يجعلنا نحتم الحصول على هذه الشهادة من هيئة طبية منعقدة فى صورة «قومسيون» محلى يضم طبيبة للكشف على السيدات والأوانس، حتى نأمن بهذا كل تلاعب فى الحصول عليها. ويجب أن نتذكر قضايا الأطباء والصيادلة مع مرضى المخدرات وأن نعتقد أن محاولة الانفلات من هذا القانون ستكون أشد من محاولة الانفلات من قانون المخدرات.

ولن نعدم اعتراضات أخرى على مثل هذا المشروع غير الاعتراض بقلة المعامل وسيكون من بين هذه الاعتراضات النفقات التى يستدعيها تأليف هذه الهيئات الطبية وكذلك صعوبة تنفيذه فى الأوساط الريفية وما قد يقال عن مخالفته للتقاليد... إلخ.

ولكن ينبغى ألا نقيم وزناً لمثل هذه الاعتراضات، متى وضعنا أمام أنظارنا صورة للعواقب الوخيمة التى يثمرها ترك المرضى والمشوهين والبله والمجانين ينسلون ويتكاثرون ويحطمون بهذا النسل والتكاثر مستقبل الأمة فوق ما يُحملون أبناءهم من آلام وتضحيات.

مجلة الشئون الاجتماعية ١٩٤١/٤.

سياسة قتل الوقت (*)

عمر الفرد قصير، ورحلته فى هذه الأرض خاطفة، فإذا كان للحىّ ما يشكوه من هذه الناحية، فهو قصر المدى الممنوح له عن تحقيق آماله، وشعوره بأزمة فى الوقت لا تهيىء الفرصة لاكتماله.

ولكن الملاحظ فى مصر عكس هذا على خط مستقيم، فكل ما تقع عليه العين يوحى بأن هناك وقتاً فائضاً عن حاجة أهلها لا يعرفون كيف ينفقونه، وهم يعبرون عن هذه الظاهرة فى أحاديثهم وتصرفاتهم بعبارة «قتل الوقت» وهو تعبير دقيق يشعر بأنهم فى معركة دائمة مع الوقت الفائض الذى لا يدرون كيف ينفقونه فيقتلونه.

يقول لك صديقك: تعال نقعد على هذا المقهى «نضيع الوقت» أو أنا أشترى المجلة الفلانية «لقتل الوقت» أو لقد كنا فى الليلة الماضية نمضى الوقت فى السينما.. إلى آخر هذه التعبيرات المعروفة فى أحاديثنا العادية، والتى نشعر جميعاً بأن هناك ضيقاً بالوقت الفائض عن الحاجة، لا يجد أصحابه ما ينفقونه فيه فيتفننون فى «قتله» وإضاعته وتمضيته، والبارع منهم من يبتكر أحسن الوسائل «لقتل الوقت».

وليست المسألة مسألة كلمات تقال، ولكنها أعمال تقع، وظواهر تدل... فهذه المقاهى التى تكاد تصبح فى عدد البيوت، وهؤلاء الرواد الكثيرون الذين يقضون فيها الساعات الطوال، يحملقون بفضول غريب فى المارة من الرجال والنساء، ويلوون أعناقهم هنا وهناك كلما مرت عابرة تجتاز الطريق، إما لقصد شريف، وإما للتسكع ولفت الأنظار أو يلعبون مختلف ألعاب التسلية ومنها «القمار» بالورق أو بسواه.

وهؤلاء المتسكعون فى الشوارع، يقفون أمام كل «فاترينة» زمناً طويلاً وهم لا يريدون الشراء، وينتقلون من «رصيف» إلى «رصيف» يتصفحون وجوه المارة ووجوه الجالسين على المقاهى، ويقرأون شتى الإعلانات على واجهات المتاجر ودور السينما وسواها، على طول

* نص المحاضرة لتى أذيعت فى البرنامج الثقافى للوزارة مساء ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤.

الطريق، ويثير فضولهم كل حادث صغير فى الشارع، فيتجمعون حوله للمشاهدة أو للسؤال والاستقصاء وليس لهم فيه قليل ولا كثير.

وهذه الصحف الأسبوعية التى تزحم أيام الأسبوع، وتظهر منها اثنتان أو ثلاثة فى اليوم وحشوها الأقاويل الفارغة، والفضول المزرى، والتلصص على داخليات الناس، ونشر تفاهات الحياة اليومية للراقصات والممثلات وأشباههن، والتهالك على كل ما يثير الغرائز المنحطة والفضول المذموم فى نفوس القارئات والقراء.

وهذه الأفلام التافهة فى موضوعها وتمثيلها وأغانيها ومشاهدها، وكلها يبعد عن وقائع الحياة الجدية، وعن كل شعور إنسانى سليم، ليحاول أن يستثير الغريزة، أو أن يزيف الحياة ويحيلها مساخاً من صنع خيال سقيم، ثم يجد من النظارة الإقبال ولاسيما من الشبان والشواب، ممن هم فى دور التعليم والتحصيل.

وهذه الأغانى الرخيصة، والمنولوجات العابثة، وهى جميعها تجتهد فى البعد عن تصوير العواطف الإنسانية الصحيحة، إلى تصوير العواطف الهابطة والمريضة، حتى الحب. تلك العاطفة الإنسانية التى هى عنصر من عناصر البناء الكونى، تمسخها هذه الأغانى بألفاظها وبأنغامها وبنبراتها، فإذا الحب بهيمة تقع على بهيمة، أو تخيلات مريضة لا وجود لها فى خاطر كريم. ومع هذا تجد من المستمعين كل إقبال.

كل هذه الظواهر تشعر بأن هناك وقتاً رخيصاً لا يجد أصحابه وصاحباته ما ينفق فيه، فيحاولون ما استطاعوا أن يقتلوه، وهم يقتلونه فعلاً فى الجلوس على المقهى، أو التسكع فى الطريق، أو تصفح المجلات والروايات التافهة، أو مشاهدة الأفلام الرخيصة أو الاستماع إلى الأغانى المريضة.. إلى آخر الوسائل الكفيلة بقتل الوقت، فى هذا العمر القصير المحدود وفى تلك المرحلة الخاطفة على هذه الأرض الدوارة.

* * *

ما علة هذه الظاهرة السيئة فى حياتنا المصرية ؟

العلة الأولى هى فراغ الحياة ورخصها عند الكثيرات والكثيرين، هى حياة منحوها فلم يعرفوا لها هدفاً ولا غاية، ولم يجدوا فى نفوسهم من المطامح والآمال أو من المشاعر والأحاسيس ما يملأ فراغها ويرفع قيمتها، ويجعلها فرصة نادرة للعمل المثمر والتفكير المفيد والإحساس النبيل.

والعلة الثانية هى سوء النشأة الذى ترك هذه العادات الضارة فغرس فى النفس بالقدوة

والإيحاء، فنمت هذه المخلوقات وفي نفوسها ضيق بالوقت الفائض واتجاه إلى إضاعة مثل هذه الوجوه.

والعلة الثالثة وهي فرع من العلة الثانية، تلك البيوت التي لا تجتنب إليها أهلها، ولا تخلق لهم من الوسائل ما يقضون به أوقات فراغهم، ولا من الاهتمامات ما يصرفون فيه طاقتهم الفائضة.

والمدرسة نصيبها – كما للبيت نصيبه – فالمدرسة المصرية عامل تربية ردىء من هذه الناحية، فهي سجن أو تكاد، ليس فيها إلا الدرس الجاف أو اللعب المهوش. وحتى ذلك الذي يسمونه «النشاط المدرسي» قد استحال هو الآخر دروساً جافة أو ألعاباً مهملة. فحب الاطلاع، وحب الاستطلاع، كلاهما تقبله المدرسة بطريقتها التعليمية العتيقة، وبدروسها المفككة الجافة، وبكتبها الرديئة التي لا تشويق فيها ولا جمال. وهي لا تزود التلميذ بعادة طيبة واحدة لشغل الفراغ، ولا بهواية نافعة تصرف الطاقة الفائضة، وتضمن الاتزان العاطفي في فورة الشباب.

وإضاعة الوقت على هذا النحو إسراف في أيام الحياة المحدودة القصيرة، وتبذير في قوى الفرد والشعب. ونذير بالركود إن لم يكن نذيراً بالانحلال. فالأمة الفارغة أمة منحلة، والمسافة بين الفراغ والانحلال ليست بعيدة على كل حال.

لذلك يجب ألا ننظر إلى الأمر دون اكتراث، بل يجب أن نبحث في هذه العلل، ونحاول أن نجد لها العلاج.

وأنا أعتقد أن لكل من الملابسات السياسية والأوضاع الاجتماعية والاتجاهات الصحفية يداً في هذه العلل، كما أنها تملك وسائل العلاج أيضاً.

حينما كانت لهذا الشعب أهداف قومية كبيرة، لم تكن حياة أفراده تافهة، ولم تكن همومهم صغيرة. والفرد يرتفع في نظر نفسه حينما ترتفع أهداف أمته، ويحس بقيمته وقت جهوده حينما تحس الأمة به وبمجهوده. وحينما يوجد الهدف الشعبي العظيم تقع حركة تجنيد اختيارية بدون شعور. وهذا ما حدث في الثورة المصرية الكبرى وما يحدث عندما يواجه أي شعب خطراً على كيانه.

فإذا نحن استطعنا أن نرد إلى الأهداف القومية جلالها، وأن نشعر أفراد الشعب بقيمتها وأن نشغل نفوسهم من أجلها، ونشغل تفكيرهم بها، فإننا نرد إليهم إيمانهم بقيمة الحياة ذاتها، ونشعرهم بأن لهم وظيفة كبرى يؤدونها. ومتى ارتفعت قيمة الحياة عزت أوقاتها عن الإضاعة والتقتيل والعبث بلا جدال.

وليست أهدافنا القومية هى مطالبنا السياسية وحدها، فالمطالب السياسية لم تعد كل مطالب الشعوب فى هذه الأيام.

ولعل الإصلاح الاجتماعى – فى حالة كحالة الشعب المصرى – من أول الأهداف القومية التى يجب أن تشغل الأفكار، وأن توجه إليها الجهود، وأن تنفق فيها الأوقات، وليس أجدر بالأريحية الإنسانية والحماسة القومية من شؤون الملايين من العرايا الجياع المرضى الجهال الذين يتألف منهم الشعب فى صميمه.

إن حالة هؤلاء الملايين من المخلوقات البشرية التعسة فى الريف وفى الأحياء الوطنية بالمدن، لتهز النفس البشرية من أعماقها، حين تجد من يهزها، ومن يعرف الطريق الصحيح إليها، ومن يوقظ فيها الحساسية الإنسانية الكامنة.

وأقرب طريق إلى إيقاظ هذه الحساسية ليست الخطب الحماسية، ولا الكلمات الرنانة، ولكنها البيانات الدقيقة، والوصف الحقيقى، والتصوير الصادق لحالة هذه الطبقات الفقيرة، وللوسائل التى تملكها الأمة لإنقاذ هذه الطبقات، وللطرق المفتوحة أمام كل فرد لأداء واجبه فى حدود ما يستطيع ثم استثارة أريحيته الإنسانية وأحاسيسه القومية بعد هذا البيان.

وذلك واجب الصحافة والإذاعة والسينما والمسرح والمدرسة أيضاً، واجب الصحافة التى تملك توجيه الرأى العام المثقف، وواجب الإذاعة والسينما والمسرح، وهى التى تستطيع مخاطبة الجمهور كله بما فيه غير المثقفين، وواجب المدرسة وهى التى تتولى الإعداد والتوجيه من الأساس.

ولست أستطيع أن أتصوّر صحافة ولا سينما ولا إذاعة ولامسرحاً ولا مدرسة تعيش فى هذا العصر، وفى شعب كالشعب المصرى، ثم لا تجعل الشؤون الاجتماعية جزءاً من برامجها، ولست أحب الغلو الذى يدعو إلى أن تقتصر هذه الوسائل على التوجيه الاجتماعى المباشر، فللفنون الطليقة وللأفكار العامة قيمتها الإنسانية التى لا يغفل أحد شأنها حتى فى الإصلاح الاجتماعى بطريقة غير مباشرة. ولكن البحوث الاجتماعية والتوجيهات المباشرة جزء لا يتجزأ من وظيفة الصحافة والإذاعة والسينما والمسرح والمدرسة وكل وسائل الثقافة الأخرى.

والطاقة التى يملكها قراء الصحف ومستمعو الإذاعة ودور المسرح والسينما طاقة محدودة وهى إما أن تصرف فى الهذر والفراغ والاستجابة الغريزية، والفضول الرخيص، وإما أن تصرف فى التهذيب الروحى والتنور الفكرى والتوجه الاجتماعى. وفى الحالة الأولى ما يزرى

بكرامة الإنسان فى ذاته، ويعطل جهده كفرد وكعضو فى شعب. وفى الحالة الثانية ما يسمو به كإنسان، وما يرتفع به كعضو فى جماعة.

أما المدرسة فقد آن الأوان لوصلها بالمجتمع، والقضاء على هذه العزلة التى تعانيها ببرامجها ومدرسيها وتلاميذها وجوّها المدرسى كله. آن الأوان لتكون الدراسات الاجتماعية النظرية والعملية فى المحيط المدرسى جزءاً من برامجها العامة. وحين يجد المدرس ويجد التلميذ أنهما مكلفان دراسة ناحية من نواحى المجتمع نظرياً وعملياً، سينفتح أمامهما مجال جديد لإنفاق الطاقة الزائدة والاهتمامات الحبيسة والفراغ الميسور.

ولقد استغرقتنا الأهداف الاجتماعية فى الحديث، ومن حقها أن تستغرقنا، ولكن إلى جانبها اهتمامات فنية وإنسانية، يجب أن يكون لها حساب فى حياة كل فرد لأنها كفيلة أن ترفع من قيمة الحياة فى نظره، وأن تغلى من سعر الوقت فى حسابه. فالقراءة ومشاهدة معارض الصور ومتاحف التماثيل، والهوايات المختلفة التى تلبى الغرائز، والمواهب، وتنميها وترتفع بها وتزكيها... كلها عادات واتجاهات تخلقها التربية المنزلية والتربية المدرسية بالقدوة والتعليم، كما تنميها وسائل التثقيف العامة من صحافة وإذاعة وسينما ومسرح بالإيحاء والتوجيه، وهى جميعاً تشعر الفرد بقيمة الوقت، فيتحرج من إضاعته فيما يؤذى خلقه ويضيق أفقه، على طريقة الآلاف من رواد المقاهى، والمتسكعين فى الطرقات العامة والمستمعين للرخيص من الأغانى، والمشاهدين للتافه من الروايات والأفلام، وهم الكثرة الكثيرة من سكان المدن مع الأسف الشديد.

إن معركة قتل الوقت يجب أن تقف فى مصر، فهذه الساعات الضائعة هى العمر الغالى، الذى يوهب للفرد مرة واحدة، فيمرّ السحاب، حيث ينتهى الأجل وتطوى صفحات الكتاب.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١٢/ ١٩٤٥.

أرقام معبرة

عن مدى عنايتنا بالطبقات المختلفة

بلغ مجموع ما أنفقته الدولة على «تسوية الديون العقارية» منذ سنوات قليلة أربعة عشر مليوناً من الجنيهات. دفعت كلها لخزائن البنوك والشركات العقارية لإنقاذ مدينيهم من كبار الملاك الذين دعتهم الأزمة مرة كما دعاهم سوء التصرف أو الإسراف مرات إلى الاقتراض على أطيانهم من هذه الشركات والبنوك، ثم عجزوا عن أداء دينهم فى مواعيده حتى أشرفت أملاكهم على الضياع، وباتوا مهددين بنزع الملكية.

وعندئذ هدتهم الحاجة الملحة إلى حيلة بارعة، وهى أن ينادوا بالخطر على ثروة البلاد العقارية التى توشك أن تتسرب إلى أيدى الأجانب، واستصرخوا الحكومة أن تتدخل لإنقاذ ما أسموه «ثروة البلاد» واستطاعوا بفضل نفوذهم الشخصى ونفوذهم المالى أن يقنعوا الحكومة والبرلمان بدعواهم، فكان أن أنفقت هذه الملايين !

هذه هى القصة باختصار، بل هذه بعض فصول القصة، فما تزال فصولها تمثل وستظل فى دور التمثيل مادامت الحكومة ماضية فى «تسوية» هذه الديون، التى تتجدد كل يوم، ويعتمد المدينون عليها فلا يؤدون ديونهم إلا بالقدر الذى يسمح بأن تشملهم التسويات، ولايزال ملاك جدد يقعون فيما وقع فيه المدينون السابقون اعتماداً على هذه التسويات !

والآن فلننظر: كم عدد المصريين الذين انتفعوا أو ينتفعون بهذه التسوية ؟

يبلغ عدد الملاك فى مصر ٢٫٤٤٦٫٠٠٠ من مجموع تعداد المصريين بنسبة ١٥٪ من السكان بينما هناك ١٣٫٤٦٤٫٥٢٥ لا يملكون شيئاً من الثروة العقارية. وتبلغ مساحة الأرض المنزرعة خمسة ملايين ونصف مليون من الأفدنة منها ٢٫٣٠٤٫٧٦٠ يملكها ١٢٫٥١١ بينما هنالك ١٫٧٨٠٫٠٠٠ لا يملكون أكثر من ٧٠٠٫٠٠٠ فدان بواقع ثلث فدان لكل منهم.

ومعلوم أن الذين يستدينون من البنوك والشركات، والذين ينتفعون بالتسويات ليسوا من هؤلاء الذين يملكون أقل من فدان ولا من الذين يملكون فداناً أو أكثر إلى خمسين فداناً، فالمدينون جميعاً من أصحاب الثروات الكبيرة التى تتجاوز هذا الرقم وهؤلاء الذين يتجاوزونه لا يزيد عددهم عن ثلاثة عشر ألفاً، وليسوا جميعاً ممن تتناولهم التسويات، بل الواقع أن عدد هؤلاء لا يكاد يتجاوز الألف، وهم الذين أنفقت عليهم الدولة أربعة عشر مليوناً من الجنيهات !

فكم مليوناً أنفقت على الملايين الكثيرة من أصحاب الملكيات الصغيرة وممن لا يملكون شيئاً؟ كم مليوناً أرصدت للخدمة الاجتماعية التى ينتفع بها من هم فى أشد الحاجة إليها من العمال الزراعيين والعمال الصنّاعين، ومن الأطفال المشردين والعجزة والمرضى وسائر الطبقات التى تقاسى الأمرين فى مواجهة مطالب الحياة الضرورية، وتفتقر أشد الافتقار إلى هذه «الخدمة الاجتماعية» فى جميع مرافق الحياة ؟

لقد عجزت ميزانية الدولة عن تخصيص مليون واحد من الجنيهات لإنشاء المراكز الاجتماعية التى جاءت التجارب الأولى فى خلال عام واحد شاهدة بصلاحيتها وبضرورتها، والتى أنتجت فى هذه المدة القصيرة إنتاجاً ملموساً فى التخفيف من قسوة الظروف المحيطة بالريف، والتى أقبل عليها الريفيون أنفسهم بالتبرعات لإنشائها بعد ما لمسوا فائدتها فى الدائرة الصغيرة التى سمحت بها الميزانية !

ولقد عجزت الميزانية من قبل ولاتزال عاجزة عن تخصيص مليون واحد من الجنيهات للوحدات الصحية التى قامت وزارة الصحة بإنشائها، والتى حملت إلى الريف المنبوذ بعض وسائل الوقاية والعلاج، وبعض الثقافة الصحية مع عقاقير الدواء، والتى كانت كفيلة لو عممت فى كل مكان أن تنقذ البلد من الخسارة التى لا تعوض فى الأرواح وفى قوة الإنتاج.

ولقد عجزت الميزانية عن تقديم أربعة ملايين من الجنيهات لتوفير المياه النقية لأربعة عشر مليوناً من السكان فى الريف بعد ما ثبت أن المياه الراكدة التى يشربونها معناها البلهارسيا والإنكلستوما والإسكارس والدوسنتاريا وحفنة من الأمراض المتوطنة التى تهد الحيل، وتقصف الأجل، وتضيع على البلاد أكثر من خمسين فى المائة من قوة الإنتاج أى نحو خمسين مليوناً من الجنيهات كل عام !

ولقد عجزت الميزانية عن تخصيص مليون واحد من الجنيهات لإطعام مليون من تلامذة المدارس الإلزامية، بعد ما ثبت أن الملايين الكثيرة التى تنفق على تعليمهم هى ملايين ضائعة، لأن حالتهم الصحية تمنعهم من الاستفادة مما يلقى عليهم من الدروس وتحرمهم لذة الصحة وتخرجهم من المدارس أشباحاً هزيلة، وإن جنيهاً واحداً فى العام كفيل بأن يرد لكل طفل من هؤلاء صحته وقوته ويمكنه من الانتفاع بالمدرسة والانتفاع بالحياة !

ولقد عجزت الميزانية عن تخصيص مليون من الجنيهات للإنفاق على شؤون الوقاية من الغارات الجوية لحفظ ملايين الأرواح ولبث بذور الطمأنينة فى النفوس، ولم تكد مسائل الوقاية تتحرك وتنهض إلا بعد التبرع الإنجليزى بهذا المليون الذى عجزت الخزانة عن تدبيره !

ولكن هذه الميزانية التى لم تستطع تخصيص مليون لهذا الشأن أو مليون لذاك ينتفع به الملايين من السكان، استطاعت – بقدرة قادر – أن تخصص أربعة عشر مليوناً كاملة للتسويات العقارية ينتفع بها عدد لا يتجاوز الألف من الملاك، بحجة المحافظة على «ثروة البلاد العقارية» من التسرب والضياع.

وليس هذا إلا نموذجاً لما ينفق فى كل اتجاه، فالنسبة محفوظة بين الأربعة عشر مليوناً التى تستطيعها الميزانية والمليون الذى لا تستطيعه. النسبة محفوظة دائماً فيما ينفق على وسائل الزينة والترف وما لا ينفق على وسائل الإنشاء والتعمير. تجدها محفوظة بين ما ينفق على تزيين الأحياء الراقية لتزيد رقياً وجمالاً ورفاهية وبين ما لا ينفق على الأحياء الوطنية المحتاجة إلى الشمس والهواء لتتنفس بشىء من الحرية.

وتجدها فيما ينفق على التعليم الابتدائى والثانوى والعالى الذى تنتفع به قلة قليلة بالقياس إلى مجموع السكان، وبين ما لا ينفق على التعليم الإلزامى لرفع مستواه وتوفير وسائل الانتفاع به فى أوساط الفقراء الذين هم الملايين الكثيرة فى الأرياف !!

وتجدها فيما ينفق على السيارات الفخمة وأثاث الغرف الديوانية لمجرد الزينة والفخمة ونفخة الحكم، وبين ما لا ينفق على سيارات الوحدات الصحية وأثاث المستشفيات المجانية التى تؤدى الخدمات للألوف العاجزين عن نفقات العلاج، وعن الانتقال إلى المراكز البعيدة التى تضم المستشفيات !!

وتجدها فيما ينفق على المآدب والحفلات والسياحات للتظاهر والرفاهية والاستمتاع الفردى، وبين ما لا ينفق على مطاعم الشعب وعلى الخدمات الاجتماعية للمشردين والمشردات والعجزة والعاجزات، وسائر الطبقات التى تخصص لها الأمم الراقية أرقاماً عالية فى ميزانيتها الحكومية والشعبية كل عام !!

وتجدها فيما ينفق على الألوف من الموظفين، بل على المئات المحظوظين منهم إذ أن غالبيتهم من الصغار الذين لا تكاد مرتباتهم تكفيهم مع نمو عائلاتهم المطرد؛ وبين ما لا ينفق على مليون من العمال الصناعيين وثلاثة ملايين من العمال الزراعيين لتوفير بعض الضمانات الاجتماعية لهم فى حياتهم ولأطفالهم ولنسائهم، حتى لا يضطروا إلى التسوّل أو التشرد أو الإجرام!!

وتجدها كذلك فى كل ناحية من نواحى الحياة المصرية، وكل مرفق من المرافق العامة؛ ففى كل مكان ينطبق المعنى الظاهر – لا الحقيقى – لقول الإنجيل: «الذى له يعطى ويزاد والذى ليس له يؤخذ منه ما معه!». وقد رأينا فى آخر الزمان أن عدداً من علاوات صغار الموظفين يحذف ويؤجل لتوفير علاوات ضخمة لبعض الكبار، وأن درجات تاسعة وثامنة وسابعة تلغى من الميزانيات لتوفير درجات أولى وثانية لبعض المحظوظين. وهذا تطبيق كامل للمعنى الظاهرى لآية الإنجيل !

* * *

وقد كان هذا كله مفهوماً يوم كانت الطبقة الحاكمة والطبقة المثرية من جنس آخر غير الجنس المصرى. يوم كان الحكام والملاك من السادة المترفين والمحكومين والأجراء من الفلاحين والعبيد. ويوم كان هؤلاء السادة يعنون بمصالحهم ومرافقهم ووسائل رفاهيتهم، مهملين

مصالح العبيد وضرورياتهم، هؤلاء العبيد الذين كان مطلوباً منهم أن يشتغلوا كما تشتغل الحيوانات ليأتوا لسادتهم بالمال الذى ينفقونه على الترف والزينة.

كان هذا مفهوماً يوم كان السادة ينظرون إلى المصريين من أعلى فيرونهم يدبون على الأرض كما تدب السوائم والحشرات والهوام، فيضحكون عليهم ويتفرجون بالضنى الذى يصيبهم، والعرق الذى يهطل من أجسادهم، فإذا أعجبهم المنظر تفضلوا عليهم «بالبقشيش» و«بالإكراميات» ليزيدوا فى سرورهم من جديد!

أما اليوم فقد تغيرت الحال، وأصبحت الهيئة الحاكمة من أبناء أولئك الفلاحين، فيجب أن تتغير هذه العقلية القديمة، وأن تعدّل هذه الأوضاع الشاذة، وأن ترد إلى الشعب، إلى هذه الملايين الكثيرة بعض حقوقها، وأن تبذل لها بعض الرعاية الواجبة للشعوب مصدر السلطات.

وهذا يقتضى أن تقوم الحياة فى مصر على دعامتين أساسيتين، تنهض الميزانية العامة عليهما، ويتجه التفكير إلى تقويتهما، وتتجه السياسة العامة وجهتهما. هاتان الدعامتان هما:

أولاً – توزيع التكاليف العامة بنسبة الثروة، فالثروة الصغيرة تنهض بعبء صغير والثروة الكبيرة تنهض بعبء كبير، كما يقع فى جميع بلاد العالم المتمدن، ولاسيما البلاد الديمقراطية التى نزعم أننا نأخذ بوسائلها فى نظامنا الديمقراطى.

ثانياً – توزيع الإنفاق بنسبة عدد المنتفعين به، بحيث لا تضن الميزانية الحكومية والشعبية على الملايين الكثيرة بمليون من الجنيهات، وتجود على مصالح الآحاد والعشرات بالملايين الضخمة، وهناك بالذات أربعة ملايين من عمال الزراعة والصناعة وبضعة آلاف من العجزة والمرضى والمشردين، فى مقدّمة من يستحقون السخاء فى الإنفاق على تحسين حالهم وتيسير وسائل الحياة الكريمة لهم.

ويجب أن يرسخ فى أذهاننا أن الديمقراطية السياسية أولى خطوات الديمقراطية وأن هناك خطوات تالية لها لا تتم إلا بها، تلك هى الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، ولا تتم الديمقراطية الاقتصادية إلا بتوزيع التكاليف وتوزيع النفقات على النحو الذى أشرنا إليه فى الفقرتين السابقتين، ولا تتم الديمقراطية الاجتماعية إلا بتحقيق الديمقراطية الاقتصادية.

وإلا فأية فائدة فى النص على أن جميع المصريين متساوون أمام القانون، إذا كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لا تحقق هذه المساواة ؟

وأية مساواة تتحقق بين من يملك المال والصحة والعلم، وبين من لا يملك شيئاً منها وهى عدة النضال فى هذه الحياة ؟ كيف تتيح فرص النجاح فى الحياة للجميع – وذلك معنى المساواة الديمقراطية – إذا أعطيت أحد المتنافسين كل وسائل النجاح وحرمت الآخر منها جميعاً؟ بل كيف تكفل مجرد المساواة القانونية بين متخاصمين يملك أحدهما المال لتوكيل

محام واستحضار مستندات كما يملك العلم لضمان حسن التصرف ودقة الأداء، وأحدهما لا يملك المال ولا العلم، ولا يستطيع إبراز حقه أمام القضاء ؟

إن الديمقراطية السياسية تغدو حبرا على ورقة مالم تتبعها الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية فى معترك الحياة، ومصر الناشئة فى حاجة إلى تعديل الأوضاع التى خلفتها له القرون والأجيال.

* * *

ونعود إلى قصة «التسويات العقارية» فنرى أنه لابد من العدول عن هذه السياسة، وإذا كانت هناك خشية من تسرب العقارات إلى أيد أجنبية، فيجب سن قانون يمنع تملك الأجانب العقار كما هو حاصل فى بلاد كثيرة. ولا زلت أذكر أن محاولة شراء «بيوت هاوس» فى لندن لتكون دار المفوضية المصرية لاقت عقبات كثيرة بسبب مثل هذا القانون.

فلن يعترض أحد إذن من الأجانب على سن قانون له نظائر وأشباه فى مختلف بلاد العالم المتمدن ويكفى أن توجد الضمانات الكافية لسداد الديون من ريع هذه العقارات كما هو الحال فى الأوقاف.

لقد كانت هذه الأربعة عشر مليوناً من الجنيهات كافية لاستخراج الكهرباء من خزان أسوان ولتوفير كميات ضخمة من المياه ببناء خزانات جديدة، ولتحسين وسائل الرى والصرف فى جميع أنحاء المملكة، وهذه الأعمال الثلاثة الضخمة كانت كفيلة بزيادة الأراضى المنزرعة وإصلاح الأراضى الرديئة بما يعادل نحو مليونين من الأفدنة.

فهل استطاعت هذه التسويات أن ترد لمصر مليونين من الأراضى الزراعية ؟ كلا ولاشك. فما تزال عشرات الألوف من الأفدنة مرهونة، وما تزال الديون باقية، ولا تزال تتجدّد من ناحية كلما سويت من ناحية كساقية جحا المشهورة.

فالعامل الاقتصادى وحده كان يقتضى إنفاق هذه الملايين فى وجوه أخرى أهم وأنفع للبلاد والتى تعانى من ضيق المجال الزراعى والصناعى أزمة تهددها بتضخم السكان وعدم كفاية الثروة لإعالتهم فى الوقت الذى لا مهجر لهم ولا مستعمرات !

ولكن الدولة لن تسير فى الطريق القويم إلا يوم أن تتخلص من العقلية القديمة: عقلية السادة والعبيد، أو عقلية: «الذى له يعطى ويزاد والذى ليس له يؤخذ منه ما معه» وهى السائدة الآن كما كانت منذ أجيال.

مجلة الشؤون الاجتماعية ٤/ ١٩٤٢.

كان لنا صديق فكه، وهبته الطبيعة الظرف والخفة، تعويضاً عن القبح والدمامة.

ذهب صاحبنا هذا إلى مصور، فزوّر له صورة جميلة وجيهة، أنفق فى تزويرها كل براعة التصوير. ثم عاد إلينا بهذه الصورة يعرضها علينا فى اختيال وتفاخر، ويقول فى زهو وكبرياء. هاكم صورتى ألست وجيهاً جميلاً.

ونظرنا إلى صاحبنا مرة، وإلى صورته مرة، ثم قهقهنا ساخرين ! ومضى يعجب منا: كيف لا نعترف له بالجمال والوجاهة وهذه صورته شاهدة على ما يقول !

* * *

كلما سمعت أن مصر أرصدت مبلغاً معيناً للدعاية لنفسها فى البلاد الأوروبية الأمريكية أو خصصت مبلغاً من المال لاستقدام فرقة موسيقية أو تمثيلية، أو اعتمدت مبلغاً ما لزيادة التمثيل السياسى أو القنصلى فى شتى الأنحاء، أو تبرعت بمبلغ صغير أو كبير لإعانة المنكوبين ذكرت صاحبنا هذا الظريف الخفيف الذى شاء أن يقنعنا بجماله ووجاهته، لأن صورته جميلة وجيهة، وإن تكن «خلقته» أمامنا تنفى ما يثبت، وتشهد بالقبح والدمامة !

ما الذى نريد أن نقوله فى الدعاية عند الأجانب ؟

أنقول لهم: إن بلادنا جميلة فتعالوا شاهدوها؟

نعم! إنها لجميلة، وقد وهبتها الطبيعة أجمل عناصر الجمال. ولكن كل ما أخرجته يد الطبيعة فيها جميلاً قد شوهته عوامل الإهمال !

هل فى العالم كله نهر أجمل من نهر النيل ؟ يتحدثون عن الدانوب، ويتحدثون عن الفولجا ويقول الذين شاهدوا هذا وذلك إن النيل أجمل منهما جميعاً. ولكن أين هو النيل ؟ إنه مطمور منزو لا يطالع بوجهه إلا القليلين. ذلك أن «كورنيش» النيل لم ينشأ بعد، فلا يزال النيل حبيساً فى مجراه لا يطل على أحد، ولا يطل عليه أحد. ولا تزال القرى الكثيبة القذرة هى التى تطل على ضفتى النيل، وتشوه أجمل منظر من مناظر الوجود.

وأين مرافىء النيل المنظمة ومحطاته النهرية الجميلة، وسياحاته الليلية الفاتنة، كتلك التى يتحدثون عنها فى الدانوب وفى الفولجا حيث يعرف الناس هناك قيمة أنهارهم المقدسة، فيحيلوها متاعاً وجمالاً، وارتزاقاً واقتصاداً.

ما الذى نريد أن نقوله فى الدعاية عند الأجانب ؟

أنقول لهم: إن بلادنا راقية فتعالوا شاهدوها .

نعم: إنها لعريقة، وقد حفظ لها التاريخ أسنى صفحات العراقة. ولكن أين هى الآن من ذلك التاريخ؟ وماذا يشهد الأجانب فيها حين يجيئون ؟

يشهدون الفقر والمرض والجهل والقذارة كما لم يشهدوها عند أحد من خلق الله. يشهدون التفاوت بين الترف والحرمان، وبين الغنى والفقر، وبين الحضارة والهمجية، كما لا يوجد فى شعب من الشعوب. يشهدون العربات الفاخرة، والحفاء الذميم. يشهدون الأزياء الباريسية والعرى الشنيع. يشهدون الحفلات الساهرة، والنائمين على الطوار. يشهدون القصور الفخمة، ومقابر الأحياء. يشهدون الميادين الفسيحة والأزقة المنتنة. يشهدون الجروح العفنة يروح بها أصحابها ويغدون، تحت جدران المستشفيات الفخمة الخاصة بالأثرياء.

ما الذى نريد أن نقوله فى الدعاية عند الأجانب ؟

أنقول لهم: إن بلادنا نظيفة، فتعالوا شاهدوها .

نعم: لقد كان المصريون ألطف الشعوب، منذ عهد سحيق. ولكن أين نحن الآن من ذلك الماضى؟ وماذا يشهد الأجانب فيها حين يجيئون؟

يشهدون الغبار الثائر فى كل مكان يعمى العيون ويتلف الآذان ويوسخ الملابس، لأن وسائل الكنس لا تزال عندما كانت قبل أجيال. يشهدون الذباب يغدو ويروح بين صناديق القمامة ووجوه الرائحين والغادين، يجدون القطع الآدمية ذات القروح المفتوحة، وهى تأخذ عليهم الطريق فى كل مكان، يجدون الأطفال المشردين يجمعون أعقاب اللفافات، ويسدون عليهم المنافذ فى كل مقهى وكل طريق.

ويخطر لنا فى بعض الأحيان، أن نجمع الشحاذين وأن نقبض على المشردين كيلا نؤذى بمنظرهم أعين الأجانب! أجل بهذا الغرض وحده نصرح دون خجل، كأن هؤلاء المنكوبين لا يستحقون العناية إلا لأنهم سوأة فى أعين الأجانب. وإنهم لسوأة، ولكن فى ضمير الإنسانية. وإنهم ليستحقون العناية لهذه وتلك ولكن العناية بهم لا تكون بجمعهم وإيوائهم، إنما تكون بعلاج النظام الاجتماعى الذى يقذف بهؤلاء. إنهم بثور ودمامل تدل على معدة فاسدة ودم مفسود ولا تكفى لإزالتها المراهم والمسكنات ؟

قبل أن نقوم بأية دعاية لمصر فى الخارج بكل وسائل الدعاية المباشرة وغير المباشرة، يجب أن نصلح مصر من الداخل، وإلا أضفنا إلى نقائصنا فى أعين الأجانب، نقيصة الكذب أيضاً .

لقد كانت هذه الحرب كارثة على مصر. لا لأن بضع قنابل قد تساقطت عليها، ولا لأن الغلاء قد اجتاح سكانها، ولا لأن الملاريا قد فتكت بالكثيرين فيها، ولا لأن الغذاء والكساء قد عزا على الفقراء، ولا لطارىء واحد من هذه الطوارىء جميعاً .

لقد كانت نكبة لأن آلافاً وملايين من الجنود والموظفين الأجانب قد اجتازوا أرضها، وأقاموا فيها، واطلعوا على كل خباياها. فمحال أن نخدعهم بعد الآن بأية دعاية.

لقد التقطت مصوراتهم آلاف المناظر الزرية، بعد ما التقطتها أعينهم وذاكراتهم. آلاف المناظر التى لا نظير لها فى أى بلد من البلاد. التقطوا مناظر الحفاة العراة، ومناظر المرضى المشوهين، ومناظر الأطفال المشردين، ومناظر النائمين على الأفرزة وعلى أبواب المساجد. ومناظرالشحاذين وذوى العاهات ومناظر الأكواخ والأزقة. ومناظر الجالسين أمام صناديق القمامة يبحثون فيها عن لقمة مع الصراصير والقطط الضالة والكلاب.

فماذا نقول للأجانب بعد عودة هؤلاء جميعاً، وبعد إقامة معارضهم المصورة بآلاف المناظر التى جمعوها؟ نقول لهم: هذا كله كذب، ونحن الصادقون؟ أم نقول لهم هذا كله صدق ونحن المزوّرون؟!

* * *

كنت أجلس مع صديق على مقهى، وجاء ضابط أمريكى، فنفض المكان بعينه يبحث عن مائدة فوجد أفسح الموائد مائدتنا. فاستأذن فى أن يشاركنا إياها فأذنا وجلس... وتجاذب معه صاحبى الحديث.

قال: كم لك فى مصر؟

قال له: ستة أشهر.

قال: لعلها أعجبتك ؟

ورد الضابط الأمريكى: لم أجد شعباً طيباً كهذا الشعب. تبدو طيبته فى معاملة للأجانب. تسأل عن الطريق فيتطوع غير واحد لإرشادك، ولا يكتفى بالوصف المقتضب بل يسهب فى البيان. وقد يتطوع بعضهم فيرافقك إن وجد الوصف لا يكفى... وهذه ظاهرة لا تراها فى غير هذا الشعب الطيب. فلو كنت فى أمريكا أو أوروبا ما وجدت من يعنى بك عشر هذه العناية.

ثم سكت الأمريكى قليلاً، واستأنف الحديث:

ولكنى رأيت هنا ظاهرة لا نظير لها عندنا إطلاقاً. رأيت التفاوت بين الطبقات بشكل غير معقول لا يمكن أن يقع نظرك – فى غير مصر – على هذا الرجل القذر المتسوّل – وأشار بيده – إلى جانب هذا الوجيه النازل عن عربته الفخمة ! حقاً لا أستطيع أن أفهم كيف يقبل هذا شعب من الشعوب؟

وحسب صديقى أنها فرصة سانحة للدعاية ضد الاستعمار، فاندفع فى حماسة يعزو كل ما يراه الضابط الأمريكى من نقص إلى مساوىء الاستعمار.

وتركه الضابط يتم حديثه. ثم قال فى برود: اسمح لى أن أخالفك. الآدميون لا يقبلون هذا الوضع مهما يكن ضغط المستعمرين.

أجل؟ الآدميون لا يقبلون هذا الوضع مهما كانت الظروف، هذه هى الحقيقة الصارخة الأليمة، فلنحاول أن نغيرها فى الواقع، قبل أن نقوم بالدعاية لمصر فى عالم الآدميين؟

إن العالم يتجدد، والموجة التى تطغى عليه الآن هى موجة العدالة الاجتماعية. ومقياس الرقى والتقدم هو هذا المقياس فى جميع بلاد العالم. فكل دعاية لا تقوم على هذا الأساس مقضى عليها بالفشل ولو بلغت أقصى حدود الإتقان، ولو أرصدت لها أضخم الجهود والأموال.

وكل قرش ينفق فى الدعاية، يجب أن ينفق فى تحقيق العدالة الاجتماعية. خمسون ألف جنيه مثلاً كافية لكسوة خمسين ألف عار وخمسين ألف حاف لمدة عام، وإطعام خمسين ألف جائع لمدة شهر، ومعالجة ألف مريض، وإنقاذ ألف مشرد، وبناء خمسمائة دار.

وكل قرش نتبرع به لمنكوبى الشعوب: شرقية كانت أو غربية، لنبدو فى مظهر المتحضرين ولندعو لأنفسنا فى العالمين... كل قرش نتبرع به يجب أن يناله مصرى من هؤلاء المنكوبين. ليس فى العالم كله جياع عراة منكوبون كالمصريين. وليس فى العالم كله بيوت مهدمة ومدن مخربة كبيوت المصريين. وقبل أن نشترك فى تعمير العالم، وبناء المدن والميادين، يجب أن نشترك فى تعمير مصر وأكواخها ذات اللبن والطين.

كل قرش ينفق فى الدعاية، وكل قرش ينفق فى التبرع، وكل قرش ينفق فى استدعاء الفرق الأجنبية... يقابله فى مصر جائع أو عار أو مشرد. وهؤلاء أولى بعطف المصريين ونقود المصريين. وكل دعوة باسم الإنسانية ليتبرع المصريون لغير المصريين هى ضحكة على الذقون، والاستجابة لها غفلة وجنون لأن المصريون أيضاً ناس وآدميون.

وبعد أن نصبح فى مستوى الآدميين. بعد أن تختفى القروح العفنة من الطرقات، والقطع الآدمية المتناثرة فى الشوارع، والوجوه المغبرة الكالحة من المقاهى، والأجسام المشوهة من الأفاريز.

وبعد أن نعمر الخراب، ونستعيض عن الأكواخ بالبيوت. ونكفل المساكن للملايين الذين يسكنون البوص والطين.

وبعد أن نستغل مرافقنا الطبيعية، ونجمل مناظرنا الإقليمية، ونكشف وجه النيل للزائرين. بعد هذا كله لا قبله يجوز لنا أن ندعو الضيوف ونحن مستعدون، ويجوز لنا أن نتبرع ونحن المتفضلون.

وإلا فلا لوم على صاحبنا الذى حاول أن يقنعنا بوجاهته وجماله عن طريق صورته المزوّرة ووجهه حاضر يشهد بالقبح والدمامة!

مجلة الشؤون الاجتماعية ١٠/ ١٩٤٤.

٢ - نحو المجتمع الفاضل

الروح المصرية الصميمة

يجب أن تنبعث فى دمائنا وتفكيرنا وتاريخنا

ليس فى أمم العالم من تلوك ألسنتهم عبارات الفخر بالأجداد والمباهاة بالماضى والتشدق بالمجد القديم كالمصريين، ولا سيما بعد نهضة مصر الحديثة، وشعور أبناء الجيل بحاجتهم إلى سند من مجد التاريخ لما يطلبون من مجد حديث.

وليس فى أمم العالم كذلك من هو منبت عن ماضيه منقطع الصلة الروحية عن قديمه، جاهل بحقيقة تاريخه كالمصريين، الذين لا تربطهم بماضيهم العظيم إلا معرفة غامضة ومعلومات ناقصة أو مشوهة.

لهذا كان الفخر بالماضى فى مصر فخرا سطحيا تلوكه الألسن ولا تستشعره القلوب، وتصرخ به الألفاظ ولا تجيش به الدماء، ويستمد قوته من الجعجعة لا من الحياة، وتهبط سورته بانقضاء مناسبته السياسية ولا يبقى بعد ذلك حافزا دائماً للنهضة والطموح.

ولم يكن بين أمم الأرض ولن يكون من هم أعجب من هؤلاء المصريين الذين يملكون أمجد تاريخ ويتصلون بأعظم ماض ثم يفرطون فى هذا التراث كله، ويتركونه ليد التشويه والإهمال والجهل عشرات المئات من السنين، حتى إذا نهضوا نهضتهم، وأحسوا بالحاجة إلى تراثهم الثمين، لم يفتشوا عن هذا التراث، ولم يستنقذوه من الزيف، ولم ينفضوا عنه ركام القرون، وإنما راحوا يكتفون بجعجعة جوفاء: نحن بناة الهرم. نحن أبناء الفراعنة الأمجاد. نحن أبطال التاريخ... إلى آخر ذلك الصياح الأجوف المملول !

وبقيت بعد ذلك مصر الفرعونية. مصر القديمة الخالدة. مصر العريقة فى منابت الزمن الضاربة فى مجاهل التاريخ، بقيت مصر هذه وهما غامضا فى نفوس الهاتفين، لا يعرفون عنها إلا ما رواه بعض المؤرخين القدماء من الخرافات والأباطيل مما كشفت البحوث الحديثة عن زيفه، ولكنه بقى يدرس فى المدارس المصرية. وهو على مافيه من أخطاء لا يبلغ أن يكون تاريخاً حياً، وإنما هو مقتطعات سريعة ووقائع منفصلة وحوادث للملوك لا ذكر فيها للشعب، ولا بيان عن حاله، مما يجعلها مملة مبتورة لا تعلق بنفس ولا تنبض بحياة.

ولم يُبسط هذا التاريخ بسطا متسلسلا حيا، على أنه وصف لحياة أقوام وأجيال عاشوا فعلا على هذه الأرض عيشة طبيعية فى عصر من العصور، حتى يشعر المصرى الآن بما بينه وبين أجداده من وشائج القربى وصلات الإحساس وروابط التفكير، وعلاقات التقاليد. فيحس حينئذ أنه امتداد لهؤلاء الأجداد، وأن بينه وبينهم صلة من الدم ورابطة من الحس وعلاقة من العادات ومشابه من الحياة على الرغم من الزمن الطويل السحيق.

والأمم التى تريد النهوض ولا تجد لها ركيزة من الماضى تزوِّر لها تاريخا وتحاول أن تنفخ فيه روح الحياة ! وتتصيد لها أبطالا من كل نوع، وتلتف حول ذكراهم، لأن الحاضر والمستقبل يرتكزان على الماضى ارتكاز سوق النبات على جذوره.

أما مصر الخالدة التى عاملها التاريخ بسخاء عجيب فحفظ لها ماضيها خالدا ماثلا على مر الأجيال، فلا تحاول أن تنتفع بهذه الميزة المفردة، وتكتفى من هذا الماضى كله بألفاظ جوفاء وصيحات فارغة حتى فى عهد نهضتها وإبان بعثها فى العصر الحديث.

وحيثما سار المصرى الآن يجد مصر القديمة ماثلة فى الآثار والتماثيل والكتابات الأثرية وفى كثير من العادات والتقاليد والألفاظ التى صانها الزمن من يد النسيان ونقلها خلال هذه الأجيال. ومع هذا فلا يفتح قلبه ليسمع نداء هذه الأطياف السارية فى مجاهل الأبد، وإنما يقف كالأبله أمام آثار أجداده التى تهتف أرواحها الحية به وهو عن ندائها أصم!

كتب المرحوم عبد القادر حمزة باشا فى مقدمة كتابه العظيم «على هامش التاريخ المصرى القديم» يقول:

«زرت الأقصر فى سنة ١٩٢٤ لمشاهدة قبر الملك توت عنخ آمون الذى كان مستر هوارد كارتر قد اهتدى إليه وكشف عنه بمساعدة اللورد كارنارفون، فزرت فى الوقت نفسه كثيرا من قبور وادى الملوك ووادى الملكات، وزرت الدير البحرى ومعبد الكرنك، وكنت نازلا فى فندق «ونتر بالاس» فمررت بمعبد الأقصر رائحا وغاديا، ولكنى لم أجشم نفسى عناء دخوله. ووقع فى يدى وأنا فى الفندق كتاب «طيبة» للأستاذ «كابار» وقيل لى: إن ثمنه مائتا قرش فترددت فى شرائه ولكنى اشتريته. ثم عدت إلى القاهرة وفى نفسى من ذلك كله أثر غامض. وقرأت الكتاب فخيل إلى أن الآثار التى مررت بها مرور الطير أخذت تتجسم أمام ناظرى رويدا رويدا، وأن الحياة أخذت تدب فيها، فتحدثنى عن مجد عجبت من أننى لم أجد فى مدارس الحكومة التى تلقيت فيها تعليمى فى جميع درجاته ما يرشد إليه أو يبعث فى الذهن فكرة عنه.

«وحفزنى ذلك إلى زيارة الأقصر مرة أخرى، فزرتها فى سنة ١٩٢٦، ولكن الزيارة فى هذه المرة لم تكن زيارة مشاهد يريد أن يمتع نظره بمناظر غريبة، بل كانت زيارة مشوق كان قد فهم بعض الشىء من حياة طيبة، فكان يهمه أن يدرس ما فيها من الآثار.

وعدت من هذه الزيارة وقد ازددت شغفا بمصر القديمة، فأحسست رغبة قوية فى زيارة المتحف المصرى مع أننى قد زرته من قبل مرتين، فجعلت أزوره من جديد زيارات كان لها فى نفسى معنى جديد.

«وتكررت زياراتى للآثار وانكببت على المؤلفات التى وضعها علماء «المصرولوجيا» فكنت كلما أوغل فيها شعرت كأن مصر تكبر فى عينى، وكأنى أمتلىء بذلك زهوا، وأخذتنى الدهشة من أننا ونحن أبناء مصر لا نعرف عنها هذا الذى يعرفه الأجانب، ولا نعجب بها هذا الإعجاب الذى يبذله الأجانب، ولا نغرم بمجدها وتقصى خفاياه هذا الإغرام الذى يقبل عليه ويرتاح له الأجانب.

«وكان من الضرورى أن أقرأ هذه المؤلفات أو بعضها على الأقل مرة وثانية بل ثالثة فى بعض الأحيان. فلم أجد فى ذلك كلفة ولم ينقص التكرار شيئا من متعتى بالقراءة لأننى كنت أفهم فى الثانية ما يبهم على فى الأولى، وأنفذ فى الثالثة إلى ما يغيب عنى فى الثانية».

فى هذه الفقرات قص المرحوم عبد القادر باشا قصته مع مصر القديمة، وهى قصة كل شاب مصرى ينشأ ويكبر ويغادر مقاعد الدراسة دون أن يعرف عن مصر شيئاً ذا قيمة، ودون أن تعقد الصلة بين وجدانه وبين هذا الماضى البعيد، ودون أن يسايره تاريخ بلاده خطوة خطوة حتى ينمو فى شعوره ويتجسم فى إحساسه، ويشخص فى خياله كائناً حياً يعاطفه ويناجيه، فيحب هذه الأرض لأنها تضم ذلك الماضى الذى كانت مسرحا له فى غياهب التاريخ.

ومن هنا يقف المصرى وقفة البلاهة وعدم الفهم أمام آثار بلاده وتماثيل أجداده، لأن تلك الآثار وهذه التماثيل قطع جامدة ميته لا تصله بها وصلة من المعرفة، ولم تحاول المدرسة أن تبعثها حية فى خياله نابضة فى ضميره، وهى لا تستطيع أن تضع هذه المعجزة.. معجزة بث الحياة فى آثار جامدة وأخبار غابرة، إلا أن تصور الماضى تصويرا كاملا شاملا، وإلا أن تصف حياة ذلك الشعب المتسلسل فى أجياله وصفا حيا نابضا لا أن تكتفى بالنبذ المتقطعة والحوادث الحربية والسياسية، على ما فيها من خرافات وأضاليل.

والتاريخ الشعبى لا تطلب معرفته لمجرد المعرفة – على ما فيها من لذة ومتعة – ولكن هذه المعرفة ضرورة وطنية وقومية واجتماعية، بل ضرورة شخصية فى بعض الأحيان.

فهى ضرورة لتطبع الناشىء حين تختلط بحسه وتمازج نفسه فى مراحل الدراسة بطابع القومية الخاصة بشعبه، ولتشعره أنه فرع من دوحة قديمة، فرع من فروع هذه الدوحة مشابه وله بها صلات حية كامنة فى الجذور والأغصان. وليس حب الوطن إلا هذا الشعور المبهم الوثيق. والفرد حين يشعر على هذا النحو تنمو فى نفسه وجدانات التعاون والتواد بينه وبين المواطنين المتفرعين من دوحة قديمة لا تزال خالدة تنبثق منها الفروع والأفنان وجذورها وثيقة

بالتربة الخالدة وراء الأجيال، ثم يشعر هو نفسه بالكثير من العظمة حين يشعر هو بامتداد أصله وتوثقه، وبمقدار ما يشغل من فراغ الدنيا، وحلقات الزمان. ثم تتسع نفسه حين تنفعل بآلاف الحوادث والمواقف فى تاريخه القديم انفعال القرابة والمشاركة بين القريب والقريب، فإذا هى مبلورة أو هى ملخص لملايين النفوس التى سبقتها على مسرح هذا الوطن العريق.

فالأعمال العظيمة ومواقف البطولة والحوادث الجسام والآمال والآلام، وجميع ما حوته تلك الأحقاب الطويلة من تاريخ الوطن، إنما هى روافد لنفوس كل جيل، وحوافز لمشاعر كل فرد، وليس الغابرون فى مسارب الزمن جثثا هامدة مزجاة فى الأكفان مطمورة فى الرمال. وإنما هم ذوات حية يمكن أن تقع لهم معجزة البعث فى كل لحظة فينتفضون شخوصا يشاركوننا هذه الحياة الحاضرة ويدبرون معنا أمرها، ويزودوننا بتجاربهم ونصائحهم. وتلك المعجزة فى عداد الممكنات طالما أن خيالنا مستطيع أن يطل على مسرح الماضى؛ وأن ينفعل بحوادث التاريخ.

كيف نصنع المعجزة ؟ كيف نبعث الموتى، وننهض بالماضى، ونجسّم التاريخ ؟

إن الزمن الذى عامل مصر بسخاء عجيب فحفظ لها آثارها وتاريخها ليجعل هذه المعجزة أمرا هينا. فعلى مرأى منا ومسمع تطل مصر الفراعنة وتهتف، وما علينا إلا أن نلقى بالنا إليها فتتم المعجزة من أيسر طريق.

وفيما تقدم من القول إجمال نفصله هنا بعض التفصيل :

إن الكتب التى بأيدى تلاميذ المدارس اليوم عن مصر يجب أن تنزع وتلقى بعيدا عن متناولهم حتى لا تشوّه لهم تاريخ بلادهم ولا تحيله جامدا ميتا لا روح فيه وحتى لا تخلق بينه وبينهم جفوة توصد نفوسهم دونه كما هو حادث الآن إذ أن مئات الأسماء للملوك وللحوادث الحربية وللأمكنة وللتواريخ الرقمية التى حدثت فيها تصد الناشىء عن هذا التاريخ وتكرهه فيه لأنه واجب ثقيل لا حياة فيه.

يجب إذن أن تختفى هذه الكتب المؤذية، واختفاؤها هو واجب وطنى قبل أن يكون واجبا علميا، كما أن بقاءها جريمة فى حق الوطن لن يغفرها لهذا الجيل.

فإذا قذفت هذه الكتب إلى الجحيم، فيجب أن تحل محلها كتب أخرى متدرجة حسب مراحل الدراسة. ففى المدارس الابتدائية تستبدل بها كتب قصصية عن حياة المصريين تصور هذه الحياة تصويرا صحيحا، وتشتمل على عاداتهم وتقاليدهم وبعض عقائدهم وأناشيدهم حتى تتجسم فى هذه المخيلات الصغيرة صورة شاخصة لمصر الفرعونية لا أثر فيها للسرد المملول ولا للتواريخ الرقمية للحوادث إلا ما تيسر فى ثنايا القصص المحبوب.

وفى المدارس الثانوية تدرس سير بعض الأبطال القدماء بحيث تشمل هذه السير تاريخا

للحوادث فى عصرهم ووصفا لحالة الشعب وبسطا لعاداته وتقاليده وديانته وكثيرا من أناشيده فى مواسمه وأعياده، ويدرس السير الشخصية من ألذ وأمتع الدراسات، وهو فرصة لتصوير حياة الشعوب وحوادثها فى خلال حياة الشخصية المدروسة وهو فى مرحلة الدراسة الثانوية بالذات - وهى مرحلة المراهقة - أنسب طرق الدراسة وأبعث ما يكون لخيالهم الخصب وعواطفهم المشبوبة واستعدادهم للتشبه بالأبطال - ولا سيما حين يكون أولئك الأبطال من دمهم ومن عنصرهم.

والتاريخ المصرى غنى بالشخصيات التى تملأ سيرتها كتبا كاملة وتقوم حولها روايات عظيمة. فمينا ورمسيس وأحمس وتحتموس وتوت عنخ آمون وأمنحوتب وأمثالهم يمكن أن تكون سيرهم مرآة لسير الجيل فى غير تكلف ولا تحمل.

وفى المرحلة الجامعية يدرس التاريخ المصرى دراسة بحث وتمحيص، ويختار عصر من عصوره لكل فرقة أو كل مرحلة، على أن تكون دراسة الشعب هى العنصر الأساسى لا دراسة الحوادث والملوك.

وفى التاريخ المصرى كثير من الأساطير. فحول هذه الأساطير وحول الحوادث التاريخية كذلك والأشخاص الوهميين أو الحقيقيين ينبغى أن تحاك القصص والروايات والأفلام ويوضع ذلك كله فى متناول التلاميذ والطلاب حسب أعمارهم وثقافتهم، للقراءة والمشاهدة والتمثيل.

وفى ثنايا تلك القصص والروايات تتبين العقائد القديمة والتقاليد التى كانت مرعية، وتبرز بصفة خاصة العقائد والعادات والألفاظ التى لا تزال حية تعيش بيننا إلى اليوم، وينبه إلى الأساطير التى لا تزال سارية بيننا مروية فى الريف إلى هذا العصر. وفى مصر من ذلك الشىء الكثير.

وليس أفعل فى النفس من عرض هذه الأشياء الباقية إلى الآن، فإن بقاءها حية ينشط الخيال إلى إحياء الماضى وإدماجه فى الحاضر وإلى الشعور بالتسلسل والارتباط بين الأجداد والأحفاد على الرغم من حواجز الزمن وتقلب الدول وتتابع الحكام على وادى النيل.

والأناشيد المصرية القديمة فى الحفلات والمواسم تعيد إلينا إذا حفظت وأنشدت نفحة من مصر القديمة، وقد أحسنت محطة الإذاعة مرة فأذاعت حفلة وفاء النيل فى مصر الفرعونية. وفى هذا اليوم طار خيال المستمعين وراء أجهزة الإذاعة فتخيلوا مواكب فرعون وتراتيل المنشدين وهتاف الجماهير وألحان الموسيقيين. وأحس كل مصرى أن هذا المشهد شاخص على ضفاف الوادى وأن الفراعين مبعوثون تموج الضفاف بأجنادهم ومواكبهم من وراء القرون.

فلم لا يكون فى برامج المحطة الشهرية حفلة من هذه الحفلات أو إذاعة تشبهها، وهى

وسيلة من أقوى الوسائل لإحياء التاريخ وتجسيم المشاهد وتشخيص المواقف وتصوير الأحاديث ؟

وقد كانت فى مصر مواسم لوفاء النيل وحصاد القمح والنيروز وتنصيب الملوك وتقديم القرابين، فلم لا تبرز هذه المشاهد ولا تحيا هذه المواسم على أنها شطر من التاريخ وقطعة من الزمان وفصل من فصول الرواية الإنسانية الطويلة ؟

وهذه الآثار والتماثيل يجب عقد الصلة بينها وبين نفوس التلاميذ والطلاب بتكرار زيارتها وشرحها لهم شرحا وافيا، وإيجاد الارتباط بينها وبين ما يدرسون فى كتبهم وما يتلقون فى دروسهم. وحينئذ تنقلب هذه المخلفات الجامدة حية تحدثهم عن نفسها وتشرح لهم تاريخها وتشير إلى الروابط الوثيقة بينهم وبينها فتعيش فى أوهامهم عيشة الأحياء المبعوثين.

ولعل من أعجب الأشياء أن توضع العراقيل بين المصريين وبين آثارهم بالرسوم والقيود مع أنهم راغبون في الأصل عنها لجهلهم بها. وكان المعقول أن يقوم المسئولون بدعاية عامة لزيارة هذا الآثار مع تيسير كل سبيل إليها ومع توزيعها فى كل مكان حتى يسهل «تصنيفها» وزيارتها.

فرسم الدخول للمتحف ورسم دخول الأهرام يجب أن يُزالا - ولو مؤقتا - حتى يألف المصريون تاريخهم وحتى يشعروا باللذة فيه والشوق إليه وحينئذ لا مانع من الرسوم والقيود.

وهذا الرسم سهل نسبيا إذا قيس إلى نفقات الحياة والسفر إلى الأقصر وأنس الوجود فهى تكاليف لا يقدر عليها إلا المترفون الذين لا يحسون لهذه الآثار معنى لأن معظمهم غريب عن العنصر المصرى لا تربطه به إلا رابطة الجنسية القانونية !

فعلى المسئولين تقع تبعة هذا التعقيد، ولكن المسئولين وحدهم لن يستطيعوا التغلب الكامل على العوامل الاقتصادية وشئون الاستغلال. فيجب أن تنهض بذلك جماعة تأخذ على عاتقها الدعاية للتاريخ المصرى ولمصر الفرعونية، ومهمة تيسير الوسائل لزيارة آثارها فى كل مكان بنفقات معقولة يقدر عليها الأوساط من الناس بلْهَ الفقراء المحرومين

ويبقى من وسائل بعث مصر القديمة : العمارة القومية وذلك موضوع عويص طويل. فالعمارة فى مصر شأنها عجيب، ومدينة كالقاهرة أصبحت معرضا غريبا لمختلف صنوف العمارة التى لا تربط بينها رابطة والتى لا قوام لها ولا اتجاه.

والمفروض أن العمارة تعبير عن روح الشعب وقوميته كبقية الفنون، فأين هى الروح المصرية التى تعبر عنها العمارة الحاضرة؟ إنها خليط من كل شعب ومزيج من كل عصر، تتوه فيها شخصية الأمة فلا يعثر عليها من يتفقدها فى عمارتها.

وهذه العمارة المشوهة المختلطة تباعد بيننا وبين التاريخ، وتفصل بيننا وبين ماضينا العريق

فيجب أن نضع تصميمات معمارية مصرية تبرز فيها شخصيتنا الكامنة، وأن نعممها فى كل مكان عن طريق القانون فى كل ما يجد من منشآت حتى نتدارك هذا الخلط الشنيع. وفى الآثار المصرية فى مختلف العصور رصيد وافر لأزياء العمارة التى نريدها للعصر الحديث.

* * *

وأخيرا نذكر أن بعد المسافة بين الأجيال البعيدة والأجيال الحاضرة وما تراكم حولها من غبار الزمن وتقلب الدول وانقطاع المعرفة بين الماضى والحاضر يخيل لمن ينظر النظرة الأولى أن مصر الفرعونية قد استحالت مجرد ذكرى فى خيال الزمان.

والحق غير ذلك، فالفلاح المصرى الحديث لا يزال نسخة من الفلاح المصرى القديم ولا تزال معظم الأدوات الزراعية والأساطير حول النيل والأرض والزرع هى نفسها على الرغم من جميع التغيرات والتطورات.

ولا يزال الكثير من الأساطير القديمة والخرافات حول السحر وتفسير مظاهر الطبيعة مندسا فى أوساط الفلاحين والعوام فى كل مكان وفيما يلى أمثله على ذلك كله :

فهذا نشيد لأحد العازفين نقلا عن كتاب «من أدب الفراعنة» للأستاذ محمد صابر يقول فيه :

«تذهب الأجسام منذ القدم وتحل مكانها أخرى.

«والملوك الأقدمون ينامون فى أهرامهم.

«وكذلك يرقدون النبلاء والعلماء والعظماء.

«وتهدمت المنازل التى شيدوها وزالت معالمها .

«مع عظمة أعمالهم.

«لقد سمعت حكم ايمحوتب وحوردادإف وغيرهما .

«الذين يتناقل الرجال حكمهم.

«أين مقابرهم ؟ لقد زالت وتهدمت.

«وكأنهم لم يوجدوا .

«ولم ترجع إلينا روح لتنبئنا بما حل بهم وما لا قوه.

«لتطمئن نفوسنا قبل رحيلنا إلى حيث مضوا .

«ولتنس عقولنا ذلك ونطمئن.

«فامرح وانشرح واطرب ما دمت حيا .

«وادهن رأسك بالطيب.

«وتزين بالكتان الأبيض المعطر كالآلهة.

«واقض كل رغبات قلبك.

«إلى أن يحين يوم رثائك.

«حيث راحة القلوب.

«فلا يسمع صراخ وعويل الحزانى من فى القبر راقد.

«فاطرب وانشرح ولا تحمل هما.

«فلم يأخذ أحد ثراءه معه إلى القبر».

أليس هذا النشيد خلاصة للروح المصرية الباقية إلى اليوم ؟ أليس أخص خصائص المصرى أن يقول: «أحينى النهارده وموتنى بكره» «ما حدش واخد معاه حاجه» وأن يتصرف فى حياته على هذا الأساس؟

إن دراسة مثل هذه الأغانى لتكشف لنا عن طبيعة النفس المصرية وهى طبيعة باقية إلى اليوم تتوارثها الأجيال، وتسهل علينا مهمة عقد الصلة بين القديم والحديث فى كل زمان.

ومثال آخر فى نشيد النيل وهو طويل نقتطف منه هذه الفقرات نقلا عن كتاب «على هامش التاريخ المصرى القديم» للمرحوم عبد القادر حمزة باشا.

«سلام عليك ياحابى. يا من تخرج إلى هذه الأرض وتأتى لتحيى مصر. يامن تخفى فى الظلمات مجيئك. إنك اللجة تنتشر على الحقل التى يخلقها «رع»، إنك تعطى الحياة جميع الظمآنين، ولكنك ترفض أن تروى الصحراء من فيض ماء السماء. ومتى هبطت فإن «جب» إله الأرض يشغف بالخبز على اختلاف أنواعه. «ونابرى» إله الحبوب يقدم قربانه «وبتاح» ينشر الرخاء فى دار صناعته.

«أنت سيد الأسماك. متى جزت الشلال لم تعد الطيور ترتمى مترديه على الحقول. أنت صانع القمح والشعير وكاسى المعابد حلل الأعياد».

إلى أن يقول :

«أيها المعطى الخيرات الحقيقية، ومن تتجه إليه رغبة الخلق، ها هى ذى كلمات مزوّقة لكى تجيب، فإن أنت أجبت وأعطيت أمواج الأقيانوس السماوى، فإن «نابرى» إله الحبوب يقدّم قربانه، والآلهة جميعا يعبدونك والطيور لا تتردى على الجبل.

«لو أن ما تعجنه يداك كان ذهبا، أو قوالب من الفضة، لما أكله الناس، لأنهم لا يأكلون ذهبا ولا فضة ولا لازورد، وإنما يأكلون قمحا هو أفضل من الحجارة الكريمة.

«لقد بدأوا يشدون باسمك على القيثارة، مستلهمين صدى التصفيق بالأيدى. وهؤلاء هم

ذرارى أبنائك يفرحون بك؛ ويمطرونك برسائل الثناء عليك. ولا عجب فإن إله الغنى هو الذى يزين الأرض ويبسط الخير للسفن، ويبعث الحياة فى قلوب النساء الحاملات، ويحب أن يتكاثر عدد القطعان.

«إنه النيل، لأبنائه جميع النباتات، وإذا هو لم يطعم الناس، هجر النعيم المساكن وأصيبت الأرض بالاضمحلال».

أليس هذا النشيد منبعثا من قلب مصر هبة النيل؟ فإذا نحن أحيينا دراسته ودراسة أمثاله من الأناشيد فإنما نربط بين الحاضر والماضى برباط من الأحاسيس الباقية والموروثات الوجدانية الكامنة.

أما تغلغل بعض العقائد الشعبية وانسيابها فى نفوس العوام حتى اليوم فالأمثلة عليه كثيرة. ذكر الأستاذ سليم بك حسن فى كتابه «مصر القديمة» تحت عنوان «البقرات تتقمص شجر الجميز ولذلك أصبحت الجميزة مقدسة» هذه هى الفقرات:

«أما البقرات فكانت تعبد فى منطقة منف «البدرشين» وتقمصت روحها شجرة الجميز. وكانت الجميزة فى هذه الجهة تسمى شجرة جميزة الجنوب. وكان يعتقد أنها جسم الإلهة «حتحور» (البقرة) الحى على الأرض. وكانت الإلهة نفسها تُسمى سيدة شجرة الجميز الجنوبية.

«وكثيرا ما يشاهد على الآثار المصرية رسم شجرة الجميز والإلهة مطلة من بين أغصانها على شكل امرأة وبيدها إبريق تصب منه الماء للسابلة والأموات فى وسط الجبانة. وقد بقى احترام الجميزة باقيا للآن إذ تزرع بجوار المقابر يُستظل بفيئها، وتروى ظمأ الأموات، وكما هو الاعتقاد السائد الآن بين عامة الشعب ويعد قطعها من الأمور المحرمة».

وعند خسوف القمر نرى الصبية والعوام فى الصعيد يضربون على الصفيح والطبول وهم ينشدون «يابنات الحور سيبوا القمر، دا القمر مخنوق»... إلخ. دون أن نعلم سببا لعقيدة أن القمر مختنق وأنهم يطلبون الإفراج عنه. فيقول الأستاذ سليم حسن بك فى كتابه ما قد يفسر هذه العقيدة الغامضة مع تحريف فى بعض الألفاظ والأسماء من جراء القرون الطويلة.

«ومما يسترعى النظر من بين معابد الآلهة المنتشرة فى الوجه القبلى معابد الإلهين: «حور» و «ست» إذ كانت لهما أهمية عظيمة فى طول البلاد وعرضها. وهنا يجب أن ننبه الأذهان إلى أن هذين الإلهين لم تكن لهما علاقة فى الأصل بالإله «أوزير» أو الإله «ست». بل فى الحقيقة كانا أخوين متخاصمين. فكان «ست» يمثل الظلمة الدامسة والهلاك، على أن الإله «حور» كان يمثل النور الذى يسطع بين نجوم السماء ويحلق فى الفضاء على هيئة صقر عيناه الشمس والقمر. وهو يقوم بحرب أبدية على الإله «ست» دون أن تسفر انتصاراته المتوالية على القضاء

على خصمه. وعندما يحدث خسوف القمر يرى المصريون فى ذلك أن الإله «ست» قد اقتلع عين «حور».

فحور اسم الإله القديم قلبت فى لغة العوام «بنات الحور» بتأثير الإسلاميات الحديثة واقتلاع عين حور عدّل إلى كونه مخنوقا. ولكن أساس الأسطورة واحد فى القديم والحديث.

ومما يذكره الأستاذ سليم بك فى كتابه كذلك أن الطائر المسمى «مالك الحزين» كان يعبد فى عين شمس وكان المعتقد أنه يلد على شجر فى معبد هناك ثم يقول: «ومن المحتمل أنها الشجرة القديمة المقدسة التى كان الآلهة يكتبون على أوراقها أسماء الملوك تخليدا لذكراها ويقال: إن الشجرة التى تزار الآن بجهة عين شمس هى من نسل هذه الشجرة المقدسة».

ومن مخلفات العقائد القديمة فى ألوهية الشمس ما نراه فى الصعيد خاصة حيث يتوجه الناس بالسن المخلوعة فيقذفونها إلى قرص الشمس وهم يقولون: «خدى سن الحمار وهاتى سن الغزال» معتقدين أن هذا يساعد على نمو سن غيرها أجمل منها.

ولا نريد أن نتكلم عن العقائد الخاصة بالسحر وتأثيرها فى القديم والحديث فهى من أمهات العقائد المصرية الباقية على الرغم من اختلاف الديانات إلى اليوم وتعدد الثقافات.

فشعب يرتبط حاضره بماضيه كل هذا الارتباط لا يتعب مؤلفى التاريخ فى بعث الماضى وتصويره حيا ناميا متغلغلا فى كيان الأجيال. وعندئذ يشعر المصرى أنه قديم عريق وأنه ممتد بلا انقطاع، وأنه يحمل بين جنبيه قبسا من المجد العريق ويرث فى دمه بذور هذا الماضى المجيد.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١٩٤٢/٣.

مقومات المجتمع المصرى

المجتمع المصرى الحاضر تركة تلقيناها من يد الأجيال السحيقة والقرون الموغلة فى التاريخ، وهى تركة مثقلة لا تصلح – فى شكلها الحاضر – أن تكون رأس مال للأجيال القادمة ولا حتى للجيل الحاضر فى مفتتح عهد الاستقلال.

ولكنها – مع هذا – ليست شرا خالصا ولا ميئوسا منها، بل فيها الخير وفيها الشر، وإن يكن خيرها مطمورا خلف آكام من الشرور، ومثلها فى ذلك مثل الأرض الطيبة يتعاورها الإهمال والإفساد، فيكثر فيها السبخ والأملاح، وينبت فيها الحسك والزؤان.

فإذا رزقت وارثا حسن التدبير صادق العزيمة أخذ يفلحها وينبشها وينقيها مما ألم بها، وما يزال كذلك غير يائس ولا مستكثر جهدا عليها حتى يعثر بالتربة الخصبة المطمورة فيلقى فيها البذرة السليمة الأصيلة.

والمجتمع المصرى – هذه التركة المثقلة – وهو وليد الطبيعة المصرية وهى طبيعة سليمة قويمة، ولكن عناصر أجنبية عبثت بها وأفسدت ذلك المجتمع منذ أجيال وقرون. وما نحب أن نوغل فى التاريخ، بل حسبنا عهد الاستعمار التركى وعهد الاستعمار الأوروبى، ومدتهما أكثر من ستمائة عام.

لقد عاشت مصر هذه الحقب كلها فى ظلام وفساد لا عهد للعالم بهما ولا يتصور العقل البشرى أشد منهما أذى لكيان الشعوب وأساس المجتمعات وقواعد الخلق والضمير.

ولو غير الطبيعة المصرية العريقة ابتلى بمثل ما ابتليت به مصر لما بقيت له سحنة ولا سمت، ولكان اليوم فتاتا متناثرا لا يصلح لشىء فى الحياة.

إن العراقة وروح الصبر والسخرية وشدة التمسك بالتقاليد هى التى أبقت لمصر عنوانها بعد هذه القرون، التى سادتها فيها أرستقراطية لا تمت إليها بصلة فى الجنس ولا فى الطبيعة ولا فى الأخلاق.

وقد كانت فى أوروبا إقطاعيات ولكنها كانت إقطاعيات وطنية يشترك الأسياد فيها والعبيد فى وحدة العنصر فأمكن استصلاحها وإنقاذ الشعب من ويلاتها. أما فى مصر فقد كان

الأسياد من أمم أجنبية لا علاقة لهم بالعبيد فى طبيعة ولا إحساس. ومع هذا فقد صمد هؤلاء العبيد واحتفظوا بشخصيتهم، وهذه إحدى مفاخر الطبيعة المصرية العريقة.

كل ما نقاسيه اليوم من ويلات اجتماعية ملخصا فى إهمال الريف والأحياء الوطنية، وفقر سكانها وجهلهم، وتفشى رذائل اجتماعية شتى كالفردية وإهمال حقوق الجمهور وعدم التضامن الاجتماعى... إلى نهاية هذه القائمة الطويلة - إنما نشأ يوم كان السادة عنصرا فى كتلته، فبقيت الأرستقراطية الأجنبية تنعم فى المدن وفى أحياء خاصة بها، بينما الشعب كله فى المغاور والقيعان والكهوف.

لهذا السبب لم تكن لنا قصور ريفية تاريخية، ولا أرستقراطيات وطنية محلية كما هى الحال فى أوروبا، ولهذا بقى الريف قبورا مهجورة وأحياء الفقراء فى المدن أكواخا قذرة، وانزوى المجتمع المصرى يعيش على فتات الأسياد، ويتملقهم ويسخر بهم فى سره، ويخشاهم ويسىء الظن بهم ويتندر عليهم فى مجامعه، ويتخذ من الحكام عدوا، ويرتاب فى كل حركاتهم وأعمالهم، ويسرق ما تقع عليه يده من مالهم، وينتهز كل فرصة للتفلت من نظامهم وتمتلىء نفسه حقدا عليهم، كما تمتلىء بالرذائل الاجتماعية من جراء هذا جميعه.

وما كاد هذا المجتمع يتملص من النير التركى الظالم الثقيل ويجلس على عرشه واليا يختاره بمشيئته حتى تلقاه الاستعمار الأوروبى وهو على حالته هذه مضعضع القوى مزعزع العقيدة سقيم الوجدان، وإذا هو كالجسم العليل يتقى كل مقومات الصحة فى التقاليد الأوروبية وتجتذبه كل أمارات الضعف فى هذه التقاليد، فكان هذا شرا على شر وسقما على سقم فى جسم منهوك هزيل.

تلك خلاصة المأساة التى أورثتنا هذا المجتمع الحاضر. ولولا إيمان عميق بعراقة الطبع المصرى وقدرته على نفض ما اندس فيه من الدغل والأدران لكان علينا أن ننفض الأيدى من كل رجاء وكل إصلاح.

* * *

والآن فلندع ما فات ولا نلق بالنا إلى الماضى الأليم.

نحن فى مولد عهد جديد، فعلينا أن نخلق مجتمعا جديدا نستخلص عناصره من الطيبات فى ماضينا، ونستنقذه من براثن التاريخ الطويل، ونجمع له كل مقوماتنا الأصيلة التى لم يستطع الزمن إزالتها، فمن العبث أن نحاول الإصلاح من غير أساس.

نحن فى حاجة إذن إلى رسم المقومات الأساسية للمجتمع الذى نريده، والذى يتفق مع عهد الاستقلال ومع المجتمع العالمى الحاضر. فإذا شخصنا هذه المقومات أمكن أن نبدأ البناء فوقها فى كل مراحل الحياة. وفى التربية والتعليم والتشريع.

ولا أحسب أن البحث وراء هذه المقومات يطول، فهى واضحة بارزة فى تاريخنا وحياتنا

على الرغم من كل ما اعتورها من آفات، وهى تتلخص فى هذه الأصول الثلاثة: الثقافة المصرية القديمة، الدين الإسلامى واللغة العربية، المدنية الأوروبية العلمية والصناعية.

فلنقل كلمة مختصرة عن كل من هذه المقومات:

أما الثقافة المصرية القديمة، ونعنى بها الروح المصرية والتقاليد والأساطير والخرافات فهى سارية فى دمائنا، مؤثرة فى ميولنا، مختبئة وراء عاداتنا، منبثة فى خرافاتنا، لا تخطئها عين الباحث فى أفراحنا ومآتمنا وفى مواسمنا وأعيادنا، وفى كثير من اصطلاحاتنا اللغوية - على الرغم من اللغة العربية - وفى أمثالنا ومأثوراتنا الشعبية... وفى كل مرافق حياتنا العامة. وهى واضحة بعد ما يقرب من ألفى سنة فى المسيحية والإسلام، وبعد قرون من الاستعمار التركى الأوروبى. وهى حجر السلامة فى كياننا الباقى على الأيام.

وأما الدين الإسلامى واللغة العربية، فمصر لم تتأثر بهما فحسب كما تأثرت كل البلاد التى فتحها الإسلام، بل كانت موئلا لهما ضد عوادى الزمن والفتح، فهى تشعر لهما اليوم بنوع من الأمومة والحضانة، ومهما أصابهما من العوادى بسبب الاضطراب الفكرى والتحلل الخلقى عقب الحرب العظمى فإن كيانهما سيظل سليما فى مصر أم التاريخ وحارسة المدنيات وراعية الأديان. وسيبقيان عنصرا أساسيا فى تكوينها الفكرى والاجتماعى وأحد المقومات الأصيلة فى بنائها التاريخى.

وأما المدنية الأوروبية فلا سبيل لإنكارها، والقلم الذى أكتب به هذه الكلمات والورق الذى أخطها عليه والنور الذى أستضىء به والمكتب الذى أجلس إليه... كلها من آثار المدنية الأوروبية.

ولو أصبحت هذه الأشياء جميعا من صنع مصر - وستصبح قريبا - فستبقى مع ذلك أوروبية الأساس إفرنجية السحنة، وستبقى مؤثرة فى توجهنا الفكرى وفى حياتنا اليومية بلا جدال.

هذه هى الخطوط الرئيسية فى حياة المجتمع المصرى، وعليه أن يزاوج بينها وأن يحكم مزاجها، وأن ينفى ما عداها مما علق به من غبار السنين والاستعمار، وأن يأخذ من كل منها بما لا يفسد الخليط أو يفقده المرونة والانسجام.

والوسيلة إلى ذلك كله :

أولا - أن نرتقى بدراسة التاريخ المصرى إلى المستوى اللائق بالتاريخ القومى، وأن نحيلها دراسة حية نابضة تعنى ببعث مصر القديمة شخصية كاملة على ممر الأجيال، وأن نبرز حياة البطولة المصرية كلما عثرنا عليها فى التاريخ، وأن نضم إلى التاريخ الجاف نبضات الحياة فى الفنون والفلسفة المصرية القديمة بتوسع واستغراق.

ليست مصر القديمة هى هذه السطور الجوفاء الجامدة فى الكتب المدرسية. ولكنها هناك فى المتحف المصرى وأوراق البردى والموسيقى المصرية. وهى هناك فى النيل وأعياده ومواسمه وخرافاته وأساطيره، وفى العادات المصرية، التى تعيش بين جدراننا ونحن عنها غافلون.

هذه الروح التى تظل علينا من كهوف التاريخ ومعابده هى الروح المصرية التى تجب دراستها دراسة صحيحة طويلة تصل الماضى بالحاضر، وتشعرنا بالامتداد والخلود.

ثانيا - أن نجعل الدين الإسلامى أساس التعليم فى كل مرحلة من مراحل الدراسة وأن نجعل اللغة العربية أساس التعامل فى كل دار من دور العمل، وألا نتسامح فى هذا أو نتهاون، كما تصنع جميع الشعوب.

ومن الروح الإسلامية والتقاليد المصرية ينبغى أن نصوغ التشريع مع ملاحظة روح العصر، وليس هذا بمتعارض مع الصبغة العالمية للتشريع العصرى، فقد اعترفت المجامع التشريعية الأوروبية باعتبار التشريع الإسلامى أصلا من أصول التشريع الحديث.

ولست أدعو بهذا إلى اطراح القوانين المدنية والجنائية الحاضرة، إنما أدعو إلى الملاءمة التامة بينها وبين روح التشريع الإسلامى وروح التقاليد المصرية معا، فالقانون ظل المجتمع، والمجتمع المصرى مزاج من ثلاثة مقومات فيجب أن يكون تشريعه ظلا صادق التمثيل له.

ثالثا - أما المدنية الأوروبية، فمن الخطأ والتعنت إهمال أثرها أو إبعاده عن محيطنا المصرى، فذلك جهد ضائع وتفكير غير مستقيم. ولكن ينبغى أن نهضمها ونحيلها دما مصريا خالصا. فالحضارات نتاج إنسانى، تصبغه كل أمة قوية الطبيعة بصبغتها الخاصة، وتمثله دماً فى بنيتها يقويها وينميها.

وعلينا أن نتناول هذه المدنية الأوروبية التى لنا نصيب فى تكوينها معترف به يوم ردت مصر إلى أوروبا خزائن الحضارة الإغريقية المغلقة، ويوم ردت إليها مرة أخرى كنوز الحضارة الإسلامية المطمورة، علينا أن نتناولها اليوم تناول أصحاب الحق فيها المشتركين فى تأسيسها فنعطيها اللون المصرى المستقى من الروح المصرية والروح الإسلامية معا، ونخرجها مزاجا جديدا له عنوان معروف فى الفنون والعلوم والتشريع والحضارة على العموم.

فى التعليم، وفى التشريع، وفى الحياة اليومية، نحن فى حاجة إلى مزج هذه المقومات الثلاثة قبل أن نخطو خطوة واحدة فى سبيل الإصلاح الاجتماعى على غير أساس.

أما الأمراض الاجتماعية التى خلفها الاستعماران القاسيان، فجرعات قوية متتابعة من هذا المزيج كفيلة بشفاء أكثرها. وأما ما خلفته فى النواحى الاقتصادية والعمرانية فينبغى أن نسير فى خطوات مضادة لخطوات الاستعمار التركى، بأن نجعل الحكومة للمحكومين لا للحكام، وأن نديل للقرية من المدينة، ونرد للأولى اعتبارها وأموالها فى مشروعات التجديد والإصلاح.

وليس هنا موضع التفصيل فى هذه الشؤون. وكلها واضح معروف لا تنقصه إلا النية الصادقة والعزيمة المنفذة.

مجلة الشؤون الاجتماعية ٨/ ١٩٤١.

فى صميم الريف

جاذبية الأرض - عمق التقاليد - منطق البيئة

اعتدنا أن نفكر فى الإصلاح الاجتماعى، وأن نقترح المشروعات الاجتماعية، ونحن مطمئنون على مكاتبنا فى القاهرة، وكل ما نعتمد عليه فى التفكير وفى الاقتراح هو النظريات الاجتماعية التى نقرؤها فى الكتب والصحف، وهو الملاحظات التى تعن لنا عن حالة الطبقات المختلفة فى العاصمة، ثم هو بعد هذا وذلك ذكريات غامضة عن الريف، أو ملاحظات عابرة عمن نلقاهم فى الحين بعد الحين من أهل الريف.

والآن – وقد عنت لى جولة فى هذا الريف – أحس أن كل ما نفكر فيه ونحن فى مكاتبنا بالقاهرة، إنما هو عبث فى عبث، بل سخف فى سخف، وأن الريف الذى نريد إصلاحه ونزعم معرفتنا بما ينقصه من ضروب الإصلاح ونقترح له المشروعات المختلفة، هذا الريف بعيد عنا ونحن بعيدون عنه، لا يفهم أفكارنا ولا نفهم أفكاره، وإنه لينظر إلى مشروعاتنا واقتراحاتنا نظرة الاستغراب والتعجب المصحوبين بالسخرية لأننا لا نعرف شيئا حقيقيا عنه .

وأريد أن أطلقها صيحة مدوية يهتز لها من يشاء ويتندر بها من يشاء : نحن فى القاهرة غرباء، غرباء عن مصر. نحن أجانب عن حقيقة هذه البلاد، أجانب عن صميم هذا الوطن. نحن نختلس الجنسية المصرية اختلاسا ونروح ندعى أننا مصريون بينما الصلة منقطعة بيننا وبين مصر... مصر التى هى هنالك فى صميم الريف، مصر الخالدة فى ضمير الزمن، مصر الحقيقية، لا مصر المصطنعة الشائهة المزيفة التى فى القاهرة.

فإذا كنا جادين فى ادعائنا أننا نريد للريف الخير، ونفكر له فى الإصلاح، فلنعرف الطريق أولا إلى ضمير هذا الريف، ولنتعرف أولا إلى قلبه، ولن ننال ذلك ونحن جالسون فى مكاتبنا المريحة بالقاهرة، ولن نصنعه ونحن نتنفس فى جو القاهرة، ونحن نحيا هذه الحياة الصناعية المزيفة الغريبة على النفس المصرية، وعلى الطبيعة المصرية، وعلى البيئة المصرية.

الريف هنالك فى الريف ! ومصر أيضا هنالك، والمجتمع المصرى الذى نحاول علاجه، والأمراض الاجتماعية التى نطب لها، كل أولئك بعيد عنا ونحن بعيدون عنه، وكل مشروعاتنا ونحن بعيدون هى مشروعات مستعارة، كالوجوه التنكرية، وبينها وبين الواقع فرق ما بين الوجه التنكرى والوجه الطبيعى!

تعالوا أيها المصلحون الاجتماعيون هنا إلى الريف. عيشوا أيها المشرعون الاجتماعيون هنا فى مصر. ولا تأتوا - إذا جئتم - بعقلية القاهرة، ونفسية القاهرة، فإن الريف لن يفهمكم إذن ولن تفهموه، ولكن تعالوا إلى هنا لتندمجوا فى البيئة، ولتكابدوا مشقاتها، ولتفكروا تفكيرها. ثم بعد ذلك كله - لا قبله - ضعوا المشروعات لإصلاح الريف على أساس الواقع لا على أساس التقليد.

* * *

(١)

ها هى ذى عربة الديزل تقطع الطريق من القاهرة إلى أسيوط، ثم ها هو ذا القطار يطوى الأرض إلى سوهاج... ها هو ذا الوادى الخالد يتسع تارة ويضيق، ولكنه هو هو الوادى الأخضر الوديع المنساب كالنغمة الحلوة من الناى العميق!

وها هو ذا الغروب الرائع، وها هو ذا منظر الرواح. فالريفى وبهائمه وماشيته يؤلفون «موكب الرواح» من الحقول. ذلك الموكب الذى ألفه الوادى منذ مئات الأجيال. إنه هو هو لم يتغير ولم يتبدل منذ آلاف السنين.

أيها الوادى. إنك لساحر. أيتها الأرض إن لك لجاذبية، وإن هذا الفلاح لمشدود إليك منذ الأزل، وإنه لن يتخلص من هذا الوثاق، فإذا شاء المصلحون الاجتماعيون وإذا شاء المشرعون الاقتصاديون أن يفكروا فى طرق الإصلاح وفى وسائل الرخاء، فليبنوها على أساس هذه الجاذبية.

لقد لقينى الكثيرون ممن يحبوننى من أهل الريف فكانت أقصى أمنيتهم لى أن يكون لى زرع وجرن ومحصول... إن هذه الأمنية الساذجة لتصور مدى اعتزاز هؤلاء الناس بالأرض، ومدى سحر الأرض وجاذبيتها لهم. إنهم لا يتصورون أمنية أسعد ولا أكبر من الزرع والقلع! إنهم مخلصون للوادى، متفاهمون مع الطبيعة... إنهم مصريون !

وإنه ليجب أن نلتفت إلى هذا عند المفاضلة بين المشروعات الاقتصادية والعمرانية. يجب أن تكون المشروعات المتعلقة بالأرض وبالزراعة هى أول ما نفكر فيه لأنه يتفق مع هذا الحب الخالد للوادى، ومع هذه الجاذبية العميقة للأرض.

إن هذا الفلاح الريفى لن يهجر الأرض الحبيبة إلى أى عمل آخر إلا حين تنبذه هذه الأرض ولا تعود تعوله وتقوته، وإنه ليتركها حينئذ مرغما وهو يحن إليها مهما اشتغل بالصناعة وبالتجارة. وإنه ليعود إليها عند أول فرصة فيجب إذن أن نلبى رغبته وحبه بأن نحاول استصلاح أكبر مساحة نستطيع أن نستصلحها من أرض الوادى، وأن تكون المشروعات النيلية لتوفير المياه لهذا الاستصلاح فى مقدمة المشروعات. فأما إذا أردنا الصناعة فلنقدم الصناعات الزراعية على كل صناعة أخرى، فإنها ترتكن إلى أساس متين، وإلى حب دفين، فى نفوس المصريين.

والماشية ! إنها قرينة الأرض فى الجاذبية وعديلتها فى المحبة. إن جاموسة الفلاح وبقرته وجمله وغنمه هم أصدقاؤه. نعم وأعبر عنهم بضمير العاقل (هم) فإن الفلاح يعاملهم معاملة الأصدقاء والعقلاء، ويحس لهم فى نفسه ما يحس للأهل والأبناء.

فيجب إذن أن يكون لهذه الظاهرة أثرها فى مشروعاتنا. يجب أن نمهد لهذا الريفى اقتناء أحسن السلالات رويدا رويدا، وأن نلقحها ضد الأمراض مجانا، وأن نسرع بقانون التأمين على الماشية، فإن هذا التأمين هو تأمين لحياة الفلاح كلها، وحين يعرف هذا الفلاح أن بقرته أو جمله أو جاموسته مضمونة الحياة أو الثمن سيشعر بالاطمئنان على حياته وحياة أبنائه، وعلى رزقه ورزق عياله، ولن يذبح البهيمة المريضة ويبيع لحمها الموبوء فينشر الأمراض بين الآدميين، فإنه إنما يصنع هذا لأن بهيمته رأس ماله، فلينقذ منه ما يستطيع إنقاذه !

ويطول بنا الحديث حين نمضى فى استعراض المشروعات التى يمكن تقديمها والعناية بها على أساس المعرفة بجاذبية الأرض فى الريف، فنلخصه فى كلمتين اثنتين : الزراعة والصناعات الزراعية وما يتعلق بهما من مشروعات.

* * *

(٢)

ونحن سكان القاهرة – يخيل إلينا فى بعض لحظات الحمق والغرور – أننا نملك تغيير ما لا نحب من عادات مصر وتقاليدها، بحملة صحفية، أو إذاعة لاسلكية ...!

ألا ما أشد غرورنا نحن القاهريين ! إن التقاليد المصرية لأعمق من أن تؤثر فيها هذه الصيحات التى تذهب فى الهواء. إن مصر الحقيقية هى هذا الريف المتماسك القوى المؤمن بتقاليده إيمانه بالدين !

وإننا لنغيب عن هذا الريف الخالد بضع سنوات فيخيل إلينا أن الزمن صنع هناك شيئا وأننا سنعود إلى الريف فنجده قد تغير كثيراً أو قليلا. ثم نعود... فإذا الريف هو الريف : هادىء مطمئن، مخلد إلى عقائده وتقاليده، مؤمن بعاداته وشرائعه، فإذا نحن حاولنا أن نعيش هناك بعقلية القاهرة، وأن نعامله بتقاليد القاهرة، نظر إلينا فى عجب رفيق وسخرية خفيفة، ومضى فى طريقه هادئا مطمئنا، فما نلبث نحن أن نتخاذل، وأن نتضاءل، وأن تنطوى قاهريتنا ويتبخر غرورنا، ونعود نحن أيضا لتقاليد الريف ولأحكام الريف !

وقل ما تقول عن ضرر هذه الحالة وعن أثرها فى تأخرنا وجمودنا، وعن وعن.. فإن هذا كله لن يغير من الواقع شيئا، ولن يزحزح الريف عن اطمئنانه وهدوئه، ولا عن إيمانه بتقاليده.

وقل ما تقوله أيضاً؛ فلن تستطيع أن تنكر أن قوة الريف إنما تتمثل فى هذه الظاهرة، وأن مصر قد ابتلعت كل الفاتحين وكل الوافدين بهذه القوة نفسها، وأن عمق تقاليدها هو الذى حماها من الاندثار فى خلال عشرين قرنا قضتها فى ظلال الفاتحين من كل جنس ودين!

فعلى هذا الأساس ينبغى أن نبنى مشروعاتنا الاجتماعية: كل مشروع يعارض التقاليد العميقة مقضى عليه بالفشل مهما كان صالحا، ومهما كانت السلطة التى تسنده، ومهما كانت العقوبة التى تؤكده. وما هو إلا أن يصطدم بالصخرة الراسية المطمئنة حتى يذهب بددا، وتبقى الصخرة الراسية المطمئنة.

لقد كنت من أشد الداعين مثلا إلى سَن قانون بالكشف الطبى على الزوجين قبل الزواج. كنت متحمسا لهذا المشروع وأنا هناك فى القاهرة، أشاهد المجنونين والمصروعين والمسلولين، وأعلم بأنهم أبناء المرض والشذوذ، وأشاهد فتيات القاهرة وهن يسبحن فى الطرقات كالديدان ويرتدن كل مكان. فكنت حينئذ أنادى: يجب أن يكشف على الخطيبين قبل الزواج !

ثم جئت إلى الريف. فإذا هذا المشروع الذى كنت متحمسا له، حلم جميل، وخيال بديع. ولكنه لا يستطيع أن يثبت للواقع، ولا أن يقف للتقاليد!

أين هى الأسرة التى تعرض فتاتها على الطبيب ليقرر صلاحيتها للزواج، مهما تكن شدة العقاب؟ إنه لا وجود لهذه الأسرة، ولو شذت أسرة واحدة، لوقفت التقاليد العميقة فى الطريق.

وليقل من شاء كيف شاء : «هذا تأخر. هذه رجعية. هذا جمود» فسيذهب هذا القول فى الهواء، وسيتم الزواج بلا كشف طبى، وسيحتال على القانون، فإذا لم توجد الحيلة فسيخرق القانون، وليكن ما يكون!!!

أفلا سبيل إذن إلى الإصلاح الاجتماعى أمام التقاليد؟

هناك السبيل، ولكن على شرط ألا يصطدم بالتقاليد! وأن يكون العرف والدين مساعدين للقوانين. ومن الذى يعرف هذا العرف من القاهريين؟ ومن الذى يعرف الدين فى الريف كيف يكون ؟

أيها المشرعون: تعالوا إلى الريف قبل أن تتعبوا أنفسكم فى صوغ القوانين، ومن الريف، ومن تقاليد الريف، خذوا الاتجاه العام ثم صوغوا النصوص كما تشاءون !

(٣)

والبيئة هنا منطق لا سبيل إلى تجاهله. وهو منطق الواقع الملموس.

جلس معى شاب ريفى غنى يتحدث من نفسه فى سذاجه وطلاقة وهناك مستمعون كثيرون. قال ما معناه:«إن من نعم الله على أننى لا أعاف شيئا، وأن نفسى لا تتقزز من شىء. فلست كالآخرين الذين يرون مريضا أو قذرا يشرب من إناء فلا يشربون من ذلك الإناء، أو يسمعون أن هناك مريضا بمرض يعدى فيمتنعون عن زيارته... إننى أتوكل على الله، ونفسى لا تخشى شيئا من قدر الله».

فماذا قال السامعون؟ إنهم جميعا بلا استثناء، وفيهم الشيخ والشاب، وفيهم الغنى والفقير، قالوا بصوت واحد: «هذه نعمة من نعم الله عليك حقا! هذا شىء جميل ومريح! هذا فضل من الله!»

هذا منطق البيئة. البيئة التى تعجز المتحرزين عن التحرز. والذين عاشوا فى الريف يعلمون معنى هذا الكلام، فلن تستطيع أن تعزل مريضا عن بقية الأصحاء، لأن منطق البيئة لا يستسيغ العزل. ولن تستطيع التقصير فى عيادة مسلول، لأن منطق البيئة لا يقبل عذرك فى هذا التقصير. ولن تستطيع أن تتقزز من طفل قذر أو رجل أجرب أو مجذوم، لأن منطق البيئة لا يغفر لك هذا التقزز.

وما هو إلا أن تقيم فى هذه البيئة بضع سنوات حتى تطحنك طحنا، وتعجنك عجنا، وتحيلك ريفيا فى منطقه ومعاملته، لأن هذا هو منطق الريف!

ومن هذه الكلمات التى نقلتها لك من حديث هذا الريفى تستطيع أن تفهم كيف تنتشر العدوى، وكيف تنبذ نصائح الأطباء، وكيف تذهب إذاعات وزارة الصحة، وكيف تعم الأوبئة فى فترات متقاربة أو متباعدة.

والباب الوحيد المفتوح للإصلاح الاجتماعى والصحى من هذه الناحية، هو باب الوعظ الدينى. فهذا الريفى المصرى مفتوح السمع والقلب للدين ولدعوة الدين، وإن لم يكن فى ظاهره من المتدينين. وإن المصرى لأشد أهل الأرض استسلاما للتدين فى أعمق أعماقه، حتى لتجد هذا الاستسلام فى كبار المجرمين والمفسدين!

يستطيع الوعظ الدينى المثقف أن ينهض بالعبء إذن فى الريف المتدين، وهذا يلفت نظرنا بشدة إلى التقصير فى هذه الناحية وإلى القصور فيها كذلك، فالواعظ الدينى يجب أن يكون مثقفا عصريا عالما، وأن نبذل من العناية فى إعداده ما يبذل لأعظم مشروعات الإصلاح الاجتماعى فهو أساس هذا الإصلاح فى الريف.

* * *

أيها الوادى المنساب فى ضمير الأبد. أيتها الإرض العريقة فى مجاهل التاريخ. إننى أحبكما. أحبكما على الرغم من كل شىء.

وأما أنتم أيها المصلحون الاجتماعيون والمفكرون الاقتصاديون: فتعالوا هنا إلى الريف العريق، إلى الأرض الطيبة، إلى الوادى المقدس. ومن هذه البيئة العميقة خذوا مشروعاتكم وسنوا قوانينكم، وإلا فأنتم خياليون أو هازلون!

مجلة الشؤون الاجتماعية ١٩٤٣/٩.

مباهج الحياة

عنصر أصيل فى الإصلاح الاجتماعى

«هذا بحث طريف فى مباهج الحياة التى تنقص المجتمع المصرى. وقد استطاع الكاتب الفاضل أن يعين مكان الداء كما استطاع أن يصف الدواء فى رشاقة وفطنة وذكاء. ونحن نتحف قراءنا بهذا البحث الطلى الممتع الذى تغلب عليه روح الحظ والطيرة رجاء أن يجدوا فيه علاجا لحالة الكآبة العامة التى تغشى مجتمعنا المصرى».

المحـــــرر

نحن فى حاجة إلى حظ كبير من الفرح، لأننا فى حاجة إلى حظ كبير من الحياة وإلى حظ كبير من سلامة الفطرة وصحة الشعور، وهما أكبر مقومات الحياة.

وحظنا نحن المصريين من الحياة الحقيقية ضئيل، لأن حظنا من الفرح ومن المباهج الفردية والاجتماعية ضئيل.

وإنما يصح هذا القياس، لأن الفرح الإنسانى ظاهرة نفسية وعقلية تقابل فى الحيوان ظاهرة القفز والوثب، وفى الطير ظاهرة السقسقة والغناء، وفى النبات ظاهرة التفتح والازدهار، وهذه الظواهر جميعا دليل الحيوية والصحة فى الأحياء.

* * *

ولكن أى أنواع الفرح نحن فى حاجة إليه ؟

إنه لا يعنينا الفرح الحيوانى الذى مظهره التهريج، ولا فرح اليأس الذى مظهره المجون. وإنما أسمينا هاتين الظاهرتين فرحا من قبيل التجوز فى التعبير. فالفرح - كما قلت - ظاهرة نفسية وعقلية. وبهذا يخرج من الحساب ذلك التهريج الظاهر فى حياتنا العامة، كما يخرج من الحساب ذلك المجون الظاهر فى حياتنا الفردية، لأن عمل النفس والعقل فيهما ضئيل، ولأنهما يختلفان فى مبعثهما اختلافا جوهريا عن مبعث الفرح الصحيح، وينبعان من منبع أبعد ما يكون عن نبعه الرائق المعين.

ينبع الفرح الإنسانى من الطلاقة والتحرر من قيود الحاجة والضرورة، هذه القيود التى

تقرب الإنسان من الحيوان فى خضوعه للضرورات، وينبعث من الشعور بالاكتفاء وبعنصر زائد عن هذا الاكتفاء، وهو الفضلة المدخرة من القوى الداخلية فى النفس بعد أن ينفق منها الفرد أو الجماعة ما يقوم بالحاجات والضرورات.

فمن أين ينبع التهريج وينبعث المجون؟

ينبع التهريج فى حياتنا وحياة الشعوب والأفراد من منبع الضغط على اختلاف ألوانه، لا من منبع الحرية، فهو ثمرة للكبت لا للطلاقة. وينبعث المجون سخطا على الحياة لا رضى عنها، واستهانة بها لا اعتزازا بقيمتها، وإصغاراً لشأن الكون لا إكبارا لما فيه من متعة أو جمال.

* * *

نحن فى حاجة إذن إلى حظ من الفرح الإنسانى الراقى، لأننا فى حاجة إلى حظ من الحياة الصادقة والفطرة السليمة.

ولكن أهذا كل ما ينقصنا من ألوان الفرح ؟

الواقع أن حظنا كذلك ضئيل حتى من الفرح الحيوانى الذى يدل على سلامة البنية وصحة الشعور واكتفاء الروح. والحرمان من هذا اللون ربما كان أخطر وأوغل فى العلة، لأننا بهذا الوضع لا نرتقى فى سلم الصحة حتى إلى مرتبة الحيوان!

* * *

والآن. ليسأل كل منا نفسه: كم مرة يضحك فى اليوم أو الأسبوع أو الشهر ضحكة مشرقة مبعثها الشعور بالفيض النفسى الزاخر وبالطلاقة الحرة والتخفف من قيود الحياة؟

بل ليسأل نفسه: كم مرة يضحك فى اليوم أو الأسبوع أو الشهر، ضحكة مبعثها الحيوية الجسمية والشعور براحة البدن واكتفائه وخلوه من العوائق والمنغصات ؟

ثم تعالوا ندخل البيت المصرى فى المدينة، فماذا نحن واجدون فيه من مباهج الحياة المنزلية، ومن مظاهر المرح المشتركة، بل من مظاهر المشاركة الوجدانية فى أبسط صورها بين أفراد المنزل الواحد؟

ولنذهب إلى الريف الحزين المظلم الأرجاء ولنبحث عن مظاهر الفرح هناك فى أى مكان. أنحن واجدون منها شيئا ولا سيما فى هذا الزمان ؟

لقد كانت للريف المصرى مباهج كثيرة قبل نصف قرن، ولقد بقى منها أثر إلى ربع قرن، وكان أهمها حفلات سباق الخيل ولعب العصا، ومواسم الحصاد، كما كان الريف يجد له متنفسا فى ليالى رمضان الساهرة وفى الموالد المنيرة. أما اليوم فقد طمس الفقر والإعياء على كل مظاهر الابتهاج.

ثم لننظر بعد المدى بين مباهج عيد الميلاد وعيد رأس السنة الميلادية عند القلة القليلة من

الأجانب الحالّين فى ديارنا وبين مباهج أعيادنا التى تشترك فيها الملايين، إن صح أن هناك مباهج فى هذه الأعياد.

ولنوازن بين مباهج الحياة المنزلية فى البيوت القليلة المتناثرة بيننا للنزلاء وبين ذلك الكمد الكتوم، والنفرة الموحشة فى أرجاء بيوتنا المصرية الكئيبة.

إننا نقضى أعيادنا على المقاهى نتطلع فى شبه ذهول للرائحات والغاديات. والعيد القومى الوحيد الذى نحاول أن نبتهج به وهو عيد الربيع «شم النسيم» نهبط فيه إلى الاستهتار الماجن لأننا لم نعرف بعد كيف نفرح فرح الآدميين.

إن هؤلاء الإفرنج يفرحون كثيرا لأنهم يعملون كثيرا وينتجون كثيرا ويشعرون بقيمة الحياة فيتطلعون إلى مثل عليا تملأ فراغها وترفع مستواها ويحققون كثيرا من هذه المثل.. فيفرحون أما نحن فلا نفرح لأننا لا نعمل، وإذا عملنا فبغير حمية ولا إقبال ولغير ما غاية مرسومة ولا إيمان بالحياة.

وكما يصح هذا القول وذاك يصح عكسهما تماما: فهم يعملون بجد لأنهم يفرحون، ونحن نعمل فى سأم لأننا مكتئبون.

ويوم نعرف كيف نفرح فرحا حقيقيا سنعرف كذلك كيف نعمل عملا جديا فندرك يومئذ قيمة الحياة ولذة الطموح.

لهذه الكآبة الغاشية فى مصر أسباب كثيرة أهمها: الوراثة التاريخية وسوء فهم التعاليم الدينية، وفقدان الاستقلال حقبة طويلة، ومحطة الإذاعة اللاسلكية، والفقر والظلام، واحتجاب المرأة الفاضلة عن المجتمع المصرى، وطابع الحزن الذى يغلب على ألحاننا وأغانينا والتفكك العائلى والاجتماعى ونقص وسائل التسلية.

وبعض هذه الأسباب لا حيلة لنا فيه، ولكن بعضها من صنع أيدينا وفى استطاعتنا إزالته أو تخفيفه، فلنأخذ فى شرح هذه الأسباب شرحا مختصرا إذ كان الحديث المفصل يستغرق رسالة مطولة، لا فصلا فى مجلة.

* * *

الميل إلى الحزن والاسترسال فيه ظاهرة بارزة فى حياة مصر القديمة، فالتفجع على الموتى وطول مدة الحزن وشناعة مظاهره وبروز معالم الحداد، كل هذه حالات ملموسة فى حياة أجدادنا زمن الفراعنة وقد ورثناها عنهم ولا زلنا نعلك هذه الأحزان فى الريف علكا كلما مات عزيز، ونستعين بالنادبات على إذكاء اللوعة والأسى فى النفوس، ونبالغ فى لبس السواد ونحافظ على كل ما يذكرنا بأننا فى محزنة وفى كل ما يسبغ علينا لباس الشجن والكآبة كأننا راغبون رغبة مقصودة فى هذا الشعور.

ثم نعود إلى احتفالات القدماء بالأعياد والمواسم، وإلى أغانيهم فى هذه الاحتفالات فنرى

أنهم يحرصون على تذكر الموت والموتى كلما استخفتهم عوامل الفرح أو خافوا أن يستخفهم، فمع عظمة الاحتفال بالحياة فى «طيبة الأحياء» إبان الأعياد لم يكونوا ينسون أن يحتفلوا عقبها بالموت فى «طيبة الأموات» على الضفة الأخرى للنيل، وهكذا كانت أناشيدهم بالفرح، لا تخلو من شارة للموت ومن طابع للحزن.

وها نحن أولاء على سنتهم نزور موتانا فى الأعياد ونحيى أول العيد بين القبور!

وما من شك أن لهذه الوراثة أثرها فى اكتئابنا الخفى الذى قد تخفيه ضحكة الاستهتار أو ضحكة التسلية التى نراها فى الوجوه فنحسبها تنبع من منبع الفرح الأصيل.

ولكنا أسوأ حالا من القدماء، فقد كان لهم من العزة القومية ومن فتوة النشوء ما يجعل فرحهم ولو فى ساعات قصيرة فرحا حقيقيا، أما نحن فقد ورثنا الكآبة ولم نرث الشق الآخر فى حياة القدماء.

* * *

ومصر الإسلامية التى قامت على مصر الفرعونية لم تنس أديانها وتقاليدها القديمة وقد اندس الكثير من القديم فى الجديد وشاع فى طياته، ولكنه ترك أثرا بارزا، ومن هنا أسأنا فهم بعض التعاليم الدينية الإسلامية متأثرين بطبيعتنا الأصلية واخترنا منها ما يناسب هوى هذه الطبيعة، مغفلين الجانب الآخر من تلك التعاليم.

فالدين فى وهمنا لا يناسب المرح والبهجة، ولا يتفق مع الاحتفال بالحياة والتهيؤ لها والاعتداد بها. ولكننا لا نلقى بالا إلى قول القرآن «ولا تنس نصيبك من الدنيا» وقوله «يابنى آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد».

وما كان للقرآن؛ وهو دستور اجتماعى للحياة أولا وقبل كل شىء؛ أن يغفل مثل هذه الدعوة إلى التمتع بالحياة والاحتفال بزينتها بجانب دعوته إلى عدم الإسراف فى الاعتداد بها. لأن أهم ظاهرة فى الإسلام هى الاعتدال والموازنة بين العناصر المختلفة الضرورية للحياة الفاضلة.

على أن الإسلام ليس دينا جامدا، إنما هو دين مرن يحتمل السير به فى مختلف الأحوال. فإذا كان هذا الدين فى نشأته قد واجه قوما يعتزون بآبائهم وأجدادهم ويتفاخرون بأموالهم وجاهتهم فأصغر من شأن هذه المظاهر، ودعا دعوته إلى تصغير الحياة الدنيا ليوجه الاعتدال والاتزان فى نفوسهم، ويهيئها للخير والهدى الذى جاءهم به فنحن اليوم فى دور قد استهنا فيه بالحياة وأصغرنا قيمتها، فأصبحنا بحاجة إلى قسط كبير من احترامها لنرتفع بها عن مستوى الاستهتار الذى تلج فيه، ولنقوى أنفسنا فى عصر القوة وإلا فماذا يدعونا إلى العمل والجهد إذ احتقرنا الحياة واستصغرنا شأنها؟

وهذه تبعة ثقيلة ملقاة على عاتق رجال الدين وعلى الوعاظ منهم بشكل خاص، فعساهم يغيرون نغمة الأسى المصطنع، وينسون مؤقتا ازدراء الحياة والحط من شأنها في هذه الظروف.

ومتى أحببنا الحياة واحترمناها وجدنا في نفوسنا عناصر كثيرة للفرح الإنساني الأصيل.

* * *

ولم تكن الوراثة التاريخية والتقاليد لتترك مثل هذا الأثر العميق في نفوسنا، لو لم تهن الحياة علينا لسببين أساسيين، هما فقدان الاستقلال ردحا طويلا من الزمان، وسوء الحكم الذي ترتب على هذا الفقدان. فلقد كان الأول آفة العزة القومية، وكان الثاني آفة العزة الفردية، ومتى سلب الإنسان نعمة الشعور بهاتين العزتين فقد سلب نعمة الحياة الطليقة وانحط مستواه النفسي إلى ما يقرب من عالم الحيوان.

ومتى قلنا إن الفرح الإنساني ينبع من الطلاقة والتحرر من القيود، أدركنا ما يبقى للمصري من هذا الفرح بعد أن يذكر أنه فقد احترامه الدولي واحترامه الفردي حقبا طويلا من الزمان. وقد نبعت النكتة المصرية المشهورة من منبع الكبت والضغط، للتنفيس والترويح عن النفس المكبوتة من كل جانب، وكانت في أحيان كثيرة نوعا من المقاومة للحكام، إذ كان الشعب المغلوب على أمره يتسلى بتوجيه النكات إلى حكامه، ويرضى نفسه بعض الإرضاء بهذه المقاومة المأمونة.

فليست النكتة المصرية إذن إلا مظهرا للكمد المكتوم لا للفرح الطليق.

والآن وقد زال هذان السببان – والحمد لله – فيجب أن نجتهد في تمكين الاعتزاز بالاستقلال والحرية الشخصية ما استطعنا، لنستطيع أن نحيي هذه النفوس الذابلة، ونطلقها تمرح مرح الأحرار من الآدميين.

* * *

ولقد ساعد هذه العوامل المتقدمة ومكن لها عامل آخر أشمل منها جميعا ذلك هو الفقر الذي ينوء به كاهل ثمانين في المائة على الأقل من أفراد الشعب ولن يجتمع الفقر والفرح رغم كل ما يحاول الشعراء أن يتخيلوه من سعادة في حياة الفقراء.

الفقر كمد وحزن ومدعاة إلى الكمد والحزن. هذه حقيقة لا سبيل إلى المكابرة فيها، ولن يستطيع الفقير أن يخلو إلى الفرح وهو جائع مريض مكدود، فالحيوان نفسه لا يرتع أو يقفز وبطنه خواء.

فكل محاولة لإغناء هذا الشعب ومقاومة حدة هذا الفقر الأسود الذى يغشاه هى محاولة فى بث عوامل الفرح فى النفوس ومقاومة هذه الكآبة الغاشية.

وتتصل بالفقر فى الريف أو تنشأ عنه ظاهرة الظلام. فالإنارة فى القرية المصرية ضعيفة جدا أو هى فى حكم العدم سواء فى المنازل أو الطرقات، إذ تخيم الظلمة الحالكة منذ غروب الشمس، بل تسدل حجابها على كثير من المنازل قبل غروبها نظرا لقلة النوافذ فى هذه الكهوف التى يأوى إليها الأحياء كالأموات.

وقد لا يلتفت الكثيرون إلى علاقة النور بالحالات النفسية؛ ولكن العلاقة مع هذا أوضح من أن تذكر، فالنور من الناحية الفسيولوجية ينبه خلايا الجسم وينشطه، والضحك ظاهرة من ظواهر النشاط النفسي والجسدى بطبيعة الحال.

هذه الظلمة التى تخيم على الريف تحمل فى طياتها الكآبة وشعور الانقباض والانكماش، فإذا انفرجت قليلا فى أيام رمضان وفى الموالد والأفراح التى يكثر فيها النور وتوقد المصابيح الكبيرة، انطلق الأهلون ينقلون فى القرية وانفرجت أساريرهم، وتغيرت حالتهم النفسية تغيرا محسوسا.

فلتحاول الحكومة أن تنشر النور فى القرية وأن تبدد هذه الظلمة قدر ما تستطيع بوضع مصابيح البترول الكبيرة فى الشوارع. وكل مبلغ فى هذا السبيل لن يضيع هباء، لأنه سيدخل السرور والنشاط على نفوس الملايين.

وما من شك فى أن الحكومة تعلم أن هذا النور يقلل من الجرائم ويعوضها أضعاف ما ستنفقه من قروش.

* * *

وسيعجب الكثيرون – ولعلهم سيضحكون أيضا – حين أقول لهم أن محطة الإذاعة اللاسلكية جاءت سببا من أسباب الغم والكآبة فى الحياة المصرية؛ فأنا أفسر لهم هذا اللغز العجيب.

كان لاحتجاب المرأة أثره فى الأغانى والموسيقى المصرية. وكان أثرا سيئا ولا ريب، فقد عادت الموسيقى وعاد الغناء ترديدا لصوت الغريزة الحبيس، ونداء للحس المكبوت. وياليته بقى نداء الحيوان السليم للحيوان السليم، بل انحط إلى درجة النداء الجنسى المريض المهزول المصطنع الذى ينقصه حتى جمال الصدق فى تصوير غريزة الحيوان السليم.

وكان هذا الشر قاصرا على حفلات الغناء، وعلى الاسطوانات يذيعها الحاكى فى دائرة ضيقة، فلما أنشئت محطة الإذاعة وصل النداء إلى كل بيت وكل سمع، وتعالت أنات المرضى التى يذيعها المطربون وتذيعها المطربات فوصلت إلى كل حجرة وكل أذن، وتغنى بها الجميع فزادتهم مرضا على ماهم فيه من توعك واضمحلال.

ليس لدينا قطعة موسيقية واحدة ولا أغنية مصرية واحدة حتى اليوم تحمل طابع الصحة وترتفع عن نداء الجنس المريض.

وأكثر من ذلك أنه ليس لدينا حنجرة واحدة مستعدة لإخراج نبرة الفرح أو نبرة النشاط والصحة إذا عزت علينا نبرة السمو والتحليق، ولم يتبق عندنا من المغنين من يصلح لترديد نغمة واحدة من نغمات الإحساس السليم. وطالما شكونا التأليف والتلحين، ولكننا لم نلتفت إلى ظاهرة عجيبة فى أصوات مطربينا ومطرباتنا وهى أن حناجرهم وحناجرهن لم تعد صالحة إلا لإخراج النبرة الكئيبة والصوت الحزين.

وأشد مالاحظت هذا فى الأغانى الوطنية التى راجت فى هذه الأيام، وفى أناشيد أفراح الزفاف الملكية وأناشيد الأعياد. فالألفاظ والمعانى فى الأولى قوية صاخبة، وفى الثانية ضاحكة باسمة، ولكنها خرجت من حناجر المطربين والمطربات ميتة هامدة حزينة، تقطر منها الدموع وتشيع فيها الأنات ويطل منها الوجع الدفين.

وهذه نكبة على روح الفرح والبشر لأن الموسيقى والغناء يفعلان فى الكيان النفسى مالا تفعله جميع التعاليم.

* * *

وننتقل الآن إلى سبب كامن فى بيوتنا ومجتمعاتنا، ذلك هو التفكك الملحوظ بين أفراد الأسرة الواحدة وبين أفراد الأمة كلها. وساعة واحدة يقضيها المرء فى بيت إفرنجى يراقب عواطف الحب والمودة الواضحة بين أفراد البيت الواحد، ويلاحظ مظاهر المشاركة الوجدانية واجتهاد كل فرد أن يدخل السرور على نفوس الآخرين بحكاية أو لعبة أو حركة ساعة واحدة تكفيه لإدراك ما قد حرمنا منه فى بيوتنا. هذه البيوت المتفرقة الأجزاء المفككة الأوصال التى يهرب الكثيرون منها إلى القهوة والنادى هروب اليائسين.

فإذا عدونا البيت إلى المجتمع راعنا ذلك الانحلال وهذا التفلت من الأواصر الاجتماعية وظهور الأحاسيس الفردية على أحاسيس الجماعة. ولست أرى أن هذه مشكلة سهلة الحل فليحاول كل فرد منا أن يكون مبشرا فى بيته بتعاليم الأسرة الجديدة؛ ولنختلط بالإفرنج ما

استطعنا، ولنقرأ ما كتب فى لغاتهم من وصف للبيت الإفرنجى ومباهجه، ثم لنحاول فى صبر طويل محاكاتهم فى إحياء بيوتنا وبث روح الفرح والنشاط بين جدرانها، ولعلنا نوفق بعد عمر طويل.

وما من شك أن وسائل التسلية فى المجتمع منقوصة نقصانها فى البيت، وما دمنا فى طور نعتمد على الحكومة فيه اعتمادا كبيرا، فلتحاول الحكومة ممثلة فى وزارة الشؤون الاجتماعية أن تخلق وتنظم كثيرا من المواسم والمهرجانات الفرحة النشيطة. ولتضف إلى الاحتفال بالمولد والمحمل ووفاء النيل الاحتفال بمواسم أخرى، فلتحتفل بعيد الربيع (شم النسيم) وبموسم الحصاد، موسم جمع القطن على مثال ما تصنع بعض الممالك الأوروبية. ولنقم مسابقات كثيرة للزوارق ومعارض الزهور.

ولتقم إلى جانب وزارة الشؤون الاجتماعية هيئات أخرى ولجان تجعل من همها الإكثار من المباهج الاجتماعية والتجديد فيها والابتكار فى كل مناسبة من مناسبات العام. حيث يتاح الاشتراك فيها لأكبر عدد ممكن من الشعب المحروم.

ولنذكر دائما أن كل ابتسامة ترف على الشفاه، وكل ضحكة ترن بها الحناجر، إنما هى قطرات من الدم النقى فى عروق الأمة وصيحات إلى العمل المنتج ودعوات إلى السمو والطموح.

مجلة الشؤون الاجتماعية ٣ / ١٩٤٠.

دستور الإصلاح الاجتماعي:

المجتمع الصالح هو المجتمع المتوازن

وظيفة «وزارة الشئون الاجتماعية» كما حددها مرسوم إنشائها هي إيجاد «المجتمع الصالح»، وهو تعبير مختصر يحمل وراءه مهمة ضخمة تكاد تبلغ درجة المعجزات الخارقة التي تدخل في مقدور القوة الخالقة، وتكاد تعجز عنها قوى البشر، بالنظر إلى حالة المجتمع المصري الحاضر، وما يعتوره من أمراض وعلل، تؤثر كل واحدة منها في الأخرى وتتأثر بها، مما يجعل من الصعب علي المصلح الاجتماعي أن يعين نقطة البدء بالإصلاح؛ ويجعل الاهتداء إلى نقطة البدء مرحلة هامة من مراحل العمل المطلوب.

ومنذ إنشاء هذه الوزارة، بل من قبل إنشائها، أخذ بعض المفكرين والمصلحين يتعمقون عيوب المجتمع المصري، ويتتبعون أمراضه واحدا واحدا، ويحاولون تشخيص هذه الأمراض وتجسيم تلك العيوب، والتخويف من عواقبها ومضاعفاتها؛ وحاول بعضهم أن يجد دواء وأن يصف علاجا لما يصوّره من عيوب وأمراض.

وكان هذا كله جهدا مشكورا، وجزءاً من وظيفة الإصلاح الاجتماعي، ولا سيما حين يضاف إليه بعض المجهودات العملية التي همت بها وزارة الشئون الاجتماعية كالمراكز الاجتماعية، أو همت بها الهيئات الاجتماعية المختلفة في خارج دوائر الحكومة، كتجربة جمعية الدراسات الاجتماعية في المنايل وشطانوف. وتجارب رابطة الإصلاح الاجتماعي في دار كفالة الطفل ودار كفالة الفتاة... وتجربة الجمعية الزراعية الملكية في بهتيم... أو همّ بها أفراد تدفعهم غيرتهم الإنسانية إلى مزاولة بعض النشاط الإصلاحي في دائرة خاصة أو عامة كتجربة موسيو رزبيني في عزبته...

ولكنني أخشى أن أقول: إن هذه الجهود تكاد تضيع سدى أو تؤتي ثمرتها ناقصة لأنها لم تصبح برنامجا مرسوما ولم تحدد لها أهداف معينة، ولم تتساوق وتتناسق جميعها نحو هدف واضح يعمل له الجميع، وتقاس بمقياسه جميع الخطوات والجهود.

ذلك أن تصوير العيوب وتشخيص الأمراض كل منها على حدة واقتراح العلاج الشافى لكل منها لا يكفى لإيجاد المجتمع الصالح، وقصارى ما يصل إليه أن يخفف حدة بعض العلل التى تنخر فى هذا المجتمع، وأخشى ما نخشاه أن يكون العلاج الذى يصل إليه المصلحون مجرد مسكن وقتى لعلل مزمنة، لا تلبث أن تتضخم وتأخذ فى الظهور من جديد.

لابد إذن من برنامج، ولابد كذلك من خطة لتحقيق هذا البرنامج؛ وهذا وذلك لا يكونان إلا بعد مرحلة أخرى تسبقهما، وهى تحديد معنى «المجتمع الصالح» الذى نريده، ووضع تصميمه، كما يضع المهندس تصميم مشروعه، وكما يضع الفنان تصميم تمثاله أو لوحته أو قصيدته !

وضع هذا التصميم ليس عملا ثانويا - كما قد يخيل للبعض - فهو فى حاجة إلى مجهود ضخم ليس أضخم منه إلا مجهود التنفيذ، وفى حاجة إلى ملاحظة ظروف ومناسبات لا تحصى، وإلى استجماع إحصاءات ومعلومات ليست بالقليلة ولا الميسورة، وفى حاجة إلى كفايات متنوعة وإلى بصائر نافذة فى مختلف الشؤون.

وعلى سبيل المثال نذكر بعض العوامل التى تتدخل فى وضع هذا التصميم «لمشروع المجتمع الصالح» فليس هو فى حقيقته إلا «مشروعا» ضخما هائلا متشعب النواحى متعدد الجوانب، «مشروع» بأصدق ما فى الكلمة من معنى، وليس استعمال هذه اللفظة مجازا غير واقع!

إن طاقة البلد المالية، ووضعه الاقتصادى، وموقفه السياسى. وإن توزيع الثروة فيه، وتاريخه الاقتصادى، وماضيه وحاضره الدينى والعقلى والقانونى. وإن الاتجاهات العالمية فى الاجتماع والاقتصاد والسياسة، والتيارات الإنسانية التى يتمخض عنها الحاضر، والأهداف التى يخطو العالم نحوها من وراء المقدمات الحاضرة... إن هذا كله بعض ما يتحتم الفحص عنه والإمعان فيه، قبل وضع التصميم النهائى لمشروع المجتمع الصالح فى مصر.

فهذا المشروع - ككل المشروعات - سيحتاج فى تنفيذه إلى مال، وطاقة البلد المالية هى التى تحدد مدى «التصميم» والزمن الذى ينفذ فيه، حتى لا يقف المال دون تنفيذه كما وقف فى سبيل عدة مشروعات اجتماعية وصحية وتعليمية تعب واضعوها فى صوغ برامجها فى خلال عشرات السنين الماضية.

يقول مسيو «مرسيل ڤانسينو» رئيس مجلس إدارة البنك العقارى المصرى فى مقالة قيمة نشرت ترجمتها بهذه المجلة :

«إن بين إعراب الشارع عن أمنيته وبين تقرير الإجراءات وتنفيذها وتعوّد اتباعها تقوم العراقيل وتمر الأعوام، فقد كانت مسألة تزويد البلاد كافة بالمياه الصالحة للشرب أمنية ولاة الأمور من زمن طويل، فقد سمعنا فى سنة ١٩٣٧ أنه قد قدر لنفقاتها ستة عشر مليونا من الجنيهات توزع بالطبع على عدة سنوات وقيل فى سنة ١٩٣٨ إن هناك ٤٠٠٠ قرية محرومة من هذه المياه، وتوقعوا أن تصبح هذه القرى كلها فى سنة ١٩٤٢ مزودة بالمياه الصالحة للشرب ولو من الآبار» !

ثم يقول:

«لقد قالوا وكرروا القول: إنه يجب تجفيف المستنقعات والبرك التى هى مصدر العدوى، وقد أعلن رسميا فى سنة ١٩٣٧ إن هناك ١٠٫٠٠٠ فدان يجب تجفيفها وأنه يلزم لهذا العمل أربعة ملايين من الجنيهات، ثم قرأنا فى تصريح لوزارة الصحة العمومية فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ أنه لم يردم من عشرة الآلاف المذكورة إلى ذلك التاريخ سوى ٢٨٠ فدانا» !

ثم يمضى فى تعديد مثل هذه المشروعات التى وضعت ولم يوضع لها الرصيد المالى المطلوب، فكانت نهايتها كنهاية هذين المشروعين، ولو شئنا نحن أن نعدد الكثير من أمثالهما ما احتجنا إلى أكثر من الرجوع إلى خطب العرش المتوالية من سنة ١٩٢٤ إلى اليوم، فسنجد فيها عشرات المشروعات التى نفضل أن نسميها «أمنيات»! وسنجد السبب الرئيسى فى وقفها جميعا هو عدم مراعاة قدرة البلاد المالية.

والوضع الاقتصادى للبلد وموقفه السياسى من أشد المؤثرات فى مقدرته المالية وفى مشروعاته لاستنباط الموارد الجديدة أو تحسين الموارد الحالية؛ فهما من هذه الناحية فى حاجة إلى الدراسة عند وضع التصميم النهائى لمشروع المجتمع الصالح. ونضرب المثل على تحكم كل من الوضع الاقتصادى والموقف السياسى فى المقدرة المالية بأمرين اثنين :

أولهما أن اعتمادنا على الزراعة وعدم نموّ الصناعة نموًا كافيا واستخدام معظم الأموال فى العقارات ذو أثر حاسم فى تحديد قدرة البلاد المالية، كما أن مصاعب الهجرة إلى السودان مثلا وهو شطر البلاد الأعلى ذات أثر قوى فى تحديد هذه المقدرة؛ وكلا الأمرين يتدخل فيه موقفنا السياسى تدخلا فعالا. وهكذا تتداخل المسائل المالية والاقتصادية والسياسية تداخلا تشتبك فيه الأسباب والمسببات، ويحسن الفحص بدقة عن دخائله قبل التورط فى الأمنيات الخيالية المحبوبة !

أما دراسة توزيع الثروة بين السكان والعوامل التاريخية والحاضرة التى تؤثر فى هذا التوزيع فهى كذلك أمر واجب قبل وضع التصميم النهائى للمشروع، فكل إصلاح اجتماعى موقوف على الإصلاح الاقتصادى، ولا سيما فى بلد كمصر تنشأ أمراضه الاجتماعية كلها من الفقر المدقع الذى يجثم على صدور تسعة ملايين من السكان، بل صدور اثنى عشر مليونا منهم، فالطبقة المتوسطة لا تزيد على ثلاثة ملايين والطبقة العليا لا تكاد تبلغ المليون، والباقون هم من الفقر والعوز بحيث يتعرضون لكل العلل الاجتماعية المزمنة.

وتوزيع الثروة والعوامل التاريخية فى هذا التوزيع، يتبعها فى مصر توزيع النفوذ وتحديد ما يستطيعه الإصلاح الاجتماعى من التنفيذ؛ ولا سيما حين يستتبع هذا التنفيذ – وهو مستتبع حتما – تحميل الطبقات الموسرة بعض التضحيات وإعفاء الطبقات الفقيرة من بعض التكاليف على مثال ما وقع فعلا فى الميزانية الجديدة، وهى الخطوة الأولى فى هذا الطريق الذى سارت فيه أمم العالم المتحضر إلى نهايته الطويلة – فدراسة هذا التوزيع ضرورية عند وضع البرامج الإصلاحية، حتى لا تقف قوة المال وقوة النفوذ فى طريق هذه البرامج فى داخل الدوائر الرسمية وخارجها. وأنه لمن المغالطة الفاضحة أن نزعم أن الأثرياء وأصحاب رءوس الأموال سيقفون مكتوفى الأيدى أمام ما يمس بعض مصالحهم التى اعتادوا المحافظة عليها إلى أقصى الحدود.

كذلك يؤثر تاريخ البلد الدينى والعقلى والتشريعى فى نوع التصميم الذى يوضع لإصلاحه، فالحاضر وليد الماضى، والمستقبل جنينهما معا؛ وكل تصميم للمستقبل لابد من ملاحظة هذه العوامل فيه، إذا أريد له أن ينفذ فى ظل نظام ديمقراطى أساسه الإقناع والاقتناع ومراعاة التدرج لا الطفرة التى تتبعها النظم الديكتاتورية فتلقى كثيرا من المقاومة والاصطدام بموروثات الشعوب الدينية والعقلية والتشريعية.

وهذه العوامل تتفاعل فيما بينها، كما تتفاعل أيضا مع العوامل المالية الاقتصادية والسياسية التى سبق الحديث عنها فتؤثر فيها وتتأثر بها. وعلى سبيل المثال نذكر أن الموروثات الدينية والعقلية والتشريعية هى التى تحدد طرق النشاط الاقتصادى وطرق التنافس العملى، كما تتدخل تدخلا مباشرا وغير مباشر فى تحديد البرامج التعليمية والثقافية، وهذه بدورها تعدّل فى تلك المورثات وتحور فى طرائق النشاط الاقتصادية؛ وهذه بالتالى تؤثر فى توجيه التشريع والتعليم وتتحكم فى الأوضاع الاجتماعية... وهكذا ندخل فيما يسمونه الدور والتسلسل حين نحاول تتبع المؤثرات المختلفة وتفاعلها فى المجتمع.

أما دراسة التطورات العالمية والاتجاهات الإنسانية، فلا تقل ضرورة فى وضع «تصميم المجتمع المصرى الصالح» عن دراسة العوامل الداخلية التى سبقت الإشارة إليها؛ فمصر ملتقى الشرق والغرب، وطريق العالم منذ أقدم عصور التاريخ لا تستطيع الحياة إلا إذا كانت منسجمة مع التيار الإنسانى كله. والواجب إذن أن تلقى بالها إلى اتجاه هذا التيار فى المستقبل القريب والبعيد من النواحى الاقتصادية والمالية والاجتماعية؛ ومن الناحية السياسية كذلك لما للسياسة من تأثير فى تلك النواحى جميعاً.

والعالم كله يهدف الآن إلى التضامن الاجتماعى، وإلى العدالة فى توزيع المغانم والمغارم، وإلى تقريب الفوارق بين الطبقات، وإلى التعادل بين الجهد والجزاء، وليس بالقليل الدلالة توجه حزب العمال الإنجليزى إلى المبادىء الاشتراكية وتوجه النظام الدكتاتورى الألمانى إلى الاشتراكية الوطنية، وتوجه الاقتصاد الأمريكى إلى البرنامج الذى أعلنه الرئيس روزفلت لمكافحة التضخم والذى يقضى بجباية ضريبية قدرها ٩٩ فى المائة فى بعض الحالات !

فهذه الاتجاهات المتوافقة تقريبا فى بلاد مختلفة الأوضاع والنظم، تعنى أن هناك اتجاها عالميا جديدا لا يحسن بمصر أن تبقى ناشزة فيه أو بمعزل عنه.

ويكفى هذا المثال وحده لبيان ما نعنيه بدراسة الاتجاهات الإنسانية عند وضع «تصميم المجتمع المصرى» !

* * *

تلك الدراسات جميعها واجبة، وهى عمل ضخم يقتضى عددا من الكفايات المختلفة، ويتطلب كذلك معلومات وإحصاءات ليست جميعها حاضرة ولا ميسورة، ويستغرق مدى من الزمن لابد من قضائه. ولكن هذا لا يمنع من محاولة رسم صورة مجملة للمجتمع الصالح الذى نريده فى مستقبل معقول؛ بل ربما كان رسم هذه الصورة المجملة مما يساعد على تحديد تلك الدراسات المطلوبة، وتعيين تلك الإحصاءات اللازمة.

المجتمع الصالح، هو المجتمع المتوازن. المجتمع الذى لا يرتفع فى بعض مكوناته إلى المثل الأعلى، وينحط فى بعض مكوناته إلى الحضيض الأوهد. المجتمع الذى لا يعيش بعضه كأرقى ما وصلت إليه الحضارة البشرية، ويعيش بعضه الآخر فى عهد الكهوف والغابات. المجتمع الذى لا يسير كالجهاز المختل كل جزء منه يتحرك فى اتجاه على هواه !

هو المجتمع المتوازن فى نزعاته واتجاهاته، المتقارب فى طبقاته وكفاياته، المتناسق فى

أوضاعه وحالاته. ويحسن لتوضيح هذا الإجمال أن نتناول الوجهات التى يتحقق فيها التوازن والتناسق :

(أ) الوجهة الاقتصادية – ويتحقق التوازن فيها حين يكون التفاوت بين الطبقات وبين الأفراد تفاوتا معقولا. وحين توزع التكاليف والأعباء بحسب طاقة كل فرد وبحسب تصاعد ثروته وحين توزع النفقات بحسب تعداد المنتفعين لا بحسب ثرواتهم ومراكزهم.

ولبيان المقصود من هذه المسائل الثلاث نذكر أوّلا أن التفاوت بين الثروات الفردية فى مصر تفاوت غير معقول نسبيا، فدرجة الغنى قد لا تعد شيئا بالقياس إلى مثيلاتها فى أوروبا وأمريكا، ولكن درجة الفقر لا نظير لها فى غير الهند. إذ لا يبلغ الفقر فى أمة واحدة من أمم العالم المتحضر ما يبلغه فى مصر من العوز والإملاق والحرمان من أبسط وسائل الحياة.

يقول معالى وزير المالية فى بيانه عن السياسة المالية بمجلس النواب فى تصوير هذا التفاوت الذى يجعل الاستقلال معطلا لا ينتج ثمرة، ما دام الاستقلال الاقتصادى أو التوازن الاقتصادى مفقوداً بين المصرى والمصرى :

«لست أغلو ياحضرات النواب بل لعلى لا أدنو من الحقيقة إذا ما أكدت أن استقلالنا السياسى لن يقام له وزن أو يكون له أثر إذا لم يقترن باستقلالنا الاقتصادى، وأنه ما من سبيل إلى الاستقلال الاقتصادى إلا إذا كان اقتصادنا الأهلى شعبيا، لا حكوميا كما كان حتى الآن !

«أما عن اقتصادنا الحكومى فقد بارك الله للحكومة فى خزائنها فميزانيتها موفورة لا تغيض، واحتياطيها مستفيض، وموظفوها جيش عرم. ينافس صغارهم كبارهم فى ارتفاع المرتبات، وفى ارتفاع الشكايات، فالكل مهضوم ولا يهضم، مظلوم ولا يظلم، والكل يطلب المزيد وأن تتفتح له الأبواب كلما أراد أو كان محسوبا على من يريد!!

«كل ما نراه إذن من ظاهرة الثراء والترف فى مصر إنما هو مستمد من اقتصادنا الحكومى الغنى السخى. أما اقتصادنا الشعبى فأين هو!!

««هل هو فى تلك البقرة الحلوب، التى تدر لبنا وعسلا على غير أهلها!

«أو هل هو فى الكارثة الاقتصادية التى يعانيها فلاحونا وعمالنا الذين يتكون منهم مجموع الشعب أو أكثر من ٩٠٪ منه، والذين يعيشون بين ظهرانينا وفى جوارنا، وكأنهم من دار غير دارنا، ومن عصر غير عصرنا، ومن مصر غير مصرنا!

«والحق أني ما مررت بقرية من قرانا ورأيت الفلاح يكاد يأكله العمل وغيره يأكل، ويلبسه العرى وغيره يرفل، ويضنيه العيش القذر، والمأوى القذر، والماء القذر، والمرض القذر، وغيره يتجمل فيجمل، حتى لكأن المسكين يخرج من الجنة لكى يدعنا ندخل – كلما شهدت هذه المزريات المفجعات، وحاولت أن أقارن أو أوزان بين ما نرى فى مصر من مفارقات، تولانى شعور أشد إيلاما من الحزن والأسى لأنه مقترن بالكثير من الخجل والكثير من الوجل – فقد كنت أسائل نفسى هل حقا قد حققنا لمصر استقلالها، فى حين أن مصر الفلاحة ومصر العاملة – وهى تكاد تكون مصر الكاملة – قد استعبدت للأرض وأصحاب الأرض – وأى استقلال وأية كرامة لشعب قتل الفقر فيه روح الاستقلال والاعتماد على الذات، فلا يكاد يجد من القوت إلا ما يتناوله من موائد الأسياد من الفتات !

«وأية دفعة فى ميدان الاقتصاد وأى اندفاع، يمكن أن ينتظر من رجل لا يملك من حطام الدنيا ما يستحق مجرد الدفاع !...

«وما الذى يكسبه الفلاح المصرى من الاستقلال، إذا ما ظل فى كل عهد من العهود كبش الفداء ومحل الاستغلال؟ فلنقلها إذن قولة صريحة ياحضرات النواب، فلقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى، وقد بقى علينا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى!»

ومثل هذا يقال عن التفاوت بين أصحاب المصانع والعمال، وعن التفاوت بين كبار الموظفين وصغارهم، وعن التفاوت بين الأغنياء والفقراء فى كل ركن من أركان الحياة المصرية. فهو تفاوت غير طبيعى ولا معقول. ولسنا نريد أن نهبط بمستوى الأغنياء ولكنا نريد أن نرتفع بمستوى الفقراء، فإذا اقتضى تحقيق هذا الغرض بعض التضحيات من أصحاب الثروة فتلك حصة مفروضة لا محيص عنها فى تكوين المجتمع الصالح الذى نرضاه.

كيف يمكن إذن تحقيق هذا التوازن فى غير طفرة وبلا عنف أو ضجة؟ يمكن بوسيلتين غاية فى الاعتدال والبساطة: هما أولا: توزيع التكاليف والأعباء بنظام تصاعدى حسب تصاعد الثروات. وثانيا توزيع النفقات التى تنفقها الحكومة من ميزانيتها حسب عدد المنتفعين بها من السكان.

فأما توزيع التكاليف والأعباء بحسب قدرة الأفراد، فقد أخذت الحكومة حتى اليوم منه بأولى خطواته حين أعفت فريقا من صغار الملاك من أداء الضريبة وخففت عن فريق آخر بعض ما يؤديه، وحين أعفت كذلك بعض إيرادات الدخل من ضريبة التمغة ولكن هذه الخطوة لا

تتجاوز أن تكون «الألف والباء من قاموس العدالة الاجتماعية» كما وصفها بحق بيان وزير المالية.

بل لقد كان معالى وزير المالية متسامحا. فما هى إلا «الألف» فقط من هذا القاموس، أما «الباء» فهى تصاعد نسبة الضريبية كلما تصاعدت قيمة الثروة. وأما ما بعد «الباء» فهو الضرائب الإضافية التى بلغت فى إنجلترا تسعة عشر شلنا ونصف الشلن فى الجنيه على بعض فئات الدخل، وبلغت فى مشروع الرئيس روزفلت لمقاومة التضخم تسعة وتسعين فى المائة من الأرباح الاستثنائية إذا تجاوزت نسبتها ٦ فى المائة ! وأما ما بعد ذلك فهو الاشتراكية !

والضرائب التصاعدية هى الوسيلة المعقولة الطبيعية للتخفيف الجزئى عن الفقراء وتحميل الأثرياء بعض ما تفرضه عليهم مقدرتهم على الأداء؛ وهى كذلك الوسيلة المعقولة الطبيعية لتعويض الخزانة العامة عما تخسره من إعفاء الثروات الصغيرة وعلى الأخص فى أيام الاضطرابات الاستثنائية. أما الضرائب الإضافية – فى حدود مناسبة لحالة كل بلد – فهى الوسيلة المضمونة لمكافحة التضخم ومقاومة الغلاء من ناحية، ولتمكين الدولة من الإنفاق على الإصلاح الاجتماعى والمرافق الاستثنائية من ناحية ثانية، ولتقريب الفوارق بين الطبقات وتحقيق التوازن الاقتصادى من ناحية ثالثة.

ويساعد فى تحقيق الغرض الأخير أن يحاول واضعوا الميزانية بالتدريج، تعديل أبواب الصرف بحيث يكون نصيب المنتفعين بها متمشيا مع عددهم لا مع مقدار ثرواتهم أو مبلغ نفوذهم؛ بمعنى أن ترفع الاعتمادات المخصصة للخدمات الاجتماعية التى تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة المعارف إلى خمسة أمثالها على الأقل؛ وأن ترفع نسبة الاعتمادات المخصصة للدرجات التاسعة إلى الخامسة فى الكادر على حساب الاعتمادات المخصصة للدرجات الرابعة إلى الأولى فى الوظائف الحكومية... وهكذا. حتى يتحقق التوازن الاقتصادى على مدى السنوات.

وهنا يجب أن نحسب حساب الواقع ولا نتعامى عنه؛ وهو أن توزيع النفوذ حسب توزيع الثروة يجعل الأمر فى تحقيق هذا التوازن الذى نطلبه موكولا إلى من يؤذيهم تحقيقه. وهذه حقيقة يجب أن يتنبه إليها من يضعون تصميم مشروع المجتمع الصالح.

* * *

(ب) **الوجهـــة العقلـــية** – ويتحقق التوازن فيها حين لا تتفاوت درجات المعرفة هذا

التفاوت المطلق، بين العلم الراقى والجهل المطبق. وحين لا تقع الجفوة المتباعدة بين الجمود الذى لا يتحرك والتهور الذى لا يتماسك.

ففى مصر ملايين لا يزالون فى درجة من الأمية سحيقة – والأمية درجات! – فقد يكون الرجل الأمى متنورا بعض الشيء، وقد تكون له مشاركة فى الاتجاهات العامة. ولكن الأمية فى مصر جهل مطبق وانحسار عن المجتمع وانزواء عن الهموم العامة، ومنشأ ذلك أنها أمية اقتصادية كذلك، منشؤها الفقر المدقع والحرمان الشنيع. ومن هنا يجد التعليم الإلزامى العقبات فى طريقه، لأن الحاجة إلى اللقمة تجعل مجهود الصبى جدى وألزم لأبيه من التعليم الذى يناله. ومجهود هذا الصبى لا يتجاوز بحال جنيها ونصف الجنيه فى العام، فلو رفع دخل كل عائل فقير بما يساوى هذا المقدار لساعد هذا بعض المساعدة على نشر التعليم فى القرية. ونقول بعض المساعدة لأن هناك موروثات تاريخية تجعل القرويين ينأون بأنفسهم وأولادهم عن كل نظام حكومى ولو كان فيه صالحهم. وأقرب هذه الموروثات سياسة السادة والعبيد، التى شعر فيها الفلاح أنه مطية مسخرة لأغراض السادة، وأن كل ما يوضع من نظم ومشروعات إنما هو وسيلة لابتزازه فى مصلحة الأسياد! أو فقدان الثقة بين الحاكمين والمحكومين، هذه الثقة التى تحتاج فى تكوينها وتنميتها إلى أجيال فى ظل حكم صالح ينزع الأفكار القديمة السوداء التى كانت حقا فى زمانها!

وهكذا نرى تشابك العوامل وتفاعلها كلما لمسنا مشكلة من مشاكلنا الاجتماعية؛ وأكثر هذه العوامل تأثيرا هو العامل الاقتصادى بلا شك، ولكن العوامل العقلية والنفسية بارزة كذلك، وهذه يمكن تعديلها بالتعليم فهل التعليم الإلزامى الحاضر كفيل بتعديلها ؟

نحن لا نثق كثيرا فى تحقق ذلك، وأقل مراتب التعليم المرجوة الأثر هى مرتبة التعليم الابتدائى – مع حذف اللغة الأجنبية – حتى يصبح ميسوراً للجميع. ولهذا نحن نطلب لوزارة المعارف خمسة أمثال ميزانيتها، ومن الواجب أن تصل إلى هذا الحد فى تدرج معقول يحسب حسابه فى تصميم المجتمع الصالح؛ فإن لم تستطع الميزانية العادية أن تحمل ذلك – وهى لن تستطيع – فالضرائب الإضافية المعقولة كفيلة بتحقيقه على مدى السنين.

وأمر آخر لابد منه فى تحقيق التوازن العقلى، وهو ألا تضطرب العقليات التعليمية بين الجمود الميت والتهور المتهالك ولا تتوه بين العقليات المتعددة المتنافرة التى تخرجها أنواع التعليم المختلفة فى مصر، والتى يصفها الدكتور طه حسين بك أحسن وصف فى كتابه «مستقبل الثقافة» بين صفحة ٧١ وصفحة ٩٣، وهو مالا أستطيع هنا تلخيصه فيحسن أن يرجع إليه فى موضوعه من أراد..

ولسنا نشير بطبيعة الحال بتوحيد مصادر الثقافة ولا بتوحيد نظم التعليم، ولكننا نشير بما أشار به صاحب كتاب «مستقبل الثقافة»، وهو أن يكون للدولة الإشراف على مرحلة خاصة من مراحل التعليم فى جميع المعاهد هى مرحلة التعليم الثانوى، وأن يكون هناك قسط موحد من الثقافة يشترك فيه الجميع سواء تعلموا فى المعاهد المدنية أو الدينية، وسواء ضمتهم المدارس المصرية أو المدارس الأجنبية. والدولة شارعة فى تحقيق هذا الذى أشار به الدكتور، فلعلها أن تصل فيه إلى نهايته، وألا تلقى بالها إلى الاعتراضات المختلفة من كل فريق.

* * *

(ج) الوجهة التشريعية - ويتحقق التوازن فيها حين لا تعيش أوضاع القرون الأولى مع أرقى القوانين الحديثة فى عصر واحد ومكان واحد ونظام حكومى واحد. فقد كانت قوانين السخرة والعونة تعيش إلى سنة ١٩٣٦ مع الدستور المصرى المستقى من أرقى دساتير العالم ومع النظام الديمقراطى فى أحدث طرازا وقد أزيلت هذه المفارقة ولكن مفارقة أخرى لا تزال تعيش إلى هذا اليوم، وهى الاعتماد على نظام العمد والمشايخ فى القرى ونظام مشايخ الحارات والأقسام فى المدن.

وكل من عاش فى القرية المصرية بعض الوقت يرثى للعناء الذى يتحمله المشرع المصرى فى صياغة القوانين حتى تخرج وافية بالأغراض التشريعية، ويرثى للجهد الذى تتحمله اللجان فى الحكومة وفى البرلمان؛ فى حين أن العمد والمشايخ وهم حكام القرية يطبقون - فى الغالب - نظما أخرى لا علاقة بينها وبين التشريعات التى أنفق فيها كل هذا العناء نظما عرفية قريبة من نظم العرب فى الصحراء، أما التشريعات الحديثة الراقية فلا تطبق إلا حين يلجأ القرويون إلى المحاكم فى نزاعات قضائية، بعد أن تفشل الوسائل العرفية فى تسوية النزاع.

ويحار الإنسان فى مواجهة هذه المشكلة، إذ يحار فى الحكم بأى النظامين أصلح للتطبيق فى حالة الريف الراهنة، وما يجثم على صدره من الجهل والفقر. ولكن الذى لا شك فيه أن الريف المصرى فى حاجة لأن يرتفع كثيرا حتى يصل إلى مرتبة التشريعات التى تسن للمملكة، وأن نظام العمد والمشايخ فى صورته الحاضرة قد يكون أقرب إلى عقلية الريف وأنسب، ولكنه فى الوقت ذاته يساعد على استبقاء حالة التخلف الواقعة ويؤخر موعد النهوض الفكرى والاجتماعى، ويملى لعهود الإقطاع والاستبداد فترة من الزمان.

أما نظام مشايخ الحارات والأقسام فى العواصم فهو الذى لا يجد له ما يبرره بأى وجه؛ وما أسهل الاستغناء عنه وعن مساوئه المعروفة لو استخدم نظام البطاقات الشخصية على شرط تخفيض رسومها إلى الحد الذى يستطيعه أفقر الفقراء.

وليس هذا النظام أو ذاك إلا مثلا من أمثلة المفارقات الكثيرة وعدم التوازن فى النظم والتشريعات وذلك ثمرة من ثمار الترقيع فى التشريع. ذلك الترقيع الذى شكا منه وزير المالية فى خطابة بالقياس إلى القانون المالى ووعد بالعمل على تجديد الثوب كله !

(د) **الوجهة الاجتماعية** – ويتحقق التوازن فيها على وجه العموم حين يتحقق التوازن الاقتصادى والعقلى والتشريعى إلا أن جانبا آخر من جوانبها فى حاجة إلى كلام مستقل، ذلك أننا فى أوضاعنا الاجتماعية وتقاليدنا العامة نكاد نكون شعوبا مختلفة لا شعبا واحدا، ولولا قوة البيئة المصرية وجاذبية الأرض لتفرقنا أمما لا يربط بينها رابط من المظاهر ولا التقاليد.

وقد كتبت مرة فى هذه المجلة تحت عنوان « جيل حائر» مقالا فى بيان ذلك التفاوت أقتبس منه هذه الفقرات:

«ليس بين الفتاة التى تدفع حياتها ثمنا لنظرة تلقيها من النافذة على الطريق العام فى القرية. وبين الفتاة التى تخاصر شابا وتراقصه وهما مخموران على مرأى من الوالد والزوج فى المدينة... ليس بين هاتين الفتاتين إلا بضعة أميال من المكان، وبضع ساعات من الزمان!!

«وليس بين البيت الذى تدار مطابخه وحماماته ومكاويه وسائر مرافقه بالبخار أو الكهرباء، ويتلقى سكانه «مودات» أزيائهم من أوروبا وأمريكا، وتدور أحاديثهم بلغة أجنبية لا تتخللها اللغة القومية إلا تظرفا أو تنازلا، وبين البيت الساذج المبنى من القصب والطين والصفيح القديم والأوانى المحطمة، والذى لاتزيد محتوياته على عدد من القدور وشىء من الأسمال وزهيد المتاع... ثم بين الحى الذى يقع فيه الأول والمباءة التى يقع فيها الثانى... ليس بين هذين الحيين وذانك البيتين إلا بضعة أمتار من المكان وبضع دقائق من الزمان»... إلخ.

ودع عنك الفوارق بين الأزياء، والفوارق بين العادات، والفوارق بين اللهجات، فهى كلها فروع من التفاوت الاجتماعى. منشؤها التفاوت الاقتصادى والتفاوت العقلى، ومنشؤها وراثات تاريخية لم تكن تصبر على الزمان لو لم تجد سندا من الفقر والجهل والإهمال.

ومن الواجب عند وضع تصميم المجتمع الصالح أن تنال الأسرة وتشريعاتها والطفولة ومشاكلها والأمومة وواجباتها أكبر قسط من العناية، فالواقع أننا لم نحدد إلى اليوم صورة الأسرة التى نريدها، بل لم نحدد صورة الفرد التى نبتغيها، وهى نواة المجتمع الذى نهم بإنشائه.

* * *

هذه صورة مجملة سريعة للمجتمع المتوازن الذى نريد تحقيقه وتبرئته من مظاهر التفاوت

ومظاهر الاختلال؛ أما تفصيل هذه الصورة، وأما البحث فى وسائل تنفيذها، فتلك وظيفة الهيئة العليا التى يجب أن تنظر فى «تصميم المجتمع الصالح».

وهذا البيان يبين نوع الكفايات التى يجب أن تضمها هذه الهيئة، ونوع المعلومات والإحصائيات التى يجب أن تحصل عليها، حتى تستطيع أن تضع هذا التصميم فى حدود دقيقة، وأن تدعه للدولة تنفذه، كل وزارة فى حدود اختصاصها.

ولنسم هذا التصميم «مشروع السنوات الخمس» أو «مشروع السنوات الخمسين» فعدد السنوات لا يهم مادام التصميم سليما، وما دامت العوامل المختلفة قد روعيت عند وضعه، والظروف المحيطة قد لوحظت بقدر الإمكان.

أما ترك الإصلاح الاجتماعى للمصادفات والمفاجآت فهو تبذير فى الجهد وتبذير فى المال وتبذير فى الآمال.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١٩٤٢/٦.

السخط دليل الحيوية
والحافز إلى مستقبل جديد

قال لى أحد الأصدقاء الذين يتابعون ما أكتب هنا فى «مجلة الشئون الاجتماعية» وفى «مجلة الرسالة» وسواهما: «مالك ساخطا على كل شىء فى مصر؟ أليس فيها ما يعجبك، ثم ألا ترى فى هذا السخط الدائم مدعاة للتشاؤم واليأس وفتور الهمم عن الإصلاح؟»

ولست أرى رأى الصديق فى السخط الحى الصادق الذى تبعثه الغيرة القلبية والتطلع إلى ما هو خير. فالسخط سخطان: سخط التدلل الفاتر الذى يرمى إلى التحلل من أداء الواجب ومن الجهد لتغيير الواقع، وهو سخط مؤذ مائع يتظاهر به بعض الناس ليظهروا أنهم أفضل وأرفع من الوسط الذى يعيشون فيه، ولا غرض لهم من ورائه إلا هذا التظاهر التافه الرخيص. وسخط الرغبة فى الإصلاح، والألم مما هو كائن. سخط الوالد على ابنه المفسود يريد إصلاحه ويأبى أن ييأس منه وينفض يديه ولو لم يأت النصح والسخط بفائدة قريبة.

وأستطيع أن أقول: إن سخطى لم يكن قط من النوع الأول، وإنما كان دائما من النوع الثانى، وهو سخط أبعد ما يكون عن روح التشاؤم واليأس، فالمتشائم اليائس يصمت وتهون لديه السيئات لأنها منتظرة مرقوبة، وليس فيها ما يثير سخطه، وليس له من الرجاء ما يحفزه لمحاولة الإصلاح.

ونحن أحوج فى طور انتقالنا الحاضر إلى الساخطين المتبرمين بالواقع السيىء الناقص منا إلى الراضين القانعين الذين لا أمل لهم فى المستقبل ولا رغبة لهم فى الكمال.

وإذا لم نسخط على ما هو كائن فى مصر اليوم فمتى يكون السخط؟ وكل شىء فى حاجة إلى التعديل والإصلاح أو على الأقل إلى الدراسة والتنظيم.

إن السخط على حالة المجتمع المصرى هو الذى خلق «وزارة الشئون الاجتماعية» لتزيل أسباب السخط وتحاول إصلاح المجتمع، وتبنى مستقبلا جديدا للشعب يتفق مع وضعه الجديد. والسخط على الوضع الحالى للريف هو الذى أنشأ التفكير فى «المراكز الاجتماعية» وكل اتجاه آخر لإنقاذ الفلاح. لا بل إن السخط على الاحتلال والحماية قبل ذلك كله هو الذى أنشأ المعاهدة وجاء بالاستقلال، وهو الأساس الأول الذى نريد أن نبنى عليه كل إصلاح.

ألا وإن الرضا بالواقع فى مثل هذه الأحوال لعنة من لعنات الجمود ومقدمة من مقدمات الموت. فليكن همنا الأول هو السخط والسخط دائما حتى يستقيم المعوج ويكمل الناقص وتعالج

الأدواء، ولكن ليكن سخطا مثمرا يكشف عن العلة ويقترح الدواء، ويلاحظ الممكن وغير الممكن من الإصلاح.

ما الذى نشكوه فى الوضع الحاضر وما الذى يسخط الراغبين فى المستقبل الجديد؟

لنرجع القهقرى قليلا لنرى أننا عشنا نصف قرن فى الاحتلال لا شأن لنا فى أخص شؤوننا. وأن وضع البلاد كله كان متناسبا مع هذا الاحتلال، فى الاقتصاد والاجتماع والتعليم والأخلاق، وكل مقومات الشعوب.

ثم نذكر أننا لم نستقبل هذا الاحتلال أقوياء راسخى التقاليد، فإن خمسمائة عام من الاحتلال التركى كانت تسبق هذا الاحتلال الأخير وبينهما فجوة صغيرة لم يتسع الزمن فيها للإصلاح الكامل العميق الجذور، لأن خمسة قرون كاملة حطمت كيان المجتمع المصرى واقتصادياته وأخلاقه وروابطه فلم تكن خمسون عاما بكافية لأن تحدث فيه أثرا عميقا، وهى الفترة القصيرة بين الاحتلالين.

فماذا صنعنا بعد أن نلنا الاستقلال ؟

إننا لم نحاول تغيير هذا الوضع الذى تركنا عليه الاحتلال، وخلق وضع جديد يناسب الاستقلال، بل سرنا على سياسة الترقيع فى كل شىء، فى الاقتصاد والتعليم والسياسة وكل شؤون الحياة. الترقيع فى نظام قديم وضع على أساس معين فلم يعد شىء منه صالحا للأساس الجديد. وكل متاعبنا اليوم تنشأ عن هذا الترقيع، وعن عدم وضع برنامج ثابت معين فى جميع الاتجاهات كمشروعات السنوات الخمس أو العشر فى الأمم التى واجهت مثل ما واجهنا أو قريبا منه فى تاريخها الحديث.

ولنضرب لذلك بعض الأمثال :

١ - فى خلال الحكم العثمانى الطويل كان الوالى و «السنجق» والمفتش وأتباعهم هم السادة وكان المصريون هم «الفلاحين» وكانت الحكومة للحكام لا للمحكومين. ومن هنا أهملت القرية المصرية وأهمل الريف المصرى لأن السادة الحكام لا يقيمون فى وسط «الفلاحين». ومن هنا كذلك أهملت الأحياء الوطنية فى المدن وعنى بالأحياء الخاصة لأن هؤلاء السادة لا علاقة لهم «بأولاد البلد» الساكنين فى تلك الأحياء.

وجاء الاستعمار الإنجليزى فلم يكن يهمه تغيير هذا الوضع إلا قليلا، فأما الريف فظل على عهده مهملا على الرغم من حديث لورد كرومر عن «أصحاب الجلاليب الزرقاء» وعن التعليم الأولى، لأن عقلية الاستعمار البريطانى عقلية سياسية واقتصادية لا يهمها التدخل فى شؤون الشعوب القومية وأوضاعها الاجتماعية أو الدينية والخلقية، ولم يكن وضع الريف والمدينة ليؤثر على مصلحتهم فلم يعنوا بتغييره تغييرا جوهريا؛ وأما الأحياء الوطنية فى المدن

فظلت على عهدها كذلك لأن السادة الأجانب من جميع الأجناس حلوا محل السادة الأتراك وقوى سلطانهم فزادوا رفاهية فى أحيائهم وبقى «أولاد البلد» فى أوكارهم وجحورهم.

وكان هذا الوضع مفهوما ومنطقيا أيام الحكم العثمانى وأيام الاحتلال الإنجليزى على السواء. ولكنه لم يعد مفهوما ولا منطقيا مع الاستقلال ومع حكومة الشعب ومع الحكم النيابى والدستور والبرلمان.

فماذا صنعنا لينسجم الموقف الجديد مع الوضع الموجود؟

لم نضع لنا سياسة ثابتة تقوم على التعادل بين المدينة والقرية وبين الأحياء الإفرنجية والأحياء الوطنية، ويظهر أثرها فى وضع الميزانية وفى العقلية الحكومية الديوانية، وفى علاقة الموظفين بالجمهور، وفى كل ناحية من نواحى التشريع والتنفيذ.

لم نضع هذه السياسة الثابتة المتناسقة ولكننا أخذنا فى الترقيع: مشروع من هنا ومشروع من هناك، ثم تعجز الميزانية عن السير والتنفيذ فندعهما على الرف بعد طول التفكير والتحضير، وشارع يشق فى حى وطنى ثم يترك فتقوم الأبنية كما يتفق على جانبيه كما حدث فى شارع فاروق مثلا؛ وأحياء وطنية جديدة تنشأ ضيقة المسالك مزدحمة المبانى على الطراز الذى شققنا ذلك الشارع لنتقى مضاره. ولا سياسة لنا فى الهدم ولا البناء... وهكذا بالبركة وبلا قصد مرسوم.

٢ – وكان الغرض من التعليم فى أيام الاحتلال تخريج الموظفين الصالحين لأعمال الدواوين وخلق طبقة متعلمة ولكنها غير مثقفة ولا متينة الشخصية حتى تكون آلات فقط فى أيدى المسيطرين والرؤساء. فاصطبغت البرامج ونظم المدارس وعلاقات التلاميذ بالمدرسين وعلاقة هؤلاء بالنظام والمفتشين، وعلاقة الجميع بالرؤساء بهذه الصبغة التى لا تساعد على ثقافة كاملة ولا تكوين شخصيات مستقلة. ثم كان من مقتضيات السياسة فى بعض عهودها أن تميز هؤلاء الموظفين على الجمهور، وأن تخلق لهم امتيازات وسلطات تشعرهم بهذا التمييز ولم تكن هذه الروح جديدة فقد كانت امتدادا لسلطان الحكام من الأتراك، ولوضع السادة والعبيد فى القرون الخمسة المظلمة.

وكان هذا الوضع منطقيا ومفهوما كذلك مع الاحتلال، ولكنه ليس منطقيا ولا مفهوما مع الاستقلال الذى يجب أن يجعل همه تكوين الشخصيات المستقلة وإنضاج الثقافات القومية، والتسوية القومية، والتسوية بين الطبقات ورعاية حقوق الجمهور الذى يؤدى مرتبات الموظفين؛ والتسوية بين جميع الأفراد فى فرص الحياة والنجاح لأن هذا أساس الديمقراطية الصحيح، لا أن يكون التعلم والتوظف والترقى وقفا على القادرين ومن يلوذون بالقادرين.

فماذا صنعنا لتنسجم نظم التعليم والتوظيف مع الوضع الجديد؟

لم نضع لنا سياسة مرسومة ثابتة لأغراضنا من التعليم عامة ومن كل نوع منه خاصة، لم

نقم بإحصاء لما تتطلبه جميع مرافق البلاد من كل أنواع التعليم ثم نضع طاقة المدارس والكليات على أساس هذا الإحصاء لمدة عشر سنوات مثلا أو عشرين؛ بل لم ننتفع بالإحصاء العام للسكان الذى يبين عدد من يشتغلون بالحرف المختلفة ونوع ثقافتهم فنعلم أن كثيرا من هذه الحرف يشتغل فيها جماعة ممن لم يتثقفوا ثقافة معينة لأنها لا تجد من خريجى المدارس من أعدتهم دراستهم لها، بينما المئات والألوف يتخرجون فى مدارس لا توجد لها حرف تقابلها فى السوق.

لم نغير أسس النظم المدرسية وأسس العلاقات بين كل طبقة والتى تليها من جماعات وزارة المعارف لتمكين المنشآت الثقافية من تخريج شبان لهم طابع خاص فى ثقافتهم وشخصيتهم واستقلال تفكيرهم غير الطابع الذى كانت تخرجه على عهد الاحتلال.

لم نضع سياسة واضحة للعلاقات بين الموظفين والجمهور يظهر أثرها فى الميزانية العامة وفى المرتبات وسواها من شئون التوظيف، ولا زال الباب الأول (باب المرتبات) يتزايد ويتضخم فى الميزانية على الرغم من كل مشروعات التخفيض، والمرافق الحيوية لا تجد المال اللازم كالمراكز الاجتماعية فى الريف، ولم تتح الفرص للجميع، فلا يزال الفقراء محرومين من الصحة ومن العلم وهما سلاحان قويان للنضال والنجاح.

لم نضع هذه السياسة الثابتة ولكنا أخذنا فى الترقيع: مشروع لرفع مستوى اللغة العربية واللغة الإنجليزية فى المدارس يسير فى اتجاه، ومشروع النشاط المدرسى فى اتجاه آخر، ومشروع لتعديل المناهج ومدة الدراسة طورا بالحذف وطورا بالإضافة فى اتجاه ثالث، ومدرسة ابتدائية هنا ومدرسة ثانوية هناك حسب ضغط السكان، ومشروع لتخفيض الباب الأول وكادر جديد واستثناء من الكادر الجديد... وهكذا بالبركة وبلا قصد مرسوم!

٣ - وفى أيام الحكم العثمانى وأيام الاحتلال الإنجليزى كان المجتمع هو آخر ما يفكر فيه الحكام، وما لهم وهذا المجتمع والبقرة الحلوب تدر لبنها سواء صلح هذا المجتمع أم فسد، وسواء تشعث أم التأم؟

وصحونا فى الفترة الأخيرة على مجتمع منحل مريض مفكك، كل ناحية من نواحيه تحتاج إلى الإصلاح. اقتصاده مختل لأن متوسط الدخل الفردى يهبط إلى عشرة جنيهات فى العام ولأن توزيع الثروة بين أفراده لا تدرج فيه ولا انسجام؛ وأخلاقه منحلة لأن طفرة التقليد قضت على كل مقوماته الصالحة وأعدته بشر التقاليد الغربية التى يشكو منها أهلوها فى هذا الزمان؛ وتعليمه مقلوب لأن الجامعة فيه تتضخم وتمتد قبل أن يقف التعليم الأولى على قدميه، وكلاهما يجب أن يساير الآخر ويماشيه.

فماذا صنعنا لعلاج هذا المجتمع المريض؟

أنشأنا وزارة الشؤون الاجتماعية؛ ثم تركناها سنة بلا ميزانية ولا موظفين أصليين وسنة بلا مال تنفذ به مشروعاتها؛ والإصلاح الاجتماعى عمل ضخم يحتاج إلى وضع الميزانية على

أساس خاص تظهر فيه العناية بالجانب الاجتماعي والمشروعات الشعبية، ويحتاج إلى علاج الأزمة الاقتصادية ووضع سياسة لتدرج الثروات والضرائب وإلى علاج الجهل وعلاج المرض ومقاومة التبطل... و... و... والدولة كلها هى التى تستطيع لا وزارة الشؤون الاجتماعية وحدها التى لا ميزانية لها ولا اعتمادات تناسب هذه المهمة الضخمة.

* * *

ويطول بنا الحديث لو شئت أن أعدد ظواهر النقص التى تثير السخط فى وضعنا الحاضر، فهى بالإجمال قائمة على عدم اتخاذ سياسة ثابتة وبرنامج معين لفترة من الفترات. فلنقل كلمة فى أسس هذه السياسة التى ينبغى أن تكون.

١ – يجب أن تكون لنا سياسة اقتصادية ذات شعبتين:

الشعبة الأولى للعمل على رفع مستوى الثروة القومية بخلق موارد جديدة وتنمية الموارد الحالية، فإن عشر جنيهات فى العام مبلغ حقير يتقاضى ضعفه الكناس فى سويسره فى كل شهر، ومع هذا فذلك هو المتوسط وكثيرون ينحط دخلهم السنوى الحقيقى إلى ثلاثة جنيهات. وقد كتب الكثيرون فى هذا الموضوع، ولكن كل كتابة ستذهب عبثا مالم توضع سياسة ثابتة فى هذا الاتجاه.

والشعبة الثانية للعمل على حسن توزيع الثروة وتدرجها بإجراءات نظامية، وأسهل هذه الإجراءات تدرج الضرائب بحسب الدخل وتدرج المرتبات فى الوظائف والتقريب بين الحد الأدنى والحد الأعلى فيها؛ والتقليل من امتيازات الموظفين بحيث تتقارب مع الامتيازات التى يتمتع بها الجمهور إن كانت للجمهور امتيازات.

٢ – ويجب أن تكون لنا سياسة تعليمية ثابتة لا تتغير بتغيير الوزارات، ذات شعبتين كذلك:

الشعبة الأولى للعمل على أن تضمن نظم الدراسة والمناهج والنظم الإدارية تكوين ثقافات مستنيرة وشخصيات مستقلة، ومرانة حقيقية فى كل فرع من الفروع. وهذا يحتاج إلى تغيير العقلية التعليمية لا إلى ترقيعها.

والشعبة الثانية للموازنة بين حاجات المرافق العامة وبين الدراسات المختلفة. والإحصاء هو الذى يعصمنا من الزلل. ولا أريد بهذا أن تكون الثقافة وقفا على العمل الحرفى، فإن التعمق فى البحث والحياة للعلم وحده وظيفة من وظائف الدولة تنبغى مراعاتها.

٣ – ويجب أن تكون لنا سياسة اجتماعية ثابتة، ذات أسس خلقية واضحة، يجب أن نرسم فى أنفسنا صورة المجتمع الذى نريده، وصورة الأسس التى يقوم عليها، فنستطيع حينئذ رسم الطرق الموصلة إلى تحقيق تلك الصورة وقيام هذه الأسس.

يجب أن نسأل أنفسنا: ماذا نريد! أنريد مجتمعا شرقيا مستنيرا، أم غربيا مقلدا؟ أنريد أن نجعل الدين أساسا من أسس هذا المجتمع أم التعاليم المدنية وحدها؟ ماذا نريد من المرأة؟

أنريدها أما وربة البيت أم نريدها محامية وموظفة؟... إلى آخر هذه الأسئلة التى ينبغى أن نجيب عليها ثم نرسم سياستنا على أساس هذا الجواب، ونضع القواعد التى تقوم عليها الأسرة والنظم التى تسير عليها الطفولة، والوجهة التى يتجه إليها الشباب، فى البيت والمدرسة والمجتمع.

٤ – ويجب أن تكون لنا سياسة ثابتة فى إصلاح الريف وإصلاح أحياء الفقراء، سياسة نضع ميزانيتنا على أساسها وتشريعاتنا الصحية والبلدية كذلك، فلا تكون الظروف هى المتحكمة فى مشروعاتنا ولا يكون الريف نافلة نتوجه إليها بعد تحقيق ما نعده ضروريا فى أعمالنا.

٥ – وأخيرا يجب أن نتعلم السخط وأن نعلمه للحكومة وللشعب على السواء. ولكن السخط المثمر الذى تبعثه الرغبة فى الإصلاح، لا سخط التدلل الذى تبعثه الميوعة والتخلى عن الواجبات.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١٩٤١/٦.

العقلية الاجتماعية

أهم من الإصلاحات الاجتماعية

تشهد مصر في هذه الأيام اهتماما لا شك فيه بالشئون الاجتماعية، وهو دليل على يقظة عقلية محمودة؛ منشؤها انتهاء مرحلة الجهد السياسى إلى نتيجة معينة - ولو مؤقتا - وضغط الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى طال عليها العهد ولم يعد فى الطاقة أن تعيش أكثر مما عاشت؛ وإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية، فكانت شارة الطريق إلى الاهتمام بهذه الشئون، ولو أنها هى نفسها نشأت وليدة هذه الاهتمام... إلى أسباب أخرى كثيرة، كان من شأنها أن توقظ فى نفوس المصلحين، وفى نفس الدولة كذلك، حاسة العناية بهذه المسائل.

هذا الاهتمام هو الذى يجعلنا نسمع عن مشروعات اجتماعية كثيرة، وعن إصلاحات اجتماعية معينة تقوم بها الدولة تارة، وتقوم بها الهيئات أو الأفراد تارة أخرى، فها نحن أولاء نسمع عن المراكز الاجتماعية، ومشروع تحسين الصحة القروية، وتجديد الأحياء الوطنية وقوانين العمال، وإلغاء البغاء، وإنشاء الملاجىء، ودور رعاية الأطفال المشردين والفتيات المشردات، وأسبوع البر، ويوم الفقير، وضريبة الزكاة، وإعفاء بعض صغار الملاك من الضرائب، وإطعام ومساعدة الأسرة الفقيرة، ومكافحة الحفاء، وإطعام تلاميذ المدارس الإلزامية... الخ.

هذه نهضة مشكورة - ولا شك - وإن أشد المتشائمين ليجد فى هذه النهضة بعض خيوط الرجاء؛ وإن أشد الساخطين على الأوضاع الحالية ليجد فى هذا الرجاء شيئا من أسباب الرضاء، ولا سيما فى هذه الظروف الاستثنائية التى يجتازها العالم في هذه السنوات.

ولكن الذى لابد من التنبيه إليه، أن هذه المشروعات وهذه الجهود جميعا لم تقم على أساس سياسة اجتماعية معينة، ولم تنشأ وفق برنامج إنشائى عام، وإنما هى نشأت وليدة الضغط الوقتى هنا وهناك ووليدة اتجاهات ورغبات فردية، شاءت أن تصنع شيئاً ما فى سبيل الطبقات الفقيرة، فاندفعت إلى مشروع خاص من المشروعات، يحقق هذه الرغبة الطيبة.

وقد خيل إلىّ مرة أن حاجتنا إلى وضع سياسة اجتماعية ذات برنامج موحد، أشد من حاجتنا إلى هذه المشروعات المتفرقة المتناثرة، وأننا فى حاجة قبل كل شىء إلى أن نرسم صورة للمجتمع الصالح الذى نريده قبل أن نأخذ فى مشروعات لإصلاح المجتمع القائم، فكتبت من شهرين كلمة قائمة فى هذا الموضوع تحت عنوان «المجتمع الصالح هو المجتمع المتوازن» رسمت فيها «دستور الإصلاح الاجتماعى» الذى يتضمن برنامجا خاصا شاملا لوجهات النظر الإصلاحية، وحسبت يومها أن وضع هذا البرنامج هو الخطوة الأولى فى سبيل الإصلاح.

أما اليوم فيخيل إلىّ أن هناك خطوة أسبق من خطوة وضع البرنامج المعين والسياسة الشاملة... إننا فى حاجة إلى «عقلية اجتماعية» بل إلى «عقيدة اجتماعية» تختلف كل الاختلاف عن عقليتنا الحاضرة أو عن عقيدتنا الحاضرة.

إننا نقوم الآن ببعض الإصلاحات الاجتماعية سواء فى ذلك الدولة والهيئات والأفراد فنحس أننا متفضلون على الطبقات الفقيرة بهذه الإصلاحات، نحس باستحقاقنا للشكر منهم ومن الصحف والأقلام، لأننا ننتبه إلى وجودهم ونحسن إليهم بعض الإحسان!

هذه العقلية لا تصلح لأن يقوم على أساسها برنامج إصلاحى، وبالتالى لا تصلح للنهوض بالمشروعات الإصلاحية، إذ ينقصها الإيمان بالمهمة التى تقوم بها، كما ينقصها وضوح الهدف الذى ترمى إليه بمشروعاتها. وهناك خطر كامن على هذه المشروعات – بل على السياسة الإصلاحية الكاملة لو وضعت – من تغير الهيئات التى تقوم على التنفيذ، ما دامت هذه المشروعات وما دامت هذه السياسة قائمة على اتجاهات شخصية ورغبات فردية، لا على عقلية شعبية عامة، ولا على عقيدة يؤمن بها الجميع: حاكمين ومحكومين.

العقلية التى ورثناها عن الأجيال السحيقة فيما يختص بعلاقة الطبقات فى مصر بعضها ببعض هى عقلية «السادة والعبيد»: كل شىء لطبقة خاصة ولأفراد معدودين، ولا شىء بعد ذلك للآخرين! القوانين والأوضاع الاقتصادية والضرائب وأسس الميزانية وتوزيع المغانم والمغارم، والكادر والنظم الإدارية... وكل شىء فى هذا البلد قائم على أساس هذه العقلية برغم ما حدث من التجديد فى نظام الحكم وتطور القوانين، ورقى التشريع من الوجهتين، ذلك أن هذا كله كان مقصورا على السياسية والقانونية، مما لم يترك أثرا حتى اليوم فى الأوضاع الاقتصادية وهى أهم من كل شىء بالقياس إلى آثارها الاجتماعية.

هذه العقلية لا تستطيع أن تنهض بسياسة اجتماعية، ولا تؤمن على وضع هذه السياسة فمن الواجب أن تتغير هذه العقلية أولا، وأن ينتبه الخيرون من وزراء الدولة أو من هيئاتها وأفرادها، إلى تغييرها قبل أن يهموا بمشروعاتهم الإصلاحية.

يجب أن تزول هذه العقلية وأن تحل محلها عقلية الدستور التى يقرر فيها: «أن المصريين سواء» وأن «مصر للجميع» و «أن حق الحياة ملك للجميع». وحين تسود هذه العقلية الجديدة يصبح من السهل وضع برنامج اجتماعى شامل، والقيام بمشروعات اجتماعية معينة تنفيذا لهذا البرنامج.

العقلية الجديدة أو العقيدة الجديدة، ينبغى أن تقوم على أساس أن الطبقات الفقيرة هى المنتج الحقيقى للثروة العامة لأنها تنتج أكثر مما تستهلك، فمن حق هذه الطبقات إذن أن تعيش كما يعيش الآخرون، وأن تعيش فى مستوى يليق بوظيفتها فى الإنتاج الحقيقى.

والعقلية الجديدة أو العقيدة الجديدة تلزم الدولة أن تحقق هذا الأساس العادل بسلطانها وتشريعاتها وضرائبها ومشروعاتها وكادرها ونظمها الإدارية، وكل أداة وضعتها الأمة فى يدها، لتحقق مبادىء الحكم الديمقراطى - الحرية والعدالة والمساواة - ولتحقق مبادىء الدستور - المصريون أمام القانون سواء، ومصر للجميع، والحياة من حق الجميع.

يجب أن تنهض سياستنا الاجتماعية على هذا الأساس، وأن تقوم مشروعاتنا الاجتماعية لتحقيق هذه السياسة، وهنا نجد فى كل مشروع خيطا من العقيدة العامة، وحينئذ يمكن أن نجذب هذه الخيوط المتفرقة فتجتمع عند عقدة واحدة أو عقيدة واحدة. ومتى آمن الجميع بهذه العقيدة سار الإصلاح الاجتماعى فى طريق مأمون.

* * *

ولنضرب بعض الأمثلة لتحقيق هذه القاعدة فيما بين يدينا من مشروعات :

فى ميزانية هذا العام أعفت الدولة صغار الملاك الزراعيين من الضريبة وخففت عن البعض الآخر وزادت بعض فئات الضريبة على الأرباح التجارية وعلى وسائل اللهو والكماليات، وهذا ولا شك اتجاه طيب. ولكن ينبغى أن تقوم وراءه وتسنده عقلية عامة توجه نظام الضرائب كله وجهة اجتماعية ذات هدف معلوم

ففى انجلترا حينما فكروا فى تعديل الضرائب والرسوم كان لهم هدف واضح، وكان هذا التعديل وسيلة من وسائلهم إلى هذا الهدف وليس غاية. كان هدفهم هو تقريب الفوارق بين

الطبقات، والحد من الغلو فى الأرباح الذى يخلق طبقة من الثروات الضخمة تخل بالتوازن الاجتماعى، بل بالتوازن الاقتصادى الحقيقى.

عندئذ عمدوا إلى ضرائب التركات، وإلى الضرائب الإضافية التى بلغت فى بعض الحالات ٩٥ فى المائة، وجعلوا ذلك كله على طريقة النظام التصاعدى ثم عمدوا إلى الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج فأعفوا ضروريات الفقراء منها إعفاء تاما أو جزئيا وزادوها زيادة كبيرة على كماليات الأغنياء. وكان رائدهم فى ذلك كله واضحا، هو أن يقربوا بين الطبقات ويحققوا التوازن فى المجتمع.

وجود فكرة معينة والإيمان بهذه الفكرة هو الذى سير دفة التشريعات الإنجليزية الخاصة بالضرائب. ولم يكن الهدف هو مجرد التخفيف عن كاهل الطبقات الفقيرة، ولا مجرد زيادة موارد الخزانة برفع بعض فئات الضرائب. وتلك الفكرة وهذا الإيمان بها هما اللذان ينقصاننا فى الإعفاء من الضرائب وفى زيادتها على السواء.

وهناك مشروع لتحسين الصحة القروية ومشروع للمراكز الاجتماعية وهما مشروعان متكاملان. فما الأساس الذى يقوم عليه هذان المشروعان وأمثالهما من المشروعات التى ترمى إلى القيام بشىء من الإصلاح فى الريف ؟

أغلب الظن أنهما يقومان على أساس من الشعور الطيب بأن الريف فى حالة شديدة السوء، وأن من الواجب عمل شىء لهذا الريف المحزون.

وهذا جميل. ولكن القاعدة التى يبنى عليها إصلاح الريف يجب أن تكون أقوى وأمتن من مجرد الشعور الطيب، يجب أن تكون هناك عقيدة أولية هى أن الريف صاحب حق فى الحياة المقبولة كالمدن سواء بسواء، وأن الريفيين يستحقون من عناية الدولة، ومن خزانة الدولة، مقدار ما يؤدون لهذه الخزانة من ضرائب، ومقدار ما ينتجون للأمة كلها من موارد.

وحين تثبت هذه العقيدة لا يعود وزير الصحة أو وزير الشؤون الاجتماعية يترفق فى الطلب حين يطلب اعتمادا للريف ويحتال على الموارد لتحصيل مبلغ للريف. بل يطلب فى عزم وقوة وصراحة، لأن هناك عقيدة عامة تسنده، وعقلية اجتماعية خاصة ترى الريف هو صاحب الحق الأول فى بنود الميزانية.

وأمر آخر يجب أن تتضمنه العقيدة الاجتماعية الجديدة، وهو حق أهل الريف المنتجين فى الحياة المقبولة، فليس الأمر أمر الملاك وحدهم إنما الأمر كذلك أمر هؤلاء المنتجين الذين لولاهم

لأصبحت الأرض معطلة كالصحراء ! ما قيمة الأرض بدون فلاحيها؟ كيف تنبت؟ كيف تغل لملاكها الذهب الأصفر والذهب الأبيض؟ إنها لا تساوى دونهم شيئا فيجب إذا استغلوها أن يعيشوا منها العيشة الضرورية المعقولة التى تحفظ أجسامهم سليمة صالحة لاستغلال الأرض. يجب على الأقل أن يكون لهم حق الآلات. فالآلة تنال الشحم والزيت أو الفحم الذى تعمل به، كما تنال فترات معقولة من الراحة حتى لا تستهلك فى زمن قصير!

عندما تثبت هذه العقيدة تحل مسألة الإيجارات ومسألة الأجور، تحل نفسها بنفسها بلا تعب ولا جدال، ويمر القانون المعطل منذ أربع سنوات والذى لا يجيز الحجز على حاجيات الفلاحين الضرورية وفاء لدين أو لإيجار أطيان.

لقد قيل فى الاعتراض على مشروع هذا القانون يوم أن عرض: إنه ليس فى مصلحة الفلاحين، لأن أصحاب الأطيان سيضنون عليهم بتأجير الأطيان لهم، ما داموا لا يضمنون وفاء إيجارها بالحجز على حاجيات الفلاح.

إنه فضيحة هذا الاعتراض، ولكنه لن يتكرر حين تسود العقيدة الجديدة التى هى أهم فى نظرنا من كل سياسة اجتماعية، ومن كل مشروع للإصلاح.

* * *

وهناك حركة طيبة نحو الطفولة المشردة فرابطة الإصلاح الاجتماعى ومحلات الرواد ونادى كوبرى الليمون، وسواها من الهيئات تتجه هذا الاتجاه الطيب، ولا يتمالك الإنسان نفسه من الثناء على هذا الاتجاه، وعلى حركة إنشاء الملاجىء الحكومية الشعبية لإيواء الأطفال المشردين.

ولكن العقلية الاجتماعية أو العقيدة الاجتماعية تنظر للمسألة من زاوية أخرى... إن هؤلاء الأطفال ليسوا من طينة أخرى غير طينة الأطفال الآخرين المرفهين المدللين، فلماذا يشردون إذن؟ لابد أن هناك علة اجتماعية وراء تشريدهم هذا، ولابد أن هذه العلة أكبر من التشريد ذاته، وإن كان التشريد علة ضخمة مؤذية ؟

وإذن فلتبحث الأسباب التى تقذف بهولاء الصبية إلى الطرقات صفرا غبرا، غائرى العيون، حفاة عرايا جياعا فى كل مكان، إن إيواء هؤلاء المشردين هو نوع من علاج المصب وترك المنبع ينشىء له مصبا جديدا، وتلك آفة الإصلاحات الاجتماعية وغير الاجتماعية التى تبنى على غير عقيدة، وعلى غير سياسة مرسومة.

هؤلاء الأطفال المشردون أصحاب حق فى الحياة الكريمة كأطفال الباشوات والبكوات

وباقى الأثرياء، فلماذا يشردون هكذا فى الطرقات؟ إنهم يشردون لأن الهيئة الاجتماعية سلبتهم هذا الحق الطبيعى، وسلبت أهلهم من قبل حقوق المواطنين فى الحياة المقبولة فإذا شاء المصلحون أن يصلحوا هذه الحال فليردوا الهيئة الاجتماعية عن هذا السلب؛ وإذا احتاج الحال إلى التشريع فليؤد التشريع وظيفته.

ولكن الذين يملكون توجيه التشريع فى حاجة إلى عقيدة اجتماعية يبنون عليهم تشريعاتهم، وتلك هى العقدة، ولكنها ليست مستحيلة الحل، فكل شىء فى العالم الآن يعلمهم أن تكون لهم عقيدة اجتماعية جديدة، فإن لم يتعلموا فتلك وظيفة الأقلام الحرة التى تنشىء العقائد فى النفوس.

وحين يتم إنشاء هذه العقيدة، ترد إلى أولياء هؤلاء الأطفال حقوقهم الطبيعية فى الحياة وتزول الأسباب التى تؤدى بأطفالهم إلى الشرود، وفى مقدمة هذه الأسباب الفقر والجهل والمرض، وهى جميعا تنبع من سوء توزيع المغانم والمغارم، ومن الأوضاع الاقتصادية الحالية التى تعطى كل شىء لفريق وتحرم الفريق الآخر كل شىء كذلك.

وتلحق بقصة الأطفال المشردين قصة إلغاء البغاء. والبغاء يجب أن يلغى: هذا لا شك فيه. ولكن كيف يلغى؟ هذه هى المسألة !

إن إقفال بيوت البغاء العلنى وتشديد الرقابة والعقوبة على بيوت البغاء السرى أمران ما أسهلهما، ولكن هذا ليس إلغاء للبغاء. إنه إلغاء لبيوت البغاء، وإلغاء للبغايا الحاضرات، هكذا تقول العقلية الاجتماعية التى نعمل لإنشائها يوما بعد يوم؛ وهذه العقلية تقول أيضا: يجب ألا يكون هدفنا الانتصار السهل الرخيص على أولئك البغايا وعلى تلك البيوت؛ إنما ينبغى أن نخوض المعركة فى ميادينها الأصلية. فى منابعها لا فى مصابها. ومنابعها هى هناك فى عشش الفقر وأوكار الجريمة، وفى الوراثات الملوثة وفى مكاتب التخديم وفى البنسيونات والمشارب وفى الطفولة المشردة، وفى بيع أوراق النصيب... الخ.

هذه المنابع التى يجرى منها البغاء هى أولى بالتطهير فيجف المصب بلا عناء. ولن تكون هناك مادة مطهرة نافعة إلا حين يحارب الميكروب الأول، ميكروب الفقر، وإلا حين يتقرر حق كل مواطن فى أن يعيش العيشة الكريمة ما دام يعمل. فإذا اختار التبطل فهناك عقوبة القانون.

هذا الحق كيف يتقرر وكيف ينفذ؟ هذا ما تتكفل به العقلية الاجتماعية وتضمنه العقيدة الجديدة. وهى لهذا أهم وأولى من كل مشروعات الإصلاح !

* * *

وهناك مشروعات متنوعة ذات قاعدة واحدة: مثل مشروع الحفاء، وأسبوع البر، ومشروع إطعام ومساعدة الأسر الفيرة، ومشروع إطعام تلاميذ المدارس الإلزامية، ومشروع مطاعم الشعب... الخ.

فهذه المشروعات جميعا تقوم على أساس الشعور الإنسانى الطيب بوجوب عمل شيء للفقراء، وتهوين بعض ماهم مبتلون به فى الحياة.

وهذا جميل، ولكن العقلية الاجتماعية تنظر للمسألة نظرة أخرى؟ إنها تتساءل: ولماذا تنقص موارد هؤلاء الفقراء عن القيام بضرورياتهم من الغذاء واللباس؟

ألأنهم كسالى لا يساوى عملهم اليومى غذاءهم ولباسهم؟ لئن كانوا كذلك فالأولى بهم عقاب القانون، بل الأولى بهم الإعدام!

أم لأن توزيع المغانم والمغارم لا يجعلهم ينالون الغذاء واللباس فى مقابل عملهم عشر ساعات فى كل يوم على الأقل؟ إن قاعدة التوزيع إذن ينبغى تعديلها ليتحقق العدل الطبيعى المعقول.

ولن يتحقق هذا العدل وهذه الطبقات تحتاج إلى مشروعات تساعدها على الغذاء الضرورى واللباس اللازم، فيجب أن تفكر الهيئة الاجتماعية فيما يوفر لهذه الملايين غذاءها ولباسها بغير مشروعات من هذا القبيل.

ولست أعنى إغفال هذه المشروعات ولا التقليل من قيمتها فى ظروفنا الحاضرة. إنما أعنى أن نعمل على تقويم الأسس حتى نستغنى فى المستقبل عن هذا الاستجداء.

هذا هو تفكير العقلية الاجتماعية التى يجب خلقها قبل التفكير فى مشروعات متناثرة ليس لها أساس ترتكز عليه إلا الشعور الطيب فى نفوس بضعة أفراد طيبين.

* * *

من هذه الأمثلة ومن كثير غيرها يمكن أن نسوقه هذا السياق، يتضح الهدف الذى نرمى إليه من هذا المقال، هذا الهدف هو تربية الشعور الاجتماعى الحديث وتعميقه فى النفوس حتى يصبح صالحا لأن تقوم عليه سياسة اجتماعية دائمة.

ومما لا شك فيه أن تربية هذا الشعور بحيث يصبح عقيدة أو عقلية عمل شاق وغير معجل النتيجة، ولكنه أدوم أثرا وأطيب ثمرة.

ومن الحق أن نقول: إن الدولة لا تستطيع وحدها أن تخلقه، وأن أمام الدولة لتحقيق هذه القواعد فى التشريع وفى الاقتصاد، وفى توزيع المغانم عقبات جسيمة، فى مقدمتها نفوذ رءوس الأموال وقوة الملاك.

وأهم من ذلك كله قوة العقيدة القديمة وتأصل العقلية القديمة: عقلية السادة والعبيد، والسادة الذين لهم كل شيء، والعبيد الذين ليس لهم شيء !

ومهما وجد على رأس الدولة وزراء ذوو نزعات حرة فإن الماضي يثقلهم والحاضر يقف في طريقهم، والأزمات التي تخلقها لهم رءوس الأموال، والنفوذ الذي يملكه الملاك، والسعايات الظاهرة والخفية، تحد من نزعاتهم الحرة، وتعرقل جهودهم، أو تطيح بمناصبهم عند اللزوم !

يجب أن نكون صرحاء فنقرر هذه الحقائق الأليمة، ونحن لا نقررها لمجرد التقرير، ولكن لنشعر ذوي الأقلام وذوي العقائد الحرة بواجبهم في هذا الكفاح، إنه كفاح ضد عقلية عتيقة تصد عجلة التطور، وتعرقل حركة الإصلاح، وتغل نفوذ الوزراء الراغبين في هذا الإصلاح.

هذه القوى المعطلة المعرقلة لا تستطيع قوة أخرى أن تصدها سوى قوة الكلمة لأن الكلمة من روح الله.

مجلة الشئون الاجتماعية ١٩٤٢/٨.

مشروعات الإصلاح

يجب أن تنبع من البيئة وتعتمد على الإحصاء والتجربة

كثيرا ما أقرأ بحوثاً وآراء فى الإصلاح الاجتماعى، تنشرها الصحف والمجلات، ليس فيها من الصفات المصرية إلا ألفاظها العربية، أما ما عداها فشىء أجنبى بحت عن البيئة المصرية، وكأن هذه الألفاظ العربية ثياب تنكرية ترتديها هذه البحوث والآراء !

وفى يقينى أن هذا جهد ضائع، فمشروعاتنا الإصلاحية يجب أن تنبع من بيئتنا الخاصة بعد دراستها دراسة وافية، وبعد تجارب حقيقية تبين مدى استعداد المجتمع المصرى لقبول هذه المشروعات، ومقدار الوسائل العملية التى يملكها للتنفيذ.

فنجاح مشروع معين فى بلد من البلاد، لا يعنى صلاحيته للتنفيذ فى كل بلد آخر، ولاسيما المشروعات الاجتماعية التى تتأثر بمؤثرات شتى، بعضها موغل فى شعاب التاريخ، وبعضها حاضر بين يدى هذا الجيل، كما أن بعضها معنوى كامن فى النفوس وبعضها مادى واضح للعيان.

وحقيقة أن الجماعات البشرية تتشابه فى كثير من السمات الأساسية فى تكوينها، وأن التجربة الإنسانية ملك مشاع ينبغى للجميع أن ينتفعوا به على السواء؛ ولكن يجب أن ننظر وراء هذا إلى الاختلافات التى لابد منها بين شعب وشعب وبين بيئة وبيئة؛ فالمجتمع الواحد كالجهاز الواحد يدور بانتظام طالما كانت أجزاؤه متناسقة، فإذا استبدلت بقطعة منه قطعة أخرى من غير طرازه، فإنه يختل أو يقف، ولو كانت القطعة البديلة أنفس وأجود.

وكل انحراف ولو ضئيل فى ظروف مجتمع عن مجتمع كفيل بفشل المشروعات الاجتماعية التى تنقل من أحدهما إلى الآخر. فالاختلاف فى درجة الرخاء العام، أو فى توزيع الثروة، أو فى درجة التقدم العلمى، أو فى التكوين التاريخى، أو فى الرواسب الوجدانية، أو فى البيئة الطبيعية، أو فى نوع العمل، أو فى توزيع السكان على الحرف... إلى آخر الاختلافات التى لا تنتهى كفيل بالاحتراس الشديد، والاحتياط المفرط عند اقتباس مشروعات الإصلاح.

وقد يخفق مشروع إصلاحى وينجح آخر فى شعب من الشعوب، ويكون المشروع الفاشل

أفضل وأرقى من المشروع الناجح، لأن هذا الشعب مستعد للانتفاع بالمشروع المفضول، غير متهيىء للمشروع الأفضل، كالساعة التى تدور ببندول رخيص لأنه من «ماركتها» ولا تدور ببندول ثمين غير متفق مع طرازها!

ولقد كانت هذه غلطتنا الكبرى يوم اقتبسنا نظمنا وتشريعاتنا وقوانيننا من القانون الفرنسى والدستور البلجيكى والتشريعات الإنجليزية وسواها. وهى الغلطة التى لا نزال نلج فيها لأننا لم نعد قادرين على الرجوع عنها.

والذين قرأوا كتاب «يوميات نائب فى الأرياف» للأستاذ «توفيق الحكيم» يدركون مقدار السخرية اللاذعة من المفارقات الحية الصارخة بين عقلية القانون وعقلية الذين يطبق عليهم. ولا أستطيع أن أنقل هنا فصولا كاملة من هذا الكتاب، ولكننى أدهش كيف مرّ هذا النقد دون أن يُحدث تعديلا أصيلا فى عقلية التشريع المصرى؟!

وقد كانت هذه غلطتنا كذلك يوم أقمنا أساس ثقافتنا العقلية والروحية على مناهج فرنسية أو إنجليزية فى مدارسنا، دون أن نفصل هذه المناهج على قدّ الأمة المصرية وتاريخها وديانتها، ومقوماتها الاجتماعية والعقلية والروحية، وعلى مطالبها الاقتصادية والعمرانية، فكانت ثمرة هذا الاقتباس التقليدى هى أولا: «برج بابل» العقليات المختلفة التى تضمها مصر اليوم فى جيل واحد. وهى ثانيا الاختلال بين مطالب السوق وبين أنوا ع الدراسة، ذلك الاختلال الذى نشأت عنه أزمة التعطل والتزاحم على الوظائف الحكومية. فالمشاهد أن هناك صناعات وأعمالا فى السوق لا تجد المتخصصين فيها من خريجى المدارس فتستخدم سواهم ممن علمتهم المرانة والتجربة، بينما توجد دراسات فى المدارس لا مقابل لها فى الصناعات والأعمال فلا يجد المتخرجون فيها مجالا لاستخدام ما تعلموه.

وأخيرا جدا عرفنا أن التاريخ والديانة الإسلامية ركنان أساسيان فى شخصيتنا القومية فأخذنا نعمل على إبرازهما فى مناهجنا المدرسية. وأخيرا جدا كذلك عرفنا أن مناهج الدراسة يجب أن تطابق الحاجات العملية فى السوق، ولا زلنا نحاول التوفيق بينهما ولكنا لم نفكر فى استخدام الإحصاء الدقيق الذى يكشف لنا عن قواعد هذا التوفيق !

وكانت هذه غلطتنا يوم صنعنا كل شىء، ويوم نصنع كل شىء كذلك! فإن مما يدعو إلى السخرية حقا أن نحاول التحضر على طريقة القرود. وأن نصر على هذه الطريقة كلما خطر لنا أن نخطو خطوة إلى الأمام، كأنه من المحرم أن نستلهم من طبيعتنا وبيئتنا وتاريخنا وظروفنا أى تفكير أو تحضير.

والأمم الحية تتقارض الحضارات وتتبادل التجارب، ولكنها تطبعها بطابعها، وتتمتع بحرية

الاختيار والتعديل فيها، أما الذين يحاكون محاكاة القرود فلن يتحضروا ولن يرتقوا ولو اقتبسوا أرقى الحضارات.

والمقياس في هذا هو الاختراع والابتكار، فالأمة التي تملك حرية الاختيار والتعديل والتنويع تخترع وتبتكر وتضيف شيئا جديدا إلى تراث الإنسانية، أما الشعوب المقلدة فتبقى هكذا مقلدة، لأن القردة تقلد ولا تبدع !

فيجب إذن أن نخلص من لعنة التقليد في مشروعاتنا الإصلاحية الاجتماعية على وجه الخصوص، وأن نستقي هذه المشروعات من البيئة المصرية بعد دراستها دراسة وافية، دون التأثر بما هو متبع في بلد آخر قد يختلف عنا في نشأته التاريخية أو مقوماته الاجتماعية أو بيئته الطبيعية، أو توزيع ثروته وسكانه، أو نسبة المتعلمين فيه...

يجب أن تكون لنا حرية البحث والتجربة، واستقلال التفكير والاتجاه. وتلك الحرية وهذا الاستقلال، لا يمنعان من الانتفاع بمجهودات الشعوب التي سبقتنا في الإصلاح الاجتماعي. ونحن خليقون أن نجمع بين الاستقلال في الرأي والانتفاع بتجارب الآخرين إذا أخذنا بوسائل البحث وطرائق التفكير التي ثبتت صلاحيتها، دون أن نأخذ المشروعات الجاهزة التي انتهت إليها الأمم الأخرى.

مثال ذلك أن كثيرا من الشعوب الأوروبية والأمريكية اتخذ الإحصاء الدقيق وسيلة للمشروعات الإصلاحية، بل وسيلة لجميع المشروعات؛ فلا ضير علينا في اتخاذ هذه الوسيلة ولا مطعن في استقلال تفكيرنا حين ننتفع بها، أما مشروعات الإصلاح المترتبة على نتائج الإحصاء فهي التي يجب الاستقلال فيها، لأنها خاضعة للظروف المحلية في كل شعب من الشعوب.

* * *

والآن ننتهي إلى نتيجة من هذا الحديث: هي أن البيئة المصرية يجب أن تلهمنا مشروعات الإصلاح الاجتماعي، وأن خير وسيلة لأن تلهمنا هذه البيئة مشروعات مناسبة هي الإحصاء الدقيق. وأن نقل المشروعات الجاهزة عن أمم الغرب أو الشرق عبث فارغ وجهد ضائع، قبل أن يثبت الإحصاء وتدل التجربة على أن الظروف هنا وهناك متشابهة.

والإحصاء يجب أن يشمل كل شيء في مصر. يجب أن يشمل بيان الثروة العامة وعدد السكان، وتوزيع الثروة وتوزيع السكان، كما يشمل توزيع الثقافة والصحة والعمل والحقوق

والواجبات. فالواقع أن هناك خللا لا مماراة فيه في توزيع هذه الأشياء جميعا، وأنه لا توزان بين الأعباء الملقاة على مختلف الكواهل. وإيجاد هذا التوازن هو أساس كل إصلاح يرجى له النجاح.

إحصاء الثروة ومواردها، وإحصاء السكان ووسائل المعيشة، وإحصاء المرضى وأنواع الأمراض، وإحصاء المتعلمين ودرجات التعليم، وإحصاء الحرف والمشتغلين بها، وإحصاء المحتاجين للعناية ووسائل هذه العناية.

الميزانية العامة للموارد والمصادر في مختلف نواحي النشاط، للمطلوب والموجود من كل شيء...... هي التي تنير لنا الطريق، وتكشف عن حقيقة ثروتنا العامة، وتبين لنا الممكن والمستحيل، وتنقذنا من الإفراط والتفريط على السواء.

ومما لا شك فيه أن الإفراط في آمال عريضة لا نستطيع تحقيقها خطر، كالتفريط في تحقيق آمال قابلة للتحقيق. ولكن ماذا غير الإحصاء يستطيع أن يرشدنا إلى هذا وذاك ؟

كيف ننفذ سياسة الملاجيء مثلا قبل أن نعرف عدد اللاجئين وندرس أسباب حاجتهم إلى الالتجاء ونتبين مدى قدرة الدولة والأمة على كفالتهم، ونتأكد من حقيقة إنتاجهم داخل الملاجيء وخارجها... إلى آخر هذه الاعتبارات ؟

كيف نحاول معالجة مشكلة البطالة، قبل أن نحصى عدد العاملين والمتعطلين ونوع كفاياتهم فردا فردا، ثم نحصي حاجة المطلوب منهم في مختلف دوائر الأعمال، ونعرف حاجة السوق للإنتاج، وأثر هذا الإنتاج في الثروة العامة... إلى آخر هذه الإحصاءات ؟

كيف نضع الأسس لتفريج أزمة الزواج، قبل أن نتبين حقيقة هذه الأزمة بالرجوع إلى إحصاء الذكور والإناث، والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تتحكم فيهم وعدد المطلقات وأسباب الطلاق وعدد الأرامل وبواعث الترمل... إلى نهاية هذه المعلومات ؟

وهكذا في كل ناحية من نواحي الحياة..

وفي اعتقادي أن هذه هي المهمة الأولى لوزارة الشؤون الاجتماعية، وأن خمسة أعوام بل عشرة تنقضي في هذه المهمة ليست بالزمن الطويل. وهي فترة يجب أن تستنفدها هذه الوزارة الناشئة في الإحصاء والتجارب، قبل أن تقدم على أي مشروع مرتجل لم تستوف بحثه ولم يعتمد على الإحصاءات، التي تحدد نوع المشروعات ومداها، وتبين وسائل تنفيذها وموارد الإنفاق عليها.

فإذا قدّر لهذا الرأى أن يؤخذ، فله عندى تكملة لابد منها، ولا نفع له بدونها: إننى لسيىء الظن بالمشروعات والاقتراحات التى تتخذ هنا فى مكاتب القاهرة بين الأوراق الصامتة. تلك المشروعات الخيالية التى لا تتفق مع الحالات المراد علاجها هنالك فى الريف البعيد أو فى الأوساط الفقيرة.

وكم قرأت أو شاهدت مشروعات وإرشادات تدعو إلى الضحك مما وضع هنا فى المكاتب المجهزة بالمدافىء فى الشتاء والمراوح الكهربائية فى الصيف، وبين أقداح القهوة والمرطبات وعلى ضوء تقريرات ومشروعات أوروبية أو أمريكية !

قرأت مرة إرشادات صحية موجهة إلى الفلاحين ليحلبوا اللبن حلبا صحيا جاء فيها:

(١) يجب أن يكون المكان الذى تحلب فيه الماشية وما يجاوره نظيفا جيد الإضاءة والتهوية تدخله الشمس والهواء بكمية كافية.

(٢) يجب أن يكون الحيوان نظيفا وضرعه مغسولا جيدا بالماء ومجففا هو والحلمات بمنشفة جافة نظيفة قبل الحلب.

(٣) يجب على الحلاب قبل أن يبتدىء فى الحلب أن يلبس ملابس نظيفة ويغسل يديه جيدا.

(٤) يجب رفع اللبن بعد الحلب مباشرة وترشيحه بمرشح خاص للبن وإذا لم يتيسر ذلك فيمكن الترشيح بقطعة نظيفة من القماش.

(٥) تشطف الآنية التى يحلب فيها اللبن بالماء وتعقم بالبخار وإذا لم يتيسر البخار فتغسل مرة أخرى بالماء المغلى المضاف إليه الصودا.

(٦) أقمشة الترشيح والفوط المستعملة فى تجفيف الضرع يجب غسلها جيدا وتعقيمها وذلك بالغلى بعد استعمالها كل مرة.

وقد بلغت هذه الإرشادات الثمينة ست عشرة مادة، وهى مثل جيد للتفكير المترف على المقاعد الوثيرة بين حفيف المراوح الكهربائية وبرد الشراب المثلج فى مكاتب القاهرة السعيدة.

أما الريف الحزين الكئيب البائس المحروم فلا صورة له ولا ظل فى هذه الإرشادات وذلك مثل لكثير من اقتراحاتنا ومشروعاتنا فى الإصلاح الاجتماعى!

إن مشروعاتنا الإصلاحية لا يمكن أن تكون جدّية وأن نضمن لها الحياة إلا إذا وضعت على مصاطب الريف وبين أكواخ الفلاحين والعمال، وإلا إذا كتبت بمداد من العرق والدم والدموع فى هذه الأوساط المنبوذة التى لا يعلم واضعو المشروعات عنها شيئا.

هناك حيث يعيش الفلاح بثلاثين قرشا فى الشهر – فى أحسن حالاته – وحيث لا توجد المنشفة ليجفف بها وجهه لا ليجفف بها ضرع بقرته. بل حيث لا يوجد الماء النظيف الذى يغسل به عينيه فضلا على الماء المغلى المعقم!

هناك فى هذا الجحيم الذى يصطليه الفلاحون والعمال يجب أن تنضج المشروعات وتسن القوانين، وفى المباءات والكهوف والجحور ينبغى أن تفرخ الآراء والاقتراحات، أما فى مكاتب القاهرة، وبين ضجيج السيارات الفخمة ومناظر العمارات الشاهقة فكل تفكير خيالى وكل اقتراح مثالى، كما يشرّع سكان الفردوس لسكان الجحيم!

* * *

ينبغى إذن أن يكون لوزارة الشؤون الاجتماعية فى خلال فترة البحث والإحصاء خلايا متفرقة فى الريف وأحياء العمال، تتخذ مقرّها هناك وتندس فى هذه الأوساط، وتعيش عيشتها وتمارس آلامها؛ ثم تكتب التقريرات وتقترح المشروعات. وفى أثناء ذلك كله تقوم بالتجارب العملية على مثال ما ذكره «الدكتور أحمد حسين» مدير إدارة الفلاح فى مقال له بعدد يوليه من مجلة الشؤون.

وذلك – ولا شك – تكليف ثقيل، ولكن ينبغى أن يقوم على التطوع والتضحية إن أمكن وإلا فيجب أن يقوم على التجنيد الإجبارى لأعضاء هذه الخلايا الأساسية.

وقبل أن تنبت هذه الخلايا وتقوم بواجبها كاملا عدّة سنوات، وقبل أن يكون لوزارة الشؤون الاجتماعية من الموارد ووسائل البحث ما يمكنها من هذا العمل، يجب ألا تقدم على مشروعات مرتجلة، ويجب كذلك ألا تلام على تقصير أو إهمال.

وخير لهذه الوزارة وللأمة معها أن تقضى هذه السنوات فى الدرس والبحث وفى إجراء التجارب وجمع الإحصاءات، من أن نلهبها بالاستعجال فى مشروعات غير مدروسة ولا مستوفاة، تضيع النفقات فيها سدى، ويتبين بعد فوات الأوان أنها غير صالحة للبيئة ولا متمشية مع الظروف.

وفى سنوات الحرب قد تعجز الميزانية عن إمداد هذه الوزارة بنفقات المشروعات الكبيرة، وليس هذا شرا كله، فقد تكون هذه الأزمة باعثا على التريث والبحث المستفيض، فإذا تحقق ذلك وأخذت منذ الآن فى القيام بالإحصاءات والتجارب لم تكن هذه الفترة بالفترة الضائعة فى عمر الوزارة الناشئة التى لابد أن تنمو وتكبر على مدى الأيام.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١٠ / ١٩٤١.

هذا الإحساس الغامض الذى يربط الفرد بالوطن، ويثير فى دمه النخوة لرقعة خاصة من هذه الدنيا العريضة ويشعره بالارتباط القوى بينهما فى المصير، ويدعوه إلى الذود عن حدود هذه الرقعة وكل ما يتصل بها من المعانى والمخلفات.

هذا الإحساس الذى نسميه «الوطنية» لا ينشأ اعتباطا بل يقوم على أسباب محسوسة وإن كان الفرد فى النهاية لا يتنبه لهذه الأسباب، بل يخيل إليه أنه يحب وطنه هكذا والسلام!

فالألفة الخاصة للمناظر والأشياء، والدم الموروث، والتقاليد العامة، واللغة المشتركة والذكريات والحوادث والاستجابات النفسية مع الطبيعة ومع المجتمع.. كل أولئك يشترك اشتراكا وثيقا فى تكوين هذا الإحساس.

ومن خير ما قرأت مما يصور هذا المعنى تصويرا مجسما قول نجاشى الحبشة وقد عاد إلى وطنه بعد خمسة أعوام «إننى الآن أشم رائحة الأشجار وهى رائحة أعرفها جيدا، وكنت شديد الشوق إليها منذ أن فارقتها».

فهذا القول البسيط الساذج هو أبلغ ما قرأت فى تصوير معنى الوطنية، والنجاشى فى هذا التعبير أشعر من ابن الرومى إذ يقول:

بلد صحبت به الطفولة والصبا ... ولبست ثوب العمر وهو جديد

فإذا تمثل فى الضمير رأيته ... وعليه أغصان الشباب تميد

ومن هذا الوادى فى الإحساس الطبيعى بمعنى الوطن ما قرأته عن الكولنيل صادق بك التركى الذى كان مبعدا عن وطنه لخلافه مع مصطفى كمال، فلما عاد أخيرا جثا على ركبتيه عندما لامس أرض الوطن وقبل ترابه فى لهفة وتأثر شديدين، ثم فاضت روحه لشدة تأثره.

ومنذ أسابيع أقامت الجالية اليونانية حفلة فى دار البطريركة الأرثوذكسية حيث أودعت الهيكل قبضة من تراب الوطن الحر، قبسها بعض المهاجرين على أثر الغزو الألمانى، أرادوا الاحتفاظ بها طاهرة لم تلوثها أقدام الفاتحين!

إلا أن جميع المظاهر الروحية لعاطفة «الوطنية» لا يجوز أن تخدعنا عن الحقيقة الواقعة

وهى أن الشعور الطيب نحو بقعة من الأرض، هو ثمرة استجابة طيبة من الفرد لهذه البقعة وهذه الاستجابة وليدة خير ناله هذا الفرد من الوطن، أو رجاء فى الخير على أقل تقدير، وبعبارة أخرى مكشوفة: إن المنفعة شريك قوى فى تكوين العاطفة الوطنية فى النفوس وإن الشاعر الذى يقول:

بلادى وإن جارت علىّ عزيزة   وأهلى وإن ضنّوا على كرام

إنما ينساق إلى أبعد مما تطيقه الطبيعة البشرية، فذلك الجور عندما يدوم، وهذا الضن حينما يستمر خليقان أن يقضيا على هذا الإعزاز، وأن يولدا فى النفس الشعور بالنقمة أو يطفئا شعلة الوطنية ويغضا من قيمتها فى نفس الفرد على أقل تقدير!

فينبغى ألا نكون خياليين فى فهم عاطفة الوطنية، وإذا كنا لا نحب لهذه العاطفة الكريمة أن تهبط إلى مرتبة «النفعية» وحدها، فنحن لا نحب أيضاً أن نشتط فى الخيال بحيث نحسبها معنى مجردا لا يتعلق بالملابسات المادية، لأن الفهم الأخير يوقعنا فى أخطاء اجتماعية ووطنية، لها عواقبها حين تقع الأزمات ويطلب من كل فرد أن يهب لدفعها عن الوطن فى الحرب أو فى السلم على سواء، باسم الوطنية.

وإنه لمن الغلو أن نطلب إلى الفرد التضحية بكل شىء فى سبيل وطن لا يؤدى لهذا الفرد شيئا من الخير، أو على العكس يؤذيه ويطارده بالحرمان والشقاء، لأن هذه التربة لا تصلح لنماء بذور الوطنية فى النفس البشرية، بل هى تقتل هذه البذور فى مهدها وتغرس بدلها الحقد على هذا الوطن والاستهانة بمصالحه، كما تبعث روح الفردية البغيضة والتفكك الاجتماعى بين المتمتعين والمحرومين!

لابد أن يرعى الوطن مصلحة الفرد، وأن يشعره بالرعاية والعطف والإعزاز، حتى يبادله الفرد هذا الشعور، وكلما أحس المواطن أن له فى الرخاء العام نصيبا، وأن مصيره فى الخير والشر مرتبط بمصير هذه الحدود الجغرافية ازداد تعلقا بوطنه، وتقديرا للمصلحة الاجتماعية، وغدا عضوا نافعا فى المجتمع، شديد الاحتفاظ بتقاليده، حريصا على تأدية حقوقه، والعكس بالعكس سواء.

ونحن نعجب بوطنية الإنجليز – ولا سيما فى نضالهم الأخير – فقد وجد الطابور الخامس مرتعا خصيبا فى كل تربة إلا فى التربة الإنجليزية، وقد دب الوهن إلى كل عزيمة إلا عزيمة الإنجليز، وإننا لنطالع أنباء صمود هذا الشعب للعاصفة كما نطالع أخبار المعجزات الخارقة ونعجب أشد العجب لهذه الطبيعة الغريبة.

ولكن عجبنا خليق بأن يزول إذا عرفنا كيف يفهم الإنجليز الوطنية، وكيف يطبقونها فى حياتهم الخاصة والعامة، وكيف يغدو كل إنجليزى إلى واجبه وهو مطمئن إلى أن الوطن يقدر

أدائه لهذا الواجب، ويؤدى له حقه كاملا، ويعنى به عناية خاصة، كما يعنى بأهله وأطفاله لو أصابه مكروه.

«ومن دأب الإنجليز عامة أنهم يذكرون التضحية ولا ينسون الجزاء فى حينه، لأن الفرد عندهم مقدس الحقوق والمصالح والحريات، وليس بالشىء الضائع فى الغمار، فإذا خدم الأمة بما يستطيع فعلى الأمة كذلك أن تخدمه بما تستطيع، وإذا نسى نفسه إبان الخطر وجب على الأمة ألا تنساه. وهذا هو لباب حركة العمال فى الحرب الحاضرة.

«أو كما قال بعضهم: إن التضحية مفروضة على أبناء الوطن أجمعين، ولكن من الظلم أن تفرض على أقل الناس احتمالا لها، ويعفى منها القادرون على احتمالها. فهذا الظلم هو الذى تمحوه العناية بحقوق الأيدى العاملة فى حرب يراد بها أن ترد الحقوق إلى أصحابها». (١)

ولعل هذا يفسر لنا كيف يمضى العمال وغير العمال إلى أداء واجبهم تحت وابل القنابل المنهمر وفى أتون النار المشتعل، وفى غمار الموت المحقق، دون ما جلبة ولا ذعر ولا ارتباك، ذلك أن الوطن من خلفهم يعرف لهم تضحياتهم ويجزيهم عنها خير الجزاء.

كما أن من مكونات الوطنية فى النفوس، والاهتمام بالمجتمع، ومحاولة النهوض به، شعور الفرد بأن الوطن والمجتمع يهيئان له كالآخرين فرص النجاح والتقدم فى الحياة، ولا يقفان به عند مرحلة معينة لا يتعداها، فالتسوية بين الجميع فى الفرص تشعره بأنه خليق أن يرقى إلى أعظم المناصب، فهو خليق إذن أن يعنى بهذا الوطن وبهذا المجتمع، الذى هو عضو ملحوظ فيه، والذى قد يدعى للاشتراك فى تصريف شؤونه يوما من الأيام.

وأظهر ما يبدو هذا فى الولايات المتحدة، حيث يحس كل فرد أنه مهيأ لأن يكون رئيس الجمهورية أو عضوا فى الهيئة الحكومية أو بارزا فى عمل من الأعمال، ولهذا ترى الكبرياء الشخصية والكرامة الفردية واضحين فى جميع الأفراد حتى الخدم الذين يعنون بأداء أعمالهم أكثر من عنايتهم بمظاهر التعظيم الشديد المبالغ فيه للمخدومين، لشعورهم بكرامتهم على أنفسهم وعلى وطنهم.

وليس غريباً أن ينمو الشعور الاجتماعى والإحساس بالوطنية فى نفوس الأمريكيين، والفرص مهيأة لهم على السواء للغنى والسلطة والارتقاء، ومن العسير أن تصلح هذه البيئة للمذاهب المتطرفة كالشيوعية أو النازية. فما دام الفرد مطمئنا إلى الوصول لكل ما تصبو إليه نفسه من الغنى بالطرق المشروعة فلن يميل إلى الشيوعية. وما دام الفرد معتزا بكرامته الفردية التى يرعاها المجتمع والوطن فلن يجنح إلى النازية.

---

(١) من كلمة الأستاذ العقاد بمجلة الراديو المصرى.

وهكذا يكون المجتمع الأمريكى واقيا من المذاهب المتطرفة والفساد الاجتماعى، ومن النقمة الفردية والاجتماعية على السواء.

* * *

أما نحن فى مصر فنعمل دائبين على قتل كل بذور الإحساس الوطنى، والشعور الاجتماعى.

كل الخيرات فى مصر لفريق دون فريق، وللفريق القليل الذى لا يزيد على مليون من السعداء، بينما الخمسة عشر مليونا الآخرون محرومون من كل عناية، لا يكادون يحسون أنهم مواطنون، أو أن الوطن يشعر بوجودهم أقل شعور، ونظرة إلى الحياة الواقعة أو نظرة إلى أرقام الميزانية تكفى للحكم بأنهم محقون إذا فهموا أن هذا الوطن لا يشعر بوجودهم.

فالفروق بين المدينة والقرية، وبين الأحياء الخاصة فى المدن وأحياء العمال والطبقات الفقيرة لا نظير لها فى بلد من بلاد العالم المتمدن، وإن كانت لها نظائر فى قصور المهراجات الهنود وأكواخ المنبوذين.

وأرقام الميزانية تتسع وتتضخم لجميع الوزارات، ثم تضيق وتتضاءل لوزارتى الشؤون الاجتماعية والصحة، وهما الوزارتان اللتان تعملان لخمسة عشر مليونا من التعساء المحرومين.

وهذه وتلك شاهدتان على مقدار ما يعنى الوطن المصرى بالفريق الأعظم من المصريين الفريق الذى يرفع على كواهله اقتصاديات البلد واجتماعياته، وتطلب إليه التضحية للذود عن هذا الوطن الكريم.

أما فرص النجاح فى الحياة فهى وقف كذلك على فريق دون فريق. هو الفريق الذى تتوافر له الصحة والعلم والمال، وليس لأفراد الفريق الآخر أن يتطلعوا إلى شىء من النجاح والتقدم، لأنهم لا يملكون شيئا من هذه الوسائل. فنفقات التعليم ونفقات الغذاء الواقى من المرض ونفقات العلاج من الداء، وقوة المال التى تذلل العقبات. كل هذا فى جانب واحد لا يستطيع الجانب الآخر أن يتطلع إليه. والفقر فى مصر يورث الفقر كما أن الغنى يورث الغنى لهذه الأسباب والقيود.

وكذلك الحال فى وظائف الدولة ومناصبها الكبيرة، فهى جميعا من نصيب المتعلمين وهؤلاء هم الذين يملكون نفقات التعليم، وهى جميعاً من نصيب الأصحاء. وهؤلاء هم الذين يملكون نفقات الغذاء والدواء، فليس للفريق البائس أمل فى هذه الوظائف والمناصب حتى فى عهد الديمقراطية الجديد.

وضريبة الدم - مع هذا - وقف على فريق دون الآخر، ولا يزال قانون الإلزام بالخدمة

العسكرية يتعثر فى الطريق، ولا يزال البدل النقدى يُقبل عن هذا الواجب المقدس، وبدلا من أن تكون الجندية شرفا كما هى فى كل بلاد العالم، تصبح ذات معنى غير مرض فى مصر لأن الذين يجندون هم الذين يعجزون عن دفع البدل النقدى اليسير!

ونحن نعانى من حالة شاذة من فقدان الثقة بين الحاكمين والمحكومين؛ وهذه الحالة تقتل الشعور الوطنى والإحساس الاجتماعى، كما تقف حجر عثرة فى نجاح كثير من المشروعات الحكومية التى تقوم بها لمصلحة المحكومين!

فقد مضت قرون وأجيال والشعب يشعر أن الحكام هم جلادو الشعب لا خدامه، وذلك طيلة الحكم التركى البغيض، وقد كان الوطن ملكا لهؤلاء الحكام لا للشعب الذى لم يحس إلا أنه البقرة الحلوب، ومن هنا نشأت العقيدة المتوارثة فى أن الخروج على النظام مفخرة، وأن الجريمة ضد الحكومة لا رقيب عليها من المجتمع ولا من الضمير!

ومن سوء الحظ أن النهضة العمرانية والإنشائية بعد حكم الأتراك قامت على السخرة، فلم يشعر الشعب بتغير الحال واختلاف الغايات بين الأتراك وسواهم، لأن حفر الترع والمصارف ومد السكك الحديدية وإقامة الجسور وسواها من أعمال العمران التى سببت الرخاء الاقتصادى الحاضر قامت جميعا على تسخير الطبقة الفقيرة التى لم تنتفع انتفاعا مباشراً بهذا الرخاء، فظلت شديدة الشك قليلة الثقة بالهيئة الحاكمة التى تسخرها فى هذه المشروعات بلا أجر أو بأجر زهيد. ولم يفهم هؤلاء البائسون قيمة هذه المنشآت وفائدتها، ولكنهم فهموا فقط أنهم يعذبون فى سبيلها ذلك العذاب الشديد!

وفى الوقت الذى تتعاون الظروف السيئة جميعها على قتل بذور الوطنية والروح الاجتماعية فى نفوس الجماهير، لا نقوم نحن بأى عمل إيجابى لمقاومة هذه الظروف، فدراسة التاريخ والتربية الوطنية فى المدارس، والأغانى التى نسمعها فى كل مكان، وسواها من وسائل التربية العامة مما يساعد الظروف السيئة ولا يقاومها أية مقاومة.

والعمل الوحيد الذي عمل فى هذا السبيل هو إلغاء السخرة، وقد كان الأمل قويا فى المراكز الاجتماعية التى كانت ستعمل على بث الثقة فى نفوس الفلاحين والعمال بأن الحكومة تعنى بهم وتقصد إلى خيرهم، وتأخذ بالإقناع واللين بدل القمع والشدة، وتتألف بذلك نفوسهم النافرة من كل عمل يأتى من ناحية الحكام، الذين درجوا قرونا على النظر إليهم كأنهم جباة الضرائب وجلادو الشعب، وأن هذا هو عملهم الوحيد!

كان الأمل قويا فى هذه المراكز أن تبدل هذا الشعور، ولكن الميزانية لم تسمح وحالت دونها الظروف لسوء الحظ فى عامين متواليين، ففات ما كنا نرجوه على يديها من التبدل المفيد.

نحن نهمل كل مكونات الإحساس الوطنى والشعور الاجتماعى، فيجب ألا نلوم هذا الشعب

فيما يبدو من بعض أفراده من عدم المبالاة بالمصير، ومن ضعف الوازع الاجتماعى فى نفوس الكثيرين، فهذه الثمرة المرة نتيجة البذور الخبيثة التى تبذرها الظروف.

ولكن ينبغى أن نحسب حساب اليوم الذى قد نضطر فيه أن ندعو المحرومين المهملين إلى الذود عن هذا الوطن الذى لا يحس بوجودهم، ولا يعنى بهم. فهذه الدعوة من جانبنا قد تقابل فى حينها باستجابة لا نرضاها.

على أنه ليست الحرب وحدها هى التى تقتضى الذود والدفاع، فويلات السلم قد تفوق ويلات الحرب فى كثير من الشؤون، ونحن فى حاجة إلى أن نشعر كل وطنى أنه عزيز على هذا الوطن، كريم على هذا المجتمع، فيعزهما ويكرمهما، ويبذل لها جهده خالصا، وعواطفه كاملة ويشعر أن له شخصية وأن له كرامة فيترفع عن كثير مما يدفعه إليه شعوره بالغربة فى وطنه، وعن كثير من العبث بالمرافق العامة، والنفور من التبعات والواجبات والهرب من التكاليف الوطنية، فقد بلغ الفرار من الجندية حدا خطيرا لا يليق بالوطنيين.

ولا يجوز أن يخدعنا سكوت هذه الطبقات على ما تعانيه، فهذا السكوت أولا ليس مضمون البقاء، وهو فى حالة بقائه خسارة وطنية، لأنه دليل على أن هؤلاء الآدميين قد فقدوا كل إحساس بحالتهم، وأنهم فى درجة من الهبوط لا يرضاها مجتمع كريم.

على أن توالى الأزمات قد أفقد هؤلاء الآدميين الاحتمال المشهور عنهم، لأن لطاقة الاحتمال حدا. ومن الخطأ أن نوازن بين الفلاح اليوم وجده منذ خمسين أو ستين عاما فالرخاء العام يتناقص بتكاثر السكان ودوام الإهمال.

أعطوا المحرومين قبل أن تسألوهم، فقد أعطوا كثيرا ولم يأخذوا شيئا، بينما أتخم من الأخذ من لم يعطوا من قبل إلا القليل.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١٩٤١/٧.

الديمقراطية الصحيحة
تسوّى بين الجميع فى فرص النجاح

تذهب بعض المذاهب المتطرفة إلى محاولة التسوية بين جميع الطبقات وجميع الأفراد؛ فتصطدم بعقبة طبيعية لا سبيل إلى التغلب عليها، وهى أن الناس جميعا ليسوا متساوين فى مواهبهم وقواهم الطبيعية، فلا سبيل إذن للتسوية بينهم تسوية تامة فى مظاهر حياتهم الاقتصادية، وكل عمل ضد الطبيعة مقضى عليه بالفشل والبوار.

أما الديمقراطية فلا تحاول هذه المحاولة الفاشلة، ولكنها تعنى بتحقيق نوع أخر من المساواة بين أهل الوطن الواحد، يزيل ما فى نفوس المتخلفين من حقد على السابقين فى ميادين الحياة، وتمتاز به عن الدكتاتورية والبيرقراطية وعن المذاهب المتطرفة جميعا. تلك هى المساواة بين الجميع فى فرص النجاح، بإعطاء كل فرد فرصة يظهر فيها مواهبه، ويتقدم ويثرى بلا عائق من البيئة المحيطة به، وبغير أن يقف مستوى طبقته أو بيئته دون ارتقائه أرفع المناصب، ومنها رياسة الجمهورية فى بلد كالولايات المتحدة.

هذه السمة هى أولى سمات الديمقراطية، وليس الدستور أو الحكم البرلمانى أو القوانين المنظمة لهما إلا مظاهر لا تبلغ فى قيمتها الحقيقية ولا فى تقديرها عند الشعب ما تبلغه هذه السمة من التحقيق العملى لأغراض الديمقراطية الصحيحة، والتى لا يعدلها فى هذا إلا المسئولية الوزارية وكون الشعب مصدر السلطات وشعوره بالسيطرة الحقيقة على تسيير دفة الشؤون العامة.

ومعنى التسوية بين الجميع فى فرص النجاح أن تتيح لكل فرد أسلحة النضال العامة وتزيل من أمامه العقبات المصطنعة من العرف والعادة، وتجعل له الحق فى تولى كل عمل تهيئه له ثقافته واستعداده.

فالصحة حق طبيعى لكل فرد، والتعليم إلى درجة خاصة حق من حقوقه كذلك، وتولى المناصب والأعمال العامة والرقى فيها بمحض الكفاءة والجدارة حق ثالث معترف به... وهكذا.

وهذه هى التسوية المعقولة التى لا تعارض الطبيعة ولا الدين، وهى فى الوقت ذاته واقية من المذاهب المتطرفة، لأنها تطمئن الأفراد والجماعات على أنهم سينجحون وينالون نصيبهم بكدهم

واجتهادهم، وأن ليس هناك أمامهم من الحواجز والقيود ما يستدعى الحركات العنيفة لإزالته وتحطيمه.

* * *

وهنا نسأل: ما نصيبنا نحن فى مصر من هذه السمة الأصيلة فى الحياة الديمقراطية ؟

لدينا دستور كأرقى الدساتير، وحكم نيابى منظم باللوائح والقوانين. ومن الوجهة النظرية ليس هناك ما يحول دون فرد وتولى أرفع مناصب الدولة وهى رياسة الحكومة، أو دون تولى عمل من الأعمال الخاصة أو العامة فى حدود القانون.

ولكن الواقع غير هذه المظاهر. ذلك أن وسائل النجاح فى الحياة ليست مهيأة للجميع، على الرغم من أن المصريين متساوون جميعا أمام القانون، وأمام نظم التوظيف والعمل الخاص والعام.

فالصحة التى هى حق طبيعى لكل فرد قد حرمتها ملايين كثيرة لأسباب لا يد لهم فيها ولا قدرة لهم على دفعها – والصحة أولى وسائل النجاح العملى فى الحياة كما تقدم – ذلك أن الفقر وانحطاط مستوى الدخل قد حرم الملايين التغذية الصحية المناسبة والمسكن الصحى اللائق والعلاج الضرورى فى حالة المرض، كما أن نظام الرى والصرف الذى لم تلحظ فيه الناحية الصحية قد نقل جراثيم الأمراض المتوطنة إلى كل بقعة وصلت إليها المشروعات.

والتعليم إلى درجة خاصة – وهو حق لكل فرد فى النظام الديمقراطى وهو كذلك وسيلة قوية من وسائل النجاح – قد حرمته الملايين أيضاً بحكم الفقر وعدم القدرة على أداء نفقات التعليم؛ أما التعليم الإلزامى فلم يعمم حتى اليوم، وهو كذلك – باعتراف وزارة المعارف – لم يفلح فى مهمته، ولو أفلح لبقى مع ذلك قاصرا عن الوصول بالمتعلم إلى درجة تمكنه من الكفاح، كما هو شأن التعليم العام فى انجلترا الذى يقرب من التعليم الثانوى عندنا وهو هناك بالمجان لكل من أراد، أو التعليم الابتدائى والثانوى فى فرنسا وهو بالمجان أيضاً.

كذلك يجوز أن نضيف إلى عدم التسوية فى الفرص بين الجميع أشياء ثانوية أقل شأنا من الصحة ومن التعليم، مثل ما هو مقرر من تفضيل أبناء بعض الموظفين فى القبول بالمدارس والمناصب على جميع المتقدمين إليها كأبناء الضباط فى الحربية والبوليس وأبناء المستشارين الملكيين فى أقلام القضايا. فهذا امتياز ينافى روح الديمقراطية.

ولا أحب أن أضيف إلى ما تقدم مظهر المحسوبية فى التوظيف والترقية، وإهمال الكفاءات والمواهب؛ فذلك مظهر كريه يجب القضاء عليه سواء فى النظام الديمقراطى أو سواه من

النظم، وهو عيب من عيوب الخلق، قبل أن يكون عيبا من عيوب النظم. ولكن يجب أن يحسب حسابه على كل حال، ففى بعض العهود كان نظام المحسوبية هو الأصل ونظام المساواة هو الاستثناء !

والآن نرجع إلى حق الصحة وحق التعليم وحرمان الملايين فى مصر منهما، مما يجعل المساواة فى الفرص معدومة تقريبا، ويجعل النجاح فى الحياة العامة وقفا على فريق دون فريق، ويرجع بنا إلى الحكم البيروقراطى فى صورة من صوره.

فى انجلترا – كما قلت – يمكّن كل فرد من التعليم بالمجان؛ كما يمكن كل فرد من التمتع بالصحة العامة بسبب ارتفاع الدخل الفردى والتغذية الصحية، وبسبب آخر هو وجود المستشفى المهيأ لقبول كل مريض يفد إليه وتقديم العلاج الوافى الصحيح له بالمجان فى المدينة والقرية على السواء.

فهل يستطاع فى انجلترا مالا يستطاع فى مصر؟

قد يكون هذا صحيحاً إلى حد ما – فالدخل الفردى والقومى فى انجلترا مرتفع جدا بالنسبة لمثله فى مصر، ولكن هذا لا يجعل من المستحيل أن نأخذ ببعض الأسباب، وليس الذى ينقصنا هو هذا وحده، بل ينقصنا أن نحس إحساسا صادقا بآلام الفقراء، وأن تتغلغل الروح الديمقراطية فى دمائنا كتغلغلها فى نظمنا وقوانيننا ومظاهرنا.

فى انجلترا يتاح التعليم العام للجميع، وتتاح المستشفيات الكاملة والعلاج الصحيح للجميع، وتتاح التغذية الصحية والمسكن المناسب للجميع، لأن السعداء يشاركون المحرومين ويتضامنون معهم فى الحياة.

هذا هو العامل الرئيسى الأول. فهناك الضرائب المتدرجة بنسبة الدخل، وهناك التخفيف فى الضرائب على الضروريات وعلى السلع بوجه عام لأنها الضرائب التى يدفعها المستهلكون بصفة غير مباشرة، مع التشديد فى الضرائب المباشرة على رءوس الأموال التى تدفعها طبقات خاصة.

فهذا التعليم العام المباح للجميع، وهذه المستشفيات المجانية التى لا تفترق فى شىء عن المستشفيات الخاصة، إنما تنفق عليها الحكومة والهيئات البلدية والقروية من تلك الضرائب المتدرجة التى يؤدى الفقراء أقلها والأغنياء أكثرها، فيتحقق بذلك معنى التضامن الاجتماعى بين الطبقات والأفراد.

حقا إن مستوى الضرائب فى انجلترا مرتفع عما فى مصر بالنسبة للفقراء والأغنياء على السواء، ولكن هذا الارتفاع بالنسبة للأولين ظاهرى فقط، ذلك أنهم يستردون ما يدفعونه ويزيدون عليه، بإعفاء أبنائهم من النفقات فى التعليم العام، وبتحللهم من نفقات العلاج لكل فرد

فيهم إذ يجدون فى المستشفى المجانى من العناية ما يجده الأغنياء فى مستشفياتهم الفخمة.

ولنضرب لذلك مثلا: موظف فى مصر يتقاضى مائة وعشرين جنيها فى السنة، فيؤدى عنها ضريبة نحو خمسة جنيهات فى العام. ويؤدى نفقات تعليم لولدين فى المدارس الابتدائية عشرين جنيها فى السنة ويستشفى هو وأفراد أسرته الأربعة بنحو عشرة جنيهات فى العام فالمجموع نحو خمسة وثلاثين جنيها بينما مثيله فى انجلترا يؤدى ضريبة دخل مرتفعة تصل إلى نحو اثنى عشر جنيها، ولكنه يعلم ولديه ويستشفى هو وأفراد أسرته بالمجان!

لماذا؟ لأن زميله ذا الدخل العالى قد تضامن معه من حيث لا يشعر بدون مساس بالنظام الاجتماعى المقرر، حينما أدى ضريبة دخل مرتفعة لم تؤثر كثيرا فى موارده ومستوى حياته.

وهناك سبب آخر غير الضرائب المتدرجة مبعثه كذلك الشعور الديمقراطى الصحيح والعراقة فى النظام النيابى، ذلك هو تقديم المشروعات المتعلقة بصحة الشعب وتعليمه على جميع المشروعات الأخرى، فمشروع كمشروع «المراكز الاجتماعية» مثلا ومشروعات «مياه الشرب النقى» ومشروع «تجديد القرية» وسواها مما أجلناه عاما بعد عام، لم يكن يستطاع تأجيله دورة برلمانية واحدة لو كان فى انجلترا أو أمريكا لأن الجمهور هناك هو السيد الأصيل!

* * *

والآن يجب أن نفكر تفكيرا جديا فى توطيد أركان النظام الديمقراطى فى مصر، فهو نظام ناشىء وفى حاجة إلى استكمال سماته الأولى. يجب أن نعمل جاهدين على تحقيق المساواة فى فرص النجاح بجعل الصحة والتعليم الأولى - لا الإلزامى - على الأقل حقا للجميع.

أما الوسيلة لتوفير المال اللازم فقد بينتها فيما تقدم، وهى لا تتحقق إلا إذا تحققت قبلها النية الصادقة فى التضامن الاجتماعى، وإنقاذ هذه الملايين البشرية المعذبة، وإتاحة الفرصة للجميع أن يكونوا أعضاء نافعين فى جسم الأمة. وإلا إذا صحت النية كذلك على توطيد أركان النظام الديمقراطى فى البلاد بروحه وحقيقته لا بمظاهره وأشكاله.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١٩٤١/٧.

نحو آفاق جديدة

وفى طريق العدل الاجتماعى

«وتحقيقا للمساواة فى تخفيف عبء الضرائب على جميع المكلفين وتيسيرا لصغار الفلاحين وملاك الأراضى الزراعية الذين يحملون من عبء ضريبة الأطيان ما يثقل كواهلهم فى حين أن غيرهم من المموّلين قد شرع لمصلحتهم حد أدنى لا يصح فرض الضريبة عليه . ستتقدم لكم حكومتى فى ميزانيتها المعدلة مشروعا يُعفى بمقتضاه من ضريبة الأطيان إعفاء كاملا جميع الفلاحين وصغار الزراعيين الذين يدفعون خمسين قرشا فأقل من الأموال الأميرية، وفوق ذلك ستزاد نسب التخفيض لغير هؤلاء من الزراعيين الذين تتجاوز الضريبة المربوطة على أطيانهم مبلغ الخمسين قرشا على الوجه الذى سيبين بمشروع الميزانية المعدل . ويبلغ عدد صغار الزراع الذين سينتفعون من الإعفاء الكامل من ضريبة الأطيان ٥٠٨ر٢٧٩ر١ وعدد الذين سينتفعون من نسب التخفيض جميعها ٧٠١ر٤٢٥ر٢ من الزراع».

خطاب العرش

لم يكن بد من أن تخطو الحكومة المصرية هذه الخطوة الموفقة التى تشير بها الحكمة والنظرة إلى المستقبل كما تشير بها حقائق الواقع الراهن منذ زمن بعيد ، وإذا كانت الوزارة الحاضرة هى التى خطتها فى وقت متأخر جدا عن موعدها الطبيعى فهو توفيق ينبغى أن يحسب لها بلا جدال ، وهى خطوة فى طريق الإصلاح الاجتماعى يمكن عدّها أولى الخطوات العملية ذات النتائج الملموسة.

ذلك أن المشكلة الاجتماعية فى مصر هى فى حقيقتها مشكلة اقتصادية قبل كل شىء فهبوط الدخل الفردى إلى هذا المستوى الذى يندر نظيره عند أفقر الشعوب هو السبب الأصيل لجميع الأمراض الاجتماعية على وجه التقريب إذا استثنينا فساد الحكم فى عشرات القرون

الماضية وما جره من آفات خلقية ونفسية ، إن لم يكن هذا الفساد نفسه هو السبب المباشر لسوء توزيع الثروة وللمشكلة الاقتصادية التي يعانيها الملايين من السكان .

ولبيان هذه المعاني نذكر (أولا) أن المرض والجهل والجريمة والتشرد وما إليها إنما هي مظاهر لعلة أصيلة هي الفقر وهبوط مستوى الدخل الفردى إلى ثلاثة جنيهات في العام في بعض الأوساط ، مع وجود غنى فاحش ودخل خيالي في بعض الأوساط الأخرى ، مما يجعل جميع القوى: المال والصحة والعلم – في جانب، وجميع الآفات: الفقر والمرض والجهل – في جانب آخر، فلا تتعادل كفتا الميزان الاجتماعي، ولا يتحقق الانسجام الواجب بين الطبقات.

ونذكر (ثانيا) أن سوء توزيع الثروة الذى نشأت عنه هذه الأوضاع جاء أثرا لسوء توزيع السلطة في الأجيال الغابرة، وبتعبير آخر لفساد الحكم الذى جعل الطبقات العاملة (الفلاحين والعمال) طبقات شبه منبوذة يُنظر إليها باحتقار وتُهدر حقوقها في الملكية وفي الأجور، وجعل الفرسان والفاتحين والحكام يستأثرون بكل المغانم: بالنفوذ والغنى والاحترام، فتتضخم ثرواتهم ويرثها أبناؤهم وأحفادهم، وينالها بالتبعية المقربون منهم والمتملقون لهم، فتفشو بذلك – فوق مظاهر الاختلال الاقتصادى والاجتماعي – أخلاق العبيد من الذل والملق والكذب الدسيسة والوقيعة في جانب، وأخلاق المستبدين من الكبرياء والأثرة والبغى واللهو والترف في الجانب الآخر.

وميزة هذه الخطوة الجديدة التي تخطوها الحكومة المصرية اليوم أنها تشير ببدء الاتجاه إلى إصلاح هذين الأمرين في آن واحد. فهي (أولا) بدء العلاج لمشكلة انحطاط الدخل عند طائفة لا يستهان بها من صغار الملاك أورد خطاب العرش تعدادهم. وهي (ثانيا) بدء العلاج لمشكلة النظرة الظالمة لطبقة صغار المزارعين أو للطبقات الفقيرة على وجه العموم. فهي من هذه الناحية وتلك من معالم الطريق نحو آفاق جديدة في العدالة الاجتماعية. ومن هنا تجيء قيمتها غير المحدودة، وإن كان أثرها المادى محدودا بما يناسب الخمسين قرشا التي حطتها عن كواهل هؤلاء المعوزين.

هذه الخطوة إذن لن تمحو الفقر الذى تعانيه طبقة صغار الملاك ممن يملكون فدانا أو أقل وإن كان فقر هؤلاء أخف وطأة من فقر الطبقة التي تليهم والتي لا تملك شيئا أصلا وعددها يقرب من ستة ملايين يعيشون على الأجور المنخفضة التي لا يتجاوز مجموعها ستة جنيهات في العام، ولكنها ستخفف هذا الفقر، فهذه الخمسون قرشا تساوى أجر نصف شهر وتساوى ثمن عشرة أرطال من اللحم هي مئونة عام كامل لدى هذه الطبقات، وتساوى ثمن ستة أرطال

من السمن هى مئونة بيت من هذه البيوت فى السنة كذلك، وتساوى أشياء لا يتصورها السادة المترفون وهم سابحون فى عالمهم الجميل!

وأهم من هذا كله أن لها معنى أدبيا وهو محاولة العدل الاجتماعى فى أضيق الحدود، هذا العدل الذى فقدته مصر عشرات الأجيال فأورثها هذا الاختلال فى الاقتصاد والصحة والعلم، وهذا الاضطراب الاجتماعى الذى تشكو منه فى كل جانب، والذى يشبه الحلقة المفرغة لا يدرى المصلح الاجتماعى من أين يبدأ فيها الإصلاح.

* * *

ولكن هذه الخطوة حملت الخزانة العامة مليونا ونصف مليون من الجنيهات، كما أن هناك خطوة قبلها وهى شراء القمح والذرة بأثمان مرتفعة وبيعها للمستهلكين بأثمان معتدلة كلفت الخزانة نحو مليون آخر، وستشترى الحكومة مقدارا كبيرا من قمح الموسم الحالى ثم تبيعه بنفس النظام، وسيكلفها هذا قدرا كبيرا من المال.

فكيف تستطيع الميزانية مواجهة هذا كله مع ما يطلب إليها فى مثل هذه الأحوال الاستثنائية من مصروفات وما يحيط بأبواب الإيراد من مفاجآت لا يستطيع أحد ضبطها؟ نعم إن الميزانية قدمت متوازنة ولكن هذا لا يعنى أنها فى غير حاجة إلى المرونة التى لابد من تحقيقها فى هذه الظروف الاستثنائية بالذات.

لابد إذن من التفكير فى تعويض الخزانة العامة عما فقدته بسبب هذه الإجراءات التى لم يكن منها بد كذلك، ومن تحقيق المرونة فى أبواب الإيراد بعد ما كانت هذه التكاليف سببا فى ضغط الميزانية ضغطا شديدا. أى أنه لابد من إيجاد باب آخر من أبواب الإيرادات.

وهذا القلم الذى يفخر بأنه كان أول قلم جهر بضرورة فرض «ضرائب متدرجة» على النسق المعمول به فى انجلترا فى وقت كان مجرد الهمس بهذا الاقتراح يعد أمرا محظورا فى دوائر الصحافة ودوائر السلطة، والذى يشعر صاحبه بكثير من الفرح والثقة وهو يرى اقتراحه تتدارسه الآن دوائر وأقلام رسمية وغير رسمية. هذا القلم يجد فى ذلك الاقتراح المخلص الوحيد والمنقذ الفريد لتعويض الخزانة عما فقدته وما احتملته من تكاليف غير عادية تقضى بها الظروف الطارئة وتقضى بها العدالة الاجتماعية.

والوقت الحاضر هو أنسب الأوقات لتعديل قواعد الضرائب والرسوم على أساس التدرج فى التكاليف بنسبة تدرج الدخل، فالوقت الحاضر هو الوقت الذى تشترى فيه الحكومتان

المصرية والإنجليزية محصول القطن بثمن مناسب ينتفع بمعظمه كبار الملاك وكبار المموّلين والتجار، وهو الوقت الذى تشترى فيه الحكومة المصرية محصول القمح بأثمان عالية – وتحتمل الفرق بين سعرى الشراء والبيع – والأموال المحصلة ينتفع بها كبار الزراع، وهو الوقت الذى تشتغل فيه المصانع والمعامل بأقصى قوتها وتبيع منتجاتها بأثمان باهظة تدخل خزائن كبار المموّلين، وهو الوقت الذى يتلاعب فيه التجار بالأسعار ويبهظون فيها ويستصفون بها أموال المستهلكين فى غير ما رحمة ولا إشفاق.

ثم تبقى هذه الأموال كلها فى داخل المملكة لتكثر النقود المتداولة والمختزنة، مع قلة السلع المعروضة وصعوبة الاستيراد، فنقترب بسبب هذين العاملين من التضخم الوخيم العاقبة وتزيد حدة الغلاء بسبب ارتفاع قوة القدرة على الشراء عند بعض الأفراد وبعض الطبقات، فتعانى الطبقات المحدودة الإيراد كالموظفين والعمال وصغار الزراع مشقة الغلاء الفاحش ونفاد السلع فوق الغلاء.

فالمصلحة الاقتصادية إذن قبل كل شىء، تقتضى تخفيض قوة الشراء عند بعض الطبقات ورفعها عند بعض الطبقات، وإلى هذا المعنى أشار وزير المالية الإنجليزية فى إحدى خطبه حينما قرر أن أقصى دخل فردى فى انجلترا اليوم، بعد استيفاء ضريبة الإيراد والضريبة الإضافية – لا يتجاوز عشرة جنيهات فى الأسبوع وأن هذا هو السبب فى عدم التضخم وعدم ارتفاع الأسعار إلى درجة غير محتملة مع النفقات الهائلة التى يتطلبها المجهود الحربى.

فالضرائب المتدرجة هى الكفيلة بعلاج الموقف كله: إذ هى تعفى صغار الملاك والموظفين والعمال من الضريبة إعفاء تاما، وتخفف عن كاهل الأوساط من الناس تخفيفا مناسبا، وتحمل كبار الملاك والمموّلين بعض الأعباء المتزايدة بنسبة إيرادهم، وبذلك ترتفع مقدرة الأولين على الشراء فتتحسن حالتهم الاقتصادية والصحية ويرتفع مستواهم الاجتماعى ارتفاعا معقولا، وفى الوقت ذاته تخفض قليلا من مقدرة الأغنياء على الشراء فتتناسب إلى حد ما قوتا العرض والطلب فى الأسواق وتخف وطأة الغلاء، ثم تتحقق فوق ذلك مرونة الميزانية ومقدرة الخزانة العامة على مواجهة الطوارىء التى لا مفر من مواجهتها فى مثل هذه الأزمات.

* * *

وبعد هذا كله يجب أن نذكر أن الميزانية المصرية لم تكن ولن تكون فى المستقبل القريب متوازنة توازنا حقيقيا، فالميزانية الحكومية هى التى تبدو متوازنة كل مرة، ولكن هذه الميزانية ليست مظهرا حقيقيا لميزانية الأمة، ولن تصبح كذلك إلا يوم أن يتحقق التوازن الاجتماعى فى أبواب الإيرادات والمصروفات.

ولتوضيح هذا الكلام نذكر عدة ظواهر لعدم التوازن الاجتماعى فى الميزانية، لعل هذا الإيضاح أن يرسم معالم وأهدافا تسير إليها السياسة العامة فى خلال السنوات العشر القادمة، فما تستطيع أية وزارة أن تتبع سياسة الطفرة لإيجاد هذا التوازن فى أقل من هذا المدى المعقول.

وأول ظاهرة أن إيراد ضرائب الجمارك ورسوم الإنتاج يكاد يصل إلى عشرين مليونا من الجنيهات. ونحن لا نتبع سياسة اجتماعية فى فرض هذه الضرائب والرسوم كما تصنع انجلترا مثلا، فلا نلاحظ إعفاء الضروريات منها أو تخفيفها عنها مع زيادتها زيادة كبيرة على الكماليات. ومعنى هذا أن المستهلكين وأكثر من تسعة أعشارهم فقراء، هم الذين يقدمون للخزانة العامة هذه العشرين مليونا من الجنيهات.

فإلى أن نصل إلى إعفاء ضروريات الفقراء من الرسوم أو تخفيفها تخفيفاً شديداً مع تعويض الميزانية عن هذا النقص بزيادة الرسوم زيادة كبيرة على كماليات الأغنياء ستبقى الميزانية الحقيقية للشعب غير متوازنة لأن الميزانية الحكومية تتوزان على حسابها.

والظاهرة الثانية أن الإيرادات العالية لا تؤدى للخزانة العامة نصيبها الصحيح من الإيرادات إذ هى تؤديها بنفس النسبة التى تقوم بها الإيرادات الصغيرة والمتوسطة، فى حين أنها تنتفع من مجهود الدولة ومن أبواب المصروفات بنسبة أعلى مما تنتفع به هذه، فالمنتفعون بأعمال الرى والصرف مثلا – وهى تمثل قسما كبيرا من المصروفات – هم كبار الملاك، والمنتفعون فى المقدمة بالتمثيل القنصلى هم كبار المستوردين والتجار، والمنتفعون بأكبر المرتبات هم كبار الموظفين... وهكذا.

فإلى أن نصل إلى تحميل كل طبقة من الإيرادات العامة ما يوازى ما تنتفع به من المصروفات العامة ستبقى الميزانية الشعبية غير متوازنة ولو توازنت الميزانية الحكومية فى ظاهرها.

والظاهرة الثالثة أن المصروفات العامة لا توزع بنسبة عدد المنتفعين بها بل بنسبة ثرواتهم ومكانتهم الاجتماعية، فنصيب الخدمة الاجتماعية فى الميزانية العامة محدود تشهد به ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية وميزانية وزارة الصحة، وهما الوزارتان اللتان تقومان قياما مباشرا بهذه الخدمة، ويشهد به ما ينفق على الأحياء الشعبية والأحياء الأرستقراطية فى مدينة كمدينة القاهرة من أعمال الصيانة والتجميل، وتشهد به ما ينفق على المئات من طلاب الجامعة

والبعثات الخارجية وما ينفق على الألوف فى التعليم الإلزامى، بل تشهد به نسبة المجانية فى المدارس المصرية لأولاد الفقراء، ويشهد به كل باب من أبواب المصروفات على وجه التقريب.

فإلى أن تصل ميزانية وزارتى الشؤون الاجتماعية والصحة إلى عشرة أمثالهما اليوم، وتتعادل النسبة بين ما ينفق على مصالح الفقراء ومصالح الأغنياء فى الميزانية ستبقى الميزانية الشعبية غير متوازنة فى حقيقتها.

* * *

إن حزب العمال الإنجليزى قد هدف نحو الاشتراكية الصريحة، وانجلترا هى أم الديمقراطية المحافظة. فلا أقل من أن تهدف مصر نحو الضرائب المتدرجة ونحو التوازن الاجتماعى ولو بخطوات بطيئة، ولتكن خطوة إعفاء صغار الملاك هى الخطوة الأولى نحو هذا الهدف العادل المطلوب.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١٩٤٢/٥.

العدالة الاجتماعية

ركن الوطنية والخلق والاقتصاد

نشأ الشعور بالوطنية، والإحساس بمعنى الوطن، يوم نشأ نظام الجماعة المستقرة فى حيز من الأرض. ونشأ نظام الجماعة يوم شعر بضعة أفراد أن بينهم رابطة تعاونية يتبادلون على أساسها المغانم والمغارم، ويأخذون على أساسها ويعطون.

كان الشعور بالوطنية؛ والإحساس بالمجتمع؛ بدائيين فى تلك الأيام، ثم ارتقى الإنسان فارتقى إحساسه بالوطن والمجتمع، ولكنه ظل قائما وسيظل كذلك أبد الدهر... لابد من التضامن بين الوطن والمواطنين، وبين المجتمع والأفراد، حتى يشعروا للوطن بمعنى خاص وينظروا إليه بعين الإعزاز، وحتى يحسوا للمجتمع بالاحترام ويعاملوه على أساس من الخلق، وليس من الطبيعى أن تقوم العلاقات وتنمو الروابط على أساس أن يأخذ الوطن ولا يعطى؛ أو يأخذ المواطنون ولا يعطون.

هذا هو الوضع الصحيح لنشأة الوطنية، ونشأة الروح الاجتماعية، وهو الوضع الذى ينبغى أن نلقى إليه بالنا فى كل لحظة، فلا نحمل بعض الأفراد أو بعض الطبقات أن يعطوا باستمرار دون أن نكافئهم بما يستحقون، خيفة أن يأتى يوم يثقل عليهم المنح، ويعز عليهم المنح، فيكفون عن العطاء، ويطالبون بالجزاء، بصورة تؤثر على مصالح الوطن ونظام المجتمع.

وفى مصر ملايين من الطبقات التى تعطى كل يوم من جهودها ودمائها. ملايين يتقضاها الوطن جهدها العضلى والعقلى طول العام فى الزراعة أو الصناعة أو الخدمة، فهى المنتج الحقيقى للثروة وهى المولد الأصيل للطاقة التى تدور بها عجلة الحياة.

والوطن لا يفتأ يطلب من هذه الملايين فوق الزراعة والصناعة والخدمة جهودا خارقة حين يهم بالمشروعات العمرانية، حين يشق الترع ويقيم الجسور والقناطر ويمد الخطوط الحديدية... إلى آخر ما يهم به ليلاحق خطوات الحضارة العالمية وليزيد الثروة العامة، وليفتح موارد جديدة.

ثم يتقاضى من هذه الملايين كلها ضريبة الدم، ويقصرها عليهم حتى اليوم. وهى الضريبة

المثالية، التى يجب أن تنبع من الشعور الراقى بمعنى الوطن، ومن شعور الإعزاز للمجتمع، ومن الرغبة الصادقة فى حفظهما وحراستهما وافتدائهما الدماء.

يجب إذن على هذا الوطن الذى يتقاضى من هؤلاء الملايين جهودهم ودماءهم أن يعوضهم خيرا من هذه الجهود والدماء، وأن يمنحهم مقابلها أجورا وخدمات اجتماعية وتقديرا وعطفا حتى يولد فى نفوسهم من جديد الرغبة فى بذل مجهود جديد، وتزويد هذا الوطن بفيض من الدم جديد.

لا يجوز إذن أن يكافئهم بأجور تقصر عن الطعام والشراب واللباس، فيدعهم حفاة عراة جياعا فى كثير من الأحيان، بينما الآلة تنال غذاءها الكافى من الزيت أو الفحم، وبينما الماشية تنال كفايتها من البرسيم والتبن والعلف.

لا يجوز أن يجزيهم بالماء الكدر والمسكن القذر، وأن يهدى إليهم فى كل موسم ميكروبات المرض حين يهدون إليه الذهب أو الذهب الأصفر!

إنه يتقاضاهم ضريبة الدم فيجب ألا يعجزوا عن أدائها، وهم سيعجزون لأن أجسادهم قد هدها الجوع والمرض حتى باتت عاجزة عن الوفاء بشرائط الجندية.

نحن نشكو من عيوب اجتماعية وعلل خلقية تنمو فى هذه الأوساط، وما من علة أو عيب إلا وإصلاحه فى حيز المستطاع لو عاملنا هذه الملايين المعاملة اللائقة، وأشعرناهم بعناية الوطن بهم ورعاية المجتمع لمصالحهم. وأضرب على ذلك الأمثال.

نحن نشكو من جمود الفلاح المصرى على الوسائل القديمة فى الزراعة، هذه الوسائل التى لا تغل إلا أضعف الغلات، بينما شعوب أخرى كالدانمرك وهولندا واستراليا مثلا، وأراضيها ليست أخصب من الأراضى المصرية تنبت الآن غلات ومحصولات متنوعة تعود على الثروة الفردية والثروة القومية بأجزل الفوائد.

وهى شكوى صحيحة، ولكن هل نحن علمنا هذا الفلاح حتى يتفتح ذهنه للوسائل الزراعية الجديدة كما صنعت الدانمرك؟ هل وفرنا له المسكن المناسب والماء الصحى والغذاء المقوى، حتى تغريه الصحة بالجهد كما صنعت هولندا؟ هل أعطيناه نصيبا مناسبا من الغلة، حتى تتفتح نفسه للعمل كما تصنع استراليا؟ لقد جربت الجمعية الزراعية الملكية أن توفر هذه المزايا لفلاحيها فأعطوها أكثر مما كانوا يعطون، وكسبت أوفر مما كانت تكسب. والوطن كله يستطيع أن يصنع ما صنعته الجمعية الزراعية لو توافرت العقيدة الاجتماعية فى نفوس الجميع.

ونحن نشكو من سوء ذوق العامل المصرى فى صناعته، ومن عدم مبالاته بالعيوب الصغيرة التى تهبط بمستوى الصناعة، وهى شكوى صحيحة، ولكن هل حاولنا أن نرفع المستوى العقلى للصانع المصرى فى دراسات ليلية مثلا أو موسمية فى بعض شهور السنة، فنجعله يتطلع إلى الإتقان والإبداع؟ هل حاولنا أن نعطيه من الأجر ما يرفع مستوى حياته فيرتفع بذلك ذوقه ويدق إحساسه، ويعطينا من الجهد ومن الدقة فى صناعته ما يعوضنا عن الأجر المرتفع الذى نبذله له ؟ هل حاولنا أن نمنحه من الراحة بتقليل ساعات العمل، ومن الطمأنينة بالضمانات الاجتماعية، ما يجعله قادرا على الانصراف بجهده كله وعقله كله إلى إتقان الصناعة ووفرة الإنتاج ؟

لقد ثبت فى الأمم الصناعية ولا سيما فى أمريكا أن بناء مساكن صحية للعمال ومنحهم إجازات مناسبة وراحات معقولة وضمانات مطمئنة، وموالاتهم بالخدمات الاجتماعية الأخرى، أن هذا كله يعود على الصناعة ذاتها بالوفر والربح، وأن أصحاب العمل هم الرابحون بما ينفقون. والوطن يستطيع أن يوفر لعماله ما وفرته الأوطان الأخرى ثم يرقب نتيجة التجربة.

ونحن نشكو من قذارة الصناع والباعة الجوالين ومن الحفاة المتسولين والمتشردين والمشبوهين إلى آخر هذه الوصمات التى نخجل كلما وقعت عليها عين أجنبى وراح يسجلها سنة بعد سنة ليمضى بها تذكارا سيئا لمصر والمصريين.

فهل جربنا أن نرفع مستوى هؤلاء الصناع والباعة، وأن نوجد من المنشآت ونوفر من الجماعات ما يضم المتسولين والمتشردين والمشبوهين، ويكفل لهم الخدمة الاجتماعية المكفولة لأمثالهم فى جميع بلاد العالم المتمدنة؟

إن الحفاء والقذارة هما مظهرا الفقر. وما ارتفع دخل عامل أو صانع أو بائع صغير حتى تناسق هندامه وانتعلت قدماه وبدت عليه النظافة. فقبل أن نلوم هؤلاء الفقراء على قذارتهم وقبل أن نخجل من حفائهم يجب أن نفكر فى زيادة دخلهم. وليس من الضرورى أن يزيد دخلهم عن طريق الإحسان أو إمدادهم بالمساعدات، فهناك طرق أدوم أثرا وأنفع وهى إمدادهم بالثقافة وتنوير أذهانهم، وإرشادهم إلى وسائل الكسب فى أقسام ليلية مثلاً ينشئها متطوعون تفيض نفوسهم بالعطف على المواطنين البائسين.

* * *

ونحن نشكو من سوء أخلاق الكثير من الطبقات. كميلهم إلى الغش والخداع والكذب

والأذى والعبث بممتلكات الغير... إلى آخر ما يدل على انعدام الشعور الاجتماعى وضعف الوازع الخلقى.

وهذه الشكوى صحيحة. ولكن هل حاولنا أن نشعرهم بعطف الوطن عليهم ورعاية المجتمع لهم ثم نجرب أثر هذا فى نفوسهم؟

إن هؤلاء الناس ليسوا شريرين إلى الحد الذى نتصوره، وقد يكون الشر الذى يبدو منهم مجرد رد الفعل لما يذوقونه من البؤس والحرمان والقسوة والاضطهاد.

ولقد حاولت أن أقوم ببعض التجارب الفردية فى هذا الموضوع، وإلى القراء بعض هذه التجارب :

أولا - كنت أشترى من بائعة جوالة زوجا من الأرانب، فحاولت أن تدس لى أرنبة مريضة فى الزوج الذى قدمته لى. وفطنت إليها ولكننى تغافلت ومضيت فى الصفقة، وبعد أن تمت كما تريد، رأيتها تقضم لقمة جافة من الخبز الجاف فناديت خادمى وكلفته أن يأتى لها بصحفة من الخضار وكوب من الماء لتأكل على باب المنزل. وبعد أن أكلت وشكرت وهمت بالذهاب إذا هى تطلب إلى الأرنبتين إذا هى تقول: سأعطيك «فردة» سمينة بدل هذه جزاء فضلك، وإذا هى تستبدل بالمريضة أخرى صحيحة وتمضى.

ما الذى جال فى خاطر هذه المرأة الحافية الفقيرة أولا وأخيرا؟ لقد فكرت أولا أننى أسكن فى بيت وجيه وأن حولى حديقة وأن النعمة تبدو على الدار، بينما هى تلتظى حر الشمس حافية جائعة، وهذه الأرنب لو ماتت عندها تضر ماليتها ضررا بليغا بينما لو ماتت عندى لا تؤثر من ماليتى، فقدمتها لى غشا وخداعا، ثم رأت من هذا الرجل رحمة وعطفا فاستيقظ ضميرها وأخذت الأرنب المريضة لتغش بها بيتا آخر قاسيا جحودا !

ثانيا - فى طريقى إلى المنزل ملت إلى بائع جرجير لا يزيد رأس ماله على قروش وطلبت منه بمليمين فقدم لى خمس حزم ودفع لى فى بقية نصف القرش مليما زائفا، ولمحت هذا المليم الزائف فابتسمت ثم رددت له حزمة من الخمس قائلا: خذ هذه لك يكفى أربع حزم بمليمين وإلا فماذا تربح إذا بعت خمسا وقد يكون لك أولاد وزوجة يعيشون من هذا الربح؟ وبهت الرجل لهذه المفاجأة التى لم يتعودها، ودعا وشكر ومضيت. وإذا بالرجل يدعونى ليقول لى: إنه اكتشف أنه أعطانى مليما زائفا من قبيل الخطأ وهذا المليم دسه عليه أحد أولاد الحرام.

ثالثا - منذ شهر أو يزيد تركنى خادمى ومضى دون سابقة إنذار، وفى ذمته لى أجرة شهر

كان أخذها مقدما، وكان قد أخذ مبلغا لشراء بعض الحاجيات من السوق فمال إلى قهوة فخسر هذا المبلغ وخاف العودة فمضى هاربا.

وقابلني أحد أقربائه وفهمت أن الخادم لن يعود إلى البيت خوفا من القبض عليه أو إيذائه فأظهرت له عطفي على قريبه واستعدادى للصفح عنه، وأنني لم أبلغ البوليس عن فعلته، ومع هذا فأنا لا أريد أن يعود إلى خدمتي، وكل ما هنالك أنني لن أكون سببا في إيجاد سابقة له تمنعه من العمل.

ومنذ أيام وردت إلى رسالة من هذا الخادم يعلن فيها توبته وعزمه على العمل عندى حتى يوفى لى دينى عليه، وأكون بعد ذلك حرا فى إبقائه أو طرده.

واستطعت أن أفهم ما جال بخاطر هذا الخادم الجاهل، وهو ما جال من قبل بخاطر بائعة الأرانب وبائع الجرجير.

إن هؤلاء الناس ليسوا شريرين إلى الحد الذى نتصوره، وليس إصلاحهم مستعصيا، وردهم إلى السياج الخلقى والشعور الاجتماعى ليس ببعيد.

* * *

نحن نطلب من هذه الملايين أن يكون لها شعور وطنى يلبى حاجتنا إلى النهوض، وأن يكون لها خلق اجتماعى فى إنشاء المجتمع الجديد، ولكننا لا نعاونها أية معاونة على تكوين هذا الشعور. فيجب أن نعطيها ما تستحق من الجزاء على ما تبذل من جهد، وأن نتيح لها فرص النجاح فى الحياة بتزويدها بأسلحة النضال فى الحياة (العلم والصحة والمال) وأن نحقق لها العدل الاجتماعى الذى يرهف إحساسها بالمجتمع ويقوى شعورها بالتضامن.

لابد أن يرعى الوطن مصلحة الفرد، وأن يشعره بالعناية والعطف والإعزاز، حتى يبادله الفرد هذا الشعور. وكلما أحس المواطن أن له في الرخاء نصيبا، وأن نصيبه في الخير والشر مرتبط بنصيب هذا الوطن منهما. ازداد تعلقا بوطنه، وتقديرا لمجتمعه، وغدا عضوا نافعا حريصا على راحة المجموع.

فلنجرب فى ميدان أوسع وبوسائل أكثر، مثل هذه التجارب التى قمت بها كفرد فى محيط ضيق وبوسائل محدودة.

إن الوطن يستطيع، والمجتمع يستطيع، فلا يقعد أحدهما أو كلاهما عما يستطيعه وفيه خير للجميع.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١٩٤٤/١١.

تيسير الحياة للفقراء

سمة أساسية للنظام الديمقراطى

فى الدستور الدانمركى مادة غريبة هذا نصها: «محظور على الدانمركيين أن يموتوا جوعا»، وصياغة المادة الدستورية فى هذا القالب العجيب تجعل الجوع جريمة يحرمها القانون الأساسى للدولة، وتجعل من أوليات مهمة هذه الدولة أن تمنع وقوعها، وأن لا تساعد هى على وقوعها من باب أولى، فالدولة بحكم الدستور مطالبة بأن تمنع الجوع وأن تقضى عليه بحكم أنها تحظر على الأفراد مزاولته !

ولم تضع الدولة هناك هذه المادة للزينة ولا لمجرد التفنن فى صياغة الدستور، ولكنها ضمنت لها التنفيذ العملى بتشريعات ومنشآت واقعية.

«وتطبيقا لهذا النص وضع تشريع من مقتضاه أن كل شخص يبلغ أكثر من خمس وستين سنة وليس له إيراد ثابت محدد يجوز له أن يقدّم طلبا بصرف معاش له شهريا ومقدما، وله أيضاً أن يسكن فى أحد الفنادق المخصصة لأمثاله، وفيها يجد المأكل والمشرب والعلاج والتسلية مجانا» (١).

ولكن الدولة لم تنفرد بالنهوض بهذه المهمة الاجتماعية؛ وإلا وجدت نفسها عاجزة عن الاستمرار فيها مهما بلغ دخلها، بل أشركت الشعب معها فى حماية نفسه من الجوع، وتطوع القادرون من ناحية أخرى فقاموا بما لم تكلفهم الدولة إياه؛ مع فداحة ما كلفتهم من الضرائب لهذا الغرض، وتكاتفت التشريعات الاجتماعية، مع الضرائب الإضافية على القادرين، مع التبرعات السخية من هؤلاء، على تيسير الحياة للفقراء من الشعب فعاشوا عيشة راضية، وارتفع مستوى الأمة كلها، وأضحت مثلا لنجاح النظام الديمقراطى فى صورته الاشتراكية الشائعة فى دول الشمال كلها لا فى الدانمرك وحدها.

---

(١) من كتاب «مشاهد سائح فى دول الشمال».

ومما له دلالته فى هذا السياق ما ورد فى تقدّمة «حضرة صاحب العزة عبد العزيز بك غالب وزير مصر المفوض فى البلاد السكندنافية سابقا» لكتاب «مشاهدات سائح فى دول الشمال للأستاذ جميل خانكى» إذ يقول :

«جاء النرويج زوجان أمريكيان من أهل الثراء، فأقاما برهة متعا فيها بالحياة، ولكنهما كانا يشتكيان من ارتفاع الأثمان، ثم حدث أن أشرفت الزوجة على الوضع، فدخلت أحسن مستشفيات المدينة فلما تم الوضع لم يطلب منها عند خروجها أجر للمستشفى إلا ما يعادل ٢٥ قرشا فقط عن اليوم الواحد. فلما أبدت دهشتها من قلة الأجر مع ما تعرفه من غلاء الحياة ذكروا لها أن الغلاء لا يتناول إلا الكماليات ومستلزمات حياة الرفاهية. أما ضروريات الحياة الطبيعية معا يشترك فيه الفقير مع الغنى فالأجر مفروض فيه أن يكون فى متناول الجميع».

وفى هذه الحادثة معنى جميل لإزالة فوارق الطبقات فى تلك الشعوب السعيدة، أو التى كانت سعيدة قبل أن تجتاحها بربرية الغزاة فى هذه الأيام؛ وهى وأمثالها مثل طيبة لنجاح النظام الديمقراطى فى هذه الصورة كما أسلفت؛ ولنجاح التضامن الاجتماعى بين القادرين والعاجزين.

والطبقات الفقيرة فى كل أمة هى الغالبية العظمى، فهى من هذه الناحية عصب الحياة فيها والقوة الدافعة لها من ناحية الإنتاج ومن ناحية أداء الضرائب كذلك، فهى التى تؤدى القسم الأكبر منها للدولة مهما بلغت الإعفاءات من كلها أو بعضها ومهما بلغت الضرائب الإضافية على رءوس الأموال الكبيرة.

ومعنى هذا أن الطبقات الفقيرة هى التى تقوم للأمة أولا بمعظم إنتاجها، وتقوم للدولة ثانيا بمعظم ضرائبها، فالأمة والدولة معا ملزمتان – والحالة هذه – برعاية مصالح هذه الطبقات وتيسير الحياة لها حتى تستطيع الإنتاج الجيد والوفاء بالتكاليف، وتطمئن إلى الحياة فتمتنع الهزات الاجتماعية التى شهد الجيل الحاضر كثيرا منها، وشهدت الأجيال الماضية أضعاف ما شهد هذا الجيل.

وفى هذه الطبقات – حين يهمل شأنها – خطر دائم، ولو لم تقم بهزات اجتماعية عنيفة، إذ تصبح مباءة للأمراض المتوطنة نتيجة لعجزها عن النظافة المعقولة والتغذية المفيدة واللباس الصحى والسكن المناسب، ثم هى غالبا تتجمع فى أحياء فقيرة قذرة تصبح بعد حين بؤرا ثابتة للأمراض، بل للمرض والجريمة معا، وعندنا فى القاهرة أمثلة لا تحصى لهذه البؤر فى

أحياء «عشش الترجمان، والمحمدى، والزهار، وزينهم، وأبى السعود» وما إليها من مغاور الأحياء فى قلب العاصمة الجميلة، عاصمة القارة الأفريقية !

وفوق هذا فإن الفقر - فى هذه الدرجة - يشل قوى الإنتاج العام من ناحيتين :

أولاهما - أن هذه السيقان الهزيلة والأذرع المتراخية والأذهان الكليلة لا تنتج إلا بمعدل ما بقى لها من الصحة وهو نصيب ضئيل، فهى من هذه الناحية عالة على الأمة ومعوق لإنتاجها العام.

وثانيتهما - أن هؤلاء الفقراء لا يستهلكون إلا القليل، فمحال أن تنهض الصناعة القومية وهى تعتمد فى تصريفها على الاستهلاك الواهن المحدود. فليس من الغريب أن نقول: إن من مصلحة أصحاب رءوس الأموال أن ينتعش المعدمون. من مصلحتهم المادية المحسوسة في عالم الأرقام.

وقد زادت حالة الغلاء الفاحش من بلاء الطبقات الفقيرة، وجعلت من الضرورى للنظام الاجتماعى أن نفكر تفكيرا سريعا فى تيسير وسائل الحياة لها بكل ما نملك من قوة، وأن نتكاتف فى هذا التيسير حكومة وشعبا بمختلف الوسائل، توفيرا للتناسق بين قوى الشعب الاجتماعية وبين طبقاته المختلفة. وذلك ممكن بالوسائل الآتية :

١ - بإعفاء هذه الطبقات من الضرائب كلها أو بعضها، حسبما يستطيع النظام المالى فى بلادنا أن يحتمل، فلكل أمة ظروفها وأحوالها الخاصة، مما يجعل تحديد فئات معينة من الضرائب فى مقال عابر كهذا محفوفا بالمخاطر. ولكن المختصين يستطيعون أن يحددوا هذه الفئات بعد بحوث وافية؛ حينما تصح النية على إعفاء هؤلاء العاجزين من كل أو من بعض ما يجبرون على أدائه، وهو مقتطع من قوتهم وقوت أطفالهم على الدوام.

ويستتبع إعفاء هذه الطبقات من الضرائب كلها أو بعضها، زيادة بعض الأعباء حتما على ذوى الثروات الضخمة بنظام يتدرج حسب تدرج رأس المال. ويبدو أن هذا هو الذى يحول دون تقرير هذه المبادىء العادلة فى مصر، إذ أن أصحاب الثروات يملكون من النفوذ ما يعطلون به التفكير فى هذا الاتجاه. ولكن مصلحة هؤلاء أنفسهم - بغض النظر عن المصلحة العامة - تحتم عليهم أن يعرفوا اتجاهات الريح فى العالم كله، وجميعها تشير إلى أن دوام الحال من المحال، وأن الأمم الراقية استدركت ما كان قائما فيها من الأوضاع الشاذة التى تشبه وضعنا الحاضر، حتى لا تضطرها الهزات الاجتماعية إلى فوضى خطيرة.

فانجلترا مثلا استعانت على تعديل الميزان بين الطبقات المختلفة بأنواع من الضرائب فى

مقدمتها ضريبة التركات المتدرجة بالنسب التالية [1]:

١٪ إذا بلغت التركة أو زادت عن ١٠٠ جنيه إنجليزى.

٢٪ إذا بلغت التركة أو زادت عن ٥٠٠ جنيه إنجليزى.

٥٪ إذا بلغت التركة أو زادت عن ١٠٫٠٠٠ جنيه إنجليزى.

٢٠٪ إذا بلغت التركة أو زادت عن ١٠٠٫٠٠٠ جنيه إنجليزى.

٣٠٪ إذا بلغت التركة أو زادت عن ١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه إنجليزى.

٤٠٪ إذا بلغت التركة أو زادت عن ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه إنجليزى.

وقد حققوا هذا التدرج العادل فى ضريبة الإيراد فمن كان دخله ١١٠ جنيهات فى السنة وهو أعزب أو ١٧٠ جنيها وهو متزوج أو ٢٠٠ جنيه وله أولاد فلا يؤدى شيئا من الضرائب، بينما يدفع مَنْ دخله ١٥٠ ألف جنيه نحو ١٢٠ ألف جنيه منها ويبقى له ٣٠ ألفا فقط. وبعد الحرب زادت الضرائب الإضافية على الإيرادات الكبيرة حتى بلغ حدها الأقصى ١٩ شلنا ونصف شلن فى الجنيه !

ولا نحاول بذكر هذه الأرقام أن نشير بفرض مثلها فى مصر فلكل بلد ظروفه الخاصة، ولكننا نضربها مثلا للنظم العادلة فى بلاد ديمقراطية حليفة. وهذا المثل يفتح أبصارنا على الواجب، ويبصر ذوى الثروات والنفوذ بما تصنعه الأمم التى تدرك ما للتوازن العام بين الطبقات من مزايا واضحة فى رقى الشعب الإنجليزى وتضامنه.

٢ - بتخفيض تكاليف الحياة الضرورية التى يشترك فيها الأغنياء والفقراء. وفى المثل الذى ذكره عبد العزيز بك غالب عن النرويج ونقلناه فيما مضى ما يوضح المطلوب. وذلك ممكن بوسيلتين :

(الأولى) إعفاء ضروريات الحياة من الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج كلها أو بعضها حسبما تتحمله مرونة الميزانية العامة - هذه المرونة التى لا يمكن تحقيقها إلا بالضرائب المتدرجة كما أشرنا إليها فيما مضى - وهذا الإعفاء أو التخفيف يستتبع حتما زيادة الرسوم على الكماليات ووسائل الترف التى ينفرد بها القادرون عليها. فيجب أن يضع المشرع نصب عينيه عند فرض هذه الرسوم تأثيرها الاجتماعى فى طبقات الشعب على اختلافها، وألا تكون حاجة الخزانة وحدها هى الموحى إليه بفئات الضريبة.

---

(١) نقلا عن كتاب « الإنجليز فى بلادهم » للدكتور حافظ عفيفى باشا.

(والثانية) تخفيض أثمان المواد الأساسية للحياة كمواد التغذية، حتى تصبح فى مستطاع الطبقات الفقيرة. ولما كانت هذه المسألة تمس مصالح طائفة أخرى وهى طائفة منتجى هذه المواد الذين يقتضى العدل وضمان الإنتاج رعاية مصلحتهم، فإن السلطة التنفيذية لابد أن تؤدى الفرق بين الثمن المخفض الذى نريده لهذه المواد والثمن الأساسى الذى يناسب تكاليف الإنتاج مع الربح المعقول للمنتج، كما صنعت الحكومة الإنجليزية.

وقد اقترح سعادة عبود باشا فى نداء مؤثر له على صفحات الأهرام أن تقوم الحكومة بشراء مواد التغذية وبتوزيعها على الفقراء مع أداء فرق الثمن فى الحالتين. ولما كانت ميزانية الدولة عاجزة عن ذلك الذى يكلف الخزانة الإنجليزية نحو ثمانين مليونا من الجنيهات فى العام فقد اقترح أن يتقدم القادرون بالتبرعات التى تكفل للحكومة أن تنهض بهذه التبعة الثقيلة.

وفى اليوم التالى لنشر هذا النداء قام المحسن الكريم النبيل «سيد جلال» بترجمة عملية فتبرع بمبلغ خمسمائة جنيه، وضرب بهذا التبرع مثلا عاليا للقادرين؛ وإذا كان لعبود باشا فضل التفكير فقد كان لسيد جلال فضل التنفيذ لهذا الاقتراح الجميل.

إلا أن تبرع «سيد جلال» لم يهز أوتار القلوب التى كان يجب أن تهتز. بل هزها ولكنه لم يهز أوتار الجيوب المنتفخة بالأموال، لثقلها على ما يظهر وصمودها ضد الاهتزاز! أو لأن حركة هذا التبرع الكريم لم يتبعها الثمن الذى اعتاد المتبرعون للمشروعات الخيرية أن يقبضوه فى اليوم التالى، وكانت هذه فضيحة الفضائح للذين لا يتبرعون إلا إذا ضمنوا ثمن التبرع مضاعفا عدة مرات !

٣ – مكافحة الغلاء المصطنع بوسائل عملية تتبع الأوامر والقوانين، وتكسبها الاحترام الواجب، والتحقيق العملى. وقد جاءت فى الرد على خطاب العرش هذه الفقرات الهامة :

«ويعتقد المجلس أن الحكومة ستوالى جهودها الموفقة فى محاربة الغلاء الطبيعى أو المصطنع، محاربة نافذة الأثر، مكفولة الثمر، راجيا أن تتخذ من الحيطة ما يردع وينجع، ويظهر نفعه العاجل فى تخفيف الوطأة عن أصحاب الأجور القليلة والمرتبات الصغيرة بما يسد الخلة، ويحول دون مضاعفة الشدة، بزيادة الأسعار فى غير ضرورة معقولة، وأن تعينها على هذا الواجب الجليل كثرة الأيدى العاملة فى توفير المؤن وتسهيل انتقالها وزيادة إنتاج البلاد من محصولاتها، حيثما تيسرت الكفاية الوطنية، وهى فى بلادنا الزراعية مستطاعة التيسير».

وهذا كلام مختصر مفيد، وفيه من التوجيهات القيمة ما يكفل تحقيق الغرض لو وضع

موضع التنفيذ، ومن خير الوسائل التى تكفل تحقيقه بعد توفير المواد الغذائية فى داخل البلاد وما اقترح من إعطاء كل من يرشد إلى مخالفة للتسعيرة نسبة معلومة من ثمن البضاعة التى أرشد إلى المخالفة في بيعها، ومن إعطاء جميع موظفى الدولة فى كل مكان - لا موظفى وزارة التموين وحدها - سلطة الضبطية القضائية مع المخالفين ومنحهم مكافآت على ما يضبطون، مما يجعل عيون الحكومة منبثة فى كل مدينة وبندر ومركز.

ولا زلنا نعتقد أن العقوبات التى تتخذ الآن ليست رادعة لأطماع التجار، لأنهم يجدون فى أرباح «السوق السوداء» عوضا مضاعفا عما تحكم به المحاكم من الغرامات، فينبغى أن تكون العقوبة هى السجن لمدد طويلة مع مصادرة البضاعة موضوع المخالفة بلا تعويض، فيفقد التاجر قيمتها كاملة.

ولست أدرى لم لا تتخذ مثل هذه الخطوة، وليس فيها قسوة ولا ظلم، بالقياس لجريمة هؤلاء التجار، الذين يعيشون على الدماء البشرية، وينتهزون أسوأ الظروف لجر أكبر المغانم، وهم أعداء الشعب «رقم ١» بلا جدال ؟!

٤ - العناية بكشف غذاء صحى رخيص يتألف من المواد المتوافرة فى داخلية البلاد، والقيام بحمله دعاية لتعريف الفقراء بهذا الغذاء وإقناعهم بفائدته وحملهم على تناوله، وذلك أن جهل الكثيرين منهم بمواد الغذاء النافعة يصرفهم عنها وهى فى مقدورهم بنفس الثمن الذى يأكلون به غذاء آخر لا تتوافر فيه الفائدة الصحية.

وتتعاون العادة مع الجهل فى هذا الوضع، فتصرف الفقراء عما تحتاج إليه أبدانهم من الغذاء الصحى إلى مآكل لا تتوافر فيها هذه الميزة، ويشترك مع العادة والجهل إهمال المختصين منا فى البحث لتقرير الطعام الصحى للفقراء.

وقد كلف «الاتحاد الملكى للجمعيات الطبية» الدكاترة: على حسن بك، ومحمد عبده عباسى، وعبد الواحد الوكيل بك، مثل هذا البحث الواجب، فقاموا بهذه المهمة بصورة مبدئية، وقدم الدكتوران عبد الواحد الوكيل بك وعلى حسن بك تقريرين عنها جاء فى أولهما:

«تجب مراعاة العادات الغذائية التى تختلف فى جهة عنها فى أخرى داخل المملكة ذاتها، والتى كثيرا ما تكون ناتجة عن وجود نوع معين من المنتجات أكثر من سواه فى هذه الجهة أو تلك، كما تجب مراعاة مقدار الإنتاج من مختلف المواد الغذائية الصالحة وأسعارها ومواسمها، وكذلك قدرة الطبقات الفقيرة على الشراء، وأخيرا، وليس آخرا، ما يمكن أن يكون

للغذاء الشعبى المقترح من علاقة بالإنتاج الزراعى والحركة التجارية أو الاقتصادية عامة».

وجاء فى التقرير الثانى:

«على أى حال إن أبحاثنا تشير إلى أن أسهل طريقة للحصول على نتيجة سريعة هى احتواء الغذاء على نسبة كبيرة من اللبن، والواقع أنه لا يوجد طعام يستطيع وحده حل مشكلة التغذية فى مصر كاللبن، وكل مجهود لزيادة إنتاج اللبن فى هذه البلاد يجب أن نعضده بكل الوسائل .

«ولكن المشكلة الحقيقية والمشكلة الجديرة بالحل فورا هى مسألة الدخل، مسألة قدرة الفرد على شراء غذاء يكفيه فسيولوجيا. إن دخل المصريين قليل فى الوقت الحاضر، ولابد من العمل على رفعه أو تخفيض أسعار المواد الغذائية حتى تكون فى متناول أيدى الطبقات الفقيرة، لأن أسعارها فى الوقت الحاضر تجعل من الصعب حصول الفقير على غذاء كاف بطريقة منتظمة.

«إننى أعتقد أن المواد الغذائية الموجودة فى مصر الآن – إذا وزعت توزيعا عادلا تكفى أهلها، وإنى لهذا السبب أنسب وجود الأمراض الغذائية فى مصر (أولا) إلى الفقر وإلى الطفيليات. (ثانيا) إلى الجهل، وإلى التبذير المجرم فى الأطعمة، وإلى حاجتنا إلى تنظيم لمواردنا الزراعية والصناعية تراعى فيه الاستفادة إلى أقصى حد ممكن بكل عملياتها وتوجيهها توجيها اقتصاديا نافعا».

وخلاصة بحث اللجنة وتجاربها التى قامت بها على الحيوان:

أولا – أن أفضل الأطعمة عامة، هو ما احتوى على كمية كافية من اللبن الكامل.

ثانيا – أن إضافة دقيق الحلبة على دقيق الذرة يحسن التغذية نوعا ما.

ثالثا. أن إضافة الجبن القريش بالرغم من عدم وجود الدسم فيه أو قلته يجعل النتيجة أفضل.

رابعا – أن أغذية الطبقات الفقيرة فى المدن تؤدى إلى نتيجة رديئة أو سيئة فى النمو.

خامسا – أن أغذية الطبقات الوسطى ليست كذلك أفضل الأغذية.

وعلى أية حال فهذا البحث التمهيدى الذى قام به حضرات الأطباء الثلاثة تجب متابعته بصفة جدية، ويجب وضعه فى مقدمة برنامج الهيئات التى تقوم على التموين والصحة والاجتماع فى البلد للوصول فيه إلى نتيجة حاسمة، ولمعرفة الغذاء الصحى الذى تتوافر مواده فى كل منطقة من مناطق المملكة المصرية، ثم تقوم بدعاية قوية لتعريف أهل كل منطقة بالغذاء

الذى يناسبهم والاستعانة على ذلك بتغذية تلاميذ المدارس الإلزامية فى منطقتهم به حتى يدركوا نتائجه العملية.

٥ - تحديد العلاقة بين المالك والفلاح على أسس واضحة تتفق مع الوضع الاقتصادى الخاص للملكة المصرية؛ ولسنا نشير بسن قانون لتحديد الأجور، طالما أننا لا نملك تنفيذ هذا القانون بوسائل عملية، وطالما أن قانون العرض والطلب هو الذى سيغلب فى النهاية فيستطيع المالك أن يستكتب الفلاح وثائق بأنه يتناول أجرا معينا فى حين أنه يتناول أقل مما فى هذه الوثائق، ليستطيع أن يجد اللقمة هو وأولاده.

ولكننا نشير بأن تكون الأجور قدراً معيناً من الغلة بدل النقود، حتى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بارتفاع المواد الغذائية وهبوطها، وليس فى هذا غبن للمالك ولا زيادة فى التكاليف، وفيه تيسير على الأجير المسكين.

أما فيما يختص بالمؤاجرين فقد قرأت لحضرة الأستاذ «حسن صديق بك» فى المصور خير ما يمكن الأخذ به من الاقتراحات العملية لتنظيم العلاقة بين المالك؛ والمؤاجر فى هذه السطور؛ قال:

«لقد لاحظت أن الفلاح يعتقد أن محصول القطن مهما كان كبيرا فهو من نصيب المالك وحده دون أن ينال هو منه شيئا، ولذلك فهو يهمل فى زراعته مهما حاول المالك مراقبته».

«وكان المتبع تأجير الفدان بمبلغ ثمانية جنيهات فى السنة بطريقة المناصفة على أن يزرع فدان قطن مقابل فدان زراعة شتوية. كان الفلاح يهتم بالزراعة الشتوية، سواء كانت قمحا أو شعيراً أو فولا أو ذرة، ويهمل زراعة القطن، ولذا كان محصول فدان القطن لا يزيد على ثلاثة قناطير. أما القمح والذرة وغيرهما فقد كان من المستحيل تحديد محصولها.

«وكنت أزرع جانبا من الأرض على حساب «الأوسية» فكان الفدان منها ينتج ستة قناطير من القطن وستة أرادب من القمح أو ثمانية من الذرة.

«وقد دفعنى ذلك إلى وضع نظام للمستأجرين بزراعتى، نفذته منذ أربع سنوات.

«اتفقت مع المستأجرين أن أؤجر لهم الأرض بقنطارين من القطن وجنيه واحد فى السنة عن كل فدان صيفى أو شتوى. وكانت نتيجة ذلك أن ارتفع إنتاج الفدان إلى خمسة وستة قناطير من القطن، وكنت أمد المستأجرين بالبذرة والتقاوى والسماد الكيماوى.

«وإلى جانب هذا النظام رأيت أنى والفلاح شريكان فى النفع، فكنت أمده بأحسن البذور وأجود التقاوى والسماد؛ وأوفر له أجر عمله بالأوسية ليخصم من الإيجار فى نهاية السنة

وأعطى للمحتاج مواشى بالشرك أو سلفة ليستعين بها. وبهذا أرضيت الفلاح وأرضيت نفسى».

فهذا رجل عاقل هداه تفكيره إلى طريقة لو أخذ بها جميع الملاك لما خسروا شيئا، ولعاش المستأجر فى ظلهم راضيا؛ ولقاوموا علة يشكو منها الاقتصاد القومى فى السنين الأخيرة وهى علة تناقص الغلة، فقد اتضح من تصريح «حسن بك صديق» أن المستأجر لا يجد فى نظام التأجير الحالى ما يحفز همته للعمل، وحين يجد الحافز تتضاعف الغلة، وفى هذا كسب للمالك وللمستأجر وللوطن كله.

ومع إدراكنا لصعوبة سن القوانين لتنفيذ مثل هذه النظم؛ نظرا لاختلاف جودة الأراضى وقربها أو بعدها عن محطات التصدير، ونظرا للعادات الريفية والعرف الذى ينفر من الاحتكام إلى القوانين؛ فإننا نشير بوضع أسس قانونية عامة لتنظيم هذه العلاقات؛ يمكن الرجوع إليها عند النزاع.

٦ – الإكثار من وسائل الخدمة الاجتماعية التى تنهض بها الهيئات الاجتماعية الأهلية، إذ أن جهد الحكومات محدود فى هذه الخدمات، مالم تؤيده جهود الشعوب والأفراد، وأهم وجوه هذه الخدمة هى التغذية والعلاج والكفالة والتعليم.

فأما التغذية فقد تحدثنا عنها فيما سبق بصفة عامة، ولكن يبقى منها الجانب الخيرى أى الذى يقدم بلا مقابل كتغذية الفقراء فى مطاعم الشعب بالمجان أو بثمن مخفض، تلك المطاعم التى كادت تغلق أبوابها لضن الخيرين عليها بالمال. وتغذية التلاميذ فى المدارس الإلزامية، ذلك المشروع الجليل الذى قيل: إن الحكومة ستعجز عنه لأنه يتكلف حوالى مليون من الجنيهات كل عام، كأن صحة مليون من الأطفال لا تساوى مليونا من الجنيهات، وكأن الشعب عاجز عن تدبير هذا المبلغ التافه عن طريق التبرعات. وكتقديم كوب من اللبن مثلا أو بعض الفاكهة لتلاميذ بعض المدارس ولأطفال المصانع بلا مقابل حفظا لصحتهم كما تصنع شعوب كثيرة.

وأما العلاج فبالإكثار من المستشفيات التى يجد فيها الفقراء العلاج والدواء بالمجان أو بنفقات قليلة. فقد أدى ضيق هذه المستشفيات وقلة عددها إلى التزاحم الشديد عليها وإلى إرهاق أطبائها بالعمل مما يجعلهم غير قادرين على بذل العناية الكافية، كما أن هذا التزاحم جرّأ الممرضين بها والخدم على إهانة المرضى والتنكيل بهم، فجعل الكثيرين ينصرفون عنها بعلتهم احتفاظا بكرامتهم وراحتهم.

وإنه لما يحزن أن جمعية كجمعية المواساة ظلت تستجدى عدة أعوام حتى استطاعت بناء مستشفاها بالإسكندرية، بينما محسن أجنبى واحد قام فى نفس الإسكندرية بالتبرع لبناء

مستشفى كامل فى عام!

وأما الكفالة فالطوائف التى تحتاج إليها متعددة: من الأطفال المشردين، إلى العجزة القاعدين، إلى الساقطات المنبوذات، إلى من هن على شفا الهاوية. وكل أولئك وسواهم فى حاجة إلى الدور التى تأويهم، والرعاية التى تردهم إلى الحياة الشريفة، والكفالة التى تضمن لهم الحياة.

ولابد من المال ثم لابد من التطوع لهذه الخدمات؛ وإذا جاز أن نطالب الحكومة مرة بتوفير المال اللازم، فإنه يجب أن نطالب القادرين مرات بالتبرع لهذه المنشآت، فإذا لم يتبرعوا فيجب فرض ضرائب خاصة للترفيه كما صنعت الدانمرك لمواجهة مثل هذه الأحوال، وكما صنعت إنجلترا إذ سن البرلمان قانونا سنة ١٦٠١ باسم «قانون الفقراء» ينص على أن كل قرية ملزمة أن تعنى بالمسنين والعجزة وأن تعولهم وتؤويهم.

وأما التعليم فينبغى أن تنهض الهيئات إلى جانب الحكومة للقيام بهذا الواجب القومى، وكثيرون لا يستطيعون أداء النفقات الباهظة مع استعدادهم المتفوق، والميزانية العامة قد تعجز عن مواجهة الإعفاءات التى تزيد على طاقتها، فلابد أن تقوم هيئات أخرى بأموال شعبية تتولى الإنفاق على مثل هؤلاء النابغين الفقراء فى درجات التعليم المختلفة كما تتولى أنواعا خاصة من التعليم العام.

وإذا وجدت مثل هذه الهيئات الشعبية فإنها تستطيع التخلص من قيود النظم التعليمية الحكومية والاتجاه إلى التجارب المفيدة فى التربية والتعليم؛ وإلى تلبية حاجات السوق العملية من الصناع المثقفين والموظفين المدربين، على مثال ما تصنع هذه الجماعات فى أوروبا وأمريكا بنجوة عن العقلية الحكومية المعقدة، وبذلك تؤدى غرضين جليلين : التعليم، وترقية وسائله واتجاهاته.

٧ – تحقيق الضمانات القانونية ضد التعطل والمرض والشيخوخة. فهذه الضمانات وقاية من الحاجة ووسيلة جيدة لمكافحة الفقر فى أوساط العمال.

وليس هنا مجال تفصيل هذه الضمانات وتحديد فئاتها، وضرب الأمثلة بالبلاد الصناعية لا يجدى، لأن ظروف العمل هناك تختلف عنها هنا، ولكن هذا لا يعفينا من ضرورة الأخذ بمبدأ هذه الضمانات القانونية، مع مراعاة المصالح المتشابكة للصناعة الناشئة.

وقد أخذت الحكومة بشىء منها حينما سنت نظام المعاش والمكافأة لموظفيها ومستخدميها والعمال أحق من الموظفين بضمانات مناسبة لأن دخلهم اليومى لا يمكنهم من الادخار الذى قد يقدر عليه بعض الموظفين، فلابد من نظم تكفل لهم عدم التشرد والمرض والموت جوعا حينما يعجزون عن العمل بسبب البطالة أو المرض أو الشيخوخة.

هذه أهم وسائل تيسير الحياة للفقراء، وكلها ضرورى لتعديل الوضع الشاذ الذى لا نظير

له فى العالم المتمدن، ولا أقل فى الوقت الذى يسير العالم فيه نحو تعديل المقاييس الحالية للحياة وللعلاقة بين الطبقات، من أن نعدل نحن أوضاعنا بحيث تبلغ درجة الأوضاع الحالية للعالم، هذه الأوضاع التى لا يرضونها هناك، والتى لا تستطيع الحياة والبقاء.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١٩٤٢/١.

٣ - فى اللحظة التاريخية

ضريبة التطور

نحن نشكو ثقل الضرائب التى فرضت علينا أخيراً، ونعارضها فى مجلسى البرلمان ونحاول دائماً تخفيفها أو تنظيم أدائها بما لا يشق علينا. ولكنا فى الوقت نفسه نؤدى ضريبة أخرى أفدح من هذه الضرائب جميعاً، وأشقها كلفة علينا. ذلك أننا نؤديها من نفوسنا وأخلاقنا وسعادتنا وراحتنا... ثم من ثروتنا أخيراً.

هذه الضريبة الفادحة هى ضريبة التطور!

وإننا فى غمرة هذه الموجة الجارفة لا نلتفت إلى فداحة هذه الضريبة، وإن شكونا بعض أعراضها الظاهرة، دون أن نفطن إلى أصل العلة. فقد شكونا الانحلال الخلقى: الفردى والاجتماعى، وشكونا أزمة الزواج، وشكونا اختلاف الأزياء، وشكونا حيرة التقاليد بين القديم والجديد، وشكونا كثيراً من هذه الأعراض، دون أن نحاول إرجاعها إلى أصلها الوحيد العميق... وهو التطور.

والتطور - مع هذا - سنة الحياة، ووسيلة الفرد والجماعة إلى الرقى، وثمرة الاستجابة لهذا الحافز الداخلى فى تركيبنا إلى التحسين والارتفاع، والقنطرة التى تعبر عليها الإنسانية من حياة الغابات والأدغال إلى حياة الجنة التى وعد بها المتقون !

فما بال التطور إذن يشق علينا هذه المشقة، حتى ليبدو أفدح الضرائب التى تصيب حياتنا الروحية والمادية فى هذا الأوان ؟

مرجع هذا فى اعتقادى، إلى أننا لم نشفق على أنفسنا، ولم نجد فيها عنصر المحافظة العاقلة أو (الفرامل) التى تنظم خطواتنا فى هذا التطور، وإن كنا وجدنا بدلها عناصر الجمود الميتة، التى مزقتنا تمزيقاً بينها وبين عناصر السرعة والعجلة، وكلاهما يجذبنا فى عنف.

والواقع أن آباءنا وأجدادنا كانوا يؤدون نصيبهم من هذه الضريبة، فلابد لكل جيل من نصيب فيها، ولكن «أقساطها» لم تثقل عليهم، لأنها كانت خفيفة رفيقة، ولأن خطواتهم كانت رفيقة وئيدة. ونحن لا نطالب جيلنا أن يسير على خطاهم، ولكنا نناشده أن يرفق بنفسه فيكون وسطاً.

إن الوضع الاجتماعى لشعب من الشعوب - بما فى ذلك تقاليده وعاداته واقتصاده وسياسته وتعليمه... - إنما هو ثمرة أخيرة لاستجاباته المتتالية لعوامل البيئة. هذه الاستجابات التى تترك آثارها فيما وراء الوعى، فيسير الفرد وتسير الجماعة وفقاً لما يرسب فى النفس الإنسانية من آثار هذه الاستجابات المعينة، والتى قد لا تظهر على السطح من هذه النفس المليئة بالأسرار.

فينبغى إذن أن نفهم الارتباط الوثيق بين تصرف الفرد والجماعة، وبين الرواسب النفسية التى خلفها الزمن على طوال الأجيال؛ وهو يخطو خطواته الوئيدة بكل شعب من الشعوب. وعلى مقدار تشابه هذه الخطوات بين الشعوب المختلفة، يكون تشابه ما بينها فى الوضع الاجتماعى ويتوقف مدى صلاحية نقل التقاليد من أمة إلى أمة.

ولقد قربت وسائل الاتصال السريعة بين عقليات الشعوب المختلفة فى هذا الزمان، فأصبح ميسوراً أن تتقارب الثقافة العقلية بين هذه الشعوب. ولكن ترى تقارب ما بين الرواسب البطيئة بفعل عوامل الزمن الطويلة فى نفوس الأمم المختلفة ؟ هذا ما لا أعتقده، ولا تعتقده الدراسة النفسية كذلك للفرد، والدراسة الاجتماعية للشعب.

ومن هنا يجب التريث والحذر، حين ندعو أية دعوة لنقل تقليد أو وضع اجتماعى معين من أمة أخرى إلينا، لأننا إذا استطعنا أن ننقل الظواهر، فلن نستطيع أن ننضج فى أعماق النفوس الاستعداد الباطنى لتلقى هذا الوضع، الاستعداد الذى تنضجه السنون على مهل، وتكونه الاستجابات الطويلة البطيئة فى النفوس.

وكل الآلام التى نعانيها اليوم من جراء التطور، إنما كان منشؤها عدم الانتباه إلى هذه الحقيقة.

* * *

وبعد فإذا كان عالم كبير مثل «فرويد» يحاول تفسير النشاط الإنسانى كله، بل نشاط الأحياء جميعها، إلى «الغريزة الجنسية» فنحن لا نريد أن نغلو غلوه، ولكننا لا نغفل أثر هذه الغريزة فى ذلك النشاط.

ومن هنا يحق لنا أن نبحث أعراض التطور المفاجىء فى دائرة المرأة، محاولين أن ننظم تطورنا فى هذه الدائرة، لتطمئن حياتنا قليلاً من هذا الاضطراب، الذى يصيب هذا الجيل فى هدوئه وراحته وسعادته وأخلاقه.

إن القفزة التى قفزتها المرأة المصرية بعد الحرب العظمى هى سبب هذا الاختلال كله فى حياتنا الاجتماعية، وأنا لا أستطيع أن أدعو إلى احتجاب المرأة، ولا أطيق هذا الاحتجاب فى عصرنا الحاضر، ولكننى لا أفهم سفورها على الوضع الذى تلج فيه.

لقد عاشت المرأة المصرية فى ظلام العصور، تتنفس بمقدار كما تتنفس السمكة فى الماء وتبصر النور من خلال «الشيش» حقيقة ومعنى ! وظل مجتمعنا المصرى محروماً من نداوة المرأة وفضائلها الكامنة، ظل مجتمعاً جافاً كئيباً موحشاً. وكان لهذا أثر سيء فى أخلاقنا وتقاليدنا وتربيتنا وفنوننا وكل مظاهر نشاطنا وحيويتنا.

فلما أن للمرأة أن تخرج إلى النور، وأن تتنفس فى الجو الطلق، لم تمرن على الخروج برفق وأناة، ولكنها شقت طريقها إلى الشارع، وهى تنفض عنها بعنف أثقال الماضى، وتفتح عينيها بشدة على أضواء المدنية التى تعشى الأبصار؛ وتبعد عنها كل يد هادية، وكل عين راعية.

وهنا كان الانحلال الخلقى الذى نشكوه، وكانت أزمة الزواج التى نخشاها. وكان غيرهما مما تركنا الحديث فيه.

لقد كان أجدادنا يختارون زوجاتهم من داخل البيوت، لا يعرفون عنهن شيئاً إلا حسب الأسرة وأخلاقها الظاهرة، وإلا أوصافاً تنقلها إليهم سيدات الأسرة بعد مشاهدة العروس. وكان أجدادنا، مع هذا سعداء فى بيوتهم، موفقين فى زيجاتهم لأنهم ملائمون بين الوضع الاجتماعى الذى يعيشون فيه وبين تصرفهم فى الحياة.

وسيختار أحفادنا زوجاتهم من زميلات الدراسة، وصواحب النادى، ورفيقات الطريق. وسيكونون سعداء فى حياتهم موفقين فى زيجاتهم، لأنهم درسوا خطيباتهم، ولاءموا بينهم وبين عصرهم الذى سيكونون فيه.

أما نحن شبان هذا الجيل، فنؤدى ضريبة التطور كاملة بين أجدادنا وأحفادنا وبين آبائنا وأبنائنا، وعلى قنطرة من سعادتنا وأخلاقنا تعبر الأجيال القادمة، لا فرق فى هذا بين الشبان والشابات.

نحن الذين لا نستطيع أن نركن إلى اختيار أمهاتنا وأخواتنا من يشأن لنا من الزوجات لأننا تجاوزنا هذا الوضع الاجتماعى، ولا نستطيع أن نطمئن إلى اختيارنا من نعرف من الفتيات لأن اللواتى يظهرن لنا لنبلوهن لسن خير الفتيات، ولأن أطيب الأسر لا تزال بعيدة عن الأنظار، ولا تزال فتياتها العانسات غير معروفات، فإذا خرجن ليعرفن حامت حولهن الشكوك وآذتهن الأشواك.

وهذا هو جحيم التطور الذى يغشى هذا الجيل من بين الأجيال.

* * *

أفلا علاج لهذه الحالة، ولا رحمة فى أداء الضريبة ؟ هناك علاج، ولكنه يتطلب آباء وأمهات يعرفون جميعاً تبعتهم الثقيلة، وينهضون جميعاً للقيام بهذه التبعة، ويتطلب مشرفين على التعليم والثقافة يولون تربية المرأة عناية خاصة مقصودة لذاتها بين فروع التعليم الأخرى.

فأما الآباء والأمهات فواجبهم اختيار طريق للاختلاط أضمن وأشرف من هذا الاختلاط المجنون الملوث الذى نعانى آثاره فى هذا الجيل.

فى كل أسرة فتيان وفتيات، ومن الخطر أن نطلق الجميع يختلطون بعيداً عن الأنظار - فى هذا الطور من أطوارنا الاجتماعية - ولكن الأسر تستطيع أن تتزاور بهيئتها كاملة وأن تقضى بعض السهرات فى اختلاط عائلى تحت إشراف الآباء والأمهات .

وفى هذا الجو العائلى ستنشأ صداقات بريئة، ودراسات صحيحة، وائتلاف روحى له ثمرته، وسيؤدى إلى زيجات سعيدة فى كثير من الأحيان.

ولن نغنم من هذا حلاً مناسباً لأزمة الزواج، ولكنا سنغنم مجتمعاً ندياً بشوشاً تخطر فيه المرأة المهذبة الشريفة، تكلؤها رعاية يقظة حازمة. فتشيع فيه النشاط والأمل والابتسام وهى فى حصانة من الشر، ومنأى عن الخطر، وسلامة من مزالق الطريق. وسيشق هذا القول على كثير من المحافظين، ولكنى أناشدهم أن يلقوا نظرة إلى اختلاط الطريق وما وراءه، فى حراسة الشيطان، فسيهون عليهم حينئذ اختلاط الأسرة فى حراسة الآباء والأمهات!

وأما المشرفون على تربية المرأة فسبيلهم إعداد دراسة خاصة مناسبة للفتاة، تصلح بها للمهمة الاجتماعية العظمى التى تنهض بها، ولقد فصلت هذا فى كلمة خاصة بعدد شهر أبريل من هذه المجلة، فلا داعى هنا لإعادة هذا التفصيل.

أما الطفرة التى صرنا إليها فى اختلاط الطريق وفى تربية الفتاة، فهى علة هذا الشقاء الذى نعانيه، ونحن نضطرب بين وراثات كامنة فى دمائنا، ومظاهر اقتبسناها ولم تمثلها نفوسنا .

ولترحم أنفسنا ترحمنا السماء.

مجلة الشئون الاجتماعية ٦/ ١٩٤٠.

العالم الجامح

يثوب إلى الرشاد

الحرب – ولا سيما في العصور الحديثة – هزة عنيفة ترج العالم كله رجا، سواء في ذلك الأمم التي تشترك فيها اشتراكاً فعلياً أو التي تقف منها على الحياد، لا يسلم من هذه الهزة اقتصاد ولا اجتماع ولا سياسة ولا خلق ولا تقاليد، ولا ينجو منها المدنيون كما كانوا ينجون في الأجيال القديمة، بل تشمل المحاربين، والآمنين في الدور وما هم اليوم بآمنين.

والتطور سنة الحياة، ولكن الحروب الحديثة، تستبدل به الطفرة في كل شيء، بما تقطع من أوصال الحياة الفكرية والنفسية، وبما تبدل من نظام العمل وقواعد الاقتصاد، وبما تجدد من فنون السياسة وملابسات الوقائع، وبما تخلق من عالم جديد إما منتكسا إلى النقص وإما مشرئباً إلى الكمال.

وأقرب المثل إلينا نحن أبناء هذا الجيل، ما أعقب الحرب العظمى، وما تتمخض عنه الحرب الحالية، من انقلابات في كل أوضاع الحياة وأشكال الاجتماع.

فأما الحرب العظمى، فقد أخرجت لنا مذاهب الشيوعية والنازية والفاشية، وهذه ليست نظماً للحكم فحسب، ولكنها تقوم على فلسفات فكرية واجتماعية واقتصادية وخلقية ودينية تحاول تحقيقها؛ وتعتمد على ثورات نفسية وعقلية كانت لها أسبابها الكامنة في الأحوال التي أنشأتها الحرب العظمى أو ساعدت على ظهورها، أو جاءت أثرا لها بعد انتهائها.

وأهم الظواهر التي أعقبت هذه الحرب – والتي ربما كانت هذه المذاهب امتداداً لها أو ردّ فعل ثار لمقاومتها – الميل إلى التحرر من كل القيود تحرراً يجنح إلى الإباحية والنهم إلى التمتع بلا حدود، والهرب من التبعات ومن كل ما يتطلب جهداً، أو يحرم لذة.

ومنشأ هذا حالة نفسية لم يكن منها بد، فالجنود الخارجون من الخنادق، والعائدون من المواقع – والشعوب كلها كانت مجندة في الواقع – أولئك الذين رأوا الموت بأعينهم مرات

وقاسوا آلام الحرمان من لذائذ الحياة كلها سنوات، كانوا متعطشين إلى إرواء نفوسهم بعد الحرمان الطويل، وهم شاعرون أنهم أدّوا ما يجب عليهم طول حياتهم قسطاً واحداً ولم يبق إلا أن يأخذوا ما يحق لهم بقية الحياة قسطاً واحداً كذلك.

لقد خرجوا فى سعار هائج للذة، وفى ظمأ جامح للمتعة، وفى ضيق شديد بالقيود كلها، فلم يفرقوا بين ما هو صالح وما هو فاسد منها، بل نبذوها جميعاً نبذ النواة وراحوا يعبون من كئوس اللذائذ والشهوات فى حالة تشبه الجنون.

وخرجت المرأة بهجة هذه الحياة وزخرفها تلبى ذلك النهم الجامح، وتبدى مفاتنها وزينتها، وتمنح الأرض كل ما أودعته حواء إياها من سحر الفردوس ومتعته، ولم تفكر ولم يفكر الرجل – وهما مخموران – فى عقبى هذا التحلل من القيود، وبعضها ضرورى فى كل زمان ومكان. وكانت الحاجة إلى المرأة فى ميدان العمل وموت عدد كبير من الشبان قد مهدا لها الطريق لهجر المنزل والضرب فى فجاج الأرض.

حسب هؤلاء الخارجون من الخنادق والمخابىء أن لم تبق عليهم واجبات، فكرهوا الجهد وآثروا الراحة، وتفشى حب السهولة فى كل شىء، وأصاب ذلك طرق التدريس للأطفال ومناهج الدراسة للناشئة، فانصرف همّ المربين إلى التخفيف كل التخفيف عن عاتق التلاميذ واختيار أسهل الطرق وأخف المناهج. وكان فى هذا بعض الخير لأنه رفع كثيراً من أثقال الطرق القديمة فى التربية، ولكنه تجاوز الحدّ فحرم التلاميذ لذة الجهد وتقوية الإرادة فى التحصيل المفيد، وقضى كذلك على روح الاحترام والتوقير للمدرسة والمدرس، وجعل الطلاب يذهبون إلى المدرسة كما يقصدون إلى نزهة خفيفة، ويحسبون العلم رواية من روايات السينما، لا تطالبهم بجهد ولا كدا

وظن الأفراد كذلك أن الدولة استوفت منهم نصيبها، والمجتمع أخذ منهم حقوقه وأن لهم بعد هذا كامل الحرية فى أن يعيشوا لأنفسهم، وأن يتفرغوا لأشخاصهم، فتفشت فيهم الأثرة، وانتشرت روح الفردية، وأشربوا حب الأخذ وكره العطاء، وكان هذا على أشدّه فى فرنسا، لأن ويلات الحرب كانت على أشدّها فيها، ومن هنا كانت الكارثة وكان الانحلال.

وشاع مذهب «الريالزم» فى الفنون وفى طرائق الحياة، فلم يعد الإنسان يخجل من الكشف عن غرائزه وأطماعه وشهواته، وحسب أن «الواقعية» هى أصدق الأحاسيس مادام الحس يؤيدها، ناسياً أن فى النفس الإنسانية أشواقاً مجهولة إلى الكمال وإلى المثل العليا بجانب ما

فيها من غرائز وقيود، وأن هذه الأشواق المجهولة هي التي ظلت تحدو الإنسانية في طريق التقدّم والرقي من عهد الكهوف والأدغال إلى عهد العمائر والقصور، ولولاها لبقيت تتخبط في ظلمات القرون، أو ظلمات الغريزة طول الأجيال.

والحرية التي هي نعمة الحياة الإنسانية، انقلبت عليها نقمة، لأنها أصبحت أشبه شيء بالفوضى وأصبح همها الانفلات من القيود التي تعبت الإنسانية في صوغها مختارة راضية لأنها قيود نافعة تفرق بين الإنسان والحيوان؛ وتنشيء المجتمع وتحرسه من الانحلال.

ومتى صارت الحرية إلى هذا الوضع فقد خسرت الإنسانية جهد أجيال وقرون واحتاجت إلى الشكيمة الرادعة، والصدمة التي تعيد العقول إلى الرؤوس. وقد كان! وكانت هذه الحرب الجديدة، وما قامت عليه من مذاهب وأركان !

* * *

تلك لمحة خاطفة عما أعقبت الحرب العظمى من نتائج، عنيت بإبراز أسبابها النفسية لأن الاقتصاد والسياسة والاجتماع، إن هي إلا آثار للانقلابات النفسية، ولو أن الشيوعية لا ترتضي هذا التفسير؛ وترد كل شيء إلى الاقتصاد وإلى نظام العمل وإلى المال.

أما الحرب الحالية – وهي أشد وطأة من سابقتها وأعظم أثراً – فقد كانت خليقة أن تترك من الآثار ما هو أسوأ وأنكى، لولا أنها فتحت الأعين على أخطاء الحرب الماضية في كل ناحية، ولولا أن بعض المبادىء التي قامت عليها نشأت من ردّ الفعل لهذه الأخطاء.

ومن هنا كان في طيات هذا الشر الذي يحطم العالم ويهدّده، بذرة خير نرجو أن تثمر ثمرة طيبة، وهذا تفاؤل – ولاشك – ولكنه تفاؤل معقول، وهو التفاؤل اللائق بالحياة، التي ما برحت تخلق السم وتدس فيه الترياق، وتعثر في خطواتها ثم تنهض بعد العثار.

لقد تنبه العالم حين اكتسحت الجيوش الألمانية فرنسا، إلى أن الحرمان والجهد وتحمل المصاعب أمور ضرورية في بعض الأحيان، وأن الألمان الذين حرموا من الزبد ليصنعوا المدفع هم الذين اكتسحوا وسط أوروبا وغربها بما تعودوا من ضروب الخشونة والصبر على الحرمان.

وقد تنبه العالم إلى أن الإغراق في المتاع والأثرة والفردية ونبذ القيود جميعاً خطر في بعض الأحيان، وأن الفرنسيين إنما خسروا المعركة لأنهم ربحوا من قبل كل مطالب الفرد ولذائذه وشهواته عشرين عاماً كاملة، فلم يعودوا يصمدون للمشقة ويصبرون للجهاد.

وهذا درس لن تنساه فرنسا ولن ينساه العالم، وها هو ذا «بيتان» الماريشال الهرم ينتفع به ويتنبه له، ويجد من الشعب الفرنسى إصغاء لتحذيراته، لم يكن يجده منه لو دعاه قبل الهزيمة إلى ما يطلبه منه اليوم من تضحيات. وها هى ذى القوانين الفرنسية ومناهج الدراسة تأخذ لها طريقاً غير الطريق التى أدت من قبل إلى الهزيمة.

وقد قرأت فى برقيات هافاس يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٤١ البرقية التالية :

«فرغ ولاة الأمور من إعداد برامج المدارس الابتدائية الخاصة بدراسة الأخلاق والتربية الوطنية، وهى تدل على أن الحكومة مهتمة ببعث قيم الأخلاق وفى مقدمتها الوازع الأدبى وواجب الإنسان نحو الله وفكرة العمل للمصلحة العامة.

ومن هذه البرامج التى عمل بها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤١ تجمع مبادىء الأخلاق حول الشعار الجديد الذى اتخذته الحكومة وهو «العمل والأسرة والوطن».

وسيكون محور دراسة الأخلاق فى المدارس دائراً على المحادثات العائلية ومطالعة أهم واجبات الإنسان نحو نفسه ونحو غيره، والإشادة بالوجدان الذى يجب أن يهيمن على كل فرد فى مهمته وبواجبات الإنسان نحو الله.

أما التربية الوطنية فسيعنى الأساتذة بالتوسع فى المبادىء التاريخية والأخلاقية التى يرتكز عليها بنيان الأمة، وسيفهمون الطلبة شرف الولاء لرئيس الدولة والوطن».

وها هو ذا الجنرال «ايبوى» الحاكم العام لأفريقيا الشرقية الفرنسية من قبل الجنرال «ديجول» يذيع على موظفى المستعمرة بياناً أقتطف منه قوله:

«إن التضحية يجب أن تكون مباشرة وشخصية وملموسة. فنحن نهيب بالجميع أن يساهموا طائعين مختارين فى الأعمال الحربية وشراء المهمات للجنرال ديجول وحلفائه لأن واجبهم يقضى بأن يساهموا فى الكفاح المشترك، وسيكون هذا الاشتراك بمثابة التزام شخصى لا يصيبه أى وقف ولا يستحق عليه صاحبه أى شكر، ومن الواجب أن يدخل روح الجامعة الوطنية فى الأخلاق وأن يحل محل المصالح الشخصية. فألمانيا أعدّت العدّة وكسبت القسم الأوّل من الحرب بالنزول عن الشخصيات؛ وستستقر فرنسا فى السلم النهائى بهذه الكيفية، وستكون كلمتا المسئولية والسخاء مكملتين لشعار الشرف والوطن».

ثم قال:

«لقد دلنا التفكير الطويل على أن القوى الروحية العميقة هى التى حملتنا على أن ننكر

الهدنة، وأن المبادىء الخلقية البحتة هى التى منعتنا من الاستسلام، وأوحت إلينا بأن نتولى مصير الوطن كل منا بنصيبه، وقد وجدنا فى العقائد الدينية والمبادىء الفلسفية التى تبدو مختلفة سبباً لنكون على فكرة واحدة، ومشجعاً لنا على أن نتخذ لأنفسنا خطة فذة، وفى هذا درس عظيم يجب أن نتعظ به، وهو برهان على أنه كانت هناك قوة روحية وطنية سمحت بإتمام الحركة والمحافظة على قوتها وزيادتها نمواً وتأثيراً فى عملها، وهذه هى النقطة التى بدأ منها العمل وهى غايتنا المشتركة، وليس بيننا من تشغله آراؤه الفلسفية أو معتقداته الدينية مادام كل منا قد اكتشف فى آرائه مفتاح المسألة التى عرضت على ضميره كفرنسى، والشىء الذى يهمنا قبل غيره هو أن نجعل أنفسنا قادرين وأن نساهم فى إعادة بناء فرنسا فى الغد».

فهذان رجلان يختلفان فى طريقتهما، فيخضع الأول للهدنة، ويثور الثانى عليها، ولكنهما لا يختلفان فى أسباب هزيمة فرنسا ولا فى طريقة إنهاضها القائمة على أساس من مقاومة الأثرة وفساد نظام الحكم والاختلافات الشخصية، وعدم المساواة فى تحمل الأعباء وعلى خلق روح الإيثار والاتحاد والتضحية والمساواة فى التبعات.

كانت هزيمة فرنسا هى الدرس الأول الذى ردّ أفكار العالم الجامحة إلى أسس الفضائل القومية... وصمدت بريطانيا للعاصفة وتبلور الخلق الإنجليزى فى ساعة الشدّة فنفى عن نفسه كل زيف، وأبعد عن طبيعته كل دخل، فإذا الشعب البريطانى كتلة واحدة متماسكة، وإذا هو ينزل عن حرياته جميعاً، وعن ثرواته جميعاً، وعن متاعه جميعاً، ليصنع من كل أولئك درعاً للوطن ويصوغ منه عدة وسلاحاً يقاوم بهما خطر الزوال، ويصمد بهما لمخاوف الأهوال تلك التى يناديهم لها تشرشل حين يقول فى مجلس العموم يوم تولى رياسة الوزارة:

«ليس عندى ما أقدمه اليوم إلا الدم والعمل والدموع والعرق. تسألونى ما برنامج الوزارة؟ فأقول الحرب. وما هدفها؟ فأقول: النصر – النصر مهما يكن الثمن وعلى الرغم من جميع الأهوال ومهما يكن طول الطريق ووعورته فلا بقاء لنا بغير النصر. ليدرك كل منا هذه الحقيقة: لا بقاء للإمبراطورية البريطانية، ولا للمغازى المتمثلة فى الإمبراطورية البريطانية ولا بقاء لذلك الباعث المستمر على مر العصور، الباعث الذى حمل البشرية رويداً رويداً نحو هدفها. لا بقاء لهذا كله بغير النصر».

ولكل نظام من نظم الحكم عيوب، ولكل مجتمع من المجتمعات نقائص؛ وها هو ذا تشرشل الذى أسلمه الإنجليز قيادهم يرى الحرب تمحو تلك العيوب وتبرىء من هذه النقائص فى الشعب الإنجليزى فيقول فى إحدى خطبه: «سنعمل على بقاء هذا النظام البديع بعد الحرب أيضاً».

ثم يقف وزير التموين الإنجليزى ليخطب، فيذكر الإنجليز بأنهم تفننوا فى إعداد المائدة وتنويع الطعام كما لم يتفنن شعب من شعوب العالم، وأن أسلافهم الذين بنوا الإمبراطورية الضخمة كانوا يعيشون عيشة البساطة والقناعة، وأنه آن للأبناء أن يقتدوا بالآباء فى هذا الجانب من الحياة، ليضمنوا المحافظة على مجد الإمبراطورية المترامية الأطراف.

وكان هذا هو الدرس الثانى من دروس الحرب القاسية... واشتط الجرمان فى تطبيق النظم العسكرية حتى على الحياة المدنية، وضحوا بالحريات الفردية والجماعية فى سبيل ما يسمونه أمن الدولة وسلامتها، وأخضعوا ماديات البلاد ومعنوياتها لشؤون الجيش والحرب، وسخروا بسماحة المسيحية وبروح الأديان عامة، فكان لهذا كله رد فعل طيب إذ شعر الناس بنفاسة الحرية المهددة كما شعروا بحاجتهم للعودة إلى الدين، وتنبهت فى نفوسهم عواطف الرحمة، وتيقظت فى أعماقهم الضمائر. وبات الجميع يرتقبون نهاية هذه الحرب الغشوم ليعملوا على قيام مجتمع فاضل يستمتع بالحرية المعقولة، ويستروح العقيدة السمحة، ويحدّ من سعار الغرائز وهياج البربرية.

وكان هذا هو الدرس الثالث الذى وعته الإنسانية المعذبة لتنتفع به.

ذلك استعراض سريع للدروس الإنسانية التى ألقتها هذه الحرب على بنى الإنسان، والتى ستعود بالعالم الجامح إلى الرشاد... ما شأننا نحن فى مصر بهذه الدروس؟

نحن فى حاجة إلى أن نصغى إليها، وأن نفتح عيوننا عليها، فلقد أصابنا شواظ مما أصاب العالم عقب الحرب العظمى، فضلاً على ما كنا نكتوى به من قبل هذا الشواظ.

نحن – وإن لم ندخل الخنادق أو نخرج منها – قد تفشت بيننا إباحية مريضة وأثرة بغيضة، وفردية مقيتة، وتحللنا من قيود كثيرة كان بعضها يجب التحلل منه، ولكن بعضها كان يستحق البقاء حتى تحلنا منه التطورات الطويلة التى تفعل فعلها فى النفوس فى رفق ولين.

فيجب أن نعود إلى الرشاد فى هذه الشؤون، وأن ننتفع بما انتفعت به فرنسا بعد الكارثة. فرنسا التى قلدناها فى لغتها وعاداتها وتقاليدها وسهراتها وملاذها وشهواتها وأزيائها و«موداتها» فلنقلدها حين تثوب إلى الرشاد فى حشمتها ووقارها وتدينها وإيثارها وفضائلها الاجتماعية جميعاً.

ونحن – وإن لم نضح فى الحرب العظمى شيئاً – قد مالت نفوسنا إلى اللذائذ والمتاع، وإلى عدم المبالاة بالواجب، فيجب أن تردنا عظات الحرب الحالية إلى تعود الحرمان من بعض

الذات ولو لتربية النفس وتقوية الإرادة، فلا نكرر المأساة التى برزت يوم همت الحكومة بتوزيع البترول بالبطاقات، فإذا القادرون منا يحرصون على تخزينه، وإذا بنا نزوّر فى البيانات التى طلبت إلينا، وإذا عدد السكان فى هذه البيانات يبلغ ضعف العدد الحقيقى فى البلاد!

وكلما عرضت مناسبة للتنازل عن بعض ما اعتدنا من متاع تكررت المأساة وثارت الثائرة مهما كان المطلوب ضئيلاً ولست أنسى تلك الضجة التى أثيرت حول ضريبة الدفاع الوطنى على الدخل وهى لا تعدو واحداً فى المائة من الضرائب، ولست أنسى أن ضريبة التركات لاتزال تتعثر فى خطاها، لأن السادة الأغنياء لا يحبون أن يتبرعوا لوطنهم ببعض ما يرثونه دون كد ولا جهد.

فلنوازن بين هذا، وبين ما يدل عليه الخبران التاليان:

نشرت الأهرام من بين تصريحات المستر منزيس رئيس وزراء أستراليا عند زيارته لمصر بتاريخ ٦ فبراير ما يأتى:

«وقال المستر منزيس فى حديثه عن برنامج التسليح: إنه يتوقف على الرجال والمال أما فيما يتعلق بالرجال فقد أنشىء عدد من المدارس الصناعية لتدريب العمال على مختلف الفنون والصناعات الحربية، وأما فيما يختص بالمال فقد رفعت ضريبة الدخل ثلاثة أضعافها ووافق البرلمان الأسترالى على ذلك بدون معارضة مما ساعد على إعداد ميزانية هذا العام والنهوض بميزانية الدفاع من ١٢ مليون جنيه فى السنة إلى ١٨٦ مليوناً».

ونشرت الأهرام برقية لمراسلها الخاص بأثينا تحت عنوان: «التبرعات للحرب اليونانية، تبرع مؤثر للمرضى فى إحدى المدن» تقول :

«تنشر الصحف كل يوم قائمة بألوف التبرعات للدفاع الوطنى، ولكن أحد هذه التبرعات أحدث اليوم تأثيراً كبيراً فى الرأى العام، لأنه وارد من جزيرة سيسينا لونجا التى عزل فيها المرضى المصابون بالجذام. فقد قرر هؤلاء المرضى التعساء أن يقتطعوا من مرتباتهم ٤٠ دراخمة شهرياً ويتبرعوا بها للدفاع الوطنى إلى أن تنتهى الحرب، وأرسلوا خطاباً بذلك أرفقوا به حوالة بمبلغ ٨٧٤ دراخمة جمعوه من مختلف المستشفيات.

وقد أعربوا فى هذا الخطاب عن أسفهم لعدم استطاعتهم تقديم حياتهم أو أكثر مما قدموا لأنه لم يبق لهم أى أمل فى الحياة.

ومما جاء فى خطاب هؤلاء المصابين أن المال الذى يبعثون به مبلل بدموعهم وأمانيهم فى النصر».

فنقرأ جيداً هذين الخبرين، ثم لننظر لأنفسنا على ضوئهما، فنراها على حقيقتها ثم لنحاول

إصلاحها وتهذيبها حتى تصلح للعالم الجديد الذى تشير مثل هذه الأخبار إلى التمخض عنه فى هذه الأيام.

والتفاوت فى مصر بين الطبقات أولاً، وبين الريف والمدن ثانياً، وبين الأحياء الفقيرة والأحياء الغنية ثالثاً، تفاوت فاحش غير معقول، فيجب أن ننتفع بدروس هذه الحرب، وأن نعيد التوازن بين طبقات الأمة. وها هو ذا وزير الشؤون الاجتماعية يتقدّم بمشروع لإنهاض الريف وجعله متناسباً مع المدن. بل لجعله مجرد مكان لائق لحياة بنى الإنسان. فيجب ألا يقف الأغنياء حجر عثرة فى طريقه، لأن الموجة التى تغمر العالم اليوم والتى ستغمره بعد الحرب هى موجة المساواة فى الحقوق والواجبات وإصلاح أخطاء الماضى التى أنشأت الشيوعية والنازية والفاشية، فلا نكن حينذاك بدعاً بين أمم الأرض جميعاً.

ونحن جاوزنا حب السهولة والراحة، إلى «الميوعة» والرخاوة، فينبغى أن نأخذ نفوسنا بشىء من الشدّة وتربيتنا بشىء من الصرامة، وإرادتنا بشىء من القوة، فالحياة جهاد وستظل جهاداً على مدى الزمن، ومن لم يتهيأ للجهاد، ويمرن على الخشونة، فقد عرض كيانه للانحلال وشخصيته للاضمحلال، بل للزوال.

ولقد تعلمت الأمم من هذه الحرب أن للنضال الحزبى حدوداً يجب ألا يتعدّاها، وإلا أصبح مصدر خطر على سلامتها، وأن هناك مصالح عليا للوطن تلتقى عندها الأحزاب وتتمحى بإزائها الشخصيات، ويصافح لديها الخصم خصمه، ليكون الجميع جنوداً فى كتيبة واحدة.

فيجب أن نتعلم هذا الذى تعلمته الأمم، وأن نتجاوز أشخاصنا وخلافاتنا إلى حيث نلتقى فى آفاق أسمى من هذه الآفاق.

وقد تشعث نظامنا العائلى، كما تشعث نظامنا القومى، وتأثرت الأسرة بهذه الحرب الماضية، وانعدم الاتساق بين الآباء والأبناء، ولم يعد فى البيوت الاحترام والوقار الضروريان بجانب ما يجب أن يسود من عطف وتجاوب وتفاهم، وفى الأسرة المدرسية شاع الشذوذ والفسوق كذلك بين المعلمين والطلاب، استجابة لدعوات الحرية الجريئة والفوضى الحمقاء، التى اصطدمت بالتقاليد العتيقة والشدة البالغة، ولم ننته بعد فيها إلى أواسط الأمور؛ وإلى الاحترام الذى يقوم على الحب قبل أن يقوم على الإرهاب، وإلى العطف الذى يقوم على الحزم لا على التدليل.

فيجب أن نعالج هذه الحال فى حزم رفيق، وعزم بصير، وأن نرد إلى الأسرة نظامها

وتماسكها، وإلى المدرسة حزمها وحرمتها، وإلى المجتمع أصوله وقواعده، فى اعتدال يمنع الطفرة، ويعالج النكسة. وقد سبقت فرنسا إلى قوانين جديدة للأسرة وللمجتمع والمدرسة فلنلق بالنا إليها منذ الآن قبل أن تلوى إليها أعناقنا فى شدّة وعسر.

وإذا ذكرت الأسرة ذكرت المرأة، والبيت المصرى قد حرم عناية المرأة ورعايتها من يوم أن طفرت هذه المرأة بلا تدرج ولا استعداد إلى كل مكان، غير هذا البيت المحروم، ومع أن الحرب العظمى لم تكن قد اضطرتها للخروج كما اضطرت زميلتها الغربية فإنها ما كادت تراها فى المجتمع والسوق والطريق والنادى والماخور، حتى انطلقت تقلدها فى هذا جميعه، بلا استعداد للتقليد، فكانت الخسائر جسيمة، كأى جيش يلقى به فى المعمعة دون سلاح !

ومما يؤسف له أن القليلات هن اللواتى خرجن إلى المجتمع الفاضل يفضن عليه من بشاشة المرأة ونور الحياة، بينما الكثيرات قد انطلقن كالمسحورات إلى كل مكان غير الأمكنة التى تحتاج إليهن وتحفظ عليهن فضائل الأنوثة وخصائص الجنس، وتجعلهن عنصراً صالحاً للحياة، فعسى أن نوفق إلى نداء نهتف به لهؤلاء الشاردات فيستمعن إليه، ويعدن إلى قواعدهن سليمات!

إن هذه الحرب تتمخض عن عالم جديد، عالم مختلف جداً عما ولدته الحرب العظمى فعلينا أن نهيىء أنفسنا للانسجام مع العالم المرتقب، وأن نجنبها عناء الشذوذ عن هذا العالم وعواقب الاصطدام بنظم لم تتهيأ لها من قبل.

وإن العالم الجامح ليثوب اليوم إلى الرشاد، وقد قلدناه بالأمس فى جموحه، فلنقلده اليوم فى رشاده، مادام قد كتب علينا أن نكون مقلدين فى جميع الأحوال.

مجلة الشوون الاجتماعية ٤/ ١٩٤١.

عالم جديد

فى طيات هذا الجحيم

أياً كانت النهاية الحربية لهذا النضال العنيف الذى تكتوى بلظاه أمم الأرض جميعاً، المحاربون منهم وغير المحاربين، فإن فى طياته عالماً جديداً تتمخض عنه الوقائع، وهو اليوم جنين أخذت ملامحه فى التكون والظهور، وسيولد يوم تضع الحرب أوزارها، بل ربما تقف هذه الحرب بمناسبة مولده، كما وقفت الحرب العظمى الماضية على مولد عالم «ويلسون» وشروطه الأربعة عشر. هذا العالم الذى هو فى طريق الأفول.

ويغلب على ظنى أن سيكون العالم الجديد جديداً بمعنى الكلمة، وأنه سيختلف عن عالمنا الراهن فى سمات كثيرة – إن لم نقل: إنه سيبنى على أسس غير أسس هذا العالم – وأنه سيحدث انقلاباً فى الأوضاع السياسية والاقتصادية، وفى الأسس الاجتماعية والعائلية، وفى التقاليد العقلية والروحية.

ومن واجبنا – كما هو واجب كل أمة تريد الحياة والنماء – أن نتهيأ للسير فى موكب العالم الجديد، وألا نكون متخلفين عنه بسبب جهلنا لميزاته واتجاهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والروحية. أو مدبرين عنه متنكرين له والشعوب كلها تسير فى موكبه!

وهذا يقتضينا كثيراً من اليقظة والتنبه للتيارات الفكرية، وللسمات الموحية بشكل هذا العالم الذى تتمخض عنه الأيام، ومن تتبع التطورات السياسية والحربية فى كل بلاد العالم أو على الأقل فى المعسكرين الكبيرين اللذين يتناجزان غير بعيد من مصر، بل فى داخل حدودها!

ومن الخطأ أن نقف وقفة المتفرج بسبب أننا لا نشترك اشتراكاً فعلياً فى الحرب، فقد لا تكون لنا يد فى تشكيل العالم الجديد، ولكن ينبغى أن نحاول اختيار دورنا فى هذا العالم بعد الحرب، بدلاً من أن نرغم على أداء دور نجهله أو لم نستعد له.

وكذلك من الخطأ أن نقف موقف الانتظار الجامد أمام تطورات هذا الجنين بحجة أننا لا

نعرف ملامحه وهو فى عالم الغيب، وأن التكهن بالمستقبل فى هذه الأيام عسير؛ فإن بعض هذه الملامح قد اتضح الآن، وبعضها يمكن التخمين فيه والاستنتاج، وهما على كل حال خير من موقف الجمود أو الانتظار.

إن المعسكرين الكبيرين – معسكر الديمقراطية ومعسكر الدكتاتورية – لا يتناجزان فى هذه الحرب بالوسائل الحربية وحدها بل يعتمدان اعتماداً كبيراً على الأسلحة السياسية والاقتصادية، وما «النظام الجديد» الذى يلوح به المحور لدول أوروبا، و«النظام الجديد» الذى ترسمه الديمقراطية وتبشر به فى خطب إيدن وروزفلت الأخيرة، إلا بعض وسائل الكفاح !

ومن خلال هذين النظامين تتبدى ملامح العالم الذى سيكون !

وسأحاول فى هذه الكلمة التكهن ببعض ملامح الجنين الأساسية ورسم صورة تخطيطية لوجهه المرتقب، فقد تنفعنا فى توجيه سياستنا العامة وتفكيرنا فى المستقبل القريب.

فأما من الوجهتين السياسية والعسكرية، فأحسب أن التجربة قد دلت على فشل «الدويلات الصغيرة» التى خلقت لتكون سياجاً لبعض الدول الكبيرة من الوجهتين السياسية والحربية، وأن هذه الدويلات وسواها من الأمم الصغيرة ذابت أمام الهجوم الألمانى الكبير ولو كانت كتلاً متحدة كبيرة لعز على الفاتحين فتحها فى هذا الزمن الوجيز.

فهى (أولاً) لم تؤد الغرض منها وهو حصر الغول الألمانى داخل الأسوار، وهى (ثانياً) جاءت بعكس هذا الغرض لأنها أطمعت هذا الغول فيها لصغرها. وأمدته بالقوة فترة بعد فترة عند اقتحامها فى حين أنه وقف عاجزاً مده كبيرة حين انتهت هذه اللقيمات وواجه الأسد البريطانى، ولا عبرة بغلبته على فرنسا، فقد كانت أمة منحلة مضعضعة مستعدة للتسليم!

وقد بينت هذه الحرب بجلاء أن الأمم الصغيرة لا تستطيع الحياة إلا بمحالفة الأمم الكبيرة إذا لم تستطع أن تتجمع فى اتحادات فتكون هى ممالك كبيرة، وكشفت بجلاء عن ضعف الحماية الدولية القانونية أمام الوسائل الحربية، فلابد من القوة المادية لمقابلة القوة حين تصاب الفطرة البشرية بالانتكاس والجنون.

ومما لا ريب فيه أن الشعوب ستنتفع بهذا الدرس – أياً كانت نتيجة هذه الحرب – وستحاول الأمم الصغيرة تأليف اتحادات إذا لم تستطع الاندماج التام بسبب اختلاف العناصر وهذه إحدى سمات العالم الجديد.

وليس هذا مجرد تخمين، فإن الأمم الكبيرة نفسها بدأت ترى من مصلحتها أن تجمع

أصدقائها الصغار فى كتل كبيرة، وأخذت تعدل عن سياسة التفريق التى كانت سياسة تقليدية لها فى كثير من الفترات.

والاتحاد العربى الذى رحب به مستر إيدن وزير خارجية إنجلترا هو أحد هذه الاتحادات التى ستسعى الأمم الكبيرة فى خلقها، بعد تجربة هذه الحرب، وقد أثبتت بجلاء ضرر وجود الدويلات الصغيرة الضعيفة القوة، المحدودة الموارد.

فإذا اقتنعنا بأن هذه إحدى سمات العالم الجديد، كان علينا واجب لأنفسنا وللعالم، لا يجوز لنا تجاهله أو ترك فرصته السانحة تمر دون أن تنتفع بها وينتفع العالم العربى بل العالم الإنسانى كله.

إن مصر ليست غريبة فى العالم العربى، بل هى الشقيقة الكبرى لشعوبه، وهو يترسم خطاها وينتفع بتجاربها، ويستضىء بنورها، ويتطلع إليها فى حب وإعجاب وانتظار، فمكانها فى الاتحاد العربى يجب أن يكون ملحوظاً، ويجب التمهيد له منذ الآن، ولا يصح الانتظار حتى تضع الحرب أوزارها.

ومن واجب الساسة المصرية ألا يدعوا هذه الفرصة تفلت من أيديهم انتظاراً لنتائج الحرب الدائرة، فها هى ذى حليفتنا الكبرى تبشر بالاتحاد العربى وترحب به والحرب دائرة وهى أعلم بمصائرها لأنها هى المكتوية بنارها؛ وهى التى تقدر مواردها وموارد خصومها ثم تجد من هذا التقدير أن هناك أملاً كبيراً فى النصر لها ولحلفائها.

ولعل التفكير فى هذه المهمة العظيمة التى لا تقتصر على السياسة الداخلية المحدودة، ولا سياسة هذه الأيام القريبة، بل تمتد إلى المستقبل كله، وتتجاوز الحدود الجغرافية الحالية إلى مساحات شاسعة – أقول لعل التفكير على هذا النحو خليق أن يحل من مشاكلنا الحزبية الداخلية الشىء الكثير، ويوسع آفاق التفكير الحزبى القصير.

* * *

وأما من الوجهة الاقتصادية، فأحسب أن العشرين عاماً التى تلت الحرب الماضية قد أثبتت فشل سياسة الحواجز الجمركية وسياسة «الاكتفاء الذاتى» من وراء هذه الحواجز كما أثبتت أن الشقاء العالمى ثمرة ملازمة لسياسة الاحتكار وعدم توازن الموارد الاقتصادية والمواد الخامة بين أمم الأرض جميعاً.

ومن خلال أسس النظام الجديد الذى يلوح به «هتلر»، وخلال خطب «روزفلت» عن توزيع

المواد الخامة، وخطب «تشرشل» «وإيدن» عن استعدادات الإمبراطورية البريطانية للمساهمة فى إنهاض العالم بعد الحرب بالمواد المخزونة فى أنحائها.

من خلال هذا كله نستطيع أن نتبين سمة من سمات هذا الجنين تنفعنا فى توجيه سياستنا الاقتصادية منذ الآن حتى لا تصطدم مشروعاتنا بالعالم الجديد فتخسر أو تتحطم وهى فى مرحلة التكوين.

نحن فى هذه الأيام نبنى تفكيرنا الاقتصادى ومشروعاتنا الصناعية والإنتاجية بوجه عام على أساس ما وقع فى الحرب العظمى وما تلاها من السنين. وأخشى أن أقول : إن هذا موضع الخطر، وأن الواجب تغيير هذا الأساس، لأنه لن يكون أساس العالم الجديد.

وأزيد هذا الإجمال وضوحاً فأذكر أننا نضع الآن مشروعاتنا الاقتصادية والصناعية على أساس الحماية الجمركية، وأكتفى بمثلين اثنين فى هذا المجال :

أولهما - صناعة النسيج، وهى فى الغالب تقوم على أساس فرض ضريبة مرتفعة على المنسوجات الأجنبية ولا سيما اليابانية، هذه الضريبة التى يؤديها المستهلك فى الحقيقة.

وثانيهما - زراعة القمح، وهى فى الغالب تعتمد على أساس فرض ضريبة مرتفعة على الدقيق الأجنبى ولاسيما الأسترالى، هذه الضريبة التى يؤديها المستهلك كذلك.

ونحن الآن - محقون فى سياسة الحماية الجمركية، لأن العالم كله يصنع هذا الذى نصنع، ولأن سياسة «الاكتفاء الذاتى» هى السائدة فى شعوب كثيرة، ولأن مواردنا الزراعية لا تتسع إلا لاثنى عشر مليوناً من السكان بينما يبلغ عددنا ستة عشر مليوناً فى طريقها إلى الزيادة السريعة فلابد من موارد جديدة فى عالم الصناعة تكافىء الزيادة الحاضرة والمستقبلة.

ولكن ينبغى بجوار هذا الواقع أن نلتفت للمستقبل. فكيف تكون الحال لو تمخض العالم الجديد عن نظام غير النظام الذى يسود عالم اليوم. ولو وزعت الخامات توزيعاً متوازناً وأزيلت الحواجز الجمركية أو خففت إلى حد كبير؟

الذى يحصل أننا لا نستطيع وحدنا التمسك بالنظام القديم، وأن كل مشروعاتنا التى قامت على أساس الحماية الجمركية تنهار أو تتزعزع، ويكون هذا بمثابة كارثة لاقتصادنا القومى لا تصمد لها مواردنا المحدودة.

فمن واجب رجال الاقتصاد منذ اليوم أن يتحسسوا الاتجاه العالمى المقبل، ويقدروا آثاره فى مشروعاتنا الاقتصادية والصناعية، ويجعلوا لهذه الآثار مكانها الملحوظ فى كل مشروع.

وأسلم خطة أن نراعى فى مشروعاتنا الجديدة إمكان قيامها على فرض زوال الحواجز الجمركية وبطلان الحماية المصطنعة، فالصناعة التى تتوافر لنا موادها الخامة بأرخص مما تتوافر فى البلاد الأخرى وتنخفض نفقات إنتاجها العامة عن مثيلها هناك، بحيث تكون فى سوقنا وفى الأسواق المجاورة أرخص من نظائرها بعد تكاليف الشحن، هى التى نضمن لها البقاء والدوام فى جميع الأحوال، لأن حياتها طبيعية تعتمد فيها على ذاتها.

أما الصناعات والمشروعات الأخرى التى تحتاج إلى حماية مصطنعة فمن واجبنا أن نقلل منها اتقاء للهزات الاقتصادية فيما إذا تمخضت هذه الحرب عن عالم جديد متخفف من القيود، كما تشير بذلك جميع المقدمات.

* * *

وأما من الوجهة الاجتماعية فيبدو أن الوحدة الاجتماعية فى الشعب، لن تكون هى الفرد كما كانت الحال فى فرنسا، ولن تكون هى الدولة كما هى الحال فى الأمم الديكتاتورية. بل ستكون هى الأسرة.

ومعنى هذا أن الحرية الشخصية لن تشط وتوغل فى الفردية كما شطت وأوغلت فى فرنسا بعد الحرب الماضية إلى الحرب الحاضرة. لن يكون الفرد وحدة المجتمع وعموده الفقارى ومحوره الذى يدور عليه، لأن هذه الفردية المتحررة من جميع القيود أضعفت من قوة فرنسا عندما اصطدمت بعدو منظم متحد الاتجاه.

ولن تكون الدولة كذلك هى محور الحياة بحيث يذوب الفرد فيها ويتلاشى ويصبح أداة من أدواتها كأية آلة توجهه حيث تريد بلا مناقشة ولا تفاهم، فهذا النظام نكسة لا تطيقها البشرية ولا تصبر عليها مهما بدا فيها من القوة والبريق.

ولكن ستكون الأسرة هى وحدة المجتمع، سيكون الفرد لبنة من لبنات الأسرة، وستكون الأسرة وحدة متماسكة فى بناء المجتمع، وستبذل الدولة للأسرة حمايتها وتسهيلاتها فتحوطها بالرعاية والتشجيع، ويبدو أثر هذا فى النظم والتشريع.

وقد أخذت بعض الأمم فعلاً بنظام الأسرة – كفرنسا الجديدة – وهذا النظام عند بعض الشعوب يحرم توزيع الملكية الزراعية التى تملكها الأسرة فيساعد هذا التحريم على بقائها متماسكة لاصقة بمورد حياتها كما تبدو آثاره فى حقوق الأبوين على الأبناء حتى بعد سن البلوغ، وفى عقاب الآباء والأمهات المهملين فى تربية أطفالهم وهكذا...

وقد كانت إنجلترا من بين الشعوب الديمقراطية هى المثل الأعلى لنظام الأسرة فى المجتمع فالبيت الإنجليزى حرم تحيطه القوانين والتقاليد بالقداسة كما تحيط المعابد، وتوارث اسم الأسرة ولقبها نظام معترف به؛ ولعل هذا من أهم أسباب صمودها العجيب أمام العاصفة المدمرة !

ومصر من هذه الوجهة فى وضع تحمد الله عليه، لأن نظام الأسرة لم يتضعضع فيها كما تضعضع فى شعوب كثيرة بعد الحرب الماضية، وذلك بسبب تقاليدها الريفية القوية – هذه التقاليد التى حفظت كيانها القومى على ممر الأجيال.

ولكن هذا لا يعنى أن ليس عندنا ما يعاب من هذه الوجهة، فتماسك الأسرة فى مصر تماسك فطرى لم تهذبه القوانين ولم يدخل عليه أى إصلاح. ومن الواجب أن يتجه تفكيرنا الاجتماعى إلى توفير الملكيات الزراعية الصغيرة وتشجيعها وحمايتها والاحتفاظ بحد أدنى منها لا يجوز تقسيمه بل يعوض الورثة بالمال عن نصيبهم فيه، ومن أهم الدعائم التى تحافظ على كيان الأسرة وتلم شملها وجود ملكية زراعية ومنزل مملوك لها يحميهما القانون من الحجز والضياع.

وكذلك يجب أن يبرز القانون تبعات الوالدين فى صحة الأطفال وتربيتهم، فيمتنع كثير من التشرد الناشىء عن إهمال أولياء الأمور، وتقل الأمراض والتشوهات الناتجة عن هذا الإهمال أو عن الأمراض الوراثية. فعقاب الأبوين اللذين يورثان طفلهما مرضاً خبيثاً كفيل بتحرزهما قبل الزواج وبعده... وهكذا.

وفى نظير هذا يجب أن تشجع الأسرة على الحياة اللائقة بالمعاونات المادية والأدبية التى لا يتسع المجال هنا لبيانها، ولا يعسر الاهتداء إليها فى نظم الشعوب التى وضعت حياتها العامة على هذا الأساس.

وسمة أخرى من سمات المجتمع تتبلور وتتضح من خلال النظام الحاضر، هى سمة التضامن الاجتماعى بين الطبقات، بين المتمتعين والمحرومين، بين الأغنياء والفقراء. ومع توافر هذه السمة فى المجتمع الإنجليزى حتى قبل الحرب، فإن الظواهر تدل على أنها ستخطو خطوات جديدة نحو الاشتراكية الديمقراطية على وجه من الوجوه، وقد جاء فى قرار عمال أستراليا أنهم يتجهون هذا الاتجاه ولكنهم يستمرون فى الحرب «بقصد الانتقام لما حدث فى لندن».

ونحن فى حاجة إلى التزود من هذا الزاد، فالمجتمع المصرى من هذه الوجهة أشد المجتمعات الإنسانية اختلالاً، ومن الواجب أن نستعد منذ الآن - إن لم نبدأ بالفعل - فى تحقيق التضامن الاجتماعى، بإعفاء الطبقات الفقيرة من معظم الضرائب التى تقتطع الآن من أقواتها، وإضافتها فى صورة ضرائب متدرجة على أصحاب الإيرادات العالية. وكذلك بإلغاء الكثير من الضرائب غير المباشرة أى الضرائب الجمركية التى يؤديها الجميع، إلى الضرائب المباشرة التى يتعين على الثروات الكبيرة أداؤها كما هى الحال فى إنجلترا.

وذلك التدبير تشير الوقائع بأنه التدبير الوحيد الواقى من الهزات الاجتماعية العنيفة والكفيل بتوازن المجتمع وتضامنه فى العالم الجديد الذى تتمخض عنه الأيام.

وأما من الوجهة الروحية والخلقية، فيبدو لى أن العالم الجديد سيجد نفسه مضطراً أن يأوى إلى ظل من الدين والخلق والروحانية بصفة عامة، بعد ما لاقى من الجهد المضنى والعناء القاتل فى جهنم المادية وجحيم الإباحية.

وتبدو طلائع هذا الاتجاه فى فرنسا المنحلة المريضة الغارقة فى الشهوات، كما تبدو فى الاستمساك الشديد بالتقاليد السمحة فى خطب روزفلت والدفاع عن المبادىء الإنسانية ضد البربرية المنتكسة إلى عالم الأدغال وشريعة الغاب.

وهذا الاتجاه الجديد لا يكلفنا نحن المصريين أكثر من الاهتداء إلى روحنا العريقة وتقاليدنا الخالدة، حينما نزيح عن بصائرنا هذه الغشاوة التى رانت عليها من غبار المادية الأوروبية، وسنجد فى كنوزنا الروحية ثروة نقتات منها فى العالم الجديد، ثروة تمكننا من هضم الحضارة الأوروبية المادية والانتفاع بها دون أن تفسد فطرتنا وتحيلنا آلات خشنة جافة كما أحالت كثيراً من الأوروبيين.

* * *

هذه هى الخطوات البارزة فى صورة العالم الذى يتمخض عنه هذا الجحيم البشرى. فعلينا أن نتهيأ ونستعد، وألا تشغلنا الأحداث الحاضرة مهما عظمت عن هذا المستقبل القريب.

مجلة الشؤون الاجتماعية ٨/ ١٩٤١.

العالم الجديد
والفوارق بين الطبقات

خطب مستر إيدن فى نوتنجهام، يوم ٢٢ يوليه الماضى خطبة طويلة تناولت الحاضر والمستقبل، ومما جاء فيها خاصاً بالعالم الجديد المنشود بعد الحرب، قوله: «يجب ألا نصبر مرة أخرى على حالة البطالة، وعلى الفوارق السحيقة بين الطبقات والتناهى فى الغنى والتناهى فى الفقر، وحرمان الكثيرين من فرص الحياة».

وخطب هذا الرجل العظيم من قبل فى أدنبره فورد فى خطبته: «لن تذوقوا طعم السلام بدون إصلاح اجتماعى، وإذا ظهرت فى العالم آثار البطالة وسوء التغذية وهبوط مستوى المعيشة وانتشرت الفاقة بدون علاج مع إمكان علاجها، فإن أركان السلام تصبح معرضة للخطر».

ومن خلال هذه الفقرات وكثير غيرها مما يلقيه زعماء الأمم فى هذه الفترة ولاسيما مستر روزفلت ومستر تشرشل، نستطيع أن نتبين سمات العالم الجديد؛ ونستطيع أن نلمح أن هذا العالم الجديد لن يصبر على كثير من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة اليوم. وعلى وجه التخصيص لن يصبر على «الفوارق السحيقة بين الطبقات»، ولن يطيق «التناهى فى الغنى والتناهى فى الفقر»، ولن يهضم «حرمان الكثيرين من فرص الحياة».

ومستر إيدن الذى يندد بفوارق الطبقات ويندد بالتناهى فى الغنى والتناهى فى الفقر، ويندد بحرمان الكثيرين من فرص الحياة، وهو وزير خارجية الدولة التى سنت ضريبة التركات بنسب ضخمة فقضت بالفعل على الكثير من فوارق الطبقات، والتى جعلت الضرائب تصاعدية حتى لتبلغ فى بعض حالاتها ٩٥ فى المائة فقضت بالفعل على التناهى فى الغنى والتناهى فى الفقر؛ والتى جعلت الخدمات الاجتماعية فريضة قومية تصل إلى كل محتاج إليها وتنقل إليه الصحة والعلم فقضت بالفعل على الأسباب التى تحرم الكثيرين من فرص الحياة.

ولكن العالم الجديد يتطلب أكثر مما صنعت إنجلترا حتى الآن. وإنجلترا صنعت كثيراً جداً،

منه ما نكرنا، ومنه مالم نذكر من مراعاة الجانب الاجتماعى فى كل ضريبة تفرضها وكل قانون تصدره وكل إجراءاتهم به، للتحقق من أنه لا يضر بالطبقات الفقيرة بل يفيدها، ويحقق التوازن بينها وبين الطبقات الأخرى.

فما شأن مصر إذن مع العالم الجديد، إذا كانت إنجلترا تجد نفسها فى حاجة إلى إجراءات جديدة لتنسجم مع هذا العالم؟

مصر التى يتناهى فيها الغنى ويتناهى فيها الفقر إلى درجة يعجز خيال أى إنجليزى عن تصورها. مصر التى تبلغ فوارق الطبقات فيها أن يعيش فرد بعشرة آلاف جنيه فى الشهر، ويعيش فرد آخر بجنيه واحد أو بنصف الجنيه. أو بلا شىء ! مصر التى يبلغ فيها المحرومون من فرص الحياة ملايين، حرموا الصحة وحرموا العلم وحرموا المال: الأسباب الثلاثة الضرورية للنجاح فى الحياة.

ما شأن مصر هذه مع العالم الجديد الذى ستجد نفسها فيه بعد الحرب؟ وكيف تنسجم معه، وهى التى تزعم لنفسها وللعالم أنها أمة متحضرة، تمتاز على الزنوج وسكان الكهوف فى قديم الزمان.

لست أدرى كيف يتصورنا الأجانب المقيمون فى مصر؟ إنهم يختلطون ببعض الأوساط عندنا فيرون أرقى ما وصلت إليه الحضارة البشرية، وأعلى ما تفنن فيه المتاع الإنسانى، ثم يختلطون ببعض الأوساط فيرون أحط ما تهبط إليه الحيوانية، وأشد ما يصيب الأحياء من حرمان.

إنهم يرون قصوراً وأحياء هى قطعة من باريس، ثم يرون على مقربة منها مباءات ومناقع لا يراها إلا المستكشفون فى بلاد الزنوج والأمم البدائية الفقيرة.

إنهم يرون السيارات الفخمة والأزياء الراقية وبريق النعمة يخطف الأبصار فى الطرقات، ثم يرون بجوارها الأقدام الحافية القذرة، والأسمال البالية المهلهلة، والوجوه الذابلة المريضة، والعيون الزائغة الرمدة، والبؤس القاسى الشنيع.

إنهم يرون المتسولين والمشردين والعجزة والمشوهين وذوى الأمراض العفنة والجروح القذرة منتشرين فى الطرقات مع الذباب المحوّم والحشرات السارية والقطط الضالة والكلاب الشاردة، وهم جميعاً يبحثون فى صناديق القمامة عن فتات الطعام: الآدمى مع القط مع الكلب مع الذبابة مع الحشرة سواء بسواء !

* * *

يقول أحد محررى جريدة البلاغ تحت عنوان «ساعات مع وزير الشؤون الاجتماعية» ما يأتى عن معاليه:

«رأى التفاوت بين الطبقات هائلاً، ورأى التوزيع فى الثروة سيئا، ورأى أن المسيطرين على التشريع شركاء فى التوزيع، فاتل محاولة منه لإعادة التوازن إلى الطبقات يحدث رجة اشتراكية لا يرضاهـا كثيرون ويكسبه خصومة المشرعين فـلا يقـر تشريعاتـه أحـد، فماذا يصنع ؟

«رأى أن الحكومة تملك مائة ألف من الفدادين تزرع فعلاً، وأكثر من مليون من الفدادين يمكن أن تستصلح فى أقصر وقت ممكن، فلو كل «عائلة» من عائلات القرى ممن لا يملكون شيئاً منحت خمسة فدادين لانتقلنا بعشرين ألف أسرة إلى مستوى الطبقة الوسطى، ولانتقلنا فى خلال سنوات بربع مليون عائلة إلى هذا المستوى، فكأننا نستطيع الآن بمائة الألف من الفدادين أن نمد يد الإنقاذ السريع إلى عشرين ألف أسرة وأن ندخل السعادة إلى قلوب مائة ألف من أشقياء المواطنين إذا افترضنا أن متوسط الأسرة يدور حول خمسة أفراد... فأمر الوزير بوضـع تشريع بهذا التوزيع.

وليس من شك أنها براعة من الوزير حيال المشكلة، وحل موفق من الحلول التى تبتكرها البراعة. ولكن هذا الحل نفسه يطلعنا على حقيقة العقبات التى تعترض الوزير أو تعترض الدولة، وتعترض الإصلاح، تلك الحقيقة هى أن «المسيطرين على التشريع شركاء فى التوزيع» فلابد من براعة كبراعة الأستاذ عبد الحميد عبد الحق حتى تتفادى الاصطدام بهذه العقبة !

ولكن الوطن يريد، والإصلاح الاجتماعى يريد، والاتجاه العالمى كله يريد. فما رأى من لا يريدون أن يجيبوا الوطن، ولا الإصلاح الاجتماعى، ولا الاتجاه العالمى؟ لا يحسب أنهم يصرون على وضع لا يرضاه الوطن ولا يرضاه العالم.

إن براعة الوزير قد وصلت إلى مشروع يحسن حالة ربع مليون أسرة فى أقصى حدوده أى مليون من السكان. فماذا تصنع الملايين الأخرى؟ لابد من مشروعات أخرى فى هذا السبيل ؟

يقول مندوب البلاغ: «عبد الحميد عبد الحق مؤمن بأن «الفقر» هو الدافع إلى كل جريمة، وهو السبب فى كل نقص. وحديث «الفقر» عنده «طقطوقة» لا يمل ترديدها».

«وهو مؤمن أيضاً بأن الإصلاح وحدة لا تتجزأ، فلا خير فى أن تعالج مرضاً يأكل جسم الفلاح من قرون ويلده فيه سوء التغذية، ثم تتركه جائعاً ليرتد المرض إليه...... إلخ».

هذا الإيمان؛ هذه العقيدة، هى التى تنقصنا، فلو آمنا جميعاً هذا الإيمان لحلت المشكلة ولما عاد وزير الشئون الاجتماعية، يضطر إلى استخدام براعته، حتى لا يصطدم بعقائد اجتماعية بالية؛ ويحرص كل فرد على ما فى يده وما يحقق مصلحته الخاصة.

نريد أن يصبح كل مسئول «مؤمنا» مثل هذا الإيمان بأن الفقر هو السبب فى كل نقص، وبأن الإصلاح يجب أن يكون وحدة.

نريد هذا الإيمان لنستطيع أن نعفى الطبقات الفقيرة من كل ضريبة وأن نجعل الضرائب تصاعدية حسب تصاعد الثروة كما تصنع جميع بلاد العالم المتمدن.

نريد هذا الإيمان لنمكن الطبقات العاملة من الحياة الكريمة المعقولة، فلا تكون لهم شكاوى متجددة يضطر الوزير أن يخف إليها بنفسه بين الحين والحين.

نريد هذا الإيمان لنتمكن من فرض ضرائب إضافية للإصلاح الاجتماعى نحمى بها الأطفال من التشريد والفتيات من البغاء والمرضى والعجزة والمشوهين من التسول فى الطرقات.

نريد هذا الإيمان لننقل الريف المصرى إلى بيئة تصلح للآدميين، ونوفر للريفيين من الضروريات ما نوفر مثله للحيوانات والآلات.

* * *

نريد هذا الإيمان لنكون آدميين، ولنعيش مع العالم الجديد فى القرن العشرين.

وليس المطلوب أن تشمل المساواة جميع الناس، فذلك مستوى لم تصل إليه البشرية بعد ولا تصلح به أوضاعها قبل أن يأتى موعده فى عالم السماء.

إنما المطلوب هو ما يعبر عنه مستر إيدن «بعدم الحرمان من فرص الحياة». المطلوب أن يوضع سلاح الجهاد فى أيدى جميع الأفراد، ثم يتركون يتنافسون بمواهبهم فيعلو من يعلو ويهبط من يهبط، ولكن بعد أن توجد الفرصة للجميع بلا محاباة.

من حق كل فرد فى الأمة أن يأكل من أى طريق، وكل وضع اقتصادى أو اجتماعى يحرم بعض الأفراد من الطعام الضرورى الذى يقيم الأود ويحفظ الصحة هو وضع باطل أو فاسد، يجب أن يعالج كيفما كانت النتائج والأحوال، فلن يوجد وضع أسوأ ولا أفسد من مبيت آدمى بلا طعام.

ومن حق كل فرد فى الأمة أن يعمل فإذا لم يجد عملاً مع رغبته فيه وقدرته عليه، فيجب أن يجد مورداً يأكل منه. إن الجوع جريمة لا ينبغى أن يقترفها أحد، ولا يجوز أن يكره المجتمع عليها أحداً، وإلا فهو مجتمع مجرم يستحق العقاب.

ومن حق كل فرد فى الأمة أن ينال نصيباً معيناً من العلم، لأن العلم أحد الأسلحة للصراع فى الحياة، كما أن من حق كل فرد أن ينال نصيباً معيناً من صحة الجسم للسبب نفسه. وكل وضع اقتصادى أو اجتماعى يحرم فرداً واحداً من العلم الضرورى ومن الصحة الضرورية لأى سبب من الأسباب، فهو وضع فاسد يجب تغييره بلا إمهال.

هذه هى الخطوط الرئيسية فى بناء المجتمعات، أما التفصيلات فليس هذا مكانها.

ينبغى أن تعمر كل نفس عقيدة اجتماعية واحدة هى أنه لا يجوز أن يجتمع الغنى الفاحش والفقر الفاحش على هذه الصورة فى وطن واحد بحال من الأحوال. لا يجوز أن يجوع فرد واحد لأنه لا يجد عملاً أو لأنه يعمل ثم ينقص أجره عن الطعام والسكنى واللباس. لا يجوز أن يكون هناك طفل واحد مشرد، ولا عاجز واحد متسول، ولا فتاة تبيع عرضها لتشترى الطعام!

ينبغى أن تعمر كل نفس عقيدة اجتماعية واحدة: هى أنه لا يجوز أن يكون حى المدابغ وتلال زينهم وعرب اليسار، قطعة من القاهرة التى تضم المعادى وجاردن سيتى والزمالك. لا يجوز أن تكون القاهرة عاصمة لهذا الريف المصرى الذى نعرفه ونشفق من تصويره. لا يجوز أن تكون فنادق ومطاعم ومشارب الكونتننتال وشبرد وجروبى وسان جيمس والبارزيانا فى العاصمة التى ينبش الآدميون فيها مع القطط والكلاب والصراصير والذباب صناديق القمامة على مرأى من الناس!

ينبغى أن تعمر كل نفس عقيدة اجتماعية واحدة: هى أنه يجوز أن يكون هناك غنى وأن يكون هناك فقر، ولكن لا ينبغى أن يصل الفقر إلى هذا الدرك السحيق، الذى يطلق الأطفال المشردين والعجزة المشوهين، والفتيات المعرضات للفتنة، جياعاً عرايا فى الطرقات يتسولون!

أما الوسائل فتختلف فيها وجهات النظر، ويسلك إليها من يريد أكثر من طريق.

مجلة الشئون الاجتماعية ٩/ ١٩٤٢.

فى مفرق الطريق

بين القومية والعالمية

قررت الحكومة إباحة استيراد البرتقال من الخارج فى الموسم القادم بعد أن كانت قد منعته منذ سنوات، فابتهج لهذا القرار ملايين من المستهلكين ومعظمهم من الفقراء الذين أعجزهم الغلاء الفاحش فى هذه السنوات عن استكمال غذائهم، وحرمهم حتى تلك الفاكهة الرخيصة فاكهة البرتقال. واحتج على هذا القرار بضعة نفر من أصحاب مزارع الفاكهة الذين عاد عليهم منع الاستيراد بالفائدة العظيمة طوال هذه السنين، ولاسيما سنوات الغلاء.

وكانت حجة الحكومة فى إباحة الاستيراد من الخارج أن الأسعار هنا وصلت – بسبب قلة الفاكهة – إلى حد لا يستطيع معه الفقراء ولا ذوو الدخل المحدود على العموم أن يشتروا شيئاً من الفاكهة لهم ولأبنائهم، بينما أسعار بعض الفواكه فى بلاد متاخمة لنا زهيدة جداً، بحيث لا تصل بعد تكاليف شحنها إلى ربع الثمن المحلى فى مصر، وأن هذا يحتم فتح باب الاستيراد تيسيراً على هؤلاء الملايين من المستهلكين، ولو تضرر عشرات أو مئات من أصحاب مزارع الفاكهة.

أما أصحاب المزراع فراحوا يحتجون بأن «المصلحة القومية» تقتضى إفساح الطريق للفاكهة المحلية لتشجيع الملاك على الإكثار من زراعة أشجار الفاكهة، وأن هذه المصلحة القومية تقتضى كذلك عدم إخراج النقود من مصر بشراء الواردات الأجنبية.

وهذا القرار بما أثاره من خلاف بين وجهتى النظر يثير مسألة أساسية أكبر من مسألة البرتقال والفاكهة. تلك المسألة هى: أى السياستين أصلح للمستقبل: سياسة الحماية الجمركية للإنتاج المحلى ولو أدت هذه الحماية إلى ارتفاع الأسعار وزيادة التكاليف على المستهلكين، أم سياسة التجارة الحرة المؤدية إلى خفض الأسعار ولو نشأ عن ذلك الضرر للإنتاج المحلى..

فأما نحن فلا نتردد – حين يكون وضع المسألة كما هو فى حكاية البرتقال – فى أن نؤيد قرار الحكومة، وفى ألا نلقى بالنا إلى حجج زراع الفاكهة الواهية ولو ارتدت ثياب المصلحة

القومية، ذلك أنه من المصلحة العامة أن يستطيع المستهلكون - ومعظمهم من الفقراء - الحصول على حاجياتهم - ولاسيما الغذاء والكساء - بأيسر التكاليف، ولا عبرة بمصلحة بضعة نفر من أصحاب رءوس الأموال الذين يهمهم وحدهم الحصول على أكبر ربح، ولو كان ذلك سبباً في تصعيب الحياة على الملايين !

نعم قد يجوز التردد أمام الأخذ بإحدى السياستين، إذا كان هناك صناعة محلية قائمة تستغرق كثيراً من الأيادى العاملة، ولو تركت بغير حماية جمركية تموت وتتعطل الأيدى العاملة فيها. ففى هذه الحالة يقف الإنسان للموازنة بين النفع الذى يعود على المستهلكين لو ترك باب الاستيراد مفتوحاً فانخفضت الأسعار بسبب المنافسة، وبين الضرر الذى يحيق بالأيادى العاملة من التعطل لو ماتت هذه الصناعة القائمة. وعلى نتيجة الموازنة ينبغى اتخاذ سياسة معينة.

أما فى مثل حالة استيراد الفاكهة فهذه الموازنة لا معنى لها إذ أن زراعة الفاكهة لا تستغرق من الأيادى العاملة أكثر مما تستغرقه الزراعات الأخرى، فالضرر الذى يعود من الاستيراد مقصور على بضع عشرات أو مئات من زراع الفاكهة، وهؤلاء لا تساوى مصلحتهم الصغيرة المحدودة شيئا أمام المصلحة الكبيرة المحققة للجماهير التى تعد بالملايين.

وحين تتعارض مصلحة ملايين من الناس مع مصلحة عشرات أو مئات فإن أية سياسة اجتماعية رشيدة لابد أن تفضل مصلحة أولئك على مصلحة هؤلاء، وهو ما قامت به الحكومة المصرية حين قررت إباحة الاستيراد.

يجب ألا تخدعنا صيحات رءوس الأموال التى تموه مصلحتها الخاصة وتلبسها رداء القومية والوطنية، فالقومية التى لا تنال الطبقة الفقيرة منها إلا (نعيرها) كما يقولون - هى قومية زائفة وتمويه يجب ألا يخدعنا عن حقيقة البواعث الشخصية لهذه الصيحات.

والمثل الحاضر فى استيراد البرتقال شاهد وواضح على ما نقول. فلقد كانت العشر البرتقالات تباع بقرش على الأكثر فأصبحت الواحدة بعد حظر الاستيراد تباع بقرش على الأقل، ولم يستفد من هذا الغلاء ألا أصحاب مزارع الفاكهة وتجارها وهم طائفة محدودة قليلة العدد، وعاد الضرر على المستهلكين الذين كانوا يجدون من هذه الفاكهة الرخيصة تكملة لغذائهم تحوى بعض الفيتامينات والأملاح المفيدة.

وقد نشأ قرار حظر الاستيراد فى السنوات الماضية بناء على دعوى (المصلحة القومية) وهذه المصلحة لا تعنى فى مثل هذا الوضع إلا فائدة رءوس الأموال على حساب الشعب المحروم.

وقد يقال: إن هناك رءوس أموال أجنبية تنتفع بإباحة الاستيراد كما تنتفع رءوس الأموال

القومية بمنعه، وهذا صحيح. ولكن الفارق بين الحالتين، أن الشعب يستفيد فى الحالة الأولى رخصاً فى الأسعار وتخفيفاً فى الأعباء ويتمكن من التغذى بفاكهة مفيدة وأنه فى الحالة الثانية يحرم من كل هذه المزايا.

وهنا نصل إلى مفرق الطريق بين القومية والعالمية، ونواجه المسألة وجهاً لوجه. ويجب أن نكون صريحين فى مواجهتها، وألا نخدع بالحجج المزيفة عن المصالح القومية. أى يجب أن نقول، إن مصلحة رءوس الأموال هى مصلحة موحدة فى العالم بالقياس إلى الطبقات الفقيرة، وإن كل ما يسهل الحياة وييسر تكاليفها على الفقراء يجب أن يؤخذ به، دون أن يؤبه لحكاية المصالح القومية المزيفة التى يحتج بها فى مثل هذه الأحوال، كما احتج بها فى مسألة استيراد البرتقال.

ولقد أحسنت الحكومة صنعاً فى أنها لم تُصْغ لهذا الكلام المزيف عن المصلحة القومية الموهومة، ولم تأخذ بكلام أصحاب مزارع الفاكهة، وهى بهذا ترجح مصلحة المستهلكين وهم يعدون بالملايين على مصلحة الملاك والتجار وهم حفنة لا يقاس عددها إلى أولئك الملايين.

نعم توجد حالات يكون من الخير فيها أن يتحمل المستهلكون بعض المصاعب فى ارتفاع أسعار البضائع المحلية. وذلك فى حالة واحدة أشرنا إليها فيما تقدم، تلك أن يرجح خير الطبقات العاملة فى صناعة ما على الشر الذى يصيب المستهلكين من ارتفاع السعر، وهى حالة قليلة الوقوع.

وقد لا يكون الرخص وحده مزية، فقد يكون فى بقاء صناعة محلية وحمايتها من المنافسة رفع لمستوى طبقة من طبقات الشعب تنتج أو تنتفع ببقاء هذه الصناعة لأنها تدفع أجوراً عالية لعدد كبير من العمال أو تستهلك محصولاً يتقاضى العاملون فيه أجوراً مناسبة. ففى هذه الحالة يكون من الخير أن يساهم المستهلك فى دفع هذه الأجور بالإقدام على استهلاك الصناعة المحلية الغالية، لأن دفع أجور عالية يساعد على التوازن بين الإيراد وبين ارتفاع الأسعار.

أما منع الاستيراد أو رفع الرسوم الجمركية لحماية محصول أو إنتاج محلى، لا يستفيد من حمايته إلا رءوس الأموال، أى العدد القليل من المساهمين أو المنتجين، فعمل لم تعد حجة المصلحة القومية تبرره، وما هذه إلا ستار للمصالح الخاصة على حساب المستهلكين المساكين.

وكل من يجعلنى أدفع فى البرتقالة الواحدة قرشاً بدل المليم، وفى رغيف الخبز قرشاً بدل

نصف القرش، وفى متر الكساء جنيها بدل ربع جنيه، لا لشىء إلا ليستفيد بضع عشرات أو مئات من أصحاب رءوس الأموال، ثم يحاول أن يموه على باسم الوطنية والقومية إنما يغشنى ويخدعنى، ويستخدم الوطنية والقومية ستاراً لأغراض شخصية، ليس الشعب مكلفاً بتحقيقها وتحمل نتائجها، ومن واجب الحكومة أن تحمينى من هذا الغش، وتعمل على تيسير الحياة لى من أى طريق كما صنعت فى مسألة البرتقال.

وقد يقال: إن رأس المال الذى ينتفع بالحماية والحظر هو رأس مال قومى، وإن رأس المال الذى ينتفع بالحرية والإباحة هو رأس مال أجنبى، وأن مصلحة الاقتصاد القومى تقتضى تفضيل الحالة الأولى على الحالة الثانية.

ولكن هذا منطق قديم لا نعتقد أنه يتفق مع العالم الجديد. العالم الذى سيقوم على الحريات الأربع وفى مقدمتها: التحرّر من الجوع. فحين تصل المسألة إلى المساس بالغذاء والكساء من ضروريات الحياة تسقط كل حجة حتى حجة القومية ذاتها؛ فالقومية لا يجوز أن تحرمنى من ضروريات الحياة. والوضع الذى ييسر الحياة على ملايين الفقراء ويرفع مستوى حاجتهم هو الوضع المطلوب قبل كل شىء بالنسبة لهؤلاء الفقراء.

والقومية يجب أن تحاول التوفيق بينها وبين المصلحة العامة؛ لا أن تتحقق على حساب الملايين من السكان، ولحساب بعض الألوف منهم فى النهاية. هؤلاء القلائل الذين يطالبوننى أن أحقق المصلحة القومية يجب أن يشتركوا معى فى مغارم هذه القومية وألا ينفردوا بمغانمها، حتى إذا همت الحكومة بأى إجراء يحقق العدالة، صاحوا باسم القومية ضد هذا الإجراء!

بعض الصناعات والمنتجات المحلية تدر أرباحاً هائلة على العدد القليل من المساهمين فيها أو القائمين بها، وهى تباع للمستهلكين بأسعار عالية تحقق هذه الأرباح الهائلة، ولو بيعت هذه المنتجات بنصف السعر الذى تباع به لأدرت على المساهمين أرباحاً معقولة. وهؤلاء المساهمون هم الذين يطالبون المستهلكين باسم القومية أن يستهلكوا منتجاتهم ويفضلوها على الواردات الأجنبية أو يطالبون الحكومة بحظر الاستيراد أو رفع الضرائب الجمركية بقصد الحماية. أفليس من القومية أن يقللوا هم من أرباحهم بعض الشىء بخفض الأثمان أو برفع أجور العمال المنتجين؟ وهل تقف حدود القومية عند تحميل المستهلك باهظ الأسعار لتحقيق أرباح عالية لبضع مئات أو عدّة ألوف؟

لقد ظلت صيحة الوطنية والقومية تموّه علينا الحقائق فيجب أن ننتبه الآن لها. وتصرّف الحكومة فى مسألة استيراد البرتقال مثل لهذا الانتباه، فينبغى أن تكون لنا سياسة عامة تتوافر فيها هذه اليقظة، وأن يتجه همنا كله إلى تيسير الحياة على الفقراء. إما بخفض الأسعار أو برفع الدخل، فإذا تعارض هذا مع مصلحة رءوس الأموال القومية أو الأجنبية فيجب أن نجد فى أنفسنا الشجاعة الكافية لمقاومة الصياح باسم المصلحة القومية كما وجدناها ونحن نقرر إباحة استيراد البرتقال.

* مجلة الشؤون الاجتماعية ١١/ ١٩٤٣.

حلقة مفقودة
فى نهضتنا العقلية الحديثة

كانت نهضة مصر العقلية مقدمة طبيعية لنهضتها الوطنية والاقتصادية والاجتماعية فى العصر الحديث، وعلى أساس تلك النهضة العقلية وما تلاها من نهضات قام مركز مصر فى العالم العربى، وهو المركز الذى يجعل جميع شقيقاتها تتجه إليها وتستعين بها وتأخذ عنها فى بلاد الشرق كله.

فكل ما يقوّى هذه النهضة إذن يقوّى فى الوقت ذاته مركز مصر العالمى، ويعد ضماناً لاطراد تقدّمها الاجتماعى والاقتصادى والقومى، مع الاحتفاظ لها بالمكان الملحوظ فى العالم العربى، هذا المكان الذى تشغله الآن فتفيد بها نفسها، وتنفع به أخوتها فى مناسبات شتى.

ولكل نهضة عقلية خطوات أو حلقات تعتمد الواحدة منها على الأخرى، وتتابع هذه الحلقات جاء مطرداً فى جميع النهضات العالمية من هذا القبيل، لأنه تتابع طبيعى لا سبيل إلى قطع حلقاته، أو تخطى واحدة منها، إذا أريد أن تكون النهضة سليمة وقوية ومضمونة الاطراد.

هذه الحلقات هى: التطلع، والنقل، المحاكاة، والإبداع.

فحين تستيقظ الأمة بعد خمول، أو تنفصل بعد اندماج، أو توجد بعد عدم، تتطلع إلى النهضات السابقة وتفتح أبصارها على ما عند سواها من نتاج علمى وفنى، لا نظير له فى تراثها إن كان لها تراث، وهذا هو دور التفتح.

وبعد ذلك تتولى نقل ما يروق لها من هذا الذى تفتحت أبصارها عليه، وأحست بالحاجة إليه، وهذا هو دور الترجمة.

وحين تكثر المترجمات والمنقولات وتصبح هذه الكنوز الجديدة فى المتناول تنبث آثارها فى العقول والنفوس، وتؤثر اتجاهاتها وأنواتها فى الإنتاج، وهذا هو دور المحاكاة.

حتى إذا تم هضم التراث الجديد وأحسنت محاكاته بدأ دور الإبداع والخلق على نسق جديد أو على نسق مطعم بالثقافات الأجنبية مع ظهور الطابع المحلى الأصيل.

وكثيراً ما تتداخل هذه الحلقات تداخلاً يتعذر معه فصلها وتحديد مواضع التحامها، ولكن هذا لا ينفى ضرورة وجودها جميعاً فى كل نهضة عقلية.

وعلى هذه الأسس قامت النهضات العالمية المعروفة فى التاريخ يأخذ بعضها من بعض ويعتمد بعضها على بعض؛ فالنهضة العربية العقلية مثلاً جاءت بعد نقل مخلفات الإغريق والرومان والهند والفرس. ونهضة إحياء العلوم فى أوروبا قامت على أساس من المأثورات العربية والإغريقية واللاتينية. ونهضة مصر الحديثة كانت طلائعها فيما ترجمته البعثات العائدة من أوروبا.

ومع أن النهضة المصرية قامت على نفس الأسس التى تقوم عليها النهضات عادة إلا أنها أهملت أو كادت مرحلة أساسية، لأنها مرت بها مسرعة عجلة، ولم تعطها حقها من الصبر والتنظيم والعناية، تلك هى مرحلة الترجمة، وهى حلقة تكاد تكون مفقودة فى نهضتنا العقلية الحديثة.

فلقد سارت مصر فى هذه المرحلة حينا من الزمن سيراً طبيعياً بعد عودة بعوث محمد على، إذ توفر أعضاؤها على الترجمة والتأليف توفرا حقيقياً خلف لنا ثروة كبيرة بالقياس إلى عهدها القصير، ثم اجتزنا بقية المرحلة ركضاً لأننا استعجلنا مرحلتى المحاكاة والإبداع قبل أن نستكمل مرحلة الترجمة وهى أساس المرحلتين التاليتين.

ويبدو لى أن نهضتنا العقلية مزعزعة، بل معرضة للانهيار بسبب هذه العجلة، لأن طبقة المثقفين فى مصر – فيما عدا نفرا قليلاً – منقطعة أو تكاد عن النهضة العالمية، وعن المنابع الأصلية التى تتفجر بالمعرفة، وتفيض على الأرض كلها فى هذا الجيل.

فأصول المعرفة الإنسانية العالمية فى هذا العصر، من النظريات العلمية والمذاهب الفلسفية والاتجاهات الفنية، لا يكاد يوجد لها أثر فى المكتبة العربية، على عكس ما كان الحال مثلاً أيام النهضة الإسلامية فى الشرق والغرب فى القرنين الثالث والرابع.

ما الذى تعرفه المكتبة العربية مثلاً عن مذهب النشوء والارتقاء، وعن نظرية النسبية، وعن مذهب فرويد وتلاميذه، ثم عن الرمزية والريالزم والسوريالزم، ثم عن المذاهب الاجتماعية الحديثة، ثم عن الفلسفة المعاصرة والسابقة خلال مائة عام فقط فى العالم!

لا شىء إلا نتف صغيرة عن هذه المذاهب لا عن أصولها، وإلا إشعاعات فى أعمال المؤلفين المصريين تدل على التأثر بما قرأوا بدون تحديد مواضعه!

إن المكتبة العربية فقيرة فى هذه الأيام بالنسبة لها فى أيام النهضة الإسلامية، وليس معنى فقرها أن عدد الكتب فيها أقل، فهى أكثر بطبيعة الحال، ولكنها الآن أقل تمثيلاً للثقافة العالمية منها فى أيام النهضة الإسلامية، ولقد كانت إذ ذاك تجمع أصول الثقافات العالمية مترجمة وأصول الثقافة العربية مؤلفة، فكانت نسبياً أشمل وأكمل.

ويخيل إلى أن الثقافة المصرية الآن قائمة على أدمغة بضعة نفر قرأوا أمهات الكتب فى الثقافة العالمية، ولم ينقلوها إلى المكتبة العربية، فلو أن حادثاً - لا قدر الله - ألم بهذا النفر الذى يعدّ على أصابع اليد الواحدة - لا اليدين - لانقطعت الصلة بين مصر وبين أصول الثقافة العالمية إلى أن يأذن الله لنفر آخرين بالاطلاع على هذه الأصول !

ومنشأ ذلك كله أن الترجمة تبدو لبعض الناس أقل قيمة من التأليف، فيحرص كل مثقف على أن يحمل لقب المؤلف لا المترجم، ويؤثر لذلك أن يكتب متأثراً بما قرأه من ثقافات على أن ينقل أصلاً من أصول هذه الثقافات.

وسبب آخر هو أن ترجمة هذه الأصول عمل ضخم لا يقوم به الأفراد ولا يستطيعون النهوض بتكاليفه، وقد لا يضمنون الإقبال عليه إلا من الخاصة وعددهم قليل.

وسواء كان هذا أو ذاك فمن الواجب التفكير الجدى فى تلافيه حتى نلحق بركب الثقافة العالمية وقد سبقنا بأشواط ومراحل فى كافة الميادين.

إننا نعلم جميع أبنائنا لغة أجنبية، وهى حالة لا نظير لها فى بلد من بلاد العالم. فالمفروض أن طائفة محدودة من المتعلمين فى كل شعب هى التى تدرس لغة غير اللغة القومية، وتتحمل هذا العناء المضيع للعمر وللاستفادة العلمية البحتة - فاللغة الأجنبية ليست ثقافة ولكنها وسيلة للثقافة - هذه الطائفة هى التى تعد لأعمال الترجمة وللأعمال المتعلقة بالخارج رسمية أو أهلية كوظائف السلك السياسى والسلك القنصلى أو الأعمال التجارية.

أما بقية المتعلمين فيدرسون لغتهم وحدها، ويجدون فى هذه اللغة خلاصة وافية لثقافات العالم منقولة إليهم فى لغتهم. ومن هنا يرتفع رقم المترجمات فى كل لغة حية عن هذا الرقم فى اللغة العربية التى نكلف أصحابها الاطلاع على الثقافات العالمية بلغتها الأصلية، وكثيرون منهم يعجزون عن هذا الاطلاع بعد دراسة اللغة الأجنبية سنوات، ثم لا يجدون فى لغتهم عوضاً ولا بديلاً.

ونحن فى عصر السرعة والاتصال، فإذا عجزت لغة عن الإلمام بالكنوز الثقافية فى لغات

العالم انقطعت الصلة بين عقلية أصحابها وبين العقلية العالمية، وضاعفت السرعة من هذه القطيعة، وتخلفت الأمة المنقطعة عن ركب الحضارة تخلفا نهائياً. وهذا هو الذى نخشاه على مصر فى عصر تتولى هى فيه زعامة الشرق العربى فى طريق النهوض.

نعم وجدت بعض الكتب المترجمة فى اللغة العربية، ولكن قلما تناولت هذه المترجمات أصول الثقافة وينابيعها الأصيلة فى كل ناحية من النواحى، وذلك للأسباب التى تقدّم ذكرها مما يجعل هذه المهمة من واجبات الدولة لأنها هى وحدها القادرة على أدائها بما لها من قوّة المال وقوّة الاستمرار وقوّة التوجيه.

فى روسيا مثلاً هيئة ضخمة مقسمة إلى هيئات فرعية متخصصة ومهمتها هى نقل أصول الثقافات العالمية إلى اللغة الروسية، وترجمة كل عمل كبير يجد فى عالم المعرفة. والدولة هى التى تنفق على هذه الهيئة وتتولى نشر الكتب التي تترجمها. وبهذا ينشأ المتعلم الروسى فيجد فى مكتبته كل ما يحمله ركب العالم من أصول المعرفة.

أما فى انجلترا وفرنسا وألمانيا وأمريكا فقد تكفلت دور النشر بما تتكفل به الدولة فى روسيا وذلك بسبب توطد أقدام هذه الدور وعظيم مرانتها وكمال استعدادها للقيام بهذه المهمة الضخمة.

وفى مصر وجدت لجنة التأليف والترجمة والنشر ولكنها أضعف من أن تنهض بهذه المهمة الضخمة بسبب ميزانيتها المحدودة، وبسبب ضخامة الثروة العقلية التى فاتت المكتبة العربية فى هذا الزمن الطويل.

فلابد إذن أن تنهض الدولة بهذا الواجب كما نهضت به الدولة فى روسيا. وقد أنشئت فى وزارة المعارف إدارة لهذا الغرض منذ تولى الدكتور طه حسين بك مراقبة الثقافة العامة بها قبل أربع سنوات؛ ولكن هذه الإدارة بعدد موظفيها وبميزانيتها المحدودة لا تستطيع أن تصنع إلا القليل فى هذا السبيل ولابد من وضعها على أسس جديدة لتنهض بالعبء الفادح فى تاريخ النهضة الحديثة.

ومتى نظر المسئولون فى الدولة إلى هذه المسألة بالعين التى ننظر بها إليها، وعدّوها مسألة النهضة العقلية التى تقوم عليها النهضة القومية والاقتصادية والاجتماعية، كما يقوم عليها مركز مصر فى الشرق والعالم، فإنهم سيجدون تكاليفها هينة بالقياس إلى عملها الجليل.

فالمكتبة العربية يجب أن تضم أصول المعرفة الإنسانية من كل لغة والمعرفة الإنسانية تقوم

الآن على عدد من النظريات والمذاهب والأعمال العلمية والفلسفية والفنية التى أصبحت عالمية فى انتشارها وفى تأثر الفكر الإنسانى بها فى جميع بلاد العالم المتمدن.

ويمكن مع التواضع الشديد أن نقول: إن ألف كتاب من شتى اللغات قد تحيط بهذه النظريات والمذاهب والأعمال فى شتى فنون المعرفة الإنسانية، وذلك حتى نلحق بركب العالم أو نرى معالم طريقه التي يقطعها ركضاً فى القرن الأخير.

ونحب أن نعرض إحصائية ذات أرقام لما يكلفه هذا العمل من الوقت والمال.

تحاسب إدارة الترجمة فى وزارة المعارف بعض من تعهد إليهم بالترجمة من غير موظفيها على مليم لكل كلمة.

فإذا فرضنا أن لدينا ١٠٠٠ كتاب فى كل كتاب ٥٠٠ صفحة، وفى كل صفحة ٢٥ سطراً، وفى كل سطر ١٠ كلمات كان المبلغ المطلوب بالجنيهات هو:

١٠٠٠ × ٥٠٠ × ٢٥ × ١٠ ÷ ١٠٠٠= ١٢٥ ألف جنيه.

فإذا وزعا هذا المبلغ على عشر سنوات كان المطلوب فى كل سنة هو ١٢ر٥٠٠ جنيه فقط. فهلا تشترى لأمة ثقافة العالم بهذا المبلغ الزهيد الذى يضيع فى مظهر من المظاهر الزائلة كل عام ؟

ونحن نقدّم هذا الحساب على اعتبار أن هذه الكتب لن تأتى بإيراد غير تكاليف الطبع ولكننا حين ننظر فنجد فى السوق أعمالاً تجارية رائجة قائمة على طبع الكتب وبيعها، نعلم أن هذا الحساب فيه كثير من المبالغة وأن تكاليف المشروع على أكبر تقدير قد لا تزيد على خمسة آلاف جنيه فى العام.

تستطيع الدولة إذن بميزانية صغيرة أن تكفل للمكتبة العربية أصول الثقافة الإنسانية وأن تتابع التأليف العالمى فتنقله بعد ذلك أوّلاً بأوّل، وتتيح للقارىء العربى «فى لغته» ما يتاح للقارىء فى جميع اللغات.

والطريقة الطبيعية ألا تتولى هى مهمة الترجمة الفعلية، فتولى مثل هذه الأعمال ليس من طبيعة الحكومات الديموقراطية. ولكن أن تكبر إدارة الترجمة بحيث تصبح قادرة على الإحاطة بجميع ألوان الثقافات العالمية، ثم تكل إليها أمر الإشراف على اختيار الكتب التى تمثل كل لون من هذه الألوان حق التمثيل، ثم تعهد بهذه الكتب إلى متخصصين فى موضوعاتها قادرين على نقلها وتتولى هى عمل المراجعة والإشراف على الطبع، كما تتولى تشجيع الهيئات الحرة

التى تنهض بهذه المهمة بإرشادها، فتكل إليها ترجمة بعض الكتب وطبعها ونشرها بوسائلها الخاصة مع إعانة مالية تضمن لها الربح وتشجعها على العمل.

وبهذه الوسيلة لا تمضى سنوات حتى تكتمل المكتبة العربية وتضمن الأمة أنها سائرة مع الركب العالمى فى شوط الحضارة الإنسانية.

مجلة الشئون الاجتماعية ٢/ ١٩٤٣.

فى المستقبل آمال
وفرص مهيأة للاستغلال

فى الحاضر آلام، وفى المستقبل آمال...

هذه الحقيقة بشقيها هى التى يجب أن نعتنقها، ونؤمن بها، ونعمل على ضوئها. ومهما اشتد سخطنا على الحاضر وما فيه من نقص ومشاكل ورثناها من الماضى البعيد والقريب، فيجب ألا يدفعنا السخط على الحال إلى اليأس من المآل، فلن ينفعنا هذا اليأس فى حاضر ولا مستقبل، بل على العكس يحرمنا ثمرات الأمل الواسع العريض.

فى الحاضر كثير مما يؤلم فى الاجتماع والاقتصاد والأخلاق... ولكن هذا الحاضر فى مجموعه خير من الماضى فى مجموعه، وإن اختلفت فى هذا الحكم بعض الجزئيات. وأما المستقبل فحافل بالفرص المهيأة للاستغلال، الكفيلة بأن تحقق لنا كثيراً من الآمال، إذا استطعنا أن نستفيد منها، وأن نتيقظ لها، وألا ندعها تمر بنا ونحن فى غفلة عنها بالسفساف من الأمور، وبالمشاغل الارتجالية الجوفاء.

وسنحاول فى هذه الكلمة أن نستعرض تلك الفرص السانحة وما نستطيع أن نحققه فيها من آمالنا القومية :

* * *

١ - من الوجهة الروحية :

يبدو من الصراع العالمى الحالى، ومن وسائله الظاهرة وبواعثه الكامنة أن الحضارة الغربية تصفى حسابها من الوجهة الروحية؛ فقد انطلقت هذه الحضارة القائمة على العلم وعلى الصناعة وعلى المادة، تركض فى هذا الكون بقوة جنونية لا قلب لها ولا ضمير. انطلقت مأخوذة بحمى الاختراع الآلى والتقدم المادى، تحطم كل ما تعبت الإنسانية فى صوغه، من

المثل الروحية والعقائد الإنسانية، والتقاليد المثالية، انطلقت فرحة بمعجزات الصناعة، وعجائب المادة، فلم تلتفت للجانب الإنسانى فى الإنسان، ومن هنا بات العلم الذى أنشأ الحضارة يقضى على الحضارة، وراحت الصناعة التى بلغت الذروة تحطم عجائب الصناعة !

وكانت هذه نتيجة مترقبة للفتنة بالمادة وإهمال ما عداها، فالويلات التى تنصب الآن على رءوس المحاربين والمسالمين فى عنف وقسوة، هى استهتار بالآدمية، وإنكار للإنسانية، ونكسة إلى الوحشية، منشؤها جميعاً إغفال الروح، وإهدار القلب، ونسيان الإنسان !

لقد نسى الإنسان نفسه ليذكر الآلة، وأهمل روحه ليعنى بالجهاز، فتقدمت الآلات والأجهزة، وتأخرت النفس والروح، حتى لقد راح بعض العلماء والفلاسفة فى الغرب المتحضر يخشى نتيجة هذا الانحطاط البشرى على العقل نفسه فى شتى ميادين نشاطه.

يقول الدكتور «ألكسى كاريل» فى كتابه «الإنسان ذلك المجهول» (١) :

«نكاد نحسب أن المدنية الحاضرة عاجزة عن تنشئة نخبة موهوبة تملك الخيال والعقل والشجاعة. لقد انحط المستوى العقلى والأدبى فى كل البلاد على التقريب عند أولئك الذين يحملون التبعات الجسام. تبعات القيادة فى السياسة والاقتصاد والاجتماع. وهذه مؤسسات المال والصناعة والتجارة قد أصابها انحطاط هائل، ولا بدع فهى متأثرة اضطراراً بشروط وأحوال حياة بلادها وحياة البلاد المجاورة لها وحياة العالم أجمع. فالأمر خطير، وآمال العالم المعلقة بمدنيته خابت فلم تستطع أن تنشىء هذه رجالاً كفاة فى عقلهم وشجاعتهم، قادرين على قيادتها فى طريقها المحفوف بالمخاطر. ذلك ما يجعل الحضارة فى خطر مهدد أبداً»... إلى أن يقول :

«فمن الواضح إذن أن لهذه الانقلابات التى أحدثها العلم فى بيئتنا آثاراً بينة، ولهذه الآثار سمة ما كانت لتخطر على قلب. وإنها لآثار مختلفة جد الاختلاف عما كنا نرجى منها وننتظر فى أسباب حياتنا كلها».

قيل هذا الكلام قبل الحرب الحالية؛ فهو اليوم أصدق، والشواهد عليه قائمة ولا سبيل إلى تبرئة النزعة العلمية المادية من هذا الاندفاع الجنونى إلى الصراع والتخريب والتحطيم.

فشلت الحضارة الغربية أو كادت، لأنها قامت على أساس المادة وحدها وأهملت شؤون الروح، ويبدو أن حضارة الشرق وكنوزه الروحية هى ملجأ العالم فى أزمته الحاضرة. نعم يبدو

---

(١) نقلاً عن ترجمة هذا الكتاب وشرحه للأب بولس سويد المخلصى.

أن المستقبل لهذه الحضارة الروحية التى سيرتمى العالم المجهود المكدود فى أحضانها، يستروح نسماتها ويستريح فى ظلالها، ويطعم بها حضارته المادية الجافة، لتستطيع الحياة والبقاء.

وقد يجد العالم ما ينشده فى الهند مثلا صاحبة الفلسفات الروحية العميقة، فلم لا يجدها فى مصر وريثة الحضارات الشرقية والغربية جميعا؟

إن مصر الفرعونية الضاربة فى مجاهل الزمن، ومصر الإسلامية الحارسة لهذا الدين، ومصر التى عبرت بها الحضارات العالمية جميعاً منذ فجر التاريخ إلى يومنا هذا. مصر هذه تستطيع أن تساهم فى بناء العالم الجديد من الوجهة الروحية، مستعينة بمركزها الروحى والدولى والجغرافى على النهوض بهذه التبعة التى نهضت بها فى تاريخ الإنسانية مرة ومرة ومرة. وهى فرصة سانحة يجب ألا نضيعها أو نغفلها وسنتبين فيما يلى كيف تهيىء العوامل الأخرى لمصر أن تنهض بواجبها كاملاً.

٢ - من الوجهة الدولية :

إننا حين أسلفنا أن مصر تستطيع أن تنهض بوظيفتها الروحية، كنا ننظر إلى موقعها الجغرافى وإلى مكانها فى العالم الإسلامى خاصة والشرقى عامة، وإلى الممكنات المهيأة لها من الوجهات الاقتصادية والقومية والثقافية.

فمصر قنطرة العالم وهى فى الوقت ذاته قلب الإسلام والشرق؛ وقد استحقت هذه المنزلة من دهور بعيدة، استحقتها يوم سبقت العالم كله فى الحضارة وعلمته المدنية الأولى؛ ويوم احتضنت الفلسفة الإغريقية ولونتها باللون المصرى على عهد مدرسة الاسكندرية والأفلاطونية الحديثة؛ ويوم ضمت جوانحها على المسيحية واشتشهد فى سبيل العقيدة شهداؤها بالألوف ويوم فتحت صدرها للإسلام ثم أصبحت عاصمته الأولى، ويوم حمته وصدت عنه الغزاة، الصليبيين، ويوم وقفت قبل ذلك تنود عن الحضارة البشرية كلها وترد التتار، ويوم نهضت نهضتها الأخيرة وأرسلت أشعتها إلى الشرق كله.

حين نهضت الهند فى العصر الحديث قال زعيمها: «لقد اقتفينا أثر النهضة المصرية وانتفعنا بتضامن أبنائها على اختلاف دياناتهم» وحين وقفت مصر– فى هذه الحرب - إلى صف الديمقراطية – وإن لم تحارب – كان لموقفها صداه وتأثيره فى جميع بلاد العالم

الإسلامى. فقد نشرت الأهرام لمكاتبها فى لندن حديثاً للمستر توسج مع جريدة «امبايرز نيوز» جاء فيه :

«لقد كان الشعور القوى بالتضامن بين المسلمين موجوداً دائماً. لذلك جزع المسلمون خاصة للتهديد الذى استهدفت له مصر التى تتمتع بنوع من الزعامة فى العالم الإسلامى.

«وكان من جراء موقف مصر الثابت الحازم إلى جانب الحلفاء والبيانات والإذاعات التى أدلى بها الساسة المصريون وغيرهم من وجهاء شمال أفريقيا. أن رسخت فى شرق أفريقية الفرنسية آراء روحية وثقافية جعلت مهمة الاستيلاء على هذه البلاد أسهل وأيسر».

ثم قال :

«وفى ظنى أنه كان لتعاون هذا الشعب أثره القوى فى الحالة القائمة الآن فى شمال أفريقية كله فهو لم يساعد الحلفاء على بلوغ أغراضهم فقط، ولكنه أظهر أيضاً ما لمصر من نفوذ أدبى مهم فى منطقة *البحر الأبيض كلها*».

فمصر صاحبة هذا النفوذ ينبغى أن تنتبه لمركزها، وألا تستصغر نفسها على المساهمة فى بناء حضارة العالم الروحية.

ثم يجب أن تنتفع وتنفع الشرق معها بهذا المركز الممتاز الذى كان له أثره الواضح فى الأحداث العالمية الحاضرة، والذى تستطيع أن تجعل له أثره الواضح كذلك فى الأحداث العالمية التالية.

ومن الفرص السانحة أن تعمل مصر على توطيد علاقاتها بالعالم العربى خاصة والعالم الإسلامى عامة، وإذا تم مشروع «قطار الشرق» فسيعجل بهذه الغاية وبذلك تصبح قوة لها حسابها فى تكييف مصائر الأمور بعد الحرب، وقد ورد فى خطاب العرش ما يدل على توطد هذه العلاقات حيث قال :

«ويسرنى أن أنوه بوجه خاص بأن العلاقات القائمة بيننا وبين الدول الشرقية والعربية الشقيقة على أتم ما تكون نماء وصفاء وودا وإخاء، وأنها تزداد على مر الأيام قوة ونماء».

فإذا مضت هذه العلاقات فى طريقها كان الربح الدولى لمصر وللبلاد الشقيقة مضمونا وكانت الفرصة سانحة للمساهمة فى بناء العالم بجهد واضح وصوت مسموع.

يقول سعادة الأستاذ حسن نشأت باشا سفير مصر فى لندن فى حديث له مع وكالة الأنباء العربية :

«لا ريب فى أن مصر ستحتل مكاناً خطيراً فى الشرق الأوسط وأفريقيا بعد الحرب، فإن العالم بأسره يعرف ما بينها وبين جميع بلدان الشرق الأدنى، والأقطار الإفريقية من أصفى العلاقات وأبلغها مودة، ولا يخفى عليه أن هذه العلاقات بلغت الآن مستوى رفيعاً من التفاهم والتوثق المكين، وسيكون المستقبل حتماً خيراً من الحاضر وأفضل، لأن هذه الأقطار تدرك أن مصر لا تبغى عدوانا على أحد، ولا مطمع لها فى بلد من البلاد.

«إن مصر لا تضمر مطامع إقليمية ولا تريد أية سيطرة سياسية، ولم يقم هذا التفاهم التام بينها وبين الأقطار الشرقية إلا ثمرة للتعاون الثقافى ثم وحدة اللغة، كما تجمع بينها وحدة العقيدة لأن هذه الأقطار عامة تدين بالإسلام».

فمصر هذه ليست صغيرة ولا ضئيلة الأثر فى مصائر العالم إذا عرفت كيف تستغل هذا الوضع الممتاز لمصلحتها ومصلحة العالم العربى من الوجهة الدولية، ويبدو أنها متيقظة لهذه الفرصة كما يبدو من تصريحات رجالها المسئولين، وأنها ستلعب دورها فى المسرح العالمى فى حينه المناسب.

٣ - من الوجهة القومية :

قال مراسل التيمس فى مصر فى مقال طويل عن العلاقات بين مصر وإنجلترا فى أثناء اشتداد الخطر على الحدود المصرية :

«إن العلاقات الإنجليزية المصرية قد تحسنت وأصبحت أثبت مما كانت من قبل رغماً من دعاية المحور المستمرة لتحويل المصريين إلى عداء بريطانيا».

وقال: «إن مصر ثبتت فى تمسكها بتعهداتها وهذا بلاشك يدل على انتصار السياسة الحكيمة التى انطوت عليها المعاهدة الإنجليزية المصرية».

ثم قال: «إن المعاهدة البريطانية المصرية وضعت بحيث لو فرضت على مصر أكثر مما فرضته لأضرت بالغرض المقصود منها، فنحن الآن فى بلاد تضع تحت تصرفنا كل ما لديها من معونة لتسيير الحرب مع أنها فى الواقع ليست فى حرب مع غيرها وهى ميزة واضحة لكل إنسان».

هذه شهادة بريطانى على ما قدمته مصر فى هذه الحرب من خدمات لحليفتها، وأذكر أن اللورد اللنبى قد صرح عقب الحرب الماضية بأثر خدمات مصر فى انتصار بريطانيا فى الشرق سنة ١٩١٧ هذا الانتصار الذى كان فاتحة النصر النهائى.

فمصر هذه الحليفة المخلصة التى تساهم مرتين فى النصر، تستطيع أن تقنع حليفها بأمانيها القومية المشروعة فى سهولة ويسر، وهذا الاعتراف بخدماتها يتيح لها هذه الفرصة العظيمة.

«إن لمصر الحق أن تطمع فى أن تكون مملكة النيل الكبرى، وفى أن تكون من حراس شرق البحر الأبيض المتوسط، وفى أن تكون زعيمة الأمم العربية والإسلامية، وفى أن تكون حليفة قوية، صديقة وفية. وهى تعتقد بحق أن عنصرها وقواها الكامنة فيها تحثها على الاطمئنان إلى هذه العقيدة» (١).

ونستطيع أن نقول: إن المستقبل يحمل فى طياته هذا الأمل، وإن الفرصة ستسنح قريباً وإنها لن تضيع.

٤ - من الوجهة الاقتصادية:

قد تكون هذه أوسع الميادين المفتوحة الأبواب فى المستقبل القريب، وفيها تكمن أحسن الفرص وأنسب الظروف. وسنستعرض هنا سريعاً بعض الممكنات الاقتصادية السانحة:

(أ) مصر محطة عالمية: كانت كذلك فى معظم فترات تاريخها القديم والحديث حتى قبل شق قناة السويس، ثم وضحت هذه الحقيقة بعد افتتاح القناة، وقد ضاعت عليها مع ذلك فرص كبيرة لاستغلال هذا الوضع المنقطع النظير، لأنها كانت فى حالة إعياء أو ذهول.

ولكن الغد يحمل إليها فرصة عجيبة منشؤها تقدم الطيران... فهناك مشروعات فى حيز التنفيذ فى أن تكون مصر محطة عالمية للطيران، تصل الشرق بالغرب. وإذا تمت هذه المشروعات وستتم كما تشير جميع البوادر والأوضاع، فسيفتح أمام مصر مستقبل صناعى واقتصادى منقطع النظير، وحسبنا أن نتصور عظمة المطارات وورش التصليح وحركة النقل التى ستتبع المشروعات المنتظرة لنتصور كيف تفتح أبواب العمل أمام الشبان المصريين من جميع الطبقات وتفتح أبواب الإيراد للخزانة المصرية من كل نوع.

وهذا كله ممكن إذا فتحنا أعيننا من الآن وتهيأنا للانتفاع من موقع بلادنا الممتاز، ولم نكن من الذهول والإعياء والتفريط بحيث نكرر ما حدث فى قناة السويس.

ومما لاشك فيه أن هذا حادث قريب منتظر فى خلال العشرة الأعوام القادمة فيجب أن

(١) نقلاً عن كتاب مبادىء فى السياسة المصرية لسعادة محمد على علوبه باشا.

نتهيأ له بكل ما فينا من يقظة وانتباه، وأن يكون له أثره فى مناهج تعليمنا وفى قوانيننا حتى نعد الشباب المصرى للانتفاع به وبغيره من الأحداث الصناعية الأخرى التى تتهيأ لها البلاد.

(ب) **مصر مركز صناعي:** وليس فى هذا القول أية مبالغة، ولو أن مشروع كهربة خزان أسوان كان اليوم قائماً لبدا هذا القول بديهياً واضحاً، ولكن هذا المشروع سيتم ولا محالة عقب الحرب وسيتيح لمصر فرصة طيبة للمساهمة فى النهضة الصناعية، ولاسيما بعد أن اتضح أن بها كميات وافرة من أجود أنواع الحديد فى العالم، ومن الكروم والمنجنيز والطلق والذهب والترينتين.

وإذا كان عدد العمال الحالى يناهز المليون فالمنتظر أن يبلغ ضعف هذا الرقم بعد تنفيذ المشروعات الصناعية المنتظرة. على أن الميدان الرئيسى للصناعة المصرية سيظل – مع هذا – هو ميدان الصناعات الزراعية، وحين تنظم هذه الزراعات على مثال ما هو حاصل فى الدانمرك وهولندا، سيخفف العبء كثيراً عن الاقتصاد القومى المنهوك، ويتسع الدخل العام لإعاشة الملايين التى ينحط دخلها الآن عن الحد الأدنى اللازم للحياة، وتتسع مرافقها للعدد المنتظر تعطله بعد الحرب.

(ج) **مصر مركز تجارى:** وسيساعد موقع مصر الجغرافى ومركزها فى العالم الشرقى، على أن تصبح مركزاً للتصريف التجارى فى الشرق العربى. وقد جاء فى حديث نشأت باشا عن هذه النقطة قوله:

«فى الإمكان تنمية الحركة التجارية بين هذه الأقطار بعد أن تضع الحرب أوزارها، وإبلاغها حداً عظيماً من التوثق والتقدم. وقد تحسنت العلاقات التجارية بينها بسبب الحرب تحسناً كبيراً إذ حفزتها مصاعب الشحن والنقل البحرى إلى التعاون بينها واعتماد بعضها على بعض أكثر مما كانت قبل الحرب. ولابد من أن تقوى هذه الروح وتنمو بعد انتهائها، لأن هذه السياسة المرعية بين الجيران لا يقتصر فضلها على أنها فكرة اقتصادية سليمة، ولكنها أيضاً رابطة وطيدة ووشيجة قوية الأسباب».

فهذه الممكنات الثلاثة من الناحية الاقتصادية فرص سانحة لاشك فيها، ولكنها فى حاجة إلى التهيؤ لها بكل انتباه ويقظة وإعداد ثقافى ومالى وقانونى وسياسى، حتى تتحقق الآمال المنوطة بها فى مستقبل الأجيال.

٥ - من الوجهة الاجتماعية :

فى مصر نهضة اجتماعية لاشك فيها، ومهما يكن هناك من المعوقات فى طريقها من أثقال الماضى والحاضر فهى بارزة ولا سبيل إلى إنكارها، وستسرع هذه الخطوات التى تلوح لنا الآن وئيدة، وستبلغ ما هو مقدر لها من النمو والكمال.

وحسبنا أن نشير إلى ما تم من الإصلاحات الاجتماعية، وما هو فى طريق التمام، فمشروع تحسين الصحة بالقرية، وقوانين العمال، ومشروع توزيع الأراضى المستصلحة على صغار الزراع، وتنظيم التعاون، وتعديل لائحة السجون، والتغذية العامة للطلبة والتلاميذ والفقراء، وضريبة الخدمة الاجتماعية، وإلغاء الضريبة عن صغار الملاك، وزيادة أجور العمال، وإلغاء البغاء، وتنظيم الجمعيات الخيرية، وتخريج عدد من الأخصائيين الاجتماعيين ومراكز الفلاح، والمكاتب الاجتماعية، وتطوع الشبان والشبات للخدمة العامة، ووجود هيئات تعالج الإصلاح الاجتماعى.

كل أولئك دلائل نهضة اجتماعية لاشك فيها، وستؤتى هذه النهضة ثمارها على مدى الأيام.

على أن هناك ما هو أعظم فى نظرنا من هذه المشروعات جميعاً، ذلك هو الروح الاجتماعى الذى أخذ يستيقظ ويحس بما فى أوضاعنا الحاضرة من عيوب، فهذا الروح هو الضمان القوى لاستمرار هذه النهضة وتقدمها وثبات خطاها فى مقبل الأيام.

وهذا هو عنصر التفاؤل والرجاء فى المستقبل، وعلى أصحاب الأقلام أن يساهموا فى إحياء هذا العنصر الثمين وتقويته وتنبيهه على الدوام.

٦ - من الوجهة الثقافية :

ورصيدنا القومى من هذه الوجهة يبدو مطمئنا، ولكن يجب أن نفرق بين الحاضر والمستقبل فى الحكم على هذا الرصيد.

نحن اليوم أفضل منا منذ نصف قرن... هذا ما لاشك فيه ولا مجال لإنكاره، ولكن نظامنا التعليمى الحاضر لا يصلح لمواجهة المستقبل.

إلا أن موضع الرجاء والتفاؤل أن القائمين على شئون الثقافة اليوم يدركون هذا الذى نقول، ويعملون على تغيير الأوضاع الحالية لمواجهة العصر الجديد. وإنشاء مراقبة إحصاء

التعليم دليل على هذا الإدراك وضمان لحسن رسم الخطط على شرط أن تتجاوز المراقبة فى إحصاءاتها دائرة المدارس والتعليم إلى دائرة المرافق العملية وحاجات السوق فى الحاضر والمستقبل.

وقد تحدثت عن التعليم فى مقالين بهذه المجلة: أولهما عن «صعوبة التعليم العملى وبعده عن تلبية حاجة السوق» فى العدد الحادى عشر - والثانى عن «الاتجاه القومى للتعليم» فى العدد الثانى عشر من العام الماضى.

فأضيف إلى ما كتبت عن هذا الموضوع أن حاجة المستقبل تقتضى جهوداً شاقة لتواجه مصر وضعها العام كمحطة عالمية، ووضعها الاقتصادى كمركز صناعى ومركز تجارى حين تنفذ مشروعات الطيران العالمية، والمشروعات الصناعية والتجارية الداخلية والخارجية، والوقت ضيق والفرصة سانحة، ولكنها عرضة للضياع.

كلمة عامة:

إننى من المتفائلين على الرغم مما تحمله كلماتى فى هذه المجلة من نقد لكثير من العيوب والنقائص. ولكن هذا التفاؤل فى حاجة إلى جهد عام من الشعب ومن الدولة ليصبح قائماً على أساس.

وإن هناك من العوامل ما يعوّق خطوات هذا التفاؤل، وقد أشارت الأهرام فى إحدى مقالاتها إلى بعض هذه العوامل تحت عنوان «برامجنا بعد الحرب» حين قالت:

«إن الظروف الحاضرة تستنفد الأيدى العاملة جميعاً، فليست فى مصر اليوم بطالة ولكن متى وضعت الحرب أوزارها برزت لنا هذه المشكلة فى صورة أسوأ مما تركناها فى عهد السلام. سيتعطل عشرات الألوف من العمال وعشرات الألوف من المتعلمين الذين يؤدون أعمالاً كتابية أو إدارية صغيرة، وسيضاف إلى هؤلاء وهؤلاء عشرات ألوف أخرى من المتخرجين فى المعاهد والجامعة والمدارس المتوسطة. سيطالبنا كل هؤلاء بالعمل أو بالطعام. فهل فكرنا فى علاج لمشكلتهم، هل فكرنا كيف نتصرف فيهم عندما تضع الحرب أوزارها؟

«وقد أدت ظروف الحرب إلى انعاش بعض الصناعات المحلية فاستخدمت ألوفا من العمال وأخذت تدر على أصحابها الأرباح وبدت كأن قدمها قد أخذت تتوطد فى السوق، فإذا انتهت الحرب وانفتحت البحار عادت هذه الصناعات حتماً إلى الانكماش، وعاد أصحابها إلى الشكوى وخرج عمالها إلى الشوارع يطلبون عملاً أو خبزاً.

«وفى الزراعة قلنا للناس: ازرعوا أرضكم حبوباً، والحبوب اليوم مرتفعة الأسعار فهى تجزى زارعيها ربحاً حسناً، فإذا انتهت الحرب لم تعد عملاً مربحاً، فهل فكرنا منذ الآن فيما نصنع؟ هل فكرنا فى أى المحاصيل نزرع بعد الحرب وخاصة بعد أن أصبح القطن غير صالح للاعتماد عليه؟ وهل فكرنا فى الاستفادة من الظروف وخلق ما يسمى بالصناعات الزراعية أو تشجيعها على الأصح ؟

«وهل أعددنا العدة لتعديل نظام الضرائب، وتوزيع الأعباء بين مختلف الطبقات. وقد قلنا: إن الحرب ستحمل فى عواقبها تطوراً جديداً فى هذا الشأن وسيتجه هذا التطور من غير شك إلى إعفاء الطبقات القليلة الكسب من أعباء الضرائب إعفاء تاماً؟».

وهذه المشكلات كلها صحيحة وستواجهنا كلها بعد الحرب بقوة. ولكن عوامل الرجاء أكبر من عوامل اليأس فى جميع المشكلات إذا عرفنا كيف ننتهز الفرص المهيأة للاستغلال.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١/ ١٩٤٣.

مشروع بيفردج

اتجاه عالمى لا مشروع محلى

فى ضجة الحرب وزحمة الحوادث استطاع «تقرير بيفردج» أن يعلو على الضجة وأن يظهر فى الزحمة، وأن يكون الشغل الشاغل لأمم العالم جميعاً - على وجه التقريب - ومصر فى جملة الأمم.

ولم يكن لوزارة الشؤون الاجتماعية مفرٌ من الاهتمام بهذا المشروع الذى يهز الشعور العالمى فى كل مكان، فأخذت فى ترجمة التقرير توطئة للنظر فى محتوياته، ومعرفة اتجاهه ومداه. وكان هذا أول واجب من واجبات الوزارة التى تضطلع بعبء الإصلاح الاجتماعى فى هذه البلاد.

ولكن جماعة من الناس لم يرق لهم أن تنظر الوزارة فى هذا المشروع مجرد نظر، ولما لم يستطيعوا أن يظهروا بحقيقة نياتهم، ولا بالبواعث الخفية التى تدعوهم لمحاربة مثل هذا الاتجاه الاجتماعى، جعلوا يقولون: إننا يجب أن نقوم بالإصلاحات التمهيدية فى المجتمع المصرى قبل أن نتطلع إلى النظر فى مثل هذا المشروع !

وقد كان رد وزير الشؤون الاجتماعية على هذه النغمة العجيبة حاسماً وصريحاً فقال فى حديث له مع جريدة الأهرام:

«لاشك أن هذا المشروع يعد أعظم حادث اجتماعى وقع فى القرن العشرين، ولهذا كان من أوجب الواجبات على وزارة الشؤون الاجتماعية بصفة خاصة أن توليه عناية خاصة وأن تدرسه دراسة دقيقة للوقوف على مدى ارتباطه بالتطوّرات الاجتماعية التى مرت بها بريطانيا حتى أدت إلى هذا المشروع. ولا تستطيع وزارة مطلوب منها التوفر على دراسة المشروعات الاجتماعية أن تغفل مثل هذا الحادث الاجتماعى الخطير».

ثم قال :

«ومن عجب أنى سمعت وقرأت توجيه اللوم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لمبادرتها بترجمة

المشروع وبحثه؛ حتى لقد ذهبوا إلى حضها على وجوب تجاهله والانصراف عن بحثه. وهذه بلا ريب نظرية غير مفهومة، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوّره كما يقول علماء المنطق فكيف يمكن إذن الحكم على المشروع قبل دراسته، وقد حكموا عليه هم قبل قراءته».

وفى هذه الفقرة الأخيرة سخرية لاذعة بموقف غير مفهوم؛ أما نحن فنحب أن نكشف موقف هؤلاء الناس فى ضوء مواقفهم الماضية فى كل ما من شأنه أن يحدث تعادلاً – ولو خفيفاً – بين الثروات وبين الأعباء العامة؛ فبعض هؤلاء هم الذين حاربوا مشروع ضريبة التركات حتى خسرت الدولة بسبب تأخره نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات هى فى أمس الحاجة إليها لمواجهة الظروف الاستثنائية التى تجتازها البلاد؛ وفريق آخر هم الذين حاولوا الوقوف فى وجه فرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية وفى وجه تعديلها بعض الشيء فى هذا العام، وهم الذين يقول عنهم معالى وزير المالية فى البيان الذى قدم به الميزانية منذ شهر :

«أثار هذا القانون عند وضعه اعتراضات شديدة من جانب بعض الأوساط المالية والصناعية. ومن هذه الاعتراضات ما انصب على المبدأ فى ذاته فقيل: إنه تشريع اشتراكى النزعة تخشى مغبته؛ وإن فيه إهدار لمبدأ المساواة فى توزيع الضرائب على اعتبار أن تلك الضريبة تتناول أرباح التجارة والصناعة دون سائر أنواع الإيراد الأخرى وعلى الأخص الأرباح الزراعية، ومنها ما ينصرف إلى ما قد يمكن أن يكون لهذه الضريبة من التأثير على الصناعات المصرية الناشئة، فلما وضعت الحكومة أخيراً مشروع التعديل الجديد تجددت الاعتراضات وهى فى مجملها ذات الاعتراضات السابقة فيما سوى الاعتراض الخاص بما للقانون من نزعة اشتراكية فقد تلاشى أثره، ولا يوجد اليوم إنسان لا يسلم بأن الضريبة على الأرباح الاستثنائية هى أعدل الضرائب إطلاقاً، فإن معظم الفضل فى كسبها يعود إلى ظروف الحرب وبديهى أن المموِّل ليس هو الذى أوجدها. وقد فرضتها جميع الأمم على اختلاف نزعاتها السياسية والاجتماعية، ووصل سعرها فى بعض الأحيان إلى ٩٠ فى المائة، بل إلى ١٠٠ فى المائة متى تجاوز الربح نسبة معينة».

وكان هذا الرد من وزير المالية حاسماً وصريحاً كذلك، لأن الاعتراض فى أساسه كان غير مفهوم، أو مفهوماً على ضوء مواقف هؤلاء المعارضين فى كل مرة من المرات.

* * *

ليس على الدولة إذن أن تقف عن دراسة مشروع كمشروع بيفردج، ولا أن تعوق خطوات التشريعات الاجتماعية والاقتصادية. لأن جماعة من أصحاب المصلحة فى بقاء الحال على ما

هو عليه يعارضون فى كل إجراء جديد يزيد من الأعباء المفروضة عليهم، والتى يحتمل أضعافها جميع أمثالهم فى جميع البلاد.

ومع ذلك فسنحاول فى هذا المقال أن نبين أن مشروع بيفردج اتجاه عالمى إنسانى، لا إجراء إنجليزى محلى، وأن كل بلاد العالم تسير فى هذا الطريق، على اختلاف نظم هذه الأمم السياسية والاجتماعية. وأن مصر لابد أن ترقب هذا الاتجاه العالمى وأن تعمل بمقتضاه.

وقبل أن نتحدّث عما تستطيع مصر أن تأخذ به من هذا الاتجاه العام، نذكر ملخصاً وافيا لمشروع بيفردج استعنا فيه بخطبة مستر تشرشل الأخيرة، وبمقالين كتبهما الدكتور محمد عوض محمد فى الثقافة، وبالنتف التى نشرت عن المشروع فى شتى الصحف والمجلات ثم نذكر البواعث التى أوجدت هذا المشروع. ثم نعقب ببيان ما تستطيع مصر أن تنهض به على ضوئه.

١ - ملخص عن مشروع بيفردج:

يقوم المشروع على أساس «التأمين» لا على أساس الإعانة، والفرق بين الأساسين. أن الأول يلزم جميع الأفراد أن يساهموا فى رأس ماله. وأن تعدّ هذه المساهمة تأمينا منهم ضد الظروف التى يعينهم فيها، وصحيح أن ما يساهمون به لا يكفى للإنفاق على المشروع وأن الدولة تساهم بالقسط الأوفر، ولكن التأمين وسداد أقساطه هما الأساس الذى يقوم عليه.

وهو يؤمن الأفراد فى حالات: التعطل، والعجز، والشيخوخة، والترمل، والولادة، والنسل، والمرض، والوفاة، ويقرر الإعانات التالية فى كل حالة من هذه الحالات.

أولاً – فى حالة التعطل عن العمل: يمنح العامل ٥٦ شلنا فى الأسبوع. فإذا امتدت بطالته كلف الالتحاق بمركز للتدريب الصناعى، ليدرب على عمل جديد يشتد الطلب إليه.

ثانياً – فى حالة العجز للإصابة بعاهة ناشئة عن العمل: يمنح العامل ٥٦ شلنا فى الأسبوع لمدة ثلاثة أشهر ثم يمنح معاشاً دائماً يعادل ثلثى أجره على ألا يزيد على ٧٦ شلنا ولا ينقص عن ٥٦ شلنا فى الأسبوع.

ثالثاً – فى حالة العجز للإصابة بعاهة ليست ناشئة عن العمل: يمنح العامل ٥٦ شلنا فى الأسبوع بصفة دائمة.

رابعاً – فى حالة الشيخوخة: يمنح العامل الذى بلغت سنه إلى ٦٥ سنة ٤٠ شلنا فى الأسبوع.

خامساً – فى حالة الترمل: تمنح الزوجة التى توفى عنها زوجها ٤٠ شلنا فى الأسبوع لمدة ثلاثة عشر أسبوعاً على أن تلتحق بمعهد للتدريب ما دامت صحتها سليمة تمهيداً لتوليها عملاً تقتات منه.

سادساً – فى حالة الولادة: تمنح الأم التى لا تشتغل مبلغ ٤ جنيهات، وتمنح الأم العاملة ٣٦ شلنا لمدة ثلاثة عشر أسبوعاً مع إعفائها من العمل فيها.

سابعاً – فى حالة وجود أطفال فى الأسرة غير الطفل الأول: تمنح الأسرة ثمانية شلنات فى الأسبوع عن كل طفل.

ثامناً – فى حالة المرض: يمنح كل مريض بالمجان العلاج فى جميع المستشفيات ولدى الأطباء الإخصائيين كما يمنح حق الإقامة مدة النقاهة فى أحد المستشفيات أو إحدى المصحات.

تاسعاً – فى حالة الوفاة: تمنح الأسرة عند وفاة أحد أفرادها عشرين جنيهاً مساعدة لها فى أزمتها.

وفى نظير تأمين كل فرد ضد جميع هذه الأخطار التى تهدّده فى الحياة أو الموت، يؤدى فى كل أسبوع مبلغاً لا يزيد على أربعة شلنات وربع ويؤدى صاحب العمل مثله، ويسدّ الجميع لخزانة الدولة لتنهض هى ببقية الأعباء.

٢ - البواعث التى دعت إلى المشروع:

من ميزات الشعب الإنجليزى أنه لا يثور ثورات انقلابية، ولكنه يثور فى كل يوم ثورة صغيرة! ومند انقلاب أو ثورة «كروميل» عاش الشعب الإنجليزى عيشة هادئة حتى اليوم، والسبب فى هذا الهدوء هو هذه الثورات الصغيرة التى تتم كل يوم، والتى تتمشى فيها السلطات مع رغبات الشعب المتجددة، ومع الظروف والمناسبات المتجددة.

وفيما يختص بمشروع بيفردج بالذات كانت هناك عدة بواعث للتفكير فيه ولتحديد اتجاهه على السواء:

أولاً – إنه يعدّ تطوّراً طبيعياً لنظام التأمينات الاجتماعية الذى أخذت به إنجلترا منذ عهد بعيد تلبية لرغبات الطبقة العاملة، ووقاية للنظام الاجتماعى من التصدع، وإذا كان مشروع بيفردج يكلف الدولة ٨٢٥ مليوناً من الجنيهات، فقد كانت مشروعات التأمين السالفة تكلفها

٤٥٥ مليوناً، فإذا زاد المبلغ المطلوب هذه الزيادة، وإذا اتسع نطاق التأمين حتى يشمل بعض الحالات التى لم يكن يشملها من قبل، فذلك تدرج طبيعى لهذا النظام حسب الظروف والمناسبات.

ثانياً – لو طلب هذا المبلغ فى حالة السلم الماضية لكانت ضخامته سبباً فى رفض المشروع، بحجة أنه يحمل دافعى الضرائب تكاليف عظيمة مفاجئة، ولكن ارتفاع نفقات الحرب حتى تبلغ خمسة عشر مليوناً من الجنيهات فى اليوم، وزيادة الضرائب لمواجهة هذه الأعباء حتى لتبلغ نسبتها ٩٥٪ من الأرباح الاستثنائية، ثم تحديد الدخل بعد ذلك بحيث لا يزيد عن ٤٢٠٠ جنيه فى السنة – كل ذلك يجعل المبلغ المطلوب لمشروع بيفردج وبتعبير أصح الزيادة المطلوبة لتنفيذ هذا المشروع تبدو صغيرة فى وسط ذلك الخضم من النفقات – فهى فرصة تنتهزها الدولة هناك لتخطو هذه الخطوة الحاسمة.

ثالثاً – إن هذه الملايين التى تجند للمعركة الهائلة فى البر والبحر والجو، والتى تجود بأرواحها، وتفارق أوطانها، وتتحمل الويلات التى تصب عليها فى كل لحظة، وتتعرض لما لم يتعرض له بنو الإنسان من قبل على سطح هذه الكرة من الأهوال، هذه الملايين لم يكن بد من وجود أهداف مغرية تهوّن عليها مشقة هذه التضحيات. وقد بطلت الآن تلك المغريات التى كانت تقوم على مجد الدولة واتساع رقعتها وامتداد صيتها ولم يعد لها فى النفوس ما كان لها من الأثر فى العصور الخالية، فلم يكن بد من جزاء جديد يوازى هذه التضحيات؛ ذلك الجزاء هو الحياة فى عالم أفضل، وهو الأمن من الأزمات التى تهدد الحياة فى هذا العالم، ومشروع «بيفردج» يمثل هذا العالم الأفضل، وهذه الحياة المأمونة، ولم يكن منه بد لتقوية الروح المعنوية فى نفوس الشعوب التى تتعرض فى كل يوم للأهوال.

رابعاً – وهناك مستقبل مخوف بعد نهاية الحرب، ينذر بالتعطل والعجز عن العمل، متى تصورنا عودة هذه الملايين المجندة من الميادين القريبة والنائية، وتصورنا وقف العمل فى مصانع التسليح والمصانع الحربية على العموم، وهى التى تشغل ملايين الأيدى فى سنى الحرب. ومتى تذكرنا أن مشكلة التعطل كانت قائمة قبل الحرب الحالية فى جميع الدول بشكل يهدد بالخطر، وستعود سيرتها بأشد مما كانت يوم أن تضع الحرب أوزارها، فلم يكن بد من التفكير فى هذه الحالة منذ اليوم، وفى اتخاذ التدابير لمواجهتها، وكان مشروع «بيفردج» من بين هذه التدابير، كما كان التفكير فى حركة الإنشاء والتعمير التى أعلنها مستر تشرشل فى خطابه الأخير من بين هذه التدابير أيضاً، وخطت أمريكا مثل هاتين الخطوتين فى مشروع الرئيس روزفلت الذى بعث به إلى الكونجرس أخيراً.

خامساً – وكانت هناك حالة فكرية أخرى، لم يكن للديمقراطية بد من مواجهتها وعمل حسابها، هذه الحالة نفهمها على حقيقتها حين ننظر إلى العنوان الذى قدم به مستر بيفردج مشروعه وهو «نصف الطريق إلى موسكو».

فاشتراك روسيا فى هذه الحرب؛ وصمودها فيها، حتى الآن، وعدم قيام الثورات فى داخلها كما كان منتظراً عند الكثيرين قد أوجد مجالاً للطبقات العاملة فى انجلترا وفى أمريكا لتفكر فى هذه الظواهر، ولتعقد الموازنات. فلم يكن أمام الديمقراطيات إلا أن تتنبه لهذه الأفكار وأن تقوم بتلبيتها فى مشروع كهذا المشروع يجمع بين الميزات المختلفة، ويحفظ النظام الاجتماعى القائم فيها من التزعزع والاهتزاز.

سادساً – على أن هذه الحالة الفكرية الخاصة إنما عجلت فقط بهذا المشروع؛ ولكنه كان نمواً طبيعياً كما قلت لحركة التأمين الاجتماعى فى إنجلترا من ناحية؛ ومسايرة لمقتضيات العصر الحديث من ناحية أخرى. فالفوارق بين الطبقات التى كانت تطاق فى العصر الماضى لم تعد تطاق اليوم، وأقل ما تعالج به هذه الحالة أن تمنح الطبقة العاملة من الضمانات ما يجعلها آمنة فى حياتها من غوائل الجوع والمرض والأزمات الطارئة.

وقد بدأ هذا الاتجاه فى الضرائب النسبية المتدرجة. ثم تدرج فى الضرائب الإضافية. ثم فى الضرائب على الأرباح الاستثنائية. ثم تحديد الدخل. كما بدأ فى قانون الفقراء سنة ١٦٠١ الذى تدرج فصار قانوناً للتأمين الاجتماعى على النحو المقترح فى مشروع بيفردج.

ويقول مستر تشرشل فى خطابه الأخير :

«لقد حان الوقت لقطع مرحلة أخرى عظيمة. وعليكم أن تضعونى وزملائى فى مصاف الذين يدافعون أقوى دفاع عن الضمان القومى الإجبارى الذى سيطبق على جميع الطبقات وجميع الأغراض والغايات من المهد إلى اللحد، وسنعد العدة ومنها – إذا دعت الحال – سن التشريعات التمهيدية بأقصى ما يستطاع من الهمة والنشاط لتنفيذ ذلك».

ثم يقول :

«وهنا يحسن أن أقول إن خير وسيلة للضمان ضد البطالة هو ألا تكون هناك بطالة، والمتعطلون من أغنياء وفقراء لابد من الأخذ بناصرهم لأننا لا نطيق أن يكون بيننا أناس بدون عمل».

فنغمة «الأغنياء المتعطلين» التى يوقع عليها تشرشل اليوم، والتى وقع عليها «روبرت

موريسون» وزير الداخلية الإنجليزية قبل عام – وكلاهما من حزب المحافظين – هى التى نسمعها الآن من أرثر جرينوود الوزير بلا وزارة فى وزارة تشرشل الحاضرة وهو من حزب العمال.

ولتوافق هذه النغمات بين المحافظين والعمال مغزاه ومعناه، فإذا أضفنا إليه توافق النغمات التى يوقعها «روزفلت وكوردل هل وسمنرولز» فى الولايات المتحدة، والنغمات التى يوقعها هتلر نفسه فى خطابه الأخير كان لذلك كله دلالة على أن هذا اتجاه عالمى لاشك فيه.

وقد أفادت الأنباء الأخيرة أن الرئيس روزفلت قدم إلى «الكونجرس» مشروعاً قامت بوضعه لجنة حكومية يتضمن المبادىء الآتية:

أولاً – يجب أن يكفل العمل لكل القادرين عليه الراغبين فيه.

ثانياً – حينما يكون العمل متقطعاً يجب أن يكفل للعامل بوساطة التأمين الاجتماعى الدخل الكافى.

ثالثاً – حينما لا يكفى التأمين الاجتماعى أو تأمين العمل لضمان الدخل المناسب فى فترات الانقطاع عن العمل يجب أن تعطى إعانات للأفراد والعائلات بوساطة المساعدة العامة.

رابعاً – يجب أن يكفل لأفراد الشعب حاجاتهم من حيث الصحة والتعليم.

ولا يغفل المشروع الأمريكى طبقة الفلاحين، فيكفل لهم نصيباً حسناً مما ينتجه عملهم فى استغلال الأرض مع رفع مستواهم الاقتصادى وتأمينهم فى حياتهم.

وتقول اللجنة فى تقريرها: «ولو لم توجد مثل هذه الكفالة الاجتماعية والاقتصادية، لما أصبحت هناك أية ضمانة للحرية، ولاشك أن كل جهودنا لإقامة الحياة والحرية والسعى إلى الرخاء ستذهب عبثاً ما لم تعتمد على أساس وطيد من التأمين الاجتماعى والاقتصادى».

ويقول هتلر فى خطابه الأخير: «وستواصل الاشتراكية الوطنية الألمانية السير فى برنامجها بعد الحرب وستستمر إلى أن تتلاشى فروق الطبقات نهائياً وتقوم المساواة الصحيحة بين أفراد الشعب».

فهذا اتجاه عام تلتقى عليه الديمقراطية فى انجلترا والولايات المتحدة، والاشتراكية الوطنية فى ألمانيا، أما الاشتراكية فى روسيا فأمرها معروف. فلم يبق بد من التسليم بأن روح العصر هى التى تسير التيار، وأنه لا مفر لأمة تريد أن تعيش فى هذا العصر من مجاراة التيار. والدليل على أن هذه هى روح العصر وليست ملابسات الحرب وحدها أن مستر تشرشل يعلن فى خطبته : «أن الضرائب ستزيد بعد الحرب عما هى عليه الآن!».

٣ - ماذا تستطيع مصر أن تفعل على ضوء هذا الاتجاه ؟

والآن وقد تقررت هذه الحقيقة، يتضح أن موقف الجماعة التى قاومت مجرد النظر فى هذا المشروع كان موقفاً غير مفهوم كما قال وزير الشئون الاجتماعية، أو موقفاً مكشوفاً كما نقول نحن!

وحقيقة أننا متخلفون كثيراً جداً عن الخطوات التى سارت بها إنجلترا وأمريكا فى هذا الطريق؛ ولكن التخلف فى الماضى لا يجوز أن يكون علة للتخلف فى المستقبل؛ فنحن نعيش فى عالم واحد مع أوروبا وأمريكا، عالم تضاءلت المسافات بين أبعاده وستزيد ضآلته تضاؤلاً بعد الحرب، فلابد لنا من مسايرته فى خطاه، فى رفق ولين، قبل أن نجبر على الجرى وراءه ونحن نلهث ونتعثر.

وحقيقة كذلك إن ميزانيتنا وثروتنا القومية لا يمكننا كلاهما من رصد مثل هذه المبالغ الباهظة للتأمين الاجتماعى. ولكن يجب أن نقدر كذلك أن حياة الفرد فى مصر لا تكلف فى الأسبوع ٥٦ شلنا كما تكلف فى إنجلترا، فمبالغ التأمين التى تطلب هنا لا تبلغ هذه الضخامة.

على أنه يجب أن نفرق بين تفصيلات هذا المشروع وبين اتجاهاته العامة. فهذه التفصيلات قد لا ننتفع بها فى الطور الحاضر من حياتنا، ولكن اتجاهاته العامة ترشدنا إلى خطة السير فى الحاضر والمستقبل.

فما هى هذه الاتجاهات العامة فى مشروع بيفردج وفى مشروع روزفلت على السواء؟ هذه الاتجاهات هى:

(أولاً) تدخل الدولة فى تنظيم الحياة الاجتماعية، وتحديد الصلات بين طبقات المجتمع، وتقييد حرية التعامل بين هذه الطبقات بالقيود التى تكفل سلامة المجتمع ومصالح الجميع.

(ثانياً) تقريب الفوارق بين الطبقات برفع مستوى الحد الأدنى وخفض حد المستوى الأعلى للكسب.

(ثالثاً) ضمان الحياة المناسبة من المهد إلى اللحد لكل فرد فى البلاد.

(رابعاً) جعل هذا الضمان واجباً مفروضاً على الدولة وعلى القادرين وليس إعانة اختيارية أو إحساناً أو تبرعاً من المتبرعين.

وعلى ضوء هذه المبادىء نستطيع أن نضع سياستنا الاجتماعية، ونحسب أنه من الطبيعى أن نسير فى هذه الخطوات:

(أولاً) جعل الضرائب تصاعدية حتى تتعادل مع الجهد المبذول ومع المقدرة على الأداء فإنه من المسلم به فى جميع النظريات الاقتصادية أن المبلغ الأول يحتاج إلى جهد أكبر من المبالغ التى تليه؛ وأن المقدرة على أداء الضريبة ترتفع كلما ارتفعت أرقام الكسب. وهذه الطريقة تكسب الميزانية المصرية مرونة ليست لها الآن، وهى فى حاجة ماسة إلى هذه المرونة لتواجه بها الأعباء المنتظرة بعد الحرب مباشرة للتعمير والاستغلال والإصلاح.

(ثانياً) فرض ضريبة التركات، وجعلها تصاعدية كذلك. ويكفى ما ضاع على الخزانة حتى اليوم بسبب التأخر فى فرض هذه الضريبة التى أخذت بها إنجلترا قبل الحرب العظمى الماضية، واتخذت منها وسيلة للتقريب الاجتماعى بين الطبقات، فوق مالها من فائدة فى زيادة مرونة الميزانية العامة.

(ثالثاً) فرض ضرائب إضافية عند زيادة الدخل عن حد معين، تتصاعد كذلك كلما تصاعد الدخل. ذلك أن الضرائب العادية قد لا تكفى فى بعض الأحيان لملاحقة تصاعد الكسب، كما يقع فى مثل الظروف الاستثنائية الحاضرة. وتركيز الربح فى أيد قليلة محدودة يخل بالتوزيع الاقتصادى للنقد والثروة على العموم.

(رابعاً) المضىّ فى خطة التأمين الاجتماعى التى سارت عليها وزارة الشؤون الاجتماعية فى عهدها الأخير غير ملقية بالها إلى الاعتراضات التى يقوم بها «اتحاد الصناعات» وسواه مما لا يمتد نظرهم إلى الغايات البعيدة، إيثاراً لمصلحتهم الحاضرة على مصلحة المجتمع، بل على مصلحة الصناعة نفسها. إذ المفهوم أن الصناعة القومية لن ترتقى وتتسع دائرتها إلا إذا زادت المقدرة على الشراء بين المستهلكين. وارتفاع أجور العمال وضمان رزقهم مما يزيد هذه المقدرة، فيعود الربح على الصناعة من جديد.

(خامساً) ضمان الحياة الشريفة لمن نسميهم «المتشردين» وهم ضحية النظام الاجتماعى الذى لا يقدم لهم أية ضمانة، بل على العكس يحاربهم ويشردهم ويضطرهم إلى الجريمة فى كثير من الأحيان. وعلاج مشكلة التشرد يحتاج إلى بحث خاص. قدّمت وسائله فى عدد سابق من أعداد هذه المجلة فلا أكرره الآن.

(سادساً) رفع مستوى الحد الأدنى للأجور والمرتبات، وتخفيض الحد الأعلى. فإنه من غير

الطبيعى فى هذا العصر أن ينحط بعض الأجور إلى مائة وعشرين قرشاً فى الشهر، بينما يرتفع بعضها إلى مائة وعشرين جنيهاً فى الشهر كذلك.

فالواجب يقضى أن تخفض مستويات الدرجات الخاصة الأولى والثانية والثالثة والرابعة لترفع مستويات الدرجات التاسعة والثامنة والسابعة والسادسة والخامسة، حتى يتم التعادل والتدرّج الطبيعى بين هذه الدرجات.

(سابعاً) أن تعجل الدولة بإصلاح الأراضى البور، وأن تستعين فى هذا بالضرائب الاستثنائية وبالقروض الاختيارية والإجبارية، الداخلية والخارجية، وأن تسلم جميع ما يستصلح من هذه الأراضى لصغار الزراع، وبذلك تخلق منهم طبقة متوسطة تساهم فى بناء المجتمع وترتفع إلى المرتبة الإنسانية فى الحياة.

(ثامناً) أن تزيد فى ميزانية الخدمات العامة ممثلة فى خدمات وزارتى الشؤون الاجتماعية والصحة. وعلى سبيل التمثيل نذكر الفروق الكبيرة بين عدد الأسرة فى المستشفيات العامة وعدد المرضى المضطرين أن يلجأوا إلى هذه المستشفيات. فيجب أن تعالج هذه الفروق حتى تزول؛ حتى يجد كل مريض ما يحتاج إليه من العناية الطبية فى هذه المستشفيات.

(تاسعاً) أن يجعل التعليم العام حقاً لكل مصرى، لا تصده عنه النفقات المدرسية، فإن من حق كل فرد أن يزوّد بسلاح العلم المناسب ليكافح فى هذه الحياة؛ بعد ما تعقدت وسائلها، وأصبح التعليم سلاحاً أوّليا من أسلحتها.

* * *

هذه هى الاتجاهات العامة التى يوحى بها إلينا «مشروع بيفردج» و«مشروع روزفلت» وهى اتجاهات لا مفرّ من الأخذ بها، ولا مفرّ كذلك من جعلها قاعدة للعمل فى المستقبل. ومن الخير إذن – أن توضع أسسها وبرامجها منذ الآن، وأن ترسم بها سياسة عامة لا تقوم على الحزبية ولا على الاختلافات السياسية، فالوطن وطن الجميع، والمستقبل مستقبل الجميع، ومصالح الوطن العليا ومصالح المستقبل الشامل، فوق الخلافات وفوق الأحزاب.

مجلة الشؤون الاجتماعية ٥/ ١٩٤٣.

عودة المهاجرين

فأل طيب وروح جديدة

قرأت منذ أيام أن سبعة آلاف من المهاجرين الذين تركوا ديارهم وبلادهم على إثر الغارات الجوية قد آثروا العودة إليها على البقاء فى مهاجرهم. وقرأت بعد هذا الخبر حديثاً لمعالى وزير الوقاية بأن الرأى قد استقر على منع هجرة غير القادرين الذين يهاجرون على نفقتهم الخاصة.

وكلا الخبرين مريح وسار، ولا سيما أولهما، لما يدل عليه من تغير الروح الضعيفة التى قذفت بهؤلاء الألوف بعيداً عن ديارهم ومواطن أعمالهم تحت تأثير الهلع والذعر اللذين لم يكونا لائقين بأمة مؤمنة صابرة كالأمة المصرية العظيمة.

وكلنا يذكر ذلك الطوفان الآدمى الذى انساب على محطات الإسكندرية عقب الغارة الكبيرة الأولى، والسيل الذى ظل يتدفق على المحطات والطرق عقب توالى الغارات على الثغر وعلى مدن القنال – فيما بعد – ونذكر حالة الذعر المروّع التى كانت تستولى على الجماهير رجالاً ونساء وأطفالاً. حتى لقد ذهلت بعض الأمهات عن أطفالهن فحملن الوسائد وجئن بها إلى المحطة وهن يحسبنها الأطفال؛ وحتى لقد شردت النساء عن أهلهن ولم يدر هؤلاء أين ذهبن، ولا درى أولئك أين ذهبوا.

وكلنا يذكر كيف أصبحت الإسكندرية معطلة المرافق تكاد تجوع وتموت، لأن العمال هجروها فتعطل دولاب العمل ودبت الفوضى وعم الهلع، ولولا الجهود الجبارة التى بذلت لوقف هذه الكارثة عن طريق الأوامر العسكرية بعودة العمال، وإنشاء مناطق للهجرة وتخصيص القطر لنقلهم منها وإعادتهم إليها، لساءت العاقبة وأفلت الزمام.

ولقد أوى إلى المهاجر غير النساء والأطفال رجال أشداء مفتولو السواعد استمرأ بعضهم رعاية سيدات الهلال الأحمر وسواهن ممن تطوعن لرعاية المهاجرين، كما استمرأوا رعاية

الحكومة، فتزايد عدد المهاجرين وكتب بعضهم إلى ذويهم يستقدمونهم إلى العاصمة ليستمتعوا بهذه الضيافة الطيبة! وكانت هذه الروح فضيحة الفضائح.

وبجانب هؤلاء شرد الكثيرون والكثيرات فى بلاد الريف فلم يجدوا مثل هذه الرعاية، بل تسوّلوا وجاعوا وثقلوا على أهل الريف الفقراء وانتشرت بينهم الأمراض وكانوا سببًا فى ارتفاع الأثمان عليهم وعلى أهل المناطق التى حلوا فيها، فى الوقت الذى انقطعت مواردهم وتعطلت أموالهم وانعدم إنتاجهم فخسروا وخسر معهم العمل الذى كانوا يقومون به.

كان ذلك بعض ما أحدثته الهجرة المفاجئة تحت تأثير الهلع والذعر. وكان ذلك كله مما يدعو إلى التشاؤم وسوء الظن بعزيمة هذه الأمة وروحها المعنوية وجوهر إيمانها التقليدى. ومهما التمس الإنسان من المعاذير لهذه الحالة فإنه يبقى بعد ذلك أنها جاوزت الحدود المعقولة والمنتظرة فى مثل هذه الكوارث.

فالآن وقد أخذت هذه الألوف فى العودة إلى مواطنها، ووجدت وزارة الوقاية نفسها فى موقف يسمح لها بوقف الهجرة الإجماعية يجب أن يغتبط من هالتهم الحالة التى وصفناها وأن يطمئنوا إلى قوة روح الشعب وثبات عقيدته، وأن يفهموا أن المفاجأة هى التى أنستهم أنفسهم وأذهلتهم عن الاهتداء إلى روحهم العريقة فصنعوا ما صنعوا فى غمرة الفزع، حتى إذا أنسوا بالخطر ردت عليهم شجاعة الإيمان واطمئنان اليقين، فعادوا إلى مواطن الخطر طائعين مختارين.

وكما وقعت أخطاء من المهاجرين وقع مثلها من المسئولين عن الهجرة فى أول الأمر فلم يكن هناك تأهب كاف لاستقبال مثل هذه الحوادث، ولم تكن هناك سياسة مرسومة للهجرة والإيواء، فرأينا كيف أعدّت القطر والسيارات لحمل المهاجرين بعيداً عن مواطنهم بلا حساب لما يصيب المدن ذاتها من وقف الحركة وتعطل المرافق، أو يصيب المهاجرين من التشرد فى مهاجرهم المرتجلة، ويصيب هذه المهاجر من الضيق والاكتظاظ، ثم رأينا كيف يعاد العمال بعد ذلك إلى المدن التى نقلوا منها حينما تبين تأثير هجرتهم على دولاب العمل وعلى المرافق العامة والخاصة.

ولكن المسئولين تداركوا هذه الأخطاء التى كشفتها لهم التجربة، وكان من حسن الحظ أن جمعت أمور الهجرة والوقاية فى يد واحدة حازمة وحصرت التبعات، فسار العمل سيراً منظماً،

وخطت وزارة الوقاية خطوات طيبة فى رسم سياسة للهجرة والوقاية انتهت إلى قرارها الذى مر ذكره كما انتهت إلى إنشاء عدد ضخم من المخابىء العامة.

والذين ساهم فى أول الأمر تخبط السلطات على غير أساس لابد أن يروقهم الآن وضوح سياسة الوقاية ودعم أسسها واستعدادها للطوارىء بهذه السياسة المعينة المتينة.

* * *

والآن يجب أن نقول: إن مجرد وقف الهجرة لا يكفى لحل المشاكل التى قد تتجدد بتجدد الغارات. فينبغى أن نمضى مسرعين فى السياسة التى رسمت وحددت، وأن نكمل بعض نواحى النقص فيها، ولتحقيق ما نشير إليه نتحدث عن النواحى التالية:

أولاً - سارت وزارة الوقاية بخطوات سريعة ثابتة فى إنشاء المخابىء العامة، فأنشأت منها عدداً كبيراً بلغ حوالى ٢٥٠٠ مخبأ ولا تزال ماضية فى إنشاء مخابىء أخرى، وهذا عمل محمود من شأنه أن يزيد طمأنينة الناس، وأن يقيهم شر هزات الفزع عند المفاجآت التالية.

ولكنها بجوار ذلك لا تزال تتراخى فيما يختص بالمخابىء الخاصة، فقد صدر أمر بإلزام بعض أصحاب البيوت أن ينشئوا مخابىء خاصة لهم ولسكان منازلهم متى بلغ عددهم حداً معيناً أو بلغت قيمة العقار قيمة خاصة، ثم أجل الموعد المضروب مرة ومرة، ثم قيل: إن السكان سيلزمون بالمساهمة فى تكاليف هذه المخابىء مع أصحاب البيوت. غير أن شيئاً معيناً لم يبت فيه، ولم ترسم سياسة خاصة كما رسمت سياسة للمخابىء العامة؛ وكان من جراء ذلك أن وقفت حركة إنشاء المخابىء المنزلية.

وليس فى هذا التراخى وهذا التردد ما يشجع على أن تسير خطوات المخابىء الخاصة مع خطوات المخابىء العامة. ولا نكران لفائدة تلك المخابىء وضرورتها للسكان الذين يؤثرونها على المخابىء العامة البعيدة عن مساكنهم، ولا مراء فى أن وجود المخابىء المنزلية مما يقوى الروح المعنوية فى السكان ويمنعهم من الاستسلام للمخاوف، والخضوع للذعر الذى قد يفقدهم تماسكهم كما حدث قبل الآن.

ثانياً - فيما يختص بفرق الإنقاذ وإطفاء الحريق ورفع الأنقاض والإرشاد إلى مواقع القنابل، ظهر فى أثناء الغارات الأولى عدم كفايتها ونقص مرانها مما اضطر المسئولين إلى الاستعانة برجال الجيش المرابط فى رفع الأنقاض وهم غير مدربين فاستغرق العمل أضعاف الوقت الذى كان يقتضيه لو كانت هناك فرق خاصة مدربة تدريباً فنياً على مثل هذه الأعمال.

ولابد أن تكون التجربة قد هدت المسئولين إلى مواطن الضعف، وأن يكونوا الآن قد كونوا هذه الفرق ودربوها تدريباً صحيحاً، فقد قرأت عن تجارب كثيرة قامت بها بعض هذه الفرق في المنازل الآئلة إلى السقوط، وذلك تصرف محمود، وسياسة رشيدة ستظهر آثارها في ساعة الخطر المقبلة.

ولكن الذى أعلمه من احتكاكى ببعض المتطوعين فى فرق المراقبة وإطفاء القنابل الحارقة ومن اهتمامى الدائم بالوقوف على آخر خطوات هذه الفرق، يبيح لى أن أنبه القائمين بالأمر إلى أن المتطوعين يجدون كثيراً من الصعوبات فى عدم استكمال الأدوات اللازمة لهم من جهة، وفى صعوبة التفاهم بينهم وبين بعض رجال البوليس فى مناطقهم من جهة أخرى، وذلك فضلاً على ما يلاقونه من عنت بعض الأهالى الذين لا يقدّرون عمل هؤلاء المتطوعين حق قدره، كما أن بعض المتطوعين ممن لم يحسن اختيارهم يستغلون تطوعهم استغلالاً سيئاً فى إرهاق الأهلين والتهجم على حرماتهم بلا مبرر.

وكل هذه الهنات ممكن تداركها فى الحدود المعقولة إذا نحن جعلنا خطتنا تدارك الخطر قبل وقوعه، ولم ننتظر حتى تقع الواقعة ثم نأخذ بعد ذلك فى علاجها علاجاً مرتجلاً لا يفيد.

وما من شك أن تنظيم هذه الفرق وتوثيق الصلات بينها وبين رجال البوليس وتنقيتها من الواغلين فيها بغير استعداد، وإمدادها بكل الأدوات والوسائل اللازمة في حدود المستطاع ذو أثر قوى فى حسن أدائها لمهمتها العظيمة، التى يؤثر أداؤها كما يجب تأثيراً طيباً فى روح السكان وفى اطمئنانهم لقوة فرق المراقبة والإنقاذ والوقاية، والاطمئنان حالة نفسية تساعد على استقبال الخطر بصبر وثبات.

ثالثاً – شرعت وزارة الوقاية فى حملة لتنوير الأذهان فى شؤون الوقاية الشخصية من الغارات، وهو مشروع جيد، ولكن السرعة واجبة فيه، فما ندرى متى نستقبل الخطر الحقيقى، فيحسن أن تنتشر هذه الحملة فى كل مكان وبجميع الوسائل وفى مستوى جميع الطبقات، ويمكن استخدام الصحافة ومحطة الإذاعة والأشرطة في دور السينما؛ ولا ضرر من أن يكون عرض هذه الأفلام إجبارياً فى كل دور السينما وفى الأجهزة المتحركة التى تذهب لكل الطبقات فى أحيائهم ولا تنتظر حتى يجدوا ثمن تذكرة السينما التى يعجز عنها الكثيرون.

ومما يجب أن تشمله هذه الدعاية، فوق تعريف الناس بوسائل الوقاية المستطاعة، أن تمدهم بمعلومات صحيحة عن حقيقة الأخطار التى يتعرضون لها ونسبتها. فالواقع أن الذعر

الذى يصيب السكان أكبر من حقيقة الخطر ومن نسبة الإصابات فى المدن المأهولة، فمن الواجب أن يعلم الأهالى هذه الحقيقة، وليس معنى هذا أن نهوّن من شأن الخطر الذى يتعرضون له ولكن معناه أن نقضى على عنصر المبالغة وعلى الأوهام التى يجسمها الخوف، من فعل القنابل وتأثير الغارات.

وكذلك ينبغى أن تشتمل حملة الدعاية على توثيق الروابط بين المتطوعين والجمهور ببيان قيمة العمل الذى يقومون به والخطر الذى يتعرضون له فى سبيل الخدمة العامة، وضرب الأمثال بالمتاعب التى يسببها لهم الجمهور نفسه بامتناعه عن تنفيذ الإرشادات، ولا مانع من قيام بعض المتطوعين بإذاعات عما يلقونه من مثل هذه الأمور ومناشدة الجمهور أن يتعاون معهم على ما فيه خير الجميع.

* * *

هذه أهم ملاحظاتنا على سياسة الوقاية من الغارات، وهى جميعاً فى حدود المستطاع، ولعلها لم تفت القائمين بالأمر، وهم جديرون بتحقيقها متى أخذوا الأمور أخذ الواقع فى الخطر فعلاً، أو المشارف له؛ وليس فى هذا التعبير أية مبالغة فتقلبات هذه الحرب لا تحصى ومفاجآتها لا تعد، وقد رأينا عاقبة الارتجال فى الماضى فنحن جديرون أن نحتاط للمستقبل بل للحاضر، فالحاضر مليء بالمخاوف والأخطار، ومن شأن الحيطة أن ترد الخوف أمناً والخطر سلاماً إن شاء الله.

مجلة الشئون الاجتماعية ١٢/ ١٩٤١.

أدوات الإصلاح

الوعظ الدينى

وظيفة اجتماعية قبل كل شىء

لعل الإسلام أشدّ الأديان عناية بتكوين المجتمع الصالح، واهتماماً بوضع الأسس التشريعية الدقيقة لقيام العالم الفاضل، فلم يكن همه إعداد النفوس للآخرة وحدها، بل اهتم قبل ذلك بإعداد النفوس لهذه الحياة الدنيا، وجعل هذه وسيلة لتلك، وحرص القرآن على أن يكرر صفة أهل الجنة بأنهم «الذين آمنوا وعملوا الصالحات».

وإن المتدين ليستطيع أن يقول دون أن يخشى على إيمانه: إنه إذا كان الدين الإسلامى قد جعل الدنيا وسيلة للآخرة، فهو كذلك قد جعل الآخرة بثوابها وعقابها وسيلة لصلاح الدنيا واستقامة أمورها، وضمان العمل الفاضل فيها.

ونحن نظلم هذا الدين ونشوه غايته الكبرى، حين نجعله ديناً أخروياً فحسب، ونقف غايته على إعداد الناس للآخرة، ونجعل من همه تصغير الحياة الدنيا بمعنى احتقارها وإهمالها وترك العمل لها.

هذه مقدمة ساقنى إليها ما أسمعه معظم الأحيان من الخطب المنبرية فى أيام الجمع بالمساجد، من حض على احتقار الحياة والحط من شأنها وترك مباهجها ومحاسنها، بل من إنكار هذه المحاسن والمباهج، باعتبار أن الدين يوحى بمثل هذه الخطب.

وأنا أفهم أن الدين يتضمن كل هذه النظم التشريعية، والذى يتدخل لتنظيم الأحوال الشخصية، بله المعاملات والعقوبات، هو دين يعنى بهذه الحياة الدنيا أشدّ العناية ويجعل لها قيمة ووزناً.

وهذه الخطب التى تنحو هذا النحو - فى هذا العصر بصفة خاصة - خطب شاردة عن فهم روح الدين الصحيح، ينبغى التنبيه إلى خطرها على حيوية الشعب وصحة شعوره بالحياة، واتجاهه فى آماله وأعماله.

ولحسن الحظ أن الشعب المصرى شعب متدين بطبيعته، لا منذ الإسلام فقط، بل من عهد

الفراعنة على اختلاف الأديان التى اعتنقها، والتى أخلص لكل منها فى حينه، لأن طبيعة الإيمان جزء من كيانه.

وإذا كان من حسن الحظ أن الشعب المصرى متدين، فليس من حسن الحظ أن يكون الوعظ الدينى سالكاً هذا المسلك المنفر من الحياة وطيباتها، الداعى إلى الزهد فيها بخيرها وشرها. على أن الزهد الذى تصوره هذه الخطب ليس هو الذى يدعو إليه الإسلام، بل لا أغالى إذا قلت إن الإسلام يكره مثل هذا الزهد الذى تكون عاقبته إهمال شئون الدنيا. وها هو ذا عمر بن الخطاب أزهد خلفاء المسلمين لم يدع العمل للحياة ولتقوية الأمة الإسلامية وإنشاء الإمبراطورية العربية. وفى معنى حديث نبوى: أن بعض الصحابة قالوا يا رسول الله: فلان أفضلنا لأنه يقضى يومه بالمسجد فى العبادة والصلاة. فسأل: ومن يطعمه ويسقيه؟ قالوا: كلنا نطعمه ونسقيه. قال: كلكم أفضل منه !

على أننا فى عصر تزاحم وغلاب بين الأمم والشعوب، فإذا هانت علينا هذه الحياة الدنيا، لم نجد حافزاً فى أنفسنا لإصلاح المجتمع واستكمال أسباب القوة، وأضعنا بهذا ديننا ودنيانا.

* * *

إن مباهج الحياة وطيباتها كنوز صالحة للاستثمار، صالحة لتهذيب النفوس وتصفية أكدارها. وليست هذه المباهج كلها رجساً من عمل الشيطان، ولا مفسدة للنفس والقلب ولا مبعدة لهما عن الدين.

وإن الدعوة إلى الاهتمام بجمال الحياة فى كل ما يتضح فيه الجمال، لهى دعوة إلى رقى الذوق وتفتح القلب وصفاء الروح، فهى فى صميمها دعوة إلى الرقى والتهذيب، وسير فى الطريق التى يدعو إليها الدين. وليس هناك أى تعارض بين هذين الاتجاهين.

وهذه الحياة جميلة وعظيمة ما فى ذلك ريب، وإذا كان فى الآخرة للموعودين ما هو أجمل وأعظم، فإن هذا الأجمل والأعظم صورة مكبرة نقية من جمال الحياة ومتعتها، فكيف نقل مع هذا إن الدنيا حقيرة لا تستحق العناية، وكيف نسيغ لأنفسنا أن نمر بهذه الفترة مغمضى الأعين، نحسب هذا من الدين وما هو منه فى شىء !

وإن الرجل الذى يدرك جمال هذه الحياة فيتطلع إليه فى رزقه السماء الساجية، وطلعة القمر البهيجة، وسكون الليل الرهيب؛ ويتسمعه فى دوى الرعود، ونفحات النسيم، وهمهمة

الموج على الشطآن؛ ويتلمسه فى الجبل الشامخ، والوادى الخصيب، والقفر الموحش، والنهر المنساب والبحر المسجور؛ ويعجب به فى الوجه الصبوح، والصوت الحنون، والفعل الكريم. إن هذا الرجل لأعمر قلباً بالإيمان، وأقرب نفساً إلى الله، وأصفى روحاً فى الأرض من كثيرين لا يتطلعون إلى مثل هذا الجمال. وإن هذا الإحساس بالجمال لينأى بكثير من النفوس عن الشر والرجس لأنهما قبيحان يشوهان فى نظره جمال الحياة الفتان !

على أنه فيم كان الوعظ كله منصباً على الدعوة الغامضة للآخرة، والحط المجمل من شأن الدنيا؟ وما قيمة هذا فى إصلاح النفوس؟ ألا إن قصارى مثل هذه الدعوة فيما أرى أن تشعرنا بالكآبة والحزن، وأن تستر عنا متاع الحياة الطيب وجمالها البرئ، دون أن تقربنا للصلاح، أو تدفعنا إلى عمل إيجابى يفيد منه المجتمع، ويصلح به العالم، فهذه نغمة يجب أن تختفى من الخطب المنبرية، ليتجه الوعظ إلى علاج عيوب المجتمع المصرى وهى كثيرة.

تتفشى فى هذا الشعب عيوب وأمراض تضر الدنيا وتخل بالدين، فلنستغل تدين الشعب فى إصلاح تلك العيوب، وتصحيح هذه الأمراض عن طريق الدعوة الدينية، وكلما لمس الخطباء والوعاظ حياتنا اليومية الراهنة فى خطبهم وجدوا آذاناً أكثر إصغاء، وقلوباً أشدّ تفتحاً، وكانت خطبهم حية لأنها تستمد موضوعها من الحياة.

على أن توجيه الوعظ إلى الجانب الاجتماعى ليس عملاً هيناً ولا ميسراً لكل خطيب فى مسجد، فأنا أذكر أننى حضرت مرة صلاة الجمعة فى مسجد صغير كانت غالبية المصلين فيه من العمال، وعامة الباعة وذوى الحرف الصغيرة. أفيدرى القارئ فيم كانت خطبة الخطيب؟ لقد كانت تدور حول واجب الأغنياء نحو الفقراء! من بر وإحسان وإخراج زكاة وتوزيع صدقات..

ولقد خرج المصلون وهم يتهامسون قائلين: لمن يوجه الخطيب هذا الكلام؟ ونحن فقراء، ولم تفرض علينا زكاة ولم يفرض علينا إحسان؟ ولماذا لا يذهب فيوجه كلامه إلى الأغنياء الذين عناهم الله عند ما وصى بالبر والإحسان والزكاة ؟

مثل هذا التوجيه دون مراعاة للمخاطبين خطر على طمأنينة النفوس وقناعتها، وبذر لبذور سامة لا يتنبه إليها أولئك المتكلمون باسم الدين.

وفى اعتقادى أنه يجب تنسيق العمل بين وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الأوقاف على توجيه الأئمة فى المساجد توجيها صالحاً، وعلى اختيار خطباء ذوى مواهب خاصة متصلين بالعالم الحى وعائشين بين الحقائق الواقعة لا بين ما يقرأون من كلام محفوظ.

ويجب أن نضيف إلى الدعوة المجردة للإصلاح باسم الدين وحده، تنمية روح الإحساس بالخير، وحبه لأنه خير، والتنفير من الشر لأنه شر، وأن نجعل صلاح الحياة وفسادها محوراً للحض والنهي، لأننا نعيش في هذه الدنيا، ونشترك في هذا المجتمع، ولا نستطيع إهماله والنفض من شأنه، ونحن في عالم الأحياء!

مجلة الشؤون الاجتماعية ٥/ ١٩٤٠.

أبطالنا المنسيون
وأمجادنا المغمورة

لكل أمة أبطالها التاريخيون فى كل نواحى البطولة، تضربهم أمثالاً لأبنائها الناشئين، وتعرض حياتهم فى شتى الصور، فتارة تعرضها عرضاً تاريخياً، وتارة تعرضها عرضاً تحليلياً، وتارة تحوك حول سيرتهم القصص، ومرة تصوغ حولهم الأساطير. وذلك حسب الطبقات التى تقدم لها الأمثال من حياة هؤلاء الأبطال.

فحين تخاطب الجماهير الساذجة والأطفال الصغار تختار طريق الأساطير والقصص لأنها الطريقة المحببة إلى الأطفال وإلى الجماهير، والوسيلة المؤثرة فى نفوسهم، الحبيبة إلى قلوبهم.

وحين تخاطب طلاب العلم ورجال البحث، تختار طريق العرض التاريخى أو السير التحليلية، لأنها الطريقة اللائقة بالعقول المفكرة والحقائق المدروسة.

وهى فى جميع الحالات تحيط هؤلاء الأبطال بهالة من الإعجاب والتقدير، تجعل منهم قدوة محبوبة للأجيال، ومثُلا يتطلع كل فرد إلى تحقيقها فى الحياة.

هذا الإعجاب وهذا التقدير، يثيران فى الأمم فضائلها الكامنة، ويثيران فى الأفراد قواهم المذخورة، فتبدو تلك الفضائل، وتتنبه هذه القوى، وتصبح عوامل بناء فى جسم الأمة، وحوافز نهوض فى نفس الشعب على مدى الأجيال.

ولهذا تتخذ الأمم الحية كل وسيلة لإبراز هؤلاء الأبطال، حتى لقد تتخذ اللعب وبعض أنواع الحلوى وسيلة للتعريف بأبطالها فى نفوس الأطفال الناشئين؛ وكثيراً ما رأينا بعض أنواع «الشكولاتة» والحلوى قد لفت بغلاف أو دست فيها بطاقة تحوى صورة أو جملة أو حكاية قصيرة عن بطل من الأبطال، وكذلك اللعب وأدوات الكتابة وسواها.

وربما كانت هذه الوسيلة من أحب الوسائل إلى الأطفال، ومن أنجعها فى تعريف الأبطال إليهم، لأن هذا التعريف يُحمل إليهم مع أحب الأشياء إلى نفوسهم، ويطالعونه فى لحظات سرورهم ونشاطهم، ويقدم إليهم فى صورة غير صورة الدرس الثقيل !

ومصر لا ينقصها الأبطال من جميع الأنواع في تاريخها المديد في العهود الفرعونية وفي عهود الإسلام على السواء، وتاريخها الطويل المتصل الحلقات يتيح لها مجموعة ضخمة من الأبطال الذين يجب أن تعتز بتاريخهم، وأن تقدس ذاكرهم، وأن تضربهم أمثالاً عالية للناشئة من أبنائها، والجماهير من شعبها، ولطلاب الدراسات والمعرفة فيها.

ولكن تلاميذنا في المدارس وجماهيرنا في المجتمع، وطلابنا في معاهد العلم، لا يعرفون إلا القليل عن القليلين من هؤلاء الأبطال، وإنهم ليعرفون عن أبطال الأمم الأوروبية والأمريكية أضعاف ما يعلمون عن أبطال مصر خاصة والعالم الإسلامي على وجه العموم، ودعك من أبطال الشرق كله إذا أردنا أن نرسم محيطنا في أوسع حدوده.

يعرف تلاميذنا عن نابليون أكثر مما يعرفون عن رمسيس، ويعرفون عن غاريبالدي أكثر مما يعرفون عن أحمس، ويعرفون عن مارتن لوثر أكثر مما يعرفون عن محمد عبده، وهكذا وهكذا من الأسماء في التاريخ القديم وفي التاريخ الحديث على السواء.

أما نهضتنا القومية الأخيرة فلا يعرفون عن أبطالها إلا القليل مشوّها أو مبتوراً في معظم الأحيان. فهم لا يعرفون إلا التافه القليل عن عرابي أوّل زعيم قرّر للشخصية المصرية احترامها ووجودها، ولا عن مصطفى كامل أوّل زعيم وطني نفخ في روح الكرامة القومية والنخوة الوطنية، ولا عن محمد بك فريد أوّل زعيم وطني ضرب مثلاً للتضحية الخارقة ولا عن سعد زغلول أوّل زعيم وطني عمم الشعور الوطني في جميع النفوس.

فإذا تجاوزنا مصر إلى العالم الإسلامي لم نجد تلاميذنا وطلابنا يعلمون إلا القليل الجاف عن أبطال الإسلام. ومما لاشك فيه أنهم يعرفون عن نابليون بونابرت، ونلسون، وغاريبالدي وبيتهوفن، وكولمبوس، وأمثالهم أكثر مما يعرفون عن خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، وعبد الرحمن الناصر، والفارابي، وابن بطوطة وأمثالهم. وهذا نقص عجيب في تربيتنا القومية الإسلامية.

وإن أمة تعتمد في إثارة النخوة وحفز الهمة على أبطال من غير جنسها، لهي أمة فاشلة في تربيتها الروحية، وقد كانت تلتمس لها الأعذار لو أن تاريخها خلو من الأبطال، فأما إذا كانت تجد منهم عشرات ومئات في التاريخ القديم والتاريخ الجديد، وفي محيطها القومي الخاص، ومحيطها الديني العام، فإنها تكون حينئذ مقصرة أشنع التقصير.

* * *

وهنا يجب أن نسجل أوائل نهضة محمودة فى هذا الاتجاه، فلقد توجه جماعة من أدبائنا وجهة جديدة إلى دراسة البطولة الشرقية والمصرية، فصدرت كتب كاملة عن محمد (صلى الله عليه وسلم) وأبى بكر وعمر (رضى الله عنهما)، وعن عبد الرحمن الداخل، وعن غاندى ومصطفى كمال، وعن عمر مكرم ومحمد عبده وسعد زغلول ومصطفى كامل ومحمد فريد.

فيجب أن تطرد هذه النهضة فتصدر دراسات وافية عن أمثال خالد بن الوليد وصلاح الدين الأيوبى وابن سينا والفارابى وجمال الدين الأفغانى وعرابى، كما يجب أن تصدر دراسات وافية عن توت عنخ أمون وثورته الدينية، وعن بنتاور الشاعر المصرى القديم، وعن أحمس البطل المصرى الذى طرد الهكسوس، وتحتمس مؤسس الإمبراطورية ورمسيس المحارب العظيم... إلخ.

على أن الدراسات العلمية والجامعية ليست هى كل ما يطلب فى هذا الاتجاه، فقرّاء هذه الدراسات محدودون، وهم كبار السن على كل حال؛ وإنه ليعنينا قبل كل شىء أن نُعرف هؤلاء الأبطال إلى أطفالنا الصغار وإلى جماهيرنا الغفيرة، وهؤلاء لا يقرأون الدراسات العلمية، ولا يصبرون عليها، فيجب أن نقدم لهم هؤلاء الأبطال فى صور أخرى جميلة وجذابة ومحبوبة.

ومما ييسر لنا هذه المهمة أن جميع الشعوب الحية قد سبقتنا إليها، ومهدت الطريق أمامنا، فليس علينا إلا أن نقتبس هذه الوسائل المهيأة المدروسة. تلك الوسائل هى القصة والأسطورة والصورة الملونة الجذابة، والحكاية القصيرة، والنادرة السريعة، نضعها فى كل مكان تصل إليه أيدى الصغار وأيدى الجماهير.

فكتب المطالعة وكتب المحفوظات وكتب التاريخ، والمتاحف المدرسية والمتاحف العامة، والسينما والمسرح والأغانى، واللعب والأدوات المدرسية وصناديق الحلوى، وعلب الشيكولاتة وسواها مما يصنع داخل البلاد، يجب أن تكون جميعها وسائل لتعريف هؤلاء الأبطال إلى الجميع.

وعلى عاتق وزارة المعارف تقع التبعة الأولى بما تملك من الوسائل الكثيرة فى المدرسة ودور الثقافة العامة، ولكن هذا عمل قومى يجب أن تقوم عليه هيئات أخرى بجانب وزارة المعارف، فى مقدمتها هيئة الصحافة وهيئة الأدباء ودور النشر والهيئات الاجتماعية على اختلاف ميادين نشاطها فى أنحاء البلاد.

لقد اشتركت فى وضع كتاب مدرسى لمحفوظات الأطفال مع جماعة من الأساتذة الأدباء،

فكان أوّل ما اتجهت إليه أنظارنا أن نضمن كتابنا قصصاً عن سير بعض الأبطال، واخترنا لذلك شخصيتين إحداهما مصرية وهى شخصية رمسيس، وثانيتهما عربية وهى شخصية صقر قريش، وحاولنا أن نرسمهما فى صورة جذابة مستعينين مع الحقائق التاريخية ببعض الأساطير، ويجب أن تطرد هذه الروح فى كل ما يقدم للأطفال.

والأسطورة والقصة فى هذه السن هما أقرب الطرق إلى النفوس، أما حين تتقدم السن وتتسع المعرفة فتصبح السيرة والتاريخ هما الوسيلتان المناسبتان لعرض حياة الأبطال.

مجلة الشؤون الاجتماعية ٤/ ١٩٤٣.

وسائل النجاح فى المجتمع

أو ثمن الفضيلة!!!

منذ سنوات قرأت كلاماً منقولاً عن مجلة «أميريكان مجازين» لشاب أمريكى مراهق خلاصته: «أن ما يسمونه الاستقامة والأمانة والنزاهة والشرف صفات ليست ضرورية للنجاح فى الحياة العملية؛ وأن ما هو ضدها من الصفات أدعى إلى الكسب والفلاح».

وفى سنة ١٩٣٦ أقيمت مسابقة أدبية كان فيها موضوع عن «وسائل النجاح فى القرن العشرين» وقد علمت أن من بين بعض الرسائل التى قدمت فى هذه المسابقة رسالة «وسائل النجاح» إلى إجادة النفاق الاجتماعى!

لست أدرى لم لا أستطيع دائماً الموافقة على مثل هذه الآراء! ولو كانت الوقائع العملية تؤيدها فى بعض الأزمان، وبعض الأحوال. وإنه ليصعب علىّ أن أصدق أن هذه قاعدة صحيحة للحياة؛ وأقصى ما أسلم به أنها قد تصلح فى فترات الاضطراب.

وإنه لمن حسن الحظ أن هذا الاضطراب لا يستطيع القضاء نهائياً على الإيمان بالفضائل الإنسانية التى تعبت البشرية فى إنشائها والاحتفاظ بها بعد تضحيات مستمرة. وأن «دكتور چيكل[1]» لا يزال قابعاً وراء «مستر هايد» حتى فى أشد الأزمات وأعنف الاضطرابات.

هذا الشاب الأمريكى يبحث عن ثمن الفضيلة فلا يجده، أو يجد لها ثمنا بخساً فى السوق لا يساوى ما ينفقه الرجل الفاضل فى الاحتفاظ بها، وصاحب رسالة المسابقة يرى النفاق هو أساس النجاح العملى فى القرن العشرين، وما هذا وذلك إلا ثمرة اضطراب وقتى فى نظام الاجتماع.

وكثيراً ما يقع أن يبحث الناس عن «ثمن الفضيلة» حينما تهبط بالفعل درجة حرارة

(١) كناية عن قوّتى الخير والشر بالإشارة إلى الرواية السينمائية المعروفة «دكتور چيكل ومستر هايد» وقد عرضت قريباً.

الفضيلة في النفوس، أما قبل ذلك فهم لا ينظرون إليها من وجهة الربح والخسارة ولا يقوّمونها بعملة السوق.

ولكن هل الواقع أن الفضيلة لا قيمة لها في هذه الحياة، وأن الرذيلة أجدى وأنفع، وأن المبادىء القويمة إنما هي أوهام وخيالات لا تقوى على الواقع ؟

يقول لنا هذا الشاب الأمريكي: «إن والديّ مستقيمان أشد الاستقامة، ولكن والدي ظل فقيراً يكدح طول حياته، وظلت أمي محرومة من المتع الدنيوية، بينما جارنا الذي لم يتبع مبادىء الشرف والنزاهة قد أثرى وزوجته وأولاده يعيشون في نعيم».

ثم يقول عن والده : «إن السواد الأعظم في بلدتنا يكرهونه لأنه منذ بضع سنوات قال الحقيقة عن بعض الوجهاء ولم يكن منافقاً. وكثيراً ما سمعت الناس يقولون عن والدي إنه غشاش وجشع، بينما لم أسمع إلا قليلاً من هذه الصفات عن جارنا الذي لاشك في أن هذا الوصف ينطبق عليه بشدة!».

ونريد نحن أن نقول: إن الفضيلة غاية وليست وسيلة، وأن أوّل غلطة يرتكبها هذا الشاب وأمثاله أن يفهموا أنها وسيلة فينتظروا غايتها، وقد لا يجدونها في كثير من الأحيان.

والذي يدل على أنها غاية من غايات الحياة الكبرى، وأنها جمال روحاني مقصود لذاته أن الحياة تضحي الضحايا الكثيرة لتصل إلى ذلك الجمال، على نفس النسق الذي تتخذه الطبيعة للتضحية بالملايين من الأحياء لتصل إلى جمال الأجسام!

فالفكر الذي هو وليد التجارب لا يمكن أن يوحي بتضحية واحدة من التضحيات النبيلة التي يقدمها الأبطال في سبيل نصرة المبادىء الفاضلة والمثل العليا. وما كان أحرى هذا الفكر أن يهدي صاحبه إلى طريق السلامة دائماً وينأى به عن التضحية التي لا يعود ثمنها عليه في الحياة !

لابد إذن من قوّة أخرى غير قوّة الفكر تدفع للتضحية في سبيل مثل أعلى، ولنسم هذه القوّة الروح أو الضمير أو الإلهام، فلن تغير الأسماء شيئاً من الواقع، وهو أن الإنسانية تبذل الضحايا على رغم أنف الفكر الإنساني المحدود، ثمناً للفضيلة والمثالية، مما يدل على أن الفضيلة غاية في نظر الحياة لا وسيلة من وسائل المنفعة القريبة، وأنها لا تعرضها في السوق لتنال بها دراهم معدودة !

ثم نعود إلى «منفعة» الفضيلة و«منفعة» الرذيلة، وإن كانت نظرية المنفعة لا تفسر لنا المسألة

كما تقدم، لأن المنفعة «ضرورة» وقيد، والفضيلة «حرية» وانطلاق، ولذة ذاتية للحياة. نعود لنجارى أصحاب مذهب « المنفعة» وهم كثيرون جداً لسوء الحظ فى هذا الطور من حياتنا، ويزيدهم كل يوم كثرة المثل السيئة التى يجدونها فى كل نواحى الحياة، المثل الصارخة على مكافئة الرذيلة بالنفع والتقدم والجاه، ومكافاة الفضيلة بالحرمان والتخلف والخمول!

الذين يفرضون أن الرذيلة «تنفع» وأنها أقرب طريق للوصول إلى المال والسلطة والجاه لا يفرضون أنها ستكون نظاماً عاماً لهذا العالم، ولا يتصورون الناس جميعاً وهم معتنقون لهذا المبدأ، وإلا انتفت المنفعة وأصبحت مستحيلة.

ولنفرض أن كل الناس لصوص، فكيف ينتفع كل منهم بلصوصيته؟ أو محتالون فكيف ينتفع كل فرد منهم باحتياله ؟ ألا يقف كل منهم عاجزاً إزاء الآخر الذى يحاربه بنفس سلاحه.

ماذا يفيد لص من لص، أو محتال من محتال، أو منافق من منافق ؟

والعمل لا يكون صالحاً للأخذ به حتى يكون نظاماً صالحاً لأن يعمل به الجميع، «ونظام الرذيلة» تنتفى «منفعته» عن كل فرد، متى أصبح عاماً لكل فرد، ولا تتحقق المنفعة فيه، إلا حين تكون الفضيلة هى النظام العام، والرذيلة هى الاستثناء من هذا النظام، فعندئذ يكثر الاطمئنان والغفلات، وينال الأشرار ما لم يكونوا ينالونه لو أن الجميع أشرار!

وهذا وحده يكفى لحسبان الفضيلة أصلاً لنظام الحياة والمجتمع لا يصلحان بسواه. أما أن بعض الناس ينالون بخروجهم عن حدود الاستقامة مالا يناله الآخرون بتمسكهم بها فقد يكون صحيحاً فى بعض الأحيان. ولكنه لا ينهض دليلاً حاسماً على صلاح هذه النظرية بصفة عامة.

على أنها ليست قاعدة فى أى زمان أن ينجح كل شرير، وأن يخفق كل مستقيم. وربما كانت الأمثلة الصارخة وحدها هى التى تهيىء لنا ذلك. ولكننا لو قمنا بإحصاء عام فربما كان نصيب الاستقامة من النجاح أكبر. وان كانت بعض عهود النكسة تضعف هذا اليقين فى النفوس، وتقتل الإيمان بالمثل العليا، وهى عهود محنة لا يقاس عليها!

أما راحة الضمير وعذابه، وأما إثبات الشخصية وتضاؤلها فهى معان قلما ينتبه الناس لها فى مثل هذه الظروف. ولكنا نرسلها كلمة ينتفع بها من يريد: إن الضمير حقيقة واقعة ملموسة لا غنى لعاقل عن الاعتراف بها، ومهما بلغ من موت الضمير الفردى وانعدامه فى بعض الأحيان، فإن الدليل على حيويته ووجوده هو الضمير العام. هو ضمير الشعوب الذى قد تطول

مغالبته، ويبذل ما يبذل لخداعه وغشه، ولكنه يستيقظ فجأة بعد الخمود ويعلن وجوده على رغم كل مغالبة؛ وينكر على الأفراد كل انحراف.

إن للشعوب أنوفاً تشم من وراء الجدران، وقد تزكمها الرائحة فى أول الأمر ولكنها لا تلبث أن تفيق، وأن تقوم بالعطاس كرد فعل للرائحة الكريهة، وفى هذا ضمان كاف للفضيلة والفضلاء.

* * *

وبعد، فقد ورد فى كلام الشاب الأمريكى ما هو جدير بالنظر من وجهة التربية المنزلية أو المدرسية فهو يقول:

«هاكم ما فهمته مما تعلمته فى هذا الصدد فى البيت والمدرسة:

أولاً: أن الاستقامة جزاؤها جنة النعيم.

ثانياً: أن الجميع يحبون الأمين المستقيم.

ثالثاً: أن كل إنسان يثق بالشخص الأمين النزيه.

رابعاً: أن كل الناس تؤيد المستقيم وتعضده.

خامساً: أنه يجب على المرء أن يكون أميناً لينجح فى عمله.

سادساً: أن الاستقامة تؤدى إلى الاحترام والسعادة.

كنت من المؤمنين بهذا كله حتى بضع السنوات الأخيرة إذ بدأت أنظر إلى ما حولى وأتصور وقائع الحياة. والآن أصبحت لا أصدق كلمة واحدة من الأسباب الخمسة الأخيرة وأرى السبب الأول فوق إدراكى!»

وهذا الاعتراف يلفت نظرنا إلى الخطر الكامن وراء تلقين التلاميذ أن الفضيلة «نافعة» فى كل حالة من الحالات. حتى إذا خرجوا إلى الحياة وحاولوا تطبيق هذه التعاليم بحرفيتها اصطدموا بالواقع ووجدوه لا يطابق ما تعلموا فى البيت والمدرسة. فيتزعزع يقينهم بالمثل الأعلى وإيمانهم بالفضيلة، ويشكّون فى صدق كل ما كانوا قد تعلموه. وما أشد خطر هذا الشك فى النهاية.

ولو أننا سلكنا فى تحبيب الفضيلة إلى التلاميذ طريقاً أخرى غير طريق المنفعة، لكان ذلك أجدى، ثم لو أننا تحفظنا فى تصوير القيمة العملية للفضائل، وأوحينا للتلاميذ بفكرة التضحية

وتحمل الآلام فى سبيل المثل الأعلى لا للفائدة بل للذة، لنشأوا وهم أثبت يقينا فى المبادىء العالية، مهما لقوا فى سبيلها من آلام.

ولعل من الأنصاف لهذا الشاب الأمريكى المتشكك المضطرب أن نثبت له فقرة من كلامه فيها تصوير للواقع فى كثير من الأحيان فهو يقول:

«وقد راقبت أمور الحياة وتعلمت كيف أكون نصاباً محترماً، وهذا أمر بسيط ويتسنى لكل امرىء أن يكون كذلك وكل ما ينبغى لذلك أن يستطيع المرء إضحاك الناس وأن يعطف عليهم وأن يوافقهم ويجاملهم وأن يقوم بين حين وآخر بعمل صالح مثل إرجاع محفظة مفقودة فيها مبلغ طيب أو التبرع بمبلغ لعمل خيرى وأن يكون له عمل مشروع ظاهر ووراء هذا الستار يتسنى للمرء أن يأتى أى عمل آخر لاكتساب المال وإذا فضح أمره مرة فما عليه إلا أن يرفع عقيرته بالشكوى ويملأ الفضاء صياحاً وتبرماً بظلم الإنسان وأنه برىء مضطهد فيرثى له الجميع ويعطفون عليه».

هذا صحيح، ولكن ما فى كل مرة تسلم الجرّة، والبداهة الإنسانية كثيرا ما تكشف هذه الأستار وتفضح المخبوء والدفين. وضمير الجماعة كما قلت قد يخمد ويتوارى ولكنه يعود للحياة والظهور لأن الحياة لا تصلح بغير فضيلة، ولا تعاش بغير استقامة، ولا تصبر طويلاً على الخداع والغش والسقوط.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١٠/ ١٩٤٢.

العالم كله مشغول فى هذه الأيام بمعارك البر والبحر والجو التى تشغل الأمم والأفراد وتستغرق نشاطهم وتفكيرهم إلا المصريين فإنهم مشغولون بمعركة أخرى أهم من هذه المعارك جميعاً. تلك هى المعركة الخالدة، معركة «قتل الوقت» التى تشغل بال العدد الأكبر من سكان وادى النيل !

فكل من يلقاك يقول لك: إنه كان «يقتل الوقت». وهم جميعاً ضيقو الصدر بهذا الوقت الذى يعود حياً كلما قتلوه. وهم يقتلونه مرة على المقاهى فى لعب النرد والدومينو والشطرنج أو التطلع إلى المارة وإلى الرائحات والغاديات بعيون كلها شره مريض، ومرة فى قزقزة اللب والقيل والقال والغيبة والنميمة والسعاية بين الناس، ومرة فى قراءة الوريقات الساقطة التى تلبى أقذر الغرائز الحيوانية فى النفس البشرية، ومرة فيما هو أحط من هذا وذاك !

ومع هذا الجهد كله فما يزال الوقت يغالب هؤلاء المجاهدين فى المعركة، وما تزال تتلقى فى اليوم عشرات منهم يشكون إليك فراغ صبرهم من هذا الوقت العنيد الذى لا يقتل ولا يموت !

وما هو هذا الوقت الذى يقتله هؤلاء المساكين؟ هو العمر الذى لا يخطر إلا مرة واحدة فى الوجود. هو الرصيد المحدود الذى ينقص كل يوم ولا يزيد. هو الكنز الذى لا يعوض ما ينفق منه على مر الأيام. هو الدقائق والثوانى واللحظات التى تمنحها الحياة لأبناء الفناء فإذا مضت فى الغيب المجهول فلن تتراءى بعد ذلك ولن تعود!

فيا للمساكين الأشقياء !!

إن أبناء هذه الأرض لا يملكون أثمن من هذا الوقت الذى يقتله المصريون، وإن الدقائق بل الثوانى بل اللحظات بل مدى الأنفاس الصاعدة الهابطة لأعز ما وهبته القدرة الخالدة لهؤلاء الفانين التعساء. وإن الحياة لأنفس ما يحويه هذا الكون من ذخائر وكنوز. ومن كان فى شك من ذلك فليقف هنيهة أمام اللحظة الفاصلة بين الموت والحياة، تلك اللحظة التى لا تذكر فى الزمان ولكنها تفصل بين عالمين لا مشابهة بينهما فى سمت ولا كنه... عالم الموت فى عالم الحياة.

إن الفاصل السحيق بين الذرة الحية والذرة الجامدة لهو فاصل الملايين التى لا تعد من الأجيال والآباد، والطاقة التى لا تحد من القدرة الخالقة، فما بالك بالفاصل الهادىء بين الحياة الإنسانية الراقية، وبين الجثة الميتة الجامدة؟... ومع ذلك فهذه الحياة الغالية هى التى يقتلها التعساء وهم يقتلون الوقت الثمين !!!

غير أن الحياة التى ينفقها هؤلاء رخيصة، والوقت الذى يقتلونه زهيد؛ فهى حياة بلا أهداف، وهو وقت بلا وظيفة. هى حياة فى نفوس ضامرة هزيلة، ووقت لدى أناس فارغين تافهين، وإنما تغلو الحياة وينفس الوقت حين تكون للنفس هموم عالية، وأهداف إنسانية، وحين توسع المعرفة آفاق الأذهان ومرامى النفوس فتعظم الحياة وتكبر، وتضيق فسحة العمر عن المطالب والآمال، وتقصر عن مدى التطلع والطموح.

وهؤلاء الذين «يقتلون الوقت» إنما يتخلصون من عبء ثقيل، وبضاعة لا يستطيعون تصريفها، فلهم بعض العذر، لأنهم لم يتعودوا إنفاق الوقت فيما يفيد، ولم يمرنوا على الانتفاع بفرصة الحياة القصيرة المحدودة، ولم تزود نفوسهم فى الصغر بما يغذيها من المطامح والآمال، ولم تلفت أنظارهم إلى الشؤون العامة والهموم الإنسانية التى ترفع من شأن الحياة.

وكثير منهم لا تشغله حتى هموم اللقمة الحقيرة، فالحياة كلها فراغ، والوقت لديه طويل ممل لا تملأه سوى التسليات الزهيدة، فهو يضيق به ويحاول أن يقتله كل يوم، وكثيراً ما يسقط وهو فى غمرة المعركة إلى الدرك الأسفل من الانحلال.

* * *

ولست أنوى المضى فى هذا «الشعر» وأنا أحاول علاج المسألة من ناحيتها الاجتماعية، وإن كان كل إصلاح اجتماعى ينبغى أن يحسب فيه حساب العوامل النفسية بجانب العوامل الأخرى الكثيرة، فلننظر فى الوسائل التى ننهى بها المعركة الخالدة بين الوقت وبين المصريين!

إن الطفولة هى المرحلة التى تبذر فيها بذور العادات والأخلاق، ولسوء الحظ أننا لا نستطيع السيطرة على هذه المرحلة ولا توجيهها فى البيوت وفى وسط الأسر، طالما أن الأسرة المصرية متخلفة فى عقليتها، وطالما أن البيت المصرى لا صلة بينه وبين المدرسة تبعاً لذلك.

وكل ما نملكه أن نستلفت أنظار الأسر المثقفة – وهى قليلة – إلى العناية بمرحلة الطفولة على نسق خاص وإلى العناية بالتوجيهات التى سنتحدث عنها فى المرحلة التالية حينما تتسلم المدرسة الأطفال وتستنقذهم من فساد البيئة فى البيوت.

فالمدرسة هى المعمل الوحيد المطالب بصهر هؤلاء الأطفال وإعادة صياغتهم، وهى مهمة صعبة جداً ولكنها ليست مستحيلة. غير أن المدرسة فى وضعها الحاضر لا تصلح لأداء هذه المهمة، طالما أن العقلية المسيطرة عليها هى عقلية التعليم المحدودة لا عقلية التربية الشاملة.

وقبل أن يقودنا هذا الكلام إلى اليأس نبادر فنقول: إن كل شىء ممكن حين تخلص النية وتتوجه العزيمة، وليت الأساتذة ينسون ما هم فيه من غبن، وما يرهق أعصابهم من جهد، وما يغل نشاطهم من قيود، فيعلموا على تحسين صياغة الجيل الجديد.

وقد عالج الكثيرون مشكلة الوقت تحت عنوان «تمضية أوقات الفراغ» وأنا أكره تسمية الوقت الزائد عن العمل الرسمى بوقت الفراغ؛ بل أنا أميل إلى احتسابه وقتا أساسياً لا تقل قيمته إن لم تزد على وقت العمل الحرفى.

وقد يقضى هذا الوقت الزائد فى اللهو والتسلية أو الراحة والاستجمام، ومع ذلك لا يعد فى نظرى «وقت فراغ» ولا أجيز هذه التسمية، التى تشعر بأنه أقل قيمة من وقت العمل فى حياة الإنسان.

ووجه المسألة كله يتغير حين نلقى فى روع الأطفال والصبيان والكبار أن الحياة أعز ما وهبته القدرة الخالقة للأحياء، وأثمن الكنوز التى يدخرها أبناء الفناء؛ وأن العمر هو الفرصة الذهبية التى لا تعود ولا تعوض ليصنع الإنسان فيها شيئاً مثمراً له ولأبناء جنسه، وأن وقت الجهد والعمل، ووقت اللهو والتسلية، ووقت الاستجمام والراحة تشترك جميعها فى تحقيق انتظام حياة الفرد والجنس، وإثمارها أفضل الثمرات، وحفظها من عوامل الهدم والآفات.

وإذ ذاك يغدو الوقت كله ثمينا فى نظر الناس، وترتفع قيمة الحياة الإنسانية، ويتجه النشاط البشرى إلى غايات أوسع يستغرق تحقيقها أضعاف عمر الأفراد.

ولكن كيف نحقق هذا التوجه ؟

إن النصائح والإرشادات لا تجدى، وإن محاولة مخاطبة الأطفال بعقلية الكبار لا تصلح، وقصارى ما نصل إليه إذا سلكنا سبيل الخطب المنبرية أو حاولنا أن نجعل الأطفال يفكرون بعقولنا أن نزهدهم فى هذه النصائح، أو أن نسرق طفولتهم وننضجهم قبل الأوان !

وإننا لنستطيع أن نصل إلى استغلال جميع الأوقات، وإلى تعظيم الحياة فى نفوس الأطفال بعدة وسائل عملية غير الوعظ الجاف، وغير القسر على العمل الممل والتكليف الثقيل.

وأول ما يفيدنا فى هذا السبيل تعويدهم القراءة وتحبيبها إلى نفوسهم بكل الوسائل: بتزيين

الكتب وتنميقها، وباستثارة غريزة الملك فى نفوسهم مما يحفزهم إلى اقتناء الكتب ثم الاستفادة منها، ولن يتحقق ذلك إلا إذا كانت الكتب نفسها مشوقة جذابة بشكلها وبموضوعاتها.

وهذا يجرنا إلى الكلام عن فقر مكتبة الأطفال فى مصر وإقفارها إلا من القليل النادر من الكتب المشوقة الجميلة. وقد كتبت عن «القراءة» موضوعاً كاملاً فى العدد الماضى فلا أعيد هنا ما سبقت كتابته.

غير أننى أربط بين عادة القراءة وبين الاعتزاز بالوقت والتسامى بالحياة، إذ القراءة على هذا النحو تصبح عادة كلما تقدم الزمن بالطفل، وهى عادة حميدة تعصمه من الضيق بالوقت، وتجدده بين حين وآخر فلا يجمد ولا يتحجر، وهذا التجدد يجدد آماله وأهدافه فى الحياة، فتعظم فى نفسه وتتسامى فى إحساسه، ويحس بأزمة فى الوقت فيحتفظ بالساعات والدقائق لقضائها فيما يحقق أهدافه وآماله.

وقد تصبح القرءة المعرفة هدفاً فى ذاتها، وهذا أرقى ما تصل إليه النفس البشرية من تعظيم الحياة والسمو بها عن العبث الفارغ واللهو العقيم.

فإذا لم نجد من بعض الأطفال استعداداً لإنفاق نشاطهم الكامن فى القراءة، فعلينا أن نوجهه وجهة عملية باستغلال غريزة «التكوين والتحليل» . والأشغال اليدوية وفلاحة البساتين من أهم ما يلبى نشاط هذه الغريزة. ولكن ينبغى أن يكون لهما أهداف عملية، وألا ينقضى وقت الأطفال فى العبث بهما أو فى صنع أشكال ونماذج لا نفع لها فى الحياة العملية. ذلك أن أشد ما يثير نشاط الطفل وحرصه على العمل أن يرى فى النهاية ثمرة جهده شيئاً عملياً نافعاً فى المدرسة أو البيت أو السوق. ولهذا يجب أن تكون الأشغال عملية بمعنى الكلمة وأن تحاول المدرسة تصريفها فى السوق أمام أعين الأطفال الذين قاموا بصنعها، ويا حبذا لو عاد عليهم بعض ربحها ليذوقوا لذة الكسب وثمرة العمل، فيصبح عادة لهم فى الأوقات التى تفيض عن العمل الرسمى فيما بعد.

ومثل الأشغال والفلاحة، تدريب التلاميذ على الأعمال التجارية الخفيفة فى «كنتين» المدرسة مع منحهم شيئاً من ربح «الكنتين» فى مقابل مجهودهم لنفس السبب الذى أشرنا إليه فيما تقدم.

فإن لم نستطع إنفاق نشاط التلاميذ فى القراءة ولا فى الأعمال اليدوية أو المرانة على العمل التجارى، ففى الألعب الرياضية متسع للجميع، وقد تحدث الكثيرون عن جدوى هذه الوسيلة فى إنفاق ما يسمونه «أوقات الفراغ» فلا حاجة إلى تكرار كلام معاد.

ولولا أن أخشى اتهامى بالإغراق فى الخيال لنصحت بأن تكون الخدمة الاجتماعية جزءاً من برامج التربية فى المدرسة فى المجال المناسب للتلاميذ والطلاب، فليس هناك من الوسائل ما يرفع الحياة وقيمة الوقت من الاشتغال بالهموم العامة والخدمة الاجتماعية.

* * *

إلا أن المدرسة وإن استطاعت أن تبذر بذور العادات التى تنفع فى الشباب والكهولة أضيق من أن تسع الحياة كلها وأضعف من أن توجه المجتمع توجيهاً كاملاً، ولا سيما فى البيئة المصرية التى تقاوم تعاليم المدرسة كل المقاومة.

والعمل والقراءة والألعاب لا تكفى فى «معركة الوقت» فلابد من سلويات أخرى، سلويات بريئة لا تهبط بالنفس الإنسانية ولا تصغر من قيمة الحياة وأغراضها، سلويات غير القمار وسباق الخيل والنرد والدومينو وقراءة الوريقات الساقطة والتطلع إلى الوجوه وقزقزة اللب وتناول أعراض الناس والوقيعة بين العباد.

ومصر على العموم تنقصها مباهج الحياة، فتخيم عليها كآبة قاتمة، ليس هنا مجال تفصيل أسبابها (وقد فصلتها فى مقال بالعدد الثالث من السنة الأولى بهذه المجلة) ولكن أقول هنا: إن هذه الكآبة تجر إلى كثير من السلويات الضارة كالخمور والمخدرات والسعار الجنسى بل إلى الجريمة فى كثير من الأحيان.

ولعل كثيراً من القراء لا يعرفون أن قلة السلويات وكآبة الحياة فى الصعيد وضيق مجال التصريف الطبيعى للطاقة الجسدية والخيالية لدى الشبان تدفع بهم إلى ممارسة جرائم السرقة والنهب والقتل فى بعض الأحيان، لمجرد إظهار الفتوة وتصريف الطاقة الزائدة والتلهى بهذه التسلية المفزعة، فإذا سلموا من السجن لم تتأصل الجريمة فى نفوسهم وعزفوا عنها بمجرد تقدم السن ونفاد الطاقة!

والظلام الذى يخيم على الريف من أشد عوامل الكآبة وتلمس السلويات الضارة فى المخدرات وسواها، فهو لا يقل عن الفقر فى إيجاد هذه الحالة وفى ضيق الصدور بالوقت مع ما يبذله الريفيون من جهد مضن فى أعمالهم الزراعية.

ومصر أكثر بلاد الله احتفالاً «بالموالد» وهذه الاحتفالات هى حيلة من حيل العقل الباطن للتنفيس، ومع ما يتخلل هذه الموالد من نقائص ومساخر وتوكيد للخرافات والشعوذات فإننى لا أشير بالتقليل منها أو الضغط عليها، فما هى إلا حيلة كما قلت للتفريج والإضاءة وللثورة على الظلام؛ ولإنفاق النشاط الدفين الذى لا يجد له متصرفاً فى أوساط العوام.

ولعل هذا الاتجاه النفسى إلى الإكثار من حفلات الموالد والأذكار، يهدينا إلى وسيلة من وسائل التفريج والبهجة، فمصر – مع كثرة الموالد – قليلة الأعياد والمواسم ويجب أن يكون من برنامج الإصلاح الاجتماعى الإكثار منها والتنويع فيها ومحاولة إدخال البهجة عليها.

وعندنا فيما عدا المولد النبوى والمحمل ووفاء النيل وشم النسيم مواسم أخرى يمكن افتتاحها افتتاحاً رسمياً فى جميع أنحاء البلاد بمواكب ومظاهرات وزينات ومباهج تملأ نفوس هذا الشعب الحزين بالبهجة والنشاط والسرور، كعيد رأس السنة الهجرية وموسم حصاد القمح وموسم جنى القطن ومواسم الألعاب الشعبية. وكل ما فى هذه المهرجانات من المثالب مغفور إذا نظرنا إلى قيمتها النفسية فى خلق جو من المرح والسرور والتسلية البريئة التى لا تضر ضرر الجرائم والمخدرات.

وتجميل المدن والقرى وتزيينها بالمتنزهات والمناظر وإنشاء «كورنيش النيل» وإقامة سباق للزوارق وآخر للسباحة وفتح المعارض الصناعية والزراعية والحيوانية، وأمثال هذه المناظر والوسائل كلها مبهج ومنشط ومزيل للكآبة الجاثمة على الصدور، وفى ذلك ما يخفف وطأة الفراغ ويجعل الزمن عزيزاً والحياة غالية حتى عند الجماهير.

وبعد فإن مما يستحق الذكر فى هذا المجال النوادى الخاصة. فالنادى الذى يضم طائفة متجانسة من العقليات والبيئات هو خير مكان للاجتماع وللتسلية البريئة، ولكننا أحلنا نوادينا ملاهى للقمار والشراب وألعاب الدومينو والنرد والشطرنج، وذلك لخلو حياتنا من المباهج البريئة من جهة، ومن الهموم العالية من جهة أخرى.

وأخشى أن أشير بالإكثار من النوادى، فتكون ترجمة هذه الإشارة الإكثار من المقاهى الخاصة باسم «النادى» ما دامت على هيئة نوادينا الحاضرة. فتغيير المظاهر والأشكال لا يجدى نفعاً ما دامت الحقائق والأفكار من ورائها لم تتبدل.

ولهذا يجب أن ينصرف همنا فى المدرسة وفى الصحف وفى الإذاعة إلى التكبير من شأن الحياة وإلى غرس عادة القراءة وحب المعرفة والاشتغال بالمسائل العامة، حتى يكون هذا كله رصيداً ثابتاً فى نفوسنا يدفعنا إلى الحرص على الزمن، وإلى استغلاله فى العمل أو الرياضة أو الاستجمام مع الاعتزاز به ومعرفة قيمته، فى البيت أو النادى أو الديوان.

ومما يذكر فى هذا المجال حادثة طريفة وقعت فى أحد المقاهى، ذلك أن بعض الجنود البريطانيين كانوا يرتادونه فى أيام كثيرة، وفى كل ليلة كانت أنظارهم تقع على جماعة من

الموظفين المصريين يلعبون النرد ساعات طويلة، وفى يوم من الأيام وقفوا يسألون اللاعبين: أفى كل يوم تلعبون هكذا؟ قالوا: نعم. قالوا: أليس لكم مشاغل أخرى تمنعكم من المواظبة على تمضية هذه الساعات وأنتم جلوس؟ قالوا: لا. قالوا: ألا تقضون بعض الأوقات فى مزاولة ألعاب رياضية ؟ قالوا: كلا!

وعندئذ انهالوا عليهم ضرباً وهم يقولون: أليس لكم أولاد؟ أليست لكم بيوت؟ ألا يشغلكم شىء من هموم الدنيا؟... وكانت «علقة ساخنة» تحدث بذكرها أهالى حلوان!

وخير ما أختم به هذا المقال تلك الأقصوصة الصغيرة عن رجل سار فى مقبرة قوم لا يعرفهم، فوجد على كل مقبرة لوحة كتبت فيها بعض الكلمات... وقرأ فى لوحة منها: «فلان ولد وعاش سنة ومات» وفى لوحة أخرى: «فلان ولد وعاش شهراً ومات» وفى لوحة ثالثة: «فلان ولد وعاش يوماً ومات» وفى لوحة رابعة: «فلان ولد وعاش ساعة ومات»... وهكذا مضى فى قراءة اللوحات فلم يجد أن أحداً من هؤلاء الموتى زاد على أعوام قصيرة؛ فعجب وسأل بعض أهل البلد: لماذا تقصر الأعمار عندكم ولا يعيش الواحد منكم إلا بضعة أعوام؟ فكان الجواب: ليست هذه أعمار من ماتوا، وإنما هى أعمار أعمالهم النافعة فى حياتهم!

فكم عندنا يا ترى ممن «ولدوا وماتوا فى لحظات»؟ إنهم ولاشك أغلبية عظمى، بل لعل كثيرين منهم لم يولدوا أصلاً على الرغم من سجلات المواليد والوفيات!!!

مجلة الشئون الاجتماعية ٢/ ١٩٤٢.

ميزانيتنا القومية
تدعو إلى الأمل والتفاؤل

نشرت صحيفة البلاغ في العهد الأخير ترجمة مسلسلة لكتاب فرنسي عنوانه «حقيقة النكبة الفرنسية». وقد لفت نظرى فيه، وهو يصف الحالة التى كانت عليها فرنسا قبل الهزيمة، ويعلل أسباب الكارثة التى لم يكن أشد الناس تشاؤما يتوقعها لهذه الدولة... لفت نظرى أن حالة نفسية خاصة كانت تستولى على بيتان وفيجان وبدوان وغيرهم من رجالات الدولة تتلخص فى اعتقادهم أن كل شىء فى فرنسا قد فسد، وأن كيانها الخلقى والدينى قد انحل، وأن الكارثة وحدها هى التى تنهضها من كبوتها وتطهر فؤادها من الأدران، حتى لقد بات هذا الفريق وهو يتمنى الهزيمة الساحقة القاصمة، ويفرق من النصر خشية أن تظل فرنسا على ما هى فيه من الاستهتار والعكوف على اللذات.

وبينما كان «بول رينو» رئيس الوزارة ومسيو «ماندل» وزير الداخلية يحاولان استنهاض العزائم ويعقدان مع بريطانيا اتفاقية بعدم عقد صلح منفرد... بينما كان «بول رينو» يلقى خطبته المفزعة ويصرخ فيها: «إننى أومن بالمعجزات لأننى أؤمن بفرنسا» وبينما كان «ماندل» يؤكد فى أحاديثه «أن فرنسا لن تخون عهدها ولن تنكث باتفاقيتها»... كان «فيجان» و «بيتان» ومن معهما يبثون روح الهزيمة، ويشيعون الشعور بالضعف، ويفرضون الكارثة على أمتهم فرضا تحت تأثير تلك الحالة النفسية التى أشرت إليها آنفاً.

وقد أخذت خطب «بيتان» الشيخ منذ ذلك الحين تنضح بهذه الروح، لقد اعتقد أن الله كتب على فرنسا الهزيمة فى هذه المرة لتذوق العذاب وتتجرع الغصص فتطهر روحها ويستيقظ ضميرها، وكان قد تشاءم كل التشاؤم مما هى فيه ويئس من صلاحها عن غير هذا الطريق الأليم؛ فلما وقعت الكارثة بالفعل بعد أن عمل لها هو والقائد العام للجيش الفرنسى أخذ يلقى تصريحاته وخطبه ويضمنها مواعظه وحكمه، وانقلب واعظاً فى كنيسة لا رئيساً لدولة. ويخيل إلى بل إننى لأكاد أعتقد أنه استراح واطمأن بعد هذه الهزيمة الشنعاء مخلصاً فى راحته واطمئنانه، لعقيدته ولشعبه !

كم فينا اليوم من أمثال بيتان وفيجان ممن يعتقدون كعقيدتهما ويتشاءمون كتشاؤمهما ويتمنون لمصر كارثة قاصمة تطهرها من أدرانها ومفاسدها، وتردها متدينة متنطسة، وتعيد عليها ماضيها من التقوى والصلاح؟

فينا كثيرون جداً، وذلك من أخطر الأمور.

وبعض هؤلاء الذين يجهرون بالتشاؤم من حاضر مصر ومستقبلها، وييأسون من صلاح حالها إلا عن طريق العذاب والآلام غير مخلصين فيما يجهرون، ولم تدفعهم إليه فكرة عليا ولا رغبة فى خير البلد ولكنها نقمة على الأمة أو الدولة لأنها لم تحقق لهم مطامع وغايات فردية يرونها كل شيء فى عالمهم الضيق المحصور.

فلعل أحدهم أن يلقاك بالسخط على الشعب والحكومة، وينثر على سمعك ألفاظ السباب للزمن والكون لأن مغنما شخصيا فاته، أو لأن مطمعاً حقيراً لم يتهيأ له، أو لأن درجة أو علاوة أو صفقة منعت عنه... إلى آخر هذه التفاهات.

بل لقد سمعت ساخطاً يتسخط لأنه تبع سيدة فى الطريق يعاكسها، فإذا بآخر من إخوانه يعاكسه فى هذه المعاكسة ويفوّت عليه الصيد! ولم يفته أن يعد هذا من انقلاب الزمان وسوء النظام، ودلائل الانحطاط فى الأمة! وأن يتنبأ لها بالويل والثبور كى ينصلح الحال ويستقيم المآل!!!

وأمثال هؤلاء لا يستحقون الحديث، ولكن الشيء الخطر أن بجوارهم جماعة مخلصة من الساخطين المتشائمين على ما فى هذه الأمة من عيوب حقيقية ونقائص واقعة، وغير أنهم متحمسون فى رغبتهم للإصلاح المعجل، شديدو الحساسية بالعيوب والنقائص. وهؤلاء تدفعهم شدة حساسيتهم وحرارة حماستهم إلى تجسيم العيوب وتضخيمها كما تدفعهم شدة الرغبة فى الإصلاح السريع، إلى إنكار الإصلاحات البطيئة واليأس من جدواها فيرسلون صيحات الفزع والتشاؤم ويخلقون حولهم حالة نفسية كالحالة التى أودت بفرنسا.

فأنت لا تفتأ تسمع أن الكيان الخلقى للأمة قد تحطم وانهار، فالشبان والفتيات والرجال والنساء يعيشون فى بوهيمية لا تفيق، واستهتار لا يتورع؛ وقد فسدت البيوت وتقوضت أسسها وانتهكت حرماتها وأحل فيها كل حرام، وها هى ذى البلاجات تعج بالجسوم الرخيصة والحفلات تنضح بالخزى والإثم والمواخير تقذف بالرجس والفضيحة، فلم يبق إلا أن تحل بهذه الأمة كارثة قاصمة كى تفيق من هذا الخمار وتثوب إلى الرشد والصواب!

وأنت لا تفتأ تسمع أن المحسوبية تفسد كل أعمال الدولة وتتمشى فى كل مرافق الأمة. ويبالغ المتشائمون فلا يتركون ركنا واحداً ولا شخصية واحدة لا تنالها الريبة من هذه الناحية ولا ترتفع فوق مستوى الشبهات، فلابد إذن من كارثة قاصمة تأكل الأخضر واليابس وتحطم هذه النظم الفاسدة وترد إلى الأعمال سيرتها النظيفة !

وأنت لا تفتأ تسمع التهم والتشنيعات تكال كيلاً للزعماء ورجال الحركة الوطنية ورجال المال والأعمال وكل شخصية بارزة أو رأس كبير، بحيث تعتقد أن هؤلاء جميعاً تجار مرتزقون مرتشون موبوءو الخلق والضمير، فاسدو النية والسريرة، مشوهو العرض والشرف... فلابد إذن من كارثة قاصمة تعصف بهؤلاء جميعاً، وتنبت للأمة غيرهم نباتاً طيباً!

فإذا فرغت من هذا كله فأنت أمام اتهام لكل شيء مصرى... للبضاعة المصرية والدواء المصرى ولبيوت العمل المصرية، وللاستعداد العقلى والعملى كذلك. فلا ثقة ولا أمل ولا إيثار لهذه «المصريات» كلها على نظائرها الأجنبية... ثم - مع ذلك - شكوى من هذه الحالة نفسها ونعى على المصريين أنهم لا يثقون بالمصريين ؟

* * *

كثير مما يقال صحيح ولا ريب، ولكن كان لابد أن يكون! فقد توالت على مصر أحداث وعهود لو توالت على غيرها لذهبت من الوجود، ولكن مصر صمدت لها، واحتفظت مع ذلك بكثير من فضائلها، وهى فضائل أساسية ثابتة عميقة توحى بالأمل وتشعر بالرجاء.

وكثير ممن يسخطون ويتبرمون مخلصون - كما قلت - فى سخطهم وتبرمهم، وللسخط قيمته فى الإصلاح بل هو طريق الإصلاح، ولكنهم مبالغون فى هذا السخط، متحمسون فى تصوير النقص، مخطئون فى التشاؤم واليأس.

ومن واجب المصلح أن يسخط على المفاسد ويثور على النقائص. ولكن من واجبه كذلك أن تمتلىء نفسه بالرجاء فى الإصلاح، ويفيض صدره بالثقة فى النهوض، فيلهب الظهور بسياط السخط ولكن يلوّح للأنظار بحلوى الأمل. خيفة أن تشيع فى النفوس روح اليأس فتفهم - كما فهم بعض زعماء فرنسا - أن الكارثة وحدها هى سبيل الخلاص!

* * *

ومن طبيعة النفس الإنسانية أن تحن إلى الماضى وأن تنسى معايبه وتتصوره فى صورة جميلة، وأن تتطلع إلى المستقبل وترجو فيه الآمال البعيدة. أما الحاضر الماثل بكل ما فيه من

خير وشر، فمن عادة النفس أن تنظر إليه بعين أخرى وأن تجسم نقائصه وتنسى محاسنه، وتنعى عليه هذه النقائص المجسمة ولاسيما من رجال الجيل الماضى وسيداته، الذين يجدون أنفسهم فى جو غير جوهم، وفى عهد تفلت السلطة من أيديهم فيه لتنتقل إلى أيدى الجيل الجديد!

وكثيراً ما نسمع أن الزمن قد فسد، وأن الأمة تتأخر ولا تتقدم، وأنها تفقد فضائلها شيئاً فشيئاً، وأن الخير والبركة يضمحلان رويداً رويداً... إلى آخر عبارات التسخط على الحاضر والترحم على الماضى.

فهل هذا كله صحيح؟

لاشك فى أننا فى صراعنا مع الزمن والحياة، وفى تأثرنا بتقلبات الاجتماع والسياسة قد خسرنا فى المعركة ما لابد من خسارته، ولكننا كذلك كسبنا، ومن الإنصاف ونحن نرسم صورة عامة لموقفنا أن نضع الأرباح بجوار الخسائر، وأن نقدم ميزانيتنا لأنفسنا على هذا الأساس.

ولنذكر لذلك بعض الأمثال فى نصف قرن من الزمان.

* * *

نبدأ بموقفنا الوطنى والسياسى. ومما لاشك فيه أننا كسبنا فى هذا الموقف كثيراً، فانتقلنا من حالة ذهول وطنى إلى حالة يقظة قومية مهما قيل فيها من العيوب فهى عيوب اليقظة، وانتقلنا من وضع سياسى معين تحت الاحتلال والحماية إلى وضع سياسى آخر معترف لنا فيه بالاستقلال والسيادة؛ ومهما قيل فى حقيقة هذا الاستقلال فهو استقلال؛ والزمن كفيل بتثبيته وحماية مظاهره ودخائله.

ومن الغبن لأنفسنا، بل من الجريمة، أن نطلق ألسنتنا بإشاعات مشكوك فيها على الأقل، تزعزع من قيمة هذا الاستقلال فى نظر الأمة وتقعدها عن الدفاع عنه، وتشعرها أن فقده لا يعد خسارة حقيقية، فمثل هذه الروح تدعو إلى اليأس والاستسلام بإزاء ما يهدد كياننا من الأخطار، فوق ما تبثه من روح القلق العام فى ظروف نحن أحوج فيها إلى الاستقرار.

والذين يطلقون هذه الإشاعات، ويصورون موقفنا السياسى العام تصويراً قاتماً، يدفعون بنا إلى هذا المصير مهما افترضنا فى نفوسهم من الإخلاص، وفى عقيدتهم من النقاء، فكيف تكون الحال إذا كانوا ينظرون للمسألة من وجهة شخصية، ويعملون لمغانم وأرباح عن هذا الطريق الشاذ؟

* * *

ثم لنتناول موقفنا الاقتصادى والمالى بعد ذلك. فنحن نشكو من الفقر المدقع الذى يخيم على ربوع البلاد، ونشكو من سوء توزيع الثروة بين الأفراد. وهذا وذلك صحيحان ولابد من العمل السريع الحاسم لعلاجهما.

ولكن هذا ليس معناه أننا اليوم فى موقف أسوأ مما كنا عليه منذ نصف قرن، ولسنا نسير القهقرى فى هذا المجال، بل نحن على الرغم من كل شىء نسير إلى الأمام، ولكن بخطوات بطيئة يجب استحثاثها والإسراع فيها مع الأمل والرجاء.

فقبل نصف قرن كان الفلاح يعانى ما يعانيه اليوم من فقر أسود كالح، ولكنه كان يعانى بجانبه السخرة للمشروعات العامة والجلد بالسياط لأداء الضرائب التى لا نظام لها ولا ميعاد، وكان العامل يجهل كل حقوقه ولا يهم أحد أن يعترف له بها.

فها نحن أولاء قد قطعنا مرحلة كبيرة بخطواتنا البطيئة، فالضريبة منظمة وإن احتاجت إلى التطوّر والتعديل؛ والسخرة ممنوعة، وللعامل حقوق معترف بها وإن لم تكن كاملة؛ وما هى إلا أن تثمر الدعوات الجديدة ثمرتها فى كل ذلك حتى يتبين الكسب على حقيقته ونعرف مقدار ما سرنا إلى الأمام.

فإذا نظرنا إلى الجانب الاجتماعى، هالنا لأول مرة ما لحق كيانه من الاضطراب وقواعده من الاهتزاز فى النواحى الخلقية على الخصوص. ولكن هذا الاضطراب على ما فيه من شر، لم يكن شراً كله.

وهو على أية حال لم يكن خاصاً بمصر حتى نفقد ثقتنا بها وننفض أيدينا من إصلاحها، فلقد أصيب الكيان الاجتماعى بهزة عنيفة فى العالم كله لحقنا صداها بعد الحرب العظمى. ونحن نجتاز الآن فترة انتقال ولابد فيها من تضحيات، ولابد أن يقع الكثيرون والكثيرات صرعى فى زحمتها، ولكنها تضحيات لن تذهب هباء.

وقد كنت معنياً على الدوام بمراقبة خطوات هذه الهزة فى كياننا. وأعتقد أنها بلغت ذروتها حوالى سنة ١٩٣٣ ثم أخذت حدتها فى التناقص، ونحن اليوم أقرب إلى الصحة مما كنا فى ذلك العام.

فتميع الشبان وتخنثهم وبعدهم عن الاشتغال بالمسائل العامة وانطواؤهم على نفوسهم الصغيرة. كل أولئك كان أوضح ما يكون فى الفترة التى تلت ركود الثورة من سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٣٣. وهى فترة قصيرة جداً كلمح البصر. وقد أخذت حدة هذه الحالة تفتر كما قلت

منذ استعاد الشباب بعض وثباته فى مشروع القرش وعيد الاقتصاد القومى وثورة سنة ١٩٣٥ وفيها قبس من الثورة الكبرى. ثم تلا ذلك ما نراه اليوم من اشتغال الشبان والشواب بالإصلاح الاجتماعى وبالمشروعات الاقتصادية، ومن اهتداء شباب الجيل إلى كثير من رجولته فى هذه الخدمات العامة.

وليست اليقظة الاجتماعية التى نحس تيارها فى كل الأوساط بالمكسب اليسير الذى يجوز إغفاله فى الحساب العام.

ومهما نبتئس لحال الفلاح والعامل، فإن لنا أن نستبشر بالاهتمام البادى بشأنهما فى عالم الأفكار والأعمال، فمن ذا الذى كان ينتظر أن يتصدى كبار رجال المال والأعمال كدولة صدقى باشا وسعادة أحمد عبود باشا للحديث عن الغلاء المصطنع وما يلقاه الفقراء من جرائه فى المدينة والريف.

لقد قرأت فى حماسة وسرور كلمة عبود باشا بالأهرام تلك التى يقول فيها:

«أود أن أنبه على صفحات «الأهرام» الغراء إلى الضائقة المزعجة - ولا أكون مسرفاً إذا قلت الخطرة - فى الريف وقد شاهدت مظاهرها المحزنة بعينى رأسى فى أيام العيد القليلة التى كان فى مرجوى أن أقضيها فى «أرمنت» للاستجمام والراحة.

«لقد كنت - ككثيرين غيرى من سكان الحواضر - أغدو وأروح من بيتى إلى عملى غير مشاهد شيئاً من آيات الضنك والفاقة المدقعة التى يعانيها سواد الأمة - وكنت ربما خطر لى، أن فيما تكتبه وتصفه صحفنا بعض المبالغة. فلما صرت فى الريف ونظرت بعينى وسمعت بأذنى، هالنى ما رأيت.

«رأيت شباناً فى ريعان الشباب يسقطون مغشياً عليهم من الجوع.

ورأيت الذى يقتنى بضع دجاجات ينتفع ببيضها يحملها إلى السوق ويبيعها بيع المضطر بالوكس والبخس ليعود بدراهم قليلة يشترى بها بعض الذرة له ولعياله.

«ورأيت طالب الذرة يحتال لجمع ثمنها المقرر فى التسعيرة ثم يعييه الحصول عليها بعد الذى تكلف من العناء والتضحية، لأن الذى عنده الذرة يأبى إلا أن يبيعها بثمن فاحش لا تقره - ولا يمكن أن تقره - أية تسعيرة.

«والخلاصة - بلا حاجة إلى الإفاضة - أن الجوع فاش فى الأقاليم وأنه يستوجب أن تتخذ الحكومة من التدابير أحزمها وأسرعها وأولاها بأن تجنى الأمة ثمرته المنشودة.

«ولست ممن يجمح بهم الخيال، ولكني ممن يستطيعون أن يروا نهاية الأمور من بدايتها. وإني أقرر بأعلى صوتي أن حالة الأرياف تستوجب المبادرة إلى اتخاذ إجراءات تنطوي على منتهى الحزم وإلا ساءت العاقبة.

«إن الفلاح يعمل ويكد - إذا وجد العمل - ولا يجزى على عمله إلا اليسير الذي لا يكفيه وذويه للحصول على الكفاف في هذه الأيام.

«ودخله كله - إذا عمل في أيام السنة كلها - لا يكفيه لطعامه، فضلاً عن غيره في الظروف الحاضرة.

«وقد أعملت الفكر وأمعنت النظر، فلم أر علاجاً يجدى في هذه الظروف المستعصية إلا أن تتولى الحكومة أمر القوت فتستولى على مواده الضرورية وتتولى هي بواسطة ممثليها - لا بواسطة التجار - توزيعها على الأهالي؛ وممثلوها كثيرون في عواصم المديريات والمراكز والقرى.

«وحتى هذا لا يكفي، فإن كل مزيته أن تباع مواد القوت بالأسعار المقررة ولكن الأسعار تفوق طاقة السواد الأعظم في الأرياف. ولهذا أعود فأكرر اقتراحي أن تبيع الحكومة مواد الطعام للأهالي بأقل من الأثمان المقررة في التسعيرة - أي بالأثمان التي تدخل في طاقة الشعب.

«وقد يسأل القارىء عن الفرق من يدفعه، وجوابي أن التضحية لازمة في مثل هذه الأيام العصيبة، وأن الحكومة ينبغي أن تحمل بعض الفرق إذا لم تستطع أن تحمله كله، وعلى الأغنياء والموسرين من أبناء مصر المنتجين أن يتحملوا نصيبهم من الغرم في سبيل الأمة وأمنها واستقامة أحوالها.

«وإذا كان هناك من لا يسهل عليه أن يدعى إلى التضحية في سبيل إطعام الأمة ووقايتها غوائل الجوع، فإني أقول له إن من حماية ماله أن يضحى بما يطمع فيه من ربح وأنه يفتدي بالقليل الذي يعوض، الكثير الذي لا يعوض.

«هذا اقتراحي على الحكومة والموسرين وأنا أناشدهم جميعاً، بإخلاص وإلحاح، أن يتعاونوا على التخفيف عن الأمة. وأكتفي بهذا القدر من التنبيه - وقد كان حسبهم منبهاً ما آثره جلالة الملك في رمضان من إطعام الفقراء في كل إقليم وفي العدول عن دعوة الوجهاء والأعيان والكبراء الذين لا ينقصهم الطعام».

ومهما قيل فى بواعث هذه الصيحة، من أنها تخدير للأعصاب من رجال المال حتى تفهم الطبقات الفقيرة أنهم معنيون بشأنها فلا تنهض هى للمطالبة بحقها ولا تيأس من إنصافها – مهما قال سيئوا الظن مثل هذا القول، فإن لنا أن نسجل هذا الانتصار فى ميدان الخدمة الاجتماعية وأن ننظر إليه بعين التفاؤل ونعده خطوة كبيرة فى سبيل الإصلاح الاجتماعى المنشود.

* * *

وأما فى الناحية الصحية فقد تقدّمنا تقدّماً يذكر فى جانب العلاج وإن كان يفسد علينا هذا التقدّم تقصيرنا فى جانب الوقاية، وقد عمل نظام الرى الدائم عمله السيء فى نشر الأمراض المتوطنة وإضعاف تربة الأرض على السواء؛ لأننا لم نحتط له بنظام الصرف المناسب وبالأعمال الصحية الواقية من العدوى للفلاحين، ولكن ها نحن أولاء قد تنبهنا أخيراً، ولا تزال الأبحاث تحاول الاهتداء إلى أفضل طرق الوقاية للفلاح وللأرض جميعاً.

وأما النهضة الأدبية والعلمية فمما لاشك فيه أنها سارت بخطوات سريعة، ومهما يكن فى بنائها من الخلل والنقص، فلا سبيل للظن بأننا نتأخر ولا نتقدم فى كل اتجاه. ولا حاجة هنا لضرب الأمثال.

* * *

والخلاصة أن ميزانيتنا القومية والاجتماعية والعلمية لا تدعو إلى اليأس والتشاؤم، بل هى على الضد تدعو إلى الأمل والتفاؤل، ومن واجبنا ولا ريب أن نكشف عن مواطن النقص وأن ندعو فى كل يوم إلى الكمال، وأن نتعلم السخط على الواقع وأن نتطلع إلى مستقبل جديد.

ولكن ينبغى أن يتم ذلك كله دون المساس بإيماننا الوثيق بمصر وبما فيها من عناصر الخير والقوّة، ومن بذور الحق والجمال، ومن دعائم الإنشاء والبناء.

فتصوير الواقع باللون القاتم وإشاعة اليأس فى النفوس من كل إصلاح عمل خطر له نتائجه الوخيمة، وأمامنا مثل من هذه النتائج فى فرنسا المسكينة التى ابتليت فى محنتها برجال – مهما قيل فى إخلاصهم – فإنهم فقدوا إيمانهم بوطنهم وضعف رجاؤهم فيه، فتمنوا له الكوارث على أمل أن تصبح عاملاً من عوامل البعث والإنهاض، وكانت النهاية هى هذه المأساة المحزنة الأليمة.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١٢/ ١٩٤١.

الضرائب العامة

فى خدمة المجتمع

جاء فى مقدّمة الكتاب القيم الذى وضعه الدكتور حافظ عفيفى باشا عن «الإنجليز فى بلادهم» هذه الفقرات بمناسبة الحديث عن «طبقة الأشراف» فى إنجلترا :

«وقد كان من أثر انتشار المبادىء الديمقراطية وسريان تيارها فى جسم الأمة كلها من أواخر القرن الماضى أن ضعفت كثيراً مميزات هذه الطبقة واستقلالها، وزاد امتزاجها بالطبقات الأخرى، كما كان من شأن سياسة الأحرار التقليدية أن تؤدى إلى مساواة نسبية بين طبقات الجمعية البريطانية. فقد كانت هذه السياسة ترمى تدريجاً إلى خفض مستوى الطبقات العليا، ورفع مستوى الطبقات الدنيا. وهذا ما يسير عليه حزب العمال الآن (الكتاب مطبوع سنة ١٩٣٥). وقد وصل الأحرار والعمال إلى أغراضهم لا من طريق التشريع الاجتماعى المباشر الذى يلغى امتيازات طائفة ويقرر امتيازات جديدة لأخرى، بل من طريق غير مباشر وهو طريق الضرائب. فقد قضى تشريع الضرائب الحديث فى إنجلترا بأن يعفى فريق الفقراء وفريق غير قليل من المتوسطين من جميع الضرائب المباشرة، وتحميل الموسرين وكبار الأغنياء عبء الضرائب الثقيلة بنسبة تزيد زيادة متصاعدة مع زيادة الثروة، كما قضت ضريبة الميراث على كثير من الثروات الضخمة. ولو قدّر لهذه الضريبة الفادحة البقاء قرنا آخر لقضت نهائياً على هذه الثروات».

فى هذه الفقرات أجمل المؤلف الكبير تاريخ حركة من أهم حركات الإصلاح الاجتماعى فى هذا القرن، تلك الحركة التى قامت بها وزارة الأحرار فى أواخر سنة ١٩١٨، والتى نمت وأتت ثمرها كاملاً بلا ثورة ولا إراقة دماء، كالذى حدث فى أمم كثيرة حينما أرادت التخلص من عهود الإقطاع ومن نظام الطبقات منذ عهد الثورة الفرنسية إلى عهد ثورة لينين فى روسيا الحمراء.

وقد قامت الضريبة المتدرجة فى هذا الإصلاح الجرىء الفذ مقام الحركات الثورية العنيفة، بل كانت نتيجتها خيراً من نتائج الثورات المحطمة، وانتهت إلى حسن توزيع الثروة فى إنجلترا وتقليل الفوارق بين الطبقات، وتقوية الشعور بالتضامن الاجتماعى بين أفراد الأمة، واستلال الضغائن والأحقاد من بين الأثرياء والفقراء.

وفى الوقت الذى قضت فيه هذه الضرائب على الثروات الفاحشة أتاحت للطبقات الفقيرة وبعض الطبقات المتوسطة نوعاً من الحياة الراقية ساعد على رفع مستوى الشعب الإنجليزى علمة من الوجهة الإنسانية والوجهة الاقتصادية، ذلك أن إعفاء هذه الطبقات من الضرائب المباشرة كلها أو بعضها وفر لها من النقود ما تستطيع به الاستمتاع بالكثير من طيبات الحياة، وما يمكنها من الرقى العلمى والخلقى، كما أن تحميل الطبقات المترفة أعباء متدرجة من الضرائب حقق للميزانية الإنجليزية المرونة الكافية التى تواجه بها الخدمات الاجتماعية الضخمة فوق المطالب العادية فتيسر للفقراء والمتوسطين بالمجان أو بنفقات قليلة وسائل التعليم والعلاج والرفاهية المعقولة.

وقد جاء فى كتاب «الإنجليز فى بلادهم» عن هذه الضريبة ما ننقله هنا بحروفه:

«والضريبة بشكلها الحالى من حيث تعريفها وطرق تطبيقها ترجع فى نظامها إلى سنتى ١٩١٨ – ١٩٢٠ حينما أدخل القانون الإنجليزى تعديلاً يقضى بالتدرج فى تحديد هذه الضريبة أى أنها تزيد أو تقل بنسبة ثروة الشخص، كما قضى هذا التعديل بالتفرقة بين أنواع الدخل كالتفرقة بين المتزوج والأعزب، وبين رب الأسرة الكثيرة العدد ومن لا ولد له، كل ذلك رغبة فى الوصول إلى ضريبة عادلة بقدر المستطاع يقع عبؤها على الموسرين وتخف وطأتها على المتوسطين والفقراء. وتقضى ضريبة الإيراد التى أقرها البرلمان فى سنة ١٩٣١ بأن يدفع كل شخص خمسة شلنات عن كل جنيه من إيراده السنوى، ويعفى منها الشخص الأعزب الذى يقل دخله عن ١١٠ جنيهات فى السنة. ولا يدفعها الممول كاملة إلا إذا بلغ دخله ١٠٠٠ جنيه، فإذا زاد دخله عن ألفى جنيه فى السنة دفع ضريبة إضافية تتدرج مع زيادة الإيراد حتى تصل إلى ١٢ شلناً و ٣ر٥ بنس عن الجنيه إذا ما وصل الدخل إلى ١٠٠ ألف جنيه فى السنة. هذا بالنسبة للأعزب أما الشخص المتزوج فإن القانون يعفيه من دفع أية ضريبة متى كان دخله يقل عن ١٧٠ جنيهاً فى السنة. كذلك يعفى من الضريبة إذا كان متزوجاً وله أولاد متى قل دخله السنوى عن ٢٠٠ جنيه. والمقصود بالأولاد فى هذه الحالة من كان يقل عمرهم عن ١٦ سنة أو زادوا عنها وكانوا لا يزالون فى دور الدراسة.

«ويفرق قانون هذه الضريبة بين الشخص الذى يعيش من مهنة أو عمل يؤديه والآخر الذى يحصل على إيراد من طريق استثمار أمواله فى مشروعات لا يؤدى فيها عملاً مثل استثمار السندات، فإن الأول لا يبتدىء فى دفع الضريبة إلا إذا وصل إيراده إلى ١٣٠ جنيهاً فى السنة على حين يبتدىء الثانى فى دفعها إذا وصل هذا الإيراد إلى ١١٠ جنيهات ويتدرج هذا الامتياز فى التفريق بينهما بزيادة الإيراد».

ومع فداحة هذه الضرائب ولاسيما الضريبة الإضافية، فإن الحرب الحاضرة قد زادتها

حتى بلغت الضريبة الأخيرة تسعة عشر شلناً ونصف الشلن من الجنيه فى بعض الحالات. ومع هذا لم ترتفع صيحة واحدة باستنكار هذه الضرائب، لأن مجموعة الشعب الكبرى الممثلة فى الطبقتين الفقيرة والمتوسطة لم تحس بثقل هذه الضرائب إلا بمقدار، وإنما اضطلع بها القادرون عليها، الذين لا يبلغ تأثرهم بها حد التأذى فى أقواتهم، وضرورياتهم، وإن كانوا - قبل الحرب - قد شكوا أثرها فى الادخار ونمو الصناعات.

واضطلاع الميزانية الإنجليزية الآن بأعباء الحرب ذات الأرقام الفلكية دليل على صلاحية نظام الضرائب الحالى ومرونته ونفعه فى الأزمات فوق صلاحيته فى زمن السلم والرخاء. ذلك أنه ترك فى زمن السلام للطبقتين الفقيرة والمتوسطة فرصة سانحة للحياة الطبيعية التى تساعدهم على احتمال أيام الضنك، بحيث يستطيع وزير التموين أن يقول: «إن وفرة التغذية فى الماضى للشعب الإنجليزى تؤتى ثمرتها الآن فى صحة الجنود والعمال وقوة احتمالهم» كما أنها مكنت بعضهم من الادخار المتوسط الذى يكافىء القلة النسبية التى أحدثتها الضرائب فى الادخار العالى. والملاحظ الآن أن القروض الأهلية للحرب فى إنجلترا تغطى بسرعة، ويشترك فى تغطيتها الكثيرون من رجال الطبقة الوسطى وبعض أفراد من الطبقة الفقيرة.

ولا أريد أن أسترسل فى سرد المزايا الروحية التى عادت على المجتمع الإنجليزى من هذا التضامن الاجتماعى فى أداء ما تفرضه الخدمات العامة من أعباء مالية، فإنه من تحصيل الحاصل أن نصور مزايا الرضاء والارتياح النفسى بين جميع الطبقات، والشعور بالعدالة فى القيام بالأعباء العامة، ولاسيما فى عهود الشدة والملمات.

* * *

وبينما كان نظام الضرائب فى إنجلترا يؤدى هذه الخدمات الاجتماعية الفريدة، كان نظام الضرائب فى مصر يؤدى عكسها على خط مستقيم! وكانت لهذا النظام عدة عيوب أساسية أهمها:

(أولاً) أن الضرائب المباشرة كانت مقصورة - بسبب الامتيازات الأجنبية - على الثروة العقارية دون رءوس الأموال ودون الإيرادات العامة والأرباح، مما يفقدها المرونة ويجعلها غير عادلة، بسبب اقتصارها على طائفة خاصة من السكان.

(ثانياً) أن الضرائب غير المباشرة - الضرائب الجمركية ورسوم الإنتاج - كان يقصد بها أن تكون باباً من أبواب الإيراد يسد النقص فى الميزانية الجامدة القائمة على ضريبة العقارات. فكانت لهذا السبب تسوى بين الضروريات والكماليات فى جباية الرسوم، مع ما ينتجه هذا من رفع تكاليف الحياة على جميع الطبقات المستهلكة - وهى التى تؤدى هذه الرسوم فى الحقيقة - ومن بينها المتوسطون والفقراء. كما كانت تشمل جميع أنواع البضائع،

حتى اللازم منها لتنشيط الحركة الصناعية فى البلاد، فكانت تقف عثرة فى سبيل نمو الصناعة القومية، ولا تحاول أن تحميها برفع فئات الضريبة على المصنوعات الأجنبية المنافسة للمصنوعات الوطنية.

(ثالثاً) أنها كانت تجبى عن جميع فئات الثروات وتحصل عنها بنسبة واحدة، فضريبة الفدان الواحد تستوى فئتها مع ضريبة آلاف الأفدنة بلا استثناء.

وبعد «معاهدة مونتريه» أمكن التفادى من العيب الأول ففرضت الضرائب على جميع رءوس الأموال وبذلك كسبت الميزانية المصرية شيئاً من المرونة لم يكن لها قبل عهد الاستقلال.

أما العيب الثانى فقد شرع فى إزالته حتى قبل المعاهدة، حينما انتعشت الصناعات الأهلية واحتاجت إلى استخدام سلاح الضريبة الجمركية لحمايتها. ولكنها فيما عدا هذا لاتزال غير مراعية لحالات الطبقات الفقيرة. فلا تزال تجبى بفئات عالية عن كثير من الضروريات كالسكر والشاى والكبريت. وبذلك يحتملها المستهلكون وغالبيتهم من الطبقتين الفقيرة والمتوسطة، مما يسبب غلاء المعيشة بصفة عامة. هذا الغلاء الذى يرزح تحته من هم فى حاجة إلى بعض التخفيف لا إلى زيادة الأعباء.

وأما العيب الثالث فهو العيب الأصيل الذى أفردنا هذه الكلمة للفحص عنه. ذلك أنه يترك آثاراً سيئة فى الاقتصاد القومى، وفى توزيع الثروة، كما أنه يؤثر تأثيراً ضاراً من الوجهات الاجتماعية والصحية والعقلية.

فنحن نتحدث بحرارة عن الفقر والفقراء. نتحدث عنهم فى البرلمان والصحف والمجالس والمجتمعات، ولكننا لا نفكر فى رفع بعض الأثقال عن كاهلهم وإضافتها إلى كواهل القادرين عليها وعلى أضعافها مما يحتمله أمثالهم فى جميع البلاد.

والآراء متفقة على سوء توزيع الثروة فى مصر. سواء فى ذلك الملكيات الزراعية أو رءوس الأموال المنقولة، أو المرتبات والأجور فى جميع دوائر الأعمال. وسواء كذلك توزيع الثروة الصحية والثروة العلمية فهو تابع لتوزيع الثروة الاقتصادية بلا جدال!

فأما الملكيات الزراعية فحسبى أن أنقل هنا فقرة من حديث لحضرة صاحب السعادة على الشمسى باشا مع مندوب جريدة المصور فى العام الماضى يقول فيها:

«إن ٩٤ فى المائة من الملاك لا يزيد ما يملكونه على ٣٢ فى المائة من المساحة المنزرعة، بينما كبار الملاك ونسبتهم العددية لا تزيد على نصف فى المائة يملكون ٣٨ فى المائة منها. وفى اعتقادى أن الحكومة تستطيع العمل على جعل هذا التوزيع أكثر عدالة من الوجهة الاجتماعية بتشجيع الملكيات الزراعية الصغيرة، حتى لا تلجأ يوماً إلى نزع ملكية الأملاك الكبيرة لتقسيمها بين صغار الملاك كما حدث فى رومانيا بعد الحرب السابقة وفى المجر منذ شهرين»...

وإذا كان سعادته لم يقترح فى هذا الحديث علاجاً معيناً، فنحن نرى هذا العلاج عن طريق الضرائب، وهى الوسيلة السهلة المأمونة العاقبة بدليل آثارها الطيبة فى المملكة البريطانية.

ومما يذكر أن تضخم بعض الثروات العقارية كان مرده سوء نظام الضريبة قبل تنظيم المالية المصرية الأخير منذ نصف قرن. فقد كان الفلاحون يهربون من قراهم ويتركون أطيانهم بائرة تفلتا من الضرائب ووسائل جبايتها القاسية فيضمها الجباة والمحتسبون والكشافون إلى أملاكهم ويصبحون بعض قليل من كبار الملاك.

وبعد تنظيم المالية المصرية واستقرار أحوال الضرائب ووسائل جبايتها أخذت الملكيات الصغيرة والمتوسطة تستقر وتثبت، ولكن توحد فئات الضريبة على جميع فئات الملكية أعاد للملكيات الكبيرة القدرة على التضخم بوسيلة أخرى، وهى مقدرتها على أداء الضرائب بينما تعجز الملكيات الصغيرة والمتوسطة عن أدائها وعن الثبات معها فتضعف وتتوزع وتلتهمها الملكيات الكبيرة.

والظاهرة التى تنذر بالخطر بعد الحرب العظمى الماضية هى زيادة الملكيات الكبيرة وزيادة عدد الملكيات الصغيرة كذلك، مع اضمحلال الملكيات المتوسطة وتناقصها فى الوقت ذاته لتوزعها على جملة أفراد بسبب الإرث وسواه من العوامل. وهذه ظاهرة سيئة، لأن الملكيات المتوسطة هى عصب الحياة الاقتصادية، وهى التى تبرأ من عيوب الملكيات الكبيرة المتضخمة، وعيوب الملكيات الصغيرة العاجزة عن الاستغلال الكامل الصحيح.

أما الثروات المنقولة فشأنها شأن الثروات العقارية فى التوزيع. والملاحظ أن معظم المساهمين فى الشركات هم قاسم مشترك فى كل شركة، وكبارهم يعدون على الأصابع. وهذا معناه أن معظم رءوس الأموال فى أيد قليلة نسبياً شأنها فى ذلك شأن الملكيات الزراعية الضخمة، التى أشار إليها سعادة الشمسى باشا فى حديثه الذى اقتطفنا بعض نصوصه كما أشار إليها فى إحدى جلسات البرلمان.

وأما المرتبات والأجور فأمرها معروف والحديث فى أمرها مكرور معاد. وأما الثروة الصحية والثروة العقلية فهما وقف على من يملك وسائلهما. ومن المصريين اثنا عشر مليوناً على الأقل لا يملكون من هذه الوسائل شيئاً.

وخلاصة هذا الاستعراض أن توزيع الثروة فى مصر لابد له من الإصلاح والتعديل فى كل اتجاه. وقد رأينا أن السبب الرئيسى هو نظام الضرائب الذى يكلف الجميع أعباء واحدة، بدون نظر إلى المقدرة على الاضطلاع بها، مما يجعل الثروات الصغيرة تعجز شيئاً فشيئاً عن احتمالها فتضعف مقدرتها على البقاء، وتبتلعها الثروات الكبيرة القادرة على أداء الضرائب الخفيفة بالقياس إليها.

ولهذا وذاك نتائجه الصحية والعلمية والاجتماعية. ذلك أن الضرائب تؤخذ غالباً من أقوات الطبقة الفقيرة وضرورياتها فتعجز عن تدبير الغذاء الكافى، ومن هنا تستعد للمرض. وهى من باب أولى عاجزة عن نفقات العلاج، كما هى عاجزة عما يعدّ ترفا بالقياس إليها، كالتعليم والرقى الاجتماعى. والدولة فى الوقت ذاته عاجزة عن القيام لها بما عجزت هى عنه، لأن الميزانية العامة مثقلة بأعبائها العادية. والمتحصل من الضرائب محدود لأن الثروات الضخمة لا تحتمل أعباءها المقررة عليها فى جميع بلاد العالم !

* * *

ومن الواجب أن نبرز هنا حقيقة أخرى، وهى أن الميزانية الإنجليزية علاوة على ما تتمتع به من مرونة وسعة بسبب الضرائب المتدرجة المرتفعة على الإيراد وعلى التركات وبسبب الضريبة الإضافية الفادحة لا تحتمل أعباء «الخدمة الاجتماعية» كاملة كما تحتملها الميزانية المصرية الجامدة نسبياً بسبب توحد فئات الضريبة. ذلك أن أكثر الخدمات العامة فى إنجلترا كالمدارس والمستشفيات والملاجىء والكثير من المعاهد العلمية يقوم به الأفراد والجماعات. كما أن المجالس المحلية والبلدية تتولى معظم المرافق العامة وتجبى من الأهالى ضرائب أخرى تدير بها هذه المرافق. ويجد الفقراء فى كل ذلك نفس التسهيلات التى يلقونها فى الضرائب الحكومية مع أنهم يتمتعون بهذه الخدمات العامة بالمجان أو بنفقات قليلة. وعلى سبيل المثال أذكر أن ميزانية بلدية لندن وحدها خمسون مليوناً من الجنيهات.

ومعنى هذا أن الميزانية العامة عندنا – وهى التى تنهض بكل شىء – فى حاجة أشد للضرائب المتدرجة من حاجة الميزانية الإنجليزية التى تسندها الهيئات المحلية وتقوم عنها بكثير من الأعباء وبمعظم الخدمات الاجتماعية للفقراء.

* * *

وقد نادت لجنة المالية فى مجلس النواب منذ العام الفائت بضرورة إعفاء الملكيات الصغيرة من الضريبة كلها أو بعضها. كما حاولت ضريبة الدخل فى سنة ١٩٣٨ أن تعفى المرتبات الصغيرة من الضريبة. ولكن هذا وذاك لا يحل المشكلة طالما أن فئات الضريبة موحدة على الجميع. ونتيجة اقتراح لجنة المالية كنتيجة نظام ضريبة الدخل هى تضييق بعض موارد الميزانية بلا تعويض لها من ناحية، مما قد تعجز الميزانية معه عن النهوض بأعبائها. وهى كما ذكرت تضطلع بكل الخدمات فى البلاد بجانب أعمال الحكومات العادية.

ومما يلاحظ أن الكادر الجديد خفض مستوى الدرجات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٣٠ فى المائة تقريباً، ولم يتناول المرتبات الكبيرة إلا بتخفيض نحو ثمانية فى المائة وبذلك أضاف فرقاً جديداً من فروق توزيع الثروة. وكان المرجو أن يعمل على إزالة هذه الفروق؛ ولكنه اضطر لهذا

اضطراراً نتيجة لتوحد فئات الضريبة؛ فقد كان ملزماً بتخفيض اعتمادات «الباب الأول» من الميزانية «بـاب الماهـيات والأجـور والمرتبـات» والدرجات الصغيرة كبيرة العدد، فتخفيض مستواها هو الذى يحقق الوفر المطلوب. ولو أنه كان مطلق اليد فى فرض ضرائب متدرجة لما اضطر إلى خفض هذه الدرجات الصغيرة بتلك النسبة ولاستعاض عنه بالفئات العالية من الضرائب على الإيرادات العالية.

* * *

ثم إن الظروف الاستثنائية التى نعيش فى ظلها الآن تضيف إلى نظام الضرائب الموحدة عيباً جديداً. ذلك أن هذا النظام يعمل من طريق غير مباشر على زيادة الغلاء المصطنع وهو موضع الشكوى فى هذه الأيام، فصاحب الإيراد الكبير لا تتأثر قدرته على الشراء فى أيام الحرب، بل ربما زادت بسبب بقاء الأموال فى داخل البلاد. وزيادة قدرة الغنى على الشراء فى الوقت الذى تقل فيه السلع، يزيد «قانون العرض والطلب» حدة، فترتفع الأسعار ارتفاعاً فاحشاً – كثير منه مصطنع – ويتأثر بهذا الغلاء من تضعف مقدرتهم على الشراء، وهم المتوسطون والفقراء.

فإذا كان نظام الضرائب المتدرجة ضرورياً فى وقت السلم لضمان توزيع الثروة توزيعاً عادلاً، وتقريب الفوارق الاجتماعية بين الطبقات، فإنه فى وقت الحرب أشد ضرورة، لضمان تحديد القدرة على الشراء عند ذوى الإيراد العالى؛ وتشجيع هذه القدرة عند ذوى الإيراد المتوسط والصغير. ثم لتلافى أثر بقاء الأموال فى داخل البلاد وفى أيدى كبار الأثرياء – وهم فئة قليلة – هذا الأثر الذى يتلخص فى زيادة مقدرة الثروات الضخمة على ابتلاع الثروات المتوسطة والصغيرة !

وقد كان من حسن التوفيق أن فكرت الحكومة فى ضريبة الأرباح الاستثنائية فى هذا الوقت وإن تكن لقيت ولا تزال تلقى كثيراً من الاعتراضات الشديدة فى بعض الأوساط. فقد كان من المنتظر أن تلقى مثل هذه الاعتراضات، لأن روح التضامن الاجتماعى عندنا لم ينضج بعد، ولا تزال الرغبة شديدة فى الاستئثار بالحقوق وإهمال الواجبات !

كما كان من حسن التوفيق التفكير فى ضريبة التركات منذ عامين، تلك الضريبة التى أدت لإنجلترا خدمة اجتماعية جليلة وخدمات اقتصادية متواصلة، وقد أمضيت الضريبة الأولى فعسى أن تنفذ الضريبة الأخرى بلا تعويق جديد.

بقى أن نسأل بعد كل ما تقدم: أمن المصلحة أن تأخذ الدولة عاجلاً بنظام الضرائب المتدرجة على جميع أبواب الإيراد ؟

والجواب على هذا السؤال – رغم ما تقدم كله – ليس من السهولة بمكان. فالمسائل

الاقتصادية شديدة الحساسية، والأوضاع فى مصر مختلفة اختلافاً تاريخياً - قليلاً أو كثيراً - عن الأوضاع فى إنجلترا.

ففى إنجلترا كما فى معظم البلاد الأوروبية زادت الثروة زيادة مفاجئة على أثر التقدم الصناعى الآلى فى القرن الماضى، وكان المنتفعون بهذه الزيادة هم فئة قليلة من أصحاب رءوس الأموال تضاعفت ثرواتهم مرات فى مدة قصيرة. بينما بقى الصناع والعمال حيث هم من الفقر وسوء الأحوال، فأعادت هذه الضرائب مع قوانين العمل المختلفة كثيراً من التوازن إلى توزيع الثروة العامة.

أما فى مصر فسوء توزيع الثروة يرجع معظمه إلى أسباب غير هذه الأسباب، كما أن الدخل القومى فى مجموعه منحط بالنسبة لأفراد الشعب جميعاً، وإن كان توزيع الثروة المختل يزيد انحطاط الدخل عند غالبية السكان.

كما أنه لابد من حساب عامل آخر، وهو أن استغلال الأموال فى مصر قد قام على أساس الضرائب الموحدة منذ عهد بعيد، فالأخذ بنظام الضرائب المتدرجة فجأة على جميع أبواب الإيراد قد يحدث هزة فى هذا الأساس تصيب الثروة القومية بالخسارة.

إلا أن هذه الملاحظات لا تنفى أن نظام التدريج هو النظام الأصح الذى يجب أن تتهيأ له البلاد، وأن تتدرج فى الأخذ به، وقد تكون ظروف الحرب الحالية أنسب الظروف للبدء فيه بسبب تكدس الأموال فى داخل البلاد، وبسبب ضرورة توفير المرونة للميزانية.

وقد كان من بشائر الأمل ما صرح به حضرة صاحب السعادة الدكتور ماهر باشا رئيس مجلس النواب فى أثناء نظر ضريبة الأرباح الاستثنائية من أن مصر فى طريقها إلى الأخذ بنظام الضرائب المتدرجة. ولما سئل لماذا لم يأخذ هو بهذه القاعدة عند وضع نظام الضرائب الجديد؟ أجاب بأن الأمور تسير بالتدريج.

وكذلك تحدث سعادة حبيب المصرى باشا مع مجلة المصور قريباً فذكر أن العدل لا يتحقق إلا بتدريج ضريبة الإيراد.

ولعل مما ييسر علينا الانتقال من نظام إلى نظام أن ندرك أن بقاء الحال من المحال، وأن خير الحلول ما يهبط من أعلى، وشرها ما يصعد من أسفل. وهذه تجارب الشعوب أمامنا ونتائجها واضحة لنا. فمن الخير أن نختار، قبل أن يلجئنا الاضطرار.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١١/ ١٩٤١.

وظيفة الصحافة
فى المجتمع الحديث

الصحافة ظاهرة اجتماعية، رافقت المجتمع البشرى فى تطوره كضرورة أولية من ضرورات الاجتماع. وليس فى هذا القول غرابة، فلقد وجدت الصحافة قبل أن يوجد الورق بأجيال، بل قبل أن توجد الكتابة! وكانت «الصحف» فى ذلك الزمان هى تلك «الألسنة» التى تنقل الخبر من جهة إلى جهة، قريبة كانت أو بعيدة، ثم ترتقى من نقله مجرداً إلى تنظيمه وتنميقه، ثم ترتقى من هذا إلى التعليق عليه، وقرنه إلى أشباهه ونظائره... ذلك أن المجتمع لا يستغنى عن هذه الوظيفة فى كل أدوار حياته. ومتى وجدت الوظيفة وجد العضو الذى يؤديها. وكل ما يتم بعد ذلك إنما هو التطور فى هذا العضو ليحسن أداء الوظيفة.

الصحافة إذن ظاهرة من ظواهر المجتمع... ولكنها بدورها تؤثر فى المجتمع. فيقع بينهما ذلك التفاعل الخالد بين الظواهر الاجتماعية والمجتمعات المتطورة : يرتقى المجتمع فيتطلب صحافة راقية، وترقى الصحافة فتأخذ بيد المجتمع.

ويقع فى بعض الأحيان – وذلك غالباً فى فترات الانتقال – أن يختل بناء المجتمع وينقصه التناسق والانسجام وليس هذا شرا دائماً، بل كثيراً ما يكون خيراً. ذلك أن الانسجام فى المجتمع لا يتم إلا فى حالتين : حالة الرقى التام وحالة الانحطاط التام، ففى الحالتين تكون طبقات المجتمع متقاربة فى الأحاسيس والمطامح والآمال، وتكون الأفكار السائدة متقاربة أو متناسقة. أما فى فترات النهوض – وخاصة فى أولها – فالمجتمع يصاب برجة أو برجات تخلخل انسجامه، وتغمز اطمئنانه. ويختلف مجال الرجات الاجتماعية، اختلافه فى الرجات الطبيعية فتكون قوية فى مركزها ثم يقل التأثر بها كلما اتسع المحيط، حتى ليتلاشى أثرها فى الأطراف البعيدة. وهذا مجرد تمثيل بطبيعة الحال.

أما تطبيق هذا المثل على المجتمع فيكون بالنظر إلى الفئات والأوساط المتحمسة للنهضة بجانب أولئك الغارقين فى سبات الماضى، أو المدافعين عما ألفوه من النظم والأفكار السائدة – أولئك الذين نسميهم الرجعيين أو المحافظين.

فى مثل هذه الحال يعدّ هذا التخلخل خيراً فى مجموعه. فلابد أن يشتط المتحمسون فى طموحهم ويتحللوا من الماضى جملة، حتى ليؤدى هذا فى بعض الحالات إلى الترخص والاستهتار. ولابد أن يتشبث المحافظون بالأفكار السائدة ليحفظوا التوازن. أما الجامدون فطبقة غير طبقة المحافظين لا يحسب لها حساب. لأن مصيرها المحتوم هو الفناء.

* * *

فى فترات التخلخل هذه لا تكون الصحافة ظاهرة اجتماعية سلبية، إنما تكون مؤثراً اجتماعياً إيجابياً، أو يجب أن تكون كذلك على أقل تقدير!

فالمفروض أن الصحافة تمثل أرقى عناصر المجتمع، وتعبر عن أوسع آماله، وتهدف إلى أقصى مطامحه. وعليها أن تتولى زمام القيادة فى فترة الانتقال. وألا تقف عند حدود تمثيل المجتمع القائم، بل تتخطاه إلى تمثيل المجتمع المكنون فى ضمير الغيب.

وذلك هو الواجب المفروض على الصحافة العربية فى هذا الزمان.

وأحب أن أؤكد هذا المعنى وأبرزه مرة ومرة، ذلك أن كثيراً من الصحف لا تفطن إلى هذه الحقيقة، فتفهم بأنها مطالبة بأن تكون صورة للمجتمع الحاضر فحسب، وتكون هذه حجتها كلما عيب عليها.

ولقد يكون الربح والرواج هما اللذان يغريان بعض الصحف بتلبية الغرائز الهابطة فى نفوس الجماعات، ويغريان بعضها كذلك بتلبية الأحاسيس الشعبية العامية فى الفن وغير الفن ولكن ينبغى ألا يكون الرواج المادى المؤقت هو كل ما يرسم برامج الصحافة وخطتها. وإلا خرجت من الدائرة الفكرية إلى محيط التجارة.

على أننا نظلم الجماهير فى أية فترة من فترات التاريخ حين نقول: إن تلبية الغرائز والانفعالات العامية هو كل مايجذبها فى هذه الحياة. ففى الجماهير عنصر خير فى جميع الأزمان وهناك خيطان فى كل نفس إنسانية. خيط الهبوط وخيط الصعود، وهى تستجيب لمن يستطيع أن يجذبها بمهارة بأحد الخيطين إلى هنا أو هناك. وقد يكون اجتذابها بخيط الصعود أصعب، ولكن هذه هى مهمة الصحافة ولاسيما فى فترات الانتقال.

* * *

ويفهم بعض الدعاة الاجتماعيين اليوم أن الصحافة لا تخدم المجتمع إلا حين تتحدث عن المسائل الاجتماعية وعن صراع الطبقات. وفى هذا غلو ظاهر. فالصحافة تخدم المجتمع كلما عملت على ارتفاع عقليته، وتوسيع مدى اهتمامه، ونقله من الدائرة الشخصية الضيقة أو

الدائرة المحلية المحدودة، إلى آفاق أبعد، ومحيط أرحب. وكلما أثارت فى نفسه الاهتمامات الإنسانية العالية، وغرست فيه حب الاستطلاع والاطلاع.

فالآداب والفنون، والعلم والتاريخ، وسائر المعارف البشرية ليست ببعيدة عن الخدمة الاجتماعية المباشرة. ومحال أن تستثير فى المجتمع ملكاته الطيبة، ولا أن تحفزه لتغيير وضع من أوضاعه إذا أنت لم ترفعه إلى مستوى فكرى ووجدانى خاص. وكل المعارف الإنسانية تشترك بنصيب متقارب فى هذا الرفع الذى لا يتم بين يوم وليلة، ولابد فيه من الجهد والمثابرة واستخدام جميع الطرق والأدوات.

يجب إذن أن نوسع نظرتنا إلى الخدمة الاجتماعية، فلا نحصرها فى المسائل الاجتماعية المباشرة ولا فى تصوير صراع الطبقات... هذا جزء لابد منه فى برنامج الصحافة، ولكنه ليس البرنامج كله فى حال من الأحوال.

* * *

ولكن هذا لا يسوقنا إلى استباحة وقت القارىء، وإضاعته فى قراءة مالا يجدى. فالأخبار التافهة، والحوادث الشخصية، ومثيرات الغرائز، ومواد التسلية الجوفاء... كلها استغلال ردىء للطاقة المذخورة فى النفس الإنسانية وللوقت المحدود فى حياة الإنسان. ذلك أن لكل فرد طاقة ووقتاً يقضيهما فى القراءة، وهما يُستنفدان فى قراءة الرخيص من القول كما يستنفدان فى قراءة المفيد. فمن الغبن إذن أن نستنفدهما فى صنف رخيص من المقروء والمكتوب!

على أننى أكاد أصف هذا النوع من الاستغلال بالجريمة، فهى جريمة نفسية واجتماعية أن ننفق طاقة الأمة فى هذا الهذر، مثيرين فيها حاسة الفضول، وغريزة الجنس، وانفعالات الحيوان. فهذه الطاقة هى الرصيد المذخور للبناء والتطور والنهوض. ونحن فى مستهل عالم جديد يتطلب من المجتمع استحضار كل رصيده من الطاقة، ليقفز إلى ركب العالم الجديد.

لقد كان واجب الصحافة للمجتمع واجباً ضخماً فى تاريخ حياتها كله. وهو اليوم أضخم منه فى أى وقت مضى، لأننا فى فترة تحوّل. ولأن بناء المجتمع الحالى متخلخل كحاله فى فترات الانتقال، وعلى الصحافة أن تمسك معول الهدم بيد، وباليد الأخرى أحجار البناء.

ولكى تستطيع أن تنهض بالواجبين معاً، ينبغى لها أن تكف عن استغلال الغرائز الهابطة، والانفعالات العامية، وأن تجذب خيط الصعود فى النفس الإنسانية لترفعها إلى أفق الهدم والبناء معاً.

مجلة الشؤون الاجتماعية ٦/ ١٩٤٥.

وظيفة الفن والصحافة
في بناء المجتمع الحديث وتوجيهه

لا أستطيع أن أسلم لحظة واحدة بقص أجنحة الفن الجميلة التى يسمو بها عن الواقع المحدود حين يريد، ويحلق بها بعيداً عن قيود الضرورة وعن الصراع الأرضى المضنى فى سبيل لقمة العيش وضروريات الحياة.

وفى اعتقادى أن هذا يتنافى من أساسه مع وظيفة الفن ومبعثه الأصيل فى النفس الإنسانية. فهذه النفس أكبر من ضرورات العيش اليومية، ومطالبها لا تنتهى عند لقمة الخبز، بل تبتدىء من هذه النهاية. وهى لا تبذل لضرورات العيش إلا الجهد الذى تحصل به على هذه الضرورات فإذا أدركتها سارعت إلى تلبية الأشواق العلوية فيها. أى سارعت إلى الفن تحاول أن تجد عنده مالا تجده فى هذا العالم الأرضى المحدود. فإذا شغل الفن نفسه بمطالب العيش كذلك لم تجد هذه النفس مهرباً من حيز العيش الضيق، وبطلت وظيفة الفن من أساسها كما نقول.

ولقد ضاقت فسحة الأرض عن أشواق النفس الإنسانية حتى فى إبان طفولتها، فتطلعت إلى الدين ليهبها عالماً آخر أفسح من عالم الأرض المحدود أو لتجد فيه على الأقل قوة أخرى أكبر من القوى الأرضية الصغيرة؛ وتطلعت إلى الفن ليهبها عالماً آخر أجمل من عالم الواقع، أو لترى فيه على الأقل جمالاً أحلى من المشاهد اليومية المألوفة. ولو كانت لقمة الخبز والصراع عليها تستغرق طاقة النفس الإنسانية كلها لكانت خليقة أن تستغرقها وهى فى طور السذاجة البدائية. وقبل أن تطوع قوى الطبيعة المادية لخدمتها وراحتها كما هو الحال الآن.

وكل دعوة إلى قص أجنحة الفن الجميلة، وحصره فى دائرة الصراع الأرضى، وفى مطالب العيش ونضال الطبقات... إنما تصدر عن ضيق فى النفس وارتكاس إلى الطور الحيوانى فى حياة الإنسان، قبل أن تنبض فى نفسه الحاسة الفنية، التى تنزع به حتما إلى التحليق فوق الواقع، والانفلات من ضرورات العيش وأثقال المادة.

ولن يغفل حساب الأشواق المجهولة فى النفس الإنسانية، وحساب التطلع إلى المثل العليا، إلا إنسان فرغت نفسه من النوازع الإنسانية، واستغرقه الجانب الحيوانى فى حسه إلى أقصى الحدود. فإذا لم تغفل هذا التطلع وتلك الأشواق لم يكن بد من أن نطلق الحرية للفن،

ليرتاد بنا عوالم أخرى أجمل من عالمنا المحدود، أو على الأقل ليعمق ويوسع جوانب هذا العالم المشهود ويكشف عما فيه من محاسن ومفاتن، ويروح عن نفوسنا من صراع العيش ونضال الطبقات.

أما تثقيف الجمهور والفحص عن مشاكله، وتوجيهه التوجيه المباشر في الاجتماع والسياسة والاقتصاد، وسائر ضرورات الحياة، فوظيفة أخرى واجبة تنهض بها المدرسة وتنهض بها الصحافة، وينهض بها رجال السياسة والاجتماع بالخطابة والكتابة وجميع الوسائل الأخرى. حتى إذا شبعت النفوس من هذه المادة الأرضية، وأحست بالرغبة في إشباع الجانب العلوى فيها، وفى إرواء حاسة الجمال والطلاقة تلفتت حينئذ إلى الفن فوجدت عنده شيئاً آخر غير هذا «الوحل» الأرضى، أجمل وأعلى وأخلد، من كل ما كانت فيه ؟

تختلف وظيفة الصحافة إذًا عن وظيفة الفن بالقياس إلى المجتمع. ولكنى لا أحب أن يفهم الناس من هذا أن الفن شيء كمالي أو لا وظيفة له في الحياة.

فالفن ليس أمراً كمالياً لأنه ضرورة نفسية تعادل الضرورة الجسدية، فإذا اقتضى الجسد وإشعاعاته الذهنية مطالب وضرورات لابد منها لدوام الحياة، فإن الروح تقتضى كذلك مطالب وضرورات لابد منها لرقى الحياة. هذه المطالب والضرورات النفسية هى وظيفة الفن كما هى - في وضع آخر - من وظيفة الدين. لا بل إن الدين ليأخذ نفسه بتنظيم المجتمع بجانب ما يهبه للروح الإنسانية من العقيدة العلوية، أما الفن فليس مطالباً بهذا التنظيم، لأنه لا يأخذ نفسه إلا بتزويد الروح الإنسانية بالعقيدة الفنية أو باللذة الوجدانية، وهذه اللذة الفنية ليست شيئاً كمالياً كما قلت إنما هى ضرورة إنسانية كضرورة الطعام والشراب، ولن يستغنى عنها إلا الكائن الحيوانى الذى لا فسحة فى حسه لغير الطعام والشراب !

والفن وظيفة أساسية هى ترقية الحياة. فهو أبداً إما أن يبرز لنا أجمل ما فى هذه الحياة وإما أن يرفرف إلى عوالم أخرى أجمل من العالم المحسوس، وهو فى أثناء ذلك يرهف الحس ويشوق النفس إلى هذا الجمال المكنون أو المتخيل فيبرز الهوة التى تفصل بين الواقع الناقص المشوه الذى نعيش فيه وبين الصورة الجميلة التى يبرزها أو يخلقها، فتتطلع النفوس إليها، وتبذل الجهد والمال والحياة فى بعض الأحيان لتحقيقها. وهذا ما نعنيه بترقية الحياة، التى لم تكن لتتحقق لولا الحاسة الفنية التى تتطلع دائماً إلى الأسمى والأجمل والأخلد.

وليس هذا كلاماً يقال. إنما هو قول ضرورى لتعليل كل تضحية يبذلها فرد فى سبيل مثل أعلى من أى نوع وفى أى اتجاه. هذه التضحية التى تتناول الجهد أو المال أو الحياة نفسها، لتحقيق هدف أكبر من ضرورات العيش بل أكبر من الحياة.

* * *

للفن وظيفة إذن يؤديها أرفع من وظيفة الصحافة والخطابة والسياسة، وأرفع من الإصلاح الاجتماعى المحدود، ولكن هذه الوظيفة لا تتنافر مع الإصلاح الاجتماعى، بل هى تؤيده وتدعو

إليه؛ ولكن من طريق غير مباشر، طريق الحرية التى تطلب ما هو أكبر من الواقع وما هو أجمل من الواقع، وطريق إرهاف الحس للسخط على النقص والقبح والنشاز وطلب الكمال والجمال والانسجام.

فالفنان رسول إصلاح اجتماعى، ولكنه ليس داعية اجتماعيًا، أو على الأقل لا يجوز أن نكلفه مهمة الدعوة المباشرة لأنه بوسائله الخاصة يترك أثراً أعمق وأخلد من أثر الداعى المباشر، فإن ميدان عمله هو جوهر النفس الإنسانية، وماهية عمله هى اعداد هذه النفس. لتقبل دعوة الخير والجمال، والسخط على القبح والنقص، فى كل صورة وكل وضع، فى ميدان الاجتماع أو الاقتصاد أو الأخلاق.

ولكن بعض الفن يتجه فعلاً إلى الاشتغال بالواقع، فيغمر نفسه فى صراع الطبقات، أو يعنى بالتوجيه الخلقى أو الاجتماعى المباشر، أو يتجه إلى العكس فيلبى الغرائز وضرورات الجسد، أو يتخذ وسائل العلم فى التحليل والتعليل. وأنا لا أتردد فى الحكم على هذا اللون من الفنون بالانحراف عن جادة الفن وبالهبوط عن مستواه الرفيع، مهما بلغ من الدقة والجودة. فسبيل الفن أن يدعونا دائماً إلى ما هو أكبر من الواقع وأجمل من المحسوس، والإنسانية تقضى معظم وقتها فى صراع العيش وضرورات الغريزة حتى تمل هذه وذاك، فما قيمة فن يردها بعد ذلك إلى مثل ما كانت فيه، بحجة أن ما يصوره «واقعى»؟ إن كونه واقعياً بهذا المعنى المحدود هو الداعى لأن تتجافاه الفنون. فالمثل العليا والرغبات المكنونة هى الأخرى «واقعية» بالقياس إلى النفس الإنسانية، ذات القوتين الكبيرتين: قوّة الحرص على دوام الحياة، وقوّة الحرص على رقى الحياة.

«الواقعية» إذن لا تصلح حجة لشغل الفن بالأمور المحدودة والضرورات الملحة، لأن هناك ضرورات روحية واقعية كذلك تتطلب الطلاقة من كل هذه القيود. ولكن لا يفهم أحد من هذا أن الفن إذن هو «التحريف» أو «التجديف» فحدود الفن هى الجمال والجمال لا يكون مع الفوضى أو الانحلال.

ونصل بهذا إلى نقطة أخرى فى الموضوع هى صلة الفن والصحافة بالجمهور، وكيف تكون ليتحقق نجاحها فى أداء وظيفتها.

بعض المشتغلين بالفن وبالصحافة فى مصر ينظرون إلى الرواج كأنه غاية النجاح المطلوب، وتلك نظرة تجار مستربحين، لا نظرة فنانين ولا صحفيين. والرواج - مع هذا - ليس عيباً ولا مذموماً، ولكن يجب أن ينظر فى الحكم عليه - إلى السبب والوسيلة.

ففى كل نفس إنسانية - مهما انحطت - خيطان متجانبان: الخيط الأول هو تلبية الرغبات الغريزية والضرورات الوقتية، والخيط الثانى هو تلبية الرغبات العلوية والضرورات الخالدة، وبتعبير آخر خيط الهبوط وخيط الصعود. وفى كل نفس استعداد كامن للأمرين على السواء.

وطبيعى أن تلبية الغريزة ألذ وأسهل من تلبية الروح، والجهد الذى يبذل لاستمالة إنسان ما

إلى طريق الانحدار أيسر بكثير من الجهد الذى يبذل فى استمالته إلى طريق التسامى ولكن شرف الفن وكرامة الصحافة يجب أن يتجها إلى الطريق الأخير؛ وحينئذ يكون الرواج فضيلة؛ كما يكون دليلاً على المهارة الفنية أو الصحفية.

فلننظر إلى الفن الرائج وإلى الصحافة الرائجة لنرى أى الطريقين يسلكان فى هذا الجيل؟

من المؤلم أن نقرر أن معظم الفن ومعظم الصحافة يتمسك بخيط الهبوط لا بخيط الصعود. ففن الغناء بلا استثناء فى هذا الجيل، وشىء من التصوير، وبعض من الشعر والكتابة، وغالبية الأفلام السينمائية ومعظم المجلات الأسبوعية... كل هؤلاء يتخذ إرضاء الغرائز الحيوانية سبيله إلى الرواج والنجاح.

هذه المطربة التى تئن وتتهالك، وهذا المطرب الذى يتكسر ويتخلع، وهذا المصور الذى يبرز مطارح الغريزة بلا ضرورة، وهذا الكاتب الذى يسجل نزوات الجسد ومقاذر الغريزة، وهذا الشاعر الذى يتعمد إيقاظ الشهوة المريضة، وهذا المخرج الذى يبرز المنظر المثير وقد يكون زائداً فى الفيلم، وهذه المجلات التى تنشر الصور الآدمية العارية، وتصف بجانبها مخازى البيوت ومساقط المجتمع... كل هؤلاء إنما ينشدون الرواج من أقذر طريق، لأنه أيسر طريق !

وتسألهم فى ذلك فيجيبون بأن الجمهور يريد، وبأن الرواج دليل على رغبة الجمهور... ونحن لا نجادل فى أن الجمهور يريد، فما لاشك فيه أن للناس غرائز حيوانية، وأنهم يستلذون كل ما يحرك هذه الغرائز ويلبيها، وأن هناك أناساً مقبوحين منبوذين من المجتمع كل عملهم هو تلبية هذه الغرائز، وأعمالهم هذه رائجة ورابحة، ولكن الرواج لا يقوم عذراً لهم أمام السلطات التى تحاربهم وتسد عليهم الطريق. أفيرضى رجال الفن والأدب والصحافة أن تروج أعمالهم على طريقة أولئك المنبوذين من المجتمع الرابحين فى عالم النقود؟!

إن الرواج ممكن، ولكن عن طريق آخر - طريق جذب خيط الصعود - فى نفوس الجماهير، وهذا يكلف مجهوداً أشق ولا شك، ولكنه هو اللائق بكرامة الفن والصحافة، بل بكرامة الإنسان الذى تتهيأ نفسه فى كل لحظة للهبوط أو للصعود حسب الدعوة التى توجه إليه من الداعين. وتلك هى المهارة الصحفية أو الفنية التى تستحق هذا الاسم.

وقد تسألهم فى ذلك فيجيبون بأننا نصور الواقع، فالرذيلة موجودة فى المجتمع المصرى، ومايزيد عملنا على كشفها والتنبيه إليها! ونحن لا نجادل فى أن هناك رذيلة واقعة، فمما لاشك فيه أننا نمر بفترة انحلال خلقى، ولكن إشاعة هذه الرذيلة والتعريف بها لا يقصر أمد هذه الفترة بل يطيل فيه.

والذى يحدث نتيجة لعرض الفضائح العائلية والنزوات الغريزية فى الأدب والصحافة والأفلام والأغانى: هو التمهيد لها فى النفوس. وتقليل بشاعتها بحكم التكرار، وإعطاء المثل للواقفين والواقفات على الحافة، وتسهيل وسائل السقوط والتعريف بها.

خذ مثلاً لذلك نشر الصور العارية على البلاج بحجة أنها عارية على البلاج ! إن الذى كان واقعاً هو أن مائة امرأة مثلاً تراهن ألف عين على الشاطىء، قبل نشر صورهن، فأما حين تنشر فإن عشرين ألف عين على الأقل تتطلع إلى هذه الأجساد، وتتحرك غرائزها المخنوقة؛ وتسبح فى خيالات اليقظة وهى شر الخيالات !

وذلك فضلاً عن الحقيقة النفسية الواقعة، وهى أن رؤية الجسم العادى على الشاطىء لا تثير من الغرائز ما تثيره الصورة المنشورة فى صحيفة إذ أن الخيال فى الحالة الأولى لا ينشط لأن العين تغنيه عن النشاط أما فى الحالة الثانية فالخيال ينشط ليتصور الواقع، وفى أثناء هذا النشاط تتحرك أحط نوازع البهيم الكامنة فى كل إنسان !

ومثل هذا الشر وأكثر يقع كلما ارتفعت تأوهات مطربة وشهقاتها فى الراديو، وهناك آلاف الآذان تتخيل الحركات والأوضاع من وراء الميكروفون، وأحط من ذلك ما يقع عندما يتميع مطرب ويتدغدغ وهو يرسل بنبرات ونغمات يخجل منها «الرجل» فى كل حال !

وإذا استطعنا أن نغتفر بعض هذا للمطربات والمطربين، فلن نستطيع أن نغفر لبعض الأقلام الارتكاس إلى هذه الحمأة التى يرتكس فيها بعض الكتاب وبعض الشعراء لينالوا الشهرة والرواج. إن بعض الروايات وبعض الدواوين، صندوق قاذورات غريزية، ومسيل وحل جنسى، لا أقل ولا أكثر. وهم يسمونه أدباً وفناً وشعراً بلا خجل ولا حياء !

* * *

ليس على الفن إذن أن يخضع لضرورات العيش وصراع الطبقات، ولكن ليس له كذلك أن يهبط إلى تمليق الغرائز وإثارة الشهوات. وليس الفن متعطلاً لا وظيفة له فى الحياة ولكن ليس من وظائفه كذلك أن يرتكز إلى مقاذر الحياة !

إن وظيفة الفن الخالدة، هى الإشعاع، الإشعاع الذى يكشف عما فى الكون من جمال مشهود، وعما فى الغيب من جمال موعود؛ وهى تعميق الحياة وتوسيعها ووصلها بالخلود؛ وهى الارتفاع عن الضرورات تلبية للرغبة الإنسانية فى الانطلاق.

وهو بهذا يحفز إلى ترقية الحياة. ترقيتها بالتطلع وبالتسامى وبالتضحية بكل متاع الحياة، بل بالحياة نفسها عند الاقتضاء.

وليس معنى هذا أن يقوم الفن مقام الوعاظ والخطباء، فإن له طرائقه ومداخله فى النفوس، هذه الطرائق التى ليس منها التوجيه المباشر على سنة الوعاظ !

وإن للفن وللصحافة لواجباً مشتركاً يؤديه كل منهما على طريقته الخاصة. ولكن لا يدخل فى هذه الطريقة تمليق الغرائز وتلبية الرغائب، فإن هناك خيطاً آخر فى النفس الإنسانية يؤدى إلى النجاح والرواج.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١٢/ ١٩٤٣.

تصاب الإنسانية فى بعض الفترات بصدمات قوية وأزمات حادة فتشك فى قيمة الحياة وفى عناصر الخير والجمال، وعندئذ تضيق آفاقها وتصغر آمالها، وتنكمش فى دائرة ضيقة من الصراع الأرضى المحدود، وتصبح حياتها أشبه بحياة الوحوش المتعاركة، لا هدف لها إلا مطالب اللحم والدم، ووسائل العيش والبقاء.

فى هذه الفترات القاسية يتساءل الناس: ما قيمة الفنون؟ وحين لا يجدونها تلبى ما هم فيه من صراع أرضى على الواقع المحدود، ولا تشتغل بما يشتغلون به من هموم صغيرة بالقياس إلى أغراض الحياة العليا وأهداف الكون الكبيرة وهموم الإنسانية العظيمة، عندئذ يحاولون تسخيرها فى أغراضهم وحصرها فى آفاقهم، فيطلبون إليها أن تقوم على خدمة هذه الأغراض. وبتعبير آخر أن تكون فى خدمة المجتمع !!!

والمجتمع فى كل آن هو هذا الجيل الذى يعيش فى عصر من العصور، هو هذه الفترة المحدودة من الزمان وهذه الفئة الخاصة من الناس، وهذه الظروف والأحوال الراهنة القابلة للتغير والزوال. والفنون مطالبة إذن أن تحصر نفسها فى مطالب هذه الفترة القصيرة وهموم هذه الفئة القليلة وحدود هذه البيئة المحدودة، وإلا فهى لغو لا نفع له، وهذر لا غناء فيه !

والمحنة التى يجتازها العالم اليوم هى إحدى هذه الفترات القاسية التى تمر بالإنسانية بين الحين والحين، ثم تجتازها سالمة أو محطمة، ولكنها فى كلتا الحالتين تنتعش من جديد، وتحلق من جديد، وتعود إلى آفاقها العالية وآمالها الواسعة فتطلب إلى الفنون أغراضاً أعلى من هذه الأغراض، وآفاقاً أسمى من آفاق الطعام والشراب.

وكصدى لبعض الآراء فى الخارج تتردّد الآن فى مصر بعض الأصوات تهتف بالفنون أن تحصر جهدها فى خدمة المجتمع، فلا ترتاد آفاقاً أخرى غير آفاق الصراع بين الطبقات، ولا تتنسم إلا الغبار الثائر من معركة الخبز، ولا تعرف الإنسانية إلا القطعان المتصارعة حول العيش فى هذا الجيل من الناس وفى تلك الفترة من الزمان.

تقول هذه الفئة المحدودة النفوس الضيقة الأحاسيس: إن الآداب الإنسانية العالية فى جميع اللغات عاديات أولى بها أن توضع فى المتاحف، ليشتغل الناس جميعاً بدراسة المبادىء الاشتراكية وما إليها، وإن «الأبراج العاجية» عبث ولهو لا ينبغى لأديب أن يعيش فيه والعالم يصطرع على الحياة، وإن دراسة شكسبير والمتنبى ودانتى والمعرى وأمثالهم مضيعة للوقت وأولى منها دراسة «كارل ماركس» أو «فرويد» أو حياة «فورد» !

كأن الإنسانية لا تسع هؤلاء وهؤلاء، وكأن الحياة تضيق بفريق منهم دون فريق، بينما الكون - لو كانت نفوسهم أفسح من هذا - محتاج إلى الجميع، ولكل فريق وظيفة يؤديها للإنسانية لا تغنى عنها وظيفة الفريق الآخر فى كل عصر وجيل .

ولحسن حظ الإنسانية أن هذه النزعات الموقوتة وتلك الصيحات المحدودة لا تقضى على الآفاق العالية الواسعة التى يرتادها كبار الفنانين، فما يزال فريق منهم فى كل عصر غير عابىء بما يحيط به من أحداث قريبة، وغير منغمس فى تياراتها المحدودة. وهؤلاء هم الخالدون، بينما يفنى أبناء المجتمع وفنانو المناسبات، لأن المجتمع متغير والمناسبة زائلة والفن الإنسانى الرفيع هو وحده الذى يعيش ويخلد بعد انقضاء المناسبات والظروف.

يروى عن «جيتى» شاعر الألمان الأكبر أن «أكرمان» قد سمع بأنباء ثورة يوليو الفرنسية فقصد أن يزوره ويتحدث إليه فبادره جيتى عند دخوله قائلاً : «آه حسن ما رأيك فى هذا الشأن العظيم؟ لقد أرسل البركان حممه واشتعلت النار فى كل شيء. وليست هذه بعد محاضرة فى حجرة مستورة» فقال «أكرمان» «إنه لحادث مرعب ولكن ماذا يتوقع من وزارة كتلك إلا أن يؤول الأمر إلى نفى الأسرة المالكة؟». فعجب جيتى وقال له وكأنه يتهكم «يا صديقى العزيز جداً! يلوح لى أننا لا نتفاهم. فما عن هذا تكلمت وإنما أتكلم عن أمر آخر، إنما أتكلم عن البحوث التى بدأت بين كوفييه وجفرى سانت هيلر فى جلسة المجمع العامة» يشير إلى بحوث هذين العالمين فى أصل الأنواع (١).

فهذا أديب عالمى كان يعتصم ببرجه العاجى والثورة الفرنسية تقلب أوضاع الحياة جميعها فلا يكاد يحس بها ولا تساوى أحداثها عنده ما تساويه مناظرة علمية بين عالمين من علماء زمانه. أفكان جيتى أديباً عابثاً لاهيا يعنى بالعاديات؟، أم كان أديباً عالمياً يفنى الاجتماعيون وآثارهم ويبق خالداً على الأيام ؟

---

(١) نقلاً عن كتاب «تذكار جيتى» للأستاذ العقاد.

ولست أعنى أن أقول: إن كل أديب كبير يجب أن يكون كما كان جيتى، ولكن أعنى أن الإنسانية فى حاجة إلى هؤلاء كحاجتها إلى الفنانين الآخرين الذين ينغمسون فى أحداث العصر ويتأثرون بمؤثرات البيئة ويشرعون فنونهم للنضال فيما يناضل فيه أهل الجيل من هموم.

والشعور بآلام الإنسانية وبحاجات المجتمع فضيلة نفسية لاشك فيها، ولكن الفنان الكبير يحس بها على نحو خاص وتبدو فى إنتاجه بلون معين، فقد لا يكون لسان حال طائفة مغبونة، ولكن الآلام المدوّية من حوله تظهر فى فنه. تظهر فى الألوان القاتمة التى تظلل آثاره وتتخلل إنتاجه، ولو لم يشر بكلمة واحدة إلى هذه المسائل الواقعة. ومن هنا تصبح هذه الآثار عملاً إنسانياً عاماً يبقى بعد فوات مناسبته.

والانغماس فى صراع المجتمع وتوجيهه وظيفة يجب أن يقوم بها بعض الفنانين، ولكن لا يجوز أن يطالب بها جميع الفنانين لأنها ناحية واحدة من نواحى الحياة الكثيرة، وغرض واحد من أغراض الإنسانية المتعددة، فقصر الفنون على أداء وظيفة واحدة تضييق لدائرتها وتحطيم لأجنحتها وحبس لها فى نطاق ضيق لا ترتضيه.

على أن نشأة الفنون وتطورها يتعارضان مع حصرها فى هذه الدائرة الضيقة. إذ الفن تعبير عن الواقع من جهة، وتنفيس عن الأشواق المكبوتة من جهة أخرى، وتصوير للآمال المرموقة من جهة ثالثة. فإذا نحن حبسنا الفنون فى دائرة الواقع أمكن للإنسانية أن تستغنى عنها بالعلم والتشريع. ومن حسن الحظ أننا لا نستطيع أن نحبسها فى هذه الدائرة مهما حاولنا ذلك بقوة الدعاية أو قوة السلطان، لأن الحياة نفسها – وهى أوسع من الواقع المحسوس – تطلق هذه الفنون من عقالها لتعبر عن آفاق الحياة جميعاً. إن العلم والصناعة أرجل الإنسانية والفنون أجنحتها. وقد تستطيع الإنسانية أن تسير بالأقدام ولكنها لا تحلق بغير جناح.

وقد قرأت لأحدهم مرة كلمة يمثل فيها بموسيقى «ڤاجنر» وكيف اعتمد عليها النازيون فى بث روح الحماسة والقوّة فى نفوس الألمان، وعدها لهذه المزية أعظم موسيقى عالمية؛ فماذا نصنع إذن بموسيقى بتهوفن وشوبير وشتروس وهى ألوان ثلاثة تختلف فى طبيعتها واتجاهها ولكن تتفق فى أنها لا تؤدى هذه الوظيفة التى تؤديها موسيقى ڤاجنر فى بث روح القوّة والحماسة فى النفوس؟ أنلقى بهذه الموسيقات الإنسانية العالية فى عرض الطريق لأنها لا تؤثر تأثيراً مباشراً فى أداء الأغراض الحربية والقومية ؟ وكم تخسر الإنسانية حين نلقى

بسيمفونيات بتهوفن أو مقطوعات شوبير أو رقصات شتروس فى عرض الطريق؟ إنها تخسر ولاشك أضعاف ما تكسبه من ألف مثال كالذى كتبه صاحبنا فى إحدى المجلات !

* * *

على أن نظرية «الفن للفن» لا تتعارض مع نظرية «الفن للمجتمع» عند النفوس الرحيبة التى تنظر للمسائل نظرة شاملة وتلاحظها من زوايا متعددة لا من زاوية واحدة ضيقة محدودة. فقد كانت الفنون العالية ومازالت تؤدى للإنسانية أنبل الأغراض، وتسبق كل نهضة علمية أو صناعية بما تفتح من مغاليق النفوس وبما تثير من أشواق الناس إلى الرقى والكمال.

وإدراك الجمال – وهو أسمى هدف تتوجه إليه الفنون بالقرابين – ليس مطلباً سهلاً. ولا تستطيع النفوس الإنسانية أن ترقى إليه إلا بعد أن تجتاز تجارب شاقة، فإذا وصلت إلى هذا المستوى الرفيع فلن تصبر على ما فى الحياة الاجتماعية من قبح يتعارض مع هذا الجمال.

إن النفس التى تدرك الجمال عن طريق الفنون العالية لن تصبر على الظلم يحيق بطائفة من المجتمع، ولن تسيغ الذل يحيط بالوطن والإنسانية، ولن تصبر على الحرمان تتجرعه طائفة والترف تنعم به طائفة، إذ أن الظلم والذل والحرمان والترف مظاهر قبيحة لا تتفق مع إدراك الجمال.

إن الفنان الذى يعلمنى كيف أحب الطبيعة وأعجب إعجاباً حقيقياً بما فيها من مفاتن يعلمنى فى الوقت ذاته حب الحرية، إذ أن الحرية هى أجمل ما فى الطبيعة، وإذ أن الطلاقة هى أثمن ما فى هذا الجمال. وفنه فى هذا خير وأبقى من دعوة ثائرة إلى تحطيم قيود الاستبعاد. وإن اللحن الموسيقى أو القطعة الشعرية أو الصورة الفنية التى ترفعنى عن العالم الأرضى المحدود إلى العالم الإنسانى غير المحدود، لهى التى تعلمنى فى الوقت ذاته ألا أحقد على أحد وألا أوذى أحداً لأنها رفعتنى عن المصارعات الصغيرة بين الأفراد إلى الآفاق العالية بين الآباد. وهى فى هذا خير وأبقى من نصيحة خلقية جامدة أو موعظة منبرية جافة.

وحقيقة أن تأثير الفنون عن هذا الطريق تأثير بطىء، ولكنه عميق. وقد تكون الأمم فى بعض الأحيان محتاجة إلى الدعوات المباشرة والتأثيرات السريعة، فليكن. ولتتخصص طائفة من فنانيها لتلبية هذه المطالب السريعة؟ ولكن هذا لا يعنى أن ينصرف الجميع إلى هذه الغاية، وأن يدعوا الإنتاج الفنى الخالص، وأن يهملوا الجانب الإنسانى الخالد، لينغمسوا فى صراع موقوت، تموت فنونهم فيه بعد حين من الزمان.

إن إحصائية عن الفنانين الخالدين فى تاريخ الإنسانية تثبت أنهم جميعاً ارتفعوا بفنونهم عن مطالب العصر وحاجات الجيل فكانوا رواداً لعصور جديدة، وسابقين لأجيالهم المحدودة وقد بقيت لهم آثارهم الفنية الخالصة وفنى منها ما كان تلبية لمطالب البيئة، فلا نذكر لهم إلا للتسجيل والتاريخ، ولا يحسب لهم منه شىء فى سجلات الخلود.

والدعوة التى يدعوها اليوم بعض الكتاب المحدودو النفوس الضيقو الإحساس إلى حصر جهود الأدباء فى الصراع الاجتماعى دعوة خطرة تجب مقاومتها والتنبيه إلى خطورتها ولاسيما فى مصر، حيث تنتشر بين الشبان اليوم بدعة إهمال القديم من الآداب والفنون، وإهمال الدرس والمطالعة بحجة أن العالم يعيش فى عصر السرعة فليس هناك وقت للدراسة والتحصيل.

فإذا جاءهم كاتب أو أكثر ليقول لهم: لا تقرءوا أدب العاديات، وهو يعنى بالعاديات آثار شكسبير وهاردى وجيتى وشيلر وشيلى وبيرون والمتنبى والمعرى وابن الرومى والبحترى والعقاد وطه حسين وهيكل وتوفيق الحكيم وأمثالهم؛ ولكن اقرءوا الآداب الاجتماعية وانغمسوا فى الصراع الاجتماعى وحده، وتابعوا فقط أخبار الحرب والسياسة، وأنباء الاختراعات والكشوف؛ فإنما يلبى رغبة فى نفوسهم من حيث عدم الصبر على الدرس والمطالعة، فلا يتهيأون لقديم ولا جديد، ولا يخرجون بشىء من أعمارهم القصيرة إلا بأشتات من هنا ومن هناك فى عجلة وسرعة لا يستقيم معها درس ولا ينشأ عنها إطلاع.

أقول هذا وأنا أخصص جزءاً ضخماً من مجهودى الأدبى لهذا الصراع الاجتماعى على صفحات هذه المجلة وسواها؛ ولكننى أستمد فى هذا الصراع من معينى الأدبى الخالص، فهذا المعين هو الذى يثير فى نفسى رغبة الإصلاح الاجتماعى من جميع الوجوه؛ ولو أننى قصرت همومى على الصراع الاجتماعى وحده لهبطت حرارة نفسى بعد حين ونضب معين الكتابة ومعين التوجيه حين لا تمده روافد إنسانية أكبر من المجتمع وأشمل من الجيل.

وهناك دعوة أخرى إلى الشعراء أن يقصروا جهودهم على الشعر القومى وتلبية المناسبات والأحداث التى تحيط بمصر والعالم فى هذه الظروف، وهى دعوة لا تقل خطراً على القومية والمجتمع من الدعوة السابقة، ولقد قرأت فى مجلة أسبوعية كلمة كتبتها فى مقدمة استفتاء توجهت به للشعراء «لم لا تنظمون فى الأغراض القومية» جاء فيها :

«لقد كان الشعر القومى فى مصر إلى عهد غير بعيد يحتل مكان الصدارة بين مختلف الفنون العليا والأدب الرفيع، فكانت القصيدة ينظمها «شوقى» أو «حافظ» أعظم أثراً فى نفوس

الجماهير من عشرات الخطب والمقالات. وما يزال الناس يذكرون لشوقى قصيدته الخالدة التى يقول فيها:

إلام الخلف بينكمو إلاما ... وهذى الضجة الكبرى علاما؟

وفيم يكيد بعضكمو لبعض ... وتبدون العداوة والخصاما؟

تراميتم، فقال الناس قوم ... إلى الخذلان أمرهمو ترامى

وكانت مصر أول ما أصبتم ... فلم تحص الجراح ولا الكلاما

هل فى شعرائنا من فكر فى أن ينظم قصيدة بهذا المعنى يوجه الكلام فيها إلى زعمائنا وأقطابنا الذين أصبحوا يقتتلون على كراسى الحكم، تاركين كل شىء عداها فى الوقت الذى نرى البلاد على أبواب محنة عالمية لا يعرف إلا الله متى تنتهى وتزول ؟!

أين فيهم من نظم لنا قصيدة، يصف لنا فيها غارة جوّية ويرثى ضحاياها، والغارات - بحمد الله الذى لا يحمد على المكروه سواه - تتوالى هنا وهناك، فى الإسكندرية، وفى الإسماعيلية، وفى بور سعيد، وفى القاهرة، وأخيراً فى الفيوم، فتودى بحياة العشرات من الأبرياء وتقضى على مئات من الأسر بالتشرد فى العراء ؟

أين فيهم من نظم لنا قصيدة «يتغزل» بها فى «رغيف» أو فى «جلابية» وهو يرى الملايين من مواطنيه وقد نكبهم غلاء الأسعار وجشع التجار بما لا طاقة لهم به من عرى على عرى، وجوع على جوع، فعز عليهم الغذاء بعد أن عز الكساء!»

وأحب أن أقول لأصحاب هذه الدعوة: إن مثل هذا الشعر هو أفشل الشعر فى تأدية الأغراض القومية، وأن الذين يقولونه فى هذه الأيام بحمد الله كثيرون، ولكنهم ليسوا من شعراء الطليعة، ولا من الشعراء الذين يحترمون فنهم، أو يعرفون وظيفة الفنون.

ولقد كان الشعر يؤدى وظيفة الخطابة والنصح والإرشاد المباشرين يوم كان الشاعر ممثلاً للقبيلة فى مرحلة من مراحل التطور الإنسانى. فلما تقدم الإنسان، ونشأ التخصص صار الشعر عملاً فردياً مطلوباً منه أن يعبر عن نفس فرد لا عن حياة قبيلة. وهذا الفرد الممتاز يعرض لنا الكون والحوادث من خلال نفسه الخاصة، وليس مطالباً قط أن يكون دفتر تسجيل للحوادث ولا خطيباً واعظاً يهتف بالدعوات القومية والحزبية والخلقية. وحسبه أن يوسع آفاق الحياة فى نظر الناس ويعلمهم ما فى الدنيا من الخير والجمال، فيثوروا هم على ما فيها من القبح والاختلال.

* * *

بقيت الأغانى والقصص والروايات، ويرى بعضهم أن توجه توجيها مباشراً لمعالجة أمراض

المجتمع، ولست أعارض فى أن يتولى بعضها هذه المهمة المحدودة، ولكن ينبغى أن يبقى جانب منها حراً لأداء رسالة الفن الخالصة.

ولكن ينبغى هنا أن نقول: إن معظم ما يذاع من الأغانى وما يعرض من الروايات ويقرأ من القصص مؤذ للأخلاق وللفطرة الإنسانية، ويجب أن تقوم عليه رقابة بصيرة لا يكون المسيِّر لها فى الرفض والترخيص هو التوجيه الخلقى والاجتماعى، بل يكون هو تنقية هذه الأغانى والقصص والروايات مما يؤذى الذوق الإنسانى فى لفظه أو أدائه، ومعظم ما يذاع يؤذى هذا الذوق الإنسانى بغض النظر عن المجتمع الحاضر وعن الأخلاق المتعارفة.

وأقرب ما يفسر هذا الإجمال أن عرض عاطفة الحب وهى عاطفة إنسانية رفيعة فى تلك الصورة الوضيعة التافهة التى تبدو فى الأغانى والأفلام المصرية والقصص الرخيصة الموضوعة هو تشويه لشعور إنسانى كريم تنبغى صيانته ورفع مستواه.

وهكذا يجب أن ترتفع النظرة إلى العواطف الإنسانية، ولو لم نحصر نفوسنا فى المجتمع الحاضر والبيئة المحدودة والتوجيه المباشر الذى نقرر أنه ليس من واجب الفنون.

مجلة الشؤون الاجتماعية ٥/ ١٩٤٢.

الفرقة القومية فى عهدها الجديد:

ألحان سيد درويش

تجىء فى وقتها المناسب

لإنقاذ المصريين من الغناء المريض

افتتحت الشعبة الغنائية بالفرقة موسمها برواية الأميرة شهر زاد - أو شهر زاد كما سميت أخيراً - للموسيقار الموهوب المرحوم سيد درويش، فكان هذا توفيقاً كاملاً للفرقة فى عهدها الجديد، توفيقاً يجىء فى وقته المناسب لإنقاذ المصريين من الأغانى والألحان المريضة المائعة، التى تلح على آذانهم منذ خمسة عشر عاماً، لا يسمعون سواها من الغناء الإنسانى السليم.

يا رحمة الله!

جئت فى أوانك. فشكراً لله!

إن هذه الأمة بخير مادامت عناية الله تدركها هكذا فى اللحظة الأخيرة؛ فمنذ أن مات «سيد درويش» وهى قلما سمعت لحناً تدب فيه الحياة، أو أغنية واحدة تعبر عن شعور سليم، حتى لقد تخدّرت أعصابها بتلك المخدرات التى تصب عليها فى كل آن، وتحطم شعورها فى كل لحظة، وتنفث فيها الرخاوة و «المياعة» وتفسد فيها الفطرة البشرية، حينما يتغنى الرجل وفى ألحانه طراوة المرأة وتكسرها وتميعها.

وحين تشرف الأمة على الهاوية يقيض الله لها من يبعث فيها ألحان «سيد درويش»، ألحان الرجل الذى تنضح فطرته بالرجولة، وينضح حسه بالسلامة. الرجل الفنان الذى يعتز بفنه ولا يتخذ منه تجارة رخيصة، غرضه منها الربح المادى الحقير. الرجل الذى لا يحسب نجاح ألحانه بعدد ما يطلب منها من الأسطوانات فى السوق وهو يعلم أن أكثر الطلب إنما ينصب على أحط الأغنيات وأشدها إثارة للغرائز والشهوات.

كتبت مجلة الاثنين بمناسبة العرض الأول لألحان سيد درويش فى شهر زاد تقول:

«والرجل إذا رفع صوته بالغناء وجب أن يحس إحساس الرجل ليؤدى أداء الرجل بكل ما فيه من رجولة. والمرأة إذا رفعت صوتها بالغناء يجب أن تحس إحساس المرأة لتؤدى أداء المرأة بكل ما فيها من أنوثة. وإلا ماع غناء الرجل وشاه صوت المرأة، ولم يكن ما يؤديه أو تؤديه إلا أصواتاً ممسوخة ينقصها المعنى والروح وكل ما يمثلانه من جمال فنى.

«كانت هذه عقيدة سيد درويش فى كل ما وضع وكل ما ألف. فكل غناء جرى على لسان رجل فهو الرجولة بكل معانيها ممثلة فى نشيد، وكل لحن جرى على لسان امرأة فهو الأنوثة بكل معانيها تتساقط من لسان حسناء.

«ويأتى بعد ذلك الثوب الذى يلبسه النشيد من حزن أو فرح، ورضى أو غضب. وكان سيد درويش يفرح فتفرح أناشيده معه ويحزن فتبكى أناشيده».

وهذا وصف صادق دقيق لسيد درويش وطريقته وألحانه أحسها كل من سمع هذه الألحان قديماً أو سمعها الآن فى «شهر زاد».

فأين من هذا ألحان تذاع الآن يغنيها رجل بينما المرأة تخجل من أدائها فى هذا التكسر والتميع؟ أين هذا من: «تسمح تقول لى يانور العين – ما يهونش – بلاش تبوسنى فى عنىّ» – أو «وحشانى موت – عمرى ما حقدر أنساكى – أنساكى وافتكرك تانى » وهى دغدغة وتكسر لا يأتيهما الرجل السليم!

وأين من هذا أغنيات فرحة أو حماسية تلقى فى صوت نائح حزين مثل: «مين زيى شاف الهنا»؟ أو «نشيد العلم» أو «نشيد الجهاد» وهى عويل أولى أن تقام له المآتم والمناحات!

وتسأل أصحاب هذه الأغنيات لِمَ تفعلون بأنفسكم هذه الأفاعيل؛ فيكون الجواب: إن الجمهور يطلب هذا الغناء المريض؛ ويوردون لك إحصائيات عن عدد ما وزع من الأسطوانات الضعيفة المعانى والتلحين والأداء، وعدد الأسطوانات التى وزعت من الأغانى المرتفعة قليلاً فى لفظها وأدائها. ويحسبون أنهم جاءوا بالدليل المقنع للمتعنتين !

أهؤلاء ناس ينتسبون إلى الفن؟ أم تجار فى سوق؟

إن أغنية تلبى الغريزة تطلب أكثر من أغنية تلبى اللذة الفنية والشعور السليم... هذا بديهى، ولكن ألا توجد معايير أخرى فى الدنيا غير هذه المعايير؟

إن تجار المخدرات يربحون، وتجار الرقيق الأبيض يربحون، وغيرهم وغيرهم ممن يلبون أحقر ما فى الطبيعة البشرية يربحون... فمتى كان الربح وحده هو الحجة الأولى والأخيرة ؟

وإنك لتسمع من تجار الأغاني أنهم لا يحفلون بآراء النقاد طالما أن الجمهور يقبل على أفلامهم ويشترى أسطواناتهم؛ فعقلية كهذه لا فائدة من إرشادها، ولابد أن تستخدم الدولة سلطتها في المصادرة والمنع، رعاية لفطرة الشعب وأخلاقه وذوقه.

* * *

لقد استمع الناس إلى ألحان سيد درويش فأحس الجيل الجديد الذى لم يسمع من قبل إلا الغناء المائع أن هنا شيئاً جديداً يختلف كل الاختلاف عما اعتاد أن يسمعه، شيئاً فيه قوّة وفيه لذة وفيه حياة.

لقد سمعوا: «أنا المصرى» وسمعوا «اليوم يومكم يا جنود» فأحسوا بالدم القوى يفور فى عروقهم، وبالحماسة الفائضة تجرى فى نفوسهم. أحسوا أنهم مصريون ناهضون يرتلون نشيداً حماسياً، وكان عهدهم بمعظم الأناشيد عويلاً ونواحاً فى الغناء ينعتونه بالجديد!

وسمعوا لحن الأميرة شهر زاد... وبقية الألحان التى تعبر عن روح خاصة فعرفوا كيف يعبر الجو الموسيقى وكيف ينبض بالحياة فى التمثيل، وكان عهدهم بمعظم الأغانى أنها لا تعبر عن شىء خاص وليس فى ألحانها جو غير التكسر والعويل.

ومما يزيد فى قيمة هذه الألحان أن موضوع الرواية وجوّها قد لا يساعد على النجاح. ولكن الألحان برزت مع هذا بروزاً واضحاً يشهد بالقدرة وبالبراعة فنجحت الرواية ذلك النجاح العظيم.

وقد اعتدنا من كل ملحن فى هذه الأيام وكل موسيقار أن يسرق ويسرق؛ فكل ما نطلبه منهم أن يعيدوا السرقة من «سيد درويش» نعم ليسرقوا فقط من هذه الكنوز حتى يفتح الله على مصر بموسيقار موهوب كسيد درويش.

* * *

إن هذه الأمة بخير، فقبل أن يلهم الله القائمين على الفرقة القومية أن يبعثوا ألحان سيد درويش، فتشت هذه الأمة عن فطرتها السليمة التى كاد الغناء المريض يقضى عليها، فالتجأت إلى الأغانى الشعبية السانجة، التى تنطق بالرجولة والقوة والسلامة، وإن كانت لا تعد شيئاً فى عالم الفنون. التجأت إلى هذه الأغانى السانجة فانتشرت فى كل مكان ورددتها الألسنة وارتفعت بها الحناجر فى الطرقات... وكان هذا فى نظرنا دليلاً حاسماً على أن خمسة عشر عاماً لم تستطع أن تفسد مزاج هذه الأمة ولا أن تقضى على فطرتها القضاء الأخير.

فاليوم تبعث ألحان سيد درويش فتجد فيها هذه الفطرة خط دفاعها الثانى، وتلجأ إليها من تلك المخدرات التى تصب فى آذان الناس صبا راضين أو كارهين. فعسى أن تجتهد محطة الإذاعة فى إذاعة هذه الألحان مثنى وثلاث ورباع، عدد ما تذيع من الألحان الأخرى المتكسرة المتميعة، وإنها لتخدم الأمة بذلك أجل خدمة وترد عليها كنوزها المفقودة بعد الزمن الطويل.

والفرقة القومية ماذا نطلب إليها؟ إننا نطلب أن تستمر فى خطتها الموفقة فتعيد جميع مسرحيات سيد درويش، وتعيد على الآذان ألحانه المحبوبة وأغانيه الحية فى الحين بعد الحين.

ومرة أخرى نقول :

يا رحمة الله !

جئت فى أوانك، فشكرا لله !

مجلة الشؤون الاجتماعية ١/ ١٩٤٣.

فـى التربيـــة

على هامش مشروع مكافحة الأمية:

تعليم الشعب
أقرب الطرق إلى العدل الاجتماعى
وإلى زيادة الثروة القومية

اصطلحنا فى بحث مشاكلنا الاجتماعية على أنها الفقر والجهل والمرض. أما أنا فأريد أن أسقط منها «المرض» فلا أعده مشكلة أساسية ولا عيباً ذاتيا. فليس المرض إلا عرضا للمشكلتين الأخرين: الفقر والجهل، ولو انتهينا إلى كفاح هاتين الآفتين لانتهينا فى الوقت ذاته إلى مكافحة المرض فى جميع البيئات. فالفقير الجاهل هو الذى يمرض، ولا يجد العلاج وربما لا يعرف العلاج. والغنى المتعلم لا يتعرض للمرض وإذا تعرض له عرف كيف يعالجه واستطاع أن يصل إلى هذا العلاج.

وحقيقة أن المرض قد يكون فى بعض الحالات سبباً فى الفقر بعدم القدرة على العمل والإنتاج. ولكن المرض الذى يؤدى إلى هذه النتيجة لا يوجد إلا فى محيط الفقراء، فهو نتيجة لفقر سابق، وكل ما يصنعه المرض فى هذه الحالة هو زيادة درجة الفقر لا إنشاؤه وإيجاده.

تنحصر مشاكلنا الاجتماعية الأساسية إذن فى الفقر والجهل، ومنهما تنشأ معظم الأمراض الاجتماعية الأخرى كأعراض ظاهرية لداء دفين. منهما ينشأ المرض كما قلنا، وعنهما تصدر العيوب الفردية والاجتماعية التى نشكو منها فى أخلاقنا وعاداتنا وبيوتنا ومجتمعاتنا...

ولكن الجهل نفسه هو الآخر عرض من أعراض الفقر فى معظم الحالات، ولاسيما بعد أن أقبل الناس على التعلم ولم يعد يحول بينهم وبين العلم إلا الفقر الذى يعجزهم عن أداء نفقات التعليم من جهة، ويجعلهم فى حاجة دائمة إلى مجهود أبنائهم فى سنى الحداثة فلا يرسلونهم إلى المدارس – ولو كان التعليم بالمجان – لأن الحاجة إلى اللقمة مقدمة على الحاجة إلى العلم.

الجهل إذن عرض من أعراض الفقر، كما أن المرض وسائر العيوب الاجتماعية عرض من

أعراض الجهل والفقر معاً. وحقيقة إن الجهل قد يكون سبباً في الفقر بضعف القدرة على النجاح في الحياة والحصول على الكسب العالي. ولكن الجهل الذى يؤدى إلى هذه النتيجة لا يوجد إلا في محيط الفقراء. فهو نتيجة لفقر سابق، وكل ما يصنعه الجهل في هذه الحالة هو ابقاء درجة الفقر على حالها لا إنشاء الفقر وإيجاده ؟

ونخلص من هذا إلى أن الفقر وحده هو مشكلتنا الأساسية، وأن كل علاج اجتماعى لأعراض هذه المشكلة إنما هو مسكن وقتي لا يشفى من الداء فلا يلبث أن يعود في صورة أخرى.

وعلاج الفقر يكون بطريقين في وقت واحد:

١ - زيادة الثروة القومية.

٢ - حسن توزيع الثروة.

فأما زيادة الثروة القومية فحديثها طويل. وقد طرقنا هذا الموضوع مرات في هذه المجلة، فتحدثنا عن استصلاح الأراضى القابلة للاستصلاح والتى يقول الخبيرون إنها تساوى نحو ثلاثة ملايين من الأفدنة، وعن استغلال القوى الطبيعة في مساقط المياه وسواها، وعن الانتفاع بكنوز الأرض من البترول والمعادن، وعن توسيع نطاق الصناعة - والصناعة الزراعية بشكل خاص - وعن... وعن... إلى آخر الكنوز القومية المدفونة التى طال الحديث عنها. فلا نعود إلى تكرار هذا الحديث.

وأما حسن توزيع الثروة فحديثه كذلك طويل. وقد طرقنا هذا الموضوع مرات في هذه المجلة، فتحدثنا عن الوسائل الهادئة المشروعة لتحقيق هذا الغرض، تلك الوسائل التى اتبعتها الأمم الديمقراطية مثلنا حينما أرادت أن تعيد توزيع الثروة بلا ضجة ولا انقلاب.

تحدثنا عن الضرائب المتدرجة التى يعفى منها الفقراء ويساهم فيها المتوسطون ويضطلع بعبئها القادرون، وعن التقريب بين الحد الأدنى والحد الأعلى في المرتبات والأجور، حتى لا يقصر الحد الأدنى في ضمان حياة آدمية معقولة للملايين من العمال والزراع وصغار الموظفين في الدولة ودوائر الأعمال، وعن مراعاة هذه القاعدة في الضرائب غير المباشرة أى الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج وأجور نقل المحصولات والمنتجات الصناعية، بحيث تخف وطأتها على ضروريات الفقراء فيرخص ثمنها بمقدار هذا التخفيف وتثقل على كماليات الأغنياء فيرتفع ثمنها بالنسبة نفسها، وعن الضمانات القانونية للطبقات العاملة التى تكفل لأفرادها دخلاً

معيناً فى حالات المرض والشيخوخة والوفاة، وتعويضاً مناسباً فى حالة الإصابة والوفاة بسبب العمل إلى آخر هذه الإجراءات التى أخذت بها جميع الشعوب المتمدنة ولم نأخذ منها إلا بالقليل حتى الآن.

وتحقيق هذين الفرضين الهامين: (زيادة الثروة القومية وحسن توزيع الثروة) يأتى عن طريقين: طريق الدولة وطريق الشعب.

ولكن يبدو حتى الآن أن الدولة تجد فى طريقها عراقيل خلفها لها الماضى الطويل، هذا الماضى الذى كان سبباً فى نقص وفى سوء توزيع هذه الثروة على السواء، فهى تجاهد هذه العراقيل بقدر المستطاع، وتعالج الموقف المعقد بصبر وأناة. تعالج أن تزيد الثروة القومية بالمشروعات الاقتصادية المرهونة بمقدرة البلاد على الإنفاق، وتعالج أن تكف من أنانية الأقلية القادرة فتجد الصعوبات والاعتراضات كلما همت بتشريع يرفع مستوى الفقراء إلى حدٍّ ما، ويزيد أعباء رءوس الأموال إلى حدٍّ ما.

إلا أننا نعتقد أن الجهل يعوّق خطوات الدولة فى كلا الأمرين بأكثر مما تعوقها جميع العراقيل.

وتفصيل ذلك فى الأمر الأول أن المشروعات الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية فى حاجة إلى عقول مستنيرة وإلى أياد مثقفة. والدولة لا تستطيع وحدها أن تخلق هذه المشروعات وأن تمولها وأن تتولى إدارتها والعمل فيها فى وقت واحد. فلابد إذن من شعب متعلم مثقف، يفهم اتجاهات الدولة ويقدر على الابتكار، وعلى العمل المثمر بطبيعة الحال.

ومشروعات المستقبل جميعها فى حاجة إلى قوة العلم بجانب قوة المال، فالشعوب الجاهلة لن تستفيد شيئاً من هذه المشروعات. ونحن نذكر أن الجهل هو الذى كان – ولا يزال – يقعد بأثريائنا عن استثمار أموالهم فى المشروعات المالية والصناعية فيقتحمها الأجانب فى قلب البلاد، ويزيدون ثروتهم الشخصية والقومية، وأغنياؤنا الجهال يعتمدون فى الإثراء على اقتطاع جزء من أجور العمال! بينما الأجانب يضاعفون أرباحهم ويضاعفون أجور عمالهم ويربحون أكثر من المصريين!

وأما تأثير الجهل فى تعويق خطوات الدولة إلى حسن توزيع الثروة، فمرده إلى رضاء الفقير الجاهل بحياة لا ترضاها الحيوانات، وقناعته بما هو أقل من الضروريات واستسلامه لأمراض نقص التغذية والأمراض الوبائية بل مساعدته بجهله على انتشار هذه الأمراض.

هذا الفلاح الذى يأكل الخبز بلا إدام ويلبس الأسمال البالية وينام بجوار الماشية لم يكن ليطيق هذا كله لو كان متعلماً. وحين لا يطيق الفلاح هذه الحياة يعمل على استيفاء ضروريات الحياة الآدمية، فيرتفع مستواه وتتوزع الثروة من نفسها توزيعاً عادلاً بحكم الظروف مهما كانت العراقيل فى الطريق.

تعليم الشعب إذن هو أقرب الطرق إلى العدل الاجتماعى وإلى زيادة الثروة القومية معاً. هو أقرب الطرق لأنه الطريق الطبيعى الهادىء الذى يتفق وحقائق الأشياء، ويرغم الظروف القائمة على التكيف لمواجهة التطور الطبيعى المعقول.

لن يوجد المتعلم الحافى، ولا المتعلم الذى ينام على التراب، ولا المتعلم الذى يأكل الخبز الجاف بلا إدام، ولا المتعلم الذى ينام فى حظيرة الحيوانات، ولا المتعلم الذى يمرض لنقص الغذاء، كل متعلم سيطلب لنفسه حق الحياة الكريمة وسيعمل للحصول على مقوّمات هذا الحق، على الكسب الذى يجعله يتمتع به فى هذه الحياة.

يستطيع المصلحون الاجتماعيون إذن أن يسلكوا هذه الطريق فيأمنوا جميع العقبات. وهم يحاولون أن يسلكوه فى هذه الأيام.

فأما التعليم الشعبى فها هو ذا مشروع مكافحة الأمية يحاول أن ينهض به نهضة مشكورة، وقد تحدثنا فى العدد الماضى عن هذا المشروع بما فيه الكافية.

وكل ما نرجوه بعد ذلك ألا يقف المشروع عند إزالة الأمية الكتابية. فهناك أمية عقلية حتى بين من يعرفون القراءة والكتابة، وذلك لانعزالهم عن التيارات العامة، وجهلهم بما يجرى فى الدولة وفى العالم. فنحب أن يحتوى البرنامج على إزالة الأمية العقلية بتنوير عقلية الشعب وتنبيهه إلى ما يجرى فى الدنيا وفى مصر بوجه خاص.

وأما التعليم العام فهناك اتجاه مشكور كذلك فى تيسيره على الناس بالمجانية وزيادة عدد المدارس وعدد الفصول، وها هو ذا رجل كبير مسئول فى وزارة التعليم يقول فى صحيفة عامة «يجب أن يكون التعليم بالمجان» ويذكر أن الدولة تنفق على الجيش فيجب أن تنفق على التعليم وألا تحصل من المتعلمين نفقات لقاء تعليمهم.

وهذه صيحة جريئة ولكنها واجبة. وهى لا تخص العلم وحده بل تشمل الاجتماع كذلك، فالمجتمع المصرى كما أسلفنا لن يبلغ مداه من الثروة ومن حسن توزيع الثروة إلا حين يتعلم الشعب المصرى، فلا يصبر المجموع على الفقر كشعب. ولا يصبر الفرد على هذا الفقر كإنسان.

إن كل فرد يتعلم ينجو من ربقة الفقر الأسود وربقة المرض القتال فى آن واحد. ولن تستطيع الظروف السابقة والحاضرة، ولن تستطيع الأنانية والمعاكسات، أن تصد الفرد المتعلم والمجموع المتعلم عن الحياة الكريمة التى يطالب بها المصلحون الاجتماعيون.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١٠/ ١٩٤٣.

ثقافة المرأة المصرية

يجب أن تخضع لوظيفتها الطبيعية والاجتماعية

«هل نبقي على ما ألفناه من الاحتفاظ بالمرأة لخدمة البيت وتربية الأطفال تربية صالحة، ونهيىء لها ثقافة خاصة تعدها لتأدية هذين الواجبين، أم نجعل تعليمها طليقاً من كل قيد، ونسمح لها بالعمل فى كل ما يعمل فيه الرجال؟ هذا ما يجلوه الكاتب الفاضل فى هذا البحث الممتع وهو ينتصر للفكرة الأولى ويقدم الوسائل لتحقيقها، آخذا فى ذلك بمنطق سليم وتدليل قويم».

المحـــرر

يغمر نفسى إيمان عميق بحكمة التفريق فى الخلق بين الذكر والأنثى، ووجود أثر بارز فى حياة الجنسين وتكوينهما العقلى والخلقى نتيجة لهذا التفريق.

ولست فى حاجة أن أتقصى المباحث «الفسيولوجية» لبيان الفروق بين وظائف الأعضاء فى الرجل والمرأة – على كثرتها واستفاضة الحديث فيها – فالبداهة وحدها تكفى لإثبات هذه الفروق، والمهمة التى يقوم بها كلاهما لحفظ النوع، تحدد طبيعة هذه الفوارق بشكل حاسم.

وفى عصرنا الحاضر الذى يتجه فيه البحث – حتى السيكولوجى – إلى الاعتماد على البحوث «الفسيولوجية» والبحوث «البيولوجية»، وينهج العلم فى كل فروعه نهج التجربة والاختبار فى المعامل على أساس المحسوس. فى هذا العصر – وهذه نزعته – لا يحتاج الباحث لأن يبرهن طويلاً على أن كل وظيفة جسمية تقتضى اتجاها عقلياً وخلقياً خاصاً فى الكائن الحى، لأنها تكيف استجاباته للمؤثرات تكييفاً خاصاً، وهذه الاستجابات المعينة، هى التى تكون الجزء الأهم من سلوكنا فى الحياة. وكل إغفال لهذه الحقيقة فى التربية والتثقيف، يعتبر غلطة فى تنشئة الفتى والفتاة. غلطة لها عواقبها على الفرد والمجتمع.

ومن هنا كان الحديث عن «ثقافة المرأة» حديثاً في صميم الاجتماع، وصميم عمل «وزارة الشؤون الاجتماعية» وإن فهم أن وزارة المعارف هي المسئولة عن التعليم.

«الوظيفة تخلق العضو» هذا مبدأ أصبح مسلماً به في البحوث الفسيولوجية والوظيفة تحدد نوع الثقافة» هذا مبدأ يجب أن يسلم به في الدراسة «السيكلوجية». وهو مسلم به فعلاً في هذه الدراسات. ولكن بقي تطبيقه عملياً في المدرسة والمنزل والمجتمع.

والآن: ما هي وظيفة المرأة المصرية ؟ سؤال يجب أن نستشير فيه عاملين:

الأول – هو الغرض الطبيعي من وجود المرأة في الأرض، ووجود كل أنثى، وهو حفظ النوع وامتداد الحياة.

والثاني – هو الوضع الاجتماعي – بما فيه الجانب الاقتصادي – للمرأة في الشعب الذي تعيش فيه.

وكلا هذين العاملين لا يزال – حتى اليوم في مصر – طبيعياً، لم ينحرف كما انحرف في أوروبا أيام الحرب العظمى وبعدها، فنحن – والحمد لله – لم نصب بعد بحرب طاحنة تنقص عدد الرجال القادرين على الزواج والإنسال، والفرق في التعداد الأخير بين عددي الذكور والإناث لا يعدّ مقلقاً. كما أن حاجتنا إلى العاملين في الحياة العامة لا تزال محدودة، وهي لا تستغرق جميع القادرين على العمل من الذكور، حتى نلجأ لنصف الأمة اللطيف، ندمي بنانه الناعمة بالعمل، ونضني كيانه الرقيق بالإجهاد، بل نحن على العكس نشكو أزمة المتعطلين من الشبان.

وظيفة المرأة المصرية إذن – كوظيفة كل امرأة في وضعها الطبيعي – هي تكوين المنزل، وتنشئة الطفل... وبالتالي إنشاء المجتمع في صورته المصغرة «الأسرة».

ولست أدري أن هناك تبعة أعظم من تبعة المرأة في هذا الوضع الطبيعي الجميل، ولا أستطيع أن أتصوّر وظيفة أخطر من هذه الوظيفة، أو خطأ أشد من خطأ الذين يتجاهلونها ويحاولون إلباس المرأة ثوب الرجل، بعقيدة أنهم يرفعون منزلتها حينئذ، وينصفونها من الغبن الذي يتوهمون! إلا إذا كان غبناً أن يؤدي الحي وظيفته كاملة في الحياة، ويقوم بأعباء جنسه غير منقوصة.

ومتى تحددت الوظيفة، تحدد معها نوع التربية ولون الثقافة. فإذا أريد من المرأة المصرية أن تكون منشئة الجيل القادم، وجب أن تزوّد في ثقافتها، بما يسهل لها هذه المهمة، ويقدرها عليها. وكل انحراف بهذه الثقافة في أية مرحلة من مراحل التعليم عن هذه الغاية، يعتبر شذوذاً بالمرأة عن غايتها وغاية الحياة والمجتمع منها، وانحرافاً عن الخطة المثلى لأوضاع الشعب الاجتماعية.

فالفتاة المصرية إما أن يراد لها أن تكون أما وربة بيت، فيجب حينئذ أن نلاحظ هذه الوظيفة فى وضع برامج ثقافتها. وإما أن يراد بها الشذوذ عن هذه الغاية الطبيعية، فتدرس حينئذ على نظام الفتيان – الذين ستؤدى وظيفتهم – وتكون قد وطدت نفسها ووطد أهلها نفوسهم، وعزمت الدولة كذلك، على ألا تحيا هذه الفتاة الحياة الطبيعية لها. لأنها – ومعها أهلها والدولة – قد نذرت نفسها للعلم والبحث، أو العمل فى ميدان الحياة كما تنذر الراهبات للدير، حين ينحرفن عن الوضع الطبيعى لهن فى هذه الحياة !

ولا أحب أن يحمل هذا القول على محمل الغلو، أو العبث بالصور والتشبيهات؛ فأنا أعنى حقيقة ما أقول.

والفتاة إما مثقفة ثقافة نسوية خاصة، تناسب طبيعتها وتناسب وظيفتها، فلها أن تترقب زوجاً وترجو عشا، وإما شاذة عن الطبيعة والوظيفة، فيجب أن يستمر هذا الشذوذ فى مقتبل حياتها، ويتعين عليها أن تسلك الطريق الوحيد الذى يعينه هذا الشذوذ؛ فلا تتطلع إلى الزوج والعيش، والأطفال والأسرة، لأن لهذه الحياة مستلزمات لم تتهيأ لها، بل بعدت بثقافتها عنها. ولتكن قرباناً على مذبح العلم أو العمل، وكم للعلم من قرابين !

ولكى نزيد هذا القول وضوحاً نشرح مواد الثقافة التى تحتاج إليها الفتاة لتكون أمًا وربة بيت، ونرى كم تصيب الفتاة المصرية منها فى دور التعليم الثانوى، ودور التعليم العالى على نظام البنين.

تحتاج الفتاة إلى نوع من الثقافة العقلية والمعلومات العامة، وهذا ما تجد كفايتها منه فى البرامج الحالية فى جميع أدوار التعليم، بل تجد فوق الكفاية.

وهذا النوع من الثقافة لازم للمرأة إلى حد تستطيع معه فهم الدراسات الأخرى الضرورية لها، وتستطيع به التفاهم كذلك مع شريكها المثقف ومسايرة تفكيره. ولكنه وحده لا يكفى.

فهى تحتاج إلى دراسة – إن لم تكن مستفيضة فكافية – عن طبيعة الطفل وغرائزه وطرق إحساسه وتفكيره، لتستطيع القيام على تربيته، ولاسيما فى السنوات الخمس الأولى التى ثبت أنها تكوّن أساس السلوك بقية الحياة، ولتتجنب الأخطاء التى تقع فيها الأم الجاهلة.

وتحتاج إلى دراسة عن صحة الطفل وصحة الحامل، لا نقول إنها يجب أن تصل إلى حد التخصص، ولكنها تفيد فى الحالات العادية التى لا يحتاج فيها إلى الطبيب. كما يجب تمرينها على الإسعافات الأولية والتمريض المبدئى، لأنها ستصادف يومياً فى حياتها المنزلية ما تحتاج فيه إلى هذا المران.

ولا شىء من هذا أو ذاك فى البرامج الحالية، إلا قليل فى معاهد المعلمات على اختلاف درجاتها.

وتحتاج إلى دراسة طويلة عن أدب الأطفال وعن مكتبة الطفل، وقصصها الساذج، وسير الأبطال والعظماء بطريقة مشوقة جذابة، فعلى هذا الأدب الخاص تعتمد الأم المهذبة أكثر الاعتماد فى تربية طفلها. ولا شيء من هذا حتى فى معاهد المعلمات.

وتحتاج إلى معرفة شيء عن «التربية الجنسية» لتفهم طفلها وطفلتها فى مرحلة المراهقة، فتكون صديقة للصبى ومستشاراً للصبية فى هذه المرحلة ذات الأثر البارز فى مستقبل الأبناء. ولا يزال النظر إلى هذه الدراسة كنظر الأميين العوام !

وتحتاج إلى التدبير المنزلى، إلى وضع ميزانية المنزل، وتفصيل الملابس وطهى الطعام والإشراف على الخدم، ومعالجة المشاكل اليومية فى البيت. وخلق جو من التسلية ومباهج الحياة به.

كما تحتاج إلى توجيه ذهنها إلى خصائص الحياة الزوجية، وتعليمها سياسة الزوج، وترويض الرجل ! وهذا يضطرها إلى معرفة شيء كثير عن نفسية الرجال، وطرق تفكيرهم.

وهذه أمور لا تلقى شيئاً من العناية فى المدارس العامة. فليس من الغلو إذن، ولا من العبث بالصور والتشبيهات، أن نقول إن الفتاة التى لا تلم بهذه الدراسات لا تصلح للمنزل الحديث، ولا لتنشئة الجيل القادم؛ وإن الفتاة التى تختار دراسة البنين يجب أن تكون قد نذرت نفسها للعلم والعمل؛ وأصمت أذنها عن سماع كل نداء للجنس، وكل حق للأنوثة، فى العش الدافىء الجميل !

ويعتذر بعض المفكرين بأن الفتاة قد لا تجد زوجاً، فيجب أن نسلحها بالعلم لتأمن زلات الحياة. أو أنها قد تجد الزوج فيجب أن نهذبها بالعلم لتستطيع مشاركته فى الحياة. ومن الحق أن تزود من الثقافة بما يضمن لها المشاركة مع رجلها؛ ولكن أمن المحتم إذا اضطرت الفتاة إلى العمل أن تسلك طريق الفتى؟ ولم لا نعلمها لتكون مدرسة أو طبيبة أو مربية أو ممرضة إذا لم تجد المنزل والأسرة، وهى أعمال ضرورية للشعب، وليس فيها مزاحمة للشبان.

ولماذا نختار هذا الوضع المقلوب لمعالجة أزمة الزواج، فتعمل الشابة ليتبطل الشاب؟!

إن إيجاد عمل لشاب، معناه زواجه، وإعالة فتاة وأسرة. أما إيجاد عمل لفتاة – مما يصلح للشبان – فمعناه بطالة شاب وتعويق بناء منزل ووأد أسرة.

ويجب أن يكون مفهوماً أن أكبر عوائق الزواج فى الطبقة المتوسطة – وعليها المعوّل فى بناء الشعب – هو العامل الاقتصادى أولاً. فاضمنوا للشبان أعمالاً، وزوجات مثقفات ثقافة نسوية أضمن لكم انفراج أزمة الزواج إلى حد كبير.

أما من تشاء بعد ذلك دراسة كدراسة الرجل، فلا نحب أن نحرمها رغبتها، التى قد يكون مبعثها شذوذاً طبيعياً فيها وميلاً إلى الرجولة، فلتسر فى هذا الطريق، متنازلة عن مطالبها

كأنثى، ورغائبها كامرأة، لتفسح طريق الزوجية لغيرها ممن أعددن أنفسهن لهذا المستقبل الطبيعى فى حياة الأنثيات ! فلا تزاحم فى وقت واحد فتى وفتاة !

* * *

جاء فى تقرير الأطباء الذين قاموا أخيراً بالفحص عن صحة الطلبة والطالبات فى الجامعة المصرية : أن صحة الفتيات ضعيفة، لأن الغذاء الذى يتناولنه لا يقوم بالجهد العقلى الذى يبذلنه.

وليس هذا الضعف عائداً إلى سوء التغذية، ولكنه عائد إلى سوء استهلاك الغذاء فى الجسم، إلى تكليف هذه البنية الرقيقة فوق طاقتها من المجهود الذهنى، واستغراق هذا المجهود لأكبر نصيب من الغذاء. وهذا الضعف هو إنذار الطبيعة لهؤلاء الشاردات عن هداها، اللواتى لم يستجبن لصوتها!

والملاحظ فى طور المراهقة، الذى يبدأ فيه التميز بين الجنسين، أن الغذاء الذى تتناوله الفتاة ينصرف إلى تكوين لحم وشحم، فيستدير وسطها، ويتسع حوضها، وينهد ثدياها، وقلما يطرأ تغير يذكر على تكوين مخها وأعصابها. وهو عكس ما يقع للمراهق، إذ ينصرف الغذاء إلى تكوين الأعصاب ونمو المخ وكثرة تلافيفه، وقد ينحف جسمه فى هذه الأثناء.

ولهذا دلالة على إرادة الطبيعة من كليهما فى دور النضوج والاكتمال، والتهيئة للوظيفة المكلف كل منهما فى الحياة.

إننى لأحس بإشفاق عظيم كلما رأيت واحدة من هؤلاء الشاردات عن جنسهن، اللواتى لم يتهيأن لمستقبلهن الزوجى إلا بأبعد المواد الثقافية عن هذا المستقبل، وليس الذنب ذنبهن فى هذا، إنما هى خطيئة الرجل وخطيئة المناهج الثقافية. بل هى خطيئة الدوار الذى أصابنا وأصاب العالم عقب الحرب العظمى، فجعلنا نهتف بصيحات لا نعقلها ولا نقدر مداها عن حرية المرأة ومساواة الجنسين، دون أن ننظم هذه الحرية ونجعل المساواة قائمة على أساس تأدية الوظيفة الحقة لكلا الجنسين.

وهى ضريبة التطور التى نؤديها من سعادتنا وأخلاقنا، ولابد أن يؤديها هذا الجيل شباناً وشابات، رضى أم كره.

ولكن يجب ألا نثقل على أنفسنا فى أدائها، وأن نثوب إلى حكمة الطبيعة ونصيخ لندائها.

مجلة الشؤون الاجتماعية ٤/ ١٩٤٠.

الاتجاه القومى للتعليم

عمل واجب بعد الاستقلال

فى العهد الذى كانت مصر فيه خاضعة لسلطة الاحتلال التركى أو الإنجليزى لم تكن للتعليم أهداف قومية. وكان هذا طبيعياً معقولاً.

ولكن هذا العهد قد انقضى بعد تغير موقف مصر السياسى.

فماذا صنعنا نحن لنلائم بين اتجاه التعليم فى المدارس واتجاه البلاد فى طريقها الجديد؟

لم نصنع أكثر من ترقيع البرامج والنظم، وزيادة بعض مواد الثقافة، وتعديل بعض طرائق الدراسة، بينما بقى الأساس الموضوع من قبل دون تعديل، أو بتعديل خفيف يمس العرض الظاهر دون الجوهر الأصيل.

هذا الترقيع فى النظم والبرامج جاء مخلا وضارا، فلم يبق على النظام القديم الذى كان منطقياً مع عصره، منطقياً مع أغراضه، مؤدياً إلى أهدافه، ولم يستحدث نظاماً جديداً يكون منطقياً مع العصر الجديد مؤدياً إلى أهدافه الجديدة.

كثر التغيير والتبديل ! وكثر رسوب التلاميذ وشكواهم، وكثر المتعطلون من المتعلمين، وكاد النظام الاجتماعى يضطرب بسبب هذا التعطل، واضطرب النظام الاقتصادى فعلاً، ولم تربح القومية المصرية شيئاً من وراء النظام المرقع البديل.

ولست هنا فى مقام بيان عيوب التعليم عامة وأثرها فى الأوضاع التى نشكو منها الآن وعلى من يريد الاستزادة فى هذا الموضوع أن يقرأ تقرير وزير المعارف عن عيوب التعليم الثانوى، وكتاب الدكتور حافظ عفيفى باشا «على هامش السياسة» وكتاب الدكتور طه حسين بك المستشار الفنى لوزارة المعارف «مستقبل الثقافة» وكتاب مريت بطرس بك «سياسة الغد» وكتاب الدكتور على عبد الواحد وافى «البطالة» وكتاب الأستاذ عبد الحميد فهمى مطر «التعليم والمتعطلون فى مصر» وسواها من الكتب والتقريرات والمقالات.

إنما أريد فقط أن أتحدث عن نقص الاتجاه القومى فى المدرسة المصرية وفى وسائل الثقافة المصرية من صحافة وإذاعة ومسرح وسينما.

وحين يكون على رأس وزارة المعارف نجيب الهلالى باشا صاحب التقرير المعروف، وعلى يمينه مستشاراً فنياً، الدكتور طه حسين بك صاحب الكتاب المعروف، ننتظر أن يصنع شىء فى هذا الشأن غير ما صنع من قبل، وأن يوضع للتعليم أساس جديد كامل.

وقد نشر المستشار الفنى لوزارة المعارف منذ سنوات كتاب «مستقبل الثقافة»، ونحن نرتضيه دستوراً للثقافة يجب تنفيذه فى عهد الاستقلال.

وهذا الكتاب مرصود كله للدستور الثقافى فى جميع مراحله، ولكن به صفحات كاملة عن الشعور القومى وضرورة بثه فى نفوس الناشئة، ضماناً للاستقلال، وللديمقراطية التى هى الثمرة الداخلية للاستقلال، فلنقتطف بعض الفقرات من هذه الصفحات.

يقول فى صفحتى ٧٧ و ٧٨ من الجزء الأول: «نحن إذا فكرنا قليلاً انتهينا إلى أن من أوجب واجبات الدولة المصرية فى عشرات الأعوام المقبلة - أن تحوط الاستقلال الخارجى، وأن تقر النظام الديمقراطى فى داخل الحدود المصرية. ومهما يكن جهد الأفراد فى حياطة الاستقلال وتثبيت الديمقراطية؛ فإن هذا الجهد ليس شيئاً بالقياس إلى الجهد الذى يجب أن تبذله الدولة؛ لأن الدولة أقدر على ذلك وأنفذ إليه وهى لم تقم بعد إلا له.

«وإذا كان أهم أعمال الدولة أن تحوط الاستقلال الخارجى؛ فإن الوسائل إلى حياطة هذا الاستقلال هى من أول واجبات الدولة ومن أهم أعمالها. وأى وسيلة إلى حياطة الاستقلال تعدل هذه الوسيلة الأساسية. هذه الوسيلة الأولى والأخيرة؛ وهى تنشىء الطفل المصرى والفتى المصرى على حب الاستقلال والتضحية بالنفس فى حياطته والذياد عنه ؟

«وإذا كان من أول واجبات الدولة أن تحمى بعض المصريين من بعض؛ وأن تكفى بعضهم شر بعض، وأن تكف بأس بعضهم عن بعض؛ وأن تقر فيها العدل والأمن؛ وتحقق لهم المساواة وتكفل لهم الحرية. إذا كان ذلك كله من أول واجبات الدولة وأهم أعمالها، فإن الوسيلة إلى هذا كله من أول واجبات الدولة وأهم أعمالها. وأى وسيلة إلى تثبيت الديمقراطية تعدل هذه الوسيلة الأساسية؟ هذه الوسيلة الأولى والأخيرة وهى تنشىء الطفل المصرى والفتى المصرى على أن يحب مواطنيه، ويؤثرهم بالخير، ويضحى بنفسه فى سبيل حمايتهم من الشر وحياطتهم من الظلم، ويشعر بأن عليه واجبات قبل أن تكون له حقوق؟»

فهل مما يكفل تنشئة الطفل المصرى والفتى المصرى على حب الاستقلال والتضحية بالنفس فى حياطته والذياد عنه، أن يتضمن برنامج المدارس الابتدائية فى مادة التاريخ موضوعاً عن: «مزايا الحملة الفرنسية على مصر» ومثله من الموضوعات ؟

جائز أن تكون هذه الموضوعات، مما يدرس فى عهود خاصة، لتؤدى إلى هدف مقصود، فما الذى يجيز لها أن تدرس فى عهد الاستقلال للتلاميذ الصغار؟

وجائز أن تكون هذه حقائق تاريخية، أو أن تكون ادعاءات مقصودة للدعاية، ولكنها فى كلتا الحالتين لا يجوز أن تدرسها ناشئة البلاد فى صورتها هذه، ويجب أن تؤجل إلى مرحلة الجامعة عند التحقيق التاريخى. أما عهد الطفولة وعهد الشباب، فيجب أن ينقضيا فى تلقين الأطفال والشبان حقائق أخرى تصوِّر الأمجاد المصرية، وتملأ نفوسهم بالعزة القومية.

وليس ما ذكرت إلا مثلاً من أمثلة كثيرة فى مادة التاريخ وحدها – وهى أهم المواد التى يُعتمد عليها فى «تنشىء الطفل المصرى والفتى المصرى على حب الاستقلال والتضحية بالنفس فى حياطته والذياد عنه».

فهل شىء من هذا كله يساعد على تنشىء الطفل المصرى والفتى المصرى كما ينبغى؟!

وليس شىء فى برنامج الدراسة الحالى مما يبث الشعور القومى وينميه فى نفوس الناشئة فالتاريخ المصرى ضائع بين تواريخ الأمم الأخرى، ولا يشعر الطفل والفتى أنه تاريخ وطنى تبذل له عناية خاصة ويوجه توجيهاً خاصاً، والجغرافية المصرية سريعة خاطفة مدغومة فى الجغرافية العالمية، لا يحس معها الطفل والفتى أنها جغرافية بلاده وأنها يجب أن تتمتع بانتباه خاص، والمجتمع المصرى الذى يطلب مؤلف «مستقبل الثقافة» أن ينشأ الطفل المصرى والفتى المصرى على حبه والتضحية فى سبيله؛ لا تأتى سيرته إطلاقاً فى برامج الدراسة، ولا ينشأ الطفل والفتى على الشعور بوجوده مجرد الشعور!

* * *

يجب إذن أن يقام التعليم وأن تقام التربية على أساس جديد، ونضرب هنا بعض الأمثال فى بعض مواد الدراسة، وبعض وسائل التربية.

ففى التاريخ نرى أن الكتب التى بأيدى تلاميذ المدارس اليوم عن مصر يجب أن تنزع وتلقى بعيداً عن متناولهم حتى لا تشوّه لهم تاريخ بلادهم ولا تحيله جامداً ميتاً لا روح فيه، وحتى لا تخلق بينه وبينهم جفوة توصد نفوسهم دونه كما هو حادث الآن، إذ أن مئات الأسماء

للملوك والحوادث الحربية وللأمكنة وللتواريخ الرقمية التى حدثت فيها تصد الناشىء عن هذا التاريخ وتكرهه فيه لأنه واجب ثقيل لا حياة فيه.

يجب إذن أن تختفى هذه الكتب المؤذية، واختفاؤها هو واجب وطنى قبل أن يكون واجباً علمياً.

فإذا منعت دراسة هذه الكتب، فيجب أن تحل محلها كتب أخرى متدرجة حسب مراحل الدراسة، ففى المدارس الابتدائية تستبدل بها كتب قصصية عن حياة المصريين تصور هذه الحياة تصويراً صحيحاً، وتشتمل على عاداتهم وتقاليدهم وبعض عقائدهم وأناشيدهم، حتى تتجسم فى هذه المخيلات الصغيرة صورة شاخصة لمصر لا أثر فيها للسرد المملول ولا للتواريخ الرقمية للحوادث إلا ما تيسر فى ثنايا القصص المحبوب.

وفى المدارس الثانوية تدرس سير بعض الأبطال القدماء والمحدثين بحيث تشمل هذه السير تاريخاً للحوادث فى عصرهم ووصفاً لحالة الشعب وبسطاً لعاداته وتقاليده وديانته وكثيراً من أناشيده فى مواسمه وأعياده؛ ودرس السير الشخصية من ألذ وأمتع الدراسات، وهو فرصة لتصوير حياة الشعوب وحوادثها فى خلال حياة الشخصية المدرسية، وهو مرحلة التعليم الثانوى بالذات – مرحلة المراهقة – أنسب طرق الدراسة وأبعث ما يكون لخيالهم الخصب وعواطفهم المشبوبة واستعدادهم للتشبه بالأبطال، ولاسيما حين يكون هؤلاء الأبطال من دمهم ومن عنصرهم.

وفى التاريخ المصرى كثير من الأساطير؛ فحول هذه الأساطير وحول الحوادث التاريخية وحول الأشخاص الحقيقيين والوهميين ينبغى أن تحاك القصص والروايات والأفلام، ويوضع ذلك كله فى متناول التلاميذ والطلاب حسب أعمارهم وثقافتهم، للقراءة والمشاهدة والتمثيل.

وهذه الآثار والتماثيل والنقوش يجب عقد الصلة بينها وبين نفوس التلاميذ والطلاب بتكرار زيارتها وشرحها شرحاً وافياً، وحينئذ تنقلب هذه المخلفات الجامدة حية نابضة تحدثهم عن نفسها وتقص عليهم تاريخها: وتثير الروابط الكامنة بينهم وبينها، فتعيش فى أوهامهم عيشة الأحياء المبعوثين.

فإذا تجاوزنا مرحلة العهود الفرعونية فيجب أن تتجه الدراسة إلى وضوح الشخصية المصرية حتى فى عهود الغزو والاحتلال؛ وإلى غلبة هذه الشخصية على شخصية الفاتحين، وإلى أثر الروح المصرية والعقائد المصرية والأساطير المصرية فى كل ما دخلها من فلسفات وثقافات.

وبهذا يصبح التاريخ المصرى متسلسلاً، وتصبح مصر شخصية حية فى وهم كل تلميذ

ويحس انه اليوم ليس غريباً عن تحتمس ورمسيس، ولا غريباً عن الأقوام الذين عاشوا فوق هذه الأرض الخالدة منذ أقدم عصور التاريخ.

وفى المكتبة العربية اليوم كتاب يؤدى إلى هذه الغاية أحسن أداء وهو كتاب المرحوم عبد القادر حمزة باشا «على هامش التاريخ المصرى القديم».

وفى الجغرافية: يجب أن تدرس الرقعة المصرية والبيئة المصرية بتوسع: طبيعتها وجوها وحيوانها ونباتها وتربتها وكل شىء فيها، وأن يربط بينها وبين التاريخ القديم والحديث وأن يزور التلاميذ أكثر ما يمكن من الأماكن والجهات التى يرد ذكرها فى أثناء الدراسة. وينبغى أن تكون الرحلات والسياحات جزءاً أساسياً من البرنامج. ويجب أن يكون للإيحاء قيمته فى أثناء دراسة الرقعة المصرية وما يتصل بها من الشرق والغرب مما أثر فيها وتأثر بها من البلاد، وأن ينصب هذا الإيحاء على تمجيد تلك الرقعة وذكرها فى شىء من التقديس والتبجيل كأنها بلاد مقدسة فى القلب واللسان. ويجب ألا يوجد ذلك الفاصل بين دروس التاريخ ودروس الجغرافية، وأن يختلطا فى جميع المراحل بقدر الإمكان.

وفى اللغة والأدب: يجب أن تعطى الفرصة كاملة فى مرحلة التعليم الابتدائى للغة القومية — وبهذا «يشير» مؤلف «مستقبل الثقافة» وهو اليوم «مستشار» الوزارة.

ولعل من الحق أن نقول: إن عقبة ستعترض المستشار الفنى فى الطريق. هذه العقبة هى أن قصر المرحلة الابتدائية على اللغة القومية، سيوفر عدداً من مدرسى اللغة الإنجليزية فى هذه المدارس، وهذه عقبة تعد فى وزارة المعارف كأداء لا سبيل إلى اجتيازها؛ وسيدافع عنها كثيرون لا على هذه الصورة ولكن بمعاذير أخرى، فلعل الله أن يوفقه إلى استخدام هؤلاء المدرسين الذين سيزيدون على الحاجة فى مواد البرنامج الأخرى، فتحل هذه المشكلة، ويفسح للغة القومية من الوقت والجهد ما يؤصلها فى ثقافة التلاميذ.

أما الدراسات الأدبية فيجب أن تعنى بالأدب المصرى قديمه وحديثه، وأن تبرز فيه الخصائص المصرية التى خلعتها البيئة المصرية والروح المصرية على اللغة العربية وآدابها. ويجب أن يشعر الطالب أن بلاده لا تكتفى بتلقى الآداب والثقافات والفلسفات، إنما هى تمصرها، وتخلع عليها ثوبها، وتؤثر فى كيانها واتجاهها، وأن يبرز ذلك كله بروزاً كافياً.

وفى الحساب: يجب أن تصاغ رءوس المسائل على المبادلات المصرية الحقيقية، وأن تكون ذات قيمة عملية فى تعريف التلاميذ طرق الحساب التطبيقية فى السوق المصرية؛ وأن تبعد عن الفروض المستحيلة كمسائل الأحواض والحنفيات والبالوعات: الحنفيات التى تصب فى الأحواض بمعدل كذا فى الساعة والبالوعات التى تفرغ هذه الأحواض بمعدل كذا فى الساعة فإذا فتحت الحنفيات والبالوعات فبعد كم تمتلىء... إلخ!

وفى التربية الوطنية والاجتماعية: يجب أن يعلم التلاميذ هذا الذى يقوله الدكتور طه حسين بك من أن الطفل المصرى والفتى المصرى يجب أن «يحب مواطنيه ويؤثرهم بالخير ويضحى بنفسه فى سبيل حمايتهم من الشر، وحياطتهم من الظلم؛ ويشعر بأن عليه واجبات قبل أن تكون له حقوق».

وإن يعلم الطالب المصرى شيئاً من هذا وهو يدرس تلك النصوص الجافة الجامدة باسم التربية الوطنية، وهو لا يدرس شيئاً أصلاً عن الشعب المصرى والمجتمع المصرى، وهو لا يعرف شيئاً عن طبقات هذا المجتمع وتوزيع الثروة فيه وآلامه وآماله، وعلاقة الفرد بالمجموع، ووسائل الخدمة الاجتماعية... إلى آخر هذه المعلومات التى تشعره أن خلف جدران المدرسة مجتمعاً، والتى تثير فى نفسه حب هذا المجتمع والعطف عليه والتجاوب معه والعمل لخيره، والتطوع لخدمته.

ثم يجب أن يخلع على كل ما هو مصرى ثوب الإعزاز والإكبار، وأن يحرم كل ما يخدش الشعور الوطنى أو يوحى بأن هذا الوطن أقل من الأوطان الأخرى فى شىء ما من خصائص الحياة، وأن يراعى ذلك فى كل ما يقرأه التلاميذ أو يشاهدونه فى المسرح والسينما أو يسمعونه فى الإذاعة بكل وسائلها.

* * *

هذه أمثلة من وسائل تربية الشعور القومى، وتوجيه التعليم هذه الوجهة، وهى أمثلة مجملة قصدنا منها الإشارة السريعة لا رسم خطة مفصلة. وكان حديثنا حتى الآن مقصوراً على مراحل التعليم غير العالى أما الدراسات الجامعية والعالية، فوسائلها إلى هذه الغاية أكثر عدداً وأوسع مدى. ومتى تم وضع الأساس فى المراحل الأولى، سهلت إقامة البناء فى المراحل الأخيرة.

وفى اعتقادنا أن التعليم فى المدارس سيبقى بلا هدف ولا ثمرة، حتى ترسم سياسة إنشائية متحررة من أثقال الماضى، ثائرة على «الروتين» الديوانى والإجراءات الحكومية.

وفى وجود القائمين على شئون التعليم الآن ما يكفل الثورة والتحرر، وما يضمن هذا الاتجاه الجديد، وهو ألزم من النظر فى أشياء أخرى كثيرة تشغلهم عن هذا العمل القومى الباقى للأجيال.

مجلة الشئون الاجتماعية ١٢/ ١٩٤٢.

التربية الاجتماعية
فى المدرسة المصرية

تنفرد المدرسة المصرية فى النهوض بعبء كان يجب أن يكون مشتركاً بينها وبين المنزل، ولكن الوضع الثقافى والاجتماعى الحاضر للبيت المصرى يجعله عاملاً سلبياً إن لم يكن عاملاً معاكساً للتعاليم الصحيحة.

والمدرسة – مع هذا – محرومة من معظم الأسباب التى تهيىء لها النهوض بعبئها العادى فضلاً على هذا العبء المزدوج؛ ذلك أنها ورثت تقاليد إدارية وتعليمية تعوق خطواتها عن بلوغ الغاية التى بلغتها المدرسة فى شعوب كثيرة كانت إلى وقت قريب متخلفة عن الشعب المصرى، كالأمة التركية مثلاً.

والوضع الحالى للمدرسة فى بناء التربية المصرية، يجعلها جديرة بكل عناية الباحث الاجتماعى، فهى الدعامة الأولى للتربية الاجتماعية، أو الدعامة الوحيدة التى تملك السيطرة عليها وتوجيهها الوجهة الصالحة، مادام المنزل المصرى متخلفاً ولا سلطان لنا عليه، والمجتمع المصرى مضعضعاً ولا حيلة لنا فى تدعيمه إلا عن طريق القانون – ومجاله محدود، وطريق الإرشاد – وأثره غير مضمون.

وأبرز عيوب المدرسة المصرية أنها لا تلقى بالا إلى شخصية التلميذ، ولا تحفل بتكوين خلقه إلا ما يجىء عرضاً وبدون سياسة مرسومة، ولا تعنى بتربية عقليته إلا ما تتركه بدون قصد المعلومات التى يتلقاها بلا نظام مقصود. وبالجملة لا تجعل هما إلا صب المعلومات المدرسية صباً فى ذهنه والنجاح بعد ذلك فى الامتحان.

وهذه العيوب التى ألخصها وأجملها معروفة لكل رجال التعليم، وقد خاضت فيها التقريرات والمحاضرات، وازدحمت بها مكاتب الفنيين وغير الفنيين فى وزارة المعارف. ولكن إصلاحها هو الذى استعصى حتى اليوم، لأننا لم نجد فى أنفسنا الجرأة الكافية للهدم والبناء على وجه يخلق لنا سياسة تعليمية جديدة تتفق والعصر الجديد.

* * *

نحن نشكو عيوباً كثيرة فى المجتمع المصرى عامة، وفى أوساط الشبان المثقفين خاصة. وفى أول ما نشكو ضعف شخصية الشاب المصرى وعدم اضطلاعه بالتبعات، وهروبه من ميدان المنافسة الحرة، وضعف ميله إلى الاطلاع والثقافة بعد المدرسة، واكتفاؤه بما درس فيها دراسة ناقصة.

وفى مقدمة ما نشكو منه كذلك عدم التضامن الاجتماعي، وضعف روح التعاون بين الأفراد، ونقص الاهتمام بالمسائل العامة، وتفكك الرأى العام، والانحلال الخلقى تبعاً لذلك.

وليس فى هذه العيوب جميعها ما لم يتكوّن فى بيئة المدرسة المصرية، وإذا شئنا القصد والإنصاف قلنا إنه ليس بين هذه العيوب ما يستعصى على العلاج بين جدران المدرسة لو أنها مهيأة للإصلاح والتربية السليمة.

وإلا فكيف تنشأ شخصية التلميذ الذى لم يوجه إليه أستاذه ولم توجه إليه مدرسته أية عناية بشخصيته كفرد فى هيئة اجتماعية منظمة، ولم يعوّده نظام الدراسة ولا النظام الإدارى فى المدرسة أن يحتمل أية تبعة، أو يجد لذة فى المعرفة ؟

أو كيف ينشأ الطفل الذى لم تهيىء له مدرسته أى مرانة على التضامن الاجتماعى، ولم تبذر فى نفسه بذرة التعاون، ولم يشعر مرة واحدة إلا أنه هنا فى حجرة الدراسة لينصت للدرس، ويختبر فيه، ويمنح شهادة بالنجاح فى نهاية العام؟

وليس لنا أن نؤمل فى إصلاح هذه الحال عن طريق تعديل المناهج، ولا الإصلاحات الجزئية التى تهم بها وزارة المعارف بين الحين والحين، فأنصاف الحلول لا تجدى، والأعمال المرتجلة لا تصلح، والعقلية التعليمية هى المحتاجة إلى الإصلاح من الأساس.

والذى ينبغى أن تعرفه هذه العقلية العامة: أن شخصية التلميذ وعقليته أهم بكثير من معلوماته، وأن خلق الفرد أهم من ذكائه، وأن المدرسة جزء من المجتمع لا وحدة إدارية، وأن العبرة فى الإنتاج المدرسى بالنوع لا بالكم، وأن المدرسة لا تضطلع بأعبائها الجسام إلا حين تحس أنها حرم مقدس فى نظر الأمة جميعاً.

وأنا أعلم أن القائمين على شئون التعليم لا يجهلون هذه البسائط، وأن منشورات الوزارة طافحة بالتنبيهات إلى العناية بشخصية التلاميذ وخلقهم ومرانتهم على الفضائل الاجتماعية بالقدوة والإرشاد... إلخ.

ولكن أرجو أن يغفر لى هؤلاء السادة إذا أنا أخبرتهم أن الوضع الحالى للمدرسة المصرية

يجعلها عاجزة عن تنفيذ نياتهم الطيبة، والقيام بتعاليمهم الصالحة؛ وإذا شئت أن تطاع فأمر بما يستطاع !

إنه لمن المستحيل أن تزحم حجرات الدراسة بالتلاميذ؛ وأن تزحم المدرسة بالفصول وأن يتخم البرنامج بالمعلومات؛ وأن يرهق المدرس بالدروس؛ وأن يغبن فى جزائه المادى على جهده والتقدير الأدبى لعمله، وأن تغل يد المدرسة عن كل تنويع أو تصرف فى نظمها الإدارية والتعليمية، وأن تحاسب على النتيجة العامة، وأن تشغل بشكليات العمل عن لباب التربية، ثم نتطلب منها بعد هذا كله تربية صحيحة.

فالمدرس الذى يدرس لأربعين تلميذاً ويصحح نحو مائتى كراسة فى الأسبوع فوق الأربعة والعشرين درساً، ثم يجد نفسه بعد هذا دون إخوانه الموظفين جميعاً – وبدون استثناء – فى الاطمئنان من ناحية العيش، يكون من العبث أن تكلفه العناية بشخصية التلميذ ورعاية أخلاقه وتنظيم عقليته، وأنت تطالبه فى الوقت ذاته بإنهاء المقرر من المعلومات المتناثرة وبإنجاح التلاميذ فى الامتحان !

وناظر المدرسة الذى يشرف على حشد من الأساتذة والتلاميذ والموظفين والخدم – نتيجة لازدحام مدرسته بالفصول – ويشغل بشكليات النظام، وما يتطلبه «الروتين» الحكومى من مكاتبات، يكون من العبث أن تكلفه العناية بالنواحي التربيية فى مدرسته، وأنت تطالبه فى الوقت ذاته بنتيجة الامتحان !

ثم البرامج والكتب، وقد أخرت الحديث عنها لأن المدرس والناظر والنظام الإدارى والتعليمى أولى بالحديث وأبعد أثراً من البرامج والكتب.

والبرامج فى المدرسة المصرية مقصودة لذاتها بغض النظر عن آثارها فى تكوين التلميذ، والمواد تختار لنفاستها بغض النظر عن تناسبها مع عقل التلميذ، وهذا عجيب ومضحك ولكنه الواقع! فكلما عرف أن مادة من المواد مفيدة فى ذاتها، ضمت إلى المنهاج وقصت بعض أطرافه الأخرى للتخفيف، وليس أدل على هذا من تدريس مواد علوم البلاغة والصرف والفلسفة والمنطق لا فى كليات الجامعة ولكن فى مرحلة التعليم الثانوى!

والكتب فى المدرسة المصرية لم يلاحظ فيها أى جانب ترتيبى أو عقلى خاص، وإنما لوحظ فيها الاحتواء على المعلومات المتناثرة المقررة وكفى. ومعظمها فى وضع ينفر من الاطلاع ويكرّه فى المعرفة، وأقرب الشواهد على هذا كتب المطالعة، وحسبك أن تعلم أن كتاباً اسمه:

«التربية بالقصص» ترد فى جزئه المقرر على السنة الأولى الابتدائية تراكيب ومعان من نوع: «وكان إبراهيم مخدوعاً عن باطن صديقه بظاهره»! كناية عن انخداعه بما يظهر له صديقه من الود بينما يضمر له البغض. والطفل فى هذه السن لا يعرف ما هو الخداع ولا ما هو الباطن والظاهر من النيات. وهذا الكتاب مقرّر للتربية عن طريق القصص!

والروح الرياضية ضعيفة أو منعدمة فى المدرسة المصرية؛ وهذا على الرغم من الألعاب الرياضية المقررة لها دروس خاصة، وعلى الرغم من الفرق المخصوصة المعدّة للمباريات بين المدارس؛ بل على الرغم من الحفلة السنوية التى تقام فى كل عام، ويحضرها الوزراء والحكام. وإذا شئنا الحق قلنا: إن الروح الرياضية معدومة بسبب هذه الحفلة التى هى بمثابة الامتحان من حيث توجيه الدراسة كلها له وإهمال الغرض الأصيل منه.

ذلك أن الأخلاق الرياضية المقصودة من هذه الألعاب غير مقصودة ولا معنى بها، وإنما القصد كله إتقان الحركات تمهيداً لهذه الحفلة المباركة أمام الوزراء والحكام والناس العظام.

وروح التعاون والمرانة الاجتماعية، خرافتان لا تستحقان الاحترام فى الوسط المدرسى، لأن ازدحام البرنامج، وازدحام الفصول، وازدحام المدارس، والإرهاق البدنى والعقلى للمدرس والناظر، والغبن المادى والأدبى لطائفة المربين، لا تدع مجالاً لأى نشاط اجتماعى، ولا تفسح فى النفوس مكاناً للمثل العليا ولا للحماسة الواجبة لها.

ومن العدل كذلك أن نقول: إن تكوين المدرس – حتى اليوم – لا يسمح للقائمين على شؤون التعليم أن يطمئنوا إلى قيامه بالتربية الكاملة كل القيام، ولا إلى إعفائه من الحساب كل الإعفاء... ولكن ينبغى ألا نضيف إلى ضعف المعلم عيوب المناهج والنظم.

* * *

وبعد فلابد لهذه الحال من علاج، لأن كيان البلد الاجتماعى رهين بهذا العلاج؛ فينبغى أن نجد فى أنفسنا الشجاعة الكافية للجهر بأن الأساس التعليمى فى حاجة إلى إنشاء من جديد لا إلى الترقيع والتعديل.

ينبغى أن نعلن أن المدرسة فى وضعها الحالى عاجزة تمام العجز عن النهوض بأعبائها الثقال، وأنها لكى تنهض بالعبء يجب أن تقام على أسس جديدة.

ومن هذه الأسس ألا تزيد المدرسة على ثمانية فصول، وألا يزيد الفصل الواحد على عشرين تلميذاً، وألا تزيد الحصص المقرّرة لكل مدرس على ستة عشر درساً فى الأسبوع، وألا

ينقص رزقه عن أرزاق زملائه فى درجته العلمية، وأن يلقى من التقدير الأدبى ما يملأ نفسه نوراً ونشاطاً وارتفاعاً، وأن ينال من الضمانات نصيب القاضى على السواء.

ومن هذه الأسس أن ينظر إلى المدرسة كمؤسسة تهذيبية، لا على أنها قسم من الأقسام الإدارية فى وزارة المعارف، فيطلق لها من الحرية فى نظامها التعليمى ما يمكنها من التجربة والاختيار، وحسبها تقيداً بالنظام الإدارى فيما عدا ذلك.

وينبغى أن يتجه النظام التعليمى وطرائق التدريس والاختبار، إلى تكوين شخصية التلميذ الفردية والاجتماعية، وامتحان ذكائه ونشاطه العقلى لا امتحان قدرته على خزن المعلومات. وهذا يقتضى تغييراً كلياً فى طرق التدريس الحالية وفى توجيه الأسئلة وفى نظام الفصول.

ولابد من وصل نشاط المدرسة بنشاط المجتمع، وتوجيه الكتب والمقررات والنظم المدرسية إلى أن تكون قطعة من الحياة العامة التى سيخرج إليها التلاميذ، وهذا يستلزم كتباً جديدة غير ما فى أيدى التلاميذ، ونظاماً مدرسياً غير هذا النظام.

وبالإجمال ينبغى أن نوجه الدراسة إلى أن يكون كل تلميذ وحدة لها كيانها الذاتى المعنىّ به، وكل فصل أسرة لها كيانها المعترف به، وكل مدرسة شعباً له أواصره ونشاطه الحيوى.

وأنا أعلم أن هذا التوجيه يكلف نفقات كثيرة، ويحتاج إلى جهود عنيفة، ولكن ينبغى أن نفكر إلى جانب هذا فى إخفاق المدرسة المصرية الواضح، وأن نتذكر أن المدارس الأجنبية فى مصر تفوق المدرسة المصرية – مع الأسف – فى تكوين الشخصيات الناجحة فى الحياة، وفى تكوين الأخلاق الصالحة كذلك، وأن تفوّقها هذا يدفع بالكثيرين من الآباء إلى إيثارها على المدارس الوطنية، مع ما فى هذا من خطر على القومية المصرية وعلى اللغة العربية، اللتين لا تحفل بهما هذه المدارس أى احتفال.

وإنه لخير لنا أن ننفق ميزانية التعليم الحالية على نصف عدد المدارس ونغلق نصفها الآخر ونضمن بهذا نوعاً راقياً من التربية، من إنفاقها على هذا العدد الضخم من المدارس التى لا تنهض بأعباء التربية، وتزيد بهذا الكم من خريجيها أزمة المتعطلين.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١١/ ١٩٤٠.

الاتجاه الاجتماعى والقومى فى شؤون التعليم

مجانية التعليم - مراقبة إحصاء التعليم - متحف الحضارة المصرية

أخذت الاتجاهات الاجتماعية والقومية تفرض نفسها فرضاً على شؤون التعليم، وعلى كثير من الشؤون الأخرى فى هذا الوطن، وأخذ المسئولون عن هذه الشؤون يحسون بضرورة الاستجابة لهذه الاتجاهات، لأن التيار العالمى والضرورات الداخلية تحتم هذه الاستجابة.

وتلك علامة خير لاشك فيها؛ فالعالم كله يتهيأ لتطورات جديدة، ومصر محطة العالم، منذ أقدم الأجيال لا تستطيع أن تقف فى معزل عن التيارات العالمية بحال من الأحوال. فإذا أحس المسئولون فيها بضغط هذه التيارات فاستجابوا لها، فتلك علامة خير على كل حال.

والمشروعات الثلاثة التى عنوّنا بها لهذا المقال هى بعض المظاهر المحسوسة لتلبية الدواعى الاجتماعية والقومية فى حياة هذه البلاد الداخلية وللدواعى العالمية التى تتمخض عنها الحرب الحالية، فلنقل كلمة عن كل من هذه المشروعات الثلاثة.

مجانية التعليم:

الحياة الديمقراطية معناها اشتراك كل فرد من أفراد الأمة فى توجيه سياسة الحكم وفى الإشراف على هذا التوجيه، وذلك المعنى يتحقق حينما يصبح كل فرد فى الأمة قادراً على التمييز أولاً، وقادراً على التوجيه ثانياً. وهذه القدرة لا تتحقق إلا حين يتمتع كل فرد من أفراد الأمة بقسط مناسب من المعرفة، أى بقسط مناسب من التعليم.

ولكن للتعليم فى مصر أجوراً لا تقدر عليها إلا أقلية ضئيلة من مجموع الشعب، ومعنى هذا أن الأغلبية الساحقة من الأمة كانت ستحرم من المعرفة التى تهيىء لها الاشتراك الحقيقى فى توجيه سياسة الحكم وفى الإشراف على هذا التوجيه، هذا الإشراف وذلك الاشتراك اللذان لا يتم معنى الحياة الديمقراطية إلا بهما.

ومن هنا كان التفكير فى جعل التعليم إلزامياً مصاحباً لابتداء الحكم الديمقراطى فى

مصر، وكان هذا العمل منطقياً لأنه لا ديمقراطية بلا اشتراك فى توجيه الحكم، ولا اشتراك فى التوجيه بغير قسط مناسب من المعرفة.

وبالتجربة اتضح أن التعليم الإلزامى بوضعه الحاضر لا يفيد المعرفة المناسبة، بل لا يزيل الأمية إلا ريثما تعود بعد قليل، واتضح أن الحد الأدنى للقسط المناسب من التعليم هو ما يسمى «التعليم العام» فى إنجلترا وفرنسا وأمثالها، وهو ما يعادل التعليم الابتدائى ومرحلة من التعليم الثانوى عندنا.

ومن هنا اتجهت نية المسئولين فى وزارة المعارف هذا العام إلى أن يكون هذا التعليم العام بالمجان، وأن يتاح لكل الراغبين فيه المستعدين له، ليتم بهذا الإجراء تحقيق معنى الديمقراطية السياسية. وليتاح لمن يريد قسط كاف من المعرفة.

ولكن هؤلاء المسئولين لن يحققوا بذلك معنى الديمقراطية السياسى فحسب، بل سيحققون كذلك المعنى الاجتماعى لها. ذلك أن أول معانى الديمقراطية الاجتماعية هو التسوية فى فرص النجاح بين جميع أفراد الشعب، وذلك بتزويدهم بقسط أساسى من وسائل الكفاح فى الحياة وأول هذه الوسائل هو التعليم، الذى أصبح سلاح الكفاح الأول فى المجتمع الحديث.

وسيتبع تحقيق المعنيين السياسى والاجتماعى للديمقراطية تحقيق المعنى الثالث لها وهو المعنى الاقتصادى، فإنه يجىء تبعاً لهما، ويصبح تحققه ضرورياً بعد تحققهما. وهذا البيان يصور عظمة العمل الذى يفكر فيه المسئولون فى وزارة المعارف، ويصور ضرورة تحقق هذا العمل، مهما بدا فى أول الأمر من ضخامة تكاليفه المادية، على أن هذه التكاليف - لحسن الحظ - ليست من الضخامة بحيث تعجز عنها مالية الدولة حتى فى هذه الأيام.

وفى هذا المعنى يقول رجل كبير مسئول عن هذه الشؤون:

«أحب أن أقول فى صراحة: إنى أرى أن التعليم العام والفنى يجب أن يكون بالمجان كله، لأن الدولة إنما أنشئت لتحمى الوطن، لا من العدو فحسب، بل من العدو المغير على أجسام أبنائه وعقولهم وأخلاقهم؛ فإذا كان من الواجب على الدولة أن تحمى حدود الوطن من الحرب الخارجية، فأوجب من ذلك عليها أن تحمى الوطن من أبغض حرب داخلية، وهى التى تأتى من الفقر والمرض والجهل.

«والذى أعلمه أن الحكومة تميل إلى تعميم المجانية فى التعليم الابتدائى والثانوى شيئاً فشيئاً، والمسألة عندها هى تعويد الميزانية على النهوض بمثل هذا العبء، ويخيل إلى أن البرلمان يستطيع أن يحل هذه المشكلة ويريح منها الأغنياء والفقراء إن أراد».

وإننا لعلى ثقة بأن البرلمان « يريد»، فالتحقيق العملى لكل معانى الديمقراطية من أشد ما تحرص عليه البرلمانات، لأنها هى وليدته، وهى الحفيظة عليه والحارسة له؛ والمبالغ التى يؤديها

التلاميذ ليست شيئاً بالقياس إلى ما تنفقه الدولة الآن على التعليم، والاستغناء عنها لن يضير الميزانية كثيراً، وهذا هو ما يقوله سعادة المستشار الفنى للمعارف.

«الذى تكسبه الدولة الآن من التعليم ليس شيئاً إلى جانب ما تنفقه عليه؛ وبعد فإن الدولة لا تطالب الذين يؤدون الخدمة العسكرية بالمصروفات، فلتنظر إلى الذهاب إلى المدارس على أنه نوع من أنواع الخدمة العسكرية للدفاع عن الوطن، ولتنظر إلى التعليم كما تنظر إلى الجيش، وكما أنها لا تنتظر من الجيش ربحاً، فليس ينبغى أن تنتظر من التعليم ربحاً».

هذا كلام جيد، وكلام صحيح؛ وفاتحة عهد تبشر بالخير فى تحقيق الاتجاه الجديد.

ولنذكر أن ليست الديمقراطية وحدها هى التى تطالبنا بهذا الإجراء، وليست الدوافع المعنوية وحدها هى التى تطالبنا به. بل إن مصالحنا الاقتصادية تحتمه علينا أيضاً؛ فنحن نحيا فى عالم مثقف مزود بكل وسائل الصراع فى الحياة؛ فما لم نسلح أنفسنا بالثقافة لن نفوز فى هذا الصراع العالمى. وستنتهى الحرب، فتتجه الأنظار جميعاً إلى الاستغلال الاقتصادى والتعمير الإنشائى؛ ومصر يجب أن تشترك فى هذا كله، وإلا ضاعت الفرص المهيأة لها فى المستقبل؛ كما ضاع كثير من الفرص التى أتيحت لها من قبل فى ميادين الاقتصاد. وأول وسيلة للاشتراك فى هذا السباق هى الثقافة التى تزود بها أكبر عدد ممكن من أبنائها.

إن مصالح الوطن العليا جميعاً تتضافر على تحقيق ما يريده المسئولون فى وزارة المعارف فعسى أن يجدوا من الجميع تسهيلاً لمهمتهم، وعوناً على اتجاههم، لمصلحة البلاد.

مراقبة إحصاء التعليم:

كان من العيوب الأساسية فى سياسة التعليم عندنا أنه يمضى على غير سياسة مرسومة، ولغير أهداف معلومة، وبدون الاعتماد على أى إحصاء محدود.

ونشأ عن هذا العيب أن المدرسة لم تكن تلبى حاجة السوق، وأن السوق اضطرت لاستيفاء حاجتها عن غير طريق المدرسة؛ وبينما كان هناك عدد ضخم يبلغ عشرات الألوف من المتعلمين المتعطلين لا يجدون عملاً، كانت دوائر الأعمال – ولاسيما الصناعية – تضطر أن تأخذ من غير المتعلمين فى المدارس من تعهد إليهم بأعمالها لأنهم أوفى بحاجتها من المتعلمين !

وبينما كانت معاهد معينة تقذف إلى الحياة كل عام بمئات وعشرات ممن لا مجال لهم فى ساحة النشاط الاقتصادى الحاضر؛ كانت ميادين النشاط تنقصها فئات من متخرجى المعاهد الأخرى أو ممن لم تنشأ معاهد مصرية لتخريجهم، فاستقلت المعاهد الأجنبية بتوريدهم للسوق.

ولا يخفى ما فى هذا كله من ضرر اجتماعى، وخسارة اقتصادية، وارتباك فى شؤون التعليم فى الأمور التى لم تعد الحياة العامة تطيقها، ولا الوضع الاجتماعى والاقتصادى لمصر يتحملها.

ومن هنا نبتت الحاجة إلى مراقبة إحصاء التعليم؛ ووكل إليها أن تقوم بوضع إحصاءات تشمل كل ما يختص بشؤون التعليم النظرية والعملية، ومنها ما ذكرناه فيما تقدم من دراسة حاجة السوق العملية ومدى انتفاعها بالمتخرجين من المعاهد على اختلافها، وعدد المتعطلين من كل فئة وأسباب تعطلهم، ومعرفة مواضع النقص فى نظم التعليم الحالية على أساس ما تشاهده وتحصيه فى الحياة العملية.

ونحن ننتظر أن يكون لهذه المراقبة أثر عملى فى توجيه سياسة التعليم، وبتعبير أدق فى وضع أسس للسياسة التعليمية فى المستقبل، ولكننا نقدر المصاعب التى تعترضها، وأولها ضخامة العمل الذى ستضطلع به فى المبدأ، فإن وضع إحصائية عن المتعطلين وفئاتهم وأسباب تعطلهم هو وحده عمل كبير، فإذا أضفنا إليه دراسة حاجات السوق المتشعبة من الكفايات العلمية واقتراح الوسائل لتلبية هذه الحاجات، بانت لنا ضخامة هذه المهمة، بغض النظر عن سواها من المهام المنوطة بها.

وإنما تحدثنا عن هاتين المهمتين لأنهما فى اعتقادنا أهم وظائف المراقبة الجديدة التى لا يجوز أن تشغل نفسها بإحصاءات داخلية ديوانية تستغرق معظم نشاطها، وتغفل عن الغرض العملى الأساسى من وراء إنشائها، وذلك الغرض هو إيجاد التوازن بين حاجة السوق وبين المتخرجين.

وما من شك أن النتائج الاجتماعية لأعمال هذه المراقبة هى نتائج بارزة، فالمجتمع السليم هو المجتمع المتوازن، والحياة الاقتصادية الآن قاسية بالغة القسوة، وهى لا ترحم الأخطاء ولا تتسامح فى النقص أو الاضطراب، ويجب أن تسير الأمم فى هذه الشؤون كالساعة فى دقتها وانتظامها وإلا اختلت ووقفت عن التقدم، واجتاحتها القوى العالمية المستعدة للصراع.

ولقد خسرت مصر فرصاً ذهبية كثيرة، لأن أبنائها لم يكونوا مزودين بوسائل الصراع كالآخرين، ولأن السياسة التعليمية فيها لم تكن قائمة على أساس الإحصاء، ولأن الصلة بين المدرسة وبين الحياة كانت منقطعة. فالآن ونحن على أبواب عالم جديد، تتمخض عنه الحرب القائمة؛ لابد لنا من التهيؤ والاستعداد.

وقد كتب سعادة رئيس ديوان المحاسبة فى مجلة أسبوعية كلمة جاء فيها:

«من واجبنا أن نعيد النظر فى سياسة التعليم، فنعمل على تخريج عمال مهرة يشعرون بمسئولياتهم وبواجباتهم لا موظفين يجلسون على المكاتب ويسعون وراء الدرجات، وأعتقد أن

الشبان المصريين ليسوا مسئولين وحدهم عن نقص استعدادهم للأعمال الحرة، بل إن المسئول أيضاً عن ذلك هى سياسة التعليم، وإحجام أصحاب الأعمال الأجانب عن تشجيع الشبان المصريين، وإغلاق مؤسساتهم فى وجوه شباننا».

والآن نعتقد أن إنشاء مراقبة إحصاء التعليم سيساعد مساعدة جدية فى إزالة العقبة الأولى، أما العقبة الثانية فإنه يسهل على السلطات علاجها بعد أن تسلح الشبان المصريون على ضوء الإحصاء والدراسة - بالأسلحة المناسبة، ثم تفتح لهم الطريق الطبيعى فى ميادين الأعمال مصرية كانت أو أجنبية.

متحف الحضارة المصرية:

بقيت مصر القديمة - مصر العريقة فى منابت الزمن، الضاربة فى مجاهل التاريخ - وهما غامضاً فى نفوس المصريين المحدثين، لا يعرفون عنها إلا ما رواه بعض المؤرخين القدماء من الخرافات والأباطيل. ومع أن البحوث الحديثة قد كشفت عن زيفه إلا أنه ظل يدرس فى المدارس المصرية، ويملأ أذهان التلاميذ بصور مشوهة عن مصر القديمة العريقة.

وهذا التاريخ على ما به من أخطاء لا يبلغ أن يكون تاريخاً كاملاً، وإنما هو مقتطفات سريعة ووقائع منفصلة، وأخبار عن الملوك وعن الأحوال السياسية، لاذكر فيه للشعب، ولا تصوير للمجتمع، ولا عرض للحضارة، مما يجعله مبتوراً مملا، لا يعلق بنفس ولا ينبض بحياة.

ولم يبسط هذا التاريخ متسلسلاً حيًا، بوصفه تاريخ حياة لأقوام وأجيال عاشوا فعلاً على هذه الأرض عيشة طبيعية فى عصر من العصور؛ حتى يشعر المصرى المعاصر بما بينه وبين أجداده من وشائج القربى وصلات الإحساس وروابط التفكير وعلاقات التقاليد، فيحس حينئذ أنه امتداد لهؤلاء الأجداد، وأن بينه وبينهم صلة من الدم ورابطة من الجنس وعلاقة من العادات ومشابه من الحياة على الرغم من الزمن الطويل السحيق.

والأمم التى تريد النهوض ولا تجد لها ركيزة من الماضى تزور لها تاريخاً، وتحاول أن تنفخ فيه روح الحياة. أو تتصيد لها أبطالاً من كل نوع وتلتف حول ذكراهم، لأن الحاضر والمستقبل يرتكزان على الماضى ارتكاز سوق النبات على جذوره. أما مصر الخالدة التى عاملها التاريخ بسخاء عجيب. فحفظ لها ماضيها خالداً ماثلاً على مر الأجيال فلم تحاول أن تنتفع بهذه الميزة المفردة، وكانت تكتفى من هذا الماضى كله بألفاظ جوفاء وصيحات فارغة؛ وهى لا تعمل عملاً جدياً لإحياء هذا التاريخ.

وحيثما سار المصرى الآن يجد مصر القديمة العريقة ماثلة فى الآثار والتماثيل والكتابات

والنقوش، ماثلة في كثير من العادات والتقاليد والألفاظ والأسماء التى صانها الزمن من النسيان، ونقلها خلال الأجيال الطويلة. ومع هذا لا يفتح قلبه ليسمع نداء هذه الأطياف السارية فى مجاهل الأبد، وإنما يقف كالأبله أمام آثار أجداده، بينما تهتف به أرواحها الحية وهو عن ندائها أصم!

والتاريخ القومى لا تطلب معرفته لمجرد المعرفة - على ما فيها من لذة ومتاع - ولكنه ضرورة وطنية وقومية واجتماعية، بل ضرورة شخصية فى بعض الأحيان.

هو ضرورى ليطبع الناشىء حين يختلط بحسه ويمازج نفسه بطابع القومية الخاصة بشعبه وليشعره أنه فرع من دوحة قديمة، فيه منها مشابه وله بها صلات، وليس حب الوطن إلا هذا الشعور المبهم العميق.

والفرد حين يحس هذا الإحساس تنمو فى نفسه وجدانات التعاون والتواد بينه وبين المواطنين المتفرعين من دوحة قديمة لا تزال تنبثق منها الفروع والأفنان، بينما جذورها وثيقة فى التربة الخالدة وراء الأمان.

وإنه ليشعر بكثير من الغبطة حين يحس بامتداد أصله وتوثقه، وبمقدار ما يشغله هذا الأصل من فراغ الدنيا وحلقات الزمان، ثم تتسع نفسه حين ينفعل بآلاف الحوادث وآلاف المواقف فى تاريخه الطويل انفعال القرابة والمشاركة بين القريب والقريب، فإذا هى نفس تلخص ملايين النفوس التى سبقتها على مسرح هذا الوطن العريق.

فالأعمال العظيمة، ومواقف البطولة، والحوادث الجسام، والآمال والآلام، وجميع ما حوته الأحقاب الطويلة من تاريخ الوطن، إنما هى روافد لنفوس كل جيل، وحوافز لمشاعر كل فرد، وليس الغابرون فى مسارب الزمن جثثاً هامدة مسجاة فى الأكفان مطمورة فى الرمال، وإنما هم ذوات حية، يمكن أن تقع لهم معجزة البعث فى كل لحظة، فينتفضون شخوصاً يشاركوننا هذه الحياة الحاضرة، وتلك المعجزة فى عداد الممكنات، طالما أن خيالنا مستطيع أن يطل على مسرح الماضى، وأن ينفعل بحوادث التاريخ.

كيف تقع المعجزة ؟ كيف نبعث الموتى وننهض الماضى ونجسم التاريخ ؟

إن الزمن الذى عامل مصر بسخاء عجيب فحفظ لها آثارها وتاريخها ليجعل هذه المعجزة أمراً هيناً، فعلى مرأى منا ومسمع تطل مصر القديمة وتهتف، وما علينا إلا أن نلقى بالنا إليها، فتتم المعجزة من أيسر طريق.

ومتحف الحضارة المصرية أحد الوسائل لوقوع المعجزة ولبعث التاريخ، وقد انتهى القائمون على أمره من إعداد القسم الخاص بمصر الفرعونية، وبدأوا القسم الخاص بالعهد القبطى، وسيتبعونه بالأقسام الخاصة ببقية العهود إلى العصر الحديث.

وقيمة هذا المتحف أنه يرسم صورة كاملة مسلسلة لمصر منذ أقدم الأجيال إلى اليوم، فتبدو كائناً حياً متصل الأجزاء مرتبط الأعضاء، ويعلم المصريون المعاصرون أن وطنهم خالد عميق في مجاهل الزمن، وأن تاريخهم ليس متقطعاً ممزقاً كما هو في كتب التاريخ المشوه بأيدي التلاميذ.

إن مصر أعرق أمة في التاريخ، وهي الأمة الوحيدة على ظهر الأرض التي عمرت أربعة آلاف عامة متصلة، تهضم كل من يدخلها من العناصر والجنسيات، وتلون كل ثقافة وكل فلسفة، إن مصر هذه لجديرة من أبنائها بهذا المتحف وبغيره من الجهود التي تصورها على حقيقتها لأبنائها الناشئين.

وإن مصر مربية العالم، وهي الأمة التي آوت المشردين، وابتلعت الفاتحين، وهذبت المتوحشين؛ واحتضنت الأديان، ولقحت الفلسفات، لجديرة بأن تبدو على حقيقتها في القرن العشرين.

وقد لقيت مصر في كثير من الأزمان، من حاول أن يكذب عليها ويلصق الخرافات بها، ولا تزال تلقى الآن مثل هذا الصنيع من الأجانب ومن بعض أبنائها المخدوعين وأن بعضهم لينشر في هذه الأيام أكاذيب بذيئة عن مصر القديمة وعن العنصر المصري يبدو فيها الغرض والجهل، وهي في ذاتها تافهة لا تستحق الاهتمام ولكن بعض الصحف الأجنبية تتلقفها وتذيعها لأنها تتفق في الغرض مع الكائدين للوطنية المصرية، فمن حق مصر أن تصور التصوير الصحيح، وهو وحده كفيل بدحض هذه الخزعبلات والأباطيل.

وإن كان لنا ما نقوله فهو أن نستعجل قيام «متحف الحضارة المصرية» بكل وسيلة وبكل طريق.

مجلة الشؤون الاجتماعية ٣/ ١٩٤٣.

نحن نسرق فى كل يوم وفى كل ساعة طفولة أطفالنا ونحرمهم إياها بحجة أننا نربيهم ونعلمهم ونهيئهم للمستقبل. ونحن نؤذيهم بهذه السرقة ونفسد عليهم مرحلة من مراحل العمر العزيزة، ثم نفشل مع ذلك فى تحقيق غرضنا الذى نرمى إليه لأننا نتجاهل أحكام الطبيعة، ونقسر الفطرة البشرية على تخطى حلقات الزمان.

ونحن دائبون على إنضاج الأطفال قبل الأوان، نلهب خطاهم نحو التعقل والتوقر والتحلى بالفضائل، ونحاول أن نكبت فى نفوسهم غرائز الأطفال ليصبحوا رجالاً، وأن نملأ أذهانهم بالمعلومات ليصبحوا علماء، فتكون النتيجة أن يكرهوا الأدب والفضيلة، وينفروا من العلم والمدرسة.

والوسائل التى نسرق بها طفولة هؤلاء المساكين كثيرة: فى مقدمتها ذلك النظام العسكرى الذى نأخذهم به فى حجرات الدراسة، وذلك الكبح الذى نثقلهم به على المقاعد، بحيث نعد تململ الطفل على مقعده إخلالاً بالنظام، أما تغييره لهذا المقعد بتبادله مع زميل له فهو جريمة لا تغتفر. ويزيد على ذلك توقر المدرسين وتكشيراتهم التى تباعد بينهم وبين نفوس الأطفال البريئة وتقيم الحواجز والعراقيل دون المحبة والبساطة والتعاطف بين المدرس والتلميذ.

أذكر فى السنوات التى قضيتها فى التدريس أننى لم أكن أحفل بتلك القيود، وكنت أدخل الحجرة فأرى التلاميذ كالعصافير المحبوسة فى قفص وقد فتح بابه فإذا هى تنطلق فرحة بالحرية. وفى ما لا يزيد عن دقيقة كان معظم التلاميذ يغيرون مقاعدهم بالتبادل فيما بينهم، ثم ينصتون مستعدين للدرس بشوق عظيم. وكأنما هذه الحركة مع شعورهم بالحرية فيها قد بثت فى نفوسهم نشاطاً وحيوية وتفتحاً يعوض علىّ وعليهم هذه الدقيقة الضائعة.

وأذكر أن الحواجز المتكلفة لم تكن قائمة بينى وبين هؤلاء الأطفال، فقد كانوا يبثوننى خواطرهم الصغيرة البريئة سراً وجهراً، ويصافحوننى عند دخولى المدرسة فى الصباح وعندما يلقوننى فى الطريق، ولم يكونوا يتكلفون فى حركاتهم معى وألفاظهم. وفى مرة دخل أحد حضرات المفتشين فوجد عند منصة الدرس بعض التلاميذ وأنا أصحح لهم كراسات الإملاء وهم واقفون حولى يتأملون التصحيحات فى كراسة أحدهم وقفة طبيعية غير متكلفة، وقد اتكأ

أحدهم على كتفى بمرفقه بينما الثانى لم تعجبه ربطة عنقى فأخذ فى تعديلها قليلاً! وثالث رأى بعض غبار الحك على بذلتى فهو ينفضه بكفه الصغيرة! وثلاثة ينظرون فى الكراسة التى أصححها.

وكان فى هذا العمل منى عدّة مخالفات «للنظام» لا تغتفر: أولاها أننى جالس فى حجرة الدراسة، وثانيتها أننى أصحح الكراسات فى الحجرة؛ وثالثتها أن التلاميذ مجتمعون حولى؛ ورابعتها أنهم لا يراعون (الأدب) فى وقفتهم وحركاتهم... إلخ.

ولولا أن كان هذا المفتش أستاذاً لى أيام الدراسة، وكان يعلم عنى ثورتى على القيود الشكلية وجهرى بآراء جريئة فى التربية، لساءت العاقبة وجاء «التقرير» سيئاً وحقت علىَّ العقوبة، على الرغم من أن تجاربى الشخصية أثبتت لى أن كل كراسة تصحح فى غيبة صاحبها - وهو تلميذ صغير - لا يستفيد التلميذ من تصحيحها شيئاً، إذ يلقى باله إلى الدرجة التى نالها ولا يعنى بتتبع خطئه وإصلاحه، وعلى الرغم من أننى وجدت الصلات الودية بينى وبين التلاميذ بلا كلفة ولا قيود - إلا قيود الأدب الواجب - هى فى مصلحة الدرس وفى مصلحة الأخلاق؛ بل فى مصلحة « النظام»!

ونحن لا نزال نكبح نشاط الأطفال العضوى فى البيت وفى المدرسة على السواء حتى فى أوقات الفسح المخصصة للعب والحركة ولا نزال نصف التلميذ الساكن الساكت بأنه تلميذ مؤدّب وننعت التلميذ الدائب الحركة والجرى والقفز بأنه تلميذ «شقى» فى حين أن الأوّل مريض يجب الفحص عن علته النفسية أو الجسدية؛ والثانى صحيح سليم طبيعى فى حركاته الغريزية. وذلك أثر من آثار العقلية القديمة المتبعة فى «كُتاب سيدنا» القائمة على سوء الظن بالفطرة الإنسانية ووجوب قمعها بالكبت والزجر حتى لا ينطلق الشر الكامن فيها من عقاله!

فإذا تجاوزنا مسألة «النظام» وجدنا أننا نسرق طفولة الأطفال بوسيلة أخرى، هى تلك البرامج المطوّلة الثقيلة المحشوّة بمعلومات متناثرة لا تشويق فيها ولا حياة. تلك البرامج والامتحانات من ورائها تضطر المدرسين لإلهاب ظهور التلاميذ الصغار والطلاب المراهقين بالحفظ والاستذكار لأنه لا وسيلة لتحصيلها - وهى هكذا مقتضبة متناثرة - إلا الحفظ عن ظهر قلب، والحفظ يستنفد طاقة عظيمة، ومجهوداً مضنياً وزمناً أطول؛ فلابد إذن من أن يشغل التلاميذ جميع أوقاتهم بالاستذكار أو يرسبوا فى الامتحان. ومن هنا تنشأ لعنة « الواجبات المدرسية» التى يقضى فيها التلاميذ ما تبقى من النهار وزلفاً من الليل.

ولست أتورع عن الجهر بأن كل برنامج مدرسى يكلف تلميذ المدرسة الابتدائية أن يستذكره فى المنزل بعد تمضية ثمانى ساعات فى المدرسة إنما هو برنامج فاشل فاسد من الوجهة الشكلية؛ يجب البحث عن العلة فيه بحيث يدرس ويجوّد فى ساعات الدراسة وحدها، حتى ندع للتلميذ الصغير وقتاً للنشاط الحر بعد اليوم المدرسى الطويل.

كنت أحنق وأثور عندما أرى تلميذاً يستذكر فى أوقات الفسح بين الدروس، ولكنى كنت

أراجع نفسى وأتذكر أنها لعنة البرامج المطوّلة والمعلومات المتقطعة المتناثرة والامتحانات فى نهاية العام، وهى لعنة تصيب المدرسين فيصبونها على أدمغة الأطفال المساكين!

* * *

ونحن نسرق طفولة الأطفال - بعد هذا وذاك - بالكتب التى بين أيديهم، ولاسيما كتب المطالعة والمحفوظات وبالتوجيهات الخلقية والتهذيبية التى نعتمد فيها على المواعظ والحكم فى شروحنا الشفوية أو فى القطع الإملائية.

فأما تلك الكتب فهى تفرض أنها تخاطب رجالاً عركوا الدهر وخبروا الناس وتمرّسوا بالتجارب، فتصب عليهم الحكم النظرية عن الشرف والمروءة والمجد وحسن التصرف؛ وتنقلهم من عالمهم الساذج البرىء المفعم بالنشاط والحركة والخيال الطائر، إلى عالم معقد متوقر متفلسف يعالج مسائل الأخلاق علاج الفلاسفة أو علاج الوعاظ!

وحتى القصص الذى يجب أن تكون غايته فى هذا الطور هى اللذة وتنشيط الخيال قد صبت عليه لعنة «المغزى» فما من قصة أو أقصوصة إلا والمقصود منها «مغزى» خلقى أو فلسفى لا يمكن أن يرقى إليه ذهن الطفل ولا تعينه تجاربه على تصوّره مجرّد تصوّر، علاوة على ما يحشى به من ألفاظ المعانى التى لا مدلول لها فى نفوس الصغار المشغوفين بالمحسوسات وبالأخيله المنقولة عن المحسوسات.

تصوّر طفلاً فى السنة الأولى الابتدائية بين سن السابعة والتاسعة كان يطلب منه أن يحفظ قطعة لعبد الله بن المقفع يقول فيها:

«المودة بين الأخيار سريع اتصالها، بطىء انقطاعها، ومثل ذلك كمثل كوب الذهب الذى هو بطىء الانكسار هين الإصلاح. والمودة بين الأشرار سريع انقطاعها، بطىء اتصالها، كالكوز من الفخار يكسره أدنى عبث ثم لا وصل له أبداً».

أليست هذه المحاولة كانت جنوناً أو ما يشبه الجنون إلى عام ١٩٣٥؟

ثم فتح الله على كتب المحفوظات فى سنة ١٩٤٠، فإذا بهذا الطفل يحادث عصفورته ولكن ماذا يقول ؟ إنه يقول:

عصفورتى عصفورتى   أنت الأنيس لوحدتى
طيرى إلىّ ورفرفى   يا سلوتى فى خلوتى
طيرى وغنى إننى   أجد الغناء مسرّتى
فالطير فى تغريدها   أنس يزيل كآبتى

ألم تر إذن لهذا الطفل فى السابعة من عمره، له (وحدة) تؤنسها عصفورته، وله (خلوة)

تحتاج إلى (سلوة) وله (كآبة) يزيلها أنس التغريد؟ ولم لا؟ ألا يجب أن يمسخ رجلاً وأن يسلق سلقاً حتى تحمل نفسه الصغيرة هموم الكبار وآلامهم وعواطفهم ليرضى بذلك كتب المحفوظات ويرتفع إلى مستواها؟!

وهكذا تمضى كتب المطالعة كذلك فلا تحفل مطلقاً بعالم الطفل الصغير ولا تحدّثه بلغته ولا ما يحتويه قاموسه اللفظي والمعنوى من ألفاظ ومعان.

ثم هى فوق ذلك تجبر التلميذ على أن يقول فى بعض الأحيان غير ما يحس، فهى تضطره أن يقول: إنه يفضل العمل على اللعب، وإنه لا يحب صيد العصافير ولا تعذيبها؛ بينما غرائزه تهتف بعكس ما ينطق به لسانه.

ومثل هذه التوجيهات يجب أن تكون بالقدوة العملية فى سن الطفولة لا بهذه الألفاظ الجوفاء. فإذا لم يكن بد من سوقها فى الكتب فلتكن فى قالب قصصى؛ بدون ذكر المغزى صراحة، بل يترك إدراكه لسياق القصة وفطرة التلميذ.

وقد ضحكت طويلاً حينما قرأت لأحد مؤلفى المحفوظات قوله فى تعليق على قصة ترجمها ونظمها «تصرفت فى هذه القصة بما يوجه فكرتها نحو المثل العليا للأخلاق». وهذه القصة فى وضعها الأول كانت مشوقة جذابة منشطة لخيال التلاميذ الصغار فإذا بها فى «تصرف» صاحبنا خطبة منبرية مما تضيق به الصدور. فمتى يفهم هؤلاء أن المثل العليا أعلى من مستوى الأطفال، وأنها سرقة لطفولتهم كان ينبغى أن يعاقب عليها القانون؟!

* * *

وبعد فالطفولة مرحلة من مراحل العمر يجب أن يعيشها الأطفال أطفالاً، ويجب ألا نستحث فيها خطاهم ولا نعجلهم منها إلى المراحل التى تليها؛ فإننا لن نفلح فى إنضاجهم قبل الأوان؛ وكل ما نصنعه هو أن نكبت نشاط هؤلاء الصغار ونعطل غرائزهم عن العمل ونمرض أجسادهم ونفوسهم، ونشوّش أذهانهم بمعان مجرّدة لا يتصوّرون مدلولاتها.

الطفولة للعب والقفز والوثب، والمحسوسات والخيالات الناشئة عنها، وكل ما يدرس للأطفال يجب أن يبنى على تنشيط غرائزهم وأخيلتهم، والتحدّث معهم بلغتهم وبمعانيهم القريبة، كما تحاول المدارس الحديثة أن تصنع فى مختلف البقاع.

مجلة الشؤون الاجتماعية ٣/ ١٩٤٢.

الأشواك فى طريق المتعلمين

مشاكل التعلم، ومشاكل العمل

قبل نصف قرن من الزمان نشرت الوقائع المصرية منشوراً أصدره «ديوان المعارف» جاء فيه: «إن بعض التلاميذ يغادرون المدارس قبل حصولهم على إتمام الدراسة الابتدائية، ثم يتقدمون إلى النظارات والمصالح والإدرات؛ طالبين تعيينهم فى وظائف الحكومة السنية فتعينهم. وديوان المعارف يرجو من النظارات والمصالح والإدارات أن تتأكد من إتمام هؤلاء التلاميذ للدراسة الابتدائية قبل تعيينهم. ويمكن الرجوع إلى الديوان فى ذلك»!

كان هذا قبل نصف قرن أو أكثر قليلاً. واليوم يذرع الحاصلون على الشهادات العالية كل شبر من أرض الدواوين والطرق المؤدية إليها، ويرجون ويلحفون فى الرجاء، ويتقدمون بالوسائط والشفاعات ليعينوا فى وظائف دون ما تخصصوا له السنوات الطوال، فلا يفوز بها إلا السعداء، أو من يظنون أنهم بالوظيفة سعداء.

وقد كثرت الأشواك فى طريق التعلم وفى طريق العمل، وتعددت الحواجز التى تعترضهما بدرجة لابد من التعاون على تقليل حدتها، وإفساح الطريق أمام الجيل الجديد، ليتعلم ثم ليعمل، حتى لا يصبح النشء ثروة معطلة تضيع على الأمة فى الحاضر القريب والمستقبل البعيد.

وإذا عرفنا أشواك الطريق ومواضعها، عرفنا كيف نزيلها أو نخففها، وفيما يلى عرض عام لهذه الأشواك مع اقتراح العلاج اللازم، والتصرف الواجب.

أول ما يعترض الناشئة عقبات التعليم، فليس كل راغب فى التعليم بقادر عليه، وليس كل قادر عليه بواجد مكانه فى المدرسة التى يرغب فى اللحاق بها، وليس كل من يجد مكانه المرغوب يلقى فيه من وسائل التعليم والإعداد ما يكافىء نفقات التعليم الباهظة وسنى العمر الطويلة التى يبذلها فى طور الدراسة.

وترجع عدم القدرة على التعليم إلى سببين رئيسين:

السبب الأول – طول مدة الدراسة حتى فى المدارس الصناعية المفروض أنها تسد حاجة السوق من الصناع العاديين فاقصر مدة يقضيها الطفل اليوم ليحصل على نوع من التعليم هى عشر سنوات فى التعليم الصناعى والمتوسط، وخمس عشرة فى التعليم العالى إلى درجة الليسانس أو البكالوريوس فحسب.

وإذا جاز أن تطول مدة التعليم الجامعى إلى هذا الحد، فإن مدة التعليم الصناعى والمتوسط لا يجوز أن تمتد إلى هذا المدى الطويل، إذ الغرض منها هو الإعداد الحرفى لا التخصص. والإعداد الحرفى يقوم على المرانة العملية أكثر مما يقوم على الدراسة النظرية، فيمكن لو خصص معظم الزمن لهذه المرانة أن يختصر ربع هذه المدة أو خمسها على أقل تقدير.

ولا نذهب بعيداً فى ضرب الأمثال بالبلاد الأجنبية، فبين ظهرانينا فى مصر مدارس للجاليات الأوروبية بعضها لا تتجاوز مدّة الدراسة بها سبع سنوات يخرج بعدها الطالب مهيئاً أحس تهيئة لتلبية حاجة السوق العملية فى دور الصناعة وفى المنشآت المالية والتجارية، وطلابها يفوقون فى الاستعداد العملى طلابنا الذين قضوا عشر سنوات أو أكثر فى دور الدراسة.

وطول مدة الدراسة عندنا يقعد بالكثيرين عن التعلم أو عن مواصلة الدرس ممن تعجز مواردهم عن الإنفاق، أو ممن يستعجلون العمل لظروف شخصية أو عائلية.

والسبب الثانى – هو كثرة النفقات المدرسية التى يعجز عنها الكثيرون – فى هذا المدى الطويل – والمجانية عندنا محدودة بنسبة خاصة لا تتجاوز عشرة فى المائة، وهى نسبة ضئيلة بالقياس إلى الأمم التى تعم المجانية فيها ما يسمى التعليم العام. مما يجعل التعليم فى مصر ميزة للأغنياء، ويحرم منه أبناء الطبقات الفقيرة.

ومن تجاوز الواقع إلى الخيال أن نطالب الخزانة المصرية باحتمال هذا العبء فى ظروفها الحاضرة. ولكن هذا لا يعفى الدولة من التفكير فى عاقبة هذه الحال التى تؤدى إلى خلق نظام الطبقات، حين يصبح المتعلمون جميعاً من الطبقتين الوسطى والراقية، وتنبذ الطبقة الفقيرة وتوصد المدارس فى وجوهها نتيجة عجزها عن أداء النفقات الباهظة.

ويبدو – بإزاء هذا – ألا مفر للدولة من أن تفكر فى فرض ضرائب خاصة للتعليم على

رءوس الأموال الكبيرة، حتى تستطيع أن تخفض نفقات الدراسة كلها أو بعضها عن عاتق العاجزين، فتضمن بذلك انتشار التعليم فى كافة الأوساط؛ وتجانس العقلية بين كل الطبقات. والتعليم الإلزامى وحده لا يكفى فى تحقيق هذا الغرض الذى تتوقف عليه صحة الحياة الديمقراطية وسلامة النظام البرلمانى فى البلاد، بل الذى يدعو إليه حسن الاستغلال لجميع قوى الشعب، وعدم تعطيل القسم الاكبر منها وتقييده بقيود الجهل.

والإنصاف يقتضينا بعد ذلك أن نقول: إن جهود الحكومة كائنة ما كانت لا تستطيع أن تنهض بهذا العبء، فلابد من الجهود الشعبية التى قامت بمعظم المهمة فى إنجلترا وسواها من الأمم، فقد نهضت بتبعة التعليم الشعبى العام، كما نهض الأفراد الخيرون بمعاونة النابغين الذين تقعد بهم مواردهم عن متابعة الدرس وتكفلت بهم الوصايا والأوقاف الخيرية.

والاتجاه بالإحسان إلى التعليم هو ما ينقصنا فى مصر، فقد اعتدنا أن نتوجه به إلى جهات أخرى من البر، كبناء المساجد والزوايا والتكايا، وكل ذلك حسن ومطلوب، ولكن التعليم أصبح من وجوه البر العصرية؛ التى يحبذها الدين كما يحبذ بناء المساجد والمبرات الخيرية الأخرى.

فإذا تجاوزنا المقدرة على النفقات والصبر على طول مدة الدراسة، نجد أمام المتعلم عقبة أخرى، وهى أنه لا يضمن الحصول على مقعد فى الدراسة التى يرغبها.

وفى كل عام نواجه مشكلة ذات شعبتين، الأولى وهى الأسهل: أن كل تلميذ يحصل على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية لا يجد مكانه مهيأ فى المدارس الثانوية أو المدارس الصناعية والزراعية والتجارية، والثانية، وهى الأصعب: أن كل طالب يحصل على شهادة إتمام الدراسة الثانوية لا يجد مكانه مهيأ فى إحدى كليات الجامعة التى أعد نفسه لها.

والمشكلة بشعبيتها غير مفهومة، ولا يجوز أن تقبل فيها المعاذير، ولابد لوزارة المعارف أن تهتدى فيها إلى حل حاسم؛ يعفيها من هذه الضجة التى تتكرر كل عام؛ بل يعفى سمعتها من الاتهام بانها تسير على غير سياسة مرسومة والمفروض أنها ترسم سياسة المستقبل بإشرافها على التعليم!

يجب أن يوجد التناسق بين عدد من تحويهم المدارس الابتدائية، وبين عدد من تتسع لهم المدارس الثانوية والصناعية والزراعية والفنية، ثم يجب التناسق التام بين عدد طلاب المدارس الثانوية وبين عدد الأماكن فى كليات الجامعة والمدارس العالية.

وسواء أكان هذا التناسق تصاعدياً، بمعنى أن تحدد المقاعد على حساب من تضمهم المدارس الابتدائية، أم تنازلياً، بمعنى تحديد المقاعد فى هذه المدارس على حساب من تتسع لهم المراحل التالية، سواء أكان هذا أم ذاك فلابد من إيجاد هذا التناسق، ولابد أن تشعر وزارة المعارف بهذا النقص فى النظام الشكلى لكيانها ما لم تحصل على هذا التناسق فى معاهد العلم جميعاً.

وبطبيعة الحال نحن نشير بالتناسق التصاعدى حتى لا نضع العراقيل فى سبيل انتشار التعليم، إذ أن عدد المتعلمين عندنا منخفض النسبة لدرجة مزرية بالقياس إلى الأمم المتمدنة، فتحديد التعليم بطاقة المدارس والمعاهد العالية، فيه تضييق كبير وتعويق لخطوات التعليم.

ولكننا – مع هذا – لا نجد بدا من التناسق التنازلى – إذا لم تستطع الدولة أن تلجأ إلى التناسق التصاعدى لأن له على الأقل مزية الاستقرار والنظام، وتجنب الفوضى والتخبط والضجة الخالدة كل عام.

وقد كتب حضرة صاحب العزة عبد الرزاق السنهورى بك وكيل وزارة المعارف كلمة فى هذه المجلة تضمنت رأيا معينا فى تنسيق التعليم بمصر هو: «أن يكون التعليم وثيق الاتصال بالمرافق العامة الاقتصادية، وأن يكون توجيه التعليم بحيث يتمشى مع نمو مرافق البلاد. فتجد هذه الجيوش المتعطلة من المتعلمين الميادين الاقتصادية التى تعمل فيها. فنرى كل متعلم يعمل لنفسه فيكسب قوته، ويعمل لوطنه فيعلى شأن البلاد بالزيادة فى قواها المادية والاقتصادية. ويحسن أن يوجه التعليم بحيث تتحول الكثرة من المتعلمين لا إلى التعليم الجامعى، بل إلى التعليم الفنى المتوسط من مدارس تجارية وزارعية وصناعية، موجود بعضها الآن، وينبغى استحداث البعض الآخر. ومن هذه المدارس التى يجب أن تنتشر فى جميع البلاد يتخرج الجنود فى الميادين الاقتصادية المتنوّعة، أما القلة المنتخبة من المتعلمين فهذه هى التى توجه إلى التعليم العالى. على أن ينتقى الطلبة الصالحون، فلا يلقى بال إلى كثرة العدد وحشد الآلاف من الطلبة فى هذه الكليات، بل يعنى بوجه خاص بصلاحية الطالب لتلقى التعليم العالى، حتى تجد البلاد حاجتها من الفنيين الذين يستطيعون استغلال الثروة المصرية استغلالاً كاملاً».

وهذا رأى عملى جيد، وقد يساعد تنفيذه على حل المشكلة التى نحن بصددها وإيجاد التناسق بين خطوات التعليم المتتابعة على وجه من الوجوه. إذ يخفف الضغط على المدارس الثانوية ثم فى المرحلة التالية على الكليات والمدارس العالية. وصاحب هذا الرأى هو الوكيل

الأصيل لوزارة التعليم فيحسن أن يعمل على تنفيذه من الآن، وفى الوقت متسع قبل العطلة الصيفية، وقبل أوائل العام الدراسي؛ وقبل الضغط والضجة المعتادين فى كل عام.

فإذا تجاوزنا عن هذه الناحية وتلك من عقبات التعليم، نجد وراءهما عقبة أخرى أهم منهما معاً. تلك أن كل من يجد مكانه الذى يريد، لا يجد من وسائل الإعداد ما يؤهله للكفاح العملى فى الحياة. وهذه مسألة شائكة ومتشعبة الأطراف، ووجوه النقص فى مرحلة إعداد الشبان كثيرة تستغرق هذا المقال وعدة مقالات أخرى حين يراد تشريحها جميعاً. ولكن ثلاثة من وجوهها هى أبرزها كلها، فنكتفى بالحديث عنها باختصار:

(الوجه الأول) أننا لا نراعى فى هذه المرحلة تلبية حاجة السوق والمرافق العامة، ولا نعتمد على الإحصاء لمعرفة قدرة المرافق العملية على الاستيعاب، ومدى حاجتها الحاضرة والمستقبلة للأنواع المختلفة من الثقافات والكفايات، للتوفيق بين العرض والطلب فبينما «تبلغ نسبة من تعدهم مصر لدراسة الحقوق والتجارة أكبر مما تعده بريطانيا العظمى ذات الثروة الهائلة والتجارات العظيمة» كما يقول صاحب العزة مراقب مصلحة العمل، لا نعنى بدرس اللاسلكى والراديو والسينما وهى مرافق الحاضر والمستقبل. وبينما تخرج المدارس الأجنبية من يلبون حاجة الدوائر المالية والتجارية من إتقان اللغة الفرنسية والكتابة على الآلة الكاتبة، تخرج المدارس المصرية من لا يتقنون لغة السوق ولا يجيدون استخدام هذه الآلة الضرورية فى المحال التجارية. وما هذا وذلك إلا مثلين لهما نظائر كثيرة فى هذا المجال.

(الوجه الثانى) أننا لا نعنى بالتدريب العملى - حتى المدارس الصناعية العملية - بقدر ما نعنى بالجانب النظرى وحشو أذهان الطلاب بالمعلومات والنظريات. وبينما يخرج الطالب من المدارس الأجنبية مستعداً للعمل فوراً بسبب كثرة أوقات التدريب العملى أثناء الدراسة، يخرج الطالب المصرى وهو فى حاجة إلى قضاء فترة فى التدريب، فتحاول دور العمل أن تمنحه فى هذه الفترة أجوراً مخفضة أو أن تشغله بالمجان، فإما أن يرفض فتضيع عليه فرصة العمل، وإما أن يقبل فتضيع عليه هذه الفترة من حياته، وكان أولى أن يوفرها بالتدريب العملى داخل المدرسة.

وقد يحتج على هذا بأن مدة الدراسة لا تكفى؛ والواقع أن هذه حجة مردودة، فمدة الدراسة أطول مما ينبغى كما ذكرنا آنفاً، ولكن العلة كامنة فى حب المعلومات النظرية وإيثارها على المرانة العملية. على أنه يستطاع التغلب على هذه العقبة من طريق آخر، إذا اتفقت المدارس مع الورش ودور العمل الخارجية على أن يتدرب التلاميذ هناك فى أثناء الدراسة بلا مقابل، أو بمقابل قليل مما يعطى «لصبيان» المحل.

وهى بهذا تصيب هدفين فى آن واحد: فتكسب طلابها المرانة العملية، وتعقد الصلة بينهم وبين السوق منذ أيام الدراسة. وقد تعين بعضهم على نفقاتها بالأجور الصغيرة التى ينالونها حتى إذا أتموا دراستهم لم يحتاروا فى اختيار الطريق العملى، إذ هم بها خبيرون من قبل أيام التلمذة والتمرين.

وقد نجحت مثل هذه التجربة فى المدارس المعروفة باسم «مدارس جاكسونفيل» بأمريكا، فما الذى يمنع تجربتها فى مصر فى حدود ضيقة، حتى إذا نجحت عممت فى جميع المدارس الفنية العملية.

(الوجه الثالث) وهو أهم الوجوه جميعاً، أننا لا نعنى أقل عناية بتكوين شخصية الطالب وتنمية قوة المغامرة والابتكار فى نفسه. والنجاح فى الحياة العملية لا يعتمد على النبوغ وتحصيل المعلومات مثلما يعتمد على الشخصية والميل إلى الابتكار والتجديد.

ومن أهم مكونات الشخصية الأخلاق القويمة، ولا تفنى بالأخلاق الناحية السلبية منها بل نعنى النواحى الإيجابية كقوة الإرادة وصلابة العزيمة والتفاؤل والاتزان والشجاعة الأدبية والتسامح والصدق والأمانة والمرونة والبشاشة والعطف وحب القراءة والتجدد... إلى آخر هذه القائمة التى لا نلقى بالنا إلى شىء منها فى مرحلة الدراسة.

ومن الإنصاف أن نقول إن الجانب الأكبر من هذه الصفات يتكون فى البيت والأسرة؛ ولكننا فى وضع اجتماعى يحتم على المدرسة أن تنهض بالعبء كله، وهى مع هذا لا تحاول النهوض بشىء منه مطلقاً.

ومن المشاهدات التى تتكرر دائماً أن نرى الشاب المصرى متفوقاً فى مرحلة الدراسة على زملائه الأجانب حين يجتمع معهم. حتى إذا غادروا المدرسة وجدناهم يتفوقون عليه فى ميدان النشاط العملى. ومرجع ذلك إلى الشخصية وإلى التكوين الخلقى.

وبينما يخرج الطالب المصرى من المدرسة وقبلته دواوين الحكومة المأمونة الرتيبة، يخرج الطالب الأجنبى ووجهته الشركات والمصانع والبنوك، أو يتجه إلى المغامرة فى أعمال حرة مبتكرة، يهديه إليها ما نشأ عليه من المغامرة وروح الابتكار.

وقد ذكر زعيم مصر الاقتصادى المغفور له محمد طلعت حرب باشا مثلاً لقوة هذه الروح فى مقال كتبه بهذه المجلة فى عددها الثانى من سنتها الأولى جاء فيه:

«يطيب لى أن أضرب المثل بأخوين لهما من هذه الصفات حظ وافر، وقد أديا لوطنهما أجل

الخدمات، هذان الرجلان هما جول سيجفريد وزير التجارة فى فرنسا سابقاً، وأخوه جاك سيجفريد.

«ولد هذان الأخوان فى الألزاس وتعلما تعليماً بسيطاً وعملا فى مكتب أبيهما، وكان تاجراً فى ميلوز، فرأيا كيف يكسب الوسطاء الأجانب فى نقل الأقطان من وراء الإتيانوس إلى الألزاس، فانتقل أحدهما إلى الهافر والآخر إلى الهند، وأسسا محل تجارة لهما، وصار يوردان القطن لأبيهما ولغيره من التجار، حتى اغتنى أبوهما وصار ذا ثروة واسعة.

«ولقد أدركا عندئذ أنهما لو كانا تعلما مبادىء التجارة فى مدرسة نظامية لهانت عليهما مشقات العمل والتعاريج الكثيرة التى مرا بها حتى تم لهما النجاح فى حياتهما، فاقترحا على محافظ مدينة ميلوز تأسيس مدرسة للتجارة فيها تكون نموذجاً لمدارس أخرى تنشأ على منوالها فى بعض مدن فرنسا، وشفعا اقتراحهما بمبلغ مائة ألف فرنك لتنفيذ الفكرة. وبذلك أسست أول مدرسة للتجارة ونجحت نجاحاً باهراً. ولما وقعت حرب السبعين ودخلت ميلوز تحت السيادة الألمانية، نقلت المدرسة إلى ليون، ثم رحل الأخوان إلى الهافر وأسسا مدرسة تجارة أخرى ومنحاها مائة ألف فرنك مرة أخرى».

وقد كانت حياة طلعت حرب نفسه مثلاً عظيماً لما يمكن أن تصنعه الشخصية القوية والتربية القويمة اللتين نغفل شأنهما فى مدارسنا، ونوجه العناية كلها للتفوق العلمى الذى لا يساوى شيئاً بغير الشخصية والأخلاق.

تلك أشواك الطريق فى مرحلة الإعداد والتعليم، فما هى أشواك الطريق فى مرحلة التوظف والعمل ؟ إن هذه من تلك، وإن انحرفت عنها فى بعض الأحيان.

فالشوكة الأولى هى حب الوظائف الحكومية على وجه خاص، والوظائف الرتيبة التى لا مغامرة فيها على وجه عام. ومنشأ حب الوظيفة الحكومية معروف فيما سبق من مرحلة الإعداد؛ ولكن له أسباباً أخرى كامنة فى عقلية المجتمع المصرى، نشأ بعضها من الوراثة التاريخية منذ أيام الفراعنة حيث اعتاد الناس أن ينظروا للموظف نظرة إكبار وإجلال، لأنه حائز لرضا الفرعون ابن الشمس وسليل الآلهة. ونشأ بعضها الآخر من الأبهة التى أحاط الحكام بها أنفسهم، والسلطة التى يتمتعون بها فى وسط البائسين المقهورين من المحكومين، فكان هم كل والد أن يرجو فى ابنه موظف الغد، حتى يستمتع بالأبهة والجاه والسلطان.

ولابد من تعديل أساسى فى عقلية المجتمع بكل وسائل القدوة والدعاية، فللشبان بعض

العذر فى طلب الوظيفة الحكومية، وهم يرون المجتمع كله مجمعاً على احترام صاحبها والثقة به وتفضيله فى الزواج وغير الزواج. ولاسيما إذا وافقت الوظيفة هوى آخر فى نفوس الشبان يتفق مع نشأتهم العقلية وعجزهم عن الكفاح والمغامرة.

وقد كان من جراء انصراف شبابنا إلى الوظائف الحكومية أن أفسحوا الطريق أمام الأجانب لوظائف الشركات والأعمال المالية، ولاسيما أن هؤلاء قد يفوقونهم فى الاستعداد العلمى والعملى لشغل هذه الوظائف فوق ما يجدون من إيثار بنى جنسهم لهم وهم المستولون على النشاط الاقتصادى فى البلد مما سيجىء عنه الكلام بالتفصيل.

وكان من جراء انصراف شباننا إلى الوظائف عامة سواء أكانت فى الحكومة أم الشركات والبنوك أن تركوا مجال المغامرة والابتكار خالياً كل الخلو أمام العناصر الأجنبية، وهو مجال الربح الحقيقى والغنى الواسع والثروة العريضة.

وهناك مجالات مجهولة للشبان المصريين فى قلب بلادهم. وقد أعجبنا بكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جمال العيد فى مجلة الاثنين جاء فيها بعض الأمثلة لتلك المجالات المجهولة، نقتطف منها ما يلى:

«خذ مثلاً، تركيب المصاعد (الأسانسير) وتعهدها فى مصر، كان وقفاً على الإيطاليين، فلم يكن يستطيع مصرى أن يستورد واحداً منها أو يتكفل بإصلاحه، حتى اعتقل هؤلاء الإيطاليون وتقدّم بعض المصريين فى ذلك الميدان.

«ومصايد الإسفنج. مَنْ من المصريين يفكر فى أن بلاده تحوى ثروة طائلة من صيد الإسفنج ؟

«جماعة من الإيطاليين واليونانيين اختصوا بهذا العمل، فهم يؤجرون تلك المصايد من الحكومة المصرية بنحو ٥٠٠٠ جنيه فى العام، وتدر عليهم أكثر من ٠٠٠ ر ٥٠ جنيه.

«وأعظم من هذا صيد الأسماك بالطرق الحديثة، أعنى بطريق البواخر، وحسبك أن تعلم أن إيراد هذه المصايد للحكومة يبلغ نحو ٠٠٠ ر ٨٠٠ جنيه، فيأخذها جماعة من الإيطاليين وتبلغ أرباحهم منها فى العام ٠٠٠ ر ٥٠٠ جنيه.

«والفوسفات، قد يظن الكثيرون أن ليس فى مصر هذا الصنف، ولكن توجد منه فى ساحل البحر الأحمر مناجم يستغلها جماعة من الإيطاليين وتدر عليهم أرباحاً تقدّر بمئات ألوف الجنيهات.

«وقس على ذلك البترول والمنجنيز والنقل النيلى، فهذه كلها صناعات ليس للمصريين وجود فيها، وهى تدر مئات الألوف من الجنيهات فى كل عام.

«وأهم من ذلك وأعظم، هذه التوكيلات.. ترى فى بناية متواضعة مكتباً يتألف من حجرتين أو ثلاث على الأكثر، وصاحب هذا المكتب استطاع أن يكون متعهداً لطائفة من المصانع فى بلاد الغرب.. فلا يباع شىء من إنتاج هذه المصانع فى أى مكان من مصر أو الشرق حتى يكون له نصيب فيه.

«عشرات من مكاتب التوكيلات يمر بها المصريون فلا يجذبهم إليها سوى الفرجة على الصور المعلقة فى واجهاتها.. وفى داخل هذه الأماكن يجرى النشاط إلى غايته، ويفوز صاحبه بعشرات الألوف من الجنيهات كل عام ربحاً صافياً».

والشوكة الثانية فى طريق العمل هى الوضع الاقتصادى فى مصر، هذا الوضع الذى جعل استثمار الأموال المصرية محصوراً فى الغالب فى دائرة الزراعة دون الصناعة والتجارة وجعل لرءوس الأموال الأجنبية المجال الأكبر فى الاستغلال الصناعى والتجارى والمالى.

فهذا الوضع جعل دوائر الأعمال المصرية البحتة، أو المصرية المشتركة، ضيقة محدودة لا تستوعب إلا عدداً قليلاً من المتعلمين المصريين، ولولا بنك مصر وشركاته تلك المدرسة الاقتصادية العظمى لما كان للمصريين مجال للعمل الحر.

ولكن بنك مصر وشركاته والشركات القليلة الأخرى التى للمصريين فيها نفوذ لا تمثل إلا جانباً صغيراً جداً من رءوس الأموال ومن مجال الأعمال، وبينما رءوس أموال الشركات الأجنبية الكبيرة تبلغ نحو تسعين مليوناً من الجنيهات، نجد رءوس أموال الشركات المصرية الكبيرة لا تتجاوز أربعة ملايين.

وعلى ذلك ضاق المجال بالنسبة للشبان المصريين الذين يولون وجوههم شطر وظائف الشركات راغبين فيها رغبة صحيحة، أو مرغمين لأن أبواب الحكومة موصدة أمامهم، وستبقى هذه الحالة قائمة إلى أن يفتح الله على المصريين الأغنياء، فيجدوا لأموالهم مستغلا غير الأعمال الزراعية وغير إيداعها فى البنوك بفوائد ضئيلة.

ولم تساعد الشركات الأجنبية مساعدة تذكر على تفريج أزمة المتعطلين، ولم تقابل كرم الضيافة وحسن الرعاية والتسهيلات العظيمة التى لا تجد لها نظيراً فى أية أمة أخرى، لم تقابل ذلك كله بما يستحقه من إفساح المجال لشبان البلاد وتدريبهم على الأعمال التجارية والمالية فى منشآتها.

فهى باستمرار تفضل الشبان الأجانب على أبناء البلاد، كما أنها تستخدم لغة غير لغة البلاد الرسمية فى دفاترها ومكاتباتها، وتتطلب من الشبان المصريين أن يتقنوا هذه اللغات الأجنبية إلى درجة ليس من المعقول أن تتوافر لهم ثم تحتج بحجة أخرى غير ضعفهم فى اللغات، وهى نقص كفايتهم العلمية والعملية وعدم استعدادهم للتدرج فى العمل والمرتب إذ يطلبون أعمالاً رئيسية ومرتبات عالية.

وبعض هذه الحجج صحيح وعلينا أن نهتم بمعالجته فى دور الدراسة كما أشرنا إلى ذلك من قبل. ولكن كثيراً من هذه الحجج مفتعل ومبالغ فيه بقصد إقصاء الشبان المصريين عن نواحى النشاط الأجنبى. وإذا جاز أن تقبل كل المعاذير فلا يصح أن تقبل – إلى مالا نهاية – حجة الضعف فى اللغات، فلغة البلاد لابد أن تستعمل وتسود، وكل ما يمكن من التسامح فى هذه المسألة يكون فى التدرج وضرب أجل مناسب لإحلال اللغة القومية فى جميع الدفاتر والمكاتبات محل اللغات الأجنبية. وهذا منتهى الفكر والتسامح الذى لا يسمح به بلد آخر فى جميع أنحاء العالم.

ومن مصلحة الجميع أن يقال للشركات الأجنبية منذ الآن: إن الوضع الحالى لا يمكن دوامه إلى الأبد، وإن للتسامح حدوداً إذا تجاوزها كان تفريطاً لا يجرؤ أحد من حكام هذه المملكة على التمادى فيه، وأن على إدارات هذه الشركات أن تستعد رويداً رويداً لتغير أوضاع التوظف ولغة المكاتبات حتى لا تفاجأ ولا ترتبك أعمالها حين يحتم ضغط الرأى العام وحركة التعطل فى البلد، أن تلجأ الحكومة إلى سلاح التشريع. وسيأتى هذا اليوم بلا مراء.

والشوكة الثالثة فى طريق العمل هى القيود المالية والصحية والقانونية، التى تغل أيدى المتخرجين عن المغامرة فى الأعمال الحرة.

فأما القيود المالية فتتجلى فى صعوبة الحصول على السلف الصناعية لابتداء الأعمال، وحتى اليوم لم تخرج إلى حيز التنفيذ فكرة إنشاء بنك التسليف الصناعى، ولاتزال وزارة التجارة والصناعة هى التى تتولى إجراءات منح السلف الصناعية فى دائرة محدودة، وليس هذا من عمل الوزارات، بل هو من صميم عمل البنوك لضمان السرعة والدقة والخبرة بهذه العمليات.

وأما القيود الصحية والقانونية فتتجلى فى الاشتراطات الشديدة التى تطلب ممن يهمون بفتح محال صناعية، فى حين أن كثيراً من المصانع القائمة لا تتوافر فيه هذه الشروط، بل هى

مغاور ومقابر للأحياء ومباءات وبؤر قذرة للعمال، والقائمون بها هم من الأجانب الذين يمتصون دماء هؤلاء الأشقياء. وفى العدد الفائت وصف مفزع لحالة بعض عمال السماد فى أبى السعود للأستاذ محمد عبد الكريم.

وكذلك تتجلى هذه القيود فى تعدد جهات الاختصاص التى يلجأ إليها طالب الترخيص من وزارة الصحة إلى وزارة التجارة والصناعة إلى المحافظة إلى إدارة الرخص إلى وزارة المالية فى بعض الأحيان وضياع الوقت وتكبد النفقات، وكثيراً ما يؤدى ذلك كله إلى وقف العمل بعد ابتدائه أو قبله.

وحين تزول هذه القيود المبالغ فيها يجد الشبان ما يشجعهم على التفكير فى الأعمال الحرة التى يضطرهم إليها ضيق مجال الأعمال الوظيفية، أو يغريهم بها حب الكسب وشهوة الاستقلال.

* * *

هذه وتلك هى الأشواك الظاهرة فى طريق التعلم وفى طريق العمل، وعلينا أن نزيلها أو نخففها قبل أن نلوم الشبان على التوانى، وقبل أن نيأس ونتشاءم من المستقبل، وقبل أن نفكر فى تحديد عدد المتعلمين، ونحن أحوج ما نكون إلى زيادتهم باطراد.

علينا أن نأخذ بأيدى شبان الجيل، فنعدهم فى دور الدراسة الإعداد القويم، ونسنّ القوانين الملزمة لأصحاب العمل باستخدامهم متى صلح إعدادهم، ونسهل لهم عمليات التمويل حين يعتزمون تجربة مواهبهم وحظوظهم منفردين.

ذلك أن مشكلة الشبان هى مشكلة الوطن، ومشكلة الحاضر والمستقبل، ومن لغو الكلام وتحصيل الحاصل أن نقول : إن كيان المجتمع يتأثر تأثراً بهذه المشكلة وإن المستقبل سيجسمها ويبرزها، إذا لم نسارع منذ اليوم لعلاجها فى جميع مراحلها.

مجلة الشؤون الاجتماعية ١/ ١٩٤٢.

يقضى التلميذ فى مصر نحو خمسة عشر عاماً متنقلاً فى المدارس، حتى يتم دراسته المعتادة، تبتدىء عادة من السابعة إلى الواحدة والعشرين، وقد تصل إلى الخامسة والعشرين.

وهذه المدة الطويلة تعدّ تضحية كبيرة من العمر، إذا نحن فصلنا بين حياة المدرسة وحياة المجتمع، كما هى الحال عندنا اليوم، وكما كانت فى أوروبا قبل ظهور المذاهب الحديثة فى التربية والتعليم. تلك المذاهب التى لا نجد فى أنفسنا الشجاعة الكافية للأخذ بها، إما لأن فيها جديداً خارجاً على ما ألفه واضعو برامج التعليم فى مصر فهم لا يميلون إليه، وإما لأنه يتطلب نفقات مالية لا نحب أن نضحى بها ولو كانت ثمرتها أثمن من كل ثروة مادية، وإما لأننا لم نستعد للاستفادة منها بالأساتذة المدربين عليها، والذين سنكل إليهم تنفيذها، وإما لهذه الأسباب جميعاً.

وعلى أية حال فإن عجزنا عن الأخذ بهذه الطرق الحديثة، يجوز أن يقعد بنا عن تعديل خططنا وكتبنا الدراسية بحيث نبعد بها ما استطعنا عن قاعدة الفصل بين المدرسة والحياة. هذه القاعدة التى تضيع على الطالب عندنا نحو خمسة عشر عاماً من سنى الحياة القصيرة.

ومن أشهر الطرق الحديثة للوصل بين المدرسة والحياة الحقيقية «طريقة المشروع» وهى كما يفهم من اسمها، تعتمد على خلق «مشروع» معين، مماثل للمشروعات العامة فى الحياة الواقعة، تقوم الدراسة وتلقين المعلومات على أساسه.

وليكن «المشروع» مثلاً إنشاء منزل يقوم به التلاميذ بمساعدة الأساتذة. ثم لننظر نوع المعلومات التى يمكنهم أن يفيدوها من هذا المشروع.

إنهم سيعرفون الأطوال والمسافات عند اختيار القطعة، وسيزيدون عليها معرفة الجهات الأصلية والفرعية عند تخطيطها، ثم يعرفون شيئاً عن الهندسة المعمارية والرسم عند تصميم

المنزل، وأشياء عن فن البناء وموادة وشيئاً من النجارة والحدادة، وسيحسبون التكاليف والنفقات فيتعلمون الحساب العملى، وقد ينشئون حديقة للمنزل فيضطرون لمعرفة أسماء كثير من النبات وخصائصه ومزاياه وحياته، وإلى تربية بعض الحيوان والطيور فيدرسونه ويعرفون طبائعه وتغذيته وفوائده.

ويتعلمون فى أثناء هذا كله شيئاً عن الضوء والأشعة والتقلبات الجوية واتجاهات الرياح... إلخ.

ويخرجون من «المشروع» بعد هذا بثروة علمية متنوعة درسوها دراسة عملية، لا تختلف كثيراً عما سيقع لهم فى الحياة.

وفضلاً على امتياز هذه الطريقة من الوجهتين السيكلوجية والتربيبية، فإنها تعتبر كسباً لسنى الدراسة، التى تصبح قطعة من الحياة العملية، وممهدة لها.

ونحن لا نطمع أن تظفر العقلية التعليمية عندنا إلى هذا المستوى فى سنوات قليلة، فلنعمل على الأقل على أن نخلق الصلة بين المعلومات التى نلقنها التلاميذ وبين ما سيصادفهم فى الحياة بعد ذلك، وأن نجعل كل ما نلقى إليهم من المعلومات مفهوماً منهم تمام الفهم.

وإن الإنسان ليقف موقف المتعجب أمام بعض النصوص التى نلقنها للتلاميذ، لبعدها عن كل معقول تارة، أو لبعدها عن أفهامهم تارة أخرى.

فحين نكلف التلميذ حل المسائل المعروفة باسم «مسائل الحنفيات والأحواض» فنقول له مثلاً: «حنفية تملأ حوضاً فى ثلاث ساعات، وبالوعة تفرغه فى أربع ساعات، فتحت الحنفية والبالوعة فى آن واحد، فبعد كم ساعة يمتلىء الحوض؟» ثم نتفنن فى أوضاع هذه المسائل ونعقد فى أشكالها، فإننا نضرب للتلميذ مثلاً لا يمكن أن يقع إلا فى «مستشفى المجاذيب». وأقل ما نؤذيه به من هذه المسائل أن نعرض على ذهنه صورة من صور العبث الذى لا طائل تحته، والذى لا يقع عادة فى الحياة، وأن نبعد به عن الجوّ العملى الذى يجب أن تكون المدرسة ممهدة له.

ولا يبعد عن هذا كثيراً نوع مسائل « الأطوال والمكاييل والموازين» فى صياغتها وبعدها عن الوسط المصرى وما يقع عادة فى وسائل المواصلات وفى البيع والتجارة.

وحين نقول للتلميذ فى قواعد اللغة العربية: «صيغة منتهى الجموع» فإننا لا نستطيع أن نفسرها له، فما معنى صيغة منتهى الجموع هذه ؟

إذا كان الغرض أن هذه الصيغ لا تقبل الجمع فى صيغة أخرى فهذه ليست خاصة لها، وإلا فكيف نجمع «أقلام، وكتب، وشئون» جمعاً آخر؟

وإن كان الغرض أن هذه الصيغ آخر صور الجمع لمفرداتها، فما هى الصور السابقة لها؟ وهل هناك جمع آخر لكلمة «مصباح» غير «مصابيح» التى هى صيغة منتهى الجموع؟ ولماذا نلقى مثل هذا الاصطلاح غامضاً فى أذهان التلاميذ ؟

وشبيه بهذا أن الاسم «ممنوع من الصرف» فما هو الصرف فى ذهن التلميذ الصغير، ولماذا لا يكون هذا الاسم «ممنوعاً من التنوين» ؟

والفعل المضارع. ما معنى «مضارع» هذه؟ إن التلميذ يفهم «الماضى» لأنه يدل على وقوع الفعل فى زمن ماض ويفهم فعل الأمر، لأنه يطلب به وقوع الفعل أى الأمر، أما المضارع فلا مدلول له فى ذهنه من معنى لفظه. فلم لا يقال عنه: فعل الحال أو الاستقبال؟

إن تعويدنا التلميذ أن يتلقى معلومات غامضة لا مدلول لها فى ذهنه، يجعل هذا الذهن غامضاً فى تصوره وتعبيره، وهذا أشد عيوب الذهن الإنسانى، فيجب أن ننأى به عن هذا الشرّ من حيث نريد له الخير.

* * *

وبعد فنحن نشكو تعطل المتعلمين، وأكبر أسباب التعطل عدم استعدادهم لمواجهة الحياة العملية. بينما نضع بأيدينا وكتبنا المدرسية بذور هذا التعطل، بمباعدتنا بين المدرسة والمجتمع فى كل شىء.

وليست الأمثلة التى أشرنا إليها فى كتب الحساب والنحو إلا طرفاً لعيب شامل لكل كتب الدراسة وطرائقها وللجوّ المدرسى كله، الذى يبذل همه فى البعد عن جو الحياة العاملة.

وهذه مسألة اجتماعية لا مدرسية فحسب. لهذا يجب أن ننظر إلى أثر كل كلمة وكل جملة وكل منهاج فى عقلية التلميذ وفى خلقه، وفى استعداده لمواجهة الحياة. وأن نجعل ما يدرس فى المدرسة شبيها بما يواجهه فى المجتمع. وألا نستهين بعهد الدراسة، فهو فضلاً على طوله واقتطاعه جزءاً مهما من الحياة، يعتبر أساساً لما يليه من العمر أى أنه هو الحياة !

مجلة الشئون الاجتماعية ٨/ ١٩٤٠.

من المتفق عليه اليوم أن عالم المستقبل لن يكون كعالم الماضى. هناك تطوّرات كثيرة، بل هناك انقلابات يتمخض عنها ضمير الغيب الآن، وإذا كانت الحرب العظمى الماضية قد انكشفت عن تغييرات أساسية فى الأفكار والنظم والاتجاهات، فكم يكون للحرب الحاضرة – وهى أعظم – من آثار وتطوّرات ؟

والمستقبل لم يكن كالماضى فى عصر من العصور. فركب الإنسانية يسير، والدنيا تتبدّل أطواراً بعد أطوار، ولكن الفوارق كانت هناك محدودة، والتطورات كانت يومذاك قليلة، أما اليوم فالدنيا تقفز وركب الإنسانية يركض، والتقلبات والتطورات رهينة بتلك القفزات والركضات !

والعالم فى الماضى كان يتطور أجزاء وتفاريق، كل أمة وظروفها وما تستطيعه من تحوّل، لأن الروابط بين أجزاء العالم كانت قليلة، والمسافات بين هذه الأجزاء كانت شاسعة، ومع هذا فالمتتبع لسير التاريخ العام يرى أن العالم كان يسير كله فى النهاية على نشيد واحد، وإن تباعدت أصداؤه، وأن الأحداث الكبرى كانت تترك آثارها فى العالم كوحدة، وإن أبطأ سريانها فى بعض أجزائه وأسرع فى بعضه الآخر.

أما اليوم فالعالم كله وحدة حقيقية، وحدة فى الزمان محققة، ووحدة فى المكان فى سبيل التحقيق، فالكلمة اليوم تقال فى طرف من أطراف العالم فتلف الكرة الأرضية فى بضع ثوان، ففارق الزمن معدوم فى الحقيقة، والزمن وحدة فى الوجود كله بلا مراء، أما فارق المكان فقد تضاءل، ولا يزال يتضاءل، حتى ليكاد لا يحسب له كفارق الزمن حساب !

ومن شأن هذا كله أن يجعلنا نفتح بصائرنا وأبصارنا لكل نبأة وكل خبر فى أى ركن من أركان العالم؛ وأن لا نقول لحركة من الحركات الفكرية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية فى أى مكان قصىّ: «وما لنا وهذه الحركة التى تفصلنا عن مصدرها الألوف من الأميال؟ لقد كان ذلك فى الماضى. أما اليوم فلا! إن كل حركة – كبيرة كانت أو صغيرة، بعيدة

كانت أو قريبة – لها أثرها فى محيطنا، وعواقبها فى أرضنا، وهزتها فى أعصابنا، ورفعتها فى اتجاهنا.

* * *

تلك حقائق يجب أن نعيها جميعاً، وأحق الجميع بالوعى هم جماعة الشباب.

فالشاب أقل ارتباطاً بالماضى، وأكثر تطلعاً للمستقبل، وأشد مرونة للتحوّل والتشكل، فهو من ثم أصلح لفترات الانتقال، ذلك أنه لم يتصلب بعد، لم يرتبط بالماضى ارتباطاً لا فكاك منه، لم يألف جواً معيناً من أجواء الحياة تعز عليه مفارقته، ويصعب عليه تغييره. والإنسان يتأقلم كما يتأقلم النبات والحيوان. والنبتة الوليدة والحيوان الصغير أشد استعداداً للتأقلم بالبيئة الجديدة من النبات المكتمل والحيوان المكتهل. اللذين قلما يعيشان فى البيئة الجديدة أو يصلحان للنماء.

وقد تقتضينا التطوّرات العالمية خلق نظم جديدة، وإبداع اتجاهات مبتكرة، فالشبان حينئذ هم الذين لا يجدون فى الطفرة مستحيلاً، ولا فى الابتكار صعوبة، لأنهم بطبيعتهم أميل إلى التقحم والوثوب، وأبعد عن الميل إلى الراحة والاستقرار، وللتجديد فى شعورهم لذة، وللتجربة فى إحساسهم مذاق، بل إن التغير والتحوّل لَعنصر من عناصرهم الطبيعية فى سن الشباب.

ولقد تمر بنا فترة لا يجدى فيها الترقيع والتحوير، إنما تحتاج للإنشاء والتجديد، وعسير على من تألف نفسه نظماً معينة ويعيش فى ظلها شبابه ورجولته، أن يسلم بسهولة فى تغيير هذه النظم من الأساس، وإنه ليحاول إذن ترقيعها عسى أن تصلح لمواجهة الموقف، ولما كان عالم المستقبل سيكون طفرة فى الغالب بالقياس إلى عالم الماضى، فإننا نخشى أن تكون الفترة التى تمر بنا فى حاجة إلى البت السريع والابتكار الجرىء، فنقابلها بالتروّى والتمهل، ونحاول الترقيع البطىء الذى لا يحتمله الموقف، فتكون هذه الفترة حاسمة فى تاريخنا، وتفلت الفرصة فيها من أيدينا، ويكتب علينا التخلف عن الركب العالمى، إلى أجل غير مسمى!

ثم إننا منذ اليوم فى حاجة إلى خلق الكثير من النظم والقوانين، لا ترقيعها ولا تحويرها، فكثيراً ما تقفنا هذه النظم عن تنفيذ ما نراه صالحاً ولازماً، فنلف حولها وندور، ونخترع لها التفسيرات والتأويلات... وهذا كله يجب أن ينتهى إلى حد، وأن نجد فى أنفسنا الشجاعة لتغيير ما لا يسعفنا من هذه النظم للإصلاح التام.

* * *

للشباب إذن مهمة كبرى تنتظره فى المستقبل القريب. فماذا أعد هذا الشباب للمستقبل؟ وبماذا سيواجه تلك المهمة التى خلقت لها كواهل الشباب؟

نحن لا نعرف إلا القليلين من الشبان الذين يهيئون أنفسهم لشىء ما!

هذه حقيقة يجب أن نواجه بها جيل الشباب فى مصر. فالكثرة الغالبة من هذا الشباب تعيش ليومها، مجروفة فى التيار العام، مستغرقة فى المطالب اليومية الصغيرة، هازلة هاذرة، لا تنظر إلى شىء فى الحياة نظرة جدية، ولا تحاول أن يكون لها تأثير فى التيار. وأما القلة القليلة المتطلعة الشاعرة بوجودها، فلا نسمع لها إلا هتافات وصيحات متقطعة، حول المذاهب الاجتماعية الحديثة، ولكنها على الأغلب تقلد بلا فهم، وتنادى بما تنادى به على سبيل «المودة» وفى سبيل حب الظهور. ومع ذلك فهى خير الطائفتين، وهى التى تنوط بها الأمل على ما فى حقيقتها من ضآلة وضمور!

لا أحب أن أشيع التشاؤم بهذه الكلمات، ولا أن أدع اليأس يستولى على نفسى من هذه الشبيبة... فهذه القلة القليلة من الشبان الطامحين يمكن أن يكون لها حساب فى مصاير الأمور فى المستقبل، إذا هى نظمت نفسها على أساس من المبادىء المدروسة، والاتجاهات المحدودة، أما الكثرة الباقية فهى خليقة أن تصبح قوة دافعة حين تجد الرءوس والمبادىء والاتجاهات ولو تهيأت لنا حفنة قليلة منظمة من الشبان الأكفاء، ذوى المبادىء والمطامح فإن هذا وحده يكفى، وهو كفيل باجتذاب البقية عن طريق القدوة، وعن طريق الطمع أيضاً!

إن الصيحات المتفرقة، والدعوات الفردية، لها دورها ولها قيمتها: ودورها هو دور للتنبيه والإيقاظ. وقيمتها هى يقظة الشعور والإحساس. ولكنها تقف عندئذ ولا تجدى نفعاً، بل كثيراً ما تؤذى، لأنها تزعزع كيان النظم القائمة دون أن تعوض المجتمع عنها نظماً أخرى صالحة يقوم عليها. والمجتمع لا يمكن أن يستغنى عن نظام قائم، وإلا أسلمناه للفوضى التى تهدم ولا تبنى، وتخرب ولا تعمر. وليس فينا من يشاء لوطنه هذا المصير الأليم.

* * *

ينبغى إذن أن يكون من وراء الصيحات المتفرقة، والدعوات الفردية. نظام مدروس واتجاه معروف. نواجه به المستقبل القريب فى تهيؤ واستعداد.

والطريقة العلمية هى التى تتحكم اليوم فى تفكير العالم واتجاهه. وعليها تقوم أسسه وأنظمته فى الحرب أو السلم سواء. فلا مجال اليوم للبرامج المرتجلة، ولا للاتجاهات الانفعالية.

وكل برنامج لا يعتمد فى أساسه على الطريقة العلمية، إنما يتعرض للاضطراب والاختلال، عند التجربة العملية الأولى.

وأساس هذه الطريقة العلمية فى محيط المجتمع هو الدراسة والإحصاء: دراسة الواقع الكائن وإحصاء الموجود والمنظور. ثم وضع برامج المستقبل فى ضوء الممكنات العملية، بعد الدرس والإحصاء.

فهل يعرف أحد من المشتغلين بالشؤون العامة عندنا - وبخاصة من الشبان - شيئاً عن هذه الطريقة؟ وإذا عرف فهل هو يستخدمها؟ وإذا كان قد استخدمها فى بعض النواحى فهل جمع من الإحصاءات والدراسات ما يكفى لبناء منهاج عام؟

الجواب عن هذه الأسئلة جميعاً بالنفى، وبخاصة عن هذا السؤال الأخير. ومعنى هذا أنه لا يحق لأى منا اليوم أن يرسم لعالم المستقبل صورة، ولا أن يجازف بوضع برنامج عام. إنما يجب أن يبدأ العمل لهذه الدراسة العلمية المنظمة، بتنظيم هيئات - على وضع من الأوضاع - تكون مهمتها جمع الأرقام وتحضير المشروعات، ثم بناء منهج ضخم قائم على هذه الدراسات.

ولا يجوز الاعتماد على الحكومة فى القيام بهذه الدراسات، وفى تحضير شتى المشروعات. فهذا أولاً واجب الهيئات الحزبية، وواجب الجماعات المشتغلة بالشؤون الاجتماعية. وقد يكون الطريق ميسرا للهيئات الحكومية بما تملكه من السلطة، ومن الإحصاءات والأرقام ولكن هذه لا يعفى الجماعات الشعبية - وبخاصة جماعات الشباب - من النهوض بهذا الواجب الأساسى. فللهيئات الحكومية قيود من شتى الأنواع. وللهيئات الشعبية حريتها وانطلاقها. وهذا واجبها الأول، وإلا كانت لا تستحق الوجود.

وفى البرلمان الحالى مجموعة من هؤلاء الشبان، وهذه فرصة يجب ألا تكون ثمرتها الوحيدة وجود بضعة من الشبان هناك! إنما يجب أن تستغل هذه السلطة الموضوعة فى أيديهم للحصول على البيانات والإحصاءات، ولدراسة الواقع على حقيقته وما فيه من عيوب، ولتنظيم البرامج العملية على ضوء الواقع والإحصاء، ثم التقدّم بهذه البرامج المدروسة للبرلمان أو للشعب وأهم من ذلك كله: التهيؤ بها للمستقبل الذى ينتظرنا الآن.

لقد شبعنا ارتجالاً، وشبعنا إعلاناً. ولقد أضعنا أوقاتاً ثمينة فى الاهتمام بالجزئيات، وفى محاولة تطهير المصب قبل المنبع فى كل ما هممنا به من مشروعات.

وضعنا مشروعاً لمحو الأمية، ومشروعاً لمكافحة الحفاء، ومشروعاً لمكافحة التشرد،

ومشروعاً للبر والإحسان... إلى آخر هذه المشروعات التى لم تكن إلا إعلاناً أو ما يشبه الإعلان.

وحتى على فرض جدّيتها، والإخلاص فى الدعوة إليها. فإن قيامها ارتجالاً كان كفيلاً بأن تصير إلى ما صارت إليه !

إنها لم تقم على أساس من الطريقة العلمية التى أشرنا إليها. لم يسبقها إحصاء دقيق عن عدد الذين سيتناولهم كل مشروع، والمبالغ الحقيقية اللازمة للتنفيذ، والموارد التى تكفل هذه المبالغ بطريقة منظمة، والوسائل التى ينفذ بها المشروع على فرض توافر المال، وحالة من سيتناولهم المشروع وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والعقلية بالضبط، وموافقة الوسائل المقترحة لهذه الظروف القائمة... إلى آخر ما ينبغى جمعه من البيانات، وتحضيره من الدراسات قبل الضجة وقبل الإعلان.

على أن التفكير على هذا النحو كان تفكيراً خاطئاً من الوجهة الاجتماعية. فليست هذه العيوب الاجتماعية أمراضاً أصيلة، إنما أعراض لمرض أصيل، وهى من الوجهة المرضية كالبثور والدمامل تدل على معدة فاسدة وبنية معتلة. وعلاجها إنما يكون بعلاج هذه المعدة وتصحيح هذه البنية. لا بالمراهم والمسكنات الخارجية.

يجب إذن ألا نكرر هذه الأخطاء. فالبحث فى أسس التأمين الاجتماعى، بطريقة من الطرق الدائمة أولى من البحث فى هذه الظواهر المرضية، ووجود الضمانات الاجتماعية الحقيقية، وتحقيق العدالة الاجتماعية كفيل بموارة هذه الظواهر. وما ينفق فى المراهم والمسكنات يجب أن ينفق فى عمليات البتر والترميم الأساسية، لنصل إلى حل حاسم دائم.

* * *

ولكن حذار – كما قلنا – أن نرتجل. فالبناء الاجتماعى بناء ضخم، وهو لا يبنى فى يوم وليلة، ولا يقوم على أسس من وحى البديهة. ومجتمعنا الحاضر قد قام على دعائم مغرقة فى التاريخ متطاولة فى الزمن، فمحاولة إيجاد مجتمع جديد يجب أن تسبقها إقامة دعائم قوية يستند إليها – حتى لا تحدث رجة يمكن اتقاؤها – وهذه الدعائم هى الدراسات والإحصاءات لكل موجود ولكل ممكن، ولوسائل الإمكان.

وهذه الدراسات يجب أن تبدأ منذ الآن بصفة جدية. فالزمن لا يمهلنا، والعالم لا ينتظرنا وقد ضاعت علينا سنوات الحرب الطويلة – مع الأسف – فى شبه غيبوبة بليدة، وفى حماقات

وقتية بلهاء، فلم نستعد فيها بشيء لما ينتظرنا بعد الحرب، ولم ننتبه إلا أخيراً جداً إلى هذا الواجب المقدس.

والذى أريد أن أقوله وأن أكرره: إن وجود هيئة حكومية لا يعفى الهيئات الشعبية من هذا الواجب، ولا يعفى جماعات الشباب خاصة من النهوض له. وهم فى نجوى من قيود الحكومة، ومن تقاليد «الروتين». وفى وسعهم أن يقوموا بدورهم لأنفسهم وللوطن وللإنسانية وأن يكونوا خاسرين – حتى من الوجهة الشخصية – فالمستقبل لمن يدرس ويفهم وينشىء على أساس.

مجلة الشؤون الاجتماعية ٧/ ١٩٤٥.

الأهداف العليا للتعليم

فى المجتمع والحياة

أعتقد أن الفرض الأول من كل جهودنا فى التعليم، أن نضمن للفرد حياة معقولة قابلة للنمو والترقى، وأن نضمن للأمة – عن طريق هؤلاء الأفراد – مجتمعاً متناسقاً قابلاً للتعاون الإنسانى مع كافة المجتمعات الإنسانية.

ولما كان هذا الفرض لا يتحقق، إلا إذا ضمنا للفرد انسجاماً مع روح العصر الذى يعيش فيه، ومع الظروف التى تحيط به، ومع الوسط الذى يتعامل معه، فإن صياغة عقلية الفرد – وبالتالى صياغة عقلية الجيل – بحيث تكون منسجمة مع روح العصر ومع الظروف ومع الوسط تصبح هى الهدف العام الذى يجمع الأهداف الأخرى.

والفرد الذى تنسجم عقليته مع هذه العوامل بالقياس إلى مصر... هو الفرد الذى يعرف مصر معرفة حيقيقة، أى الذى يلم بكل مقومات القومية المصرية وبكل ظروف البيئة المصرية كذلك – بقدر ما تسمح كل مرحلة من مراحل التعليم.

ثم هو الفرد الذى يدرك بعد هذا أن مصر واحدة من ممالك العالم العربى التى توشك أن تكون وحدة جامعة – أى الذى يلم بكل العوامل المشتركة بين جميع بلاد الجامعة العربية من تاريخية إلى اقتصادية إلى ثقافية... بقدر ما تسمح كل مرحلة تعليمية كذلك.

ثم هو الفرد الذى يدرك بعد هذا وذلك أن الجامعة العربية – ومنها مصر – إنما هى وحدة فى أسرة الإنسانية – أى الذى يدرك تشابك المصالح بين جميع بلاد العالم على اختلاف هذه المصالح وتعددها – بقدر ما تسمح به مرحلة تعليمه أيضاً.

ولكى يتم الانسجام بين الفرد وبين العوامل المتقدمة كلها ينبغى له كذلك أن يدرك روح العصر الذى يعيش فيه، والاتجاه الإنسانى العام ما دامت مصر وما دامت الجامعة العربية كلها وحدة فى الأسرة الإنسانية العامة.

والعناصر التى تؤلف روح العصر كثيرة، ولكننا نستطيع أن نرسم الخطوط الرئيسية لها فى فقرات قليلة، فهى :

١ - العدالة الاجتماعية

وتختلف المذاهب الاجتماعية التى تريد تحقيق هذه العدالة ولكنها جميعاً تهدف إليها، وما دمنا قد اخترنا المبادىء الديمقراطية، فيجب إذن أن نتخذ وسائلها لتحقيق هذا العنصر فى حياتنا.

٢- الاتجاه الواقعى

فالتفكير التجريدى، والتصورات الرومانتيكية كلاهما لا يجدان مكانهما إلا بصعوبة فى المجتمع الإنسانى الحالى الذى يتجه بكلياته إلى الماديات والوقائع، ويعتمد أولاً على الإحصاء والتجربة. وما دمنا نعيش فى هذا العصر فعلينا أن نزود الفرد بوسائل الحياة والتفكير فيه.

٣ - الإحساس الأدبى

وقد يبدو هذا العنصر غريباً بعد العنصر الثانى.. ولكن الواقع أن العالم اليوم بعد الحربين القريبتين، وبعد الاستغراق فى الماديات، قد أخذ يتلفت إلى العنصر الأدبى فى الحياة يحاول أن يقيم عليه بنيان الإنسانية، بعد ما طغت الماديات فى القرنين الماضيين على تفكيره.. وهذا العنصر الذى أخذ يبزغ مرة أخرى بين ضجيج الآلات، وقسوة الماديات لا ينبغى لنا إهماله - وبخاصة نحن الشرقيين - ولاسيما أن كل دعوات الاستقلال وكل دعوات العدالة الاجتماعية إنما تعتمد على هذا العنصر اعتماداً حقيقياً.

* * *

تلك هى أهم العناصر التى تؤلف روح العصر، وهى أهم الأهداف العليا للتعليم، ونلخصها فيما يلى:

١ - أن يصاغ الجيل القادم بحيث يكون مصرياً (تحيا فى نفسه الروح القومية)، عربياً (يدرك الصلات المشتركة بين مصر والشرق العربى)، عالمياً (يدرك الأواصر المشتركة بين الجنس الإنسانى كله والصلات المتشابكة بين أمم العالم).

٢ - أن يكون فاهماً لروح العصر الذى يعيش فيه مدركاً لعناصره الرئيسية.. العدالة الاجتماعية. الاتجاه الواقعى. الإحساس الأدبى.

وهذه العناصر حين تطبق فى المدارس المصرية تترك آثارها الآتية:

اولا - فى المناهج

١ - يجب أن تبرز العناية بدراسة الموضوعات التى تتصل بالتاريخ المصرى، والبيئة المصرية، وأن يبرز على وجه خاص نصيب مصر فى حضارة العالم القديم والحديث، كما تبرز المكنات المهيأة لمصر لتساهم فى حضارة المستقبل من جهة، ولتزيد ثروتها وحضارتها الخاصة من جهة، مع التوسع فى دراسة حالة مصر الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية وينابيع ثروتها وعادات شعبها ووسائل معيشتها، بل خرافاتها وأساطيرها كذلك، فضلاً على شىء من آدابها فى العصور المختلفة. ويلاحظ أن تبرز نواحى العظمة وصور البطولة وحدها فى سن الطفولة مع التوسع فى ذكر الحقائق كاملة كلما تقدمت سن التلميذ ومعارفه العامة. فلا تعرض فترات الاحتلال وتعدد مزاياه، كما تصنع كتب التاريخ فى مدارسنا المصرية.

٢ - يجب أن تدرس بتوسع نسبى كل ما يختص بالشرق العربى - وبخاصة الإسلامى - وأن يستعرض الأواصر والصلات المشتركة القديمة والحديثة، كما تستعرض المكنات الاقتصادية والثقافية والسياسية بين جميع بلاد الجامعة العربية. ويجب بوجه خاص أن يبرز نصيب الإسلام فى التاريخ المشترك لهذه البلاد.

٣ - يأتى فى المرتبة الثالثة تزويد التلاميذ بمعلومات عن العالم اقتصادياً وثقافياً وتاريخياً مع العناية بربط مصر والشرق العربى بهذه المعلومات على قدر ما تسمح الحقائق الواقعة. وعند ما يستعرض تاريخ الحضارة الإنسانية ينبغى أن يبرز على وجه خاص نصيب مصر ونصيب الشرق العربى، وبخاصة نصيب الإسلام فى بناء هذه الحضارة.

٤ - يجب أن يكون لدى التلاميذ فكرة تنمو بنسبة نموهم عن الاتجاهات الاجتماعية فى العالم، وعن موقف المجتمع المصرى بوجه خاص، وأن يكون هذا جزءاً من مناهج الدراسة بوجه عام.

وواضح أن مناهج جميع المواد تساهم فى تحقيق الأغراض السابقة. ولكنها تتوزع بصفة خاصة بين مناهج التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية والمعلومات العامة كما تنهض كتب المطالعة والقراءة الأدبية بنصيبها منها.

ثانياً - فى أساليب الدراسة وفى روح المدرسة ونظامها.

يجب الاتجاه إلى عقد صلة حقيقية بين المدرسة والحياة، فلا تكون جدران المدرسة حائلاً دون رؤية الحياة الحقيقية ومعرفة أساليبها، وطرق التعامل فيها.

وهذا يقتضى - فضلاً عن الموضوعات التى تقرر فى المنهج - أن تدرس هذه الموضوعات بروح تطبيقية لا نظرية، فالأمثلة على الحقائق التى تعرض يجب أن تتخذ من واقع البيئة لا من محفوظات المدرس، ولا من تجارب قديمة ربما لا تنطبق تماماً على البيئة الحاضرة.

وحينما نجعل حوادث السلف مادة لبث فكرة خاصة يجب أن نعرض نظيراً لها فى العصر القريب، أو أن نبين للتلاميذ مدى إمكان تطبيقها فى الحياة الحاضرة - وبخاصة الموضوعات التهذيبية - حتى لا ندع التلميذ مضطرباً بين التعاليم النظرية المستمدة من حوادث وظروف سالفة وبين واقع الحياة الملموس.

وعلى قدر الإمكان - وبحسب نوع الدراسة - ينبغى أن ننقل الحياة الخارجية ومعاملاتها المادية وملابساتها الشخصية إلى النشاط المدرسى الداخلى بحيث يكون هذا مراناً عملياً عليه كما ينبغى أن ننقل المعاملات الخارجية وملابساتها إلى حجرة الدراسة ونجعلها موضعاً للتعليق والمناقشة وتكوين الآراء العملية.

والمدرس لا يملك ذلك ما لم تكن المناهج الموضوعة قد عقدت صلة فى موضوعاتها بين الحياة الواقعة وبين المقررات المدرسية، مادام مكلفاً أداء واجب معين ودراسة مناهج معينة.

٢ - يجب أن تكون الصلة بين التلميذ والمدرس، ثم بينه وبين المدرسة، مشجعة على إدارك مبادىء الديمقراطية الحقيقية بحيث يتمتع بمزاياها فى مقابل احتمال تبعاتها وذلك يكون - على وجه خاص - بتكوين مجتمعات مدرسية شبيهة بالمجتمعات الخارجية على قدر الإمكان. ثم الوجهة النظرية بدراسة حالة المجتمعات الديمقراطية فى البلاد المتمدنة وربما كان المجتمع الإسلامى فى عصوره الأولى نموذجاً طيباً لتقوية هذه الروح فى نفوس تلاميذ مصريين تربطهم بهذا المجتمع أواصر وصلات كثيرة.

٣ - علاوة على ما تتضمنه المناهج من دراسة حالة المجتمع المصرى، والاتجاهات الاجتماعية فى العالم، ينبغى أن يكون المدرس واقعياً حين يشرح هذه الموضوعات، فيستمد شروحه من الوقائع والحقائق الملموسة فى الشعب المصرى، ولا يكتفى بجمل خطابية، ولا بنظريات مجملة.

٤ – إذا تضمنت المناهج استعراضاً للطرق المعيشة فى مصر، ومرافق العمل الاقتصادية كما ينتظر أن يتمخض عنها المستقبل، فينبغى أن تكون روح المدرسة وتعاليم المدرس مما يفتح استعدادات كل تلميذ للتوجه منذ الحداثة إلى حرفة أو مرفق يناسبه، وتكون هذه فرصة لدراسة حقيقة ميول التلاميذ واتجاهاتهم، مع توجيههم إلى الوسائل العملية التى يصلون بها إلى تحقيق أغراضهم.

٥ – وهذا الاتجاه بالموضوعات المقررة وبطريقة عرضها سيجعل من الأساتذة ومن المشرفين على إدارة المدرسة آباء روحيين لتلاميذهم، لأنهم سيتناولون معهم مشاكلهم الخاصة واتجاهاتهم الشخصية فى صدد استعراض مرافق العمل ووسائله، وحاجات المجتمع إلى شتى الكفايات ووسائل استخدامها فيه.

وهذه هى الحلقة المفقودة فى المدرسة المصرية، وفقدانها هو الذى يجعل فترة التلمذة منقطعة عن الحياة العامة، كما يجعل هناك جفوة بين التلميذ والمدرس وبينه وبين إدارة المدرسة، لأن الصلة بينه وبين المدرسة صلة جافة، لا يجد فيها مجالاً لاستعراض مشاكله الخاصة، ولا مشاكل المجتمع القريب الذى يعيش فيه.

وطبيعى أننا لا نستطيع تكليف المدرسة هذا كله إلا إذا ضمنا لها استقلالاً ذاتياً من جهة، وراحة فى العمل من جهة أخرى، ومدرساً صالحاً من جهة ثالثة.

ومن هذا الاستعراض يتبين مدى بعد المدرسة بمناهجها ووسائلها الحالية عن تحقيق الأهداف العامة للتعليم. ويتبين كذلك مدى التغيير الشامل الذى يجب أن يتناول المناهج والكتب وطرق الدراسة وروح المدرسة ونظامها.

ولكى تكون روح هذا التغيير عملية أرى أن يشترك فى وضع البرامج أناس من غير الفنيين فى التعليم كرجال الأعمال والاقتصاديين والباحثين الاجتماعيين ورجال السياسة.

وليست برامج مدارس التجارة والهندسة والمدارس الفنية وحدها هى التى تحتاج لهؤلاء الرجال، فبرنامج المدرسة الابتدائية والمدرسة الثانوية فى حاجة إلى خبرتهم كذلك، ما دمنا نريد أن تصبح المدرسة قطعة من الحياة، وأن تحقق تعاليمها الانسجام الواجب بين الفرد والبيئة والعصر، هذا الانسجام الذى بدونه لا يستطيع أن يشق طريقه فى الحياة.

وليكن عمل الفنيين فى التعليم هو تنسيق هذه الاتجاهات وتحويلها إلى مناهج ووسائل فى حدود ما تستطيعه المدرسة المصرية. واختيار القدر الممكن من المعلومات لكل مرحلة وكل فرقة،

مع تنسيق هذه المعلومات وتوجيهها بحيث تكون وحدة متعاونة فى جميع المواد فى الفقرة الواحدة ثم فى المرحلة الواحدة، تؤدى جميعها إلى هذه الأهداف مع اختلاف المواد. ثم للتوفيق بين كل مجموعة منها والحالة النفسية للتلميذ فى كل مرحلة وفى كل فرقة. وهو عمل ليس بالهين حين يراد أداؤه على الوجه الصحيح.

مجلة الشؤون الاجتماعية ٩/ ١٩٤٥.

الطفولة المشردة إحدى مشاكلنا الاجتماعية الرئيسية الناشئة عن الفقر والتى يشترك فيها الجهل والمرض بنصيب كبير، وهى من المشاكل ذات الأثر السيىء فى الحاضر وفى المستقبل، لأن العلة فيها تلد العلة واليوم فيها يتلوه الغد وهو أسوأ منه وأشد ظلاماً؛ والجريمة التى تعشش فى أوكار هذه الطفولة المشردة تبيض وتفرخ جرائم أخرى فى الغد القريب والبعيد.

ومنابع هذه الطفولة المشردة كثيرة متنوعة فى مصر، ولكن الفقر والجريمة هما المنبعان الأصيلان، وهما كذلك الوكر الذى يتلقف هذه الطفولة بعد أن تنبع وتشرد فى الحياة.

فالفقر هو الذى يعجز الآباء عن الإنفاق أو يسلمهم للمرض فالموت، ويترك من بين أيديهم فى حياتهم البائسة، أو من خلفهم بعد أن يفارقوا هذه الحياة، أطفالاً صغاراً لا عائل لهم يشردون فى الكهوف والطرقات، تعوزهم لقمة الخبز وخرقة الكساء، وكثيراً ما يعوزهم المأوى فى القيظ والشتاء.

وهؤلاء تتلقفهم أيدى المرض فيذوون كالزهرات النحيلة؛ أو تتلقفهم أيدى الجريمة فإذا هم النشالون والمفسدون، حتى إذا شبوا كان منهم اللصوص وتجار الأعراض، وأذاقوا هذا المجتمع المهمل القاسى بعض ما أذاقهم وهم لينو العود قليلو الاحتمال.

والجريمة تساهم بدورها فى تجسيم مشكلة الطفولة المشردة؛ فكثيرون من هؤلاء المشردين ولدتهم الجريمة أو اشترك فى تكوينهم الشذوذ الجنسى والأمراض الزهرية. فجاءوا إلى هذه الدنيا شواذ مستعصين على العلاج، وزاد نشأتهم عوجاً أنهم نشأوا بلا أهل، أو بين أهل مشوهى الفطرة بالمرض العارض أو الشذوذ الموروث؛ ثم لم يجدوا بعد ذلك مصحات ولا معاهد تحاول ردّهم إلى الفطرة السوية، بل لم يجدوا من يطعمهم ويؤويهم مجرّد إطعام وإيواء.

وهؤلاء يعودون بعد قليل إلى أحضان الجريمة التى أنشأتهم وإلى حياة الشذوذ التى

زاملتهم؛ فإذا هم بعد حين منبع جديد من منابع الطفولة المشردة بالتوالد فيما بينهم ويقذف الأطفال الجدد إلى نفس المصير فى حركة آلية دائبة.

هذه هى الدورة الكاملة للطفولة المشردة فى حياة الأمة أشبه ما تكون بدورة الديدان المؤذية والحشرات السامة؛ وإذا كان الطب يحاول بوسائله الخاصة القضاء على هذه الديدان والحشرات بقطع إحدى الحلقات فى دورتها فعلاج الطفولة المشردة يقتضى نفس المحاولة.

يجب إذن أن نفكر فى قطع حلقة من حلقات الطفولة المشردة الرئيسية، وهى ثلاث: الفقر، والمرض أو الشذوذ، والإهمال.

* * *

فأما حلقة الفقر فقطعها شديد الصعوبة لتعلقه بعدة جهات وبعدة إجراءات، ولقيام العراقيل الكثيرة فى سبيله، وهى عراقيل تاريخية واقتصادية وسياسية ونفسية تحتاج إلى ما يشبه المعجزة فى التغلب عليها، كما تحتاج إلى الأمد الطويل لعلاجها على مهل وبدون إحداث هزات اجتماعية لا تعرف نتائجها ولا تضمن عواقبها.

وأقرب الوسائل لعلاج هذه المشكلة العمل السريع الحازم لزيادة الموارد العامة من جهة ولحسن توزيع الموجود من الموارد من جهة أخرى. وتتوقف الوسيلة الأولى على عوامل الاستقرار والسياسة الثابتة بعد أن تمر العاصفة التى يجتازها العالم اليوم، وتتوقف الوسيلة الثانية على «تشريعات الفقراء» التى يحسن التفكير فيها تفكيراً جدياً منذ الآن؛ وأهم هذه التشريعات الضرائب المتدرجة، وتخفيف أعباء الضرائب والرسوم عن موارد الفقراء والمتوسطين وضروريات استهلاكهم؛ مع تعويض النقص الذى ينشأ عن هذا فى الإيرادات العامة بزيادة الأعباء على إيرادات القادرين وكماليات المترفين.

وعلى أية حال فهذا طريق طويل لا ندرى متى نبدأ بسلوكه، ثم لا ندرى متى نقطعه، ولا ما يصادفنا فيه من عقبات لم تكن فى الحسبان، ولا نعرف مدى النجاح فيه والإخفاق.

* * *

وأما حلقة المرض والشذوذ فقطعها رهن بالتشريعات التى تمنع التزاوج بين المرضى بأمراض وراثية زهرية أو عصبية وبأمراض معدية بطيئة العلاج كالسل والجذام. إذ أن الأمراض الأولى تنشىء نسلاً مريضاً أو شاذاً يكون نواة لمشكلة الطفولة المشردة ثم ينسل هو بدوره وتكمل الدورة التى سبق الحديث عنها. أما الأمراض الثانية فتنشىء نسلاً معرضاً

للعدوى بالمرض من جهة ولفقد العائل بالمرض أو الموت من جهة أخرى، وكلتا الطريقتين تؤدى إلى التشريد من جديد.

ولكى ندرك خطر الأمراض الوراثية فى إنشاء مشكلة التشرد بغض النظر عن الجرائم الأخرى نكتفى بالمثل الآتى نقلاً عن كتاب «المسألة الجنسية» تأليف الدكتور «أوجست فوريل» وترجمة الدكتور «صبرى جرجس»:

«قام الدكتور «بلمان» فى «بون» بمساعدة السلطات المحلية بعمل أبحاث عن الخلف الذى أعقبته امرأة اسمها «أدا جورك» ولدت عام ١٧٤٠ وماتت فى أوائل القرن التاسع عشر. كانت مدمنة على الشراب ومصابة بلوثات وراثية فاسدة. وقد بلغ عدد خلفها حتى الزمن الحاضر ٨٣٤ شخصاً قيدت حياة ٧٠٩ منهم رسمياً بما يأتى:

١٠٦ من أبناء السفاح و١٤٢ من المتسولين و٦٤ عجزوا عن القيام بأى عمل يكفل لهم الرزق فعاشوا عيالاً على المجتمع و١٨١ امرأة من البغايا و٧ أدينوا فى جرائم قتل، و٦٩ سجنوا لارتكابهم جرائم أخرى. وقد حدث كل ذلك فى فترة لا تتجاوز ٧٥ عاماً وكلف الدولة مليوناً ومائتين وخمسين ألفاً من الجنيهات بين إعانات مالية ونفقات قضائية وتعويضات عن أضرار مختلفة».

فهذا المثل كفيل بأن يظهرنا على مدى جناية الآباء والأمهات على الأبناء، وعلى ضرورة قطع حلقة المرض والشذوذ من دورة التشرد. ولكن دون ذلك تشريع حازم تقف فى طريقه التقاليد والجهل وقلة عدد الأطباء وإحجام المسئولين عن مواجهة الجماهير بما لا تحب. بل دون ذلك أجيال حتى تطهر السلالات إلى الحد المستطاع.

* * *

بقيت الحلقة الثالثة من الدورة وهى حلقة إهمال الطفولة... وقد يكون قطع هذه الحلقة أسهل الحلقات الثلاث على ما تتطلبه من كثرة النفقات وعلى ما تقتضيه من جهد ليس سهلاً كما يبدو فى ظاهره.

فأما النفقات الكثيرة فلكثرة عدد الأطفال المشردين وانتشارهم فى كل مكان وكل بلد، فالقاهرة وحدها تعج بالألوف من هؤلاء الذين يجمعون أعقاب السجائر ويتسلقون عربات الترام، ويبيعون أوراق النصيب، وينشلون محافظ النقود من الجيوب، ويمدون أيديهم وعاهاتهم للتسول، ويساعدون تجار الرقيق الأبيض وتجار المخدرات، ويرتكبون أكثر الجرائم الصغيرة والكبيرة، ومن يسعده الحظ منهم يحل ضيفاً على إصلاحيات الأحداث.

وأما الجهد الطويل فلأن إصلاح هؤلاء الأطفال يتطلب صهرهم وإعادة صياغتهم من جديد، وهى مهمة من معجزات القدرة الخالقة لا من أعمال بنى الإنسان. ولست أقول هذا على سبيل التشبيه أو المبالغة، فالواقع أن معظم هؤلاء المشردين هم من صنع الجريمة والشذوذ والمرض بجانب الفقر الأسود أجيالاً بعد أجيال، وليس تقويمهم سهلاً كالأطفال العاديين، لأن ما يثقلهم من الوراثات ومن العادات يكاد يحول دون إصلاحهم إلا بمقدار.

وقد ذكر الدكتور «أوجست فوريل» فى كتابه الذى اقتطفنا منه الفقرة الماضية عن التشرد ما يأتى:

«اهتم الدكتور «جورجر» بتتبع الخلف الذى أنجبه اثنان من المشردين لبضعة أجيال. وقد ظهر من هذا التاريخ أن معظم أفراد هذه الأسرة قد انتهوا إلى التشرد أو السرقة أو البغاء، وقد بذل كثير من المحاولات لتعليم بعضهم، ولكن عبثاً لأنهم كانوا دائماً يهربون من المدرسة ويتشردون فى الطرقات؛ وأثمر التعليم فى عدد قليل منهم، ولكن إلى درجة محدودة فقط، وقد لعبت الخمور وآثارها المفسدة للنطفة دوراً هاماً فى تاريخ هذه الأسرة.

«ومن العسير أن نعلل هذا الفساد بظاهرة الذاكرة الوراثية للنوع، لأن ثلاثمائة عام ليست بالزمن الطويل فى تاريخ النوع الإنسانى، ولكن لا ريب فى أن السلف الأول لهذه الأسرة من المشردين انحدر من أصل مشرد أيضاً، ولا أعتقد أننى أخطىء إذا قلت: إن فساد النطفة مضافة إليه العلاقات السيئة الفاسدة التى لابد منها فى حياة المشردين هو السبب الأول فى انحلال هذه الأسرة ذلك الانحلال الذى يتميز فيه الانحطاط التناسلى بصورة واضحة».

ومن هذا المثال يتضح أثر التشرد فى تفاقم مشكلة التشرد، كما يتضح سوء أثر التناسل بين المشردين، وكذلك يتبين مدى العقبات التى تقوم فى طريق إصلاحهم والجهود اللازمة لمقاومة العراقيل الكامنة فى طبيعتهم وفى نشأتهم.

* * *

والحديث إلى هنا عن «مشكلة التشرد» وحلقاتها الثلاث يكاد يكون ميئساً من علاجها؛ غير أن هذه المشكلة لم تنبت فى مصر وحدها - وإن كانت أعراضها فى مصر أشدّ حدّة - بل وجدت فى أمم كثيرة؛ وقد بذلت هذه الأمم من الجهود الشاقة المضنية ما يكافىء أهمية المشكلة وسوء تأثيرها الاجتماعى فى حياة الشعوب.

فينبغى إذن ألا نيأس، كما ينبغى ألا نستخف بالعقبات، وألا نحاول علاجها ارتجالاً قبل أن ننظر إلى المسألة من جميع جوانبها، ونتفحص العوامل الخفية التى تقاوم مجهوداتنا، وهى كامنة فى وراثات هؤلاء الأطفال وفى نشأتهم وفى البيئة الاجتماعية العامة.

وتوجد الآن فى مصر ثلاث هيئات تحاول التصدّى لهذا الواجب الثقيل: جماعة الروّاد، ونادى كوبرى الليمون، ورابطة الإصلاح الاجتماعى التى قامت أخيراً «بمشروع المبرات الاجتماعية لتربية وتثقيف الأطفال المحرومين». وعن هذا المشروع قرأت الفقرات التالية التى تبين الدافع إليه والبرنامج الذى يسير عليه فى علاج مشكلة التشرد:

«تألفت لمواجهة هذه المشكلة لجنة من كبار المصلحين والأطباء ورجال التعليم، واستقرّ الرأى بعد دراسة مستفيضة على إنشاء عدد من المؤسسات الاجتماعية فى الأحياء الرئيسية من القاهرة يكون غرضها الأساسى الأخذ بيد هؤلاء الأطفال، ويتحقق ذلك من طريق البرامج الرياضية والثقافية التى تسير عليها هذه المؤسسات، «وقد أنشأ هذه اللجنة أوّل مؤسسة من هذه المؤسسات التى أطلقت عليها اسم «المبرات الاجتماعية» فى حى المحمدى فى نهاية شارع الملكة نازلى بالقرب من مستشفى الدمرداش وهى آخذة فى التمهيد لإنشاء مبرات أخرى فى مختلف الأحياء.

«ويتردّد الآن على هذه المبرة ١٢٠ طفلاً من أبناء الحى الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٩ – ١٤ سنة، وهم يقضون بالمبرة ثلاث ساعات بعد ظهر خمسة أيام من الأسبوع ويرتدون خلال هذه الفترة ملابس خاصة بعد الاستحمام فى المبرة.

«ورأت اللجنة عدا ما تقدّم لهؤلاء الأطفال من إعداد بدنى وعقلى، وعدا ما توجههم إليه من التربية الدينية وتهذيب عواطفهم بتعليمهم الأناشيد وعزف الموسيقى أن تقدّم لأبائهم قسطاً من العناية فخصصت مكاناً من الجهة لاستقبال ٥٠ رجلاً وامرأة يومياً وتقديم الطعام لهم بما يعادل وجبة كاملة من بعض الحلوى وقطعة من الصابون لكل منهم تكفى لاستحمامه وغسل ثيابه ويكون ذلك نظير خمسة مليمات حتى يشعر كل منهم أنه يساهم بمساعدة المبرة، وأن ما يقدّم إليه ليس على سبيل الصدقة فى الظاهر».

* * *

ويمكن القول إجمالاً إن مجهودات جماعة الروّاد ونادى كوبرى الليمون ورابطة الإصلاح الاجتماعى لا تعد حتى اليوم حلاً للمشكلة الكبيرة المعقدة؛ ولكنها نماذج لمحاولات طيبة فى هذا المجال.

ولست أقول هذا تصغيراً لمجهود هذه الهيئات المحترمة؛ ولكن تضخم المشكلة هو الذى يجعل هذا المجهود محدوداً بالقياس إليها؛ وهذا التضخم يقتضى جهود عشرات الهيئات المماثلة كما يقتضى رصيداً ضخماً من المال، وألوفاً من المؤمنين بالفكرة المتحمسين لها، المتطوعين بجهدهم ووقتهم لتحقيقها. وهنا يفتح باب «الخدمة الاجتماعية» على مصراعيه لكل من يشاء.

إن إيراد هذه الهيئات محدود، والإعانات التى تقدمها لهم الدولة من ميزانيتها محدودة كذلك بقدرة هذه الميزانية على مواجهة أعبائها التى تستغرق مواردها.

وما يقال عن الموارد المادية لهذه الهيئات يقال كذلك عن مواردها الفكرية المحدودة بعدد قليل هم أعضاؤها والمتطوعون القلائل فى صفوفها.

وعلى قلة هذه الموارد فى المال والرجال فإنها تتصدى لمشكلة ضخمة، لعل القراء يدركون ضخامتها مما تقدم من الحديث، ولكنى أزيد هذه الضخامة بياناً بشىء من التفصيل وبذكر خطوات البرنامج الذى يقتضيه علاج هذه المشكلة على الوجه الكامل الصحيح:

١ – يجب أن يبدأ البرنامج باصطياد الأطفال المشردين. وليس فى كلمة «اصطياد» أية مبالغة. فالواقع أن هؤلاء الأطفال بسبب سوء وراثة الكثيرين منهم وسوء نشأتهم جميعاً، وبسبب العادات ونوع الحياة التى اعتادوها منذ مولدهم، ينفرون أشد النفور ممن يحاولون إنقاذهم، وينتهزون كل فرصة للإفلات من أيديهم كما يفلتون من أيدى الشرطة وأقفاص السجون! هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن خلفهم عصابات تستغلهم أشنع الاستغلال، بل تتجر بهم وتتداولهم بينها لقاء ثمن معلوم. فوراء كل طفل يجمع أعقاب السجاير أو ينشل محافظ النقود أو يروج لتجار الأعراض والمخدرات أو يستخدم هو نفسه سلعة فى سوق الرقيق الأبيض. وراء كل واحد من هؤلاء عصابة تحرضه وتدربه على هذه الحياة وتتبع خطواته وترسم له الطريق. وهذه العصابات تحول بين الأطفال وبين من يحاولون إصلاحهم، بكل أنواع المقاومة والاحتيال.

٢ – دراسة نشأة كل طفل دراسة كاملة، ومعرفة عوامل الشرود على حقيقتها، حتى يكون فى حيز المستطاع علاج هذه العوامل علاجاً مجدياً. فالطفل المشرد بسبب الفقر يحتاج إلى نوع من العلاج غير المشرد بسبب الشذوذ العصبى أو وراثة الشذوذ الجنسى أو الإصابة الزهرية. وقل أن يكون هناك سبب واحد للشرود، فكثيراً ما يشترك عاملان أو أكثر وفى بعض الأحيان تجتمع الأسباب كلها فى حالة واحدة.

وهذه الدراسة واجبة «لتصنيف» المشردين، والفصل بين كل طائفة منهم كى لا تعدى الأخرى وتزيد علتها. وكى تنفرد بجهد خاص موجه بكليته إلى علة شرودها.

ولا يخفى أننا حتى اليوم فقراء فى الإخصائيين لمثل هذه الدراسات. ولا تزال كلية الطب خالية من فرع للطب النفسى، كما لا تزال معاهد التربية غير معنية بايجاد دبلوم خاصة لهذه الدراسات. غير أن تطلب المثل الأعلى لا يجوز أن يقعد بنا عن محاولة المستطاع فى حيز الممكنات.

٣ – الحيلولة دون الأطفال المشردين والعوامل التى شردتهم، والفصل بينهم وبين العصابات التى تستغلهم. ولعل دراسة ظروف هؤلاء الأطفال وتدوين نتائجها فى سجلات خاصة، يحدد بالضبط تلك العوامل ويكشف وسائل هذه العصابات ومكامنها؛ فتكون لهذا فائدة مزدوجة: شقها الأول يعين فى مكافحة الشرود؛ وشقها الثانى يفيد إدارة الأمن العام فى مقاومة العصابات.

وهذه الحيلولة تقتضى مضاعفة النفقات لكفالة الأطفال كل الوقت ولمراقبتهم كذلك، وبدون هذه الطريقة يصبح كل مجهود عبثاً لا يؤدى إلى غاية؛ إذ أن اتصال الأطفال بالعوامل التى شردتهم يغذى ما كمن فى نفوسهم من وراثات وعادات، ويسدّ الطريق عن وسائل الإصلاح المصطنعة التى يتوخاها المشرفون عليهم.

٤ – موالاة هؤلاء الأطفال بالرعاية والمعونة حين يشبون. إما بإلحاقهم بأعمال يكسبون منها قوتهم ويعيشون عيشة الشرفاء فى مستقبل حياتهم، وإما بإنشاء منشآت خاصة لهذه الهيئات يعمل فيها من لا يجد عملاً فى الخارج من هؤلاء الأطفال. وهذا المطلب الأخير مطلب مثالى ولكنه ضمان عملى لإثمار المجهود المضنى الذى يبذله المصلحون وعدم ضياعه بددا فى مستقبل الحياة.

فهل استعدت هذه الهيئات لبذل ذلك المجهود الضخم ؟!

لا يكلف الله نفساً إلا وسعها. وقد أخذت هذه الهيئات بالأسباب، وعملت ما فى الطوق. والآن يجىء واجب الأفراد وواجب الأمة فى النهوض بهذه التبعات. فالمال اللازم لهذه المشروعات الضخمة لا تنهض به الموارد المحدودة لجمعيات ناشئة، وليس كذلك من شأن الدولة أن تستقل بهذا العبء. فلابد إذن من التبرعات الكثيرة لهذا الواجب المفروض.

وفى مصر ثمانية ملايين من السبعة عشر مليوناً لا يعيى الواحد منهم أن يتبرع بقرش واحد فى الشهر فيكون مجموع هذه القروش هو ٠٠٠ ر٩٦٠ جنيه مصرى، تنهض بهذا العبء وبغيره من الأعباء، ولا تثقل أحداً، بل لو تبرع أربعة ملايين فقط وهم القادرون الذين لاشك فى قدرتهم بمثل هذا المبلغ التافه لكان لنا فى كل عام نحو نصف مليون من الجنيهات ينهض بهذا العمل المشكور.

والمال وحده لا يغنى بدون الإيمان. الإيمان بالواجب والحماسة للخدمة العامة وفى مصر عشرات الألوف من الموظفين والطلاب. فلو أن كل واحد منهم خصص نصف ساعة فى اليوم

للخدمة العامة من الزمن الذى ينفقه جزافاً، ومن الوقت الذى يحاول أن «يقتله» ويعيا بقتله ويضيق صدره به. لكان لدينا رصيد ضخم من أوقات الخدمة العامة ينهض بمعالجة مشكلة الطفولة وبكثير من المشاكل الاجتماعية الأخرى.

إن الإصلاح الاجتماعى فى حاجة إلى تعبئة عامة. تعبئة للموارد والجهود. وعلى الأمة أن تقوم بهذه التعبئة إذا شاءت أن تكون أمة متمدنة، وأن تفهم روح العصر الذى تعيش فيه. فإذا عز على الأمة أن تدرك هذا الواجب، فمن واجب الدولة أن تفرضه عليها فرضاً، فالعالم يثب ويركض ونحن لانزال نترنح ونتلفت في سيرنا ذات اليمين وذات الشمال !

مجلة الشؤون الاجتماعية ٢/ ١٩٤٢.

الفهـــرس



مدينة العاشر من رمضان المنطقة الصناعية A1
تليفون ٣٦٢٨٨١-٠١٥

٩٤/١٦١٧

I . S . B . N : 977 - 5140 - 72 - 2

المجتمع المصري

جذوره وآفاقه

إن القفزة التي قفزتها المرأة المصرية بعد الحرب العظمى هي سبب هذا الاختلال كله في حياتنا الاجتماعية، وأنا لا أستطيع أن أدعو إلى احتجاب المرأة، ولا أطيق هذا الاحتجاب في عصرنا الحاضر.

لقد عاشت المرأة المصرية في ظلام العصور، تتنفس بمقدار، كما تتنفس السمكة في الماء وتبصر النور من خلال «الشيش» حقيقة ومعنى ! وظل مجتمعنا المصري محروماً من نداوة المرأة وفضائلها الكامنة، ظل مجتمعاً جافاً كئيباً موحشاً. وكان لهذا أثر سيء في أخلاقنا وتقاليدنا وتربيتنا وفنوننا وكل مظاهر نشاطنا وحيويتنا.

.....

لقد كان أجدادنا يختارون زوجاتهم من داخل البيوت، لا يعرفون عنهن شيئاً إلا حسب الأسرة وأخلاقها الظاهرة، وإلا أوصافًا تنقلها إليهم سيدات الأسرة بعد مشاهدة العروس. وكان أجدادنا، مع هذا سعداء في بيوتهم، موفقين في زيجاتهم لأنهم ملائمون بين الوضع الاجتماعي الذي يعيشون فيه، وبين تصرفهم في الحياة.

وسيختار أحفادنا زوجاتهم من زميلات الدراسة، وصواحب النادي، ورفيقات الطريق، وسيكونون سعداء في حياتهم موفقين في زيجاتهم، لأنهم درسوا خطيباتهم، ولاءموا بينهم وبين عصرهم الذي سيكونون فيه.

أما نحن شبان هذا الجيل، فنؤدِّي ضريبة التطور كاملة، بين أجدادنا وأحفادنا وبين آبائنا وأبنائنا، وعلى قنطرة من سعادتنا وأخلاقنا تعبر الأجيال القادمة، لا فرق في هذا بين الشبان والشابات.

سيد قطب / يونيه ١٩٤٠

سينا للنشر